

غسان سلامة

# أميركا والعالم

## إغراء القوة ومداهها

تأليف: هانا سبور الأمريكية  
أكبر مكتبة رقمية



منا سور الأزيكية  
غواص في بحر الكتب  
باحثون



منا سور الأزيكية





أميركا والعالم  
إغراء القوة ومداهما

تليجرام مكتبة غوامز في بحر الكتب

تليجرام



سور الأزليّة

غسان سلامة

# أميركا والعالم إغراء القوة ومداها

ترجمة  
مصباح الصمد

مراجعة المؤلف



الترجمة العربية لهذا الكتاب واحدة من سلسلة  
ترجمات تصدر بالتعاون مع  
مؤسسة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود (مشاورات الفاعلية)  
لتشجيع المشاريع التربوية والثقافية

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان  
*Quand l'Amérique refait le monde*  
© Librairie Arthème Fayard, 2005.

● دار النهار للنشر، بيروت

حقوق الطبعة العربية محفوظة  
الطبعة الأولى: كانون الأول، 2005  
م، ب 226-11، بيروت، لبنان  
فاكس 961-1-561693

[darunahar@darunahar.com](mailto:darunahar@darunahar.com)

ISBN 9953-74-073-9



## الفهرس

9	مقدمة .....
---	-------------

### الجزء الأول

#### الفصل الأول

47	وحيدة أخيراً أميركا الباحثة عن استراتيجية كبرى .....
----	--

#### الفصل الثاني

113	جنوح المحافظين الجدد .....
-----	----------------------------

#### الفصل الثالث

157	ضباط وسفراء وجواسيس .....
-----	---------------------------

#### الفصل الرابع

217	ما نفع القانون الدولي؟ .....
-----	------------------------------

### الجزء الثاني

#### الفصل الخامس

267	نهاية الغرب ؟ .....
-----	---------------------

#### الفصل السادس

315	العملة على محك المصلحة القومية .....
-----	--------------------------------------

#### الفصل السابع

361	العدو الجديد .....
-----	--------------------

431	خاتمة .....
-----	-------------

453	المصادر والمراجع .....
-----	------------------------



## مقدمة

يبدأ النظر في النظام العالمي بصورة طبيعية، بالتساؤل عن موقع الدولة الأعظم تأثيراً في ذلك النظام، أي الولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل هذا الكتاب اسهاماً في توضيح صورة ومدى ومستقبل ذلك الموقع، وهو عصارة لحقود عقود ثلاثة من التفاعل مع ذلك البلد، ومن محاولة تفهم الانتماءات العميقة التي تتحكم بخياراته الخارجية في مختلف انحاء العالم، وفي منطقنا العربية على وجه الخصوص، بما يشترط هذا التبع من لقاءات مع نخبة السياسية والاكاديمية وإطلاع على نتائجاته الفكرية، ومساءلة لردود الفعل العالمية على خياراته وعلى سياساته. وإن كان هذا السعي قد تطلب أحياناً سبر مراحل تاريخية سابقة من علاقة أميركا بالعالم، فإن التركيز، في هذا الكتاب، قد تم على المرحلة التي افتتحها انهيار جدار برلين سنة 1989 وترتب الولايات المتحدة الأمريكية على رأس نظام دولي يبدو وكأنه ذي قطب واحد لا غير، يتحكم بمجرياته، ويسبق عليه قيمه، ويتفرد بصياغة قوانينه.

ويصدر هذا الكتاب بعد سنوات على انتخاب جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة وبعد نحو عام على إعادة انتخابه. وقد تختلف الآراء كثيراً وهي فعلاً مختلفة، حول عمق القطيعة التي يسجلها اختيار الأميركيين لهذا الرجل في سياق السياسة الخارجية الأميركية، لكنني لم أجد مراقباً واحداً لا في الولايات المتحدة ولا خارجها، ينفي حصول تلك القطيعة. ويدت أميركا، في ظل رئاسة بوش الابن وكأنها تعاني من ذاء غريب، ولدا العالم وكأنه يعاني بدوره من ذاء اسمه أميركا، وكأنه بات عاجزاً عن ان يعيش بدونها، وقاصراً عن أن يتحرك ضدها، وغير قادر على التمايش مع ما آلت اليه الا بصحوة مضنية

وكانت انتخابات سنة 2004 الرئاسية قد تحولت إلى نوع من الملحظة الحاسمة في مسار النظام العالمي بأسره، لا في مسيرة السياسة الأميركية وحسب، إذ شهدنا خلالها سيلاً من

## أميركا والعالم

استطلاعات الرأي العالمية التي جاءت تبوّأنا بمن كان العراقيون أو اليابانيون أو الروس ليختاروا رئيساً للولايات المتحدة لو قيّض لهم ان يشاركوا في عملية انتخابه. وبدا من هذه الاستطلاعات مدى النبذ العالمي الموجه ضد الرجل وضد سياساته إذ هي اشارت إلى أن الاكثرية الساحقة من الرأي العالمي كانت تفضل، وبوضوح، ألا يستمر بوش الابن رئيساً للدولة العظمى مامتياز لكن الناصحين الأميركيين تحسّكوا بالرجل، مبرزين، من خلال حبار، عمق الهوة التي باتت تفصل بين أميركا والعالم بعد أربع سنوات على انتخابه للولاية الأولى. لكن المراهب المحايد كان قد توصل إلى خلاصة أخرى، أعمق وربما أكثر اثاره للفلق، مفادها أن أولى خصائص الدولة الأعظم في عالم اليوم، هو ذلك التأثير الهائل الذي لتأجيبها لا على حياتهم السياسية الدتية وحسب انما على تطوّر النظام العالمي بأسره.

ويمكن للمرء أن يلمس بيده مدى هذا التأثير في مختلف جوانب حياته، فإذا ما أصيبت أميركا بمرّة برد، أصيب العالم بأسره بالصداق ألا نرى البورصات العالمية وهي تراقب مفردات حاكم المصرف الفيدرالي الأميركي، بل تتابع عن كتب تعابير وجهه كي تقرّر الذهاب صعداً أو هبوطاً؟ أولنا نشهد، اسوعاً بعد آخر، كيف يعمل مجلس الامن الدولي وفق مبادرات مندوب الولايات المتحدة، وكيف تدفع واشنطن اعضاءه للتصويت على قرارات ما كانوا ليؤيدوها لولا معرفتهم بميزان القوى العالمي الراهن؟ أما رأينا مختلف دول العالم تعيد اصدار جوازات سفر مواطنيها كي تتلاءم مع آخر متطلبات واشنطن الأمنية؟ ألم نرّ الماكينة العسكرية الأميركية تنتشر في افغانستان دون أي إذن مسبق من مجلس الأمن، ثم تعيد الكرة في العراق على الرغم من عمانية أكثرية اعضاء المجلس نفسه؟ لم يخفف جورج دبليو بوش شيئاً من وطأة هذه الحمى حين أبلغ العالم ان بلاده لن تقبل بعد اليوم بالمواقف الوسيطة، وانها، في مانوية فظة عز مثيلها، قد قسمت العالم إلى معسكرين، «من هم معنا في الأول، ومن هم ضدنا في الآخر». في تعبير كهذا، نرى منطق القوة، وقد تغلّف في اخلاقيات مبسطة حتى الابتذال، يفصل بين معسكر «الخير» ومعسكر «الشر»، وكأن المعيار الوحيد المعقول في عالم اليوم لقرز القوى الدولية، هو موقعها المؤيد او المعارض لخيارات تجمدها الولايات المتحدة مفردة، لها وللعالم. ومن الطبيعي ان تتجلى مواقف الدول الاخرى ازاء هكذا ثنائية فيتحوّل الحلفاء إلى اتباع، والممانعون إلى أعداء، بل

قد يشير هذا التسلط حفيظة اصدقاء محتملين فيحوّلهم الى خصوم لهذا «الاستكبار» الاميركي (كما جرى التعبير في بعض ادبياتنا العربية) ما يبرره على ارض الواقع، او على الاقل ما يفسره، فالتفود الاميركي ملموس في مختلف القطاعات. فبينما يتضاءل عدد المشاهدين لأفلام هوليوود في الولايات المتحدة ذاتها، نراه يزداد سنوياً بنسبة 3 الى 4 بالمائة في الدول الاخرى. وغالباً ما يرى الزائر الكثير التردد على دول اوربا الشرقية كم ان اهلهما يتبرون الامركة بمختلف تجلياتها مرادفاً للدخول في العصر. وغالباً ما يكون اول الغيث افتتاح لمطعم مأكدومالذللوجبات السريعة أو لقهى هاردروك كافيه، ثم ترى مختلف الجامعات الاميركية وقد افتتحت فروعاً واسعة لها في براغ وبودابست وهرصوفيا، وتلاحظ اللغات الوطنية وقد ادخلت الآلاف من الكلمات الاميركية المنشأ في صلبها. وإن انت مررت على الجامعات في الولايات المتحدة نفسها، فانك ستلتقي بمئات الآلاف من الطلاب الاجانب، بينهم ما يقارب المئة الف طالب من الصين الشعبية وحدها. اما اذا توجهت صوب ميليكون قالي في كاليفورنيا، وهي مهد الثورة المعلوماتية وحاضنتها الاولى، فستدهش للأعداد الهائلة من الهنود الذين استقروا فيها، كمهندسين ومبرمجين قبل أن يتحول عدد لا بأس به منهم الى رجال أعمال شديدي الثراء بفضل انخراطهم الكثيف في تلك الثورة. وبالأجمال فان عشرات الملايين من سكان هذا الكوكب يحملون بأن يصبحوا مواطنين اميركيين، ليقينهم، وهو في الغالب صحيح، بأن اميركا هي مامتياز، بلد الحرية الفردية وتواهر العرص، والابداع التكنولوجي المستمر، والحراك المهني غير المحدد والترقي الاجتماعي القادر على تجاوز الفروقات والحواجز التقليدية. والبلد كبير، شامع، متنوع لدرجة تجعل «العالم الجديد» عالماً قائماً بذاته يسمح لمن هو فيه، وخصوصاً لمن هو منه، أن يشيح النظر عن بقية العالم، دون جهد ولا أسف.

وان تجاهل المرء كل هذه الزايات، فلن يتغافل لحظة عن ان اميركا هي القوة العسكرية الأكبر في عالم اليوم بل انها استجمعت لنفسها من مصادر القدرة العسكرية ما لم يكن لغيرها من القوى عبر التاريخ القديم او الاقرب. فها هم الأوروبيون يصابون بالقلق العميق عندما تتردد الولايات المتحدة عن التدخل العسكري كما حصل (ولو لفترة) في البلقان، ثم يصابون بالذعر عندما تذهب اميركا للحرب في العراق، على الرغم من توسلاتهم وصانحتهم وعمانتهم. لكن الأوروبيين يعلمون في قرارة انفسهم (واليابانيون

## أميركا والعالم

مثلهم) بأن أميركا قادرة على جعلهم يشعرون بوطأة أنها العسكرية الطاحنة (كما حصل خلال الحرب العالمية الثانية) قبل أن تعود فتعامل معهم بسياحة بيّنة، بل وتغد يد العون لهم كي يتجاوزوا آثار الهزيمة التي لحقتها بهم وينهضوا من كبوتهم.

غير أن منطق القوة يؤدي أحياناً كثيرة للهوس بها. وتبدو القوة الأعظم حينها وكأنها أصيبت بنوع مقلق من النرجسية ومن الانهيار بلذاتها، بمعظمتها، بتفوقها فتتحول إلى بطل في مأساة اغريقية تسيّر قاعة عميقة باختبار الآلهة له دون غيره، ويتكليفه برسالة سيادية حص بها، وبإسباغ قدرة حارقة عليه لم تعط لغيره، تحمله نحو مصير محتم فيتصرف كمهووس قد انتقاد لقوته بدل أن يتحكم بها، دون أن يتبصر ظروف اللجوء إليها ولا أن يتساءل عن هول أثارها على الآخرين. يسقط العملاق حينها في الشطط، مثيراً القلق والخوف بل والرعب. وتنمو هذه المشاعر بالذات حين تعيد أميركا تأكيد مصلحتها الدائمة على حساب معاهدات وقعتها، ومنظمات دولية كان لها الدور الأساسي في إنشائها، وقانون دولي تدعي احترامه، أو مبادئ التجارة الحرة التي تبشر بها وتسمى لفرضها على العالم.

## مراحل

لكن منطق القوة ليس دائماً هو الطاغوي. ومن المفارقات المثيرة دوماً للاهتمام، ذلك التقلب العميق في المزاج العام الأميركي الذي يدفع بالبلاذ، نخباً وشعباً، تارة للشعور بالانحدار والتقهقر وطوراً بالتفوق غير المسبوق. هكذا رأينا الولايات المتحدة تمر في فترة لا تتجاوز الربع قرن المنصرم بصور ثلاث شديدة الاختلاف عن ذاتها وعن مكانتها في العالم. ففي ثمانينات القرن العشرين، بدت أميركا وكأنها انزلقت إلى شعور عام بتراجع موقعها، وتآكل نفوذها بل وببداية النهاية لوضعها كدولة عظمى. كان الأميركيون حينها يلاحظون الاتحاد السوفياتي وقد وسع نفوذه العالمي لا في آسيا فقط (فيتنام، كمبوديا، أفغانستان) أو أفريقيا (أنغولا، الموزمبيق، أثيوبيا)، بل أيضاً في حديقة واشنطن الحلقية، أميركا الوسطى (نيكاراغوا، السلفادور، دون ذكر كوبا). ورأوا الأوروبيين (الفرنسيين ثم الألمان) يتحررون من وصاياهم. واليابانيين يسبقونهم في الإمداعات التقنية. يومها تساءل جيفري غارتن (1987)، الدبلوماسي الذي أصبح مصرفياً، عما إذا كان لم يزل بالإمكان

وقف مسار الانحدار الأمريكي، مشيراً إلى السرعة التي يتخلص بها تأثيرنا العالمي، ولكن إلى عدم قدرة مسؤولينا على كبحها أيضاً. في العام التالي، وفي كتاب أصبح فور صدوره من الأكثر شهرة، أعلن بول كينيدي (1988) للأميركيين عن الانهيار القريب لامبراطوريتهم، مثلياً حصول للعديد من القوى الكبرى قبلهم، ولقد كانت غالبيتهم تميل إلى تصديقه. ودعا مؤرخ جامعة يال المرموق مسؤولي الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالحقيقة المرة والرائدة، أي بأن «المجمل الكلي لمصالح وموجبات بلدهم هو اليوم أكبر بكثير من قدرته على الدفاع عنها جميعاً». وعام 1989، كان جون إيكينري، أستاذ العلوم السياسية الواحد في برنستون، شديد الحسم. «إن انهيار القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لأميركا أصبح واضحاً»، بينما لاحظ آخرون (فرغيسون، 1989) أن «البابان قد تحطمت الولايات المتحدة تدريجياً ولكن بصورة حاسمة» في ميدان التكنولوجيا. وفي خريف 1992 أحرب مدير مجلة فورين أفيرز الشهيرة بجديتها ورسالتها (هايلاند، 1992)، وهو يعادر منصبه، عن أسفه لرؤية أميركا تتحسر على انهيارها في جدل عقيم، ولاحظ وجود «تساؤم يبدو أكثر من عابر» يملأ الجو، ثم أضاف: «لأول مرة في تاريخهم، لا يعرف الأميركيون إذا كان الجيل القادم سيكون أفضل وضعاً من الحالي». وحتى في وقت متأخر مثل صيف عام 1993، كان آلان توبلسون ينادي بالويل والثبور. لقد دفعه تفحصه لأولى موازنات بيل كلينتون العسكرية التي لاحظ فيها تخفيضات جوهرية (دون أن يذكر أن موازنات بلدان أخرى قد تعرضت لتخفيضات أكبر في الفترة نفسها) إلى الاستنتاج: «لقد ربح القاتلون بالانهيار». أما إدوارد لوتفاك، الذي كان طيلة عقود واحداً من «صفوة» الأمن القومي، فقد عدل موقعه وبذل مبداه، ولكن ليس ميوله، إذ نشر عام 1993 كتاباً يشكل عنوانه عرضاً للواقع. الحلم الأمريكي في خطر: كيفية الحؤول دون تحول الولايات المتحدة إلى بلد من العالم الثالث، وكيفية ربح المعركة الجيو-اقتصادية من أجل التفوق الاقتصادي استُقبل الكتاب بالسخرية ولكنه، لحسن حظ مؤلفه، لم يلبث أن وجد نفسه مسبوقاً بنمو اقتصادي غير معهود لم يتب إلى تباشيره التي كانت قد بدأت عندما كان ما زال يمرّر كتابه.

كانت حرب الكويت (1991) قد بدأت بإخراج البلد من ذلك التوهم السهل بالانهيار عام. يومها أعلن مايكل نونفاك، كاتب العمود المعروف بانتقاداته اليمينية، أن الحرب كانت بمثابة «نهاية الانحدار، وانهيار القاتلين بالانهيار». هكذا افتتحت المرحلة الثانية التي

## أميركا والعالم

امتدت عقد التسعينات بأكمله وتميزت بتضاؤل لأمس حدود النشوة: دعم انتصار العوالة، من إيمان أميركا بقيمتها، وجعل «تصاهم واشنطن» كتاباً مقدساً كونياً عن نظام الحكم وعن المو الاقتصادي أيضاً. وأعلن فرنسيس موكوياما، الخاثر بهيغل وكوييف، بصورة جازمة عن «نهاية التاريخ» التي يعني بها انتصار الإيديولوجيا الليبرالية، وبالتالي انتصار بلاده وإشعاعها كمنازق، على كل خصومها. ولقد حدث التفكك النهائي للاتحاد السوفياتي عام 1991 بينما كان الأميركيون يحجون الذكرى الخمسين لبيرل هاربور، ولكن تلك الذكرى الأليمة اتخذت يومها شكل الطلل المندثر. لم يكن على الأميركيين إلا أن يلاحظوا بدهيتي. فهم لم يكسبوا فقط الحرب الأولى ضد صدام حسين عام 1991، بل إنهم يستمتعون أكثر فأكثر بخروجهم متصرين، بعدما كانوا في البداية مشككين ومترددن، من نصف قرن من الحرب الباردة التي انتهت بالتفكك الداخلي لخصمهم السوفياتي. في العام ذاته (1991)، كتب جيمس كورث، الأستاذ اللامع في معهد سوارثمور والبعيد عن الشاعرية «لم يود انهيار الاتحاد السوفياتي وهرمة العراق إلى إراحة العواطف الحارضية فقط، بل أيضاً إلى إزالة التردد من داخلنا [...] ستكون القوة العالمية الوحيدة خلال المقبل من الزم هي أميركا، وسيكون النظام العالمي الوحيد الممكن أميركياً».

وخلال العقد الأخير من القرن العشرين كان الأميركيان يتهاون مع مسيرة العوالة المتعاطمة، ويمحكونها على هواهم بعد أن كانوا الممهدن لها إلى حد بعيد، ويسجلون معدلات نمو عالية، ويلعبون نسبة العمالة الكاملة ويصيدون من احتياط مالي يزيد من غناهم مما سمح لمادلين أولبرايت دون معارضة تذكر، من أن تؤكد أن الولايات المتحدة أصبحت «الامة الضرورية»، ثم أضافت بعفتوان: «بما أنها أهل هامة من الآخرين، فمن الطبيعي أن ترى أبعاد منهم» حتى بول كينيدي الذي كان يبشر بالانحدار عام 1988، بات يتحدث بفخر فظ في 1999 حيث يكتب: «كلاً أبداً! لم يحصل أبداً على امتداد التاريخ أن وجد التفاوض في القدرات القوائم اليوم [بين أميركا والآخرين]، أبداً!»، وذلك ما عرضه آخرون بلعة موقية عندما وصعوا أميركا بأنها «غوريلا تزن 800 رطلاً» بما يشبه الصدى، جاء هوبير فيدرين يعتمدها «قوة هائلة» hyper-power وهي عبارة لم تتخذ على الجانب الآخر للأطلسي معنى لوم، أو أي مظهر إهانة، بل نُظر إليها كعبارة جديدة تكتسب معنى أكبر لكونها صادرة عن وزير خارجية فرنسا آنذاك (مندلباوم، 2002). عهد الأميركيون



إلى استدعاه تضرع الآخرين إليهم لاستخدام قوتهم العسكرية في البلقان وغيرها، فلقد علموا أن «الاستجداد بالامبراطورية» (سلامة، 1996) الذي ارتفعت أصواته في أرجاء العالم كان موجهاً إليهم أولاً، فأباحوا لأنفسهم التزوة العظمى بعدم الاستجابة له إلا إذا أجز لهم باستعراض قوتهم. بعد ذلك، وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، توسعت نجاحاتهم السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، بينما كانت غالبيتهم، الوائقة في مستقبلها الهائي، بل اللامبالية، تفتش عن تسلية في «برامج الواقع» المباشرة مثل محاكمة أ.ج. سبسون أو قضية مونيكا ليونسكي بينما كانت البورصة تصاعف سنوياً عدد المليونيرات منهم.

وراح كثيرون يتقنون هذه الحفة شبه الصيانية التي ارمست بظلمها على المجتمع الأميركي «إن التعددية الثقافية، والتسامح الذي يرهص الاعتراف بالقيم أو إطلاق الأحكام، والتعريف المتزايد الاتساع للاستقلالية الفردية، قد أنتجت لامسالة حقيقية تجاه مصير الأمة، هذا ما لاحظته أندرو ياسيفيتش (2002). أما تشارلز كراو ثامر (2004) فكان أشد قسوة: «لم يكن الأميركيون يستمتعون خلال التسعينات بهاية التاريخ، وإنما بمعلقة من التاريخ» مثل 11 أيلول 2001 إصانة مفاجئة للعلاقات في قلبه، ضمن ميدانه الخاص، على أرضه، وفي جزيرته الحصية. هكذا افتتحت مرحلة ثالثة (كانت ملامحها قد بدأت عبر تباطؤ في النمو منذ أواخر عام 2000) تميزت بتناقض بين شعور حاد بالعطوبة وإيمان لم يزل قوياً بالقوة العظمى. فُهل الأميركيون من هول ما أصابهم ذلك اليوم فتوقفوا عن السمع، كما فقدوا إرادة الرؤية، أو ملكتها، أو الرغبة بها، فأسرعوا يشتوا للعالم، ولأنفسهم أولاً رغبة في طمأنة الذات، هول كثافة يرانهم. عدلوا سريعاً عن عشقهم القديم للحريات الفردية، وأوجسوا خيفة من العولة التي ابتدأوا يعددون نتائجها السيئة، وأخذوا يتفنون بوحدايتهم المعلقة، وتغافلوا عن القانون الدولي، وأداروا ظهرهم للرأي العام الخارجي، معادوا تبعاً لذلك إلى عادة الميرانيات حيث المعجز بشرات المليات وإلى الحملات التأديبية عبر العالم - عالم شعر في البداية بالخوف عليهم، ثم سريعاً بالخوف منهم، من شطط وسائلهم، وعنجهية خطابهم، وتكاثر أهداف إصاباتهم، وبصورة أخص من عموض نواياهم.

هل الحادي عشر من أيلول هو بالفعل تاريخ مفصلي بالقدر الذي صُوّر به؟ بمعنى

ماء، نعم: أن تهاجم أميركا في عقر دارها (بإستثناء اختراق باتشو قبلا عام 1916 لقرية في ولاية نيومكسيكو، أدى حينها إلى مقتل 15 شخصا، لم يحدث أن هوجمت الأراضي الأميركية منذ حرب 1812 ضد البريطانيين) من قبل قوة جديدة غامضة المعالم وبعيدة عن متناول اليد؛ وأن يقضي خلال ساعة واحدة على حوالي ثلاثة آلاف من مواطنيها كان ذلك بالنسبة للبلد المصاب في كبريائه أكثر عما في قدراته بمثابة أسباب تدفعه إلى مراجعة عميقة للتهديدات المحتملة ولوسائل مجابهتها.

ولكن ما ظهر سريعا هو أن هجمات الحادي عشر من أيلول لن تكون في نظر العديد من أركان النظام، بل غالبيتهم، سببا انما ذريعة، بل نوعا من المفاجأة الهابطة من السماء التي تتيح اعتماد خيارات استراتيجية كانوا يقولون بها قبل أن تفتحهم الطائفة المختطفة الأولى البرج الثاني من مركز التجارة العالمي في نيويورك. وسوف يجد بعضهم فيها، خلافا لكل منطق، ذريعة لاحتلال العراق الذي كان قد تم وضعه في مرمى النار منذ سنوات عديدة. بل ان هجمات نيويورك ستسمح لغلاة التفوق الأميركي المحيطين بالرئيس بوش باعتماد التوجه الاستراتيجي الشامل (الثورة الثلاثية المتمثلة في الحرب الوقائية، ومنع ظهور وانتشار قوى جديدة، وإعادة تعريف الدفاع لتدخل فيه من جديد «حرب الهجوم» الذي كان قد وصح قبل مجيء فريق جورج بوش إلى الحكم. فقبل ذلك الحدث الرهيب، حسب ملاحظة روبر كاغان (2003)، «كان الأميركيون مقتنعين بأن النظام العالمي المستقر الممكن والوحيد هو الذي تكون أميركا مركزا له، ويأمنه لا يمكن إيجاد ذلك النظام إلا إذا وجدت قوة تدافع عنه، وهي قوة أميركا بالتحديد». قد لا يدخل الحادي عشر من أيلول التاريخ بسبب ما حدث ذلك اليوم بل بقدر ما نتج عنه من دعم شعبي للرئيس كي يحقق المشروع الاستراتيجي الطموح والثوري بامتياز الذي كان، في عدد من مفاصله الأساسية، مشروعه قبل حدوث الهجمات.

سرعة فائقة بدأت تظهر ملامح الداء الأميركي: حلل كبير بين قدرات العملاق العسكرية ووسائل التأثير الأخرى التي يمتلكها، مثل الإقناع (الذي أصعبه اعتياده المتكرر لقاعدة الكيل بمكيالين) أو الدبلوماسية (المهشة بسبب عدم اعتماد الأميركيين عليها لحل قضاياهم) أو اللجوء إلى القوانين الدولية (التي ينظرون إليها بتخطف، وذلك ما كانت عليه حالة قوى الهيمنة عموما). للمرة الأولى في تاريخهم، كان الأميركيون قد

قرروا، عام 1991، الاحتفاظ بمستوى عال من القوى المسلحة حتى قبل أن يظهر علو قوي متسللاً من سياتهم؛ وفي 2001 كانوا قد عمقوا ذلك الخيار بعودتهم إلى الموازنات الحربية المتواصلة الارتفاع.

إذا كان لهذا الكتاب من «الطروحة»، فهي التالية: إن النظام العالمي هو رقة شطرب متعلجة الأبعاد، كما سبق أن لاحظ ستانلي هوفمان (1989) وجوزف ناي (2004) وكثيرون غيرهما، ومكونة من حليات عديدة لكل منها ميزان قوى خاص بها. في أواخر أيام الحرب الباردة، لفت هوفمان النظر إلى أن الهيمنة الأميركية كانت ذات وجه اقتصادي خصوصاً، بينما كان العالم لم يرل ذا قطبين على الصعيد العسكري. بعد خمسة عشر عاماً، رأى ناي أن العالم وحيد القطب عسكرياً، وثاني أو ثلاثي اقتصادياً، ومتعدد الأقطاب بوصف هل حلبة «القوة الناعمة» والمؤكد أن أميركا هي اليوم دون أي جدال أقرب بلدان العالم لأن تكون «قوة كاملة»، أي قوة لها رصيد كبير في مختلف المصادر المعروفة للنفوذ والهيمنة. وسيبقى هذا التفوق البارز قائماً لعقود طويلة ولو أنه لم يعد لأمركا، في الحلبة الاقتصادية، تلك المكانة الطاغية (صفت الناتج الدولي العالمي) التي كانت لها سنة 1945 والواقع، أنه في الحلبة الاقتصادية، بلغ التأثير المتبادل مستوى لم يعد يسمح بالحديث عن الاستقطاب في زمن أصبحت الشركات الكبرى واسعة الاستقلالية في استراتيجياتها ومتعددة الجنسيات في رؤوس أموالها وإداراتها. ويمكن أيضاً أن تكون «القوة الناعمة» لأمركا (قوة الجذب والدعوة إلى التمثل بها) أقل فعالية في السياسة مما يُعتقد، بمعنى أنه يمكن أن يرقص شباب العالم على وقع موسيقى البوب الأميركية وهم يوجهون أقسى النقد إلى سياستها الخارجية. إن كون أميركا «المحصرة العالمية الأولى» لا يجعلها في منأى عن عداوات سياسية عميقة في الغالب، ذلك ما لاحظته يوماً في أحد بلدان الخليج حيث كان سائقي بصفي مشعة إلى محطة الراديو الأميركية «سوا» قبل أن يتقل سريماً إلى محطة محلية عندما حان وقت مشرة الأخبار لأنه «يجب موسيقى أميركا، ولكنه لا يجب سياستها». فالرباعي «هـ-هـ-م-م» (هارفرد هولويود-ماكديوالد، مايكروسوفت) الذي أشار جوزف جوفيه (2001) إلى حالته العالمية، لم يعد عميق التأثير على الخيارات السياسية، حتى لدى من يعترفون بأثاره الكونية. يبقى الميدان العسكري الذي يمتلك من ضخامة الإمكانيات وانتشار القوى ما يجعله ذا قدرات حاسمة، ويلغي أي منافسة جادة للجبار الأميركي في الأمد المنظور.

ولا يقوم التصوق الأميركي على إحياء هذا الموقع العسكري الطاغوي وحسب وإنما أيضاً على المحاولة الدؤوبة لترجمته إلى فوائد تعود على الولايات المتحدة خارج الميدان العسكري بمعناه الحصري- في دوائر تأثير أخرى. فأميركا هي المصدّر شبه الحصري للأمن، وعلى البلدان الأخرى أن تكون سعيدة بهذه المبادلة. انطلاقاً من حسابات كهذه عقدت شركة إرون اتفاقية في الهند واضحة الإجحاف بحق الهنود، أو قامت دول الخليج بشراء ترسانات من أسلحة أميركية لم تكن بحاجة فعلية لها، أو استحوذت أميركا، بحكم الأمر الواقع، على حق الفيتو في صندوق النقد الدولي لكي تمنع اليابان من تنفيذ إنشاء صندوق نقد آسيوي تستثنى منه الولايات المتحدة. ولهذا السبب تحديداً كان أعضاء مجلس الأمن يتهمون إلى الموافقة على قرارات لم يكونوا ليصوتوا عليها في العادة. ومهما تكاثرت التفسيرات لحرب أميركا على العراق، ومهما تفاوتت التقديرات لأهمية العنصر العنصري في جنوح أميركا للحرب، فليس من يشكك بوجود هذا العنصر، أو بصورة أهم، بمحاولة أميركا الدؤوبة لجعل قدرتها العسكرية «قابلة للصرف» في قطاعات دولية أخرى ليس لها فيها الموقع البارز المعترف لها به في الميدان العسكري، لاسيما في مجال النفط التي ما رالت تستهلك بمفردها ربع انتاجه العالمي. وبما أن الميدان العسكري قد أصبح المكان الذي تسود عليه الولايات المتحدة بصورة شديدة الوضوح، وإلى درجة وضعتها بالفعل في ناد أصبحت عضوه الوحيد، وبما أنه لم يمد من أحد يستطيع أن يلحق بها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، كان من الضروري تعزيز شأن هذا الميدان داخل أميركا ذاتها، والسعي إلى أن يقتنع بمركزيته المشككون به في أرجاء العالم، واستخدامه كأداة مثالية لهيمنة على العالم لم تعد بحاجة إلى ارتداء الأقنعة. كان على قوة النار، وعليها فقط، أن تحمى الشعوب بالهزال لدى الأميركيين، وأن تقضي على وهم العجز عن معاقبة الآخرين. وكان على أميركا أن تجرؤ لكي يتوقف الآخرون عن التكبر بأمور مماثلة. لقد كانت بيرل هاربور، عام 1941، الشراة التي أجبرت البلد على الدخول في حرب كانت قد بدأت قبل عامين؛ وقد يمثل 11 أيلول الصاعق الذي سوف يدخلها في حروب تقوم هي باختيارها. أما أولئك الذين يبرؤون على انتقاد هذه الحمى الهجومية الموجهة نحو أهداف عبر بيّنة، فإنهم لم يفهموا ديناميتها العميقة: لا يهم من هي الضحية، المهم هو عرض القوة.

كان وليام فولبرايت، عضو مجلس الشيوخ الحكيم، قد أشار إلى ذلك منذ القرن الماضي

في كتابه عنجبهة السلطة: تم الولايات المتحدة عن شخصية ذات وجهين، «كلامها مطبوع بمسحة أخلاقية، ولكن الأولى هي أخلاق غرائز لا تقيف من علوانها إدراك واضح للضعف البشري، بينما تمثل الثانية في ثقة مطلقة بالنفس تنهل من حنين جارف إلى الفتوحات». لقد ظهر الداء الأميركي إلى العلن عندما اكتشف البلد الذي كانت تغذيه بقوة إيديولوجيا المحافظين الجدد عمق الخلل القائم بين قدراته العسكرية ووسائل تأثيره الأخرى فتعلق بالأولى مهملاً الأخرى، قبل أن تحمر كرامته الجريمة المهيئة لإرهابي أيلول، فانزلق من الأخلاقية الأولى إلى الثانية ليأتي الحادي عشر من أيلول بعد ذلك - بعد ذلك وليس قبله - كي يشرع في نظر الأميركيين انزلاقاً نحو الانهيار بالقوة العارية واستسهال اللجوء إليها بما هو خطر عليهم ومقلق للآخرين.

قبل حصول ذلك الانزلاق، كان السجل الداخلي يتركز أساساً على معرفة ما إذا كان العالم قد بدأ، منذ 1989، يتأمر ك تدريجياً بفعل عملية «تضافر» (convergence) تؤدي إلى الاعتراف بتفوق أميركا من خلال تبني مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أم أن البلدان الأجنبية تعتمد على العكس حركة «تباعد» (divergence) تتحدى فيها تدريجياً الهيمنة الأميركية بترسيخ أنماط سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة (ليمرسون، 1998). عندما أعلن فرنسيس فوكوياما نهاية التاريخ (1992)، كان قد اعتبر الأمر محسوماً لمصلحة الخيار الأول. أما صمويل هنتنغتون (1993) فلقد احتار الثاني، الذي هو أقل تفاؤلاً ومفاده أنه كلما أوغل الآخرون في اعتماد الأنماط الغربية ازداد عدواؤهم لأميركا. كان السجل ملتبساً في الجامعات ووسائل الإعلام، مع ميل نسبي لصالح أطروحة التضافر التي عززها انتشار ادوات اقتصاد السوق عالمياً كمثل النار في الهشيم وتلك «الموجة الديمقراطية الثالثة» التي غمرت أميركا اللاتينية ثم عبرت أوروبا الشرقية السابقة لتبدأ بالانتشار في العالم الثالث، أو أيضاً الانتشار المؤكد في كل مكان للأمركة المترايدة للمعقول والأذواق.

في مستهل الألفية الجديدة شكل انتخاب جورج بوش مع تباطؤ النمو الاقتصادي والتراجع في أسعار الأسهم والتأجيل المباشرة أو الدائمة للحادي عشر من أيلول عناصر امتزجت لتوجه ضربة حاسمة إلى الاعتقاد الواسع الانتشار بحقيقة التضافر. وجاء ذلك ليقوي موقف تشاؤم البعض، مثل هنتنغتون، إن لم يكن حيال حق ذلك التضافر، فعلى الأقل نماء نتائجه البالغة الأذى للبلد، وذلك ما دفعهم إلى الدعوة للتحوّل لمنطق «القلعة

المحاصرة من كل جنب» وبالتالي لتوجهات تنحو أكثر فأكثر نحو الثقافة، إن لم يكن العرقية، انطلاقاً من ملاحظة أن «صدام الحضارات» هو الذي يلهب العالم (هنتغتون، 1993) ويهدد بلدهم من الناحل بفعل هجرة غير مضبوطة، مكسيكية بصورة أساسية، يصعب جداً دمجها أو احتواؤها (هنتغتون، 2004). ولكن آخرين، غالبيتهم من المحافظين الجدد الذين يملأون أروقة إدارة بوش منذ كانون الثاني 2001، تابعوا الحديث عن التضامن، إنما ليس كظاهرة تتج بصورة طبيعية: فهم ينوون وضع الآلة العسكرية للقوة العظمى في خدمة تصافريتهم وفق معايير أميركا وقيمها - تصافر قد يجيد عواثق تحول دون انطلاقه الذاتي، بسبب الملا عمر أو صدام حسين أو تحفظ وزارة الخارجية الفرنسية أو البابا المتأرجح آنذاك بين الحياة والموت أو بيروقراطية يجنب الدوغائية والفساد، ولذلك سيكون بحاجة إلى «خطبة حاسمة» تسبب انطلاقه. وهم يعتقدون بضرورة نشر الديمقراطية بعملية قصيرة، أو بالضغط عند الحاجة، أو حتى بالقوة إن دعت الضرورة. ويبدو أن استعراض القوة الأميركية باسم تعميم الديمقراطية أهم لديهم من تجزير هذه الأخيرة في بلدهم ذاته، ثم في العالم بعد ذلك. ذلك ما قد يدفع أميركي المستقبل إلى أن يصرخوا ذات يوم: «أيتمها الديمقراطية، كم من الحملات العسكرية قد تم تجريدتها باسمك!».

### كيف إسحاق من به صمم؟

الأميركيون متماثلون بطبعهم، ولأسباب معهومة: فبلدهم بعد ذاته يمثل قصة نجاح متواصلة خلال قرنين، كما كانت الولايات المتحدة بحق مقصد أمل ونجاح لملايين الأشخاص الذين أصبحوا أميركيين. وأنا من جهتي أجد هذا التماثل مشروفاً، بمعنى أنني مقتنع بقدرة الولايات المتحدة على إيجاد وسائل معالجة الداء الذي أصابها، وبأن المرحلة التي افتتحت خلال تسعينيات القرن الماضي وأصبحت مقلقة بعدها سوف تنتهي على الأرجح بتصحيح للمسار، وذلك بفعل أدوات لاعادة النظر والتصحيح والتجديد أثارت في حينها إعجاب الكمي دي توكفيل، أحد أول دارسي الحالة الأميركية ومن أعظمهم شأماً. ولكن المسألة نكمن في معرفة الوقت اللازم لحدوث هذا الانعطاف، والثمن الذي سيرتب على الأحكام الخاطئة والمغامرات المتهورة البعيدة والتخلي عن التوابت

يقوم هذا التماثل على تراث ثري من المجادلة والمحااجة والنقد ما زال بعيداً عن

الاندثار، حتى وإن كانت هجمات 11 أيلول قد وضعت جانباً، إن لم يكن في الثلاثة. ويفسر هذا التراث القوي لماذا كان التشخيص الذي يعرضه هذا الكتاب مائماً عن لقاءات أجريت مع مسؤولين ودبلوماسيين وأساتذة جامعيين وصحفيين أميركيين قداماء، على مستويات مختلفة ويحتمس متنوع، قراءة للداء ليست بعيدة عن قراءتي، إن لم تتجاوزها في النقد لدى البعض منهم. هل تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المراجع المذكورة في هذا الكتاب هي أميركية بصورة شبه حصرية؟ إن الولايات المتحدة هي (ولم تزال) ديمقراطية؛ وإذا كان الخوف الذي أثاره 11 أيلول قد سبب نوعاً من الجمود بل ومن التكتس في بعض العقليات النقدية واليقظة، فهو لم يستطع لحسن الحظ أن يجعلها تختفي تماماً.

واحد من هؤلاء هو نائب الرئيس الأسبق آل غور، وهو رجل لحق به ظلم مجحف. إن صرخته التحذيرية في احتفال نهاية العام الدراسي في جامعة جورج تاون، (24 حزيران 2004)، ستبقى ماثلة في الأذهان. فلقد عبر يومها عن خشية من رؤية أميركا تشغل بتنظيم قدراتها الخارجية لدرجة تجعلها تضع كل السلطات بين يدي الرئيس بحيث يصبح فوق القانون ويهتس الكونغرس ويستخر السلطة القضائية، مما سيدفعه خارجياً إلى تجاوز القانون الدولي واحترار التحالفات القديمة. ولقد كان تشخيصه بالغ القوة: إن لجوء إدارة متعطشة للسلطة إلى استعمال الذعر العام الناتج عن 11 أيلول يعرض للخطر علة وجود البلد كديمقراطية. «إن التحدي الأكبر الذي نجاهه ليس الإرهاب بقدر ما هي الوسيلة التي نعملها لمحاربته؛ وهو لا يمثل في الحرب بقدر الوسيلة التي نضمن بها أمتنا دون أن نضحى بحريتنا.. وليست الإرادة الملحة على اعتماد الهيمنة كهدف لسلوكنا في العالم سوى تعبير عن ثوق إلى جعل دور الرئيس مطلق السيطرة على نظامنا الدستوري». ويمثل هذا الانزلاق المزدوج نحو جمع السلطات بين يدي الرئيس في أميركا وإطلاق يد أميركا في العالم خطراً داهياً بنظر غور، وانحرافاً لا يعترف لكونه ينطوي على كل المحاطر ويمكن في صميم «الداء الأمريكي» الراهن.

في هذا التحليل غير المداخن متحد العلاقة الوثيقة بين التطور السياسي والاقتصادي والمفهوم للبلد وتوجهات سياسته الخارجية مكانة مركزية. لقد كان مؤرخو العلاقات الدولية «الواقعيون» من أمثال هانز مودغتاو، وأكثر منهم «الواقعيون الجدد» من طراز كيث وولتز، يميلون إلى إغفال تلك العلاقة بين الداخل والخارج وإلى المبالغة في تصوير

استقلالية السياسة الخارجية، متجاهلين أن الأشخاص ذاتهم يديرون أمور البلاد، وأن الميدانيين الداخلي والخارجي متداخلان، وأن تحليل قرارات السياسة الخارجية لا يمكن أن يتم بمعزل عن طبيعة السلطة التي تتخذها، أو تحيدها عن هموم المسؤولين، الانتحائية خصوصاً، وعن مفاهيمهم الإيديولوجية أو المصالح التي يخدمونها.

إن هامة آل غور القومية تتيح له أن يطلق حكماً قاسياً، على المرض الذي تعاني منه بلاده. وهو أعقل من أن يقيم فصلاً اصطلاحياً بين ما هو داخلي وخارجي في مسيرة إدارة لا تنصر فقط على الانزلاق الذي أشار إليه السناتور فولبرايت، من أخلاقية اللياقة إلى أخلاقية أخرى أشد إثارة للقلق، بل تبدو وكأنها تستمد من ذلك صنواناً مراهقاً. تلك أيضاً حال روبرت بيرد الذي غادر مجلس الشيوخ دافع العينين بعد أن أمضى فيه قرابة نصف قرن، إذ كان عليه الاعتراف بأن هدداً من زملائه كانوا يحشون من اتهامهم بانعدام الروح الوطنية، مما دفعهم ليس فقط إلى أن يسلموا للرئيس قياد حقهم الدستوري بإعلان الحرب، بل إلى أن يتمهّدوا مسبقاً بتمويل أي حرب يخوضها. لقد كان موقف كهذا مهيناً في نظر بيرد، ولكن فيها يتخصه شخصياً، لم يستطع أن يتألك نفسه رغم اشتهاره باللياقة وحسن التصرف: «إن هذا الرئيس، هذا البوش ذا الرقم 43، يشكل لوحده فئة خاصة، فئة اخفاد الكفاءة المطلق. كان اجتماع واحد معه قمة كل ما عشته، من ترومان إلى اليوم، في مادة الغباء» (مجلة نيويورك للكتب NYRB، 12 آب 2004). أما روبرت تاكر الذي قد يكون أشهر مؤرخي البلد والذي لا يعتبر يسارياً بالتأكيد، والذي كان في لحظة مساهراً لمنطق القوة، فلقد انتهى بالإشارة إلى «تلك الحالة المَرَضية الحقيقية التي تؤدي إلى اعتبار القول بضرورة كبح جماح القوة الأكبر في العالم كنوع من العداوة الشرسة لأميركا» ولقد وصل به الأمر إلى النصح على منوال الكلمات القاسية التي قالها الفيلسوف الانكليزي إدموند بورك عن أبطال الثورة الفرنسية: «إن سياسة بوش حرية في مبتلها، وفي حكمها، وفي ذهبيتها، وفي مجمل سلوكها... لقد اكتسبت الولايات المتحدة العديد من ملامح ما تسميها هي نفسها بالدول المارقة» (تاكر وهندريكسون، 2004).

في بلد حرية التعبير التي لا يكف جورج دبليو بوش عن التفتي بها، أصبح المرء اليوم بحاجة للكثير من الشجاعة لكي يتحدث الحقيقة الرسمية. سايامور هيرش لا يقتصر لتلك الشجاعة، ولقد استطعت خلال السنوات الأخيرة أن أرى كيف يعمل هذا الصحافي



الذي تجاوز الستين وما زال يتمتع بحماس الشباب ويفضول يتجاوز كل حدود. خلال السنوات الثلاثة التي تلت 11 أيلول، كتب هذا «الذئب المستوحدة» ستة وعشرين مقالاً لمجلة نيويورك رجمت بعد ذلك في كتاب واحد (هيرش، 2004)، ولألف سبب وسبب (منها في الأرجح تطبيق نوع من رقابة الناشر عليه، لأسباب لا علاقة لها بالصحافة)، كانت مخطوطاتها أغنى بكثير من الصيغ التي نشرت بها. إنه حالة نادرة فعلاً، فلقد سبق له أن وصف هنري كيسنجر بـ«مجرم حرب» وبال جائزة بوليتزر عن تحقيقه الشهير لمجزرة ماي لاي الفيتنامية في وقت كان لا يزال مراسلاً حراً وكان باستطاعته أن ينال الجائزة مرة ثانية عن تحقيقه المثير عن الانتهاكات الأميركية في سجن أبو غريب العراقي، ولكن الرمن كان قد تغير: وجد نفسه هذه المرة في مواجهة سياسة تعمية وتلاعب بالصحافة لا سابق لها في تاريخ البلد، حتى وصل الأمر بأحد مشاهير المحافظين الجدد إلى وصفه بأنه «يمثل في الصحافة الأميركية شحماً شديداً الشبه بالإرهابي».

خلال حرب الكويت سنة 1991، كان الصحفيون يتظلمون ضمن «تجمعات» وكان عليهم الكتابة أو التصوير بشكل يسمح لهم «باستحقاق» انخراطهم في واحد منها. في حرب العراق تقلصت استقلاليتهم مرة أخرى فتم «إلحاقهم» (embedded) ضمن الوحدات المحاربة على الأرض، وذلك ما أدى بهم أغلب الأحيان إلى التماهي مع الجنود الذين يرافقونهم وينقلونهم ويضعونهم ويحمونهم. ولكنهم كانوا أيضاً «ملحقين»، وبصورة متزايدة، بخلايا التصليل داخل الحكومة الأميركية، يكررون أكاذيبها دون تردد ويعتبرون اختلافاتها حقائق دامغة. مطلع 2005، سيشرح الخبر بأن البيت الأبيض لم يتردد في «شراء» كتاب صمود للدفاع عن سياسته على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولقد كان محررو فوكس نيوز ونيويورك بوست وول ستريت جورنال، دون ذكر عدد من مشاهير صحفيي نيويورك تايمز أو واشنطن بوست، يشكلون حلقة دفاع مترابطة عن الحكومة. كما أن المسؤولين أنفسهم لم يكونوا يترددون في التستر أو الكذب أو حتى الصمت من أجل تأخير أو منع نشر حقائق مزعجة. لقد اكتشف سايمور هيرش ذلك، من بين آخرين، ودفع ثمنه عندما طلب قائد أركان الجيش شخصياً من رئيس تحرير النيويورك رجمت عدم نشر تحقيقه الذي يدين الممارسات الأميركية في سجن أبو غريب، أو على الأقل تأخير ذلك لبعض الوقت. كما أن هيرش سيتلقى تهديدات عندما سيعرض حجم التورط الإسرائيلي

## أميركا والعالم

في المغامرة المتهورة في العراق. كما سيترف المذيع التلفزيوني الشهير دان راذر، شيء من البراعة، بالحالة الذهنية للمهنة إذ يقول: «لقد أصبح الخوف هو الذي يمنع الصحفيين من طرح الأسئلة الدقيقة، إذ أن كلاً منا يتهي بأن يقول في نفسه: إنني أعرف السؤال الذي يجب أن أطرحه، ولكن ليست هذه اللحظة هي المناسبة لذلك» (جادات، 2004). وسيترف كولن باول، بعد مغادرته لمنصبه الوزاري، بأن دفاعه عن حرب العراق أمام مجلس الأمن كان قائماً على سلسلة من الأكاذيب المهيبة واتصاف الحقائق. لكن المرء ما زال ينتظر نقد الصحافة الأميركية لنسها إزاء صحتها عن هذه الأكاذيب، وعدم التساؤل عن صحتها، بل إزاء قبولها المستكين لها.

لم يكن حال المخرج السينمائي مايكل مور بأفضل حظاً، رغم يله الأوسكار ثم انتزاعه السعفة الذهبية في كان (لأسباب لا يبدو أنها غنية بشكل حصري أو أسامي) لقد تلقت أكبر شركات التوزيع، ميراماكس، المتنية إلى مجموعة ديزني، ضغوطات من أجل عدم عرض فيلمه الوثائقي مهربات 9/11 في الصالات (تقوم ديزني لاند في فلوريدا، الولاية التي يتبوأ منصب الحاكم فيها جيب موش، شقيق الرئيس؛ ولن تتردد الشركة بالمقابل في توزيع فيلم وطني مثل «قلب أميركا وعقلها»). ذلك ما دفع إلى تبنيه من قبل شركة كندية تملك من الصالات عدداً أقل بكثير. وذلك ما سيدعو الإدارة إلى وضع عائق جديد أمام الفيلم بحظر حضوره على من هم دون السابعة عشرة: لقد تم تصنيفه دون سبب مقنع في خانة «لراشدين فقط». ولكن رغم تلك الهجمة القانونية، سيلعب الأميركيون بالملايين لرؤية ذلك التنديد الصارخ بالمرض الأميركي.

سينهم مور طبعاً بالحيانة لقاء كشفه للأكاذيب التي احاطت بالحرب على العراق وبتفنيد حججهما الداهية. وسيتال الاتهام الصناعة السينمائية بأسرها وعموم الليبراليين. ولن يتوان بيل أوريلي، معبراً عن رأي الإدارة، عن القول: «يمتلك الليبراليون موهبة خارقة في الوقوف إلى جانب الحيانة. يقول البعض أن الليبراليين أيضاً يحبون أميركا، ولكن ذلك غير صحيح، فكلها كان البلد مهلداً من الداخل أو من الخارج، وقف الليبراليون إلى جانب العدو». ومن الصعب جداً فتح حوار مع مواقف كهذه لأن «التفاس ومحاولات الإقناع لم تعد مقبولة لدى المحافظين» (ب. ج. أورورك، مجلة أطلانتيك، تموز - آب 2004)، ولا لدى كثير من الأميركيين.

أما في الجامعات، فلقد أنتج الحادي عشر من أيلول مشاهد غريبة بحيث راح طلاب يتدعون «الدفاع عن الروح الوطنية» يشكون من أي من اساتذتهم لا يؤيد الحرب ولا يرى الإرهاب في كل مكان. كان ستانلي هوفمان (2003)، الأستاذ في جامعة هارفرد بحاجة للكثير من الشجاعة إذن ليصف دون مواربة تراجع الديمقراطية في أميركا نفسها: «إن الحرب ضد الإرهاب، التي لا نهاية لها في الأفق، قد أدت إلى كبح الحريات المدنية، وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، وإلى منع الطلاب الأجانب من دخول الجامعات الأميركية [...] يساً لا يجرؤ الديمقراطيون على مهاجمة رئيس له هذه الشعبية وتمنع الصحافة بوش حق الشك بالآخرين، مع دعم بالغ التعصب يجتنب خلف قناع الوطنية» ويسجل هوفمان على حكومة بلاده في ظل رئاسة بوش احتقاراً متزايداً للقانون الدولي «ينم عن سياسة هيمنة جديدة تتولد عنها نتائج بالغة الخطورة، ولكنها تبدو خارج إطار التضعض النقيدي». كما يفضح انزلاقاً خطيراً، بدأ خلال رئاسة كلنتون، نحو إدارة السياسة الخارجية من قبل وزارة الدفاع «حيث قامت مجموعة مدنية من المحافظين الجدد والصقور الموالين لإسرائيل المبالين إلى التهور بتعلمية وهم كبير يقضي باستخدام العراق كنموذج لنشر الديمقراطية في العالم الإسلامي». وهو لا يغفل البعد التاريخي للداء: فأتانا أن تكون الولايات المتحدة قد قررت العودة إلى ما قبل 1914 حيث كان للدول حرية مطلقة بالجوء إلى القوة، وإما أنها قررت فرض قواعد «قانون الحرب»، التي تم تمت صياغتها باتقان طوال القرن العشرين، على الدول الأخرى مع الاحتفاظ لنفسها بالحق الحصري في الخروج عليها حين تشاء. وفي الخاتمة يكون هناك برأي هوفمان «جنوح كارثي»

قد يكون جون إيكبري (2002) أقل ميلاً إلى التحليل الأخلاقي، لكنه ليس أقل قسوة، إذ يرى أن الرؤية الامبريالية الجديدة التي تعتمد إدارة بوش تقتصر على الحكمة «إن التمرد المطلق بقرار الحرب يجعلنا محصر الدعم الهام من قبل المنظمات الدولية التي قمنا نحن بإيماها، ودعم حلفائنا لنا بالرجال والإمكانات ويلجوتنا إلى الاحتقار العلني لسيادة الدول الأخرى نعطي للدول القوية مثلاً سيئاً يشجعها على تهديد جيرانها الضعفاء؛ ولا يمكننا عبر هذا الاستعراض القوي لقوتنا العسكرية إلا استجلاب العداء والانتهاك بتطويق بلادنا». هو يدعو (2001) الحكومة إذن إلى أن تستوحي من التراث الداخلي لأميركا حيث لا يمكن أن يتصرف القوي أو الغني خارج إطار القانون والمؤسسات التي تتيح لها

الحفاظ على مواقعها المتميزة، وأن تعمل على تطبيق ذلك على وضع أميركا في العالم. ولكن المحافظين الجدد سيبرون عن خيبتهم من تلك «الدعوات المخجلة إلى الاعتدال».

لم يكن الجميع يتعمقون بتلك الشجاعة وذلك الوضوح. بعد 11 أيلول، فاز جورج دبليو بوش بدعم شعبي جعل قلة قليلة تجرؤ على انتقاد خياراته خشية الاتهام بالتشكك للوطنية. فبذل أن ينتقد قادة الحزب الديمقراطي نهور الحكومة، حاولوا تقديم نسخة ثانية عنه (كاليو، 2003). واختارت وسائل إعلام وطنية تأييد الحكومة حتى بلغ بها الأمر المزايدة على مواقف الرئيس، سيما لم تردّد مجالات معروفة بأنها معاقل للمحافظين الجدد، مثل ويكلي ستاندرد أو كومنتاري، في انتهاج عنصرية بلغت أحياناً حدوداً غزيرة أمام هول هجمات الحادي عشر من أيلول استبد بالأنهتان خوف مبرر عرف رجال الرئيس كيف يستغلونهم هل هوهم. «يجدر بالديمقراطيات التي بلغت سن النضوج أن تكون ملقحة ضد تساعد التهديدات الخطيرة وضد الأساطير الامبراطورية، وذلك عبر مؤسساتها المدنية المتناسكة وعبر سوق الأفكار فيها»، كما يقول حايم كوفان (2004)، ولكن «سوق الأفكار» الأميركي، عشية حرب العراق، «لم يستطع القيام بتلك المهمة. لم يثبت أن أيّاً من طروحات الإدارة كانت صحيحة، مع أن المعلومات الضرورية لتضيدها كانت موجودة داخل الحكومة وخارجها». كان يمكن للحرب في العراق أن تتحول مادة لإعادة نظر في هذا الانقياد، ولكن «سوق الأفكار»، الذي ساهم في كبح حركيته رفض (أو عجز) المرشح الديمقراطي لإرساء معركته على هذا الموضوع، لن يتصرف بأفضل من ذلك حيال التطور المأساوي للاحتلال.

كان بوسع بعض الأصوات المسموعة أن تميز بحكمتها، ولكن ذلك أيضاً لم يحصل. أطل هنري كيسنجر من برجه العالي مختاراً أن يدعم حرب العراق، وإن بشيء من الميوعة، كما أجاب باستهفاف عن سؤال بخصوص العلاقات المقترحة بين صدام حسين وتنظيم «القاعدة»: «إنهما وجهان لعملة واحدة»، وهو لم يكن بالطبع أفضل جواب ممكن. أما بريجنسكي، «النجم» الآخر الخزيير الكلام، فلقد تجرأ على إدانة «ما يشبه الهستيريا»، وما يشبه جنون العظمة» المسادين في أوساط الحكم، ولكن دون أن يتوصل إلى إدانة وكائز السياسة المعتمدة في الاختيار (2003)، نراه ينتقد المنهج في نهاية الأمر، وليس التوجه؛ فهو يبسطاولة يوصي الولايات المتحدة بأن تتظاهر بالتعامل مع الدول المتقدمة لزعامتها

بوصفها دولاً حليفة دون أن تعذل في شيء في استماعها لها. وهو يميز بشكل غير مقنع بين «الهيمنة» و«الرعاية» ليشير إلى الخيارين المتاحين لأميركا، مع أننا سجل له تفصيله للثاني. لقد بلغ الضغط على الأذهان حداً دفع أناتول ليفن (2004)، الباحث البريطاني في «كارينيغينداونمنت»، إلى الخروج بالخلاصة التالية: «إن المتقف الأميركي الذي لا يريد أن يتخذ صورة المشتق في بلده مجبر على اعتماد مريخ من القومية المتعصبة والمعتقد البوئي».

انشقاق؟ موافقة إلزامية؟ اصطفاك أو سكوت؟ أهكنا أصبحت أميركا إحد؟ إذا كان الأميركيون يحملون بمستوى متزايد من التضافر وهي عبارة مهذبة تعني تبني البلدان الأخرى لمؤسساتهم وقيمهم - فمن الضروري ملاحظة التباعد المتنامي ليس فقط مع الدول أو الديمقراطيات الحديثة، بل أيضاً مع بلدان أوروبا القديمة. ولكن عزلة أميركا في العالم هي الصورة المقلوبة لتضافر أقوى، داخل الولايات المتحدة، بين النخب والرأي العام حول مواقف تطبعها قومية متصلة وتوجه محافظ متشدّد، ويبدو أن الأصوات المناهضة لذلك نادرة جداً. ولقد مرت فترات خلال هذه السنوات الأخيرة لم يكن شائعاً فيها قراءة إدانات لهذا التدهور اللامت في بوعية ودقة الخطاب العام أو سماع أصوات متقدمة لها، حتى ضمن الأوساط المسماة ليبرالية.

«إنك لتحسب أن الأميركيين قد أصبحوا بالصمم». هذا ما أسرّه مصري إيرلندي لوليام نفاث (NYRB، 7 نيسان 2004) الذي هو كاتب عمود كان قد أقام في باريس مدة سمحت له بالحفاظ على صوامه ورغم التجميل الذي يحيط به المحافظون فرنسيين فوكوياما، فلقد اعترف هو أيضاً (2004) بأنه «أصبح من الصعب علينا أن نصغي في هذه الأيام». المرض الحالي هو أولاً مرض صمم - صمم يمنع الحكومة حتى من سماع أجهرتها الخاصة. فقد جوبه تشكيك مكتب استخبارات وزارة الخارجية (INR) وبعض قطاعات وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بأسباب وزارة الدفاع لتبرير حملات الرئيس عبر العالم بالتجاهل لمصلحة رأي الدوائر المرتجلة والإيديولوجية والمؤيدة المتمركرة في وزارة الدفاع، والتي كانت مهمتها الأولى معارضة الحذر والدعوات للحيلة والتبصر وتفهم الاوضاع المحلية التي كانت تصدر تكراراً عن أجهزة الاستخبارات التقليدية. ولكن المرض يعمد بالتأكيد إلى أبعد من ذلك؛ ألم تقل أن أومسترونغ، بعد سنوات أمصتها إلى جانب الرئيسين ريفان ويوش الأب كمستشارة عن الاستخبارات: «لا يجدر بمحلل الإرهاب تركيز

جهوده على ما يسبب الإرهاب بقدر وسائل عارثته. وليس من المهم أن تكون هناك أسباب أكثر أهمية من الناحية الأكاديمية؟ بعد خمسة عشر عاماً سيعود دافيد بروكس، أحد المحافظين الجدد، ليهاجم «عقلية العلوم الاجتماعية» التي تسود داخل السبي أي إي. خلف هذا الرفض له العقلية الأكاديمية الذي يميز التيارات الشعبية على الدوام، يتراعى رفض لفهم الأسباب العميقة للتطورات يعود إلى خشية إعطاء بعض المبررات لوجهة نظر الخصوم. فمجرد طرح السؤال عن معرفة الأسباب التي تدفع شباباً من العالم الإسلامي إلى كره أميركا للدرجة تجعلهم يضجون بحياتهم لكي يفجروا ناطحات سحابها أو سفنها الحربية يعني الاعتراف بإمكانية وجود شيء من المسؤولية أو الاعتراف بالذنب، وهذا ما يعتبره القوميون المتطرفون، الموجودون في السلطة منذ 2001، بداية الحياة.

لما كان عليّ، بحكم مسؤوليات توليتها، أن أناقش موضوع العراق مع مسؤولي إدارة بوش، فلقد دهشت فعلاً، أنا الذي كنت شديد الإعجاب بميل الأميركيين نحو البراغماتية الذي يجعلهم يتعرفون إلى الأمور في ذاتها ولذاتها دون نقل الأفكار المسبقة والنظريات الخرقاء، لاحظت إلى أي حد قد يكون المسؤولون جاهلين بالمعطيات الأساسية للبلد الذي احتلوه وقلة الاهتمام التي يبذلونها تجاه معرفة المزيد عنه. لقد بدا بعضهم مسكوناً برؤية شبه دينية، يرفضون تمكيمها «بتعاصيل» قد تعارضها أو تبرهن عدم إمكانية تطبيقها المباشر. ولقد كانت اللامبالاة المهذبة التي تقابل كل نقد منهجي للإدارة الأميركية للعراق تعبر عن شعور أعمق، كما لو أن المشاخص مع أولئك الرسميين لا يدرك ضخامة المشروع الامبراطوري أو الوسائل التي تمتلكها أميركا لتحقيقه. بعد ذلك، وأمام الصعوبات المتزايدة على الأرض، أخذ شيء من التواضع يبدأ بالظهور، ولكن المرض كان قد استشرى بشدة قبل الحرب وتفاقم شدة خدعة الانتصار السهل الذي حققته جيوش التحالف في الأسابيع الأولى من احتلال العراق.

كان ذلك الرفض للرؤية والسماح والفهم قد بدأ في الواقع بالاحتقار المعلن تجاه خبرة الحامعات (هاك في الولايات المتحدة حوالي 4000 مؤسسة تعليم عال ومئات المراكز الأكاديمية المختصة للسياسة الخارجية والدراسات الإقليمية) لمصلحة «مراكز التفكير» (think tanks) ذات الخطط الحربية والتمويل السيامي الواضح. يروي جيمس فالور كيف ذهب رجال إدارة عراق ما بعد صدام إلى هناك حاملين كتباً عن اليابان وألمانيا بعد الحرب

العالمية الثانية يستلهمون منها بدل الدراسات المتخصصة عن العراق التي كانوا يأمن الحاجة إليها وبعضهم عاجز عن إيجاد البلد على خريطة الكرة الأرضية ولا يعني ذلك أن أميركا تنظر إلى خبراء المنطقة، حتى أن وزارة الخارجية قد طلبت إلى بعضهم تقديم تصور عن مستقبل البلد بعد سقوط النظام البعثي وبالفعل انشئ سنة 2002 فريق عمل متكامل اشترك فيه عراقيون من المنافي وأميريكيون وبعض الأوروبيين انتج تصوراً مفصلاً لمختلف القضايا التي سيطرحها استبدال النظام القائم في بغداد. والمؤسف أن آلاف الصفحات التي أنجزت قد ماتت على رفوف وزارة الدفاع الذي عهد إليها دون تبصر إدارة العراق، ولم يتكلف أحد مجرد عناء تصفحها. هنا أيضاً تعود جذور الداء إلى أبعد من ذلك. كانت هناك نقطة بلعتها سنوات احتضرت خلالها الدراسات الاقليمية في الجامعات باعتبارها علمياً باطلاً. وبعيداً عن الانتفاضات الكبرى ضد حرب فيتنام التي أكسبت الجامعات الأميركية شهرة في العالم قاطية، أصبحت هذه الأخيرة مطبوعة بحالة ذهنية يصعب بدقة ثلاثة جامعيين: «لقد كان التواصل المتبدل في وسائل الإعلام والمقاهي الجامعية قد وجد سداً له في مسؤولين سياسيين يدينون المسيرات من أجل السلام، ورؤساء جامعات يحاولون منع الأساتذة من انتقاد السياسة الأميركية، ونوع من الاستعداد العام للتعامل مع كل محاولة نقد التبريرات الرسمية كما لو أنها كانت مؤيدة للإرهاب بشكل أو بآخر» (أندرسون، 2004)

خلال سنوات كان المحافظون الحدد، المعروفون بانحيازهم وعدوانيتهم، قد شنوا حملة تشويه منهجي ضد من يسمونهم «المستعربين»، أي أولئك الدبلوماسيين الأميركيين الذين أرسوا دعائم معرفة دقيقة بالإسلام والمسلمين نتجت عن تعلم شاق للغات أجنبية وإقامات طويلة في عواصم المنطقة. ولقد حامت حول هؤلاء شهرة البدء بتفهم موقف المسلمين والعرب، لسبب وحيد هو أنهم كانوا يحاولون التعرف إليه عن كثب: هكذا سيصبحون مهمشين ومستبعدين عن مراكز القرار (وهي مسيرة ستؤدي، بين عوامل أخرى، إلى حصر العاملين في مجلس الأمن القومي بمن لم يخدم يوماً في الدول العربية). من الصعب تصديق ذلك ولكن تلك كانت الحقيقة المرة: في الوقت الذي كانت تخوض أميركا فيه مغامرات متنوعة عبر العالم الإسلامي، كانت حكومتها تنقطع عن سابق إصرار وتصميم عن كل المعارف المتجمعة خلال قرون في أجهزة استخباراتها، وفي وزارة خارجيتها (التي اختار

العديد من دبلوماسيها مغادرتها بصمت، وآخرون بضمجة كبرى، وفي الدوائر المساعدة في اتخاذ القرار، وفي جامعاتها؟

لم يتردد أحد أفضل العارفين بعالم الاستخبارات، ريتشارد بيتس، في الحديث عن «مرض ثقافي» يتمثل في «الاعتقاد بأن هيمنة أميركا على العالم تعفينا من العمل على تطوير معرفة معمقة بالمجتمعات الأخرى، خاصة غير الغربية منها» «قد تكون الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم الذي يعتبر فيه المرء مثقفاً كفاية بينما هو لا يتحدث سوى لغته الأم. لقد أصاب المرض جامعاتنا حيث أصبحت أقسام العلوم السياسية تعتبر الدراسات الإقليمية أمراً تجاوزه الرمن بينما توظف أعداد كبيرة من الأساتذة الذين يتسلون بترسيم أنماط نظرية يتحولون بسذاجة أنها قابلة التطبيق على العالم كله» (بيتس، 2002). ولكن من يتردد إلى حرم الجامعات الأميركية قد يجيب على ذلك بأن هناك في الولايات المتحدة معرفة واسعة بمختلف الثقافات والمناطق، موثوقة أكاديمياً، لا تستمد قيمتها من أسماء مؤرخين مشهورين أو كتاب افتتاحيات مسترخين أو عناصر لوبي محظوظين أو «محللين» يدعون معرفة كل شيء ويقدمون على ابداء الرأي في أي أمر، بل من جامعيين يتميرون بالرصانة والالتزام، ما زالت موجودة في أميركا، وبأنها قد تعود بعائلة كبرى على قادة البلاد لو تكبد هؤلاء مجرد عناء الإطلاع إليها.

ويصبح رفض الفهم كارثياً عندما يبلغ أعلى الهرم. من المؤكد أنه لا يفترض بالمرء أن يكون قارئاً كبيراً لكي يصبح مسؤولاً كبيراً، وكمن من اللوم وجه إلى جيمي كارتر بأنه يضيع في التفاصيل المملة بدل أن يعمل على استخراج ما يشكل جوهر كل موقف؛ ولطالما قورن به خلع رومالد ريمان الذي لم يكن يتكبد عناء قراءة نصف صفحة من الملاحظات (إنه هو الذي حوّل قراءة «التقرير اليومي» للسي أي إي إلى نصف دزينة من أهم معاونيه لكونه لم يكن يطبق مجرد تصفحه)، ولم يكن يعمل أكثر من ساعة إلى ساعتين يومياً بينما يمضي وقتاً طويلاً في مشاهدة أفلام هوليوود القديمة، وكان يعتمد على غريزته الواثقة فيما عليه أن يقول أو يعمل في الأمور الأساسية. وعلى ضوء النتائج لقي منهج ريمان المهمل والجاهل للتفاصيل، وحتى لما هو أكثر من ذلك، تبجيلاً من قبل مؤيديه الذين اعتبروه متفوقاً، بل ريادياً. فعندما تكون الأساسيات واضحة في نظر الرئيس («أهدم هذا الجدار، سيد غورباتشوف!») ما الذي سوف تقدمه المعلومات ولما اضاعة الوقت على التفاصيل؟



هذا الاختلاف في طريقة الاهتمام بالتفاصيل وبدقائق المسائل بين الرئيس كارتر وريغان سيتحول لاحقاً إلى تناقض شبه كاريكاتوري إن قورن كلتون بيوش الابن. لقد صرح كليتون بأنه قرأ عشرات السير الذاتية قبل أن يكتب مذكراته (فالوز، 2002)، ولقد كان في فترة رئاسته مشهوراً بتعطشه للمهم، وذلك ما كان يثير إعجاب معاصريه وما أتاح له إعطاء انطباع عن عمق درايته بالمسائل التي يعالجها، سواء في السر أو في العلن. وفي المقابل، اعترف خلفه بأنه لا يرغب في قراءة الصحف ويأنه يكسّي، لكي يفهم العالم، بـ«الملخصات» التي تقدمها له مستشارته للأمن القومي. كيف يطعش المرء ان كان رئيس الدولة العظمى رجل يقتصر قراءته على الكتاب المقدس، التي يستمد منه إلهامه ومواقفه، وعلى بعض الملاحظات المختصرة التي يقوم آخرون باختيارها له. وعندما تم لفت انتباهه، أواخر 2004، إلى كتاب ناتان شارانسكي المنشق السوفييتي السابق والوزير الإسرائيلي في حكومات الليكود عن الاستبداد والديمقراطية، تبنى دون أي تحفظ عنوانه ولهجته وأمر أن تتم كتابة الخطاب الافتتاحي لولايته الثانية حلّ مسائل توجهات هذا الكتاب ومع ذلك أعجبت هذه الشعبية ذات التوجه الديني والمعادية للفكر بصورة شبه معلنة شريحة كبرى من الناخبين وجدت صورتها في «مالك المزرعة» التكاسمي الذي يحقّر التحليلات المعقدة والمعارف الموسوعية، وجاءت، عام 2004، تمجّده بتصرّح حاسم ولايته في البيت الأبيض.

كان المرشح بوش قد وضع عام 2000 شعار «السمع إلى حلفائنا» على رأس برنامجه في السياسة الخارجية. ولكن الصمم المستجد بمع الأميركيين من الاستماع إلى حلفائهم الأشد قرباً وإخلاصاً. لقد عاد أحد المسؤولين الأوروبيين، وهو ليس من أقلهم، مذعوراً بعد لقائه الأول مع بوش: «إنه يعتقد أن الله هو الذي يملئ عليه سياسته!»، قال أمامنا بتعجب. كما أمر لنا مسؤول عربي كبير: «لقد قلت له ما أفكر فيه، وبعبارة شديدة الوضوح، ولكنني لست متأكداً على الإطلاق من أنه قد فهمني، أو سمعني على الأقل».

وبدت الحكومة الأميركية ومؤيديها في اليمين المحافظ، وكأنهم عاجزين عن فهم لعز المعارضة الشعبية الأوروبية الواسعة لقرارهم بدء الحرب على العراق. فمنهم من اختار عدم الاكتراث لها، ومنهم من حاول ربطها بالحدس من قوة أميركا أو بالمصالح التجارية السحيقة في العراق، ومنهم من رأى جذورها في الخوف الذي انتاب للمجتمعات الأوروبية من الأقليات المسلمة التي تعيش في كنفها. ولكنك نادراً ما سمعت في دوائر الحكومة

## أميركا والعالم

ومؤيديها من حاول ان يفهم ذلك «اللفز» او ان يخصص الوقت الكافي للاستماع لجميع معارضي الحرب او حتى لتخيلها بصورة علمية او عقلانية.

أدى الصمم أخيراً إلى عدم سماع عالم لا يريد بذ أميركا ولكنه يخشاها. وكأن واشنطن قد فقدت موهبتها المعروفة بإخفاء قدراتها الضخمة وراء حطاب مغلف بالتواضع. وبعيداً عن تخفيف الخوف الذي يثيره تماوت قدراتها في العالم (كان المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش قد أعلن عام 2000 عن سياسة خارجية «متواضعة» قبل أن ينزل إلى طموح نزع هدف لإعادة صياغة النظام العالمي من اسامه) قامت أميركا بوش بتعميقه من خلال جموح طموحاتها واعتناطية نظراتها. كيف نستغرب ذلك عندما نشاهد ردة فعل الإدارة على الإعتراضات التي ظهرت عبر العالم حول اعتيادها مبدأ الحرب الوقائية، أو على ظهور أهلية كبرى من البلدان (تضم ألمانيا أو الشيلي أو المكسيك التي هي متفهمة لسياساتها عادة) المعارضة للحرب على العراق، أو أيضاً تجاه الموقف شبه الإجماعي في محكمة العدل الدولية الذي يدين بناء إسرائيل لحدار الفصل؟ هل قد تكون أميركا على حق إذن في وجه العالم قاطية؟ لا يمثل الأمر الأخطر في كون أميركا لامبالية بالكورس العالمي الذي يدهوها إلى اعتياد الحكمة، ولكن في كونها تعطي الانطباع بالبحث عن عزلتها الذاتية وباستساغة ذلك، كما لو أن التأكيد المكرر لـ «تميزها» يقوي اعتقادها التبشيري بذاتها. إن الفرح الذي يمرر راسفيلد لدى اعتقاده (عن خطأ كما سنرى) بأنه على حق في وجه كل جترالاته، وتعت تشيني وولفويتز في تأكيد اقتناعهم بملاقات العراق مع إرهابي أيلول رغم عدم ثبوت ذلك في كل تحقيقات الكونغرس، والطريقة التي نفخ بها بوش أوداجه وهو يعلن إيمانه بالخيارات التي اعتمدها رغم أنف الجميع، إن كل ذلك ليس مجرد حركات استعراضية. ومواقف كهذه تبرهن أن «المدينة القائمة على الجبل» ترسخ إيمانها بقيمتها كلما ازداد العالم تردداً في تبنيها.

ولكن يبدو أن صمم أميركا تجاه معاصريها لم يعد يكفيها، فأخذت تعطي كل يوم إشارات عن جهلها لماضيها الخاص. في كتاب نقد لا ذع، يقوم غور فيدال (2004)، الروائي وكاتب المقالة الموهوب، بتعميد بلده «الولايات المتحدة لفقدان الذاكرة»، ثم يضيف: «نحن لا نتعلم شيئاً لأننا لا نتذكر أي شيء». وفي كتاب مميز، يدعو جون جوديس (2004) «فقدان ذاكرة امبراطوري» ذلك الانهيار السائد لتجاوز الحالات السابقة التي فشلت فيها

الولايات المتحدة بتصدير الديمقراطية بقوة السلاح، كما في الفيليبين أو المكسيك. إن هناك مشكلة قديمة قائمة بالفعل بين الولايات المتحدة والتاريخ، يدماً بتاريخها الذاتي، ذلك التاريخ الذي يتم تجنبه كالداء عندما يكشف عن ذنبه، ويعتبر غير مجدٍ عندما يبدو ملهماً. لسيرة مختلفة عن التي يتوى اتخاذها، ويفترض عاقلاً عندما تستند إليه شعوب من «طبيعة» أخرى. يبين فيلدال وجوديس أن رفض التاريخ (أو إعادة كتابته اعتبارياً) قد تمثل معللاً سياسياً يهدف إلى حجب الذاكرة، وذلك لأنه «كلما ذهبت أميركا تمتش وحيدة في العالم عن وحوش يجب قتلها، وكلما غامرت في مناطق سبق أن قامت بغزوها قوى إمبراطورية، فإنها تغامر في أن تصبح هي نفسها الوحش».

### وطنية، قومية، إمبراطورية

يمثل استكشاف نوايا أميركا عبر سماع كلامها ومراقبة حركاتها الرياضة اليومية لمعظم قادة العالم الذين يشتكون، في المقابل من عدم إصفاها لهم. ذلك أن العالم هو بحاجة لأميركا، وهو يعلم ذلك. وإذا كان قد يعطيها الفرصة تلوي الأخرى لإعادة النظر في خياراتها فلأنه يعرف أن النظام الأميركي منفتح سياسياً وفكرياً وهو بالتالي قادر على النقد الذاتي وعلى إعادة تقييم خياراته، وأنه حماس بالتالي تجاه آراء الآخرين شريطة ألا يكونوا على هدأ معلل تجاهه. لكن خيبة الأمل التي نلمسها في غير عاصمة من عواصم العالم ما هي إلا التاج الطبيعي لاصرار قادة أميركا الحاليين على الاستمرار في منحهم المتهور وعلى التأكيد الفظ على الهيمنة الأميركية، وعلى اعتماد سياسة نيو إمبراطورية وعلى مقاربة متفردة لقضايا العالم، وفي الأساس على عودة ظهور قومية متصلة تبدو في نفس الوقت قديمة في مآذنها وفي مبادئها.

عندما سئلت كيف تنظر إلى دور أميركا في العالم، أجابت جيني كيركباتريك (1990)، المعادية بشراسة للشيوعية ومثلة الرئيس ريفان السابقة في هيئة الأمم المتحدة، بأنها تحلم في أن تعود أميركا «طبيعية» وأن تقيم علاقات «طبيعية» مع عالم تحرر أخيراً من الشيوعية التي كانت تجبرها، خلال ما يقارب نصف قرن، على التصرف بصورة هجومية وتدخلية في أربع أقطار المعمورة. ولكن ما حصل كان أدهى: لقد أثارت دعوة كيركباتريك إلى الحكمة، رغم سجلها كمحاضرة متحمسة، صيحات الاستهجان لدى «دعاة الهيمنة» الذين كانوا

## أميركا والعالم

يرون أن الوقت لم يكن مناسباً لأي «توقف استراتيجي»، وأن على أميركا أن تعمل دون توقف على تحويل «اللمحة الاحادية القطب» التي افتتحت عام 1990 لتجعل منها عصرًا يمتد إلى أطول فترة ممكنة، وذلك بتعزيز الموازنة الحرية وفرض «تغيير الأنظمة» على كل «الوحوش» الذين يحكمون بلداناً في العالم وإحلال الديمقراطية بالقوة عبر الاستعانة «بقوات خاصة» وبصواريخ الطائرات والسفن.

اكتسب «دعاة الهيمنة» تأثيراً مؤكداً على خيارات الولايات المتحدة منذ وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض. وسوف يتم عرض طروحاتهم بالتفصيل في الفصل الأول من هذا الكتاب قبل أن يرد عليها الواقع في الفصول اللاحقة. تتكون لبنتهم الأكثر صخباً من عصابة من المحافظين الجدد تشكلت في أواخر سنوات 1970 وشهدت مرحلة ظافرة أولى خلال ولايتي رونالد ريغان الرئاسيتين (1981-1989) قبل أن تتعرض لفترة انتكاس قاسية حصل فيها ابتعاد عدد من أهم أركانها (لبيجها صوب مواقف انعزالية، مثل باتريك بوكانان، أو أكثر اعتدالاً، مثل كريستوفر لاين وجين كيركباتريك)، بينما كان يلتحق بها جيل ثالث من موجات جديدة، بعضهم يتسم بالآلمية. وسواء في خياراتها الإيديولوجية الصارخة، أو بحملة هجوماتها، أو خاصة بوصول العديد من أعضائها إلى مناصب هامة داخل إدارة بوش، فإن حركة المحافظين الجدد قد توصلت إلى فرض انحراف حقيقي (سعره بالتفصيل في الفصل الثاني) على السياسة الأميركية الخارجية خلال السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين.

ولكن نجاح تلك العصابة - إن وضعنا جانباً الفكر التأمري المعروف أو الميول المتدلة للبحث عن «يد اليهود» في أي أمر كان - لا يمكن تفسيره بداته ولذاته وكأنه حدث منعزل عن السياق العام فلكي تنمو افكار كهذه وتنتشر خارج العصابة الضيقة التي اطلقتها ثم تتحول إلى بناء إيديولوجي تستند اليه حكومة الدولة الاعظم، كان لا بد، في الاقل من شرطين مسبقين: تربة مناسبة لزراع هذه الافكار وفرصة مناسبة لترجمتها على الأرض. اما الفرصة فقد واثت المحافظين الجدد بالانتخاب المشكوك فيه لرجل ذي سيرة شخصية خاصة جداً وفي فهم محدود جداً لأمور العالم. ثم جامتهم، بعد ذلك بأشهر قليلة، فرصة ثانية تمثلت في «فوز» 11 أيلول والذعر العام الذي تم استخدامه بصورة خرقاء عملاً على تعييز مشاريع طموحة لم تكن قد لاقت سناً جماهيرياً قبل ذلك. لكن الفرصة

بحاجة أيضاً إلى إطار لتحقيق والإيديولوجيا بحاجة إلى أرض تزهو فيها. ولقد وجدت تلك الأرضية في تلك «القومية المتصلة» التي انبثقت من جديد بقوة في أميركا، حتى وإن جاءت مغلفة أغلب الأحيان بعبارات الوطنية («الوطنية «جيدة»» أما القومية فهي «سيئة» لارتباطها في أذهان الأميركيين بالحروب الأوروبية المتراصة خلال القرون الماضية) أو باتهامات بالامبراطورية تصدر عن الخارج (والأميركيون لا يبالون بها كثيراً لأنه قد تجملر فيهم الاعتقاد بأن بلدهم لم يكن يوماً امبراطورية ولم يعمل على أن يكون كذلك - فالليل الإمبراطوري هو «سيء» أيضاً).

هل بلغت الولايات المتحدة مرحلة ما بعد الحداثة؟ يعتقد جيمس كورث (1992) بذلك: «الولايات المتحدة هي نموذج مجتمع ما بعد الحداثة، وثقافة ما بعد النفاة، وجيش ما بعد الخدمة اللزامية، واقتصاد ما بعد التصنيع». وذلك أيضاً، مع بعض التحفظات، شهور روبرت كوبر، مستشار طوني بليز السابق (2003). نعم، ولكن هل تلك حالة الإيديولوجيا أيضاً؟ ألا يمكن، على العكس، التأكيد بأن الولايات المتحدة قد بقيت على هذا الصعيد نموذجاً للبلد المفرق في الحداثة وبالتالي في أهم الإيديولوجيات المعبرة عن مرحلة الحداثة، أي الإيديولوجيا القومية؟ إن الإعلام التي كان صمويل هنتنغتون (2004) يخصصها كل يوم في شوارع كامبريدج، ماساشوستس، وهو متجه إلى مكتبه في جامعة هارفرد، ليقبس من خلالها الحماس القومي لدى المواطنين غداة 11 أيلول، ويمين الولاء الذي يقسمه المجسسون الجدد وهم يضعون أيديهم فوق قلوبهم، واندفاع المهاجرين الجدد المفرط في تعلقهم بالبلد، والنكات اللاذعة الموجهة نحو الأزياء الفولكلورية للشعوب الأخرى، والجهل بالحصارات الأخرى مع قلة الاهتمام بالعرف إليها، أليست كل تلك المظاهر دلائل عن قومية لا يعمل الأميركيون إلى الاعتراف بها بقدر اعتقادهم بأنهم يتدخلون في العالم (خاصة عامي 1917 و 1941) لتحريره من قومية الآخرين الكريهة؟ لنعترف على الأقل بالتناقضات الهائلة، سواء الداخلية أو الخارجية، لبلد يسود الاعتقاد في مجتمعه بأنه بلغ مرحلة ما بعد الحداثة، ولكنه يعمل رغم ذلك على تحقيق هيئته على العالم اعتماداً على قوته العسكرية بشكل أساسي، وهو منطق الحداثة السياسية الأوروبية خلال القرنين العشرين.

عندما دعي رئيس وزراء اليابان السابق ياسوهيرو ماساكوني لافتتاح البيت الياباني في

باريس، عام 1998، أذهشتني لهجته النبوية وهو يقول إن «الأمم الطبيعية»، مثل أمته أو تلك التي كانت يومها تستضيفه، المتميزة «بحكمة عميقة اكتسبتها على امتداد تاريخها الطويل» تبدو له ناضجة ومسالمة؛ أما «الأمم الاصطناعية» فقد تكون على العكس كارثية على السلم العالمي. ولقد أعطى عن هذه الأخيرة مثليين: «مجد عبد الصكبر أن الولد الشرير للقرن العشرين كان الاتحاد السوفياتي، حتى أننا نستطيع القول بأن القرن العشرين كان عصر الاتحاد السوفياتي. فاعتباراً من الثورة البولشفية عام 1917، ومع ممارسات الكومنترن والحرب الباردة الناتجة عن السباق على امتلاك الأسلحة النووية، عاشت البشرية خلال ثمانين عاماً تاريخاً بعاية الحزن. وسيكون القرن الحادي والعشرين، في جزء منه على الأقل، عصر الولايات المتحدة؛ وليس من المستبعد أن تصبح هذه الأخيرة بدورها ولده الشرير. إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أمتان اصطناعيتان قائمتان بموجب عقد لخدمة غايات إيديولوجية: الشيوعية أو حق الشعوب بالحرية مع مرور الزمن اكتسبت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ملامح طبيعية، ولكن الاستراتيجية القومية تبقى عنصراً أساسياً لدى هذه الأمم الاصطناعية». أوليست القومية، مثلها بقول ناكاسوني، هي الإسمت اللاصق الأساسي لأمة شابة متنوعة العناصر ومفتحة أمام موجات هجرة جديدة؟ أليست هي النموذج الأوضح لنظريات زريك هوسبوم وارسنت غلنر التي تقول بأن القومية هي التي تصنع الأمة، وليس العكس؟ ثم أليست القومية هي الأساس الذي تقيم عليه الأمة هويتها والإسمت اللاصق الذي يتيح لها دمج قادمين جدد؟ وهل الحاجة الدائمة لعدو خارجي «من أجل تقوية الانتماء القومي» حسب تعبير كورث نفسه (1992) لا تمثل فائدة لتلاحم البلد الداخلي تموق المبررات التي يقدمها لتبرير حملاته في أنظار الأرض؟ وهل تستطيع أمة كهذه، مهما بلغت من القوة، أن تدعي السمو فوق القومية أو أن تعرف عن نفسها كمتجاوزة للقومية؟ وهل القومية الأمريكية لا تحتاج لأن تكون امبراطورية بقدر ما تحتاج الامبراطورية الأمريكية لقومية نشطة تدعمها؟ وفيما وراء هذه وتلك، هل يمثل ذلك الإحساس العميق بالمصير والدور الاستثنائي انتماء إلى «الحب الوطن»، كما يقول هنتنغتون (2004) بلغة ركيكة، أو إلى قومية عميقة عرف الرؤساء أندرو جاكسون أو تيودور روزفلت أو بوش الابن كيفية التقاطها واستثمارها والواقع أن تلك «الاستثنائية» لا تتم عن أي شيء استثنائي. لقد كانت القوميات

الحديثة على الدوام بحاجة للتمايز عن الأخريات عبر اللجوء إلى فكرة «رسالة» خاصة تكون ضرورية للتعبة العام (أوليت «الرسالة الخالدة» التي أصبحها حزب البعث على الأمة العربية نموذجاً لها؟) «هناك عدد كبير من الأميركيين ليسوا قوميين متحمسين فقط، كما يكتب بشجاعة أناتول ليفن (2004)، بل يصبحون عدائين حين مساهمهم أية إدانة أو إهانة لبلدهم [...] تنحو الولايات المتحدة، تحت إدارة جورج دبليو بوش، إلى أن تصبح إمبراطورية، ولكن الوقود الذي يغذي ألتها مكوّن من قومية مجروحة تستم لذاتها [...] ذلك هو نفس الشعور الذي دمر في السابق ألمانيا و صربيا والعديد من البلدان الأخرى، والذي يقوم اليوم بتدمير إسرائيل» إن «استثنائية» البلد، التي ترفع كشعار معروف على الدوام، تترجم مفهوماً مباحناً للأمة. فعل عكس الوطنية التي تعبر عن التعلق بأرض الحدود وقيم الماضي، يتجه هذا المفهوم الجديد نحو المستقبل. وهو ينطوي على شيء من الاحتقار، لأولئك الذين ينكرون على أميركا الرسالة التي اختارتها أو لا يتفقون معها في مضمون تلك «الرسالة»

ومن الطبيعي أن يشجع توجه كهذا تمسكاً متشبثاً بالقوانين الأميركية التي يتم استخدامها كدرع في وجه التدخلات المسموجة له «القانون الدولي الجديد» الذي يصور غالباً كمؤامرة حاكها الضمعاء والأعداء لتقييد القوة الأميركية وتحييدها (أنظر الفصل الرابع). منذ أيام الرئيس ريمان، أخذت ترتفع وتيرة مناح الريبة تجاه محكمة العدل الدولية (ريبة عبر عنها رفض حكمها في قضية تمخيخ موانئ بيكاراغوا، ومؤخراً قضية بناء جدار الفصل الإسرائيلي)، وهيئة الأمم المتحدة (بلغ العداء لها ذروته خلال المسألة العراقية)، ومحكمة الجزاء الدولية المرفوضة قطعاً واتفاقية كيوتو لحماية البيئة.. كما عارضت واشنطن معاهدات دولية هامة في ميدان الرقابة على التسليح، وأبدت تحفظات عديدة على الاتفاقية الخاصة بالابادة الجاهية، دون الحديث عن انتهاكاتها الصارخة لاتفاقيات جنيف حول أسرى الحرب ويتمي كل ذلك إلى حركة عميقة، بدأت دفاعية ولكنها أصبحت اليوم هجومية بشكل سافر، حركة إرساء القومية عبر تقديس الدستور والتراث القضائي الأميركيين، أو بالأحرى تقديس الحقوق السيادية للرئيس الأميركي، وعبر الرفض الواضح لمفهوم «مجتمع دولي» يتجاوز في تكوينه النهومي أو في صلاحياته ما تتيحه له الدول من وجود أو من صلاحيات، وبالتالي عبر نبذ منهجي لكل إطار يتجاوز

## أميركا والعالم

سيادة الدول القائمة أو لقانون يفوق في مفاعيله الدستور الأمريكي.

يلاحظ جون شتاينبرونر، الذي كان مدير الدراسات الدولية خلال فترة طويلة في مؤسسة بروكنغز، أن «الشعور القومي واحد من المشاعر الأشد قوة والأوسع انتشاراً في الولايات المتحدة؛ وهو يميز المكافآت لمن يحسنون تحريكه، بينما يمثل خطراً شديداً على من قد يفكرون بمعارضته» (شوب وبيترسون). ومن الواضح أن عودة انشاق القومية حديثاً في الولايات المتحدة أو أوروبا تتميز بتجدد الاهتمام بالديموغرافيا من خلفية عرقية قوية. لقد عارض كورث (1994) في وقت مبكر رعيه هتغتون واتهمه بأنه أخطأ في اختيار الميدان الذي يدور فيه «صراع الحضارات»، فالصراع الحقيقي لا يحصل برأيه في العالم «بل عتسنا، بين أميركا كما نحبها أن تكون وتلك التي يدهو إليها تحالف رهيب من السويين والشافين جنسياً والمتعدي الثقافات» ثم يتابع كورث شكواه فيها بعد (1997): «نحن لم بعد شعباً واحداً، بل مجتمعاً متعدد الثقافات». وهو موقن بأنه سيري دولاً مزدوجة الدين، مسيحية/ إسلامية، تنتشر في أوروبا، وبأن الرهب الأكبر سينثل في رؤية أميركا ذاتها تصبح دولة مزدوجة القومية، إنكليزية - إسبانية (2003)، وهي فرضية سيستعيدها هتغتون في كتابه من نحن؟ (2004) ليلخ بها «أبعاداً هستيرية» على حد قول أحد القراء. ولكن كارول سواين (2004) تقلب المعادلة: إن عودة ظهور «القومية البيضاء»، التي تمثل طروحات كورث - هانتغتون تجسيدها الأمل، هي أصل العلة وليس الاستقبال البطيء والصعب لقاديين جدد يتم التحقق مطولاً من أوضاعهم. والمؤكد أن باسيفيتش (2002) لم يكن هل خطأ عندما لاحظ أن اليمين القومي الذي كان قد ربح الحرب الباردة في الخارج خسر معركة الداخلية بعبزه عن نيل قيم التعددية الثقافية كتنة يجب اعتمادها. وفي المقابل، «عندما يتعلق الأمر بمسائل عسكرية أو سياسية أو دبلوماسية يجب أن تبقى السلطة في أيدي البيض والذكور». ويمكن أن يصل بنا الاستنتاج إلى أنه، رغم وجود ملونين أو سود رفهم بوش (شخصياً) إلى مراكز مسؤولية بعد أن يقن من أنهم يشاركونه رؤيته للعالم، فإنه قد حاول، عن قصد أو لاوعي، أن يترجم مفهوم الهيمنة المقرضة على العالم بهيمنة داخلية له البيض والذكور الذين عمدوا بالمقابل إلى منحه أغلبية أصواتهم الواضحة عام 2000 ثم عام 2004. ومع ذلك يبقى هذا التعريف العرقي والجنسي أكثر منطقية من التعريف الأجوف الذي يقدمه اليمين الجديد: «بعد 11 أيلول لجأت حركة قومية



عجيبة إلى فرض نفسها بالقوة، وهي حركة فيها من الاتساع أكثر مما فيها من العمق، وهي لا تطلب شيئاً من الأميركيين؛ لقد صارت العودة إلى الخدمة العسكرية من المحظورات، وكذلك فرض ضرائب جديدة» (نفس المرجع).

قد تكون السياسة الأميركية انتقلت في مطلع القرن العشرين من «القومية العالمية» إلى «العالمية القومية» (إيراي، 1977) بينما يلاحظ روبرت كاغان (2003، ص 86) بحق أن «الأميركيين كانوا عالميين على الدوام، وأن تدخلهم في العالم كان ينطلق دائماً من قوميته»؛ طريقتان للدلالة على الترابط العميق بين المستويين، وليس على التناحر المتبادل بينهما. ولكن ذلك لم يعد يتم اليوم بفعل النموذج، بل بنموذج الفعل؛ لم تعد أميركا، الوثيقة من قراءاتها الخاصة للتاريخ، تتردد في دفعه إلى التحقق بفعل صواريخها ودياباتها. ذلك أن تلك الحركة القومية السامية هجومية في الأساس، وأنها تقصد أن تكون كذلك ضمن «استراتيجية كبرى» تم تحضيرها خلال القرن الماضي وأحدث تعبر عن نفسها اليوم بكل صلف. لم يعد من المدهش بالتالي أن يرى المتعاونون يتكامل تنفيذها قبل كل الوزارات الأخرى للحكومة الفيدرالية (أنظر الفصل الثالث).

يرفض والتر ماك دوغل (2002-2003) «هذان» أولئك الذين يرغبون في أن تبقى الامبراطورية الأميركية مقتصرة على امبراطورية «المثال»، أو «الأفكار» مثلما كان يتمنى جيفرسون، ثم يضيف: «إن جمهوريتي أثينا وروما في قمة امبراطوريتها، ثم الامبراطورية البريطانية من بعدهما، والولايات المتحدة أكثر من الثلاثة، كل أولئك كانوا يتسمون بشراسة تعوق كل الحدود وتلغي (هو الذي يظهر الكلمة) كل من يهددون أمنهم أو ازدهارهم أو حريتهم». هل قد نجد هنا ملامح امبراطورية «المعايير» التي تصوغها أميركا وتدفع الآخرين إلى تبنيها؟ هنا بالذات يكمن مقتل تلك المثالية المعلنة: «إذا ما تم فرض السلم والديمقراطية والسوق الحرة على العالم، فذلك لأن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بالغاء (ماك دوغال هو الذي يظهر أيضاً) تلك المعايير عند الضرورة، وهو أمر شائع». نفهم على الفور لماذا اتسمت الهوية بين ضفتي الأطلسي (الفصل الخامس)، ولماذا يتزايد اتخاذ العولة، التي سمت لتبلغ مرتبة العقيدة، مظهر مغامرة عسكرية عالمية أكثر من اتخاذها مسلحاً طبيعياً أو سلمياً (الفصل السادس).

## توازن جديد؟

غداة وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض، كان جيمس كورث ينطلق في نص استشرافي عما كان كلاوسميتز قد دعاه «نقطة قمة النصر» لكي يدعو إلى التحلل عندما يبلغ بلد هذه النقطة ثم يحاول تحقيق المزيد من المكاسب فإنه يصبح مهدداً بالسقوط في «مرص الانتصار»؛ وعلى هذا البلد أن يجدد بصورة واقعية ومعتدلة الفرص المتاحة امامه، دون تخليه عن مكاسب النصر الطبيعية وهو ينصح مثلاً بعدم توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل بلدان أوروبا الشرقية، وعدم الخث بقوة كبيرة على انتشار الديمقراطية في العالم، وعدم الإكثار من التدخلات التي تسمى إنسانية كي لا تشعر بلدان بالإهانة وتدفع بسرعة نحو التمرد يمكن مناقشة تلك المواقف المسبقة، ولكن ذهنتها واضحة: الحواف من أن تؤدي وسائل القوة الهائلة التي تمتلكها أميركا إلى مغالاة في الطموح وإلى افراط في توسيع الاهداف عما من شأنه ان يستير عند الاصدقاء والخصوم على السواء مشاعر الريبة بتوايا أميركا او الدعوات للانتفاض والتمرد عليها.

لم يستمع أحد لكورث: حتى قبل أن يصبح 11 أيلول ذريعة إن لم يكن سبباً للتمرد وللتدخل، كانت الإدارة الجديدة قد اعتمدت الخيار المعاكس، المدفع إلى حد المغامرة، مع كل النتائج المعروفة والأحقاد الناتجة عنه. ولكن هذه المسيرة لم تكن محتممة، حتى بعد 11 أيلول، ومن هنا كان الشعور بالارتباك لدى من يعرفون ويقدرّون الولايات المتحدة. إن العالم مدين بالكثير لأميركا، واللائحة طويلة بما استعادت البشرية منها بفضل الإبداع الموساقي أو التقني لدى الأميركيين، وتراث المبادرة الفردية لديهم، وبراغماتيتهم المشهودة، ونضالهم في سبيل المساواة، وتعلقهم بحرية الأشخاص وحرية الشعوب. لذلك نجد أنفسنا معنيين جميعاً بمعالجة الداء الذي يصيب هذا البلد، ليس فقط بسبب موقعه المركزي في النظام العالمي، بل أيضاً لأجل تلك المواصفات التي جعلت منه مغناطيساً يجذب ملايين المهاجرين ومصدر إلهام للكثير من البلدان. علينا إذن مساعدة الولايات المتحدة على الشفاء عما يسميه بعض الأميركيين أنفسهم «داء»، وعلى الاعتراف بداية بوجود المرص، مع الاحتفاظ، مثل المؤرخ الفرنسي توكفيل في القرن التاسع عشر، بالأمل «في أن يبقى في الولايات المتحدة العديد من مستويات السلطة إلى جانب التعددية الثقافية والسياسية، والتنوع في عدد وأشكال جماعات المجتمع المدني، ما يجعل كل اندفاع

قوي باتجاه معين يستدعي عودة لاحقة إلى التوازن» (ستانلي هوفمان، 1995).

وهناك علامات مراجعة للذات أخذت تلوح. لقد أثار بوش دهشة عامة وهو يعلن في تموز 2004 وللمرة الأولى بأنه «رئيس السلام» بعد أن كان يقدم نفسه في شباط من السنة ذاتها «رئيس الحرب». أما تشاك هاغل (2004)، السناتور الجمهوري عن نبراسكا الواعد بمستقبل كبير على الصعيد الوطني والذي لم يكن يكتم غضبه لكون بوش، برأيه، يعامل مجلس الشيوخ على أنه «مجرد عائق دستوري»، فلقد اتخذ عندما دعي إلى تقديم تصور عن السياسة الخارجية موقفاً متناقضاً مع إدارة بوش مذكراً إياها بأن «التاريخ قد علمنا بأنه لا يهدل بالسياسة الخارجية أن تسقط في هاوية ما يسمى رسالة إلهية»، وبأن «علينا اعتبار التحالفات والمؤسسات الدولية كامتداد لمبدأ تأثير ما وليس كمواقف خارجية أمام قدرتنا، وداعياً لأن تكون «الأمم المتحدة معيدة لنا أكثر من أي وقت» من جهته، يلاحظ إيكينري (2003) وجود توجه سليم لدى الإدارة نحو المسلك المتعدد الذي اعتمدته. أهمي علامات تعقل أم عوارض عابرة؟ يصعب الحكم في لحظة كتابة هذه السطور، ولكن الشك لا يزال مشروعاً.

إن نمحي قيام حركة تصحيحية لا ينطوي مطلقاً على أي شعور بالعداء تجاه أميركا. فقبل أن يتحجب جورج دبليو بوش وقبل الخلافات العميقة التي أثارها حرب العراق، لاحظ بيتر رودمان (2000) أن وضعية أميركا كقطب متعزّد تلقى معارضة واسعة في العالم وأن «الكبار الآخرين» - «بمن فيهم أصدقاؤنا» - يعتمدون سياسة خلق أوزان مقابلة. وإذا لم يتسه الأميركيون إلى هذا العداء الواسع فلأن «أميركا تتصرف باسم مبادئ أخلاقية كريمة وتنتظر بالتالي أن يحسن العالم كله استقبال رئيسها ومبادئه» ولكن «معاداة أميركا» التي يلاحظها رودمان عام 2000 (والتي يتهم هذا الكاتب البمبي كليتون بإشغالها عبر تدخلاته وتصريحاته) كانت ولا تزال معارضة حكومتها بصورة عامة

مقابل القومية ذات النمط التكتساعي التي انتشرت بعد هجمات 2001، اتخذ الشك أو الكراهية أو الغضب تجاه أميركا إطاراً أكثر شعبية. في نظر القوميين الجدد الذين يتجاوزون اليوم أعلى هرم السلطة في واشنطن، لا تجد هذه التعبيرات الشعبية منابها في أفعال وممارسات أميركا، بل في حسد متجذر تجاه غناها وقوتها وقيمها. يعتمد الموطف الكبير في وكالة الاستخبارات المركزية الذي ألف كتابه تحت غطاء اسم مجهول (Anonymous،

## أميركا والعالم

(2004) إلى تلخيص هذه المشاعر قبل أن يهاجها: «إن نخبتنا واثقة من نفسها للدرجة اعتقادها بأنه لا يمكن اللباس بأميركا؛ وهي عاجزة عن تخيل أن باقي العالم لا يريد أبداً أن يشبها؛ وهي لا تعتقد أن امبراطورية أميركية للمقرن الحادي والعشرين ليست قدرنا وحسب، بل واجبنا نحو البشرية، وخاصة نحو تلك الشعوب غير الحليقة وغير المتعلمة وغير الديمقراطية وغير البيضاء والمعادية للسامية، التي هي الشعوب للسلمة» («العدو الجديد» الذي منسقيض بالحديث عنه في الفصل السابع). إن عنجهية كهذه تحرر أميركا من كل هم أخلاقي. فعليها أن تقوم بما عليها متجاهلة غيرة وحسد الحاسدين بما أنها لن تستطيع إرضاءهم أبداً. ذلك هو المنهل الذي تستمد منه رئاسة الامبراطورية الجديدة جوهر قوتها.

كانت المرة الأولى التي زرت فيها الولايات المتحدة عام 1974 عندما كنت أحضر أطروحتي للدكتوراه في العلاقات الدولية، وكانت مكتبة الكونغرس الأسطورية وجهتي الأساسية. بعدها عدت إليها عشرات المرات بدعوة من جامعات أو مراكز أبحاث، وأحياناً في مهمات رسمية، وكنت أمضي فيها مرات يوماً واحداً، ومرات أخرى أسابيع أو أشهراً. ولقد التقت فيها أناساً رائعين أصبح البعض منهم أصدقاء لي؛ ولم يدهعنا البعد أبداً إلى النسيان، لا هم، ولا أنا. إنتي أكتب هذا الكتاب وأدا أفكر فيهم أولاً، لأن من الخطر الشديد، كما يلاحظ موزس معيم، أن تقتصر مسؤولية الداء الأميركي هل يوش لوحده. هناك «خلطة سامة» و«بيئة مواتية» تعاونتا لتريدا من حطوة الداء، إن لم يكن إيجاده: أجهزة استخبارات مهادنة، ديمقراطيون مذعورون من فكرة اتهامهم بالصعف، بل بالخيانة، وجمهوريون طبعون يتبعون رئيسهم مغمضي العينين، دون أن ننسى الدبلوماسيين الثائمين، والصحفيين المتواطئين، والشركات المابرة للقرارات التي تنظر إلى الخارج بنهم، والخلفاء الخارجيين المطيعين، والخصوم الحمقى. وتلك «خلطة» ينبغي تدويرها، كما ينبغي تغيير البيئة لكي تستعيد أميركا عافيتها ويعود العالم إلى أن يرى فيها منهل خير يعالج مشاكله الكثيرة، بدل أن تكون مصدر خوف وقلق.

ولقد بلغ الخوف درجة تجعلنا جميعاً نبدأ حديثنا عن أميركا بالقول: «أنا لست ضد أميركا بالطبع». ولكن ذلك لا يكفي بنظر الكثير من الأميركيين لإعطاء أي كان الحق بانتقاد سلوك بلدهم. حتى أن «معاداة أميركا» أصبحت اتهاماً يوجه إلى المراقبين الأكثر

حيادية، والحللاء الأشد ثباتاً، والأصدقاء الأشد إخلاصاً، والزوار الأكثر إعجاباً فبنظر المؤمنين بطيبة حيلة أميركا، لا يمكن لأي كان أن يصبح مؤيداً لأميركا بما يكفي. لقد عانى سابقوناً من اتهام أميركا لهم بالتآمر مع موسكو، أو بأنهم شيوعيون محربون أو يساريون هدامون لمجرد إعلان أي موقف ناقد لرعيمة «العالم الحر». ولكن يبقى من الضروري عدم الذهاب إلى حتمية استحالة التواصل، أو الاستسلام للخوف من هذا الخطاب المهيمن لكونه خطاب القوة المهيمنة. فكما أن أميركا هي بحاجة إلى مفكرها الأحرار، هي بحاجة أيضاً إلى مساهمتنا في قول الحقيقة. وهذا بالذات ما يطمح له هذا الكتاب

لذا سيكون من السخف تصنيف هذه الدراسة «مع» أو «ضد» أميركا، لا لأن الكتاب لا يتضمن نقداً منهجياً لعدد من السياسات الأميركية الراهنة، ولا لأن كاتبه كان قد أهمل، في كتاباته السابقة، مقارنته النقدية لأطراف أخرى في الساحة الدولية، عربية أو أوروبية بل بالذات لقناعتي بأن المنطق الثنائي القائم على تقسيم الناس إلى «مع» و«ضد» يخلّ بتموج الدراسة العلمية إلى الموضوعية، ويحتزل الألوان الرمادية التي تنتمي عن النظام العالمي إلى ثنائية مبسطة إلى حد الابتدال بين الأبيض والأسود. ولا يبقى لي إلا أن أشكر طلاب الدكتوراه في العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية الذين ناقشوا عدداً من الأفكار الواردة هنا طوال السنوات الماضية، والتي ما قطعها غير تسلمي لهمام رسمية أبعدتني عنهم بعض الوقت، والمترجم الذي تحمل ورجل هذا الكتاب من أصله الفرنسي، ودار النهار للنشر التي أخذت على عاتقها وضعه بين يدي القراء العرب.



## الجزء الأول





## الفصل الأول

### وحيدة أخيراً أميركا الباحثة عن استراتيجية كبرى

عندما أقل ليل الحرب الباردة، استيقظت أميركا وحيدة. كانت بحاجة لبرهة تمتد من عامين إلى ثلاثة لتأكد من الحدث وتتعوب نتائجه. أحس الأميركيون بالراحة وهم يشهدون اختفاء عدو نصف قرن، وأخذوا يأملون، بفضل تلك المفاجأة الهائلة من السماء، العودة إلى وضع «طبيعي» تتحد فيه الهموم الأمنية والاستراتيجية مكانة أقل في اهتماماتهم وتهدأ السجلات الإيديولوجية. يومها حاول المسؤولون اليساريون استخلاص أقصى المكاسب الممكنة من ذلك التطور غير المأمول الذي لم تلبث أن دعمته انتصارات الأسلحة الأميركية في حرب الكويت، فلم يشعروا بضرورة صياغة سريعة لنظرية النظام الدولي في حلته الجديدة رغم الدعوات شبه اليومية لفئة من النخب الفكرية التي لم نجد صدق يذكر لدى الرأي العام. «كان مفهوم الاحتواء قد اكتسب من الصلابة ما جعله يستخدم في كل أنواع الظروف، والمؤكد أن هذا هو السبب الذي يجعل الإدارة المذهولة اليوم أمام تسارع إيقاع الأحداث، تتصرف وكأنها حرمت من نظرية احتواء الخصم السوفياتي فباتت تتعلق بقايا استراتيجية مخطاها الزمن، يساءل نفسها عاجزة عن تحديد واحدة جديدة»، ذلك ما لاحظته سناتلي هوفمان عام 1989. والواقع هو أن الحرب الباردة التي كانت بدايتها مطبوعة بصورة ملموسة «بمذهب ترومان»، كانت تنتهي بضربات متوالية دون أن يواكبها «مذهب» مشابه.

أمام وضع عالمي لم تكن له سابقة مماثلة، تسربت إلى الأذهان الحاجة إلى معالم تاريخية وإيديولوجية يستند إليها الفرد وترتكز عليها أميركا في سبيل فهم ما هو جار. كانت أميركا

المتشربة بالبراغماتية قد اعتادت أن تعدد وضعها على الصعيد العالمي انطلاقاً من رؤيا معينة أو مما يقوم مقامها. من هنا كانت سلسلة «المذاهب» التي شكلت معالم تاريخها القريب: من ماكنلي إلى ريعان، مروراً بالريسين روزفلت وأيرنهاور إلى نيكسون، كان الرؤساء الذين كانوا يحاولون رسم خطط سلوك في العالم لم يكن له بالضرورة تأثير عميق على سياساتهم الفعلية، ولكنه كان يطمئن الأميركيين بخصوص وضوح رؤية رئيسهم على المدى الطويل، حتى وإن كانت تلك «المذاهب» تصبح مؤذية عندما تكيح البراغماتية الأميركية، أو كانت النخب هي التي تميل إلى طلبها أكثر من الجمهور.

عام 1989 كان بوش الأب، أول واثري نهاية الحرب الباردة، مدعواً بالتالي إلى توصيف ذلك الانقلاب العالمي من خلال إطلاق «مذهب» يعترض أن يلهم مواطنيه. تحدث بغموض عن بناء «نظام عالمي جديد»، ولكن دون اقتناع. كان بوش الأب حذر الطبع، معتدل النظرة، سياسياً محترفاً، ورجل أعمال ولكل هذه الأسباب فهو لم يظهر سوى اهتمام بسيط «بالرؤيا» كما كان يعترف شخصياً، ولم يبذل كثيراً من الجهد للتعريف بمحتوى ذلك «النظام». ذلك ما دفع جورج ماي (1992) إلى أن يقول عنه: «إن الرئيس (بوش الأب) يفكر ويتصرف بطريقة نيكسون (البراغماتية)، ولكنه يتحدث بطريقة ويلسون (الثالية)، دون أن يصل إلى خلاصات». في السنة التالية، عندما سئل وزير خارجيته جيمس بيكر وهو أيضاً رجل أعمال وسياسي محترف لا تستهويه النظريات الكبيرة، لماذا يجدر بالولايات المتحدة القيام بحرب الكويت اكتفى، بالقول: «فرص العمل» - مثيراً موجة عارمة من الانتقاد. أما الرئيس، فقد حاول أن يلبس معطف تشرشل، ولكنه بدل أن يقود الحروب من خلال «مذهب» خاضها بالشعارات («مجاهدة هتلر الجديد»، «الجيش الرابع في العالم»، وحافلات أخرى من هذا القبيل). وكانت تلك الحروب تذكر بحروب النظام العالمي القديم (اعتداء تقليدي تقوم به دولة توسعية فيجابهها تحالف دول تهددت مصالحها، البترولية خصوصاً، نتيجة ذلك الاعتداء) أكثر مما تمثل صورة عن «النظام العالمي الجديد» الذي كان سقوط جدار برلين قد اقتتحه قبل أشهر من ذلك. مع تاريخ كان يتسارع أمام ناظريه، وولاية ثانية (كان يمكنه أن يستخدم فيها أبعاد الانقلاب الحاصل) رفض الساجدون منحها له، كان من الصعب جداً على بوش الأب استنتاج الخلاصات النهائية عن معنى الأحداث الجارية. فضلاً عن ذلك، «كان بوش إنساناً وفيماً لأشخاص وليس لأفكار»، وكان جيداً

في الأزمات وميناً في التخطيط والاستراتيجية، كما كتبت بحق تري ديل (1991) الذي لاحظ التناقص بين عالم ينزل في خضم موجة عاتية من التبدل التاريخي وسياسة تنتمي إلى ردة الفعل كما إلى الحصافة ولكن التاريخ سيحفظ عنها بحكم أقل قوة.

أما خلفه، الرئيس الأول الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية، سوف يُنهم على العكس بالتولية المطلقة: كان بيل كليتون يعطي انطباعاً بأنه عميق الإيمان بأشياء كثيرة مختلفة بل ومتافضة لدرجة تمنعه من اتخاذ وجهة محددة. وكانت قدرته شبه الأسطورية على تعديل اتجاهه تبدو وكأنها تحول يسهل وبين الخلاصات الحاسمة، وتلك مواصفات ستجد صورتها الأمانة في سيرة ذاتية من حوالي ألف صفحة نتجول فيها وكأننا في مناهة سوق شرقي مليء بالأرقة والروايا والحبايا دون ترتيب ولا تنظيم لشدة تضمه للتفاصيل المختلفة والاستطرادات الممتعة ونصفية الحسابات الشخصية والنوادر الطريفة. يذكر كليتون في البداية ثلاثة عناصر أساسية لا يشكل «مذهب»: «الأمن الاقتصادي، وإعادة تنظيم القوات المسلحة لكي تؤدي المهام الجديدة لما بعد الحرب الباردة، ودعم القيم الديمقراطية في العالم» (كليتون، 2004، ص 472). قد لا تكون إساءة إلى ذكاء الرجل أن نلاحظ أن النهوض الاقتصادي قد تحقق بالفعل خلال السنوات الثمانية التالية، ولكن لم يعلم أحد بالمقابل ما هي «المهام الجديدة» التي كان ينوي أن تنفذها القوى المسلحة، ولا ماهية الأدوات التي كان سيستخدمها لنشر الديمقراطية في العالم. الواقع هو أن كليتون كان يعطي الانطباع بأنه يسير دون بوصلة أيديولوجية أو استراتيجية واضحة المعالم، ولكنه كان يمتلك المهارة اللارمة والكثير من البلاغة في عرض خلفيات قراراته كلما دعت الحاجة. أما من اعتقدوا بوجود «مذهب كليتون»، فكانوا يميلون إلى التركيز على طبيعته المركبة والانتهازية والتطورية (من «القوة المتعددة الأبعاد» في مطلع رئاسته، إلى «الامة الضرورية» في النهاية. «ليس لمذهب كليتون محتوى ثابت. فهو يتأرجح بين أفضل النوايا التي كانت لدى ويلسون في ولايته الأولى والواقعية الجديدة التي ميزت السنوات الأخيرة من الثانية»، هنا ما قاله بحق دينيس لاكرون (2000). ولكونه حاول أن يكون «الرئيس ريفان والام تيريزا معاً»، فليد انتقد لمرجه بين «السياسة الخارجية والعمل الاجتماعي» (ماندلباوم، 1995)، أو باختيار شخصيات دون هامة كبيرة وسلطة فعلية لقيادة سياسته الخارجية. لقد كان وزير خارجيته الأول، وارن كريستوفر، يعلن بفخر أنه ليس رؤيواً

## أميركا والعالم

بل مجرد «حلل مشاكل». أما مادلين أولبرايت التي حلت مكانه في ولاية كليتون الثانية فلم تكن أكثر إقناعاً بكثير عندما حاولت استباط رؤية قائمة على كليشيهات سلطوية في الغالب، دون أن تبدو مقتنعة بالفائدة الحقيقية للمذهب متكامل. وحتى كليتون نفسه لحاً إلى تفير جوهرى في نظريته عبر مسيرته، ولكن هذا الحيوان السياسي المدلل ظل غير دقيق على صعيد المذهب الفكرى وكان يكتفى بين الحين والآخر بالعودة إلى دين أتشيسون ليستلهم بعض مقولاته بصورة غامضة.

قد يكون الأمر عائداً ببساطة إلى أن الحاجة لـ«رؤيا» لم تكن شديدة الإلحاح بين 1990 و2000، وأن الأمريكي قد تمتع خلالها بمزيج من الأمن والنمو جعله لا يشعر بغياها، وأن النخبة قد افترخت ضرورة مرور عقد بكامله قبل استخلاص دروس انعطاف 1989 والتفاهم على مذهب استراتيجى جديد. شكلت الألفية الجديدة من هذا المنظور منعطفاً رئيسياً: جاءت إدارة جديدة ذات خيارات إيديولوجية راسخة لم تلبث أن تلقت طعنة 11 أيلول، مع أنها تحمل في جعبتها أفكاراً أشد طموحاً من البراغيثية المبسطة التي كانت تنهم بها كلاً من الرئيس بوش الأب وكليتون، على اختلاف ما بينها. استدعيت مبادئ أسلاف قريبين (ويلسون وريغان بشكل خاص) لاعتماد برنامج كان يوي العودة إلى الانطلاق من الريعانية لتحقيق ما كان «حذر بوش الأب» و«انتهازية كليتون» قد أوقعا مسيرته: مشروع امبراطورى طموح يجرى على حسم خياراته. أتت انتخابات عام 2000، التي اتسع تأييد مسيرتها بعد أربع سنوات، لتجد وتطور مشروعاً كانت اجراء من الائتلاحبى اليمينية الميول قد صاغته بالتدرج خلال العقد الأول بعد انتهاء الحرب الباردة.

## كلهم ويلسونيون؟

### عن تناقضات شغف متجدد

«بعد ثمانين سنة على هزيمة وودرو ويلسون الكاسحة عام 1920، ما زال شغفه يسكن العالم». هذا ما كتبه عشية الألفية الجديدة كورال بيل، المراقبة الأوستراالية الدقيقة للشأن الأمريكى. والواقع أنه كلما لعبت أميركا دوراً عالمياً اتشمت بثياب مهندس عصبة الأمم القليل الحظ. فمذ انتهاء الحرب الباردة، يصعب إيجاد أمريكى لا يعلن أنه ويلسونى بشكل أو بآخر. قد لا يكون ويلسون سياسياً لامعاً، ولكنه يعتبر رؤيواً عظيماً لكون

القرن الحادي والعشرين قد افتتح بانتصار أفكاره الثلاثة الأساسية: الرقابة على التسلح والديمقراطية العالمية وتحرير المبادلات التجارية. وكأنه بذلك يثأر لنفسه بعد ما يناهز قرناً من الزمن. صارت الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن أن تعتمدها أميركا تنطوي على تحقيق تلك الأهداف الثلاثة. لقد كان بوش الأب قد انتشع بردها ويلسون ليعلن عن «نظام عالمي جديد» لم يجد الوقت لوضع مجرد خطوطه العريضة، هذا إن افترضنا بأنه كان يملك أدنى فكرة عنها، وهذا ما دفع خصومه إلى اتهامه بالتبشير «بصبح مزيف» (ميد، 1993). ولم يكن يمكن لكليتون أن ينكر إرث واحد من أشهر الرؤساء الديمقراطيين، كما أن طوي لا يمكن، مستشاره لشؤون الأمن القومي، قد وصف أفكار كليتون ومعاونيه في السياسة الخارجية بأنها «ويلسونية براغماتية جديدة». ولقد اعتبر بوش الابن «أشد الرؤساء الأمريكيين ويلسونية منذ ويلسون نفسه» (لورانس كابلان، ذا نيو ريوبليك، 3 آذار 2003)، حتى وإن (والأرجح بما أن) كانت العبارة ذاتها قد قيلت بشكل شبه حرفي قبل عشر سنوات للحديث عن رونالد ريغان (سميث، 1993).

على الرغم من الالتباس الواسع حول حقيقة تراثه، أصبح ويلسون نقطة التقاء ليبراليين يرون فيه صاحب نظرة شمولية تدعو إلى نشر الديمقراطية في العالم مع الحرص على حق الشعوب في تقرير مصيرها ومع العمل على إنشاء مؤسسات أمن جماعي. تلك هي حالة ستانلي هوفمان (1995) الذي يحرص هذا التوجه بوضوح: «لقد كانت الويلسونية أهم وأعظم إسهامات الولايات المتحدة في التاريخ العالمي خلال القرن العشرين». وفي الجهة الأخرى من الطيف السياسي يتحمس المحافظون الجدد له، على العكس، بوصفه رائد التفوق الأمريكي والعناد القومي والجهوية للتدخل العسكري من أجل ضمان تصدير القيم الأميركية واحد منهم، هو ماكس بوت (2004)، يحدد معنى هذا الانتماء: «يكن المحافظون الجدد الاحترام لويلسون شخصياً ولكنهم يعتبرونه مفرط السذاجة. وهم ويلسونيون ولكن من طبيعة «صلبة»، لأنهم لا يولون قنهم لقصاصات الورق، بل للقوة وحدها».

طبعي إذن أن يكون أنصار جورج دبليو بوش قد بذلوا جهودهم لإعطائه نسباً سياسياً ويلسونية. ولكن المشككين قد يقولون بأن بوش يشبه ويلسون بصفات قل من يعرفها لدى الاثنين: فهو مثله داعية لنشر الديمقراطية والحريات في باقي العالم، ولكنه لا يتردد في

## أميركا والعالم

تهديها في الولايات المتحدة نفسها برفضه التعتن لكل معارضة، وهذا ما دعا ويلسون إلى نقي أو سجن أغلب معارضيه، وما أوصل مريده الحالي إلى التضييق على الحريات العامة تحت ستار مكافحة الإرهاب. وهو مثله بلغ المنصب الأعلى باستخدام خطاب ضعيف جداً على صعيد السياسة العالمية: «سيكون من سخرية التاريخ أن تهتم إدارتي كثيراً بالسياسة الخارجية». قال ويلسون. وسوف يكرر بوش قبل انتخابه أقوالاً مشابهة مثل: «أني أسمى لسياسة خارجية متواضعة» (وهو لم يكرس أكثر من ثلاث خطب للسياسة الخارجية خلال حملة عام 2000). ولكن ذلك لم يمنع أن يكون الرجلان قد دخلا التاريخ أولاً وقبل كل شيء بسبب خياراتهما في السياسة الخارجية. وهناك نقطة أخرى يبدو بوش فيها ويلمسون الإنهام: لم يكذب مستقر في البيت الأبيض حتى قرر إزاحة صدام حسين. قبل ذلك بعشرات السنين كانت أولى مغامرات ويلسون الخارجية إقالة فيكتوريانو هويرتا، رئيس المكسيك، باسم نشر الديمقراطية وضرورة «تعليم جمهوريات أميركا الجنوبية كيف تنتخب أشخاصاً جيدين». ولقد تصرف ويلسون يومها دون أسباب مقنعة، رغم أن سلف هويرتا وخلفه كانا دكتاتورين أيضاً، ورغم أن أحكام أغلب بلدان العالم، خاصة في أميركا اللاتينية، كانوا يومذاك طاعة. وإذا كان «تعبير الأنظمة» الاختياري والانتقائي ممارسة ثابتة لدى ويلسون، فإن بوش سوف يجعله هوأته المفضلة.

«العمل الجاد لجعل العالم مضيافاً للحياة الديمقراطية»، كان ذلك هو شعار ويلسون الذي دفعه، خلال مؤتمر فرساي غداة الحرب العالمية الأولى، إلى الاعتقاد بأنه يستطيع أن يقلب المجتمع الألماني رأساً على عقب بهدف إعادة انتاجه وفق قواعد جديدة. بعد أقل من قرن على ذلك حدد بوش نفس الهدف لمغامرته في بلاد الرافدين (وهو لن يتعب من تكرار نفس الكلمات). وبوش هو ويلمسون أيضاً في تعلقه بسيادة الولايات المتحدة مقابل هدم الاهتمام بسيادة الآخرين. يلاحظ تاكر (2004) أن قاتل الحملة الشهيرة: «إنني أسلم بعبداً أساسيين يقول بحق كل شعب في تقرير نظام حكمه» كان ماصراً لـ «تغيير الأنظمة» بالقوة، وطبقه فعلاً في جمل نصف الكرة الغربي، مثلاً سيكون حليفه البعيد في باقي أقطار العالم. وبوش ويلمسون عملياً أيضاً بتأكيد الثابت على مبادئ ليست مخصصة لتوجيه سياسته وإنما لتبريرها لاحقاً: هناك أساس براغماتي يعود إلى الظهور مريعاً لدى المسؤولين الأميركيين كلما جابهوا عواقب يصعب تجاوزها أو أطلقوا مشاريع دون

التحقق من الجهود التي يتطلبها تحقيقها. ويوش هو ولسوني أخيراً بحجم البعد الديني الذي يظهر في مصطلحاته، وفي معتقداته بالتأكيد. ودون أن يكون، مثل سلفه الشهير، ابن قيس (إن لم أشعر بأني أداة الله الداتية فلن أستطيع الاستمرار)، هذا ما كان يردده ولسون، وتذكره هرنكفورت، ص 161)، فإن يوش لا يجد حرجاً في الاستخدام المفرط لمقولة ولسون عن «اليد الإلهية التي أوصلتنا إلى حيث نوجد»، وذلك ما يجعله «يمتدح كل اجتياز تعقله حكومته بصلاة» (وود وارد، 2002، ص 65). وعندما سأله وود وارد عام 2004 عن العلاقة التي تربطه بأبيه، أجاب بأنه يقيم علاقة أوثق وأشد انتظاماً مع «أبيه الأسمى»، الله نفسه (2004، ص 421).

الويلسونية هي في الواقع أسطورة اصطدمت عام 1919، ثم من جديد عامي 1945 و 2001 بواقع ميزان قوى كانت تصر على تجاهله. عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، تابع ولسون سير المعارك عن كتب «ورغم حيادية أميركا، كانت تمتلك القدرة على تعديل ميزان القوى منذ اليوم الأول للحرب» (تاكور، 1998). لم يكن ولسون يبجل ذلك، ولكن لزم وقت طويل لذلك الواضخ قبل أن توضح له أهداف المتحاربين. في البداية وضع العسكريين على نفس المستوى الأخلاقي (من هنا دعوته إلى «سلم دون انتصار»)، ثم توصل بعد قرار دخول الحرب إلى التمييز بين الاستبداد والديمقراطية «قبل نهاية كانون الثاني 1917، كان ولسون مصمماً على عدم الدخول في الحرب. وبعد ذلك التاريخ لم يعد يملك الخيار بعدم المشاركة» (تاكور، 2000) بعد كسب الحرب، بدأ تعلقه الشديد بمشروع عصبة الأمم للكثيرين كمحاولة هروب أمام المتطلبات العملية للحفاظ على السلام. ذلك أنه، بعكس الرواية الرسمية التي تقدمها كتب التاريخ، لم تكن المسألة التي ناقشها الكونغرس بدفع من الحماسي كابوت لودج تمثل في تقرير ما إذا كان يجب الانحراط في القضايا العالمية أم الانحراط عنها، ولكن في أشكال الانحراط في اللعبة الدولية وفي غاياتها الفعلية. ويعارض «الواقعيون» أيضاً فكرة ماثلة أخرى: لم يكن رفض أميركا الدخول في عصبة الأمم هو الذي جعلها مسؤولة عن نشوء الأنظمة الديكتاتورية التي لن تتوانى عن الظهور في أوروبا، بل كان ذلك عائداً، على العكس، إلى رفض ولسون الحاسم لتكوين ميراث قوى واقعي يعمل على احتوائها. كما كانت عالميته المملنة منطلقة من فكرة أن له الحق بالتصرف من طرف واحد. فمنذ 1901، وعندما كان على وشك أن يصبح رئيساً

## أميركا والعالم

لجامعة برنستون، كان ويلسون مؤيداً بحماس لغزو الفلبين وضمها باسم رسالة حضارية حقيقية: «علينا فتح الشرق وتغييره، وواجبنا أن نعرض عليه مقاييس الغرب. إن الشعوب والأمم التي توقفت عن التطور طيلة قرون يجب أن تدفع بالقوة لتصبح جزءاً من هذا العالم الكوي للتجارة والأفكار الذي يتقدم من جيل إلى جيل بفضل تطور القدرات الأوروبية» (مذكور في جوديس، 2004). ويستتج ناكز (2000) «أن إيمانه بالعمل الجماعي في الساحة الدولية كان مصطنعاً أكثر مما هو حقيقي» وأن تفرده بالقرار كان مسبب نوع من العزلة الاختيارية، كعزلة مي لا يرقى أحد لمستوى فهمه الصحيح: لم يكن لديه في الحقيقة سوى مشاعر واحد أوحد هو الكولونيال هاوس. وباسم «سياسة الواقع» سوف ينتهم هنري كيسنجر فيما بعد بأنه ملهم مقامرات أميركا في فيتنام وكمبوديا التي لم تكن تهدد أمنها القومي بأي شكل من الأشكال.

من الواضح إذن أن هذا التحول شبه الجماعي نحو تقليد ويلسون واعتباره المرجع الأساس لتصوير موقع أميركا في العالم ليس بالضرورة مقنعاً. ويلسون نصير لتحرير الشعوب؟ «لم تكن الويلسونية نبذاً للمسيرة الامبراطورية التي انطلقت عام 1898، بل كانت على العكس تجسداً لها» (ماكديوال، 1997). «مد سنوات 1940 نبيا حطاب ويلسون المسموم عن إعادة تشكيل العالم تبعاً للقيم الأميركية، ولذلك يتم تبجيل ويلسون اليوم، ليس كمثالي لم يحجج، وإنما كالصورة الامبراطورية لبلد في قمة عصره الامبراطوري»، هنا ما كتبه المؤرخ ستيل (2003) الممتلك لحس نقدي فقط بعد أن كان ويلسونياً. بينما يكتب أحد أفضل مؤرخي القرن العشرين (فرومكين، 1994): «إنني أشك في أن يكون للويلسونية أية قيمة فكرية اليوم؛ فهي ببساطة تحفظ بجاذبية تلك الأحلام المستحيلة التي تراودنا في الطفولة قبل أن نرغم بها في سن الرشد لتذكرها من وقت لآخر بشيء من الحنين».

والعودة الحالية إلى الويلسونية تقوي من هذا الشك: فالاختباء وراء رداء ويلسون الأخلاقي لإخفاء الميل الممحوم للتدخل الخارجي هو سهل بقدر ما هو غير مجد. وإذا ما تجاوزنا فائدة ويلسونية بوش في كسب التأييد الداخلي (ويلسون هو ملهم بوش على العراق، ستيل، 2003)، فإن هذه العودة تبدو أقرب إلى الكلاويكاتورية: بينما كان ويلسون ينتظر اللحظة الملائمة لتدخل بلاده في الحرب العالمية الأولى، فإن بوش لا يكف عن زج



ببلاده في معامرات جديدة. ولقد كان ويلسون شبه غريب عن اللاعبين الآخرين على الصعيد العالمي؛ أما بوش فإنه يذهب بحثاً عن الخصوم والأهداف، وهذا ما يشكل ضغطاً على حركته. وبينما كان الأول يعمل على أن يكون عراب عصبة الأمم، فإن المريد لا يتوقف عن إصعاف دور الأمم المتحدة. وكان السلف حريصاً على الأمن الجماعي، ولكننا لا نشهد الكثير من ذلك الحرص لدى الرئيس الحالي. وتجدد أخيراً ملاحظة أن المحافظين الجدد ودعاة هيمنة آخرين قاموا بتحويل مفردوس لإرث ويلسون، فظهروا وصحتموا ميله إلى الحملات العسكرية، وفسروا رفضه لملحق ميزان القوى بأنه دعوة لمرض قوة طرف وحيد هو أميركا، متتاسين عن قصد دعمه للمؤسسات الدولية. ومع وصول تشويه إرثه إلى هذا الحد، لم يعد أمام ويلسون إلا العودة إلى قبره.

هكذا يتضح الأمر، أمر هذا الحين المتجدد. إن الويلسونية عبارة عن وهاء مفهومي فضفاض يمكن لشخص مقتنع بتوجهاته العالمية أن يجد فيه ما يلزم لشرعة مغامراته العسكرية ولتغذية هوسه بالديمقراطية الشاملة. «لقد جعلنا من ويلسون، أكثر من أي رئيس آخر، رمز آمالنا وتطلعاتنا ورمز خيالاتنا وقشلائنا أيضاً. قمند فرانكلين روزفلت حتى أيامنا هذه، شاء كل الرؤساء أن يكونوا ويلسونيين، ولكن لا يوجد سوى القليل من الأشياء المشتركة بين أولئك الويلسونيين»، هذا ما قاله تاكر (1993-1994)، ثم زاد عليه رونالد ستيل (2003): «ويلسون ابقونة لبرالية ومشروع هيمنة امبراطورية في الآن معاً» نستخلص هكنا أول سبب للشغف الحالي بذلك الرجل: ألا يمثل المرجعية الوحيدة التي لم تزل قادرة أن تجمع طرفي مقيض الطيف الإيديولوجي الراهن؟ «إن الليبراليين والمحافظين الجدد يحقون على السواء في اعتبار أنفسهم ويلسونيين. فالواقع أنهم يشابهون أكثر بكثير مما يقرون به، سواء في اطروحاتهم الإيديولوجية أو في مبرراتها الأخلاقية، لدرجة أن عدداً من محافظي اليوم الجدد كانوا الليبراليين حتى الأمس القريب؛ وعلى صعيد الممارسة ليس الاختلاف بين مفهوم التدخل لدى الليبراليين أو المحافظين الجدد سوى مسألة تفاوت في الدرجة» (نفس المصدر).

أما السبب الثاني لهذا الشغف المتجدد فيجب البحث عنه في المعنى العميق للنظرة إليه. إن الويلسونية، كما يلاحظ ستيل، ليست في المقام الأول مذهباً يدعو إلى الديمقراطية أو العالمية. إنها مذهب الاستثنائية الأميركية. «المدينة المشعة فوق الجبل» والمتسعة لتشمل

كامل العالم، أصبحت هي «الدليل الإيديولوجي للهيمنة الأميركية» (ستيل). هكذا يصحح ذلك المذهب ملائماً بالكامل لوضع أميركا البالغ الاستثنائية في عالم أصبح أحادي القطب. إن ما كان يبدو أمناً أو دعوة معتقد، بل يتوينا، يعطي الانطباع اليوم بأنه أصبح واقعاً ملموساً. ليس من قبيل الصدفة إذن أن يكون أكثر الأميركيين تشرباً بالتاريخ الأوروبي (مثل كيسنجر أو بريجنسكي)، أشد «واقعية» وبالتالي اصعب ميلاً للتدخل العسكري وأكثر انتعاداً عن الأفكار الويلسونية.

عندما يعاش انهيار جدار برلين أو حرباً الخليج أو أحداث الحادي عشر من أيلول في الزمن الواقعي، فإنها تبدو كأحداث تاريخية هائلة، ولكنها تعود مع مرور الزمن لتتحد أبعادها الحقيقية وتشكل معالم متلاحقة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. يبدو ويلسون عندها رئيساً يتمتع فعلاً بعمد النظر قد عرف، رغم افتقاده للحس السياسي الذي لا يمكن إلا أن يعترف به أنصاره الأشد إيماناً به، كيف يحدد لبلده موقعاً في العالم ساهمت في حجبها وتأخيرها التوجهات الانعزالية لما بين الحربين ثم بصورة خاصة منطق الثنائية الفظة لفترة الحرب الباردة. هكذا بدت العودة إلى ويلسون كمودة إلى الذات، إلى أميركا التي تقوم باختراق منهجي للنظام العالمي بمحطة لنفسها مهمة خاصة مختلفة عن مهام القوى الكبرى الأوروبية أو الآسيوية السابقة، ثم تضمنها قيد التنفيذ لتعبر بها القرد المشرين ثم تنتصر، بعد قرن من ذلك، على جميع من شككوا بتلك الرسالة أو حاولوا إحاقه مسيرتها: وهي على التوالي: القوى الاستعمارية الأوروبية، ثم دول «المحور» في الحرب العالمية الثانية وأخيراً الاتحاد السوفياتي وهي قوى وقفت تناعاً في مواجهة «الرسالة الأميركية» وحاولت جاهدة منعها من التحقق قبل أن يخلص القرن العشرون إلى فشل كل هذه القوى وانتصار «الرسالة الأميركية» في تغييرها الويلسوني.

ذلك أن ما تطوري عليه الويلسونية هو سعيها غير المعلن نحو عالم أحادي القطب يتم تحقيقه آجلاً أو عاجلاً. وهذا هو ما يفسر لماذا يحيل الكتاب الأميركيون المعاصرون إلى استعادة ديامية الحرب الباردة للتعرف، وإن في وقت متأخر، على ما كان الاتحاد السوفياتي والدول التي تمكن من استيعابها واليسار الأوروبي ومجموعة من الحركات القومية في العالم الثالث يرددونه طيلة النصف الثاني من القرن العشرين دون أد يلقوا أدناً صاغية من واشتغل؛ يعني ذلك أن الولايات المتحدة، إلى جانب مهمتها المعلنة في احتواء التوسع

السوفييتي عبر العالم، كانت تعمل أيضاً، وربما أولاً، على تسريع إرساء الهيمنة الأميركية على العالم. اعتراف متأخر، ولكنه بليغ.

فرايمك ينكوفيتش (1999) يلاحظ بإعجاب هذا التحقق التدريجي للحلم الويلسوني: لقد دخلت الولايات المتحدة «العصر الويلسوني» (ذلك هو عنوان كتابه). ويعتقد هذا المؤرخ الميال إلى ما بعد الحداثة أن «الأفكار»، أكثر من «المصالح»، قد وجهت السياسة الخارجية الأميركية، وأن أفكار ويلسون هي التي لعبت الدور الأهم، بينما كانت الويلسونية برأيه «تدخلًا عالميًا في الأزمات» يتم إيان العواصف بدل ما يفترض «تدخلًا طبيعيًا في العالم» يحصل أيام السلم. وهو لا يخشى الوقوع في الإفراط إذ يعتبر الويلسونية معادلة «لرفض الدبلوماسية مثلما كانت غمارس منذ آلاف السنين»، ولإعادة تعريف معنى القوة الكبرى، ولشكل جديد من إخضاع المصلحة القومية الأميركية لأولوية بناء نظام عالمي. قد يكون حلم استعماري على الطريقة الأوروبية قد اجتذبت الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، لأن ذلك الحلم كان آنذاك الإشارة الوحيدة لبلوغ موقع القوة الكبرى؛ وقد يكون ذلك تفسيراً للحرب مع إسبانيا ولبعض الشغف بأمر القارة القديمة. لكن تصور المشروع ببناء امبراطورية أميركية على الطريقة الأوروبية سيخفي سريعاً. في عهد تيدي روزفلت (1901-1908) كانت الولايات المتحدة تركز جهودها، انطلاقاً من ملهيب مورو، للسيطرة على منطقة الكاريبي وأميركا اللاتينية قبل أن تنحو إلى صياغة نوع من التوسع العالمي التجاري في عهد الرئيس تافت (1909-1912). حينها ظهر ويلسون على المسرح، كوسيط ثم كحكم. في نهاية الحرب كان قد اقتنع بأن أي توازن قوى لم يعد قابلاً للحياة، وبأنه لا توجد قوة قادرة على أن تضمنه، وأن كلفة الأسلحة الحديثة التي أصبحت باهظة تمنع استمرار استخدام «يد السوق الحفية» لإعادة التوازن، وأنه يتوجب بالتالي إنشاء اتحاد قوى (الأمن الجماعي) يجعل الحرب غير مجدية «الحرب لإنهاء كل الحروب»، كما كان يقول. لقد كان أول رئيس يغادر إلى الخارج إبان حكمه، لكنه سيلقى صعوبة كبرى في أن يقنع بنظريته المشاركين في مؤتمر فرساي، ثم أعضاء مجلس الشيوخ لدى عودته إلى واشنطن. «ستكون محاولته حاطقة» ولكن باقي القرن سوف يبين أنه على حق، هكذا كان يعتقد نينكوفيتش الذي نبأ، عن خطأ، بأنه سوف يظهر مع نهاية الحرب الباردة رفض واسع للويلسونية وعودة إلى توجه عالمي طبيعي وواقعي ومعتدل التدخل

## أميركا والعالم

ذلك أن «الحال الطبيعي» التي عادت إليها الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب الباردة هي على العكس تدخلية، غازية، بل إمبراطورية. هل كانت تلك استراتيجية أميركا منذ دخولها في لعبة الأمم؟ إن تحليل المقاصد يميل بالطبع إلى اتهام صدقية النوايا. وتجدر الملاحظة هنا أن هذه القراءة قد أصبحت شائعة سواء لدى اليسار الحزبي أو اليمين التقليدي. عن التوجه الأول نجد مثلاً جيداً في كتاب ذرائع إمبراطورية (1993) لستيفن شالوم الذي تنبأ بأن الحرب الباردة لن تخلف أكثر من «أثر ضعيف» على السياسة الخارجية الأميركية، وبأن انتهاءها لن يهيئ على الخصوص ميلاً إلى التدخل العسكري يعود برأيه إلى طبيعة السلطة الأميركية: «لم يكن التهديد السوفييتي يوماً سبباً فعلياً لذلك التوجه التدخل، بل مجرد ذريعة لتبريره». يجب البحث إذن عن ذرائع جديدة بما أن سياسة الاحتواء في وجه العدوان السوفييتي لم تعد ذات جدوى بعد انهيار موسكو. فما هي؟ التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل؟ أم الحاجة الماسة للتعط، أم حماية الأميركيين في الخارج، أم الكوارث الإنسانية، أم الإرهاب، أم المخدرات...؟ إنها لأشعة سوف ينهل منها دون كلل كلبتون ثم بوش الابن على وجه الخصوص.

واليمين التقليدي يمثل بأنندور باسيفيتش (2002)، الكولونيل الذي أصبح محللاً استراتيجياً يبحث عن مفتاح ما يبدو ارتعاشاً استراتيجياً لما بعد الحرب الباردة فيجده في كون «الرسالة التي تحددها أميركا لنفسها، منذ ويلسون، بإعادة صياغة العالم على صورتها، تثير لدى الرأي العام ارتياحاً أكثر مما تثير من انزعاج» (ص1). إن لدى باسيفيتش ميلاً للمراجعة الجلزية، فهو يعاود زيارة عصر ما بين الحربين المسمى انعزالياً لكي ينمي وجوده ببساطة: لم يكن من يسئمون انعزاليين سوى أميركيين كانوا ينحشون أن يؤدي تزايد الحروب الخارجية إلى جعل ملدهم إسبارة جديدة فاقدة الديمقراطية. وهذا ما يؤدي، حسب باسيفيتش، إلى مراجعة فترة الحرب الباردة أيضاً: لم تكن الولايات المتحدة تكفي بإيقاف التوسع السوفييتي، كما كانت قد هي آنذاك، بل كانت تسمى بنفس الإصرار إلى الهيمنة على العالم، وقد بقي ذلك الهدف ماثلاً منذ ترومان. يصل باسيفيتش، هو أيضاً، إلى التقليل من أهمية نهاية الحرب الباردة رافضاً الاتهام الذي يوجه إلى كلبتون بأنه هاد في ميدان الاستراتيجية «إن من يقودون أميركا يمتلكون فكرة بالغة الدقة عن أهدافهم: إرساء نظام عالمي متكامل قائم على مبادئ الرأسمالية الديمقراطية تكون الولايات المتحدة ضامنة

للنظام فيه وموكلة بفرض احترام معايير» تلك فعلاً هي «الاستراتيجية الكبرى التي من الأفضل إبقائها قيد الكتان، ويتوجب الإتيان بها في نفس الوقت: فكرة أن تكون أميركا «قوة عظمى حقبة» وأن يكون ذلك فعل إتيان يجب أن يردده كل الطامحين إلى السلطة لكي يظهرُوا ولادهم للنظام، وأن يؤمُوا بذلك في قرارة نفوسهم.

بعد تأمين وحدة أراضيها على إثر حربها الأهلية والتوسع الناجح نحو العرب والجنوب خلال القرن التاسع عشر، ابتدأت أميركا تتدخل في العالم بشكل معلن، ولن يكون ويلسون من هذا المنطلق سوى أول من وضع الأسس الخمسة لذلك التدخل الفعال، والتي لم تتم إعادة نظر فيها إلا نادراً ثابتة التداخل بين الكيانات المشكلة للنظام العالمي الحديث المولود في بداية القرن العشرين؛ سياسة فعالة في فتح الحدود؛ تمهيم التبادل التجاري الحر؛ إتيان راسخ بضرورة الهيمنة الأميركية لضمان النظام العالمي؛ اللجوء الدائم إلى التهديد بالانعزالية، ليس من خوف حقيقي منها، وإنما كأداة لتعبئة الرأي العام. ستكون الحرب الباردة قد شكلت إذن رافعة لتحقيق ذلك التوجه الخفاسي: كانت سياسة الاحتواء في وجه الاتحاد السوفييتي ذريعة أكثر مما هي سبب للتوسع في العالم - سياسياً وتجارياً وعسكرياً وثقافياً - أي في كل بقاع الأرض وليس في المعسكر السوفييتي فقط، وهو توسع سيحرص المسؤولون الأميركيون جميعاً على السكوت عنه بالكامل. أدت «رلة لسان بول وولفوفيتز» (عندما وضع الرجل الثالث آنذاك في البيتاقون وبصراحة مطلقة مشروعاً للهيمنة الشاملة في «مسودة» شهيرة تم إعلان رفضها بعد أن مرت للصحافة سنة 1992) إلى إراحة الغطاء عن ذلك «السر العائلي» ولن يتكرر الخطأ بعد ذلك. سوف يتم تطبيق مشروع الهيمنة بعد ذلك بسرية مطلقة في إطار استمرارية مزدوجة الوجه.

ولا يتوقف ميل باسبيتش إلى المراجعة عند هذه النقطة؛ فهو يرى بأنه لم يكن لهيابة الحرب الباردة أو لهجمات 11 أيلول الأثر المرتزل الذي دوج إعطاؤه لها. لم يكن هذان الحدثان ليشكلا محطة قطيعة كبرى لولا أنها شكلا ماسبتين لاستمرارية مشروع الهيمنة وتصحيح مسار» إن خيار الحرب على الإرهاب قد وفر على أميركا واجب إعلان أهدافها بوضوح وتعيين حدود تدخلها وكل إمكانية تساؤل عن مسؤولياتها الخاصة. وإن تلك الاستمرارية المثابرة للاستراتيجية الأميركية، على الرغم من الأحداث المأساوية التي هزت العالم خلال قرن كامل، قد تجدد أفضل تلخيص لها في ردة الفعل الشهيرة لوربر الدفاع

## أميركا والعالم

دوبالد رامسفيلد غداة هجمات 11 أيلول: «تماماً مثل الحرب العالمية الثانية، أوجد الحادي عشر من أيلول لنا فرصة ذهبية لإعادة صياغة العالم». في جملة واحدة، قال رامسفيلد كل شيء.

### لم تعد العزلة خياراً

من المؤكد أن ويلسون كان قبل كل شيء عدو التيارات الانعزالية التي انتصرت عام 1921 على ذلك الرؤيوي وتكررت لثرائه، حسبما تذكر الرواية الشائعة لتاريخ أميركا الحديث. هناك من يمشون، خاصة في أوروبا، «عودة الانعزالية» كمرس تكرّر نوباته في أميركا، وكأنهم كانوا يستشفون مقولة مادلين أولبرايت التي رأت في الولايات المتحدة «أمة ضرورية»، على الأقل من أجل حفظ النظام في النظام الدولي. وليست هذه مجرد أسطورة هامشية، فالانعزالية خيار سياسي قد تعتمد الولايات المتحدة خلافاً لرغبة دعاة العالمية فيها والعديد من البلدان الأخرى. هكذا تميل مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) إلى اختصار تاريخها الذاتي في أنه معركة متواصلة، وويلسونية اليمين، ضد الانعزالية (هايلند، 1992): بعد انتخاب الرئيس هاردينغ عام 1921، ثم في فترة «الانهيار الكبير»، كانت تلك المجلة الرائدة، على الأقل وفق روايتها من ذاتها، الرمح الذي استلته الأميركيون الحريصون على شعلة الويلسونية العالمية ليحولوا دون انكفاء أميركا إلى «أمة متنسكة» - ذلك ما كان يحشاء مؤسس المجلة (إدوين غاي) - ودون لجوء الكونغرس، الشديد الحساسية تجاه الرأي العام، إلى الدفع نحو تنفي موقف حيادي من الصراعات الناشئة في الساحة الدولية كان تأثيره ليكون كارثياً على المصلحة الأميركية كما على الأمن العالمي. إنها قراءة أحادية الرؤية تبلغ حد اعتبار التدخل عن الويلسونية مسؤولاً عن أزمة 1929 الكبرى وحتى عن اندلاع الحرب العالمية الثانية!

يرى هنري كيسنجر ذاته (الدبلوماسية، ص 18) أن «الفكر الأمريكي المشدود ما بين الحينين إلى ماخس عجيد والرغبة في مستقبل كامل قد تآرجح على الدوام بين الانعزالية والتدخل». ويبدو آرثر شليرنغر (1995) المستشار الشخصي السابق للرئيس جون كينيدي، أشد جذرية، إذ يرى بأنه إن لم يكن البلد انعزالياً أبداً في ميدان التجارة أو الثقافة، فإن «الجمهورية قد كانت انعزالية على صعيد السياسة الخارجية طوال الجزء الأكبر من

تاريخها، وبأنها كانت وفية في ذلك لخروج واشنطن وأكثر منه لتوماس جيفرسون الذي حذرنا من نسج «تحالفات تؤدي إلى تورطها فيما لا يجند مصالحها». فهي تهت لممارسة مهمتها العالمية زمن الحرب (وفي لحظة متأخرة أيضاً) لتعود فتطوي عل داتها في أوقات السلم ويتذكر شليز نغر «أشرس سجل شهدته في حياتي، سنة 1940-1941، والذي مزق عائلات وكنايس وجامعات»، بين من كانوا مستمرين في الاعتقاد بأن انخراط ويلسون في الحرب العالمية الأولى كان «خطأ» بالغ الأذى وعديم الفائدة، ومن كانوا ينادون بضرورة التدخل في تلك الحرب. نستخلص من هذه الرواية للأحداث أنه إذا كانت أميركا قد نجت من السقوط مرة أخرى في العزلة بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن القرار عائداً في ذلك إليها بقدر ما هو لجوزيف ستالين الذي أجبرها عليه. لقد كان تحديد شليز نغر موجهاً إلى الموجة المعادية للأمم المتحدة التي أطلقها الجمهوريون إثر انتصارهم في الانتخابات التشريعية عام 1994 تحت راية ميوت غينريتش، تلك الموجة التي رأى فيها عودة مقلقة للأفكار الانعزالية. ولكن شليز نغر سيعيش ليلاحظ أن اليمين الجمهوري لما بعد الحرب الباردة سيكون بعيداً عن الدهوة إلى أي نوع من الانعزالية الحديدية التي اعتقد بأنه يتبين ملاحظتها، وأنه على العكس سوف يعوص بإدارة جورج بوش في تدخل مشط بل كثيف في الشؤون الدولية.

والواقع أنه لم يكن لخرقه أي مبرر: لم تكن الولايات المتحدة أبداً في هزلة حقيقية، أو لم تستطع أن تكون كذلك، منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. هل أظهرت ميولاً قوية نحو التفرّد بالقرار؟ مكل تأكيد؛ ولكنه من الخطأ اعتبار ميل أميركا الطبيعي للتفرد بالقرار، أو ميلها لتحديد مواقع وتاريخ تدخلها موهماً من الانعزالية، «تلك الأسطورة التي يجب أن تشطب من القاموس الأميركي»، مثلما يلاحظ هن حق والتر ماك دوغال (1997). هل يجب التذكير، كما فعل راسيل ميد (1994-1995)، بتزوع أميركا الثابت والمتواصل نحو التورط في أحداث العالم وشؤونه؟ خلال «الفترة المسماة انعزالية»، كانت نسبة التجارة الخارجية تمثل ضعف ما ستكون عليه خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ وكانت هناك استثمارات خارجية ضخمة في سكك الحديد وفي المشاريع الزراعية؛ وكانت الدبلوماسية ناشطة ضد بريطانيا العظمى وأكثر ضد إسبانيا؛ وكانت القوات الأميركية موجودة في أربع أقطار الأرض، والبحرية متشرة في كل المحيطات. في مطلق الأحوال، لم

يظهر أي تقليد اميرالي أبداً في الميدان الاقتصادي أو التجاري؛ أما على الصعيد الدبلوماسي فإن أميركا كانت، بالتوازي مع وعيها لزيادة قدراتها، تفقد كل إمكانية تجعل منها «أمة متسكة»، حتى وإن كان بعض مسؤوليها يعلنون الحنين إلى ذلك.

عد هذه النقطة يلتقي التياران الإيديولوجيان الأكثر تمثيلاً للعقلية الأميركية في نظر فرومكين الليبرالي (1996)، لا يوجد لدى الأميركيين العقلانيين أي شيء يمكن أن يعتبر سياسة انعزالية، إذ لا يمكن أن تتعزل قوة ذات مصالح شاملة وحضور عالمي. والبلد ليس في حالة انقسام بين الانعزالية والعالمية، بل إنه يراوح بين أشكال عديدة من العالمية، خاصة بين شكل قومي توسعي على طريقة تيدي روزفلت وكابوت لودج، وشكل أكثر مأسسة وتشريعاً على طريقة ويلسون. وذلك لا يمثل ناقضاً برأي كاغان المحافظ: «بالنسبة للأميركيين، لم تكن نهاية الحرب الباردة مناسبة للانطواء، بل على العكس لإكمال توسعهم. إن أسطورة التراث الإنعزالي الأميركي تتعارض بالطبع مع هذا الواقع؛ ولكنها تبقى أسطورة ليس أكثر فالتوسع على الأرض وبالفوز هو حقيقة راسخة في تاريخ بلادنا» (2003).

رغم ذلك تبدأ الألبية الساحقة لكتب الاستراتيجية الأميركية باللازمة التي تقدم الانعزالية كواحد من خيارات الولايات المتحدة، لكي تتقل بعد ذلك إلى القول بأن الزمن قد تجاوزها، وبأنها غير شعبية وبالتالي شبه معدومة الاحتمال. عندما ترشح بات بوكامان للانتخابات الرئاسية تحت شعارات انعزالية، لقي رفضاً مطلقاً من قبل الساخين؛ ولكنه لم يغير آراءه بعد ذلك واستعبدت آراؤه على لسان بيل كوغان أو ناندو (1994) وبعض المحافظين المعارضين للتدخل المفرط في الشؤون الدولية والذين يلتقون في معهد كاتو أو حول مجلة الأميركي المحافظ The American Conservative. ولكن تأثيرهم على الرأي العام هامشي في أفضل الظروف، كما أصبحت دعواتهم إلى «إبقاء أموالنا وجنودنا عندنا» مستهجنة بعد هجمات أيلول. فلقد أصبحت العبارة السحرية متمثلة في «نقل الحرب على الإرهاب إلى أرض العدو ذاته».

لقد شاء البعض أن يجدوا في جورج كيتان ملهماً عن وعي أو لاوعي لواحد من أشكال الانعزالية إن لدى هذا الرجل الذي توفي سنة 2005 العديد من التناقضات (لقد تكرر لمقاله الصادر عام 1947 الذي يعتبر دون شك أشهر نصوص السياسة الخارجية، والذي جعل



## أميركا والبحر من استراتيجيا كبرى

منه عراب سياسة الاحتواء في وجه التوسع السوفياتي، وأكسبه شهرة واسعة). بعد استعادته عام 1953 عن وزارة الخارجية بسبب أفكار وصفت بالسلمية المبالغ، وحتى بالانهزامية، اتخذ وجهة جديدة ليصبح واعظاً أخلاقياً ومؤرخاً. ويمكن استخلاص أفكاره المعادية للتدخل المفرط في شؤون الآخرين من ثلاثيته عن أسباب الحرب العالمية الأولى التي حاول فيها تحميل المسؤولية للتحالف الفرنسي- الروسي ولاتزلاق روسيا إلى الصراع الفرنسي- الألماني (أكثر من أحلام القصر) مما أوصل إلى حتمية الصراع. ولقد كانت معارضة للتدخل العسكري الأميركي في العالم، وخاصة للرداء الأخلاقي الذي يسبغ عليه، تتزايد وتتوسع بموازاة ذلك. كما عارض إنشاء حلف شمال الأطلسي في الخمسينات، ثم كان أكثر شراسة لدى توسيعه في الستينات، وعارض تصيغ القنبلة الهيدروجينية، وكان معارضاً على الدوام لخدمة سياسة بلده الخارجية. كان ذلك الخطاب يقابل بالاشمئزاز مما دفع الرجل، الجاهز دائماً لتجديد آرائه، إلى التحلي من ميول شبابه الأرستقراطية ليدهم سياسة استقبال مهاجرين جدد، ويعلن عن تأييده لمجتمع اميركي متعدد الثقافات، وينسب قضايا البيئة، مع البقاء على تحفظه حيال استخدام القوة في العالم. وهو ينطلق من فكرة في غاية البساطة: فإن أفضل وسيلة يستخدمها بلد كبير لمساعدة بلد صغير هي أن يكون مثلاً له. (كينان، 1995) هل في ذلك صدى حديث للاستعارة التوارنية: «مدينة فوق جبل»؟ نعم، بالتأكيد. ولكن هل تلك انعزالية فعلية؟

لقد أعاد كريستوفر لاين مؤخراً صياغة هذا الخط الفكري الممادي للتدخل والموسوم خطأ بالانعزالية. ولكننا نتساءل هنا أيضاً: هل من الانعزالية اعتبار تقسيم أوروبا (وألمانيا) خطأ كبيراً؟ أو نمتي تحقق توحيد أوروبا لكي نستطيع التكفل بأمناها الذاتي؟ أو اعتبار حلف شمال الأطلسي منظمة مصيرها الزوال مثلها حل بالعديد من التحالفات السابقة؟ أو أيضاً اعتبار أن القوات الأميركية لا تغل بواجباتها عندما تنسحب بعد إتمام مهامها، سواء في أوروبا أو آسيا؟ إذا كان هذا الموضوع أو هذا التحفظ يوصفان بالانعزالية استخفافاً بهما، فقد يكون ذلك من أجل تسليط الضوء على نقطة حساسة من التاريخ الرسمي، وهي أن عالية الولايات المتحدة كانت خياراً متحفظاً حتى قبل أن يمثل الاتحاد السوفياتي تحدياً على المسرحين، الأوروبي والآسيوي. وفي النهاية فإن الأمر الرئاسي الشهير ذي الرقم NSC 68 الصادر عام 1950 حدد هدف تعزيز الانتشار الشامل للولايات المتحدة «أيًا يكن سلوك

## أميركا والعالم

الاتحاد السوفياتي في العالم»، وهو خيار رأى ذلك «الأمر» ضرورة تحقيقه حتى وإن دفع الاتحاد السوفياتي إلى مواقف أكثر عدوانية.

هناك إذن خط متواصل ما بين ذلك المستند العائد إلى 1950 ومسودة 1992 لم يلعب فيه تفكك الاتحاد السوفياتي ثم انهياره سوى دور ثانوي، وهو خط يعبر لماذا وضعت الولايات المتحدة ألمانيا واليابان في حجرها لكي تصرف أنظارهما عن التفكير في أن تصححا مجدداً قوتين كبيرتين، متعمدة حمايتهما من الاتحاد السوفياتي، ويعبر الحفاظ على حلف شمال الأطلسي بعد زوال مبرر وجوده المفترض سنة 1989 بعد انهيار جدار برلين، ثم التدخل في البلقان لإعطائه سبباً للبقاء. وفي الوقت ذاته، كانت الطبقة الأمريكية الحاكمة قد «اعتمدت فكرة أن الحروب (أو الاستعدادات المتواصلة لها على الأقل) ضرورية لضمان ازدهار الاقتصاد الأمريكي» (لايس وشواتز، 1993) لا يمثل أي من ذلك بالطبع موقفاً «انعزالياً»، ولكنه على الأصح إعادة نظر نقدية بالتاريخ الرسمي.

ليس هناك من مجابهة حقيقية إذن في هذا السجال بين الواقعيين والمثاليين، وإنما بين الواقعيين أنفسهم، الأقصويين من دعاة الامبراطورية الجدد (الذين يصطف وراءهم العالميون الليبراليون، باسم الهم الإنساني عالياً وضمن تحالف لا يجمعه منطق)، والأدوميين الداعين إلى موقف طيبي والذين يوصفون كاريكاتورياً بأنهم «الانعزاليون الجدد». ويقوم المعسكران في الواقع على نظرة متشائمة تجاه قدرة الدول على تعادي الحروب أو قدرة النظام الشامل على تعادي الفوضى. ولكن العلاج يكمن بنظر المعسكر الأول في قيام هيمنة أميركية شاملة (هي الوحيدة الممكنة) تضمن النظام وتعيد توازنه كلما تعرض لاختلال، بينما يتمثل بنظر الثاني في أن تقام ضمن كل منطقة من العالم سلسلة من موازين القوى الإقليمية المستقلة تواجه فيها قوى محلية، وذلك سعياً للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب. إن الحرب الطويلة التي امتدت خلال فترة 1941-1990 قد استدعت مستوى عالياً من التعبئة ضد دول المحور ثم ضد الشيوعية، ودعت نحو إقامة عقد جديد بين الدولة والمجتمع تميل فيه الكفة لصالح الأولى، وأعادت إلى حد كبير صياغة الهوية الوطنية عبر ربطها بـ «الاستراتيجية الكبرى» للعالم التي تحملت أميركا وزرها. فإذا ما ظهرت غداة الحرب الباردة رغبة باستعادة الأنفاس لدى الرأي العام، وبإدخال بعض الإصلاحات الداخلية على تلك التعبئة الطويلة الأمد، وإذا ما كان كليتون خلال سنواته

الأولى في البيت الأبيض، وخاصة من خلال شعاره الانتخابي الرابع («إنه الاقتصاد، أيها الغني!»)، قد عمل على استئثار تلك الرغبة انتخايباً، فإن ذلك يبدو طبيعياً بالكامل. أما رؤية الأخصويين في ذلك عودة إلى الانعزالية فهي لا تعكس الحقيقة بقدر ما تمثل رعبتهم في متاعنة التبعة وفق منطق الحرب الباردة التدخل لاطول فترة ممكنة حتى يعد زوال أسباب نشوئه.

إن ما يعتبره كثير من الأميركيين عزلة ليس كذلك بالتحديد. فالواقع هو أنه إذا كانت الانعزالية تحمل معنى الجهاد (كما كان الحال بين 1914 و 1917). فتكون لذلك موقفاً أشد تمقيداً وعمقاً للابتعاد عن «القضايا الأوروبية» (ناكر، 2000، نيكوفيتش، ص 98)، وهي سياسة كانت تلقى تأييداً واسعاً من قبل جمهور من المهاجرين الجدد قادم حديثاً من قارة يود في الغالب الانسلاخ عنها، ليس رغبة في الانعزال بقدر ما هي محاولة لسيان الأحوال التي كانت تعصف بالقارة الأوروبية وللعمل على تعميق انتهاء الجديد لأميركا. ورغم ذلك كانت الولايات المتحدة خلال الفترات المسماة «انعزالية»، خاصة قبل 1917، ناشطة للغاية، بل متدخلة بهراحة في آسيا (الغربيين أو الصين) وخاصة في النصف الغربي من العالم.

منذ ما قبل 1900، كان من الصعب جداً الحديث من عزلة بلد «ضامف مساحته أربع مرات وخاض حروب فتوحات عديدة وبنك جهوداً كبرى ليدخل الأسواق في أربع أقطار الأرض» (باسيفيتش، 1994). لقد رأى كل من تشارلز بيرد ووليام وليامز، اللذين هما أكبر مؤرخين للسياسة الخارجية الأميركية، والتهمين بالانعزالية أيضاً، وجود شكل من التباهد من النزاعات المتكررة في أوروبا وطريقة في التعبير عن الخوف من رؤية المصالح الخاصة تدفع بالبلد إلى ساحات صراع ليس للأمة مصلحة فيها، وحشية من رؤية حروب تكرارية تنتهي بتحويل الأمة إلى إسارطة الأزمة الحديثة تستحوذ الجيوش فيها على الجفرة الأكبر من الموازنة وتسيطر الصناعات الحربية على الاقتصاد. فما يدعي انعزالية كان في الواقع نوعاً من الحذر تجاه التسرع في الذهاب إلى الحرب على الطريقة الأوروبية وتجاه ضغط المصالح الخاصة في الولايات المتحدة ولاسيما مصالح الصناعات الحربية خلال سنوات 1930، وفي غمرة التفاهات الجديدة، كانت الانعزالية «شكلاً للعالمية ولكنه مجرد من الالتزام السياسي» (نيكوفيتش، ص 81). فما يدعي انعزالية، وعن خطأ في أغلب

الأحيان، يمكن أن يكون أيضاً عالمية تبشيرية تهدف إلى صياغة جديدة للعالم، ولكن ليس بالتدخل العسكري بل بقوة المثال الاقتاعية.

فسواء كانت الانعزالية نتاج «ريفقي الأمس الجاهلين» أو «رايديكالي اليوم اللاوطنين»، فهي بعيدة عن أن تكون خياراً في السياسة الخارجية لكونها أولاً أداة للسياسة الداخلية تستخدم في وجه القلقين من التوسع المتزايد لصلاحيات السلطة التنفيذية وخاصة سلطات الرئيس الذي ينحو إلى الحفاظ على المكتسبات الكبرى التي استحوذت عليها الرئاسة في فترة الحرب الباردة. ومع الخروج من هذه الأخيرة أبدى باسيفيتش (ص 76) عن حق دهشة من سماع الرئيس بوش الأب يدعو مواطنيه إلى «عدم إدانة الظهور للعالم»، «فلم تكن هناك سوى مؤشرات قليلة على أنهم يميلون إلى ذلك، إذا افترضنا أن المعركة قد راودتهم ذات يوم». وسيمعد كليتون ويوش الابن أيضاً إلى العودة لنفس تلك المعزوفة التي طالما لجأ إليها أسلافهما. يخلص من ذلك مؤرخ بال الكبير جون ليويس غاديس إلى الاستنتاج بحق: «إذا ما افترضنا أن الولايات المتحدة قد استطاعت أن تكون انعزالية في يوم من الأيام، فهي قد أصبحت اليوم، بفعل ثورة الاتصالات وثورة المعلومات، عاجزة بكل بساطة عن مجرد الصكبر في ذلك» (1991).

هن أحادية القطب، وهن استخدمتها وهن ديمومتها

إذا كانت الوبسوية مرجعية متعددة الدلالات ومتوعدة، وإذا كانت الانعزالية ليست (ولم تشكل في الغالب أبداً) خياراً جدياً قد تعتمد الولايات المتحدة، فكيف يمكن إذن توصيف موقع الولايات المتحدة في العالم بعد 1989؟ في مقالة قصيرة وحاسمة سوف تثير صجة كبرى، تبأ كاتب الافتتاحية المسمى إلى المحافظين الجدد، تشارلز كراوثامر، منذ العام 1990، بأن العالم قد بلغ «لحظة وحيدة القطب» مع أميركا (أخيراً!) وقد أصبحت «قوة عظمى وحيدة وعصية على المسام بها»، وبأن ذلك سينتصر حتى العودة إلى نظام متعدد الأقطاب نبأ حصوله «بعد جيل على الأقل، وبالتأكيد بعد عدة عقود». في البداية، استقبلت فكرته التي يبدو أنها نوقشت خلال اجتماع في مقر مجلة ناشيونال انترست المصلية، بمزيج من التحفظ (إذا كان ذلك صحيحاً فهل يتوجب إعلانه بصوت مرتفع؟) والريبة (لكونه قد تبأ بأن موقع الأحادية القطبية للولايات المتحدة سوف ينتج تياراً انعزالياً قريباً فيها). ولكن، خلال سنوات 1990، أخذت الفكرة تشق طريقها تدريجياً إلى

أن نعممت في نهاية العقد حيث شاع القول بأن ميزة كراولنمر تكمن ببساطة في كونه انتبه إلى الأمر باكراً، مما أعطى مقولته أهمية رؤيوية. بعد اثني عشر عاماً، عاد كراولنمر، الفخور بنيله جائزة بوليتزر، يمثّل برداء العراف ويستعرض علومه بملاحظة أنه -حتى إذا كانت الطبيعة تحشى الفراغ، والتاريخ يخشى الهيمنة، فإن مجرد تباشر أية محاولة لتشكيل قوة مضادة لأحادية أميركا القطبية لم تظهر خلال العقد الأول من هذه المرحلة-؛ وهو قد أراد بذلك تقديم دليل إضافي عن «نظرته العريضة» واستمراريتها إلى ما بعد الثلاثة أو الأربعة عقود التي حدها لها في الأصل.

رأت المقولة الجديدة أن الفراغ الذي خلفته ثنائية القطب خلال الحرب الباردة لم يمتلئ، مثلاً كان يخشى و/ أو يخشى البعض، بتشتت واسع للقدرات ولا حتى بتعددية قطبية حقيقية، أو بنشوء ثنائية قطبية جديدة يابانية- أميركية (كما كان يخشى جيمس فالور)، أو أوروبية- أميركية (كُتب الكثير عنها غداة اعتياد اليورو كعملة موحدة)، أو صينية- أميركية، وإنما بتأكيد حاسم لترسخ نظام عالمي قائم على قطب وحيد بعد عقد من عدم اليقين أعلى الموقف النهائي: «إن من راهوا على ديمومة لحظة وحيدة القطب مطبوعة بالقوة الحارقة للولايات المتحدة قد بدؤوا أبعد رؤية ممن كانوا ينتظرون نشوءاً سريعاً لعالم متعدد الأقطاب» (بورن، 2003). ويزيد كاغان قائلًا: «من المنطقي أن نفكر بأننا قد دخلنا عصرًا طويلاً من الهيمنة الأميركية» (2002) إذ ما كان مستهجنًا عام 1990 قد أصبح عاديًا عام 2000، طالما أنه قد ظهر قبول شامل لواقع نظام أحادي القطب، ولتصميم أميركا على بسط هيمنتها على ذلك النظام، وللدعم الذي لقيه ذلك الخيار لدى الرأي العام، وأخيراً لأهمية الآلة العسكرية الحاسمة في إرساء تلك الهيمنة.

ولكن القبول لا يعني الإجماع. لقد كان التوجه الغالب يربط ما بين ثنائية القطبية والاستقرار ويرى أن أحادية القطب تؤدي حتمًا إلى عدم الاستقرار في الساحة الدولية. هكذا أعيدت قراءة الحرب الباردة (غاديس، 1985) على أنها سلام فعلي لم يكن أحد قد خطط له، ولم يكن قائمًا على العدالة ولا على الأخلاق، وإنما على تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، سلام لم يكن أحد يتخيله مستمرًا ولكنه دام نصف قرن كامل. لقد كان لنظام الثنائية القطبية بالتأكيد مواصفات جعلته يدوم: كان بسيطًا ولا يتطلب مهارة فائقة لإدارته، وكان انعكاساً صادقاً للواقع وليس لأوهام معينة، وكان يفترض قيام تحالفات دائمة من

## أميركا والعالم

حول كل من القطبين، وكان قابلاً لتحمل بعض الاختلالات البسيطة. كما كان القطبان القويان هما، على كل الأصعدة، البلدان الأكثر اكتفاء ذاتياً، وكانت منيتها قوية للدرجة أن ممارساتهما المقلقة أحياناً (مربح من الخسر والتربحية: وقد اكتشف حينذاك أن الشعوبين يمكن أن يتواجدا معاً) لم تؤد إلى قيام حرب عالمية ثالثة وكما كتب غاديس: «كانت استثنائية القطبين واحدهما عن الآخر هي التي تؤمن استقرار النظام الدولي، وليس تأثيراتها المتبادلة». من هنا نشأ سلوك عقلائي أدى إلى استمرار النظام الثنائي القطب عبر تجنب المجابهة العسكرية المباشرة واحترام مناطق النفوذ الخاصة واعتبار الاحتمال النووي سلاح الفرصة الأخيرة فقط. قبل انتهاء الحرب الباردة بستين أو ثلاثين سنة، كانت كورال بيل (1986) لا تزال من المعجبين: «إن الحقيقة المركزية للسنوات الأربعين الأخيرة تكمن في كون القوتين العظميين عرفنا كيف تتجنب كل منهما محاربة الأخرى بمزيج من «إدارة أزمات» متعقبة وتحالفات ثابتة وردع متبادل، أو بكلمة مختصرة بواقعية سياسية تدار بعقلانية لتكون متوافقة مع العصر النووي».

من سخرية القدر أن غاديس وبيل وكثيرين غيرها كانوا يميلون كتابة تاريخ الحرب الباردة كمرحلة «سلام دائم» (ويجملونها بتناسي حالات التوتر العديدة التي كان العالم يجس فيها أنفاسه، وخاصة الصراعات بالوكالة التي كان القطبان يتجاوبان فيها عبر وسطاء في مختلف القارات من كوريا لفيتنام ومن الشرق الأوسط لأميركا الوسطى) في اللحظة التي كان غورباتشوف يصل إلى السلطة في موسكو وكانت الحرب الباردة قد بدأت بالانتهاء. كان غاديس قد بدا أكثر حصافة وهو يذكر بأن فترة حكم القوتين الكبيرتين لم تكن سوى عابرة، خاصة عندما بدأنا نتحدران بصورة متفاوتة. وكان يعكس بذلك خوفاً بالغ الشروع لدى «الواقعيين الجدد» (وهم أصحاب مدرسة نظرية تعذب طبيعة النظام الدولي على الاعتبارات الذاتية لكل دولة في تفسير مسلك اللاعبين على الساحة الدولية) ويتنظر اللحظة التي تعتمد فيها القوة التي تشعر أنها في حالة انحلال إلى إقناع الأخرى بمساكنتها من أجل ضمان الاستقرار. ولكن الجميع يعلم اليوم تمة الحكاية التي نمت منطق الواقعية الجديدة وبرهنت أن الثنائية القطبية قد تنحصر بانسحاب هادي ومنظم لأحد القطبين خارج «ممتلكاته»، انسحاب تلاء انهيار تام على الصعيد الداخلي. لقد أثار ذلك قلق غاديس (1991، 1999) ولكن ليس إلى حد الإيثار بأن العالم قد انتقل فعلاً من ثنائية

القطب إلى أحاديته مداه العالم (وليس ذلك بالأمر الجديد) ساحة تجاذب قوى متناقضة من الدمج والتفكيك. ولكنه تجرأ رغم ذلك على التساؤل، أمام واقع الأحادية القطبية الجديد، وبشكل يشبه ملامسة الكفر، عما إذا كان الاتحاد السوفياتي هو القوة الوحيدة التي ستجرفها تلك الموجة وعما إذا لم يكن مفهوم القطبية نفسه قد عفا عليه الزمن

لا يذهب المشككون جميعاً إلى هذا الحد هم يحافظون عادة على المبدأ الأساسي (قطبية النظام العالمي) ولكنهم يتوقعون إعادة تشكيله بسرعة بعد فترة انتقال وحيدة القطب خلال مدة قد تطول أو تقصر. ولكن أين ستكون نقطة الوصول؟ يجيب البعض: «ازدواجية قطبية جديدة»، ويعتقد أغلب هؤلاء أن الصين هي المرشحة الأولى لكي تكون القطب الثاني الجديد المنافس. تنبأ كورال بيل (1999) أن يحل مكان أحادية القطب (ولكن ليس قبل عدة عقود) نظام ثنائية قطبية بعد قيام تحالف بين روسيا التي تستعيد قوتها، والصين (التي ستكون قد بلغت درجة عالية من القوة)، وأن يقف هذا التحالف في وجه أميركا. ولكن في أغلب الأحيان تفترض الصين لوحدها القطب الذي يشكل فيه الوزن المضاد. ولقد كان ذلك هو التوقع الطافي في دوائر وزارة الدفاع الأمريكية خلال العقد العاقل ما بين سقوط جدار برلين وهجمات 11 أيلول. هناك بالتأكيد أسباب عديدة تدعو إلى اعتبار الصين المنافس الأكثر منطقية بسبب نموها الاقتصادي ونواياها الغامضة وقدراتها العسكرية. ومع ذلك يبدو البعض مطمئنين (جيل وأوهانلون): فهم يعتبرون أن طموحات الصين إقليمية وليست عالمية، وأن الناتج القومي الصيني لم يزل يشير إلى بلد في طور النمو، وأن جيشها قديم ومتضخم وقاسد وميء التجهيز، وأن مخزونها النووي متواضع وامكانياتها العسكرية محدودة؛ يتج عن ذلك وجود «هوة سحيقة تفصل لعقدين أو ثلاثة على الأقل بين قدرات الصين العسكرية وطموحاتها المعلنة». ولكن هناك آخرون (ليلاي ومورد؛ روبرتس وآخرون) يرون أن الصين لم تصبح بعد قوة عظمى ولن تبلغ ذلك قريباً، ولكنهم يركزون على «التنامي السريع لقدراتها العسكرية» ويعتقدون أن ضغوطاتها على جيرانها سوف تصاقم قريباً بشكل متزايد. مع هجمات 11 أيلول والتركيز على العالم الإسلامي الذي أثارته هذه الهجمات، توقفت فكرة احتمال الثنائية القطبية الأميركية-الصينية التي كانت تزدها تعقيداً المسجالات الإحصائية الكثيرة عن طريقة احتساب الناتج القومي أو الميراثية العسكرية الصينية، ولكنها لم تلبث أن عادت لتستحوذ على المخاضين من البزوغ

المفلق لامبراطورية الوسط، والذين يدعون إلى كبح جماحها (هودج، 2004).

يلاحظ آخرون أن تباعداً قد حصل بين صفتي الأطلسي أدى إلى نشوء ثنائية يتجابه فيها بالفعل قطبان. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وينظر أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يمكن إلا أن تتسع الهوة بين صفتي المحيط الأطلسي بعد زوال العدو المشترك فهم قد اكتسبوا قوة بعد اعتمادهم حملة موحدة يفترض بها أن تضع حداً لهيمنة الدولار. وأصبحت أوروبا، بتوسيعها جغرافياً واقتصادياً (وعسكرياً من الناحية النظرية)، موازية لأميركا ومنافسها الخميني. ثم جاءت حرب العراق التي كان الرأي العام الأوروبي بكامله معارضاً لها سواء في الدول الداعمة للعملية العسكرية أو في الدول التي عارضتها، مما غلّى هذا التوجه، يضاف إلى ذلك توجه الاتحاد الأوروبي نحو صياغة دستور، واعتماد سياسته الخارجية الخاصة.

ويذهب آخرون أبعد من ذلك لينكروا مجرد وجود «لحظة أحادية القطب». يبدو صموئيل هنتنغتون (1999) كأنه يأسف عندما يقول «لو أن العالم كان أحادي القطب!»، وهذا ما ينطوي على قوة عظمى وحيدة، وليس على قوى كبرى وأخرى كثيرة صغرى (تلك برأيه كانت الحالة للحظة قصيرة جداً في 1990-1991). وهو يرى أن النظام هو «أحادي القطب متعدد» (مستعيراً العبارة من الألماني جورج جوف): تحتل الولايات المتحدة فيه ريادة تأكيد المركز الأول، ولكن عليها التعايش مع العديد من القوى الكبرى. النظام، بنظره، هجين إذن وما من أحد راخض به. الولايات المتحدة لكونها لم تتوصل إلى بسط هيمنتها المطلقة وتأكيد موقعها كـ«القطب الوحيد والكبار الآخرون لأنهم يريدون أن يصبح النظام متعدد الأقطاب. لذلك يخلص هنتنغتون إلى عدم استقرار المعادلة الهجينة الراهنة هذه وينشأ بتوترات خطيرة طالما بقيت على هذه الحالة. ونشير إلى أن المحللين العسكريين الصينيين يرون بصورة عامة نفس رؤية هنتنغتون للنظام العالمي بشكله الراهن، أي قوة عظمى والعديد من القوى الكبرى التي ستوصل أجلاً أم عاجلاً لتشكيل وزد مضاد يحول دون هيمنة الأولى (شمبوغ).

يبدو جوزف ماي أكثر دقة وهو أستاذ العلوم السياسية في هارفرد الذي أوكلت إليه مناصب رفيعة في إدارة كلينتون قبل أن يصبح مدير معهد كينيدي، والذي ينطلق في قراءته من تطورات السنوات العشرين الأخيرة ليقدم تحليلاً بعيداً عن الأفكار الشائعة. ففي



اللحظة التي كانت تسود فيها فكرة الانحدار رفضها بقوة (ناي، 1988) وذكر الأميركيين بأن توزيع القدرات الاقتصادية في العالم كانت نتيجة خيارهم الذاتي الذي اعتمدوه بعد 1945، وبأن بلدهم سيجتاز بسهولة على ازدهاره في عالم يحمل تأثيرات متعددة الأقطاب. وفي اللحظة التي تفرض فيها القوة العسكرية نفسها كخيار شبه وحيد، نراه يجد من غلواتها ليضع مقابلها «القوة الناعمة» (قوة اجتذاب الآخر وطمأنته)، وليؤكد بصورة خاصة أن الخيار العسكري يصبح كل يوم أقل قابلية للصرف، بمعنى أن القوة الأعظم ستجابه صعوبات متزايدة في تحقيق مكاسب غير عسكرية (اقتصادية أو دبلوماسية) عبر استخدام قواها العسكرية (ناي، 1994). وفي لحظة ترسخ القبول الشامل بمجيء عصر الأحادية القطبية، سيكون من الطبيعي أن توصله قراءته (ناي، 2004) إلى التكدير بأن العالم هو في الواقع رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد وبأن موقع الولايات المتحدة سيكون مختلفاً بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها: عسكرياً، لا مجال للجدل حول قطبية أميركا الوحيدة، ولكنها ليست كذلك في الميدان الاقتصادي والمالي الذي يتميز بثلاثية الأقطاب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، أما على صعيد «القوة الناعمة» فإن القدرات تدو باللغة التشتت لدرجة تدفع فيها معناها (أي التآزر الثقافي والنفوذ المعنوي والسلطة الأخلاقية والقدرة على الجذب) لإعادة النظر في مفهوم الاستقطاب من أسامه.

بين المشككين بأحادية القطب هناك أخيراً من يعترفون، مثل جون إيكينري، بواقع الهيمنة الأميركية ولكنهم يميلون إلى التقليل من أهمية مسألة الصورة العامة للنظام: ليس بالامر البالغ الأهمية أن يكون النظام وحيد القطب، برأيهم، انطلاقاً من طبيعة الهيمنة التي قررت أميركا ممارستها منذ عام 1945: هيمنة تضع لدايتها حدوداً صارمة (انطلاقاً من معارضة الأميركيين لفكرة الامبراطورية)، وهيمنة مفتوحة خصوصاً على آراء أصدقائها وحلفائها، ومتجذرة في المؤسسات الدولية لدرجة أنها تستبعد بصورة جازمة فكرة السيطرة.

رغم تلك الاعتراضات المختلفة التي لا تكف عن الظهور، فإن الواقع يوحي بأن الأحادية القطبية قد دخلت إلى ممارسات السلطة السياسية، وبأنها أوحى بهمسودة 1992 الشهيرة في عهد بوش الأب، ووجهت جزئياً استراتيجية إدارة كلينتون ابتداءً من 1993 عبر التخلي العلني عن «نظرية تارنوف» (تارنوف نفسه الذي كان قد التحق بالإدارة

الديمقراطية وتجراً أن يكتب: «لم يعد لدى أميركا الإمكانيات الكافية لأن تحكم العالم»، وبأنها تشكل المنطلق الأساسي لإدارة بوش الابن. «يعكس نموذج الأحادية القطبية نظرة هيمنة السياسة المعولة التي تقترض وجود قوة زعامة خيرة تعمل على إحلال النظام في عالم تسوده الفوضى» (كاليو، 2001). وعندها يال مبدأ أحادية القطب موافقة الأغلبية المطلقة من النخبة الحاكمة، كما هو الحال الآن يبدأ طرح الأسئلة السياسية: هل يجب ويمكن العمل على إدامة هذه «اللحظة الأحادية القطب»، وما السبيل إلى ذلك في حالة الإيجاب؟ ما هي الاستراتيجيات الأكثر تلاؤماً مع هذا الطموح؟ هل هي الانعزالية التي يجسدها كراوتامر، أو التدخل بالفترة؟ هل يجب أن ترجم دبلوماسياً بممارسات أحادية بحتة، أو العمل عكس ذلك على توضيح وتصحيح التصورات العسكري بالتحالف مع دول أخرى؟ الواقع أن جل النخبة الأميركية الحاكمة مع مطلع القرن الحالي تبدو وكأنها استوعبت مقولة النظام العالمي الاحادي القطب، واعتبرته فرضية مثبتة في الواقع بل راحت تساهل عن أدوات ادامته لأطول فترة ممكنة واستتاره بلحي أوسع المكاسب من الموقع غير العادي الذي يحص به بلدها.

ولكن هل يمكن أن ندوم «لحظة الأحادية القطبية» فعلاً، سواء كانت مرغوبة أم لا؟ هل هي فترة انتقالية قصيرة أو على العكس واقع مهياً منطقياً للدوام ليس سنوات فقط (كما حصل حتى الآن)، بل بضعة عقود أو أكثر؟ إن المنشبر بعصر (لا تبدو كلمة «لحظة» مناسبة في نظره لكونها تحمل معنى الزوال السريع) وحيد القطب يدوم طويلاً هو وليم وولفورث (1999) الذي أصبح مرجع «المتفائلين» وبلغ الأمر باعتدائيه أن يسحر من زملائه المعتادين على عدم التحدث عن الأحادية القطبية إلا لإعلان زوالها السريع. فهو يرى، مع مجموعة من المتفائلين، أن نظام القطب الواحد راسخ وثابت ودائم. ويقدم عن ذلك أدلة عديدة، أولها تاريخي: النظام الوحيد القطب المتميز بتفاوت توزيع القدرة بين بلد بعينه والبلدان الأخرى ليس بالأمر الجديد على النظام العالمي (فقد احتلته فرنسا حوالي عام 1660، وبريطانيا العظمى بعد قرن من ذلك)، ولا ينبغي بالتالي أن يعتبر أمراً عابراً أو استثنائياً، علماً بأن المسافة بين فرنسا وبريطانيا ومنافيهما كانت أقرب من التي تفصل اليوم بين أميركا وخصومها المحتملين. وفي فترة أقرب إلينا، بدت لهم الهيمنة الأميركية سابقة لعام 1989، حيث كان الاتحاد السوفياتي يحاول طيلة نصف قرن (دون أن يبلغ

ذات يوم مرتبة موازية) معارضة جادة ولكن عبثية لتلك الهيمنة. ومنذ ذلك الحين كانت الاحتجاجات على الأحادية القطبية والدعوات الفرنسية أو الروسية أو الصينية للعودة إلى عالم متعدد الأقطاب تبدو أقرب إلى بلاغة الإنشاء

وقد يميل النظام الوحيد القطب إلى الديمومة أيضاً بسبب عجز قوى الدرجة الثانية عن تعديله. ولا يقتصر هذا الطرح إلى الواقعية: مع ريغان ومن جليده مع بوش الابن، أثبتت الولايات المتحدة أنها تستطيع، إن شأنت تنظيم برامجها الدفاعية، تكديس عجز هائل في موازنات متوالية ثم تصحيحه بسرعة (كما في عهد كلينتون)، مما أضعف كثيراً ذريعة «استهلاكه القدرات المالية» التي احتج بها بول كيسيدي في فترة شكوكه، وآخرون من بعده، والتي تعتبر أن الرأي العام لا يقبل لفترة طويلة أن يختص الدفاع بحصة أكبر مما لباقي بنود الموازنة. إن أميركا قوية وغنية بينما نجد في المقابل منافسين أقوياء نظرياً (مثل الهند أو الصين) ولكنهم بعيدون عن تكوين القدرة المالية والظنية الكافية للعب دور القطب الموازن، أو أغنياء (اليابان، ألمانيا)، ولكن نظراً لثروهم الديمغرافي الذي لا يفتأ فيه مستوى الأحبار عن الارتفاع (مما يحرمهم من استخدام الطاقات الشابّة في الجيش ويلقي على موارثاتهم أعباء ثقيلة لتمطية الالتزامات الاجتماعية)، فإنهم عاجزون عن البقاء أقوياء (بروكس وورولفورتش، 2002).

والملاحظة الخاصة بالعائق الإقليمي هي أكثر إقناعاً: فأميركا قوة قائمة على جزيرة يحيط بها جيران هم أقزام على الصعيد الاستراتيجي لا يقفون حثرة أمام طموحاتها للهيمنة في العالم بينما يتوجب على من يحملون بأن يواووها أن يتجاوزوا في البداية عوائق محيطهم المباشر. يجب على ألمانيا مثلاً أن تطمئن البلدان الأوروبية الأخرى التي ما زالت تتوجس منها قبل أن تطمح لدور عالمي وعلى الصين أن تتجاوز العوائق المحيطة بها، هندية كانت أو يابانية أو حتى روسية (شاموبغ 1999-2000 مخصوص «العسكريتاريا» اليابانية و«النزوع إلى الهيمنة» لدى الهند بحسب الرؤية الصينية) سيكون جيران المرشحين المحتملين هم أول المخاضين من توجههم نحو الهيمنة، وهم يستطيعون الاعتماد على أميركا من أجل دعمهم في بناء العقبات الإقليمية على يد دول الجوار في طريق أي دولة تسعى لموقع دولة عظمى.

ولكن هل يربح المرشحون المحتملون فعلاً بتحدى السلطة المهيمنة التي لا يمتلكون

حالياً ومائل مجابته؟ قد تطول ديمومة نظام القطب الوحيد بسبب تعامله بالحنس: إن توزيع القدرة بشكل واضح التفاوت يردع بالطبع المرشحين عن طرح أنفسهم كأوراق مضادة، أولاً لإدراكهم حجم الجهود الهائلة التي يجب أن يبذلوها لمعادلة القوة العظمى عسكرياً وتقنياً ومالياً، ولكن على الأخص لكون هذه الأخيرة تمارس هيمنتها «بالحنس» فيحصلون منها على مكاسب تصرف أنظارهم عن إدانتها (نزع الأسلحة النووية من دول المنظومة السوفياتية مثلاً، أو إرساء النظام في أماكن مختلفة من العالم، وذلك ما تواكب مع فيض من الاستشارات المالية التي لم تأت من أميركا فقط، بل أيضاً من أوروبا أو اليابان). وكما كتب والت (2002) الذي لا يخلو اعتداده من بعض العنجهية، «قد تصبح السياسة العالمية أكثر إثارة للاهتمام لو أن الولايات المتحدة كانت أضعف مما هي عليه، ولو أن الدول الأخرى كانت مجبرة على خوض منافسات أقوى فيما بينها؛ ولكن العالم الأشد إثارة ليس بالضرورة العالم الأفضل». وتخلص هذه الملاحظة للقول بأن المرشحين لمناسبة الولايات المتحدة كقوة عظمى لن يقدموا فعلاً على ذلك طالما باستطاعتهم الفوز ببعض

الغنائم وبعض المعانم من نشاط أميركا في الساحة الدولية

قد يكون كافياً إذ أن يتم تلطيف الأحادية القطبية بجرعة، وإن سطحية، من تعددية الأطراف لإرضاء المشاركين الآخرين. إن دعاة الهيمنة «الساعمة» لم يكفوا يوماً عن الترداد أمام بوش الابن. لقد كان والدك يحمل نفس أفكارك عن العالم، ولكنه على الأقل لم يكن يثير الخوف لدى حكام العالم الآخرين دون طائل. وتلك أيضاً كانت نصيحة كورال بيل (1999) التي بقيت نغم لفترة طويلة خلال «الاستقرار العالمي» الذي أنتجته سنوات ثنائية القطب خلال الحرب الباردة قبل أن تتحول إلى «التداول» المعتد بذاته، خاصة بعد كوسوفو «حيث عرضت معايير بالقوة، معايير غريبة» تفترض أن احتلالاتها ستكون «تفجيرية». وتلاحظ بيل أن الولايات المتحدة قد تقدمت بحذر، بين 1989 و1999، نحو نظام وحيد القطب، ولكنها اكتشفت بعد كوسوفو أنه ما من أحد بلغ هذه المرتبة من أحادية القطب منذ العصر الذهبي للإمبراطورية الرومانية. ثم تضيف بيل أن «اللحظة» الأحادية القطب ستدوم بالتأكيد أربعة عقود بل ستزيد عن ذلك دون شك بفعل «المسافة» التي تفصل الولايات المتحدة عن حصومها المحتملين.

تقوم بيل باستعراض أولئك الحصوم لتقلل من شأنهم واحداً تلو الآخر: «إن ظل

الصين هو أكبر من حقيقتها» بسبب نموها غير المتوازن واعتنادها المتزايد على نفط الشرق الأوسط، واعتنادها من جهة أخرى على السوق الأميركية لتسويق صادراتها. وعلى الصعيد العسكري تعتبر الصين مبتدئة من الناحية التكنولوجية وغير قادرة على بسط سلطتها بعيداً عن شواطئها وتشير بيل أيضاً إلى ما تسميه «السابقة السوفياتية»: فعندما حاول الاتحاد السوفياتي الحفاظ على توازنه العسكري مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، كان عليه تخصيص حوالي 20% من مائه القومي الصافي، ليس فقط ليتهيى إلى الفشل بنظر حكام بكين، ولكن أيضاً إلى إزاحة الشيوعيين عن السلطة في موسكو نفسها والمرشحون الآخرون ليسوا أكثر جدية. فروسيا لن تستطيع الخروج قريباً من نقاتها البطيئة؛ والمهم بالنسبة لليابان التلاحم الداخلي والمنافسة التكنولوجية والمال، ليس أكثر. أما أوروبا فهي الخصم الأكثر احتمالاً، ولكن تنقصها القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار، وهي شائبة ستريد مع توسع حدودها. لكي يمتد عصر الأحادية القطبية إلى ما بعد العقود الأربعة التي دامت لها الثنائية القطبية، أي ما بعد الفترة التي يرى «المتفائلون» أنها مضمونة لأحادية القطب، تعتقد بيل أن استراتيجية كليتون هي الأفضل. إدارة عالم هو في الواقع وحيد القطب وكأنه جوق من الأمم. هي لا ترفض إذن مفهوم «وحدة القطبية المتعددة»، ولكنها تعطيه معنى مختلفاً بالكامل. أوحدية واقعية وتعددية عملانية يؤدي تحقيقها إلى تقوية الأوحدية. ومن جهته، يستبدل ماستندونو (1997) مفهوم توازن القوى بتوازن التهديدات ليتهيى إلى خلاصات أشد نفاذاً تصل إلى حد التشكيك بحتمية العودة إلى نظام متعدد الأقطاب.

إن تلك الأطروحة «المتفائلة» عن الفترة المتوقعة للأحادية القطبية مزعجة دون شك لأطراف النظام الآخرين مما يحول دون الإعلان عنها بصراحة في الخطاب الأمريكي الرسمي. بعد خطوة «مسودة» 1992 الناقصة، حصل توافق متأخر على اعتداد الوجه المردوج (متصف عقد التسعينات) في سياسة خارجية تمارس فعل الهيمنة (وهذا ما دعاه ياسيفيتش (2002) بعد ماستندونو (1997) «السر الكبير») حتى وإن كان يتم التعبير عنها بصورة ملطقة أو حتى نافية. لقد أمضى كليتون ولايته الأولى في عمومى مقصود. ظهرت بعض الإشارات إلى نوع من الموقف التوكيلي في أوروبا (دعم توجه أكثر أوروبية لحلف شمال الأطلسي، عزوف عن التدخل في يوغوسلافيا السابقة)، والموقف الأقرب إلى التوازن منه إلى الهيمنة في مناطق العالم الأخرى، بما في ذلك آسيا التي ظهر فيها موقف متصلب

لانتفاء احتمال أي خيار آخر. والواقع أن كليتون لم ينطلق في أية لحظة بشكل صريح من فرضية نظام القطب الواحد، حتى أن خطباته، كما خطابات وزير خارجيته وتقارير مجلس أمنه القومي كانت تبدو وكأنها تشير إلى رفض مجرد التلميح إلى نظام كهذا.

مع التدخل المتأخر في البوسنة، وتوسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق رغم المعارضة الروسية وبعض التحفظات الأوروبية، وبالتأكيد لغاية الرد على الانتقادات الموجهة لشخصيته كزعيم عالمي خلال حملة 1994 للانتخابات التشريعية، ظهر كليتون بوجه جديد تمثل في تحديات ريتشارد هولبروك، موقفه الخاص إلى ساراييفو وإلى مجلس الأمن، وفي خطابات ماديس أولبرايت شبه الحربية. لقد بدأ موهب الفارديان إلى العاصمة الأميركية مندهشاً من الطموح العالمي المفاجئ والحماسي الذي بدأ أن كليتون قد استلهمه منذ إعادة انتخابه عام 1996 (والكر، 1997). كما لاحظ بوزين وروس (1996-1997) أن استراتيجية كليتون انطبعت في البداية بالتردد، ثم انتقلت إلى التركيز على القضايا الاقتصادية قبل أن تتحول إلى مزيج من ثلاث استراتيجيات عالية: التدخل الانتقائي والتعاون والتفوق، ثم ابتدأت كفة الأخيرة (التفوق) ترجح شيئاً فشيئاً خلال ولايته الثانية. وقد تأكد هذا التوجه الجديد إبان أزمة مضيق تايوان ثم في التدخل الصارخ في كوسوفو. منذ عام 1998، شاهد كاليو «أميركا جديدة تؤكد وجودها بمعدوانية في أوروبا كما في آسيا»، بينما لاحظ باسيفيتش (1999) «عسكرة واضحة للسياسة الخارجية». أصبح كليتون يعلن بصورة متزايدة فخره بقلوته العسكرية، ولكنه استمر في «تلطيفها» عبر مقاربة متعددة الأطراف وحرص شبه دائم على الشرعية. ورغم ذلك كان التوجه نحو الهيمنة لا يقبل الجدل: كانت أميركا تعود إلى سياستها الطبيعية التي تمت تمتيتها قليلاً خلال السنوات الثلاثة أو الأربعة التي انكبت فيها على معالجة همومها الداخلية. يومها استنتج كاليو (1999) أن «الخيال السياسي الأمريكي لم يرتفع إلى مستوى المتغيرات الحاصلة [...] فاكفي بتحقيق تعبير بسيط في المسار من الثابتة إلى الاحادية القطبية».

هذا «التعبير البسيط» كان قد أُنجز تماماً عند وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض. ولكن الرئيس الشاب لم يكفِ بتبني ما كانت النخبة الأميركية قد سبقته إليه في مجال تصوّر نظام عالمي وحيد القطب، بل راح يعتبر عنه مسبغاً عليه أيديولوجيا تفوق قومية أثارت حفيظة حلفاء أميركا قبل اعدائها، خصوصاً عندما كانت تتلوى إلى نوع من

## أميركا الباحثة عن استراتيجية كبرى

الاستهزاء المعلن لمصادر الشرعية الدولية المعروفة. وكانت كوندوليزا رايس قد عبرت عن هذا المنحى على طريقتهما بالقول انه «في أزمة متحولة كهذه، يوسعنا أن نقرر ملامح عالم المستقبل». وحين سنلت (رايس 2000) عما يفرق هكذا موقف عن السياسة التي انتهجها الرئيس كلنتون خلال الثماني السنوات السابقة، اجابت بأن تلك السياسة كانت تفتقد الإقدام (بمعنى انه اضاع فرصاً عديدة كانت متاحة امامه لتعزيز موقع اميركا الأحادي في العالم) وللوضوح في الأولويات (بمعنى ان تكرار اللجوء للقوة العسكرية، لاسيما بين 1995 و2000، كان نوعاً من در الرماد في العيون لاقتضاه لأهداف طموحة) وايضاً لأنها كانت ساذجة باعتبارها على «مصالح المجتمع الدولي الواحية» بدل تركيزها على «أرض المصلحة القومية الأميركية الصلبة» وسيشهد العالم ترجمة واضحة لهذا التوجه المتشدد في غير مكان كما سيتمكن من ملاحظة تحوله إلى عقيدة متكاملة حين ظهرت إلى العلن استراتيجية الأمن القومي الجديدة في ايلول 2002، ومن ابرز ما فيها تلك العودة المعلنة لسودة 1992، وللانجاء لا بالاعتراف بعالم وحيد القطب وحسب بل ايضاً للعمل بالدروب على ابقائه على هذه الصورة من خلال منع أي دولة أخرى من محاولة تعديله.

### مخاطر التفرد

لماذا يرى من يملك المال والعسكر والتفوذ من واجبه ان يطلب رأي الآخرين او اسهامهم اذا كان واثقاً من رأيه ومعتمداً على قدراته؟ من الثابت أن القوى المهيمنة لا ترغب كثيراً بقواعد التشاور التي تحد من هامش حركتها، وأن القوى الصغرى تحاول بالمقابل دفع الكبرى نحو تحالفات ومؤسسات مشتركة تحد من حركتها. فإذا لم تكن الانعزالية أبداً خياراً مطروحاً بجديّة من قبل النخب الأميركية، فإن التفرد بالقرار يمثل تياراً قديماً قدم البلد نفسه ويعود إلى اليوم الذي أدرك فيه (باكراً) تميزه ثم (في نهايات القرن التاسع عشر) قدرته. حتى 1945 بقيت الولايات المتحدة ودية لوصية أول رؤسائها (عدم التورط في تحالفات دائمة) التي حولتها إلى ما يشبه العقيدة علم تتورط أبداً في أي تحالف حقيقي. وبذلك احتفظت بامتياز التدخل لوحدها حيث تفترض بأن مصالحها تستدعيه. وكان ذلك يطبق انطلاقاً من عيظها المباشر حيث تسلمت بمذهب مونرو لتعرف أحادية الجانب (او التمرد UNILATERALISM) على أنها استعداد للتصرف وحدها عندما يحلو

لها ذلك، ولتح القوى الكبرى الأخرى من التدخل إلى جانبها أو ضدها. وتفترض أحادية الجانب أيضاً اختيار اللحظة المناسبة التي يجب أن تتدخل الولايات المتحدة فيها لوحدها. كان أطراف الحرب العالمية الأولى ثم الثانية يدركون ذلك جيداً فيترصدون، لتهتة أنفسهم بها أو للخشية منها، اللحظة التي ستدخل فيها الولايات المتحدة الحرب. ولو كانت الولايات المتحدة «محايدة» فعلاً في هاتين الحريين، كما يملو للبعض أن يكتب حتى اليوم، لما كان لأحد أن يتساءل عن لحظة تدخلها، علماً بأن الخيار الذي كانت ستعتمده في حالة التدخل لم يكن عرضة للشك لا من قبل المستفيدين منه ولا من قبل الخصوم. ذلك أنه من المفهوم أن واشنطن كانت ستدخل، لو قررت ذلك مع بريطانيا وفرنسا وحصد المانيا. لكنها كانت سيئة مطلقة في اختيار تدخلها من عدمه، وفي حال التدخل في اختيار اللحظة التي ترى مناسبة لذلك التدخل. وذلك هو الامتياز الذي عمل ويلسون عام 1917 ثم رورفلت عام 1941 على تقويته، والذي لم يزل خلفاؤها يعملون على صيانتته رغم التحالفات المعقودة منذ 1945 (مذ فترة وجيزة شهذا التأكيد على ذلك الامتياز وصونه في اللقان أو أفغانستان أو بعض الأزمات الأفريقية الصغيرة). وفي 2003 كان العراق يمثل حالة مدرسة «الحروب الانتقائية» التي تحدد واشنطن هدفها ولحظتها ووسائلها - «من يجبي يتبعني»!

ليس التمرد نتاجاً طبعياً لميل إلى الانعزالية فإذا كان صحيحاً أن «لدى الأميركيين ما يشبه عريضة تفردية المتفرد»، فإن «البلد الانعزالي ينسحب من العالم بينما يكون الآخرون راعيين في تدخله، بينما يعتقد البلد الأحادي التوجه بأنه حر في بسط سلطته عبر العالم بينما يطالنه الآخرون بالثوقف» (روبنيلد، 2003)، مذ نهاية الحرب الباردة عاد الميل المتفرد، الذي لم ينطفئ مطلقاً، إلى الظهور بقوة، يحمره في ذلك الريبة الثنائية تجاه القانون الدولي الجديد، ونوع من الضيق لرؤية الخططات الدولية تحول إلى مابر لانتقاد الولايات المتحدة، إضافة إلى إدراك متزايد الانتشار للفرص التي يفتحها عصر الأحادية القطبية أمام مصالح البلد، وبالتأكيد هجمات 11 أيلول التي أصابت العملاق في عريته لتدعاه إلى أن يبادر وحيداً لمعاقبة الجناة مستغنياً دون الكثير من المجاملات عن قبول المعون من حلفائه.

واليوم يؤدي تمركز القوة العسكرية الذي يتميز به موقع أميركا في العالم إلى تقوية الجنوح نحو التمرد. يستوحي ذلك من تقليد قديم كان يجسده الستاتور روبرت تافت غداة



الحرب العالمية الثانية، ويرره وضع البلد العالمي كقوة عظمى وحيدة. فما نفع التحالفات التي تحمى من حريتك في تحديد الهدف واختيار لحظة مهاجمته والتحكيم الواجب اتباعه؟ ولماذا العودة إلى مؤسسات تعطي حق العتو أو حتى الاحتجاج لبلدان صغيرة أو لدقوى كبرى؟ سابقة لا تملك الإرادة ولا الوسائل لتقديم العون إلى مشروعك؟ إن كل مسؤول أميركي يميل بشكل طبيعي إلى الدعوة للمتفرد خاصة وأن الرأي العام في بلده يعبر، كلما سئل، عن تأييده للعمل الجماعي بنسب تكون شديدة الشبه مع ما يوجد في أوروبا. ولكنه سيجد من الصعوبة مكان تطبيق ذلك التمني الشعبي على الأرض. كما سيجد صعوبة كبرى في أن يرر للجمهور خصوص «قوة كاملة» لأمزجة وحسابات وتناقضات بلدان لا تستطيع أن تقدم لها شيئاً في المقابل، وهي لا تحتاجها في أي شيء. يضاف إلى ذلك أن الميل المتفرد يلقى رعاية من المحافظين الذين يدفعون الرأي العام باتجاه النظر برية إلى هيئة الأمم المتحدة، ومن نقابات جمعه معادياً لاتفاقات التبادل الحر، ومن عسكريين يرفضون العمل تحت إمرة غير أميركية (تايرمان، 2004). وإذا ما كان لدى الرئيس توجه متفرد، فعليه أن يعرف كيف يقيم علاقات مع حكام العالم الآخرين لكي يستطيع جذبهم. ولكن عليه ألا ينسى أبداً أن الدستور الأميركي يحتم موافقة ثلثي مجلس الشيوخ من أجل إقرار أي اتفاقية دولية، وأن تأمين هذه الغالية عملية شائكة، وذلك ما لاحظته ودفع ثمنه عدد من الرؤساء، من ويلسون إلى كليتون.

كان جورج دبليو بوش قد انتخب بناء على خطاب شديد الحماس للعمل الجماعي. في واحدة من مناظراته التلفزيونية مع آل غور هام 2000، قال بالحرف الواحد: «إذا كنا متعجرفين سيكرها الآخرون. ولذلك يتوجب علينا التصرف كشركاء متواضعين داخل تحالفاتنا». ولقد كانت مقالة كوندوليزا رايس قبل أشهر من انتخابات 2000 تذكر بأهمية تلك التحالفات، وخاصة حلف شمال الأطلسي. لا يتسم كلاماً بالدقة إن قلنا بأن بوش لم يف بتمهدهاته؛ إذ يمكن تبرير الحملة الإفرادية في أفغانستان بخصوصياتها القصصية بعد هجمات أيلول. ولم تكن تلك حالة المسألة العراقية التي هي مثال بمودجي (على الرغم من اللاتمة الطويلة من البلدان التي شكلت نظرياً جزءاً من التحالف) عن التدخل المتفرد، وعن كلفته الباهظة أيضاً.

لم يكن من الممكن تكرار «ورطة كوسوفو» التي انتزع فيها الأوروبيون مناق حق الفيتو على

السلوك في الحرب مقابل بعض التقنين وأثناء المستودعات»، حسب شكوى أحد القربيين من المحافظين الجدد (بلاك، 2001). وعندما طالبت بريطانيا بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن قبل المشاركة في حرب العراق، لم يتردد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، المؤمن بهذه التوجهات، في التهجم على الإنكلير رغم ولائهم وتأييدهم، مؤكداً أن «الولايات المتحدة لا تحتاج في الواقع إلى المساهمة البريطانية لإنجاح حملتها» ولعله كان على حق، على الأقل بخصوص المرحلة الأولى من الحرب التي كانت تهدف إلى إسقاط نظام صدام حسين؛ ولكن ألم يكن في تلك الحملة دلائل عنجبية كانت غايتها تسعة الأميركيين، حتى وإن أدى ذلك إلى تسيط عزيمة حلفائهم؟ صحيح أن رامسفيلد نفسه كان وقتها مؤيداً لحملة تسقط نظام صدام حسين دون أن تفرض بعد ذلك في الرمال المتحركة لبلاد ما بين النهرين. كما أن إدارة بوش، المؤمنة بقوة النار، أكثر بكثير من «القوة المقيمة»، كانت قد وصلت إلى السلطة بتوجه معارض صراحة لأي انتشار دائم على الأراضي الأجنبية. ولقد كانت كوندوليزا رايس قد سخرت من نزوع إدارة كليتون نحو اعتقاد «مراكز إقامة» في أنحاء العالم ورات في ذلك أمراً لا يليق بقوة كبرى، بينما انتقد المحافظون الجدد بصراحة توجهها إلى دمج السياسة بالشؤون الاجتماعية». فعندما ركز رامسفيلد اهتمامه على الحرب لوحدها، كان وفيّاً لذلك الخط؛ ومن هنا كان عدم اهتمامه المقصود بها بعد الحرب والذي لم يكن يعبر عن لامبالاة ملانة بقدر تعبيره عن تصور مسبق لعملية التدخل الجراحية، السريعة والحاسمة. وبمتابعته على نفس المتوال، كان رامسفيلد يجد نفسه متباعداً شيئاً فشيئاً عن بقية أعضاء الإدارة (ومن بينهم مساعده المباشر بول وولفويتز) الذين كانوا يضعون مشاريع طويلة الأمد للعراق والمنطقة. ولم يكن باستطاعة الرئيس منطقياً أن يدافع عن خطة انسحاب سريع بعد إسقاط النظام العراقي لأن ذلك قد يضعه في الخانة المكروهة التي وجد أبوه نفسه عالقاً فيها: كم من الانتقادات وجهت إلى بوش الأب بأنه لم يكمل مهمته عام 1991 بمتابعة الطريق حتى بغداد! ومهما بلغت معارضة الإدارة سابقاً «للإقامة الدائمة»، (أي بسلام أوضح للاحتلال المديد) لم يكن باستطاعة بوش الاكتفاء بإسقاط نظام البعث دون أن يهتم بإعادة إعمار البلد بعد أن قام بتدميره.

من هنا كانت تلك ازدواجية للأساوية (على الأقل بالنسبة للعراقيين) في سلوك الإدارة الأميركية والمتمثلة في استراتيجية عسكرية كان يكفئها أن تبرح الحرب، واستراتيجية سياسية

تراودها مشاريع كبيرة للعراق، بل لكامل الشرق الأوسط بعد الحرب. وعندما أسند بوش في كانون الثاني 2003، أي قبل شهرين من بداية الحرب، إلى وزارة الدفاع ليس فقط إدارة الحرب نفسها، بل ما قد يليها من مسؤوليات أيضاً، فإنه زاد من مخاطر تلك الازدواجية لدرجة أن المسؤول الأول في وزارة الدفاع (وعدد من قادتها أيضاً، مثل الجنرال طومي فرانكس الذي قاد الهجوم ضد بغداد) اعتقد بأنه سيسحب جيوشه لحظة إعلان النصر. حسب وولفويتز وفايث وأمثالهما عند ذلك أنهم لن يستطيعوا، أمام إصرار رامسفيلد، سوى الاعتماد على مجموعات صغيرة من عراقيي المتنى وعلى التعاون الحامسي للشعب العراقي المنحرف من نير الحكم البعثي لإعادة إرساء النظام العام وإقامة سلطة موالية لهم في بغداد. ولقد سهل عليهم بعض عراقيي المنايا ذلك الاحتمال الذي تشبثوا به لدرجة أن رؤيتهم الخاصة لما بعد الحرب كانت لا تقل غموضاً عن أي موقف إيديولوجي، وأنهم قبلوا بالمهمة كي لا يكون عراق ما بعد صدام من نصيب وزارة الخارجية التي يكرهونها ويحتقرونها، لاتهامهم لها بفقدان الحماس، وحتى بأنها معارضة بصراحة للحرب ذاتها. هكذا بلغ التمرد ذروته: كان الحلفاء الخارجيون مرعجين، ولم تكن أقل من ذلك الوزارات الأخرى في الإدارة الأميركية ذاتها، بدءاً من «دبلوماسيتها المتحاذلين بطبعهم». كان يجب خوص تلك الحرب، ليس فقط دون الأمم المتحدة، بل دون طوني بليز إذا لزم الأمر، ودون كولن باول بالتأكيد.

مقابل المقاومة الهائلة التي أبدتها قوات صدام المهككة بعد سنوات من العقوبات والتصفيات في مواجهة القوات الأميركية، بذت الحسابات في مكانها. كان من الممكن تبرير مبدأ التمرد الطاغوي في وزارة الدفاع طالما أن ذلك يخص الحرب وحدها، شريطة أن تكون جماعات عراقية المنايا صادقة وأن يكون العراقيون ينتظرون معلماً وبارخ النصر ذلك التحرير ليرجموا في أحضان عمرهم. ولكن ذلك السيناريو الزاهي لم يلبث أن اصطدم بحقيقة قاسية: كان العراقيون شبه لاسالين بما يحدث لديهم، وبدا «اصدقاء أميركا» من عراقيي الخارج مجهولين من غالبية الشعب ومكروهين من عروهم بتواتر الأحاديث، وظهرت الحرب الهادفة إلى إزاحة صدام كحلقة أولى من مسلسل مأساوي بدأ بانتفاضة ضد المحتل لم تهاجم قوتها سوى أولئك الذين رعضوا رؤية الأمور على حقيقتها أو الإصغاء إلى مصائح خبراتهم. أخيراً، وريادة في التعقيد، لم يتوصل الجواسيس الذين أرسلوا بأعداد

## أميركا والعالم

كبيرة للتنقيب في العراق إلى إيجاد أي أثر لأسلحة الدمار الشامل الشهيرة. أما مجاهدو تنظيم القاعدة الذين لم يكن لهم وجود في العراق فلقد تنادوا إلى محاربة الأميركان ليفتحوا ساحة جهاد جديدة لمصلحة القواضي التي كانت تنزع قلوبهم. ولم يكن يتقصد ذلك إلا المقاومة المحلية لإطلاق شعار «عودوا إلى دياركم» لتبدأ ببطء وتصاعد وقلق عملية نزع الشرعية عن الحرب ذاتها.

عند ذلك بدأ دفع الفاتورة الثقيلة للمتفرد الأميركي. لم يجر العمل على تأمين حلفاء إقليميين خارج الضرورات المباشرة لقيادة العمليات بمعناها الحصري، كالقواعد وحقوق الطيران وتسهيلات مماثلة. فتح القطريون والسعوديون والعمانيون مجالهم الإقليمي (ذلك ما رفضه آخرون، كالأتراك)، ولكنهم لم يكونوا أبداً حلفاء فاعلين. وهكذا، ما إن انتهت المجابهة المباشرة التي لم تدم سوى ثلاثة أسابيع، حتى أخذت تظهر حاجة تزايد شيئاً فشيئاً لرؤية جيران العراق الستة يراقبون على الأقل حدودهم لمنع تسرب الفاديين إلى الجهاد منها، أو لإقناع هذه البلدان المجاورة بتشجيع الجياحات العراقية التي يمتلكون بعض التأثير عليها أن تتعاون مع المحتل. ولكن لم يكن أي من هذه البلدان متعاوناً بالكامل. كان السوريون واليمنيون الذين يدركون أنهم قد يكونوا الهدف التالي لأفة الحرب الأميركية - وذلك ما لا تكن واشنطن تكف عن الجهر به - في غاية السعادة لرؤية الحملة الأميركية تفرغ في الرمال بين دجلة والفرات. وكان السعوديون والأردنيون يعبرون عن استيائهم ويشكون من المكانة الكبرى التي يخصصها الأميركيون للشيماء؛ وكانوا يشعرون ببعض الراحة لرؤية جهاديين الذين لم ينجحوا في استئصالهم يتقلدوا إلى العراق. وكان الأتراك بالفي الاستياء أمام تصاعد قوة الأكراد في العراق الجديد الذي يعمل الأميركيون على صياغته. وفي الكويت لم يكتم البعض اعتقادهم بأن عراقاً غير مستقر سيكون عاجزاً عن الاستيلاء على إماراتهم، وذلك لاقتناعهم بأن قسماً كبيراً من العراقيين يطالب بضم الكويت، وبأن العراق، قبل مجيء صدام حسين إلى السلطة بزم طويل، أي منذ عهد نظامه الملكي، كان يعلن عن أطماعه في ثروات بلدهم.

لقد أدبرت الحرب الأميركية على العراق كما لو أن هذا البلد كان جزيرة في وسط محيط، مع أن هذا البلد شبه مطوق وله حدود صحراوية طويلة تصعب مراقبتها. ولكن الجغرافيا قليلة الأهمية في نظر الإيديولوجيين؛ ولقد كان هؤلاء واثقين من قدرتهم لدرجة أنهم

اعتقدوا بإمكانية إثباتها عبر التصرف «كما لو أن» العراق كان جزيرة: تكون هناك مرحلة أولى عنوانها الردع المتمثل في الانتصار الصاعق على صدام والتهديد بحملات انتقامية، بما يربع الجيران ويشل تأثيرهم. وفي مرحلة ثانية يصبح العراق بعد دحوله الفلك الأمريكي قاعدة أو محطة «صاعق وليس مجرد هدف»، كما يقول بارنيت، (2004) لتعميم التأثير الأمريكي على الجيران بفعل التقليد، وإلا باللجوء مجدداً إلى القوة. لقد كان في ذلك إهمال لحقرايا البلد الطيعة والبشرية، ولتاريخه الوثيق الارتباط بجيرانه، وأدى بصورة طيعة إلى عجز القوة الأعظم عن استعراض قدراتها الهائلة لبث الرعب في نفوس العراقيين المعادين لها، أو جيرانهم في المنطقة.

ولم تكن فاتورة التصرد أحف على الصعيد العالمي، حيث فهمت الولايات المتحدة سريعاً أنها بحاجة للآخرين ولجيوشهم، وخاصة لأموالهم. كانت القوات المسلحة التي يراد لها أن تزيد من إمكانيات حركتها قد أصبحت عالقة في العراق، وذلك ما يمنع البتافون من التكبر بالتدخل في ساحات أخرى أصبح من الواجب انشغالها، ولكن عدم الشرعية المسبقة للحرب، والتي أضيفت إليها الفضائح التي لوئت الاحتلال، زادت من صعوبة دخول قوات رومية أو فرسية أو ألمانية أو هندية لتخفيف العبء عن الأميركيين. في إسبانيا، كانت حكومة اشتراكية جديدة قد تشكلت إثر الفوز في انتخابات كان شعارها سحب القوات التي أرسلتها حكومة أزمان إلى العراق؛ ولم تأخر في تنفيذ وعدها، ثم سحبت بعدها بعض العرق الأجنبية الأخرى وهدمت دول أخرى تحت الضغط إلى إرسال قوات رمزية لا يتجاوز عددها مئات، بل عشرات الأشخاص. كان لبعض دول المنطقة (الأردن، تركيا، باكستان) أن تحمل مكان القوات المنسحبة، ولكن المسؤولين العراقيين الحدد استبعدوا هذا الخيار لشكهم في الوايا الاستراتيجية لكل واحدة من هذه البلدان. ولم تكن بريطانيا من جهتها تملك أعداداً لامتناهية من القوات لتعوض عن ذلك. أصبحت كلفة التصرد أثقل بكثير إذن مما كان متوقعاً، وأخذت واشنطن تزيد من اجتماعات مجلس الأمن محاولة تأمين شرعية «لاحقة» للاحتلال وإقناع المترددين بالانضمام إليها دون جدوى. حاولت بعد ذلك، كما فعلت في أفغانستان، توريث حلف شمال الأطلسي أملاً في رؤية الفرنسيين والألمك يتهمزون الفرصة ليقتموا يلوسال قواتهم. ستكون النتيجة بالكاد أقل خيبة حيث مستقبل المنظمة في قمة اسطنبول، حزيران 2004، تحت الضغط الأمريكي،

## أميركا والعالم

القيام بدور محدود في تدريب القوات العراقية وحسب.

وهناك صعوبات ليست أقل حدة ظهرت على الصعيد المالي: إذا كان الأميركيون قد خاضوا حرباً من اختيارهم، ودهبوا إليها وحدهم، فلماذا سيكون على الآخرين المساهمة في نفقاتها؟ أمام الصعوبات، كان على يوش أن يطلب من الكونغرس دعماً إضافياً بعد آخر، وهكذا كانت الحرب بعد عام على سقوط صدام حسين قد رقت على المكلف الأميركي مبلغاً باهظاً وصل إلى 185 مليار دولار. لم يكن العراق المثل بالذيون سلفاً يستطيع المساهمة في التكاليف خاصة وأن المقاومة كانت لا تتوقف عن ضرب منشآت البترولية (246 هجوماً خلال عام 2004 لوحده، حسب وزير النفط العراقي). وكانت الدول الغنية والصناعية والبترولية تستكف عن دفع ثمن «نوبة جون» وحيدة الجانب. ورغم ذلك أغدقت وعود بعشرات المليارات، إن لم يكن دعماً للحرب فلاعادة الإعمار على الأقل، وكان ذلك في مؤتمر مدريد، أكتوبر 2003، خاصة من المصادر التي لم ترل واشنطن تحفظ بتأثير كبير عليها، مثل صناديق النقد الدولي أو البنك الدولي أو اليابان أو السعودية ولكن بعد عام من ذلك، في أكتوبر 2004، لم يكن المبلغ الذي سدد منها قد جاور المليار. لقد كان مثال أفغانستان معبراً. وعد «مؤتمر المانحين» في طوكيو بـ13 مليار لإعادة إعمار ذلك البلد، ولكن بعد ثلاثة أعوام لم يكن قد تم سداد أكثر من مليارين. كان يمكن لما بعد الحرب العراقية أن يكون أقل كلمة بكثير، سواء بالجنود العسكرية أو بالتكاليف المالية، لو أن الحرب كانت عملية دولية مشرعة، كما تجرأ بعض المسؤولين الأميركيين أن يعترفوا بذلك أخيراً.

ما وراء دروس الحالة العراقية، كان يوسع الإدارة الجمهورية التي وصلت إلى السلطة عام 2001 أن تكفي باعتراف الأميركيين أنفسهم أو أطراف النظام الآخرين بذلك التمرق الواضح لتعمل على صيانتها أو استخدامه ضد الخصوم أو تحسيس معاملة ولكن فكرة التوقف عند النقطة المناسبة كانت بعيدة عن أفهام منظرها. لم يكن بإمكان سادة المتفاوضين المدنيين في الواقع إلا أن يكونوا وحيد الجانب في نظرتهم، وذلك بالتحديد لكون مفهومهم للحرب الوقائية، المتناقض مع القانون الدولي ومع مصالح البلدان الراغبة بالحفاظ على موقعها أو بتحسينه، لم يكن مقبولاً من أطراف النظام الآخرين. لم يكن أمام أولئك الإيديولوجيين إذن سوى الانطلاق من فرضية الحروب التي تخوضها الولايات

المتحدة وحدها، حتى وإن نتج عن ذلك إثارة الخشية لدى البعض وخدش مشاعر أقرب الحلفاء. كان عليهم بالتالي القيام بتغيير سريع للألة العسكرية لتحقيق أهدافهم الطموحة؛ إذ لاحظ بورين (2003) أن «مسؤولي البتاعون المدنيين الحاليين لا يمتلكون الآلة العسكرية المناسبة لتحقيق أهدافهم». فهم يرون أن كل تهديد بمنافسة الولايات المتحدة في سيطرتها على ساحة امبراطوريتها المعروفة، أو حريتها في التحرك وحيدة ضمن «المناطق الرمادية» من النظام العالمي، يجب أن تقضي عليه في المهد قوة حاسمة الردع يُفضل أن تكون أحادية.

وأحادية الجانب لم تكن بدعة أوجدها معاونو بوش المتحمسون إنها نتيجة منطقية وتصاعدية لإيمان أمة مدورها المتميز الذي يشجعها على اللعب «وحيدة ضد الجميع»، ولقومية متصلة تدفعها إلى تحديد «مصلحتها القومية» بكل استقلالية وإلى الحفاظ على هامش حركتها في العالم كله، ولقدرات ذاتية هائلة تتيح لها التفكير بعمليات إفرادية، وأخيراً لثراث من التدخل الفردي ضمن ساحتها الخاصة (الحزب العربي من العالم) التي تنحو إلى توسيعها لتشمل العالم كله. «علينا أن نتدخل بانتظام وبصورة وحيدة الجانب»، هذا ما قاله باربيت. وليس كإغان أقل صلابة منه التدخلية هي نتيجة لتوافر وسائلها؛ فليس الجوع هو الذي يدفع إلى الأكل، بل كثرة الطعام ما زال الأميركيون يميّزون بأنهم يفضلون العمل الجماعي كلما سئلوا، ولكن «سواء كان الصرد حسناً أو سيئاً فإن الأميركيين يحضرون أكثر إذا تحلوا عنه»، ويعود ذلك إلى كونهم، خلافاً للبلدان الأخرى، يمتلكون بالفعل وسائل ممارسة. فببما «يجادل من لا يستطيعون التصرف بصورة إفرادية اختلاق أولية لمراقبة من يقدرون على ذلك» (كإغان)، لا تملك أميركا إلا أن تنصرف إفرادياً (نفسه). ويزايد باربيت قائلاً: «مستكون ممارساتنا وحيدة الجانب بصورة منتظمة، ولن تكون ذات يوم غير ذلك». طبعي أن نظوي فرضية القطب الأوحـد بشكل طبيعي على السلوك الوحيد الجانب، كما لاحظ بورن وروس (1996-1997) قبل زمن من اعتقاد الحرب الوقائية كعقيدة استراتيجية رسمية.

«إن ذلك مجرد وهم»، يقول بوزن. ولكنه وهم شاهده العالم وعاش مفاعيله التي أنتجت إدارة جاءت مسلحة به ثم أثبتت أن هجمات 11 أيلول قد أعطتها المبرر لقرض رؤيتها الغريبة، إن لم يكن على حلفاء مترددين، على الرأي العام الأميركي ذاته. والواقع أن هناك

## أميركا والعالم

تناقضاََ حاداً بين الفضائل المنطقية للالتزام المتعدد الجوانب والرومنطيقية الشعبية للفعل  
الإفرادي، وأن إدارة بوش عاجلة أغلب الأحيان بالتصحية بالحسابات العقلانية. ولكن،  
أمام التعقيدات الكبرى وغير المستقرة في العراق، عاد العديد من أنصار بوش إلى التصالح  
مع العقل، بعد فترة حماس البدايات، ليقترحوا على الأقل التظاهر باستعادة التفاهم الدولي  
(بيل، 2003)، وليطرحوا (في وقت متأخر) السؤال الشائك عن شرعية العمل الإفرادي  
(كاعان، 2004)، ويقترحوا - قمة التندم - العودة إلى الأمم المتحدة لإقناع بلدان أخرى  
بإرسال قوات إلى العراق (كروثامر، 2004).

ولكن الواقعة كانت قد وقعت. وهي تعود إلى مرض قديم ازداد خطورة مع الوقت،  
يتجابه فيه تياران فكريان لم تتجمع أميركا في مصالحتها قبل عقدين كان جورف ناي  
(1985) قد انتفض في وجه أحادية الجانب التي جعلت منها إدارة ريفان عقيدة لها: «لا  
تستطيع الصلابة أو أحادية الجانب أن تشكلا لوحدهما علاجاً للقضايا المعقدة التي يتطلب  
حلها تعاوناً دولياً». هذا ما حذر منه. كما ذكرهم أن الرأي العام الأميركي يجهل - مثلما يجهل  
بورجوارى مولير السيل أنه ينظم الشر - إلى أي مدى يصل انخراط أميركا في «اتفاقات»  
دولية، ولا المكاسب التي يجنيها من ذلك (مثل العمل على عدم تضخم الديون، أو على  
إدارتها). ويضيف ناي أن الاتفاقات الدولية تؤمن توزيع التبعات، وتبادل المعلومات،  
وحل المسائل المعقدة بعزلها عن المجابهة الشاملة. ثم ينصح عن حكمة بالإبقاء على تلك  
«الاتفاقات» الدولية وعلى إنشاء غيرها من أجل الحفاظ على السلام أو تنظيم أسعار  
العملات.

ولكن ريفان ومن بعده بوش اليوم قد اختارا وجهة مختلفة تماماً: تلك التي تؤمن  
رابطاً عضوياً بين العصر الأحادي القطب والمسلك الأحادي الجانب. كان كروثامر  
(1990)، أي قبل عشر سنوات من انتخاب بوش الابن) يقول بأنه «يجب التمييز بوضوح  
بين تعددية الأطراف الحقيقية والظاهرية». فالحقيقة تفترض «وجود تحالف واقعي بين  
أطراف متساوين يمتلكون قدرات وأحجام متقاربة». ولكن أحادية القطب تقضي على  
فكرة الشراكة المتكافئة ذاتها. نحن إذن أمام تعددية أطراف ظاهرية تقوم القوة الكبرى  
الوحيدة فيها التي تستحق هذه التسمية بالتصرف لوحدها، ولكنها «لا تزعاجها من  
هذه الفكرة، وبسبب حينها إلى ذكريات الأمن الجماعي، تستدعي سفينه من هنا، وفرقة



عسكرية من هناك، وتحتيات بالحظ السعيد من الجميع، لكي تسبق على سلوكها الإفرادى صبغة تعدد الأطراف، أي ما يشبه الجوقة، كما ترى كورال ييل. أما كراوتامر فإنه يرى في مجرد التشاور حتى الكاذب، حتى السطحي، حتى المراتي أمراً غير مقبول: «لا أستطيع أبداً أن أتصور كيف يمكن أن يشعر الأميركيون بأنهم مجبرون على التوصل في مجلس الأمن إلى الحصول على هزة رأس موافقة من قبل جزائري يمين». ولكن بما أن ما لا يتصوره «مهم بالنسبة للرأي العام»، فإن المسؤولين الأميركيين يضطرون، لأسباب داخلية محضة، أن يلبسوا تصرفاتهم الفردية شعارات متعددة، شريطة ألا يتوصلوا إلى أن يصدقوا الكلمة التي يملقونها. عشية حرب العراق، كان كراوتامر (2002-2003) لم يزل منسجماً مع نفسه: «أن يصار إلى التصرف الإفرادى خدمة لأهداف عامة؟ أين التناقض في ذلك؟» عن هذا السؤال القليل البراءة تقدم الإختافات الأميركية في العراق بداية جواب، مع أنه من الصعب أن يكون أحد متيقناً في هذه المرحلة.

وما يصحح عن اللجوء إلى القوة يصبح أبصاً عن العقوبات الاقتصادية: عندما تكون هذه الأخيرة صادرة عن قرار متفرد لدولة معينة، تنقذ كل أمل بالفاعلية، وقد توصل أحياناً إلى نتائج معاكسة. من خلال دراسة مفصلة لخمس حالات عالمية (كوبا، إيران، فيتنام، ميانمار، الصين)، أثبت بريغ (1999) أن العقوبات التي لم تتل موافقة الأمم المتحدة وتصبح شاملة قد مثلت عقاباً للفقراء في البلد المستهدف ودعت الحكم المقصود بالعقوبات نحو مزيد من القمع. وعندما تكون وحيدة الجانب فإنها تعاقب الشركات الأميركية، بينما يحتفظ البلد المستهدف بهامش متاور تجاري ليشترى السلع والخدعات من مصادر أخرى. أما البلد المستهدف بعقوبات وحيدة الجانب فإنه يلجأ إلى استخدامها لجعل الطبقة التجارية والصناعية الوطنية أشد ارتباطاً بنظامه، ولإشارة حملة دعاية مضادة لأميركا يقدم نفسه فيها كضحية للتعسف.

لماذا إذن يتم التمسك بأحادية الجانب إذا كانت هذه كلفتها؟ إن وصية الآباء المؤسسين (بعدم التورط في أي تحالف ثابت مع أي طرف آخر) لم تحظ بمناقشة حقيقية، على الأقل حتى 1914، ولم يكن ذلك بدافع الرفاء مقلد ما كان يتلاءم مع بزوغ قوة جديدة كانت تنحو طبعياً، لتفرض احترامها على الأمم القديمة، إلى ما دعاه دايفيد لايك (1999) «الانتهازية على جميع الصعد». بمعنى أنه كان على أميركا عدم تفويت أي فرصة من أجل

## أميركا والعالم

تقوية ذاتها وتوسيع دائرة مصالحها، دون أن تكبل نفسها بتحالفات دائمة أو بحسابات بالغة التعقيد. بعد أن تم الاعتراف بها عام 1914 كواحدة من القوى العالمية، ثم عام 1945 كالأقوى بينها، كان يمكن لأميركا التي اعتمدت حتى ذلك الحين أحادية الجانب، أن تعيد تموضعها كزعيمة للعمل الجماعي وقد تأسس في منظمات عالمية تقوم هي بالهام مفهومها وتستطيع أن تمارس عليها سيطرة حقيقية. ورغم ذلك بقي السلوك الأحادي الجانب خياراً تستطيع أميركا اللجوء إليه دائماً عندما تنخفض هيبتها على الهيئات المتعددة الأطراف، أمنية كانت أو اقتصادية. وهي لم تتورع عن فعل ذلك في مناسبات عديدة.

يقال أنه من الصعب إقناع مليونير على تأسيس شركة مع آخرين إذا كان يشعر أنه قادر على القيام بالمشروع بمفرده، وبالتالي أنه من الصعب إقناع دولة بمبدأ العمل الجماعي إذا كانت لديها القدرة على التفرّد بالقرار وتنفيذه. لكن المشاركة لا تعني فقط قيوداً على القرار أو مشاركة في الأرباح، إنها تعني أيضاً توزيع عبء الاستثمار، والاشتراك في المخاطر، وتقاسم الخسائر في حال وقوعها. كان امام أميركا وقد خرجت ظافرة من الحرب الباردة إمكانية حقيقية ببنني مبدأ العمل الجماعي، من خلال تحالفات ثابتة أو من خلال مختلف المنظمات الدولية القائمة (بدءاً بمجلس الأمن الدولي) بالذات لأن دورها كان أساسياً في نشوء هذه التحالفات (الناتو مثلاً) والمنظمات ولأن لها على هذه البنى المتعددة سيطرة تجعلها قادرة على التحكم لى حد كبير بأعمالها. لماذا تفضيل التفرّد إذن ان كان بالإمكان تقاسم الأعباء مع آخرين طبعين والاستمتاع بالشرعية التي يسبغها العمل الجماعي على أي عمل؟ تتضمن الأدبيات الأميركية اجوبة متعددة على هذا السؤال المحير منها أن التفرّد هو المصاحب الطبيعي لدولة تتمتع بالتفوق في نظام وحيد القطب أو أنها ترى بواقعية ان المتاعب والتكلفة وطول الأناة والصعوبات لا تطلق أي عمل جماعي منهكة لدرجة يصبح معها العمل المتفرّد، على علته، أسهل متناً. اما مناصرو ادارة بوش الابن فهم يشيرون، وهم ليسوا في ذلك على خطأ كامل، إلى أن موقع أميركا المتفوق يجعل الأطراف الأخرى أكثر اصراراً من أي وقت مضى على تقييد حركتها من خلال المؤسسات الجماعية، لأنهم باتوا عاجزين عن التنافس معها في ساحات الوغى وإن القرنينيين مثلاً حاولوا منعها من غزو العراق لا دعاءً عن العراف بل اثباتاً لتوهمهم بأن العالم ما زال يعمل وفق مبدأ تعدد الاقطاب وتوازنها. ويقيني ان كل هذه الاسباب مقنعة غير أن دافعاً آخر للتفرّد الأميركي

## أميركا الباحثة عن استراتيجية كبرى

لا يمكن التغافل عنه وهو أن واشنطن باتت، بعد انهيار خصمها السوفياتي العنيد، تسعى لنوع من الهيمنة على النظام الدولي من طبيعة مختلفة عن تلك التي كانت تمارسها حتى الآن، بمعنى أنها ما عادت تكفي بتأثيرها السابق على مجريات الأمور في العالم لأنها باتت تسعى إلى تعبيره، ولأنها بالتالي راحت تنبذ العمل الجماعي من أصله لأنه يقف عثرة أمام استعراض مشروعاتها الجيو - امبراطورية الجديد.

### عناصر استراتيجية نيو امبراطورية

إن ما كانت «مسودة 1992» تحاول فعله هو ترجمة دمج الموقع الوحيد القطب والسلوك الوحيد الجانب في عبارات الاستراتيجية. ولقد كانت الأهداف محددة بوضوح: القيام في أسرع ما يمكن بتحويل هذه اللحظة إلى وضع دائم يتيح للولايات المتحدة أن تمنع أية قوة أخرى من مجرد «التكبر» بتعبير المعادلة الدولية الراهنة. وهذا ما عملت في سبيله جبهة تشبي / رامفيلد مع وولفوفيتز، الكاتب الأساسي للوثيقة وهرابها، وكوندوليزا رايس كمتددة، وزلماي خليل راد كواحد من معتقبيها لكونه لم يشارك في صياغتها، وذلك ما تولدت عنه الاستراتيجية الكبرى التي تتحقق نجلياتها أمام أعيننا (روزكرانس، 2002). ولقد تم توضيح هذه الاستراتيجية في عدد من النصوص الرسمية، مثل خطاب بوش في كلية وست بوينت في حزيران 2002، واستراتيجية الأمن القومي في أيلول 2002، وعدة بيانات صادرة عن البيتأخون.

إيمان عميق بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها؛ التزام باستمرارية التصوق العسكري الأميركي أطول مدة ممكنة؛ استغلال فوائده هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شاملة- تلك هي (كما يلخصها باسبيتش عن حق، 2002) المراحل الثلاثة الأساسية لشبه الاجماع الجديد ضمن النخبة الأميركية الحاكمة هذه انتهاء الحرب الباردة، التي انتهت كليتيون بتبنيها بعد شيء من الممانعة، والتي ذهب بها بوش الابن إلى الحد الأقصى. ثم جاءت إعادة انتخاب هذا الأخير عام -2004 الذي كان مستغناء على خياراته ومعضلة ثقة لشخصه- لنشر عن تلك التوجهات. من جهته، قدم براين يوركوهارت، الموظف الكبير السابق في الأمم المتحدة والمراقب الدقيق للشؤون الأميركية، ملخصاً للإيديولوجيا التي تكمن برأيه خلف تلك الخيارات حيث وجد أنها «في الأساس متفرقة، معادية للتفاعل

بين الدول ومتايزة عن الجميع (NYRB، 4 نوفمبر 2004). وعلى خلاف ما يتوقعه البعض (مثل مينكوفيتش أو كاليو أو إيكبري) أو يتحناه (مثل آل غور أو لايك أو كيركباتريك)، أي العودة إلى «وضع طبيعي» متعدد الأعطاب والجوانب وأكثر اهتماماً بشؤون البلاد الداخلية، فإن أميركا قد اختارت، بكامل وعيها أو بعضها، «استراتيجية» إمبراطورية كبرى.

يبدو هكذا أن أمنيات جوزف جوف (1995) قد تحققت. فقد كان الخيار يراوح بنظرة بين استراتيجية كبرى على الطريقة البريطانية: لا هيمنة ولا تدخل، وهذا ما يؤدي إلى تفضيل القوى البحرية على القوات البرية، والتحالفات المرنّة المعبرة حسب الحاجة على الأحلاف الثابتة، وسياسة حفظ التوازنات على سياسة الفتوحات، والتدخل على الالتزام (أو التورط). بما أن الولايات المتحدة جزيقة، وبما أنها تسود على البحار والأجواء، يكون باستطاعتها أن تنحو إلى هذا النموذج الذي يؤيده كثيرون، منهم كول (1992) «الذي يذهب بلده إلى أن تمسك الدفة من بعيد، مثلما فعل البريطانيون ببراعة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، ويقترح لها دور «المعين الأكبر»، تلك العبارة التي شاع استخدامها في بداية سنوات 1990. أما جوف فإنه يعارض ذلك بعد أن لاحظ منذ 1990 أنه لا يمكن للأميركيين التكبر بالعودة لفراتهم، ويلهمهم، واهتماماتهم الوطنية الضيقة «الكونهم قد أصبحوا متورطين في العالم على الدوام». هو يقترح عليهم إخذ نموذج سبارك بعد تعميمه، وذلك لعدم قدرة «التأرجح» المتعاقب على الطريقة البريطانية على إيجاد تسوية مناسبة للتهديدات الطويلة الأمد، ولأن «الإهمال الطفيف» على الطريقة البريطانية أيضاً، لا يطق إلا عندما تكون موارد القوى الإقليمية مكتفية بذاتها. وقد يكون الوضع المثالي لواشنطن إقامة علاقات صداقة مع كل واحد من الأطراف، علاقات أفضل من التي يقيمها هؤلاء ما بينهم، مما يجعل أميركا غير مهددة باحتلال تقاهمهم على احتواء نفوذها في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط.

سبقت هذه الاستراتيجية النيو إمبراطورية بالتأكيد وصول بوش إلى البيت الأبيض. هذا ما تقوم عليه أطروحة ياسيفيتش (2002) الذي يعود بها إلى 1945، وحتى إلى 1917. وهذا أيضاً رأي موزن (2003)، مع أنه يرى أن جنوبها قرية العهد: «بالنظر إلى إمكانيات الولايات المتحدة فهي قد أصبحت قوة كبرى منذ قرن من الزمان. ولكن نخب الأمن

القومي (جمهورية كانت أم ديمقراطية) لم تبدأ برسم سياسة هيمنة إلا حوالي نهاية سنوات 1990. ويضيف بوزن أنه ابتداء من ذلك التاريخ أصبح السؤال يقتصر على معرفة ماهية تلك الهيمنة: متعلقة الأطراف وليبرالية وحرية على الشريعة، أي نسخة كليتون، أم وحيمة الجانب وقومية ومهروسة بالقوة المادية، مثل نسخة بوش. المؤكد أن الأمر يرتبط ههنا بخيار وطني أغلبي يتجاوز مسؤولاً أو فئة أو حرياً معيناً، حتى وإن كان هناك إجماع على أن المحافظين الجدد (أنظر الفصل التالي) قد لعبوا دوراً أساسياً في تبنيه، وحتى في مهمته ضمن مسخته الحالية. ولكن كيف السبيل إلى تلخيصها؟ بمعل عن المتغيرات الطعيفة بين مسؤول وآخر، توصل جون إيكينري - بتجاح، حسب رأينا - إلى أن يقدم في سبع نقاط مكونات الاستراتيجية اليو - امبراطورية المتبعة من قبل المحافظين الجدد والمتبناة من قبل الإدارة التي استلمت زمام الأمور ابتداء من عام 2000 (ليخلص بعد ذلك إلى فشلها) سوف نحافظ هنا على هذه المكونات كعناوين، ولكننا سنتوصل من جهتنا إلى خلاصات مختلفة، على ضوء تطبيقها الميداني خلال السنوات التي تلت عرصها.

أ- الحفاظ أولاً على نظام القطب الواحد، ويقتضي ذلك تأمين قوة عسكرية تجعل من غير المجدي السباق على التسلح الذي ساد الأزمنة الماضية، حسب عبارة جورج دبليو بوش في وست بوينت، ليس بالتشاور أو به الرقابة على التسلح، وإنما بتسجيل حازم مسافة فاصلة بين إمكانيات أميركا العسكرية وما تملكه الدول الكبرى الأخرى تضع هؤلاء في حالة يأمن تام من امكانية اللحاق بها ذات يوم نجد هنا إلى حد كبير استعادة الأطروحة الأساسية لـ «مسودة قانون» 1992، مما يؤدي إلى التيقظ حيال احتمال انبثاق الصين، والاستمرار في مراقبة روسيا، واعتناء سياسة متزايدة الريبة تجاه الاتحاد الأوروبي. منذ عام 1990 كتب باسيفيتش: «لقد أصبحت القوة الأداة الفضلى لسلوك أميركا في العالم».

ب- مراجعة دائمة للتهديدات انطلاقاً من «المجهول، المجهول أ»، أي المخاطر التي لا نعرف أننا لا نعرفها والأكثر تهديداً بالتالي، بالمقارنة مع المخاطر التي نعرف أننا لا نعرفها أو تلك التي نعرف أننا نعرفها، حسب تعريف رامسفيلد. عشية حرب أفغانستان، كان هذا الأخير يرسر لودوارد (2002) بأنه كان قلقاً «أمام ميلنا إلى دمج ما هو نادر الحصول مع ما هو غير مؤكد. فالخطر يكمن في فقر توقعاتنا، في الهوس البليد ببعض التهديدات التي قد

تكون اعتيادية أكثر مما هي محتملة» نشهد هنا دخول مناخ تشكيك كامل بنوعية المعلومات التي تحصل عليها الإدارة، وإعادة نظر معمقة بالحقائق الأكثر بدهاة، وفتح الباب أمام الخيال كبديل عن الإدارة العقلانية للمعلومات والتعامل المنهجي معها.

عشية حرب أفغانستان، كان المحاضلون الجدد يصرون أيضاً على تقديمها «كحرب على السبوية الأخلاقية المزيقة التي تقضي، لتبرير قرار شن الحرب، بتقديم دلائل موارية لما كان يطلبه نظام قضائي داخلي عادل» (بلاك، 2001). لقد رأينا تلك المقاربة تمارس من جديد خلال الأشهر التي سبقت حرب العراق، وتصبح مقبولة من الرأي العام: كانت مطبوعة برفض رؤية البديهيات، ورفضات تصدوها لبيدولوجيات ضد كل منطق، كما لو أن المسؤولين كانوا يجحدون لثة غير طبيعية في معارضة الإجماع وتجاهل الرأي السديد. من السهل فهم النتيجة المتوقعة من هذا التقديس للرؤية: لن يكون هناك استعدادات، مهما بلغت من الاتساع ومن الأثبات ومن الغرابة، قادرة على إشباع بهم أقوى بلد في العالم إلى الأمن. وليست الحاجة إلى الأمن المطلق التي تطرح كمقيدة مجرد عقار سام عندما نحس بها قوة بهذه العظيمة؛ بل إنها قد تصبح، كما نبرهن الحالة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة على مستوى إقليمي، حجة لشرعنة «عقدة سيطرة» تشكل طابع القوى المحبة للهيمنة عندما لا نجد غيلان تقتلها فلا تتردد باختلاق وجودها.

إليوت كوهين هو ممثل نموذجي لهذا الخط. لقد كان من أوائل من نبهوا الانهيار السوفييتي (1990)، ولكن لكي يستخلص منه استنتاجات غريبة. لقد أصبحت الحرب محتملة أكثر من أي وقت مضى، والقوة العسكرية بعيدة جداً عن فقدان دورها، كما أن طبيعة النظام العالمي لم تتغير على الإطلاق. لماذا هذا التشخيص المتشائم؟ يجب بأن أكثر الذرائع المستخدمة في إدانة تحليله شيوعاً كانت تشكو من النقص: فلا الطبيعة العاقبة التدمير التي تتميز بها الأسلحة جعلتها عديمة الجدوى؛ ولا غياب الحرب أوصل العالم إلى السلام الذي يقول به الفيلسوف إيمانويل كانط؛ ولا بروز الشركات العابرة للقوميات أثر على أولوية الدول. والمسألة تكمن برأيه «في كون الأميركيين قد نسوا كيف يفكرون بالشأن الاستراتيجي في غياب عدو مادي». ورغم ذلك يجب أن يبقى بلدهم القوة العسكرية الأولى، خمسة أسباب على الأقل. الأربعة الأولى منطقية: الدفاع عن الحدود وتقديم الحماية لأي حليف يشعر بالخطر، ولعب دور العازل بين متخاصمين قد يهدد نزاعهما مصالح أميركا،

وحماية مسالك التجارة العالمية. ولكن كوهين قدم سيلاً خامساً استعادته فريق بوش ألف مرة ومررة، وتمسك به على وجه الخصوص ثنائي تشيني / رامسفيلد: الريه- إذ يجب أن يبقى أقوىاء لمجابهة تهديدات لا نعرف أننا لا نعرفها. إنه برميل منات دانافوس. دون قعر ودون نهاية ودون اعتبار للآخرين. هو تعريف للأمن يشبه بقرابته حالة حرب دائمة.

ج- استبعاد الردع لمصلحة عمليات استباقية أو حتى وقائية كردة فعل طبيعية على استشعار أي تهديد. تمثل هذه العقيدة قطيعة مع استراتيجية معتمدة منذ ما يقارب نصف قرن من الزمن. وهي تقوم على فكرة سهلة الدحض تقول بأن هناك أطرافاً، دولاً أو جماعات، تستطيع تهديد الأمن الأميركي دون أن تعبا بالردع، وبأنه يتوجب بالتالي مجابهتها مسبقاً انطلاقاً من مجرد الشك بواياها المبيتة. بتوجه كهذا اكتسب أحد أنصار إدارة بوش، كينيث بولاك (2002) شهرة واسعة بسبب كتاب (نال رضا الليبيرالين الذين يصعب عادة إقناعهم ودفعهم إلى التزام صمت المرتكبين) يهدف إلى إثبات أن صدام حسين قد برهن، سبع مرات خلال فترات رئاسته، أنه غير عاقل أبداً بالردع، وأنه لم يترك بالتالي من مخرج أمام أميركا سوى إزاحته بالقوة ولكن حاييم كوفمان (2004) قد حاول بذلك دراسة كل من تلك الحالات السبعة ليثبت أن الرئيس العراقي كان، على العكس، لاعباً ماهراً وشديد الانتباه للردع حينما يتم اللجوء إليه بهدف محدد.

عمد بوش إلى إطلاق تسمية «استباقية» على منهجه بهدف إدراجها ضمن إطار الدفاع المشروع التي تقره شرعة الأمم المتحدة وبمحمل القوانين الدولية؛ ولكن الاستباق يفترض وجود تهديد مباشر وجلي وجوهري، وهذا ما أعفل بوش الإشارة إليه بوصوح، مما دفع غالبية المراقبين، سواء من خصومه (هوفمان، أشليزمر، بوزن) أو من مؤيديه (كراوتامر، كاغان) إلى التأكيد بأن الأمر يتعلق بحروب وقائية (هن شرعية هذه الاستراتيجية أنظر الفصل الرابع). وتقدم الحرب العراقية مثلاً نموذجياً عن كيمية امتزاج الكوبين «ب» و «ج» من أجل شن حرب اختيارية.

في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002، كان هذا أكثر الأبعاد لغتاً للانتباه. ولكن بدا المبحرون للإدارة وكأنهم يقولون: «تابع سيرك، فإنك لن تر شيئاً جديداً»، لكي يذكروا- عن حق برأيا- بالسوابق العديدة للسلوك الوقائي التي لجأت إليها الولايات المتحدة، بدءاً من صراعها ضد قطاع الطرق قبل أن تولد الدولة، وانتهاء بالاعتيالات الوقائية التي كانت

تلجأ إليها السي أي إي قبل 1976. ولكن الواقع (على عكس ما يعتمد به عدد من مؤيديه، وحتى من خصومه) هو أن هناك جديداً في هذا السلوك، وفي الخلط ما بين الاستباقية والوقائية، وتصوير هذا الخلط وكأنه أمر اعتيادي طيلة فترة التبعية من أجل حرب العراق، وفي شرعية الأمر الواقع (ليس أمر القانون بالطبع) التي تكتسبها هذه العقيدة بمعل ثبني أكبر قوة لها، وفي تبرير توجيه الضربات بناء على شكوك مجردة. إذا أردنا الذهاب بهذا المنطق حتى مهابته فلنأنا نستطيع القول بأنه سيكون على الرئيس بعد اليوم أن يبرر إحجامه عن ضرب بلد كانت له شكوك بواباء أو باستعداداته. تلك هي حالة بوش الذي يشعر، بعد إعلان هذه العقيدة، بأن عليه أن يصبر لحاداً لم يقم باحتلال كوريا الشمالية أو إيران رغم الشكوك التي تراوده حول براجمها النووية. تنطوي هذه العقيدة بطبيعتها إذن على تهقيق هامش المناورة أمام الإدارة لكونها تدفع بها إلى الدفاع عن نفسها لكونها أحجمت وليس لأنها أقدمت. هل تجدر الإشارة أخيراً إلى تنامي الشعور بالعداء لأميركا الذي أثاره التعبير عن هذه العقيدة عبر العالم؟

د- مراجعة جذرية لفهوم السيادة عملاً، من جهة، على تبرير التدخل العسكري في أي مكان من العالم، ومن جهة أخرى على جعل الدول مسؤولة (وقد تكون مذنبية، وبالتالي عرضة للقصاص) عن كل ما يجري على أرضها، مهما كانت درجة الرقابة التي تمارسها عليها. إن حرب أفغانستان التي عوقب فيها الطالبان لاستصاقتهم تنظيم القاعدة هي مثال تام- وربما مشروع- من ذلك. ولكن يمكن بسهولة تصور أنواع الخنوع التي يمكن أن تنتج عن هذا المبدأ عندما نعرف عجز ما لا يقل عن حسين دولة عن ممارسة رقابة فاعلة على كامل ترابها، إلا إذا دعاهم مريح صحتهم وإدانتهم إلى قبول مساعدة «القوات الخاصة» الأميركية... من جورجيا إلى كولومبيا، ومن باكستان إلى مغوليا، مروراً بعشرات البلدان الأخرى، تم تجاور هذه العتية، إما بحماس أو خوفاً من غضبة النسر الأميركي.

هـ - مراجعة للمعايير الدولية بهدف خفض سقفها لمصلحة التدخل الوحيد الجانب الذي يصبح من السهل اللجوء إليه (أنظر المكونات السابقة).

و- اعتقاد مبداً أن «المهمة هي التي تحلّي التحالعات، وليس العكس» (رامسفيلد). وهو مبدأ يؤدي على العموم إلى عدم اعتبار الخلفاء كشركة دائمين بقدر النظر إليهم كعناصر مساعدة مؤقتة؛ كما يؤدي أيضاً وحتماً إلى نذني قيمة حلف شمال الأطلسي ونحوه إلى مجرد



«خزان» للموارد. وتصبح وحدة أوروبا من هذا المنظور عائقاً أكثر مما هي عنصر مساعد، علماً بأن بعض مؤيدي الإدارة (جيرارد بايكر، ويكلي ستانلارد، 22 أيلول 2003، مثلاً) بدأوا يدعون إلى العمل على تفكيكها (أنظر. الفصل الخامس).

ز- عدم اهتمام معلن بالاستقرار، وكره لحالة الأمر الواقع، وبالتالي انجذاب غريب إلى الفوضى التي يمكن، لكي تكون «خلاقة»، أن تبطل آلاف البشر في أعاصيرها. يعترف فيليب زيليكوف (2003) الذي ساهم في كتابة استراتيجية الأمن القومي عام 2002 ويات مؤخراً من أقرب مساعدي وزيرة الخارجية، بكل صراحة أن تلك الاستراتيجية قد وصفت عن قصد وتصميم بهدف الاستغزاز. ومن جهة ييذي كريستيان برور، رئيس التحرير المساعد لـ «نيويورك إنترست» (صيف 2003)، إعجابه بأوجه الشبه بين هذه الاستراتيجية و... فلسفة نيتشه! قد تكون لها استغزازات أخرى إضافية. وقد يكون الأمر المشترك بين جورج دبليو بوش والفيلسوف الألماني هو نفس الخوف من الامتثالية، ونفس الرغبة في تحطيم المعتقدات والأصنام. وقد يكون هدف الرئيس الأمريكي هو «جعل الجميع يقبلون بواقع الهيمنة الأميركية على أنه الضمانة الوحيدة للأمن العالمي». ودون أن يعياً برور بالدلالة السبئية للثمنت في اللغة السياسية الأميركية الصحيحة، يصف تلك الاستراتيجية بأنها «راديكالية» ويشيد بالحماس الذي قد تثيره، مثلاً قد تعمل أفكار الفيلسوف الألماني، في نفوس الشبيبة الأميركية، «نفوس أبناء ريفان»

يطلق توماس بارنيت (2004) على هذه «الموضي الخلاقة» تسمية أليفة: «الإرياك المنهجي» في كتاب لا يشكو من المبالغة في التواضع، بل يقترح القطيعة التامة مع سياسة الولايات المتحدة التقليدية، مما يستدعي التوقف عنده. لقد أمضى المؤلف ألمع فتراته المهنية في البنتاغون، مشتغلاً مع وراء دفاع متوالين آخرهم رامسفيلد. وهو لا يحشى نموذج اسبارطة (التي تأخذ طابعاً إيجابياً في كتاباته. كما يعرف نفسه بأنه حليقة وصنو جورج كينان، المنظر الأهم لسياسة الاحتواء في بدايات الحرب الباردة، ولذلك يتخذ لنفسه مهمة إعطاء معنى للاستراتيجية الأميركية بعد أن أفقد تفجر الاتحاد السوفياتي السياسة القديمة دورها. ويقدم تشخيصاً بالغ القسوة: لقد أبحرت الولايات المتحدة بدون أي خريطة خلال سنوات 1990 وهي جاهلة أن العولة كانت تتسارع دون أن يمسك أحد بزمامها. يدعو بارنيت المرحلة الحالية العولة الثالثة: كانت الأولى تستوحي من أفكار ويلسون،

## أميركا والعالم

والثانية (1945-1980) من أفكر ترومان، أما الحالية (منذ 1980) فسوف تؤدي إلى «جعل العولمة شاملة» بتوسيع أمدائها إلى مناطق لم تزل عصية على القبول بها. وعلى غرار رامسفيلد، لا يتردد باريت في الاعتقاد بأن هجيات 11 أيلول 2001 كانت «هدية رائعة، ودعوة من التاريخ» موجهة إلى إدارة تبوأ السلطة دون ميل واضح للتدخل خارج الحدود وتستطيع بعد ذلك انتهاز هذه «العرصة» لفرض معايير العولمة على البلدان التي لم تزل رافضة لها. ذلك أن العالم منقسم برأيه إلى منطقتين: لم يعد هناك «عالم حر» و«كتلة سوفياتية»، وإنما «هواة» مكونة من بلدان معولة، «مرتبطة» (أو موصولة)، و«هجوة» من بلدان «غير موصولة». وعلى «الرؤية الاستراتيجية» الأميركية أن تعمل على توسيع مدى الفئة الأولى وتضييق مدى الثانية عملاً على دفع هذه الأخيرة (بمختلف الوسائل، بما فيها العسكرية) نحو قبول معايير وقواعد العولمة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل الأمني كذلك. في ثانية لم يبق أمامها ما تحسد عليه في زمن الحرب الباردة، «ينقسم العالم بين من يبارسون العولمة ويقبلون معاييرها، ومن يعملون على أن يستثنوا منها فئات واسعة من البشرية». ولا ينشد الهدف الأقصى أقل من إجهاز كامل ونهائي على «الفجوة» وتلك مسألة حياة أو موت: «عمل واحد ما أن يتخفي: إما أن تمتص النواة الفجوة، وإما أن تفجر الفجوة النواة».

هكذا نفهم رسالة الولايات المتحدة الخاصة في مستهل الألفية الثالثة، وهي «رسالة مصيرية» لتكون العولمة واحداً من «إبلاعاتها»: عندما توجد المعايير، يوجد دائماً طرف مكلف بتطبيقها. ولا يتردد باريت على التأكيد بأن البلدان الموصولة («الهواة» التي تشكل أوروبا على الأخص جزءاً منها) قد استبظت تلك المعايير ولم تعد بحاجة لعامل خارجي يمرضها عليها. أما بالنسبة لباقي العالم فإن الدول المتقدمة قد أوكلت ضمناً تلك المهمة الوبسومية الأصل لأميركا، أميركا التي يتوجب عليها، لكي تنكسر لتلك الرسالة العالمية، أن تكبح عن امتشاق من هي الدولة التي قد تستطيع منافستها خلال عقدين أو ثلاثة كي تنحصر لمجابهتها (رياضة استهلك أغلب أوقات مخططي البتاغون بعد 1990)، وذلك لأن «المستقبل لا يفترض استكشاف أكبر تهديد كامن في المحيط، وإنما مجابهة محيط من التهديدات» (ص 69). وعلى أميركا أن تتجنب أيضاً (ص 192) رؤية إجراءاتها الأمنية القصيرة الأمد تضعف قدرات انتشار العولمة؛ وعليها أن تفهم أيضاً (ص 119) أنه ليس

لهذه الحرب التي تخوضها من بداية أو نهاية مئيتين، وأن تعريف حصنها لن يكف عن التغير، وأن حلفاءها لن يبقوا هم أنفسهم، إذ يمكن لهذا الحليف أو ذاك دخول التحالفات التي تشكلها في كل حالة بمفردها.

في المقابل، يتوجب على أولئك الحلفاء تقديم العديد من التنازلات كي يتيحوا لأميركا تأدية المهمة التي أوكلوها إليها: عليهم أن يفهموا أن أميركا عجرة على التصرف بصورة استباقية من أجل القضاء على «الفجوة» وذلك بعمل إفرادي في أغلب الأحيان، وأن الحكومة الأميركية ليست فقط «أكبر قوة تعمل لنشر الخير في العالم، بل إن الجيش الأميركي هو الأداة الرئيسية لهذا الخير». فلنكي يتيحوا لها أن تصرف بالطريقة المناسبة، عليهم أن يصعوا مواردهم بتصرفها وأن يكفوا عن فرض قيود عليها مثل محكمة الجراء الدولية. وإذا ما رفضوا ذلك؟ حسناً، يبتون حينها (تلميح واضح إلى المعارضين الأوروبيين لحرب العراق) بأنهم في الواقع «عقول ضعيفة وأمانية تفضل فشل أميركا على التوسع الشامل للسوة التي هم جزء منها».

في هذه الحرب العالمية الرابعة، بين من دخلوا في العولة ومن يتلكأوا عن الدخول فيها، يشكل احتياح العراق نموذجاً ومرحلة أول. ولكني تؤدي أميركا رسالتها، فإنها ستعتمد كل مرة إلى «حطة كبرى، إريك منهجي» استباقي، وإفرادي إذا لزم الأمر، يجعل من العراق مثلاً «صالح أكثر من كونه هدفاً» ثم احتيائه لأن حاكمه هو «الفاصل الأكبر، المسمى صدام حسين» ساحة الحرب الكبرى التي يتم عبرها الإمساك بروح هذه المنطقة. إذا ما استطاعت أميركا إعادة وصل العراق بباقي العالم، نكون قد ربنا معركة حاسمة ويكون تغيير الشرق الأوسط قد بدأ بصورة جدية. لذلك خاطرت أميركا بتصعيد التهديدات التي تستهدفها، ولكن ذلك لن يدوم طويلاً. وعملية «الاضطراب المهجي» (التي تشابه بعراية مع سياسة «العوضي المقصودة») لن تقتصر على الشرق الأوسط: في آسيا وأمريقيا وأميركا اللاتينية، تعمد المناطق غير الموصولة في العالم إلى تسريع لوتباطها بـ «النواة» لأنها تكون قد هممت أن أميركا أصبحت ملتزمة «بتصديق أمنها» إلى مقاع الكرة الأرضية التي ما زالت مفصولة. سوف نرى فيما بعد (الفصل الثالث) تبعات هذه الاستراتيجية على الصعيد العسكري، وكيف يمكن أن تتأثر بتطور الأحداث في العراق (الفصل السابع). ولكن تجلر هنا ملاحظة طموحات مارنيت الكبرى لبلادها، مما يدفعه إلى أن يستج عن حق أن

ما يجري اليوم ليس أقل من تطبيق ملامح من الويلسونية كانت تعتبر خيالية، بشكل يجعل «أميركا تستعيد دورها التاريخي كالقوة الأكثر ثورية على وجه الأرض».

أميركا «الثورية»؟ ذلك هو بالتأكيد صلب الموضوع. إن «الاستقرار» هو أحد أبغض الكلمات عند حملة لواء هذه الاستراتيجية النيو امبراطورية، بسبب سكونه العضوي ولأنه يجعل أميركا تخسر مكاسب وضعها الوحيد الجانب واحدة بعد الأخرى» (كراوتامر، 2004). فلقد تعبت أميركا الامبراطورية خلال عقود حددت فيها لنفسها مهمة الحفاظ على الواقع الراهن، ولذلك تبدو الآن سعيدة بالعودة إلى تراثها الثوري. الفرصة سانحة إذن لتغيير قواعد اللعبة. وسوف يسهل هذا الميل الهجومي، من خلال «هدم الدبابات»، نفتح أفكار بالغة الجرأة. تتنبأ أنا سايمونز (2003) الأستاذة في كلية البحرية للأركان، بالعودة إلى استراتيجيا الفتوحات الحقيقية. قد يبدو الطرح استفزازياً، ولكنه سيصبح مقبوزاً عندما نرى سايمونز تتأسف لكون الغربيين توقعوا عن اتزان مناطق وإخضاع الشعوب. فلقد تم التخلي عن الفتوحات العسكرية بسبب هيئة الأمم المتحدة التي منعته، وزوال الإمبراطوريات الاستعمارية الذي قلب موازينها، والأسلحة الذرية التي جعلتها أشد خطورة، والمادة المكتسبة في محاربة إيديولوجيا (الشيوعية) وليس عدواً متجسداً مما زاد، برأي سايمونز، «من ميلنا إلى تصعيد غرائزنا التوسعية على الساحة التجارية عبر غزونا للأسواق [...] فنحن لا نبحث عن سيطرة مادية قائمة، ولا نفكر بالهيمنة على الشعوب ضد إرادتها، ولا نجبر أحداً على العمل لأجلنا، ولا نفرض أتاوات على أحد، ولا نتزع شيئاً من الآخرين دون تعريضهم عنه»

ولكن هذا الرفض للفتوحات الذي أصبح معياراً عالمياً قد أدى إلى نتائج سيئة، إذ أن سايمونز تقرر به، ظاهرة الأطفال الجنود الأفريقية، والعمليات الانتحارية، والتطهير العرقي، والإرهاب العالمي: أهال تؤدي إلى القتل أكثر من الانتصار، تقوم بها جماعات لا تستطيع أن تحتل بلاد الغرب وتترك أن هذا الأخير لم يعد يفكر باحتلال بلدانها بالمعنى الاستعماري القديم. إذا ما شاءت الولايات المتحدة إذن أن تفرض إرادتها بالفعل، فعليها أن تنهيا للقتال من جديد، واضحة نصب عينها هدف الاستحواذ وليس فقط هدف الانتصار؛ وهذا الأمر لا يفترض فقط قدرة جيوشها على الحركة السريعة، وإنما أيضاً مكونات «القدرة على الإقامة» (تعبير مهذب يعني الاحتلال) بعد الانتصار. على الولايات

المتحدة من هذا المنطلق أن تنهياً للتصرف كامبراطورية، وهي فكرة بدأت بتنفيذها في مستهل القرن العشرين ثم توقفت ويجب أن تعود إلى اعتنادها اليوم.

إن طموحاً كهذا يتطلب بالطبع موقفاً أخلاقياً مختلفاً يقدم روبرت كابل (2003)، الذي رافق «القوات الخاصة» لبلده في مهام عديدة، وصفاً لضباطها لم يحلم بمثله يوماً مدونو الوقائع الاستعمارية. إن إبطال «الأخلاقيات الوثنية» هؤلاء، الذين يتحدثون بلغة الشعوب المحلية ويمتلكون الأسلحة الأكثر حداثة ويتواصلون في الزمن العملي مع البتاغون بالأقمار الصناعية، قد يكونوا رواد أميركا الغد وقد تكون هذه الأميركية مطبوعة بإعادة توحيد القرار العسكري والقرار السياسي، أو بالأحرى بإلحاق الدبلوماسية بالمؤسسة العسكرية، ويتدخلات متلاحقة دون إذن مسبق من الكونغرس (لكون المظهر الفجائي للمضربات الوقائية قد أصبح ضرورياً)، ويتعاون مباشر بين العسكريين والأوساط المالية، أو بكلمة مختصرة، بإنهاء الديمقراطية، والحياة السياسية أيضاً. هكذا يعقد القانون الدولي معناه شيئاً فشيئاً بينما «تكون العفالة، كما في العصور القديمة، متفجرة بتغير العصب الأخلاقي الشخصي للقادة العسكريين الميدانيين». أما بالنسبة للأعداء المستقبليين فإن «قيمنا الأخلاقية وخوفنا من موت يرتد بنا هي أسوأ نقاط ضعفنا». ولكن يجب التيقظ على وجه الخصوص من وسائل الإعلام التي تسيطر عليها أرستقراطية عالمية الانتهاء لا تملك أي تقدير للمصلحة القومية: «إن إمكانياتها خطرة لكونها تركز على انتقاد سياسة الدول الغربية، دون أن تتساءل عن نتائج انتقاداتها على المصلحة القومية الأميركية». انه التأفف المعروف من الصحافة، ومن المسألة صموئيل الذي يصاحب دوماً مشاريع الهيمنة. وقد يسأل المرء كاتباً مثل كابلان: ان سكنت الصحافة عن تمجورات اصحاب هذا المشروع النيو امبراطوري فمن يراقبهم؟ وسيجيب كابلان وهو فعلا اجاب. ثقوا بأخلاقيات ضباطنا، «انهم رحيمون بضحاياهم».

يتجاوز الهوس بالقوة، في كتابات سايتر وكابلان وبارنيت كل الحدود، فهو ينطلق من احادية القطب المعترف بها اجمالاً داخل النخبة الأميركية الى تصور نظام عالمي مختلف جلياً عن الذي نعرفه، نظام من الفتوحات والسيطرة المباشرة وانتشار قوات الكوماندوس الأميركية في عشرات البلدان ودفع القانون الدولي المعمول به ومفهوم السيادة الوطنية معه لحساب ترجمة يومية للتفوق العسكري الأمريكي. وكانت دراسات عديدة قد صدرت

عن مراكز أبحاث عسكرية، لاسيما المرتبطة منها بسلح البحرية، تبشر بيزوغ فجر «الجيل الرابع» من الحروب، وهي حروب، إن صدقت توقعات واضعها، مطبوعة بنهاية التمييز بين العسكريين والمدنيين، وبين حال الحرب وحال السلم وبين مفاهيم العدل والقانون المطبقة على المواطنين الأميركيين ومسلك العسكر على الساحات الخارجية (رابان، 2005). إنها العولة المعسكرة التي ما كانت، في مبالغاتها العاقمة لتستوقف النظر، لو أن بعض عناصرها لم يتسرّب إلى داخل الدوائر الحاكمة، لاسيما تلك المتعلقة بممارسة الحرب الوقائية وبالتعامل الاعباطي مع المعتقلين الأجانب في سياق الحرب على الإرهاب. لكن الواقع العالمي لم يتحمل هذا الانزلاق نحو منطق القوة العارية، واضطرت الدولة الأعظم، لاسيما بعد الصعوبات الهائلة التي واجهتها في العراق، والامتصاص الواسع في الدول الخليفة، إلى أن تصدر «مفهوماً استراتيجياً» جديداً سنة 2005 لا يتخلل تماماً عن هذا الهوس بالقوة، ولكنه يعيد بعض الاعتبار للعمل الجاهي والمنظمات الدولية ولأهمية الشرعية.

### الانتقاد من الداخل

حتى في الولايات المتحدة نفسها خالفق يقال أن هذا المنحى النيو - امبراطوري لم يحظ يوماً بالاجماع. فما إن الرئيس السابق جيمي كارتر يأخذ على يوش الابن تخريبه المنهجي لسلطة أميركا المعنوية في العالم، وما أن سلمه المباشر كليتون يأخذ عليه بأنه يريد اخضاع العالم بأسره، وما أن الساتور الجمهوري هاغل يتهمه ضمناً بخيائته المبادئ التقليدية لحزبه، وما إن كولن باول، وزير الخارجية في الولاية الأولى يعترف بأنه أشاع، من قصد أو غير قصد، أكاذيب كثيرة لتبرير الحرب على العراق. أما في اوساط النخبة المثقفة، فإن النقد لا يطل الأسس الأخلاقية والقانونية بقدر ما يعبر في أغلب الأحيان عن الشك في إمكانية تطبيق استراتيجيا كهذه وعلى النتائج التي ستخلفها على المصلحة الطويلة الأمد للولايات المتحدة. إن هذه الانتقادات التي تجهد أصداء مضاوثة لدى أوسع قطاعات الرأي العام تظهر من أربع زوايا مختلفة.

• الأولى هي زاوية «المحافظين التقليديين» الذين تشكل بالنسبة لهم نهاية العالم الوحيد القطب حلاً وأمنية في نفس الوقت. يجسد كريستوفر لاين (أنظر مجمل صاويته المذكورة، خاصة 1997) تلك المدرسة التي تقترض أن العودة إلى تعدد الأقطاب حتمية

بفعل ظهور قوى جديدة والامحدار النسي للتفوق الأميركي: «لا تستطيع الاستراتيجيات الأمانة ولا الاستراتيجيات الوقائية منع ظهور قوى متحدة وموازنة، وبالتالي انتهاء الهيمنة الأميركية»، برأي لاين (1993). يضاف إلى ذلك أن أنظمة الهيمنة السالفة لم تستطع أن تكون أكثر من مؤقتة، فلا بد في نهاية الأمر من مفاد الوسائل التي تملكها القوة المهيمنة، وذلك نتيجة مواجهاتها الدائمة مع الآخرين، الذين يتحلصون أخيراً من الخضوع. أما الاستراتيجية التي يقترحها لاين فإنها تقوم على موارد عسكرية متواضعة (مع تركيز الجهد على القوى البحرية والجوية)، وإنهاء الالتزامات الأمنية في أوروبا وآسيا، ورفض المشاركة في عمليات عسكرية لا ترتبط بالمصلحة القومية بمناها الضيق. ويلاحظ لاين بحق أن الاستراتيجية القائمة على جعل أميركا حامية النظام العالمي بأسره متهاكة عسواً بسبب مبالغتها في تقدير المخاطر والتهديدات (يكفي الاستماع إلى رامسفيلد وهو يتحدث عن «المجهول المجهول» لإعطاء نموذج شبه كاريكاتوري من ذلك).

سوف يُستند لاين بسبب حتمية الحاسمة، ونبوهه الحاطة عام 1993 التي بشرت بعالم سيكون متعدد الأقطاب عام 2003، وخاصة بسبب عبزه عن تحديد من هو المنافس المحتمل: في البداية تصور أن المرشحين سيكونوا اليابان وألمانيا (1993)، ثم بدل رأيه ليرشح الصين (1997)، وانتهى بترشيح الاتحاد الأوروبي (2003). ورغم ذلك هناك كثيرون يشاركونه نظره، ريفايون أم لا، أعضاء أم لا في معهد كاتو، متأثرون أم لا بأفكار «الانعرافي» بات بوكانان، ولكهم يلتفون جميعاً على اعتبار أن المحافظين الجدد الذين يلهمون إدارة بوش قد حانوا التيار المحافظ الأميركي التقليدي تلك، من بين أخريات، حالة زميلين (هولمز وهيلين، 1996) في مؤسسة هيرنيانج كتبوا في رد على المشروع الامبراطوري الجدي الذي قدمه كريستول وكاغان (أنظر الفصل التالي): «من الغريب فعلاً أن نكتشف بأن حكومة تحكم أميركا شيء من الضعف مدعوة لأن تحكم العالم بالكثير من القوة [...] إذ لا يمكن البتة أن تتحول زعامة دولية إلى خفر شرطة عالمية [...] إن الأميركيين بحاجة إلى رسالة لكي يشعروا بعملياتهم الخارجية، وليس إلى حملات جاهزة الصنع». ويشير في خط مشابه إلى دراسة أثارت صحجة كبرى (هولمز وآخرون، 1997) وتحمل عنواناً واضح الدلالة: عودي إلى ديارك يا أميركا!، ويدعو مؤلفوها إلى وقف التدخل الأميركي في العالم بصورة جذرية، بما في ذلك عودة القوات المربطة في أوروبا وآسيا وتسريحها، إضافة إلى

## أميركا والعالم

تفكيك حلف شمال الأطلسي، وإلى اعتماد أميركا في دفاعها على ترسانتها النووية التي، إن لم تتوصل إلى منع الحرب، تعاقب الدول التي تمتلك مثلها. ويقتصر الانتشار العسكري الخارجي حصرياً على المنطقة الوحيدة التي ما زال ضرورياً فيها: دول الخليج النفطية. وفيها عدا ذلك، «على الحكومة أن تكف عن بيعنا هذه الاستراتيجية الجديدة أو تلك لكي تصح حداً لحروب الآخرين، أو تنشر الديمقراطية عند الجميع، أو تقدم عرضاً متواصلاً لتعوق بلداً».

• يصدر الاحتجاج الثاني عن خبراء «واقعيين» معروفين بحساسهم الشديد لموقع الولايات المتحدة القوي، ولكنهم مرتعبون من كلفة هذه الاستراتيجية ومن طموحها الواسع. يلخص راسل ميد بدعوته إلى أن «يتعلم البلد موازنة أهدافه مع وسائله المحدودة» (2003) مع أنه كان يبدو قبل ذلك بعامين (2001) معجباً «بمزيج المثالية الويلسونية والقوة الجاكسونية» الذي كان يمثلته بنظره بوش الابن ومن جهته، يدعو زينغبرو بريجنسكي (الذي يصعب تصنيفه) إلى عارسة الهيمنة بشكل محدد يلتقي أحياناً مع توجهات الامبراطورين الجدد، ويختلف معهم أحياناً أخرى بعد فترة طويلة من ترك منصبه كمستشار للأمن القومي إلى جانب الرئيس جيمي كارتر، عام 1980، بقي بريجنسكي وزير الإنتاج ودائم التواجد في السجلات التي اندلعت في أميركا بعد ذلك. قد لا يكون تأثيره متناسباً مع هذا الوجود، ولكن خطابه يبقى أحد الأمثلة الصافية عن التفكير الجفرافي «الأوروبي» الكلاسيكي. ومع ذلك لم تصل به «قومية الأميركية المتشددة» أبداً إلى إعادة النظر بالتزامه العالمي، ولا إلى الالتحاق بالمحافظين الجدد، مثل سيفعل هنري كيسنجر على حساب تاريخه الخاص.

هؤلاء المحافظون الجدد هم دعوا تحت رئاسة ريغان إلى الانقراض على بريجنسكي سبيله إلى إيجاد تسويات مع الاتحاد السوفياتي وإلى التقليل من التوق المعوي للولايات المتحدة؛ كما انتقدوا إلحاحه على اعتبار الديمقراطية ترومان، وليس رئيسهم ريغان، كالمهندس الحقيقي لكسب الحرب الباردة؛ ولم يعجبهم أبداً إلحاحه على انتقاد طموحهم إلى نشر الديمقراطية في العالم، وبالقوة إن لزم الأمر (2003-2004). بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، استبعد في البداية إمكانية «نظام عالمي تحت هيمنة أميركية» (1991)، ولكنه لم يلبث أن أصبح على غرار الكثيرين، أشد ثقة بآسائه «تفوق» أميركا، مقرباً هكذا من



خصوم الأمم. من هذا المنطلق تصبح بنظره البقعة الآسيوية - الأوروبية «رقعة الشطرنج الكبرى» للصراعات الجغرافية. وهو يلاحظ بأن هتلر وستالين قد حاولا كل من جهته استبعاد الولايات المتحدة عنها، وبأن الوقت قد حان لحمل التأثير الأمريكي دائم الإقامة فيها، خاصة وأنه يعتبر أن انفجار الاتحاد السوفياتي لم يضع حداً فقط لبضعة عقود من السلطة اللبينية، وإنما لقرون من التوسع الروسي. هناك إذن «فراع يجب ملؤه على الفور»، ولا يتم ذلك بالقلق من التحول الروسي بقدر الحرص على تدعيم الدول الجديدة المستقلة عن الكتلة السابقة. بريجنسكي هو محامي استقلال الدول الناجمة عن التفتت السوفياتي، وهو يدعو إلى توسيع سريع لحلف شمال الأطلسي باتجاه أوروبا الشرقية، لكونه ما زال يثنين بعض الملامح الامبراطورية (1993) في السياسة الروسية. وكل شراكة مع الامبراطورية السوفياتية السابقة تبدو له بالتالي «سابقة لأوانها» (1994) طالما أن روسيا لم ترسخ لأن تكون روسيا وحسب، وأنها لم تصبح ديمقراطية. كما أنه يرى أن كليتون يبالغ في ثقته باختفاء «التهديد الروسي». وهو يشكو، على غرار المحافظين الجدد، من «تبيد الانتصار في الحرب الباردة»، ولكنه يختلف معهم في كونه داعياً إلى ثلاثية جوانات فينادي بتعاون متزايد مع اليابان، إضافة إلى كونه شديد التأيد لظهور الصين على الساحة العالمية (1997)، لذلك يعلن معارضته للدهوات «الهستيرية» التي ترى فيها تهديداً أو قطباً جديداً شبيهاً بما كان عليه الاتحاد السوفياتي، دون أن يتردد في الاعتراف لها بهيمنة إقليمية على جوارها المباشر وينور عالمي. ويميز بريجنسكي من المحافظين الجدد أيضاً بخصوص الاتحاد الأوروبي فيدعو إلى توسيعه وتعميقه واستقلالته، كما بخصوص الشرق الأوسط حيث يدعو كمحامي ملج على قيام الدولة الفلسطينية.

تظهر واقعية أشد تصلباً تحت ريشة قوميين ذوي ميول ديمقراطية ينادون، في وجه طموحات جورج بوش وأصدقائه الغامضة بقدر ما هي شاملة، بضرورة وضع لائحة ترانزية بالمصالح القومية. وقد أصبح «مركز نيكسون» مؤخراً نقطة تجمعهم، كما أصبح مديره ديميتري سايمز الذي يعتبر نيكسون مثاله وكينسجر أستاذه هو الناطق باسمهم. يضع سايمز مقابل جروح المحافظين الجدد رؤية واقعية متصلة يرفض أن تنهم بالصلف أو الانهزامية (2004). وهو ينطلق من مهاجمة «السياسة الأخلاقية» ليدعو إلى تعريف أكثر تحديداً للمصالح القومية ولتأنيبها للمتعددة الجوانب، مع توجيه اللوم إلى المحافظين الجدد

## أميركا والعالم

بسبب عدم تعاونهم مع روسيا. فلا يمكن لأميركا أن تشارك بلداناً أخرى في مغامراتها دون أن تقدم لها شيئاً في المقابل. ويشكك هؤلاء الواقعيون النيكسونيون بنظام القطب الواحد الذي تنطوي عليه مقولة «من يجني يتعني». بل إنهم يميلون، مثل غفوسديف (2003)، إلى تشبيه الحملات العسكرية بشركات مساهمة يطلب فيها كل مساهم مردوداً يتناسب مع المبلغ الذي استثمره. يضاف إلى ذلك أن لدى الحلفاء المحتملين رأياً عاماً مناهضاً للهيمنة الأميركية سوف يعتبر الانحياز دون مقابل إلى مواقف واشنطن دليل ضعف. هكذا تظهر أماننا مخاطر التفرد التي سبق عرضها، وبشكل خاص «الهوة السحيقة الفاصلة ما بين المقلد الذي تبدو أميركا مستعدة لتقديمه إلى حلفائها واستعداد هؤلاء عن تقاسم القرار». وهكذا يتضح أماننا واحد من أوجه سوء التصاميم ما بين صفتي الأطلسي: عندما يقسم جورج دبليو بوش البلدان إلى «من هم معنا ومن هم ضدنا»، فهو لا يقي لديه سوى الاتهام بمعاداة أميركا لكي يجابه به رفض اللحاق به. أما الآخرون فإنهم يقرأون هذا التقسيم الثنائي للعالم كرفض مسبق للتفاوض على المقابل المتوجب لاصطفاف الحلفاء المحتملين، وبالتالي كمظهر غير مقبول للموقف الأحادي القطب

ينطلق هؤلاء «الواقعيون» إذن من ضرورة التفاوض المسبق بين أميركا وشركائها المحتملين قبل البدء بأي مبادرة، وهم يفترون ضمناً أن التفوق الذي تتمتع به أميركا على الدول الأخرى ليس مطلقاً لدرجة تسمح لها معه بتجاهل مجموعة من الدول المؤثرة مثل روسيا أو الصين أو اليابان. وعلى واشنطن، وفق هذا المنطق، أن تكف عن تحويل مطالبها إلى شجرة ميلاد عامرة تعلق عليها كل رغباتها دون أن تتجشم عناء تحديد أولويات واضحة بين هذه الرغبات. وت ترى هذه «الواقعية» أن سياسة بوش لا تحدم المصلحة الوطنية بالذات لأنها لا تقبل بضرورة التفاوض المسبق مع الشركاء وإن قلت بها، لأنها لا توضح مطالبها وفق ثنائية واضحة. ويؤدي بها الأمر عملياً إلى التضييق الواسع أو غير الواسع لمطالب عدد من الأطراف الصغرى التي تجعل واشنطن تتلذذ لتحقيق رغباتها دون اهتمام مسبق بتأثير هذا التنسي على علاقات أميركا بالدول الكبرى. ويمكن إعطاء أمثلة كثيرة على هذا الخلل التنادى كمثل تبني أميركا لجورجيا ثم لأوكرانيا مما أساء كثير إلى علاقتها بروسيا، أو كمثل اصطفاك أميركا للتلفاتي وراء تايوان، مما جلب الأذى على علاقتها بالصين. لكن المثال الأوضح يبقى طبعاً تمهاتي أميركا مع إسرائيل مما يجعلها عرضة للانتقاد الدائم في طول

العالم الإسلامي وعرضه. هكذا يرى جوهر المدرسة «الواقعية» مركّزاً على انتقاد المشروع النيو امبراطوري لأنه، في الواقع، يساوي بين الأطراف الدولية المختلفة، ويعتبرها جميعاً صغيرة قزمة بالمقارنة مع تفوق أميركا كي ينتهي عملياً فيجد نفسه وقد تحكمت بسياسة بعض الدول الصغيرة على حساب علاقاته مع الدول الفاعلة والمؤثرة أو مع المجموعات السياسية الكبرى كالعرب والمسلمين. لذا تسعى هذه المدرسة «الواقعية» إلى إبطال الأهمية الأولى لعلاقات واشنطن مع القوى الكبرى الأخرى وإعطائها الأسبقية على كل اعتبار آخر. ولكن أليس من مصلحة أميركا التي قررت أن تلس رداء القوة الوحيدة القطب أن تنكر مجرد وجود «كبار» آخرين؟ ثم أليست تلك وسيلة للقول بأن العالم هو وحيد القطب وبأنه ليس وحيد القطب المتعدد؟ لقد أصبح الجواب واضحاً: إن جوهر ذلك السجال يتلخص في التساؤل عن معرفة ما إذا كان يوجد ما بين القوة الأعظم وبقية دول العالم فئة أخرى تسمى «الكبار». يجيب بالإيجاب عن هذا التساؤل كل من بكين وموسكو وباريس (مدهومة بأراء محللين يُدهون «واقعيين») أما جورج دبليو بوش وأصدقاؤه المحافظون الجدد فلهم، على العكس، مصلحة كبرى في الجواب السلبي. وذلك الخلاف هو المسبب الأساسي للطلق الناتج عن «مسودة 1992»، أو عن استراتيجيا 2002. فالسلوك الوقائي والوحيد الجانب على الأرجح الذي ينشئون لا يكتفي بإعادة نظر عقلانية في التهديد الواجب اجتهاده، بل إنه ينكر ضمياً أهمية التشاور المسبق مع «الكبار» الآخرين، وينكر في الحقيقة مجرد وجودهم.

بدل أن يعمد أنصار «الالتزام الانتقائي» إلى الاختيار بين «الكبار» و«الصغار» مثلما يفعل «الواقعيون» النيكسونيون، فإنهم يفضلون الاختيار بين المصالح لكونهم يتطلعون من نفس النظرة «الواقعية» إلى إمكانية تنفيذ المشروع الامبراطوري. هكذا نرى أن «الاستراتيجية الكبرى» التي يقترحها روبرت أرت تدهو هي أيضاً إلى تراتبية أولويات صارمة وإلى «سياسة واقعية» تمارس لكي تحمل مكان «السياسة الأخلاقية» السائدة. وعلى عكس ناي، يؤمن أرت بإمكانية «صرف» القوة العسكرية، (أي الحصول على مردود غير عسكري من عرض القوة العسكرية) ولكنه يدعم استخدامها، بشكل وحيد الجانب عند اللزوم، وبصورة حصرية إذا ما تعرضت مصالح البلد الوجودية للتهديد. وهو يحدد ثلاث مصالح «وجودية» - منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على الأمن في أوراسيا، والسهر

على أن يبقى مخزون النفط في الخليج موزعاً بين عدة دول - وثلاث مصالح «مرغوبة» - وحسب وهي إقامة نظام اقتصادي عالمي مفتوح، ونشر الديمقراطية، وحماية البيئة. أمام هذا التحديد المسبق للمصالح، وللstrategies بالتالي، تصحح جميع المبادرات الأخرى سيئة: فحيار الهيمنة العالمية يتجاوز إمكانيات أميركا الفعلية؛ والأمن الجماعي غير قابل للاستمرار؛ والأمن التعاوني عرضة للتهديد؛ وسياسة الاحتواء قد تجاوزها الزمن؛ تبقى الانعزالية، التي هي خيار مطروح دائماً، ولكنها تجعل أميركا تفقد الكثير من الفرص لتوسيع دائرة تأثيرها. «الالتزام الانتقائي» هو أيضاً، لأسباب مماثلة جداً، الاستراتيجية المفضلة لدى باري بوزين (1996-1997) الذي وجه، قبل وصول بوش إلى البيت الأبيض، نقداً للسياسة الامبراطورية الجديدة ما زال يمكن التوجيه اليوم: «عدم توفر الإمكانيات الاقتصادية الكافية لدعمها؛ الميل المحتمل لدى العديد من الدول نحو تشكيل جبهة مناهضة للقوة المهيمنة؛ حتمية الدخول في نزاع مع قوى مقموعة بحكم عدم تأثيرها على النظام؛ خطر «الانهيار» المالي الذي أشار إليه بول كينيدي؛ وأخيراً الأمر الذي تم إثباته بوضوح اعتباراً من 2001 والذي يقضي بأن استراتيجية الهيمنة الامبراطورية الجديدة تؤدي بصورة طبيعية إلى الانزلاق نحو الحرب الوقائية.

هل علينا أن ندرج في النهاية ضمن لائحة هؤلاء القوميين الواقعيين المعارضين لـ«الstrategies الكبرى» الامبراطورية اسم هنري كيسنجر، العزيز الكلام رغم سه؟ نعم وكلا. نعم، لأنه لم يزل يتابع حملته الشخصية ضد المحافظين الجدد ويهاجم عرضهم «المضحك» لمساهمة ريفان في إنهاء الحرب الباردة (والذي ينكر دوره هو بالتالي)؛ ونعم، لأنه أعلن معارضته لتهور الحرب الوقائية وتنبأ بأنها ستشكل بقعة زيت تسرب عبر العالم وتستخدم لتشريع جميع أنواع اعتداءات الأقوياء على الضعفاء؛ ونعم، لأنه يتبنى رؤية الأمن مستتباً في أوروبا وآسيا (واضحاً لذلك شرط تقوية حلف شمال الأطلسي)؛ ونعم أيضاً، لكون برانت سكروفت، مساعدته الأقرب طيلة عقود، قد شن حملة فكرية وسياسية منظمة ضد مترقات بوش الابن دون أية معارضة من مرشده السابق؛ ونعم خصوصاً لأنه إذا كان، في الكتاب الذي يعتبره «وصيته» (كيسنجر، 2002)، يعترف بالقوة الكبرى والتميزة للبلد الذي احتضنه، فإنه يتابع مسيرته الفكرية بمنطق مؤرخ أوروبي يعتبر أن تعدد الأقطاب هو النظام الطبيعي في العالم، ويمنطق براغماتي يرى أن المذاهب

والعقائد والإيديولوجيات هي مصادر تشويش على اللعبة التقليدية بين الدول التي هي في جوهرها انتهازية ولكن هناك آخرون يأخفون عليه تأييده لحرب العراق، وإن بشكل قليل الحماس، ويعصر تمرير بحاته التعيسة ضد الإسلام غلظة 11 أيلول، ودعمه له حرب السجوم، وإن في وقت متأخر، ومحاولاته التي تبدو انتهازية للتقرب من المحافظين الجدد رغم كون هؤلاء قد اتهموا بأنه مهندس فترة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي.

على اختلاف مشاربهم، شعر هؤلاء «الواقعيون» بالخيبة من ضعف تأثير كولر ماول حلال ولاية بوش الأولى، وهم يأملون بأن يكون لهم صوت مسموع مع مجيء كوندوليزا رايس إلى وزارة الخارجية. لقد عرّفت رايس نفسها بأنها «واقعية فريق بوش» (هيلبرون، 1999-2000) لتعلن تميزها عن الإيديولوجيين من أمثال وولفويتز هي من الصقور؟ بالتأكيد. وريادة حل ذلك إتجليزية معلنة وابتة قس. ولكنها تدافع أيضاً، ضد الماديين بالذهاب إلى الحد الأقصى، عن حصة بوش الأب حلال سنوات تفكك الاتحاد السوفياتي (حيث كانت تعمل في مجلس الأمن القومي)، كما تعرف عن نفسها بأنها من أشد المؤمنين بالأب الروحي للواقعية: البروفسور الراحل هاس مورغنتاو، وبأنها كانت على صلة وثيقة مع واقعيين لا يحبهم المحافظون الجدد، مثل بريجنسكي أو سكروكروفت الذي أدخلها إلى سلك الوظيفة بعد أن أعجب بقوة شخصيتها و- نقطة هامة- بعدم حماسها للإيديولوجي. في الأساس، كانت قد سجلت على خانتها حذر باول والعسكريين (هيلبرون 1999-2000؛ رايس، 2000)، وكانت ترى أن دور بلدها بعد الحرب الباردة يجب أن يكون دور «نقطة توازن»، ولا يمكنه لعب دور مركز التوازن إذا بالغ في عملياته العسكرية الخارجية. كما كانت بالتأكيد وراء تعريف حصري للمصلحة القومية انطلق على لسان بوش الذي قال خلال حملته الانتخابية عام 2000: «علينا عدم إرسال جنودنا لمنع ارتكاب المجازر أو التطهير العرقي وهي ممارسات، على فظاعتها، لا تؤثر على مصالحنا القومية الاستراتيجية». كل ذلك قد يعيز رايس عن وعظا العالمية من المحافظين الجدد. ولقد لاحظ لاكورن (2000) أن الصورة التي ترسمها «تتوافق بشكل كاريكاتوري مع التراث الواقعي الأمريكي». كما أن موقعها المعتدل من روسيا (إن حل المسائل الأمنية بالتعاون معها أفضل من جعلها ديمقراطية بالقوة)، ومن الصين (التي كانت على الدوام أشد تفاؤلاً من المحافظين الجدد بخصوص تطورها المستقبلي)، إضافة

إلى معرفتها الحيلة بأوروبا، قد جعل تعيينها يعيد بعض الأمل إلى «الواقعيين»، حتى وإن لم يكن تأثيرها الشخصي خلال ولاية بوش الأولى أكثر من ظل شاحب للدور الذي تلعبه إلى جانب الرئيس (الذي كانت تعرفه منذ ولاية أبيه). وإن كان من امكانية لاقامة جردة لستها الأولى في وراثة الخارجية، فهي تتضمن ولا شك إعادة اعتبار للدبلوماسية كوسيلة تأثير خارجية بعدما بدت شاحبة الألوان خلال ولاية بوش الأولى بسبب تلكؤ كولن باول أو جبهته عن مقاومة التأثير الطاغوي للمحافظين الجدد المجتمعين حول تشيبي وراسمبلد ولوموفيتز. ومن يعيد الاعتبار للدبلوماسية فهو بالضرورة يبذل اهتماماً بوسائل الاقتناع والتفاوض والتفاهم مع الشركاء وهذا ما سعت إليه رابيس في سستها الأولى بجهد وإقدام وبقدر معقول من النجاح. لكن ولاية بوش الثانية نفسها تبدو، بينما تكتب هذه الأسطر في حالة من انعدام الوزن، وكأنها تنقل من موقع إلى موقع تحت ضغوط متناقضة هي ليست بالفعل قادرة على ضبطها.

● الفئة الثالثة من المعارضين مكونة من أولئك الذين تجمعهم مقاربة تدعى «الواقعية الجديدة»، وهم أيضاً يشكون بإمكانية تحقيق المشروع الامبراطوري، كما يدعون إلى رؤية جيوسياسية تقليدية بدّل التركيز على مصالح عالمية واسعة وتفصيلها على أخريات. هكذا هو جون ميرشايمر، الواقعي الحديد الهجومي الذي اشتهر بدعوته إلى تحول ألمانيا السريع إلى قوة نووية (1990)، وأعاد الكرة مع أوكرانيا (1994) مدفاعة عن الحفاظ على واقعها كقوة نووية، وفي الحالات مقابل روسيا. ولا ينطلق هذا المؤلف من مركزية توازن القوى فقط، بل أيضاً من طبيعة النظام العالمي بوصفه المنطلق الأساسي لسلوك جميع الأطراف. ولكن، على عكس كينيث والتز، مؤسس هذه المدرسة المعروف، يرى ميرشايمر أن الدولة التي تمتلك الوسائل لن تعمل على كبح جماح طموحاتها خوفاً من أن تصبح الجهود لتنظيم قدراتها، بعد عبور محطة معينة، ملاحظة الكلمة مقابل مردود ضحل على صعيد الأمن. فعندما تقع الدول فريسة «غريزة السيطرة»، تصبح بالغة النهم ولا تعترف أبداً بضرورة الحفاظ على مستوى معين من الجهوزية (إذا لم يكن هناك من خطر محقق، فيجب التهيؤ دائماً للمفاجآت السيئة التي قد تطرأ). وبدل أن يكون غياب الخصوم دافعاً لتهدة شراعتها للسيطرة، فإنه يدفع بها نحو إيجاد مغامرات جديدة.

ويظهر ميرشايمر، فإن الولايات المتحدة الموجودة في موقع هيمنة على الأمريكتين،

مدفوعة بمنطق هيمنتها إلى العمل على إرساء هيمنتها العالمية، ويعني ذلك «تفوقاً نووياً» يمكن استخدامه دون أي خوف من رد مقابل، أي الديناميكية التي تدعو أرمولد وولفرز إلى وصف السؤولين المؤمنين بطروحات كهذه بأنهم «أباطرة هستيريون» مصابون بداء بطنة لا تشيع، ونهملهم غير المحدود هو إلى مزيد ومزيد من الامكانيات العسكرية عدجاً وحجماً وتقدماً، والخلاصة التي يصل إليها ميرشايمر مرعبة بشكل خاص: لن يكون أبداً من «وضع راس» قادر على إرضاء قوة كبرى. فإذا كان الأمر مرتبطاً بقوة كبرى محتملة فقط، يكون عليها أن تبرهن أنها كذلك بالفعل من خلال اعناق عسكري ضخم، وإذا كانت حقيقية، ستحاول ترسيخ سيطرتها أيضاً من خلال مزيد ومزيد من الاتفاق على أكتها العسكرية، والفتتان مكونتان بالتالي من قوى تكره عضواً الأوصاع القائمة وتسمى باصرار على تغييرها بهدف تعظيم غير متاه لقوتها. لا يمكن لأية قوة كبرى إذن إلا أن تكون هجومية. وهكذا فإن هذه القراءة ترفض مقولة السلام الديمقراطي الكانطية، لكونها ترفض مجرد النظر بطبيعة النظام الداخلي القائم (بسيارك أو هتلر، الشاه أو الخميني، يصبح الكل سواء)، ثم تنتهي، لكي تلح الصين من أن تصبح قوة كبرى، بأن توصي بفعل أي شيء لفرملة نموها الاقتصادي. كان يوسع خطاب كهذا أن يدفع ميرشايمر إلى اقتراح استراتيجية أكثر هجومية من التي تعتمد الإدارة الأميركية، خاصة وأنه كان من مؤيدي «مسودة 1992»، وأنه يؤيد (مثل سايمونز المذكورة سابقاً) العودة للفتوحات التقليدية وإقامة شبكة قوية من القواعد العسكرية الأميركية. ولكن بما أن هذه الهيمنة مستحيلة التحقيق على المستوى الشامل، يتجه ميرشايمر في نهاية عرضه ليقول بأن على الولايات المتحدة أن تكتفي بالإشراف على نصف الكرة الغربي، فيقترح الانسحاب من أوروبا (التي ستقوم ألمانيا بتحويلها فوراً إلى منطقة لغزوها الحصري) ومن آسيا (حيث يشكك بقدرات اليابان العسكرية فيفترض أن الصين هي التي تمثل التحدي الجاد للقوة الأميركية)، ولكن يجب أن يتبع ذلك عمليات تتم بين الحين والآخر بهدف الحد من قدرات أي مرشح محتمل للهيمنة الإقليمية (خاصة الصين). باختصار، ولعدم توفر الأفضل: هيمنة مباشرة على نصف الكرة الغربي، وإشراف متقطع على البقية. لا نجد من الطموح الجارف إذن سوى الاعتبار «الواقعي» لمحدودية الوسائل، وبما أن أميركا يجب أن تقنع بالانتحائية، فإن الحفرها تلعب في النهاية دور الدليل.

## أميركا والعالم

● الفقرة الرابعة من المعترضين هي أخيراً «المؤسستين» الذين يندرج بينهم جوزف ناي (2001، 2003) الذي ينطلق من رفقته الثلاثية الأبعاد المذكورة سابقاً ليأخذ على الاستراتيجية الامبراطورية الجديدة المعتمدة منذ 2001 أنها تلعب على بُعد وحيد، هو العسكري، مازجة بذلك بين ما هو كاف وما هو ضروري. وهو يأخذ على الإدارة بشكل خاص احتقارها لهيئة الأمم المتحدة التي تبقى في نظره «مصدر شرعية هام»، ويسخر من محاولة استبدالها بهيئة الديمقراطية، مع أن حرب العراق قد أثبتت بوضوح أن المشكلة الأساسية التي واجهتها الولايات المتحدة النيوإمبراطورية كانت بالتحديد مع البلدان الديمقراطية الأخرى. لا يتكرر ناي إمكانية اللجوء إلى الأعمال الإمبرادية عندما يكون الموضوع معسيراً، ولا النتائج الحيدة أحياناً للسلوك الوحيد الجانِب عندما يكون الموضوع مثلاً للآخرين، ولكن يفصل أن يكون مقترناً بإرادة جذب الآخرين وليس استبعادهم. ولكنه لا يرى ذلك مثلاً في خيارات بوش، فيتوقع فشل استراتيجية تلعب أميركا فيها دور «القاضي والمحلفين والجلاد» معاً.

تلك هي أيضاً وجهة نظر تشارلز كويتشان، المطلع بعمق على أوروبا وأحد أشد معارضي اللجوء إلى المغامرات الوحيدة الجانِب. إذا كان لا بد من وجود «استراتيجية كبرى»، فيجب أن يكون هدفها تأمين هبوط آمن للبلد في عالم متعدد الأقطاب حكماً، وأن يتم تحديد هذا الهبوط على المدى القصير (بعدد من السنين وليس من العقود). ويجب ألا يكون ظهور خصم حقيقي هو المحرك لهذه المسيرة (هو أيضاً لا يتوقع ظهور منافس حقيقي خلال الأربعين عاماً المقبلة)، بل حركة البناء الأوروبية، التي تسف مبدأ حرب العمالة، من جهة، ومن جهة أخرى ميل يتعاظم ببطء نحو نوع من الانزالية في الولايات المتحدة. أما إيكسيري، الوثائق أكثر بقدرة الحفاظ على الأوحدية القطبية، فإنه يعتبر أنه حتى بالنسبة لقوة أصبحت شبه وحيدة، يبقى مشروع كهذا مبالغاً في طموحه وغير مقبول لدى الآخرين. وعندما نصر أميركا على تصنيته فإنها تكون قد دخلت في عملية تطوير ذاتي تدفع ثمنها غالباً.

● يرى إذن أن الاستراتيجية الامبراطورية التي تتبناها واشنطن هي بعيدة عن كسب الإجماع. إلى اليسار الذي يشكل الفقرة الخامسة من المعترضين على هذا المنحى النيو-امبراطوري، تصدر منذ أمد انتقادات إلى توجه البلد الامبراطوري عن تيارات متنوعة



معارضة للرأسمالية بدرجات متفاوتة. ولكن الاعتراف الرسمي للخيار الإمبراطوري قد برز، وإن متأخراً، مقولات نعوم شومسكي وريتشارد فالك وستيفن شالوم ومحررين في مونثلي ريفيو، أو كتاب افتتاحيات في نايشن، لم يتوقفوا عن إدانة الامبراطورية والإمبريالية على الرغم من تجاهل النخبة الحاكمة لأرائهم. منذ فترة أقرب، عاد غورفيدال (2004) إلى الهجوم في كتاب هجاء يفترض إلى الوضوح ولكن ليس للأسلوب كما كتب يوربانخ وتاربييل (2004) كتاباً يهدف إلى تعرية «فكرة امبراطورية تناقض جميع الأفكار التي تعلمها كل طفل أميركي في المدرسة»، قبل أن يستلها فكرة بول كينيدي عن «العصر المالي» ليخلصا إلى «قرب انهيار الامبراطورية». ومن جديد دها شومسكي (2003)، المسجّم مع مقولاته، يلده إلى الاختيار بين «الهيمنة والبقاء». إذا ما اكتفينا بذكرهم هذا، فذلك لا يعني خطأ طروحاتهم: إنهم أقرب إلى الواقع من أكثر مخططي الاستراتيجية الرسميين، ولكنهم بعيدون عن التأثير على النخبة الحاكمة وعلى الرأي العام. يجدر هنا ليس فقط ملاحظة التضاوت في تأثيرهم على الأوساط الجامعية وعلى وسائل الإعلام (المقارنة مثلاً مع ما كان عليه في أعوام 1960 أو 1970)، بل أيضاً عدم التجديد في تحليلاتهم. ورغم ذلك علينا الإشادة بوقائهم لطروحاتهم التاريخية، وبروح نقدية يأمل المرء أن تنتهي يوماً فتصل فعلها في الأذهان السائدة.

أخيراً فإن أميركا الموحدة وحيدة على قمة النظام العالمي تتلذذ، ليس عن غير وجه حق، بالتحقيق الفعلي لوضعها كـ «مدينة مشعة على قمة جبل»، أي لواحدة من أساطيرها التأسيسية. وما من أحد في أميركا يشك بأن ههداً من الفرص الكبرى قد أصبح مفتوحاً أمامها، وبأنها إن عرفت كيف تسجد منها، قد تستطيع تأييد هذا الوضع الفريد. لكن الشك يبدأ بالتسرب عندما نقرأ المسيرة السابقة: فهل تم القيام بكل شيء من أجل الوصول إلى هنا، أم أن ذلك قد حدث بالصدفة أو بتدخل المشيئة الإلهية؟ وتسرب الشك أيضاً عندما يتساءل الأميركيون عن المستقبل: هل من الممكن وهل من الواجب استخدام هذا الوضع الذي لا سابقة له لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وبأي اتجاه، في حالة الإيجاب؟ إن الصفحات السابقة من هذا الكتاب، عندما حاولت وضع تاريخ الولايات المتحدة الحديث في إطار السجال الواسع للأفكار التي تحركها، هدفت أن تثبت عدم وجود جواب موحد عن هذه التساؤلات. ولكن، قبل 2001، كان السجال يبدو مفتوحاً، ولكنه أقمي:

## أميركا والعالم

اقتراح مقابل اقتراح، وتوقع مقابل توقع. بعد ذلك أخذ يتجه نحو تموضع شبه عمودي تبعاً للمواقف من استراتيجية جديدة وطموحة ومصممة عرضها جورج دبليو بوش وأبدأ بتنفيذها. «استراتيجية كبرى» كانت مساهمة المحافظين الجدد أساسية في صياغتها.

## الفصل الثاني

### جنوح المحافظين الجدد

قد يكون مهماً امتلاك فترة هائلة، إنها الأهم اتقان التصرف بها. في دراسة لفترة طويلة من التاريخ الأمريكي، استعاد جيمس كورث (1996) المراحل الثلاثة الكبرى لصمود أميركا المتواصل نحو موقعها الاستثنائي: كانت الأولى مرحلة التوسع في أميركا الشمالية؛ والثانية مرحلة الهيمنة الإقليمية على المحيط القريب في نصف الكرة الغربي؛ والثالثة، المتواصلة منذ ما يقارب المئة عام، هي تلك التي أصبح البلد، بحكم الأمر الواقع، الحَكَم في النظام العالمي. عبر هذا الصمود، نجحت أميركا في تعزيز قوتها البحرية على الطريقة البريطانية، ثم البرية على الطريقة الألمانية، قبل أن تعرض ذاتها في الجوية والفضائية؛ هكذا أوجدت ترسانة متكاملة بنيت تدريجياً على أسس اقتصادية وتكنولوجية متميزة، وأصبحت اليوم في خدمة «استراتيجية كبرى» لقوة أعظم. ولكنه يضيف أن هذه الاستراتيجية عانت على الدوام من ضعف عضوي: لقد كانت بحاجة لعدو محدد. وبعد اختفاء الخصم السوفياتي لا يمكن أن يشكل الإسلام ولا الصين ولا أوروبا خصوماً مقنعين. من هنا كان الخلل الوظيفي بين القدرة المتكاملة وعدم تحديد هدفها. قد يقول المستقبل أن أهم مساهمة، أحجب بها البعض واستهجنها الكثيرون، قدمها المحافظون الجدد لتاريخ أميركا المعاصر تتمثل بالتحديد في جهدهم الطموح لتزويد القوة الأعظم بمهمة حقيقية. فإذا ما كانت «استراتيجية كبرى» «ديومبرا طورية» قد عرضت نفسها مع جورج دبليو بوش، فإن الفصل الأساسي فيها يعود إلى الدور المميز الذي لعبته، ضمن هذه الإدارة وعلى هامشها، مجموعة من المثقفين وذوي النعوذ والوجوه السياسية ورجال الأعمال (وأحياناً كل هذه في شخص واحد) يتم تصنيفهم بشكل عام تحت تسمية «المحافظين الجدد». وهم ويلسوبيون ببعض التعصب، وريغانيون بحساس، لا يتورعون عن إطلاق صفة الانمرالية على من يشكك

بفاعلية نزعهم التدخلية الجامعة، مؤمنون بأحادية القطب و متمسكون بحرية التدخل المتفرد. هؤلاء المحافظون الجدد الأميركيون هم الذين يلهمون ويؤطرون إلى حد كبير التيار الاستراتيجي المهيمن في بداية هذا القرن الحادي والعشرين.

نجد واحداً من أفضل التعريفات بمن هم المحافظون الجدد في واحدة من منشوراتهم: «إنهم واقعيون يعتبرون كل الايديولوجيات يوتويات خائبة، باستثناء إيديولوجيتهم» (غارفنكل، 2002)، وهذا ما يلخص في نفس الوقت طموحهم والتباسهم. ومثلما يغطي اللباب واجهة بناء، يحيطون هم بالقومية الإمبراطورية الأميركية ويمطونها طابعهم. وكما تعمل الفاطرة، يجرون ورامهم الادارة الجمهورية الخالية التي دخلوا فيها بكتافة على خطى بوش الابن لتلعب دوراً إمبراطورياً في العالم، مع حرصهم على تحديد أولوياتها وتزويدها بخطاب يناسب عظمة مطامعها وشروط تحقق امكانياتها. وإذا كان من الخطأ اعتبار انهم يمارسون نفوذاً مطلقاً على توجهات ادارة بوش، فلن يكون أقل خطأ إنكار دورهم، اما من باب التحفظ على اتهامهم بدور مبالغ به او يدعوى ان الافكار والأهواء لا تؤثر في صنع القرار، خاصة إذا كنا نأمل بهم المتزلقات التي وقع فيها هذا التوجه القومي الإمبراطوري الذي خلصته عقود من التوسع العالمي قبل أن يبلغ أوجهه بالانتصار في الحرب الباردة

لقد كان لدى تيار المحافظين الأميركيين التقليديين، والجمهوريين منهم على الخصوص، ميل دائم إلى إيراد انتهاء قومي متصلب واهتمام كثيف بالشؤون الخارجية، مع أنها مصبوعة بالنفس التجاري أساساً. «إن اليسار الجذري هو من دعا إلى الانعزالية»، هكذا يجتج المحافظ التقليدي وليم هاوكر (1991) الذي يسجل الفرق «بين سياسة خارجية تبحث عن توسيع قدرة وتأثير البلد على المسرح العالمي، وسياسة معولة تهدف إلى استبدال أمتنا ببنية تترس صامية». منذ 1945، لم ينكر أيرونهاور، أو بيكسون، أو ريعان، أو بوش الأب، هذا التراث، كل على طريقته ومحسب وضع اللحظة العالمي. وهذا التوجه، الذي تحلق فيه حول بوش الأب كل من هنري كيسنجر وبرنت سكوكروفت وجيمس بيكر وآخرون مثل الديمقرطي بريجنسكي، يتابع التقليد الجمهوري الكلاسيكي القومي بالقناعة، والعالمية بالمصلحة، والبراغماتي بالصفات، والتجاري التفعي المجرد من المشاعر.

مع نهاية الحرب الباردة تفرع عن هذا التوجه النخبوي توجه جمهوري آخر اجتمعت فيه أقلية حول مات بوكانان و«التحالف من أجل سياسة خارجية واقعية»، ولكنه أظهر جرعة

معينة من الانعزالية، أو من التحفظ على الأقل. أما النشرة الناطقة باسمهم سياسياً فهي الأميركي المحافظ (*The American Conservative*) المعادية لمعاملة «نافثا» للتجارة الحرة في شيال اميركا ولقانون المواطنة والحري كوسوفو والعراق. يكتب فيها كريستوفر لاين، أهم خبراتهم في مجال السياسة الخارجية، زاوية معروفة بالصلاية والذكاء، ومعادية لنزعة العالمية لدى ما بعد الليبراليين، كما لدى المحافظين المزيمين» حسب التسمية التي يطلقها على «الجددة». فينظر لاين، «يعيش المحافظون الحقيقيون حالة صدمة: بعد أن انتخبوا بوش عام 2001، اكتشفوا أنهم أعلوا ولاية ثالثة لودرو ويلسون» (29 آذار 2004). إن ذلك الهج المحافظ المعارض للمثالية الويلسونية لم يقتنع أبداً بنهج ريغان حيث وُجه إليه اللوم على الأعباء كان هو صحتها الطيبة، من قبل «مرة من المحافظين الجدد المأخوذون بسياسة الاحتواء على صعيد شامل، مثل بودوريتز وكريستول، والذين يريدون توريطن في حملة ضد الإيديولوجيا الشيوعية على مجمل الكرة الأرضية» (لاين، 1985) وعلى الرغم من دوره الهامشي، حدد هذا التيار موقفه عند نهاية الحرب الباردة في برنامج محافظ من عشر نقاط قام بتحضيره رئيس «مؤسسة التراث» (Heritage) وقيل فيه أن السياسة الخارجية ليست هدفاً بعد ذاتها، وأنه لا يمكن للأخلاق أن تلهم السياسة الخارجية، وأن الأجوبة الخاصة عن أسئلة خاصة هي التي يجب أن نحل مكان الطموح إلى سياسة خارجية شمولية؛ نستنتج باختصار أن «المحافظين الحقيقيين هم عالميون متحمضون [...] يقولون بأن السياسة الخارجية التدخلية تتطلب حكومة فيدرالية أهم من تلك التي تناسب البلد [...] وبأن المحافظ يعتبر أن الهدف الوحيد المشروع لسياسة خارجية أميركية هو تسريع مجيء بيئة عالمية تنصرف فيها أميركا لشؤونها الخاصة» (باينز، 1991).

لدى قراءة هذا البرنامج نفهم بشكل أفضل لماذا اختار لوي (1990)، أحد أفضل المراقبين للمجتمع السياسي الأميركي، أن يتحدث عن «العقلية الريفية» التي تطبع هذا النهج المحافظ التقليدي الذي هو «مزيج من أفكار الفيلسوف البريطاني ادموند بورك ومن «تأثير توراني» يرتاب بواشنطن وحكومتها الفيدرالية، وأن يضعه منذ 1990 في مواجهة المحافظين الجدد الذين «أصبحوا ظاهرة متميزة استمدت قوتها من التحول الجذري الذي تمثل في الثورة الريغانية». قله بكثير، كان كيفن فيليس (1983) قد لاحظ أن نهج المحافظين التقليديين كان قد مات ودفن مع وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض عام

1981 لقد شكلت «محافظة» ريفان وعاء احتوى أفكاراً بالغة الحذرية والتجديد رغم أن أميركا، على خلاف أوروبا، لم تكن قد وضعت قبل ذلك قيد التجربة أفكار نهج محافظ ثوري». وإذا كان النهج المحافظ يتمثل أولاً في الحفاظ على المؤسسات المهددة بسبب التطور الاجتماعي، فإن ريفان لا يحتسب أبداً من هذا النهج. ذلك أن «التحول» الذي يتحدث عنه لووي قد حدث تحت جناحه الرؤوم، وأن النتيجة كانت تزويد النهج المحافظ بمقوّل خلاقة وبمضمين مقاتلين. يكتب فيليبس عن ذلك: «كان نهج المحافظين الجدد هو المحافظة الذكية والجادة التي لم تكن أميركا قد عرفت مثلها والتي كان اليسار يأسف دائماً لغيابها». بعد ذلك بسنوات قليلة، أصبح التحول عميقاً للدرجة دعمت نايش غلايزر إلى أن يمرر على تعريف المحافظ الجديد بأنه «إنسان لم يكن محافظاً أبداً». والحقيقة هي أن أميركا قد دخلت ابتداء من ريفان عصرأ هو في نفس الوقت متجاوز لليبرالية (بفعل الانقسامات والتقلبات التي تميز هذا التيار)، ومتجاوز أيضاً للمحافظة التقليدية بفعل «ظهور المحافظين الجدد وبروز اليمين الجديد اللذين لم يتوقفاً وهما يدفان النهج المحافظ التقليدي عن تشيت المؤمنين به إلى مواقع شديدة التباعد». ولكن المفردات قد تأخرت بصورة فورية عن اللحاق بالإيديولوجيا؛ فالثورة الريفانية التي عصفت باليسار كما باليمين انقضت عن محافظين جدد لا هم لهم إلا خلخلة الوضع الراهن، وعن ليبراليين كانت أولى مواصفاتهم تلخص بالحكمة والتحفّظ.

لم يغب ذلك التحول عن أنظار هنري كيسنجر الذي لاحظ «اختلال» المعيار المحافظ المستخدم من قبل المحافظين الجدد «مع أنهم، دون أي استثناء، ليبراليون سابقون يتمون أحياناً إلى التوجه الجندري». ليس الحراك الذي أحدثه المحافظون الجدد بالتحديد المطلق، ولا هو محافظ بالتأكيد. ولكن ما من أحد يشك بتأثيره الفكري - وحتى العملائي - الهائل على إدارة بوش، وهو تأثير ازداد أكثر بعد هجمات أيلول، عندما أصبحت أفكار، مرفوضة سابقاً لكونها كانت تشكل جزءاً من العقيدة المتطرفة لزمرة من الريفانيين السابقين والمحافظين الجدد، بصورة معاجنة هي السيادة الرسمية للحكومة الأميركية» (بروك، 2003). من جهته، تسجل بروك بحق جلة الظاهرة وأبعادها. «حتى سنوات 1980، لم يكن في عداد الحرب الديمقراطي أحد من المثقفين. فجأة تغير كل شيء» مع رونالد ريفان، تلك الشخصية التي كانت النقيض النموذجي للمثقف» ذلك أن تيار المحافظين الجدد

الحالي قد عرف نفسه إلى حد بعيد انطلاقاً من مفهومه الريغانية و«دروسها».

من يرث رونالد ريغان؟

غداة انهيار الاتحاد السوفياتي، نشأ في الولايات المتحدة مجال حاد حول هوية ذلك البطل الذي تمكن من الانتصار على حسم رهيب فجعله يركع دون أن يضطر للدخول في مواجهة دامية معه. وراد من حدة السجال ذلك الانتقاد الواسع الذي استشرى في اميركا والذي اصاب الالف «الخبراء» المعتمدين عن الاتحاد السوفياتي كما عموم المفكرين الاستراتيجيين الآخرين الذين فشلوا فشلاً ذريعاً في توقع احداث 1989، من انهيار فجائي للكتلة الشرقية ومن انتهاء سلمي للحرب الباردة. وقف حينها المحافظون الجدد بحزم ليجزموا بمعجز النخبة الاميركية، في الحكومة كما في الجامعات او في وسائل الاعلام، هن فهم مجرى التاريخ. بل هم راحوا يقارنون ترهات هذه السحبة، وتشاذبها المفرط، وكسلها الذهني مع تلك الثقة المقيمة بالنفس التي كان رونالد ريغان يتميز بها والتي دفعت لاعتبار الاتحاد السوفياتي «امبراطورية الشر» الائلة للانهيار القريب والايديولوجيا الشيوعية الى طلل من الماضي. كان يحلو للمحافظين الجدد تطهير التناقض بين رئيس واثق من الانتصار على الشيوعية وسخية جامعية وثقافية مترددة، مشككة، ناقدة. لذا اشتهر المحافظون الجدد، طوال المرحلة الريغانية، بتأييدهم المطلق لسياسة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ولندعهم «الحرب النجوم» بهدف استعجال سقوطه، ورضاهم بالميزانيات العسكرية الطائلة التي اطلقها ريغان، وبالتالي بحملتهم الشرسة ضد دعاة الانفراج او التعاون مع موسكو الذين كانوا يمثلون اغلبيه في اميركا والذي كان هنري كيسنجر منظرهم الأوسع تأثيراً هكلنا دفع السجال حول اسم البطل الذي جعل العدو الروسي يركع بشارات فكرية كانت تنطلق في الواقع من مسألة تاريخية محددة (لماذا انهار الاتحاد السوفياتي ولئن يعود الفضل في ذلك؟) لكي تضع أسس استراتيجية عالمية جديدة ويمقدار ما كانت تضعف ذكرى ريغان، كان يرنم النُصب الذي شيدته لذكراه محافظون جدد كانوا يعيدون بناء صورته بذكاء لكي يتقدوا «الحذر العاقد الرؤية» خليفته المباشر (بوش الأب) و«الهوية النزقة» التي يمارس بها بيل كلينتون الحكم.

وبمواجهة أولئك الكثيرين (لاين، كاليو، إيكنبري، غاديس وكثيرون غيرهم) الذين لم

يكفوا عن تكرار أن الانسحاب السوفياتي من أوروبا الوسطى والشرقية قد حدث بصورة إرادية إلى حد كبير، وأن انهيار الاتحاد السوفياتي كان ناتجاً عن سياقات طويلة حدثت أساساً على الصعيد الداخلي، وأن جاذبية الغرب كنموذج هي التي لعبت الدور الأساسي لدى غورباتشوف ومواطنيه، بمواجهة كل ذلك أعدت مدرسة تسمى «مدرسة انتصار ريغان» تعرض نفسها تدريجياً. وعلى غرار حقيقة رسمية لا تقبل الجدل، أخذت تعمل على إثبات أن إطلاق الحرب الباردة، وإعادة تسليح أميركا بقوة خلال الثمانينات من القرن العشرين، والتهديد المتسارع بسباق جديد على الأسلحة، الفضائية هذه المرة، هي العوامل التي سّـرعت انهيار الامبراطورية السوفياتية. ذلك ما دفع بجورج كينان إلى أن يصرخ وهو في المئة من عمره: «إنهم يحاولون إقناعنا بأن الحزب الجمهوري هو من انتصر في الحرب الباردة!»

تتجسد أول القراءات التاريخية للانهيار السوفياتي بمجمل أعمال راييموند غارتوف، التي تمثل منجم معلومات دقيقة ومفصلة يهل منها الكثيرون بعمارة (وأنا منهم لدى كتابتي نداءات الامبراطورية) وتقوم على كمية هائلة من الوثائق الأميركية والسوفياتية غير المنشورة. والقراءة الثانية، المعروفة بأنها أكثر صحافية مع أنها أكثر انتصارية، هي قراءة بيتر شفايزر التي تكتفي بعنوان النصر (1994) وتعطي لريغان ما يعادل حجم تشرشل، فتراه يتغذى من قناعات أخلاقية راسخة ويكثر من الاعتماد على عمليات وكالة الاستخبارات المركزية، وعلى تسعير حرب نفسية طاحنة، وعلى إعادة إطلاق سباق التسلح في اللحظة المناسبة، مما شكل الضربة الأخيرة للشيوعية. تلك القراءة التبسيطية والمقتعة ظاهرياً هي التي تخلص ريغان بأبوة الانتصار على العدو، وذلك ما يقول به أيضاً ريتشارد بايس (1995) ويفضل الاعتقاد به بمجمل المحافظين الجدد.

في ربيع 1993، نشرت مجلة ناشيونال إنترست عدداً خاصاً عن «موت الشيوعية السوفياتية الغريب» ولكنها كانت تتم عن موقف معاد للفكر بصورة غريبة يبدو وكأنه تصفية حسابات مع أساتذة جامعيين اعتبروا شديدتي «التراخي» في معارضتهم لموسكو، وتركيز على التناقض بين إيمان ريغان بفضائل أميركا والمواقف التشكيكية لكبار الاختصاصيين بالاتحاد السوفياتي. وأهم من ذلك كانت «العبر» المستخلصة: فلكي نعيد الحكومة التفكير بالعالم، عليها أن تكون أقل ثقة بالخبرات الجامعية التي يسيطر عليها



## جنوح المحافظين الجدد

مفكرون يساريون، أو متأثرون ببعض الشيء بالماركسية أو الغرامشية أو المدارس التحليلية الأخرى. وكان أهم درس سياسي مستخلص هو تهديد الإيوان بقدرات الحكومة الأمريكية على التأثير في التطور الداخلي للبلدان الأخرى، كبيرة كانت أم صغيرة، وحليفة أو عدوة، شريطة تأمين الإرادة والوسائل الضرورية، كما فعل ريمان مع الاتحاد السوفياتي.

بعد وفاة ريفان عام 2004، عاد البخور لينثر حوله من جديد، مثلما يحصل في مناسبات كهذه، لدرجة أن «سذاجته المفترضة قد أصبحت صدقاً ووضوحاً، وكسله المفرط نوعاً من العظمائية النفسية، واحتقاره للتفاصيل شكلاً من أشكال الرؤيا البعيدة، ومراحه الثابت أهم صفة رئاسية»، كما لاحظ ر. كوتربل (NYRB، 4 أيلول 2004). وعبر جوزف جوفيه في تلك المناسبة عن إيوان أصدقائه المحافظين الجدد عندما أشاد «بسحر» بطل «معجزة أولى» فريدة في التاريخ عندما نجح في أن يقضي على امبراطورية وهي قائمة في سرورها. كيف كان ذلك؟ بوصف المبادئ فوق المصالح، والاحتفاظ بصلاته أمام تشكيك مواطنيه، وبشر الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا، ودعم المجاهدين الأفغان، وإطلاق «حرب النجوم»، وتطبيقه حل الاتحاد السوفياتي سياسة احتواء نشطة بل عدوانية، وكان لا بد أن يؤدي ذلك إلى انهياره، بل إلى موته بهدوء.

بانتظار أن يشهد حكم التاريخ عن عوارض الحاضر الإيديولوجية، يمكن التذكير فقط، أمام خلاصة مبسطة ومجزوءة في أحسن الأحوال كهذه، بأن ريمان قد واجه الاتحاد السوفياتي في عز أزمته الاقتصادية وقمر جهوده السياسي، وبأنه «إذا كان إيوان ريفان يتوق الرأسمالية والديمقراطية قد انتصر، فلا يعني ذلك بالضرورة أن هذه هي الحقيقة، إذ لم يكن لدى هورياتشوف الإمكانيات لمجابهته بإيوان مماثل يتفوق الشيوعية والديكتاتورية» (كوتربل). فهل كان جوديس (2004) خطأ في اعتقاده بأن «المحافظين الجدد عندما قصوا على الانفراج قد دعموا الاتحاد السوفياتي إلى الاندفاع نحو مباق تسليح جديد وإلى الإكثار من المفامرات الحارجية التي سيستخدمها هؤلاء المحافظون الجدد أنفسهم كبراهين على العدائية السوفياتية؟» وبأن ريمان نفسه الذي دعمه المحافظون الجدد في «حرب النجوم» كان، أمام دمول مساعديه الذين يتصبون عرقاً بارداً، معارضاً حتى لوجود الأسلحة النووية، وكان يعيش حلم التخلص منها؟ أو بأنه كان أكثر استعدافاً من غالبية مستشاريه الصغور إلى التجاوب مع إشارات الانفتاح الصادرة عن المعسكر الآخر؟ وبأن المحافظين

الجلدد، البالمي التشاؤم في تلك الفترة، كانوا غالباً ما يتظنون - على خلاف رئيسهم - حرباً محتملة مع الاتحاد السوفياتي، ويخشون أن تسجل موسكو نقاطاً جديدة في الساحة الدولية؟ بل أكثر من ذلك، وبصورة أساسية، بأن حلياً مجتوناً بالترابط الوثيق مع الغرب قد ساور وجدان غورباتشوف أكثر بكثير مما دفعت به فترة الغرب الهائلة إلى الاستسلام؟

بينما كان «السبب النهائي لنهاية الحرب الباردة يكمن دون أدنى شك في انهيار النظام السوفياتي نفسه، وكانت القوى الخارجية لم تفعل في أحسن الأحوال أكثر من تعميق وتسريع الأزمة» (دوماي وليكنبري، 1992)، فإن تصوير الريغانية على أنها احتراب ينشر الأخلاق كان إشكالية بعد ذاته؛ أما محاولة تعميمها خارج إطار الشرق / الغرب بعد عقدين من الزمن فإنها تنطوي على الخلداع. إن المحافظين التقليديين يأخذون هم أيضاً على «الجلدد» أنهم يجعلون إرث ريغان مقتصرأ بصورة تصفية على حملة أخلاقية ضد «إمبراطورية الشر» (وهي عبارة أدخلها في أحد خطابات ريغان كاتب من «الصقورة» دون أن يتب الرئيس إلى ذلك) مع إغفالهم المتعمد لمعارضته الشرسة للعمليات العسكرية.

لا يهتم المحافظون الجلدد أبداً بتلك الذكريات، حتى وإن صدرت من واحد من زملائهم. فلقد تجرأ توماس باريت أخيراً على القول بأن انهيار الاتحاد السوفياتي قد حصل «ليس لأننا كنا قد مدأنا شر «حرب النجوم»، وليس بالتأكد لكون ريغان كان قد حفص موسكو على عدم جدار برلين، وإنما بفصل مسيرة العولة التي كانت قد انطلقت» (2004، ص 128). ولقد صدمهم مارنيت دون شك عندما أضاف: «إنني أفضل مقارنة جورج دبليو بوش (مثاله ومثالهم كذلك) بترومان أكثر من رونالد ريغان فريغان لم يكسب الحرب الباردة؛ لقد تم تقديم النصر له على طبق من الفضة، بينما قام ترومان بإرساء استراتيجية جديدة بالفعل» (ص 30).

لقد كان ريغان في الواقع أقل فائدة لما فعله من كونه نموذجاً مثالياً يقاس عليه خلفاؤه. فلقد بقي العديد من المحافظين الجلدد إلى جانب بوش الأب الذي اعتبروه نسخة شاحبة عن بطلهم المفضل. ولقد خذلهم في مواقف كثيرة: بتأخره عن استخلاص مكاسب وحيدة الجانب من الانهيار السوفياتي، وحتى بإعطائه الانطباع أحياناً بأنه يأسف لحصول ذلك الانهيار، وبعدم إكمال طريقه إلى بغداد بعد تحرير الكويت؛ ويرفضه المعلن، في السنة التالية، للمشروع الإمبراطوري العلني الذي كانت قد أعدته سرأ مجموعة ريغانية تحلفت

حول ديك تشيني برئاسة أحد معاونيه، بول وولفويتز، ليكون برنامج أميركا ما بعد الحرب الباردة («مسودة» 1992 الشهيرة)؛ ولكن أيضاً بسبب ممارسته ضغوطاً (طفيفة جداً) على إسرائيل لكي تقبل مرجعية مؤتمر مدريد. وفي الواقع فإن براغماتيته السياسية المتحفظة ضد المغامرات الرئوسية كانت تثير حفيظتهم. هذا ما دفعهم، عام 1992، إلى عدم السعي لإعادة انتخابه وعدم الأسف الفعلي على هزيمته

إن نهاية الحرب الباردة وانتخاب بوش الأب عام 1988 تسببا في الواقع بانفجار التحالف بين المحافظين التقليديين داخل الحزب الجمهوري والمحافظين الخدد الذين كانت غالبيتهم قد التحقت به. فبعد زوال التهديد السوفياتي الذي كان يجمعهم (والذي كان في الأصل سبباً لتحلقهم حول تشريع جاكسون - فانيك الهادف إلى تسهيل هجرة اليهود السوفيات)، كان الأول يأملون برؤية (أو، على فرارجين كيركاتريك أو كريس توتو لاين أو السناتور موبهان، بالعودة إلى نوع من «الأوضاع الطبيعية»؛ بينما كان الآخرون يتوقون إلى أمر واحد: نشر الديمقراطية عبر العالم بالإقناع، وإلا فبالقوة، في ما هو أوسع بكثير من بلدان الكتلة السوفياتية السابقة. فعندما احتل صدام حسين الكويت، لم يتردد تشارلز كراوثامر، أحد صقور المحافظين الجدد، في أن يتوجه إليه قائلاً: «شكراً لأنك أيقظت المارد الأميركي من سباته». وبينما كان المحافظون التقليديون وقسم كبير من الحكومة والكونغرس يترددون في التدخل بها لم يكن يمثل للبعض منهم أكثر من «خلاف بين العرب»، بدا اللوي المؤيد لإسرائيل، والذي كانت غالبية أعضائه متمية إلى تلك الفئة من المحافظين الجدد، غاضباً على صدام حسين لأن هذا الأخير كان قد وجه تهديداً لإسرائيل قبل بضعة أسابيع من غزو الكويت. كما كانت وول ستريت جورنال، الصحيفة الأكثر تبيعاً عن طروحاتهم، تدعو منذ آب 1990 إلى إزاحة صدام بالقوة وإلى إقامة «انتداب أميركي على طريقة ماك آرثر في اليابان» في بغداد (عما سيتحقق فعلاً سنة 2003). فقاموا بتحويل صدام إلى هتلر، وأصبح كل معارض لإراحتة العورية واحداً من «دعاة السلم في ميونيخ»؛ صار كل خبير في شؤون المنطقة «مؤيداً للعرب» ومشبوهاً، وكل مسؤول يدعو إلى التريث انتمالياً خطيراً. من ناعدته في نيويورك تايمز، حاول ويليام ساقير أن يسبق الجميع: فهو يعلم علم اليقين أن صدام سيحصل قريباً على قتابل ذرية وأن أولى المدن التي سيستخدمها هيها ستكون تل أبيب (أترمان، 1992). ولكن بوش الأب لم يصغ إليهم،

فحدد هدفاً معيناً لحرب الخليج الأولى (تحرير الكويت وعاصمتها العراق) ورفض بغداد (وحكمة) أن يتجاوزوه.

بعد ذلك سيتخذ الخلاف مع بوش الأب مظهراً أشد حدة: استمد بوش الأول قوة إضافية من انتصاره في حرب الخليج، وشجاعة إضافية من انهيار موسكو المأساوي، فبادر مدعوماً من وزير خارجيته الشيط جيمس بيكر إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في مدريد ولكن إسرائيل، التي كان على رأسها متطرف (إسحق شامير) في تلك الفترة، عارضته بشدة. وثار غضب المحافظين الجدد بسبب الضغوطات التي مارسها بوش على شامير، وبسبب الدور الاحتفالي الذي خص به الاتحاد السوفياتي داخل ذلك المؤتمر معتبراً إياه شريكاً (والمؤكد أن هذا الأخير لم يكن يستطيع الحصول على هذا الدور لو كان يستطيع تشكيل عقبة في وجه مؤتمر كهذا). تابع المحافظون الجدد ألامبيهم منطلقين من معادلة جديدة: بيا أن المؤتمر سيقدر، فيجب أن يكون الموقف الأميركي «متطابقاً» قدر الإمكان مع موقف إسرائيل، ويجب العمل على تنحية الأوروبيين، وفرض تشكيلة الوفد الفلسطيني عبر دمجهم بالقوة ضمن الوفد الأردني، إلخ. وكان نيامين نتانيا هو، الناطق الرسمي حينها باسم وفد إسرائيل كان همه العمل على سنف المرتكزات التي التأم من أجلها المؤتمر (الأراضي مقابل السلام)، هو الحصان الذي يراهن عليه المحافظون الجدد الأميركيون.

بحصوص الاتحاد السوفياتي، كان بوش الأب لا يصغي أيضاً لانتقاداتهم اللاذعة: فهم كانوا يريدون فعل أي شيء لتسريع تمكيكه، مهما كان الثمن، سيما كان بوش أشد حذراً لإيمانه أولاً بصدق غورباتشوف، على عكسهم، ولأنه كان يصبر على عدم تبطيء أو تغيير وجهة المسار إذا ما بدا للروس أن اسلأخهم عن أوروبا الوسطى أو أن انفجار القوميات المختلفة داخل الاتحاد السوفياتي كانا نتيجة مؤتمرات واشتنى. ولكن ذلك التعلل لم يكن يناسب ذوق المحافظين الجدد، فتناوب فرانك غافني وريتشارد بيرل وأ.م. رورنتال على دفع الرئيس إلى تجاهل غورباتشوف وإلى الإسراع لنجدة الليتوانيين والجنورجيين، وعلى مقارنة حساباته الخائبة باندفاع سلفه ريفان وحامسه. ويقدر ما كان بوش الأب يمارس قناعاته، بقدر ما كان المحافظون الجدد يصبحون رعبانيين ويعيدون بفخر كتابة تاريخ بظلمهم المفضل. بعد ذلك، لن تعجبهم بالطبع سياسة كليتون الروسية:

أعلن ويفل (1994) الحرب ضد «الثابوتية» (من اسم ستروب ثابوت، الصحفي السابق في تاييم الاختصاصي بروسيا وصديق كليتون المكلف من قبله بإدارة العلاقات مع موسكو) التي عزفها كعزف من الليبرالية التعميلية التي تقيم توازناً أخلاقياً بين طرفي الحرب الباردة بهدف الحد من أهمية مساهمة ريعان و«الناضلين» من أجل الحرية» في الشرق في انهيار الإمبراطورية السوفياتية. وكان يتهم إدارة كليتون بالعجز عن فهم «الأبعاد الحصارية» للصراع بين الشرق والغرب، وهو عجز يؤدي إلى «تساهل مدان أمام عودة تكوين إمبراطورية روسية جديدة».

ذلك أنه إذا كان يوش الأب يمثل بالنسبة لهم صورة باهتة عن بطلهم، فإن كليتون قد بدأ على التقيض منه: عدلي أخلاقياً، وانتهازي سياسياً، وهاوٍ على الصعيد الاستراتيجي. ولقد كان المحافظون الجدد خلال ولايته في غاية العدائية لرئيس مكروه. بعد سنة من حرب الكويت، كان سافير وهو غلاتند وروزنتال قد بدأوا يدعون لحرب جديدة ضد العراق دون أن يستمع إليهم أحد. بعدها أمصوا مترى ولاية كليتون في نوع من الثورة المتأججة، فلم يكن أي شيء يعجبهم في مسيرة رجل استطاع رغم ذلك أن يدفع حزبه نحو الوسط وأن يقرب محازبيه من الأوساط الصناعية والمالية، مما أوشك أن يزعزع اليأس في أوساط مؤيديه. وحتى عسكرة السياسة الخارجية التي مارسها خلال ولايته الثانية، ودعمه للديمقراطية العالمية، وتزايد تدخله المدروس عبر العالم، كل ذلك لم يحصل على أي رضا منهم. كان المحافظون الجدد يصنعون كل آمالهم في المناورات القصصية الموجهة ضد الرئيس، خاصة في قضية مونيكيا ليونيسكي، حتى أن الكثيرين منهم انضموا إلى مجلة ذا أمير كان سبكتاتور التي يرأسها ر. إيميت تايرل، الريعانية المتحمسة سابقاً والتي تحولت إلى مجلة فضائح ثم أصبحت متخصصة بالتعبئة ضد كليتون وزوجته. في الوقت نفسه كان آخرون، مثل ريتشارد بيرل ودوغلاس غابث المتمتع بمحايته الدائمة، يمدون كل أيادي العون إلى «حبيبيهم» الإسرائيلي بيبي نتانياهو الذي كان يسحرهم بقومته العظيمة والهجومية. وكانوا يشجعونه على رفض مبادئ مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو التي كانت حكومتهم تعمل بعناء شديد على تنفيذها. كان المستند الذي وجهوه إليه: «القطعة الناصعة» استراتيجية جديدة لضمان أمن مملكة إسرائيل، بمثابة قطعة كاملة مع إرث إسحق رابين، ومع مسيرة السلام، ومع اشتراكية الكيبوتزات. وكان النص ذاته يدعو أيضاً إلى إزاحة صدام حسين بالقوة

وللى إحلل حكم ملكي هاشمي مكانه.

رغم ذلك، بدأ تجمع المحافظين الجدد وكأنه يفتت أمام شعبية كليتون التي راد منها عقد من النمو الاقتصادي وفشل المسيرة الطويلة لمحاولة اخراجه قضائياً من سنة الرئاسة. واحد منهم، جون بولتون (1997-1998)، أعلن الشكوى من التناقضات التي كانت تعصف بهم: «لقد أصبح البعض منا انزاليين، وآخرون وهلسونيين، وآخرون مثلي يرون أن عالم اليوم لا يقل خطورة من عالم الأس». كما توصل بطركهم ذاته، إيرفنج كريستول (1995)، إلى الاعتقاد بأن المحافظين الجدد قد نجحوا في الفويان التام ضمن التيار المحافظ التقليدي في أميركا، وبالتالي في اختفاء «ترعته المميّزة». أما جوديث (1995)، فلقد كان حاسماً إذ رآهم متقسمين حول البوستة، وحول هاتي والمديد من المسائل الدولية الأخرى، لدرجة أنهم لم يعودوا أكثر من أشخاص منزولين، أكثر من «بقايا».

كان جوديث يومها مدير نيويوركليك الواسعة التأثير، لكنه أخطأ تماماً في توقعاته. «كان بيرل وولوفويتز ووسلي جيمعاً من أتباع البرت وولستير ويقوا أصدقاء وجيراناً في ضاحية شيمي تشايس» (بالقرب من واشنطن) (درو، 2003). وعلى صعيد أوسع، كان أعضاء الجماعة قد أقاموا علاقات حميمة فيما بينهم، وكانوا يتواجدون في هذا الفرع أو ذاك من «مراكز التفكير» أو جماعات الضغط أو هيئات التحرير وهكذا كان انتصار بوش الابن عام 2000 انتصاراً لهم أيضاً، فعادوا بقوة إلى الساحة كانت حودتهم مطبوعة بنوع من اختيار واحد منهم كرئيس جديد: إن بوش يقاسمهم الإريان بعدم إمكانية هزيمة أميركا، وأيضاً بمواقفها الهابطة بصورة تلقائية. ينتج عن ذلك أنه لا يمكن الحد من إمكانية التدخل في العالم إلا بإرادة الأميركيين أنفسهم: لقد تم توجيه أفسى اللوم إلى بوش الأب بسبب اهتمامه بشؤون أصدقائه العرب وتفهمه لوضع غورباتشوف، وإلى كليتون لكونه كان شديد المراعاة لحلفائه الأوروبيين وللأمم المتحدة؛ أما بوش الابن فإنه لا يصغي إلا لله، أو في حالة الضرورة لزمرة المحافظين الجدد التي تضمن حمايتها ونشر طروحاتها من وجود نائب الرئيس، ديك تشيني الذي آمن بمقولاتها منذ أكثر من عشر سنوات.

ما يريدونه من بوش الابن [إضافة إلى توأته الذي يفسره البعض بنوع من عقدة قتل الأب الأوديبية] هو أن يكمل طريق ريغان وليس طريق أبيه الحقيقي؛ وهم يجحون في ذلك إلى درجة كبرى. فهناك رائحة ديمافوجية تفوح من تحويلهم مصطلح «إمبراطورية

الشر» الريغاني إلى «محور الشر» البوشي. ولقد كان ذلك هدفاً سهل التحقيق في العراق لإقصاء صدام حسين الذي وضعوه نصب أعينهم منذ فترة طويلة، علماً بأن العديد منهم كانوا قد وقعوا منذ عام 1998 عريضة مرفوعة إلى الرئيس كلبتون لتطلب مه ذلك بالتحديد. ولكن ريغانيتهم الجديدة تذهب في طموحاتها إلى أبعد من ذلك فهي تهدف إلى أن تقيم مع العالم الإسلامي ما تؤمن بأن ريغان قد فعله مع الكتلة الشرقية: استخدام التفوق العسكري الأميركي، سواء بالتهديد أو بوضعه موضع الفعل، لتحويل العالم المحتد «من مراکش إلى بنغلادش» حسب التعبير المستخدم، نحو اتجاه يتناسب مع القيم الأميركية. وما حروب أفغانستان والعراق، أو الضغوطات على مصر والجزيرة العربية وأندونيسيا، والتهديدات ضد سوريا وإيران، سوى ملامع من تلك الرؤية التي سئرى، على امتداد هذا الكتاب، أبعادها وتائجها.

#### من ليون تروتسكي إلى ليو شتراوس

تولدت من تأثيرهم على الأقل نظريتان عن المؤامرة لا تلغي واحدهما الأخرى. تنطلق الأولى من كون عدد منهم قد غيروا انتهاءهم فانتقلوا من الحزب الديمقراطي إلى المعسكر الجمهوري، وكرد عدد من زعمائهم قد انتقلوا من أقصى اليسار الإيديولوجي إلى أقصى اليمين، مثيرين الذعر في أوساط المحافظين التقليديين. كتب واحد من هؤلاء، جوستين ريموندو «ثقافة القوة»، antiwar.com، 14 تموز 2004: «يشكل المحافظون الجدد عصابة حقيقية [...] إن بول وولفويتز هو أكبر تروتسكي، ليس في عصرنا فقط، بل في كل العصور، حتى أكثر من تروتسكي نفسه». ولقد انتشرت نفس الأطروحة في أوساط الانتليجسيا: بعد أن قام ماكس شاحتاك (توفي عام 1971) بإدارة مجموعة تروتسكية معادية للسوفييت بضرارة، أصبح أحد معاوي أحد أبرز مجموعة «صقور» الحرب الباردة، الساتور هنري (سكوب) جاكسون من صفوف هذه الفئة التروتسكية (الديمقراطيون الاشتراكيون في الولايات المتحدة الأميركية) سيظهر عدد من الشخصيات العامة مثل ماكس كاميليان (الذي ترأس الحرب الديمقراطي وسهل انزلاقه إلى اليمين)، وجيمس وولسي (مدير السي آي إي)، وإليوت أبرامز وجوشوا موراشفيك وبول وولفويتز وعدد من الآخرين. وتم تأكيد التأثير التروتسكي بصورة أوضح من قبل جوديس (1995): «في

مسوات 1970 كان التيار السائد في أوساط المحافظين الخلد مزيجاً من الهجومية الجغرافية على طريقة نيتزه [معارض مبكر لسياسة الانفراج مع موسكو ومؤسس «لجنة الخطر الداهم» الذي اتهم بأنه «تهأوى» لصالح تسوية مع الاتحاد السوفياتي قبل وقت قصير جداً من انفجار هذا الأخير] ومن شكل معكوس للتروتسكية أو للاشتراكية الدولية» قد يكون غلايزر وولفوفيتز وولستيتز وموراشميك وغيرهم قد احتفظوا من أصولهم التروتسكية به عالمية لا تقل هجومية عن حرب صليبية، وبرغبة جاعحة في تصدير الديمقراطية مندفعة مثل الالتزام التروتسكي بتصدير الثورة الاشتراكية، بدل العمل على بنائها في بلد واحد مثلما فعل ستالين، وأخيراً به فكر رؤيوي أسود لا يقيم أي تمييز بين النظرية والتطبيق.

يتمثل الوجه الثاني لتواطؤهم المفترض بكون غاليتهم تنتمي إلى الطائفة اليهودية، وبأن عدداً منهم كانوا تلاميذ ليوشتراوس، والبعض منهم يمضي قسماً من كل سنة في إسرائيل حيث هاجر بعض أفراد عائلاتهم. وهم يشعرون بأنهم قرييون من الليكود الذي يتبنون معظم طروحاته، هذا إن لم يحضروها بأنفسهم، وهذا ما يدفع خصومهم إلى وصف هذه الحركة بأنها الوجه الآخر لـ «اللوبي الإسرائيلي» الشهير. سوف نتحدث عن هذا الأمر في الفصل السابع من هذا الكتاب، ولكننا نسجل هنا أن ليوشتراوس (1899-1973) يلعب دوراً متميزاً في تكوينهم الفكري. لقد رأت فيه بيوردك تايمز (29 كانون الثاني 1995) «الملك الأول لانتصار البمين الجمهوري عام 1994». كما جعلت منه مجلة تايم (17 حزيران 1996) واحداً من المفكرين الأقوى تأثيراً في أميركا؛ واعتبر غوردون وود (NYRB، شباط 1988) أنه قد مارس التأثير الشخصي الأوضح على الأوساط الجامعية الأميركية في القرن العشرين، مع أن أفكاره ليست سهلة المثال (لأنه كان يسمى عن عمد إلى «إحاطة نفسه بالفوضى والباطنية، ولأن تلاميذه قد تعاملوا مع كتاباته كنصوص مقدسة وليس كإداة تحليل نقدي»، حسب قول شاديا دروري التي هي أحد أعمق العارفين به). والواقع أن شتراوس كان يعتبر أن مساهمته الأساسية في دراسة ابن ميمون والقارايي هي اكتشافه معنى أحصي عمداً في تعاليمها: فكل منها كان يقول بإمكانية جمعه بين الوحي والفلسفة، ولكن تناقضاتها المتكررة، وخاصة صحتها المتعاقبة، قد تدل على معنى باطني مضمّر في أعمالها التي يعترفان فيها، ولكن بعين شديدة التيقظ، بعدم إمكانية تطبيق القاموسين (إبلا، 2004).



تقول دروري بشيء من المبالغة أن «شترأوس قد أعطى تيار المحافظين الجدد الأميركيين ملامحه المميزة: ولعه بالآزمات، بغضه لليبيرالية، رفضه التعددية، خوفه من العنمية، تركيزه على القومية، شعبيته، ازدواجيته، قديته، من بين أمور أخرى». إذا كان من اختصاص آخرين تحديد مبلغ الدين الفلسفي الذي استدانته شترأوس من هايدغر أو كارل شميت (الذين اتهما بالتعامل مع النازية، مع تقديمها الجارح للمحنة والليبيرالية؛ يراجع بخصوص هذا التأثير المثبت - نانغاي، 2004؛ ليلا، 1997 و2004)، فلا يمكن إغفال التأثير السياسي للرجل الذي يسود الاعتقاد بأنه ملهم اليمين الأمريكي الجمهوري الجديد قبل أن ينتخب بوش الابن. ولا يمارس تأثير شترأوس عبر أعماله، كما في حالة المفكرين الآخرين، بقدر ما يتم بالتأويلات السياسية المنطقية أو اللامنتطقية التي يقدمها أتباعه. والغريب أنه لم يكن لمؤرخ الأفكار هذا تلاميذ من بين المؤرخين أو العلاسفة بقدر ما كان له بين علماء السياسة الذين أصبح أغلبهم رجال سياسة، والذين يميلون إلى اعتبار «أنه لا يشبه الفيلسوف سقراط بل النبي موسى (ليلا، 2004).

تساءل دروري (ص3): «كيف يمكن ليهودي ألماني معمر، متخصص بالتوراة، ومؤرخ أفكار، ومعجب بأفلاطون وابن ميمون والفارابي، أن يصبح الملهم الأول لليمين الجمهوري؟» مثل الكثيرين من اللاحثين الألمان الآخرين (أدورنو مثلاً) يبدو أن شترأوس قد حمل معه إلى أميركا نقده البالغ القسوة لجمهورية فايمار التي يأخذ عليها سلبيتها غير المبررة تجاه صعود الحركة الهتلرية. ولقد وجد ذلك التراخي أمام الشر في أميركا التي تتج فيها النزعتان الإنسانية والنسوية بصورة طبيعية حواً من التفهور الاخلاقي المتعارض مع القومية ومع الدين خاصة. ولا يرى شترأوس في الهولوكوست (المحرقة) انحرافاً للمحضارة الأوروبية، بل نتيجة متوقعة للمحنة قام فيها العقل المبتعد عن الأخلاق الدينية بدفع أوروبا نحو البربرية. ينطلق من ذلك ليدعو كل مجتمع إلى اعتماد سلم قيم (ويكون مثالياً إذا اتع ديناً واحداً) على الدولة أن تقوم بخدمته، وليدعو أميركا إلى التفرق بين الليبيرالية (المكروهة) والديمقراطية (المحوبة). ويجب أن تتم هذه الحركة عبر بروز نخبة ثقافية واثقة من نفسها تشكل بوعاً من أرسقراطية فكرية لا تكون مجبرة على قول كل شيء. لعامة الناس، ولا على تفسير كل شيء لهم: من خلال «مظهر دنياوي للروحانية اليهودية» (دروري، ص59)، يقترح شترأوس «على من يعلمون» ألا يتقلاوا كل الحقيقة للآخرين،

فالحقيقة ليست مصدر تمجور، إذ يمكنها تكبير وضع الإنسان العادي ودفعه نحو التمرد أو العصيان.

خلال عشرين سنة تدريس في جامعة شيكاغو، بقي شتراوس يظهر «بهية حاخام من القرون الوسطى» (دروري، ص 33)؛ جذبت الصهيونية أول الأمر ولكنه أكد فيما بعد بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل للمسألة اليهودية، حتى على الطريقة الصهيونية لكونه يؤمن أساساً بوجود خلاف غير قابل للحل بين «عصر الأنوار» و«الوحي الديني»، خلاف تحاول النسبوية التاريخية تصوير عدم وجوده بسبب عجزها عن إيجاد حل له. وهو يخشى اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها (يرى فيه نوعاً من تغير الإنسان لديه في الحفاء)، ويرفض العلمنة لأنها عندما تستبعد الدين عن الميدان العام تحرم المجتمع من مظهر ديني هام هو ضروري له، كما يرفض الصهيونية في نهاية المطاف لأنها عندما تطرح على اليهود قومية شبيهة بما لدى الآخرين تصبح شكلاً آخر للاندماج. ولكن المفارقة تكمن في كون شتراوس قومياً يهودياً متطرفاً، دون أن يكون صهيونياً.

إذا كان فكر شتراوس قد درس بشكل أكثر جدية في أوروبا، فإن حالته كأستاذ هي التي تسود في أميركا حيث اكتشف التيار المحافظ عدائه الشرس للشوعية وارتباطه في مسيرة التقدم. في البداية بقي أنصاره ملازمين الميدان الفلسفي ليقترحوا السبر على خطاه في قراءة متجددة للأعمال الفلسفة الكلاسيكية. ولكن ابتداء من 1968، أصبحت أفكاره محصورة في توجه ديني تبشيري «يبدأ وينتهي مع السياسة» (ليلا، 2004) ويقسم غزلاً مكشوفاً مع شعبية يمينية. كما قام عدد من مؤيديه بتوسيع آرائه في ميادين مختلفة. كان كتاب ألان بلوم الشهير، إقتال العقل الأميريكي، الذي كان يطالع كل رائد لأميركا في التسعينات، يعترف بما يدين به لستراوس في نقده الشرس لسيطرة الأفكار الليبرالية والمتعددة الثقافات والنسوية على الجامعات الأميركية، فعندما لا تقيم الليبرالية أي تراتب بين الأفكار والثقافات تؤدي بصورة طبيعية إلى النسبوية وفي النهاية إلى العدمية التي تنسف ركائز المجتمع الأميركي. كما استمد منه ويلمور كيندل موعاً من الشعبوية المعادية لليبرالية والشخصانية المشوبة بالحنين إلى سنوات الولايات المتحدة الأولى يقيمها الريفية المحافظة. ومارس هاري جافا في دراسته لتاريخ أميركا الدستوري نفس الرفض لليبرالية مقترحاً العودة إلى الأهمية المطلقة لـ «مقاصد الآباء المؤسسين» بدلاً من اعتبار الدستور وثيقة دائمة التطور. وهناك

آخرون استوحوا أفكاره، مثل ناينغ غلايزر (مع بعض التحفظات)، جيمس ك. ويلسون، وسامور مارتن ليبس، أو بشكل جزئي، مثل صمويل هنتنتون. ولكننا سنركز اهتمامنا على العاملين في الميدان العام الذين دخلوا السياسة من بابها الواسع، حتى وإن كان ليلا (2004) الذي هو أحد أفضل المعارف بهذا المفكر القامض يرى بأنه «من المخجل جداً أن يكون إرث شتراوس الفكري الغني قد تنأثر بفعل قصر نظر بعض مؤيديه المعتنقين وريفيتهم وعلموحتهم».

بخصوص هؤلاء الآخرين، هناك ملاحظتان يجب تقديمهما. ترتبط الأولى بالملء: إذا كان أرائل المحافظين الجدد، من أمثال إيرفغ كريستول وبول وولفويتز، مطبوعين بشدة بتروتسكية شبابهم أو بتعرفهم إلى شتراوس، فذلك لم تكن حال أبنائهم أو أصهارهم، ولا يحمل الجيل الجديد من المحافظين الجدد الذي لم تلق غالبية تربية فلسفية تذكر، ولا عاشت مراهقة ذات تجربة يسارية، ولا قرأت «المعلم» أو شرحت أعماله. (تلك هي، من بين أخريات، أطروحة هالبر وكلارك، الريخانيين التقليديين اللذين بقيا معجبين بـ«الشيوع» ومتقدين بشدة لـ«الشباب» من المحافظين الجدد الذين يتهمانهم بأنهم مغامرون وجاهلون). والملاحظة الثانية تختص بياراتهم في ميدان السياسة الخارجية، إذ أنه من الصعب أن نستخلص من شتراوس، بصورة مباشرة، أفكار معبرة وواضحة، وهو ما يسلر أكثر في مجال السياسة. وكما يكتب بحق اثنان من أتباعه الأشد وفاء (لانزروكرستول، 2003)، «لم يكن تأثير شتراوس الفعلي يكمن بصورة عامة في عبارات تفكير جاهز أو ممنهج، بل في نوع من التمهيد للتفكير بالسياسة، وفي إعادة مصطلحات مثل «الاستبداد» أو «تغيير الأنظمة» (التي لن يكف بوش عن استخدامها) إلى ميدان السياسة».

على الصعيد الاستراتيجي، قد يكون أكثر جدوى تيين تقارب آخر، وعلى خط مباشر، مع بول بيتر، المذكور سابقاً، وخاصة مع ألبرت وولستيتير. هذا الأخير، الذي كان أستاذاً في جامعة شيكاغو وتروتسكياً سابقاً وزميلاً لشتراوس عرف بميله إلى تضجيم التهديد السوفياتي أو دعواته إلى توقع استخدام الأسلحة النووية ليس فقط كمجرد أداة ردع، كان مع فرد إيكلي من المحضرين الأساسيين لوثيقة الردع الانتقائي (*Discriminate Deterrence*) (ذا كوميش، 1988) التي أثارت ضجة كبرى في ذلك الوقت بأفكارها البالغة الجراءة عن السلاح النووي وتعبير حلف شمال الأطلسي وضرورة جعل القوى

المسلحة الأميركية أسرع حركة، إضافة إلى مقترحات أخرى مازال صداها يتردد في صفوف المحافظين الجدد الحديثة أو في سياسة البتاغون، وخاصة في برنامج القنابل الذرية الصغرى للاستعمال التكتيكي الذي أطلق عام 2002 وتم التخلي عنه في 2004، ثم عاد إليه رامسعيد وولفويتز في 2005. ولقد أشرف وولستيز على أطروحة بول وولفويتز للدكتوراه، كما رعى صمويل ريتشارد بيرل وجيمس وولسي في بداياتها. ويعترف هذا الأخير بسر في مقابلة مع إليزابيث درو (2003): «أحد المفاتيح لمعرفة كيف نفكر أنا وريتشارد وبول، هو الثرت؛ لقد كان له تأثير بالغ علينا». إنه هو الذي أوحى إليهم، بين أشياء أخرى، بالذهاب إلى الحد الأقصى ضد الاتحاد السوفياتي، وبمعارضة معاهدة سحب الصواريخ النووية التي أقعوا بوش الابن يرفضها. (وفي نهاية 2005، كان وولسي ما زال يردد شعارات خرقاء مثل: «حزب البعث شكل من أشكال الهتلرية» أو «الارهاب صنفان سني وشيعي»).

### في سبيل الامبراطورية، من الأب إلى الابن

خلال فترة طويلة، كان إيرفينغ كريستول أوسع المحافظين الجدد شهرة (والمعروف بأنه هو من أطلق عليهم تسميتهم الأصلية)، سواء بتنيه المبكر للمشروع الإمبراطوري أو بهجوماته اللاهبة على استقالة المثقفين؛ فلقد كان موقف هؤلاء، المتصاعد النقد لحرب فيتنام، يشير غضبه 'إلى مثقفي يتجهون نحو مجابهة مع السلطة الأميركية [..]. وكان لهم مصلحة في وقف تقدم كل سياسة إمبراطورية متهاكمة ومسؤولة [..] ولكن لكي تضمن أي سياسة إمبراطورية نجاحها، فهي تحتاج إلى مرشد فكري وأخلاقي [..] والانتليجنسيا بمجملها تعودت الابتعاد عن السلطة القائمة فلم تعد تملك أي إحساس بهذا النوع من المسؤولية. وهي لا تعرف سوى الانتقاد والسخرية والتحقير' (كريستول، 1967). يحدد هذا الاقتباس الصفتين اللتين تميزان المحافظة الجديدة في أميركا: نوع من الاعتراف بدور الأفكار، رغم استلاب الانتليجنسيا (كتب بعد ذلك: «لم تستطع أية أمة حديثة أن تصوغ سياسة خارجية مقبولة من مثقفيها» [يذكره بولتون، 1997-1998])، وطموحها إلى تقديم نفسها كحاملة إيديولوجيا المشروع الإمبراطوري الأمريكي، على الرغم من عدم تكرار الإمبراطورين أنفسهم بالأفكار. وهو لا يتردد في تقديم نفسه كمراب المحافظين الجدد الذين يصفهم «بأنهم يمثلون نزوعاً وليس حركة».

ويعود إلى إيرفنج كريستول أيضاً تعريف المحافظة الجديدة كشكل من المحافظة المتحررة من الحنين إلى الماضي، وإلى احترام التقاليد (ولكنه وجه التصبيحة إلى جميع الأديان «بألا تخضع لروح الحداثة»، كما يحمل هو نفسه الكثير من الحنين إلى عادات الماضي وتقاليد). وهذا ما يتيح له التأكيد بأن على اليهودي (ولد من عائلة يهودية مترمة في بروكلين) ألا يشعر بالراحة في سلم القيم البورجوازي، ولكن أن يتعاش معه. هذا ما يدفع ذلك الملحد السابق إلى أن يلوم «الأباء المؤسسين» على استثنائهم الدين من الميدان العام. وهذا الماركسي القديم سيصبح أيضاً مدافعاً هامساً عن الشركات الكبرى، وسيحاز إلى الرأسمالية في وجه السياسيين المحترفين. وبعد أن كان عضواً في الجماعة التروتسكية (حيث تعرف إلى زوجته)، سيتحول إلى قومي متعصب يعترف القومية الأميركية بتعابير إمبراطورية صريحة. وكما كان قد أدهش الليبراليين عندما أبدى عام 1952 تفهماً لجو ماركازي، قائد الحملة الواسعة ضد الشيوعية، لم يتردد في أن يكون مدير إنكاوتز، المجلة المدعومة من وكالة المخابرات المركزية، ليقف في وجه شغف مثقفي ما بعد الحرب الأوروبيين بالشيوعية. ولكونه سابقاً على أتباعه، وقف إلى جانب نيكسون منذ عام 1972، بينما ستطر غالبية الآخرين بحجمه. ريفانك عام 1980 ليقاتروا الحزب الديمقراطي جماعات نحو مناصه الجمهوري. ولم تمنحه قوميته من الأسف لتكون الجامعات الأميركية التي تسودها المساواة، إن لم يكن الشعبية، لم تعرف، كما فعلت روما بالمراث الهليني، كيف تتمثل «الثقافة العليا» الأوروبية بطريقة تكون دائمة.

عام 1978، استقر كريستول في واشنطن حيث انضم إلى مؤسسة أميركان انتربرايز التي لم تلبث أن تحولت، تحت تأثيره، عن التوجه الجمهورية التقليدي لمؤسستها وليام بارودي لتعنتق المحافظة الجديدة ثم لتصبح معقلها الأول؛ كما استلم إدارة ذا ناشيونال إنترست، تلك المجلة الفصلية التي لم تزل قراءتها مغوية. أصبح بذلك صوتاً مسموعاً في السياسة الخارجية عندما كانت الحرب الباردة تضغ أوزارها. وأصبح على الفور (كريستول، 1990) مهندس وضع جديد تجاوز فيه العالمين، الحاليين والسابقين، والانعزالين، سواء كانوا من اليمين أو اليسار، نحو نوع من تقديس «المصلحة القومية» التي بدت مساحة تعايش غير متجانس بين «القوميين» المتشددين، مثل كيسنجر وريجنسكي وهتفتون، وجماعة المحافظين الجدد الآتية في غالبيتها من انتهاء جمهوري ريفانك كان قد أمهلهم زمناً

## أميركا والعالم

طويلاً، أي أشخاص من أمثال كيركاتريك وولفوفيتز وكريستول ذاته. وبقي هذا التفاهم المرحلي بين تيار القوميين المتشددين وتيار المحافظين الجدد قائماً حتى منتصف سنة 2005، حيث انعطفت عقدة من التفوق داخل مجلس تحرير ناشيونال انترست، فسيطر الكسونيون على هذه المجلة وأسس المنشقون (ومن بينهم برجنسكي وغارفينكل) مجلة منافسة هي أميركان انترست.

إن أكثر ما يحمشه المحافظون الجدد هي التهجيات ضد القومية الصادرة عن العولميين والليبراليين؛ «إن أولئك الذين يصورون القومية كرحلة صيد حاصدة بطفلة يقيمون خارج التاريخ يغامرون بتأجيل سيئة على الأمن القومي الأمريكي». هذا ما يجذر منه لورانس كابلر ومع جرتروود هيملفارب (1993)، زوجة إيرفنج كريستول («النصف الأكثر أكاديمية بين الزوجين» كما يقول دواير، 1995) ووالدة وليام كريستول، والتي نشرت، في الثانية والثلاثين من عمرها، نقدها الأساسي للحدثة - نقد تنهيه بصورة غريبة بمديح غير مسبوق لرئاسة بوش الابن - نجد أنفسنا أمام هجوم ساحق، ليس فقط ضد أمثال بينيديكت أندرسون وإريك هويسباوم وتيودور زلديس الذين تجرأوا على تمكيك القومية أو التنبؤ بنهايتها القريبة، ولكن بصورة أكثر جذرية ضد فلسفة عصر الأنوار التي هي «منع ذلك الخيال الليبرالي الذي لا يستطيع تحمل القومية لأنها ميرة وعقلانية وتقديرية، ولأنها تشكل في نهاية المطاف الرؤية الأكثر انفتاحاً عن العالم». ولا تخفي هيملفارب احتقارها «لتفاهة العولميين وللجهود الهادفة إلى استبدال القوميات التاريخية والعضوية بالتحاد الأوروبي امصطناعي وبيروقراطي»، أخطر ما فيه أنه متجاوز للقوميات. من هنا تصدر نيتها المعلنة بإعادة تعريف «الأنوار» عملاً على إعطاء الأفضلية فيها للنسخة الإنكليزية (بورك) المطبوعة بـ«المعضائل الاجتماعية المتمثلة بالرحمة والتدين»، بعد أن تنزعها من النسخة الفرنسية (هولتير وروسو) التي لا تمثل بنظرها سوى شطحات توهية ونخبوية مطبوعة بالإلحاد قبل أي شيء آخر.

هناك ملهم آخر لهذه الجلياعة منورمان بودوريتز (الذي منحه بوش الابن أرفع وسام أميركي عام 2004)، كان معادياً للانفراج مع الاتحاد السوفياتي حتى قبل أن يستلم زمام الأمور في مجلة كوماتزي. وهو معاد لكيسنجر الذي وضع نظريات تلك السياسة وطبقها. حتى أن ريفان نفسه لا يحظى بمحبته: فهو يتهمه بأنه لم يشأ، خلال ولايته الأولى، العمل

على إخراج البلد من منطلق الانفراج وجعله يعتمد سياسة احتواء نشطة بل صدامية التي كان من شأنها تشجيع قوى التكيف على العمل بفاعلية أكبر داخل الاتحاد السوفياتي (بودريتز، 1984). عندما يجدد المحافظون الجدد عدواً فإنهم لا يقبلون أي تسوية معه، سواء باسم الواقعية أو باسم الصبر. وهم مسكونون بذكريات الحرب العالمية الثانية لدرجة أنهم يرون في كل مكان هتلراً يجب القضاء عليه. فاللورخ الإنكليزي الكبير، إ.ه. كار، الذي حاول إيجاد مبررات لتسوية ميونيخ (سنة 1938 بين هتلر وشامبرلين)، هو عدوهم بالتأكيد (هيملمارب، 1993؛ إيمونز، 2000)، تماماً مثل تلميذه أ.ج.ب. تايلور (هيملمارب، 1994) الذي يتهمونه بجهل الأفكار التي تقود البشر ويتجنب كل تساؤل عن مسؤولية البشر الأخلاقية. كما أنهم لا يحسون جورج كينان اللورخ الذي يرون فيه صديقاً لتايلور و«واقعياً» غير قابل للشقاء، ولا يطبقونه كمحلل فيتهمونه بـ«حيانة» نظريته الخاصة عن احتواء الاتحاد السوفياتي. من جهة أخرى، يبدو إدموند بورك مثالهم النموذجي لكونه قد أدان الثورة الفرنسية مثلاً ناضلوا هم ضد الثورة البولشيفية (بولتون 1997-1998). وهم بالطبع يطلقون بسهولة تسمية «ميونيخي» على كل من يدعو إلى التعقل خلال الأزمات العالمية المعقدة. أما كومانترى، فإن مواقفها قد تصلبت كثيراً منذ نهاية سنوات 1970، توقفت ضد ذلك من كونها المجلة النخبوية لليهود الأميركيين والمتنحية على كل توجهاتهم، لكي تصبح أداة بين أيدي «صقور» الحرب الباردة (كما دفعني أن أكتب، عام 1983، مقالة طويلة عن معنى ذلك التحول الجذري في مجلة المستقل العربي). ومع ذلك، علينا الاعتراف بأن كومانترى ما زالت إلى اليوم تقدم صفحات أدبية وموسيقية تقرأ بمتعة. أما محافظيتها الاجتماعية، وتحليلاتها الاستراتيجية المنحازة، وخاصة اتهامها السطحي عادة والمعادي بصورة جفرية لكل ما يخص العرب والمسلمين، فقد أصبحت مكشوفة إلى درجة الملل.

داخل إدارة جورج دبليو بوش، تعتمد حركة المحافظين الجدد التي يعدها أولئك الإيديولوجيون المكثرون، مرشحاً حامياً هو نائب الرئيس ديك تشيني، ومديراً عاماً هو بول وولفوفيتز مساعد وزير الدفاع السابق. يلاحظ جيمس فالورز (أتلانتك، مارس، 2002) أن «تشيني ورامسفيلد وولفوفيتز يشكلون فريقاً متكاملًا، وهذا ما يؤكده كثيرون غيرهم (وردوارد، 2002 و2004). ولكن وولفوفيتز الذي يعتبر مفكر الجماعة الأهم هو قليل

الكلام لكونه يفضل الانكباب على العمل (وهو يحسد شخصية فيل غورمان البطل الذي يتنظره مصير وطني لامع في رواية دافلتاين الرمزية التي كتبها روائهم المفضل سول بيلو، الخائز على جائزة نوبل للأدب). ومع ذلك فهو رجل طيب المعشر، ذكي، بسيط، مهذب، ولكنه سجين تصورات الخاصة ويبدو غير قادر على الخروج منها أمام أحد لا يشاركه آراءه. كان منذ اللحظة الأولى مؤيداً للاحادية القطبية كما كان، تحت حماية تشيني الذي كان يومها وزيراً للدفاع، أهم المشاركين في كتابة «مسودة» 1992 التي تم تجميدها على الفور (دون التخلي عنها) عندما تسرب مضمونها إلى الصحافة نتيجة ما سمي «غلطة وولفويتز». مع انتخاب كلنتون، انسحب من السياسة إلى العمل الحامضي حتى 2001 حيث عاد ليصبح الرجل الثاني في وزارة الدفاع وواحداً من بصني لهم الرئيس. وفي ربيع 2005 أصبح رئيس البك الدولي بترشيح من بوش.

رغم الإشكالات التي تسببت بها «غلطته»، يبقى وولفويتز أقرب المقربين من أفكار ليو شتراوس، على الأقل في نقطة محددة: عدم التسرع في الإعلان بالصوت العالي عن قناعات عميقة لا يمكن للجماهير أن يفهمها ويجب ألا يطلع عليها؛ وهذا ما يمثل تناقضاً كبيراً لدى العامل بحماس على شر الديمقراطية في جميع أقطار العالم. عندما يتحدث أو يكتب، يبدو أنيقاً ومعتدلاً ومتواضعاً، ولكن جميع التقارير التي تحدثت عن مواقفه في مناقشات الحكومة الداخلية تعطي صورة مختلفة تماماً عنه، صورة رجل مأخوذ بالقوة العسكرية، قليل الاهتمام بالوقائع، وتتحكم به أفكار تبسطة وغير واقعية (يراجع بخصوص ذلك، وودوارد، 2002 و2004؛ كلارك، 2004). لم أكن الوحيد الذي أحس بهذا التناقض في مكتبه الكبير في البنتاغون؛ فلقد توصل يتر بويز (النيويوركر، أول تشرين الثاني 2004) إلى نفس التصور، مع أنه يقدم عنه صورة زاهية: «على الرغم من تسليم الجميع بذكائه وبسلوكه الرصين النابع من أصوله الجامعية، كان دائماً على الدوام لواقف الصقور البالغة العدائية» قبل ثلاثة أعوام من حرب العراق، كتب بكل وضوح أن مثالي اليابان وألمانيا لم يعودا فاعلين لإعطاء دروس معاصرة (2000)، ولكنه يصحح رجالة بقراءة كتب هن هينينغ بلندن قتل النهاب إلى العراق، كما أنه قدم صورة مقارنة حلال زيارة قام بها إلى بولونيا عام 2004 (دير). وهو لا يكف عن إعلان تماؤله الكبير بالطبيعة البشرية ويحفظ الديمقراطية، ثم لا يلبث أن يبدو بالغ القلق حيال المخاطر التي تهدد أميركا. كما يعتبر



إقامة التحالفات هدفاً أساسياً، ولكنه عندما يحلل طول أناة بوش الأب في تشكيل تحالف 1990 لتحرير الكويت، يتوصل إلى أن «تصميمه الشخصي كان أهم بكثير من معادلاته مع حكام العالم الآخرين» (1994). أما عن تدخل أميركا في العالم، فإنه لا يعارض وجود حلفاء، ولكنه يكتب في نفس الوقت: «عل من يرفضون دعمنا أن يندموا على موقفهم حتى نهاية حياتهم» (2000). وهو يرى أن الديمقراطية بحاجة إلى قوى داخلية لكي تقوم (2000)، ولكنه يصر على أن هذه العوامل متوافرة في العراق رغم عدم تواجدها. بعد ثمانية عشر شهراً من بداية الحرب، قال الجندي جريج. «إن 98 % من العراقيين يحبون الجيش الأمريكي» (بوير، نفس المرجع)، وهذا ما قد يوصف بالمبالغة الكبرى، في حالة التساهل وهو يؤمن بمقولة باول عن «القوة الحاسمة» (راجع الفصل الثالث)، ولكنه لم يتوقف عن انتقاد قائلها وعن العمل لإبعاده عن الحكومة.

يصب منهجه مباشرة في الحرب الوقائية فهو ينطلق من معلمة بسيطة ولكنها مرعبة عند التحليل: «لا يجدر تقييم الحروب اعتماداً على ما تحققه بقدر ما يتيح تجهه» (1994). انطلاقاً من ذلك، يجب التزام اليقظة والقضاء على كل تهديد محتمل في مهده. من هنا كان مبعث فخره بأنه هو من كتب «مسودة» 1992 (2000)، مع أن ذلك النص كان يؤكد بوضوح (شوارتز، 1994-1995) أن «مجرد وجود أطراف مستقلين (وليسوا بالضرورة معادين) هو أمر غير مقبول من الولايات المتحدة، لأن ذلك سيشكل تحدياً للمهيمنة الأميركية التي هي الركن الأساسي للاستقرار العالمي»، وتلك رؤية من نتائجها المتطرفة فرض نوع من نظام الانتداب أو الحماية الأميركية على مختلف الدول المتقدمة. ويعتبر ولفويتز أن أكبر خطأ ارتكب كان عدم ضرب ألمانيا واليابان لحظة ظهورهما كقوتين عسكريتين (1997)، ويقترح - ولكن دون أن يقونه صراحة - سلوكاً مماثلاً مع الصين قبل أن يفوت الأوان. وهو أيضاً يظن وجد أمثال شامبرلين في الحكومات الغربية، وأمثال هتلر بين حكام العالم الثالث (2000). فلإجبار النموذج الأول على الاصطفاف ولتحقق النموذج الثاني، يجب أن تستخدم القوة بشكل مكثف؛ وهو يتقصد بوش الأب بهذا الخصوص، إن لم يكن بسبب عدم إكمال الطريق إلى بغداد، فعلى الأقل بسبب إسراره في إنهاء حرب الكويت قبل استكمال كل نتائجها الممكنة (1994)؛ كما انتقد كليتون لعدم استمراره وقتاً أطول في توجيه الضربات إلى الصرب قبل فتح مفاوضات دايتون (1998)، مكرراً في الحالتين بأن

الديمقراطيات نسيء التصرف عندما ترضى بانتصارات ناقصة.

ويبقى فوق كل شيء ذلك الهوس بالرئيس العراقي. إذ يرى وولفوفيتز أن «مجرد وجود صدام حسين في السلطة يمثل مشكلة» (1994)، وهو لا يقر إقامة أي نوع من العلاقات معه، كما كان يخطر أحياناً في بال كليتون. فهو نموذج «ماتر جديد»، ويجب أن يتم التعامل معه على هذا الأساس؛ ذلك ما كان يردده على الدوام. لذلك لم يكن غريباً أن يرى يد صدام ممتدة الى كل مكان: في هجمات 1993 ضد مركز التجارة العالمي، كما في «غزوة» نيويورك سنة 2001. لقد كانت ردة فعله الأولى بعد أحداث 11 أيلول الدعوة إلى ضرب العراق فوراً. إن هذا الحامعي المأخوذ باستخدام القوة الوقائي ضد خصوم حقيقيين أو محتملين قد تبوأ ثلاث مرات ماصب في وزارة الخارجية وثلاثاً في البيتاعون وهو يجد راحته في هذا المكان الأخير. فكوهه لوزارة الخارجية معلن (1998)، وقلة احترامه لكلول باول هي مصرب المثل (وودوارد، 2002 و 2004)، وإذا ما وجد دبلوماسي ديمقراطي مثل ريتشارد هولبروك بعض الاحترام لديه «فذلك لأنه عرف كيف يوتق الصلة بين استخدام القوة والدبلوماسية».

يخلص من ذلك إلى أن المحافظين الجدد، على الرغم من الاختلافات الشخصية والاختلافات الداخلية التي تصل أحياناً إلى حد تعريقهم، يتقاسمون نفس الإيمان بمائدة القوة العسكرية في إزاحة العدو تمهيداً للإهتمام بالمجتمعات التي تخلصت من ديكتاتورها والتي تحظى بفرصة اعتماد قيم جديدة. وهم يمثلون ما يسميه ماكندوغال (1997) «التحسينية»، وهي دكان يحسن الأميركيون صنماً إذا أقبلوه! هي فكرة تقول بأن الولايات المتحدة تمتلك القدرة والمهابة والتكنولوجيا والغنى اللازمة لتعبير أحوال أمم مكاملها. ولا يتردد هؤلاء الإيديولوجيون المطبوعون بقوة بثقافة قومية ودينية أن يصموا بـ«الثقافية»، بل «بالعصرية» كل من يحاول لفت نظرهم إلى خصوصيات المجتمعات البعيدة عنهم، وإلى الحظوظ المحدودة التي تملكها دبابات الجيش الأميركي لتكون قاطرة فاعلة للديمقراطية إلى العالم ولشدة ما هم مسكونون بضجيج مبادئهم الخاصة، فإنهم لا يفهمون أن العالم بأسره غير مستعد لمشاركتهم بها وأنه يعلن ذلك عندما تسنح له الفرصة. «إن قمة السخرية يكمن في رؤية المحافظين الجدد يتهمون بـ«الاستشراق» خبراء العالم العربي الجامعيين الذين يشيرون إلى أن ديمقراطية هذه المنطقة، رغم كونها أمراً مرغوباً، يجب ألا تفرض بسرعة أو

بالقوة، علماً بأن إدارة الصور ووسائل الإعلام من قبل المحافظين الجدد تتم بالفعل عن مفهوم «استشراقي» حقيقي عن المجتمعات التي يدون مصممون على تحويلها وتحسينها، هذا ما يقوله واحد من أفضل الخبراء الأميركيين بالمنطقة (مايكل هدمون، 2004).

ولكن أليس هؤلاء المتقاتلون الواقفون في قدرتهم على تغيير العالم هم في الحقيقة على تشاؤم مفرط عندما يتعلق الأمر بالطبيعة البشرية؟ بالنسبة لمن يعتبر منهم بكل مذبذبة أن الإسلام هو العدو الجديد، فإنه لا يمكن إطلاق هذه المقولة دون أن يضاف إليها الكثير من التفاصيل والملاحظات السياسية التي سوف تضعف بالتأكيد قوة الحشد لها وعلى العموم، فإن من الصعب جداً تحديد هذا العدو، ومن الأصعب بالتالي توصيفه بعبارة أحلاقية أو مَرضية (سوفي، مجنون، غير ممكن الردع، إلخ.). وكلما صعب تحديد العدو، كلما أصبح تتبع حركته أصعب وأخطر، وأصبح من المقلق أكثر عدم البقين بوجوده، ناهيك بالكلام عن مقاصده وغاياته. انطلاقاً من ذلك، أصبح المحافظون الجدد يرون المخاطر الكامنة في كل مكان، وهم يريدون اجتثاثها قبل أن تتحقق. من هنا يأتي، برأيهم على الأقل، تبرير مقولة الحرب الوقائية، وضرورة التيقظ المتواصل في كل لحظة؛ ولا يتمثل الدواء في المبادرات الدبلوماسية كين أدان هو ريفاني كان مقرباً من راسفيلد عندما كان هذا الأخير، بصفتة وزيراً للدفاع عام 1982، يحوب العالم عملاً على احتواء احتجاجات الدول النامية بخصوص قانون البحار. في نهاية ولايتي ريفاني، لم يعد لدى هذا الدبلوماسي سوى الاحتقار للدبلوماسية: «لا يوجد حل نهائي لمشاكل العالم مما من مشروع سلام في الشرق الأوسط يمكن أن ينهي النزاع الذي ضرب هذه المنطقة منذ عهد يسوع المسيح [1]، وحتى ما قبل ذلك وما من حل سياسي، أو دبلوماسي، أو حتى عسكري، يمكن أن يضع حداً للنزاع العرقي في جنوب أفريقيا. وليس باستطاعة أي تصويت في الأمم المتحدة أن يضمن الحرية الفردية أو السيادة الوطنية. وليس يوسع أية مساعدة أميركية، مهما بلغ حجمها، أن تؤمن الازدهار في بلدان العالم الثالث. وما من اتفاقية رقابة على التسلح يمكن أن تؤدي إلى السلام» (أدان، 1988). على الرغم من كون كاتب هذه السطور سيشهد، عدداً من النجاحات الدبلوماسية التي تعارض مقولاته، والتي لعب مله دوراً أساسياً فيها، فإنه سوف يعود إلى الظهور، ضمن فريق بوش الابن، كواحد من أشهر المتحمسين للحروب الوقائية

إلى جانب موقفهم المعارض للنشاط الدبلوماسي، لم يتوقف المحافظون الجدد عن السخرية من إيمان كليتون بالسوق. فهم يؤكدون أن الدول هي التي تستمر في إدارة الأسواق، وليس العكس، ويذكرون بأنه «حتى في عصر العولمة، لا يكون منطق الاقتصاد هو منطق السياسة، وليس بالمطلق منطق الثقافة أو الانتهاء الاثني» (لورانس كابلان، 1999). ويضيف الكاتب نفسه: «إن إعادة تعريف الأمن القومي، وإعادة صوغ مفاهيمه، وإعادة ابتداعه، هي مقولات رؤية مستقبلية مبسطة وهارعة، مجبياً بذلك على تحذيرات كليتون من ظهور تهديدات عامة مثل الايدز أو المخدرات أو تبيض الأموال. إن إيمان هؤلاء المذهبي الويلسونية بالحقيقة الخالصة لموازين القوى هو أمر مدهش. كما أن الريبة التي يظهرها هذا اليمين الجندري تجاه الحقائق السياسية لاقتصاد السوق ليست أقل إدهاشاً.

ولكن هؤلاء الواقعيين بالأحلاق الذين أوصلوا قضية مونيكيا لبويسكي إلى مرتبة قضية دولة، هم في الوقت ذاته نفعيون ماكرون مجردون من الرحمة. إن كينيث لاي، رئيس ومدير عام شركة إنرون الذي تسبب بإحدى أكبر فضائح التاريج المالية، هو صديق يوش الابن الذي عينه مستشاراً لشؤون الطاقة. وجاي غارنر، عضو لجنة دراسات رسمية عن الصواريخ، هو نفسه رئيس شركة تصنع مكونات للصواريخ، وهو من نصح إسرائيل بتطوير صواريخ الباتريوت قبل أن يتم تعيينه كأول حاكم مدني للعراق المحتل (درو، 2003) وتشيبي هورئيس ومدير عام سابق لهاليبورقون، وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه الشركة قد حصلت بصورة متميزة وبغياض مطلق للشفافية (كان يدعش من تحدثت معهم من المسؤولين العراقيين الأقرب إلى الأميركيين) عدداً قياسياً من العقود المجزية في العراق (عمد نائب كاليغورنيا، واكسمان، إلى نشر تلك العقود في وسائل الإعلام، مما أجبر البتاغون على إلغائها عندئذ). أما المعادي الشرس للسعودية (بيرل وفروم، 2004) ريتشارد بيرل (المحامي من وولستيتز، ومعاون سكوب جاكسون، وعدو الانقراض المتحول إلى ميدان الأعمال)، فهو لا يتردد في عقد اتفاقية مع الشيطان إذا كانت مستثمر اتفاقاً تجارياً في المملكة التي يملكها (أدى كشف سايمور هيرش لأحدى عملياته الكبرى إلى ترك منصبه الرسمي كرئيس ثم كعضو للمجلس الاستشاري لوزارة الدفاع). ثم إن كونراد بلاك، أكبر داعم لهم، كان عرضة للملاحقة بسبب اختلاسات كبرى مارسها على حساب المساهمين في شركته. ولن يتورع هؤلاء «الأخلاقيون» عن الانتقام من دبلوماسي أميركي مرموق

أثبت كلهم فيها يخص صفقة مزعومة لشراء اليورانيوم من قبل العراق في إحدى الدول الأفريقية عن تريب حبر للصحافة كشف أن زوجة الدبلوماسي كانت تعمل عميلة للـ سي آي أي وأنها كانت وراء تسليمه تلك المهمة مما أدى إلى فضيحة «بلامغيت Plamegate» التي تتوالى فصولاً مقلقة لإدارة بوش بينما نكتب هذه الأسطر.

يجتاز ريتشارد بيرل مكانة عميرة ضمن هذه الجماعة فهو «محركها السياسي» بامتياز ويمكن أن نبين بصانته بوضوح في المبادرات التي تصدر عنها أكثر مما في مقولاتها الفلسفية. بداية 2004، وبالتعاون مع نصيره دايفيد فروم المجاهدي بأنه صاحب عبارة «محور الشر»، نشر كتاب نهاية الشر الذي يمثل «خارطة طريقه» لما بعد غزو العراق الذي دافع عنه بشراسة، والذي يقترح حل أميركا مهاجمة أعضاء هذا «المحور» السبعة، هذا عن أفغانستان والعراق. فبعد أن تحرر من جميع مهامه الرسمية انصرف إلى الأعمال وأصبح في وضع يتيح له إطلاق العنان لتأملاته كأحد «الصقور» الكبار دون أن يشكل إزعاجاً للإدارة التي يكتفي «بتوجيه النصيحة لها». يتيح له مثلاً الدعوة إلى معامرات عسكرية جديدة، أو الكتابة أن «الصقور هم الواقعيون الحقيقيون»، أو إيجاد «غيلان» يجب القضاء عليها لأنها كانت وتوجيه اتهامات تنفضر إلى الأساسات لدرجة تخرج أحياناً أقرب أصدقائه. ولكن بيرل يستطيع أيضاً، بفضل حرية حركته وكلامه، أن يجسد، أكثر من أي متتم آخر إلى تلك الجماعة، الالتزام المجاهدي ليس فقط بإسرائيل، بل بالليكوود على وجه التحديد، ويحط يشكك بالتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين ويكره الإسلام الجهادي بقدر كرهه للقومية العربية ويتبنى إطلاقاً من ذلك تطابقاً تاماً في المصالح بين إسرائيل شارون أو نتياهو وأميركا بوش أو تشيني.

في الخيل الثاني للجماعة يظهر اسمان لابنين كل منهما سرٌّ أبهى ليمتيرا على الخصوص في ميدان التحليلات الاستراتيجية: ويليام كريستول (ابن إيرفنج ومدير ويكلي ستاندارد وستراتيجي سياسي في الحزب الجمهوري) وروبرت كاغان (ابن دومالد). في انتخابات 1996 الرئاسية لم يكونا مؤمنين بحفظ السنتاتور بوب دول الجمهوري، ولكنها دهوا إلى سياسة ريفانية جديدة تتجاوز التوافق الفاتر بين الكلتيوميين والواقعيين من أمثال كيسنجر. فهما «داعيتا هيمنة» يريدان تحويل «لحظة أحادية القطب» إلى فترة طويلة تقوم على «تفوق عسكري ومثال أخلاقي». ولتحقيق ذلك، يقترحان زيادة سريعة وهائلة في موازنة الدفاع، وتعبئة الأميركيين على أسس قومية في الداخل، ووضوحاً أخلاقياً يعمل

على «تغيير الأنظمة» في كل مكان من العالم تحكمه «الوحوش». ثم أعاد الكزة عام 2000 ليدعوا هذه المرة بشكل واضح ومقتل إلى انتخاب بوش الابن، ثم عام 2003 بكتاب مشترك وذو عنوان معبر، الخطر الداهم، كان المتشددون مع الاتحاد السوفياتي قد استخدموه في السبعينات لمعارضة أي انقراج مع موسكو بنجاح كبير أسهم يومها بفوز ريفان بالتراسة و«الخطر الداهم» لا يصدر هذه المرة عن قوة كبرى معادية، وإياها عن استهتار الأميركيين وتعاظمهم عن ظهور أعداء جدد. وليس هناك برأيها سوى حل وحيد لذلك، هو القضاء عليهم في المهد من خلال تغيير الأنظمة بالقوة في العراق وإيران وكوريا الشمالية، وحتى في الصين (ولكن وولفويتز الذي يشارك في الكتاب يبدو أقل حساً حيال الصين). يجب عدم الاكتفاء إدد بالحالات التي تكون مصلحة الولايات المتحدة مهددة فيها بشكل مباشر، إذ لا يجوز لقوة مهيمنة تحترم نفسها أن تقع في حسابات قوة عادية: لا تعايش مع الأنظمة المعادية بل السعي الدؤوب لاستبدالها بأخرى، حتى وإن لم يحجب الأمر الفرنسيين، والروس، والمناهضين الآخرين، مع المحرص على عدم العودة إلى عالم متعدد الأقطاب لأن نظاماً متعدد الأقطاب هو غير مستقر بطبيعته ومضر للتفوق الأميركي. ضمن نفس التوجه يرى ماكس بوت، الذي أصبح ماسرهم العزيز الإنتاج، أن على الولايات المتحدة أن تلعب دورها كقوة إمبراطورية بكل وصوح، بينما يجهد ستانلي كورتز في إثبات أن الإمبراطورية هي مولدة الديمقراطية أغرب ما في الأمر هو غياب أوروبا شبه الكامل عن هذا الكتاب (هذا بعض الكلام الجارح ضد فرنسا، ولكن كاغان سوف يعود إلى ذلك في كتابه الهجائي - أنظر الفصل الخامس) والتنامي الثام لكل من أميركا اللاتينية وأفريقيا بينما تبقى نقاط التركيز هي ذاتها: الشرق الأوسط، حيث يحفض المؤلفون تأييدهم للاعتماد لليمين الإسرائيلي ولا يعترفون بإمكانية وجود حلفاء غيره، وآسيا حيث يظهرون عدائهم للصين. ومقابل مفهوم الاستقرار يطرحون «تغيير الأنظمة»؛ أما من يدعون إلى الحوار أو التريث فيتهموهم بأنهم من دعاة التهنئة المتواطئين؛ وهم يعزرون بأنهم وارثو قومية تيودور روزفلت الصلبة، ولكهم ينكرون قوميات البلدان الأخرى فالعالم الذي يسمونه هو عبارة عن حلة واسعة يمكن لأميركا إعادة تشكيله حسب مشيتها، بشرط وحيد هو أن تأخذ القرار بذلك وتؤمن له الوسائل (العسكرية بالطبع، لكون احتقار الدبلوماسية مثلاً في كل صفحة). وماذا عن هيئة الأمم

المتحدة؟ بإمكانها الاهتمام مثلاً بمكافحة مرض الإيدز أو القضايا الإنسانية والصحية الأخرى، ولكن لا يحق لها بالتأكيد البحث في شؤون الأمن

خلال فترة طويلة كان إليوت أبرامز يعتبر قتي المحافظين الجدد الأغر، ولكنه غاب مدة عن الساحة لكي يعود إلى الظهور مع بوش الابن. وهو رجل ذكي لا يبدو حريصاً بالمطلق على القول بأحادية القطب في العالم (1992)، ويبدو في المقابل قادراً على مقارنة الأمور الاقتصادية بواقعية، وحتى ببعض التعاطف مع البلدان الفقيرة (1993)، كما أنه يقدم تحليلاً مفصلاً للتدخل الإنساني (200) رغم شهادة الوفاة التي أصدرها بحقه عدد من المحافظين الجدد (مثل شارلر كراوثامر)، وهو لا يرفض بالكامل مفهوم العمل الجماعي ولا احتمال اللجوء إلى الأمم المتحدة من أجل اسباغ الشرعية على التدخل العسكري الأميركي في الدول الأخرى. كان أبرامز أصغر مساعد وزير خارجية في تاريخ الولايات المتحدة، إذ تبوأ هذا المنصب وهو في الثانية والثلاثين بفعل ذكائه وإقدامه، علماً بأنه خريج هارمرد وصهر بورمان بودوريتز وميدج ديكر. عهدت إليه إدارة المنظمات الدولية وأميركا اللاتينية، وهناك ظهر وجهه الآخر، خاصة مع قضية التمويل السري للمعارضة المسلحة البنية المدعومة «كوترا» والتي انتهت في خضم، فضيحة إيران - عيت الشهيرة التي لطلخت السنوات الأخيرة من ولاية ريفان. وقد أدانته المدعي العام المسقل والش بسبب ما بدا، حسب اعترافه، أكاذيب كبرى يطلق بها خلال جلسات استماع إليه في الكونغرس (هي المرة الأولى التي اعتبر منها الكذب امام لجنة برلمانية جريمة يعاقب عليها القانون) ذلك ما دفع النيويورك تايمز إلى أن تكتب يومها: «قلما نجد في فريق ريفان شخصية تمثل الفساد المستشري، مثل السيد أبرامز». كان ذلك بالطبع جارحاً لرجل تخرج من كلية الحقوق وكلف، في وزارة الخارجية، بمسألة حقوق الانسان. والواقع أنه لدى تسلمه تلك المهمة عمل على أن يضع موضع التنفيذ الفرق الذي تحدده جين كيركاتريك بين «المتسلطين الجيدين» و«الشموليين السيئين»، واشتهر بحطاب كان جوهره يقوم على أن كل ما يمكن لإدارة ريفان أن تفعله لمنع البلد من التحول إلى الشيوعية هو ما تقدمه في ميدان حقوق الإنسان (بروك، 2003)، حتى وإن تعاونت في ذلك مع الحمير الحمراء، أو الكونغرس، أو جوناس ساهمبي أو أمراء الحرب الأفغان، الثورطين جميعاً بأفطع الارتكابات ضد هذه الحقوق. ولكنه، بفضل رسوخ موقعه العائلي والسياسي في قيادة المحافظين الجدد ومتانة

الدعم الذي يحيط به، عاد بعد ثلثي سنوات ضمن فريق بوش الابن، رغم أنه (أو لأنه) كان قد شن بعد إقامته هجوماً عنيفاً (1992) على الديمقراطيين «الذين عاقبوه لأنه غادر صفوفهم»، وعلى السي آي إي التي «نصبت له فخاً» وخدعته، وأذلته، وعلى ريغان نفسه «الذي كان أجبن من أن يجابه شراسة المدعي العام»، وخاصة على بوش الأب الذي أنكره بدل أن يعيد إليه الاعتبار (لكني يمنحه في النهاية عفواً خاصاً).

انطبعت فترة اعتاده مكتاب (إيمان أم خوف؟) الذي يخلر فيه اليهود الأميركيين من خطر الاندثار بفعل الاندماج في المجتمع الأميركي، ويوجه رسالة مديح إلى المسيحيين الأصوليين الذين يغفر لهم بعض المنزقات المعادية للسامية ويعد أن انضم إلى فريق المحافظين الجدد الداعمين إلى إزاحة صدام حسين، أصبح ضمن مجلس الأمن القومي لبوش الابن البد اليمنى لكوندوليزا رايس فيما يخص شؤون الشرق الأوسط؛ وهو لا يتميز فقط بذكاء وحدة ذاكرة يعترف بهما الجميع، بل أيضاً بمناوراته الناجحة للالتفاف على وعد بوش بتسهيل إقامة الدولة الفلسطينية، كما باستبعاده عن هذا المجلس أو كواليسه كل خير معترف به من العالم العربي-الإسلامي (بروك، 2003). وعلى الرغم من انتقال رايس إلى وزارة الخارجية بقي دوره فعالاً في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط داخل مجلس الأمن القوي خلال ولاية بوش الثانية، لاسيما منها قضايا لبنان وسوريا وفلسطين.

غالباً (ولكن ليس حصرياً) ما يعبر هؤلاء الكتاب المكثرون عن آرائهم حول قضايا العالم في مجلة ناشيونال إنترست. وإذا كانت المجلة تضم في هيئة تحريرها كتاباً لا يشتبه كثيراً بأنهم من المحافظين الجدد (مثل بريجسكي أو تاكر، أو حتى كيسنجر في بداياتها، مع أنه مكروه منهم جميعاً) قبل انفصال كثيرين منهم (مثل هوكوياما وبرجسكي سنة 2005 لتأسيس فصلية منافسة) فإن أفكارهم تجد فيها أرضاً مضيافة، كما للقومية الهجومية لدى هنتنغتون أو بريجسكي. أما مؤسسها ورئيسها الفخري فهو إيرفنج كريستول نفسه؛ وكراوثامر يكتب فيها الكثير؛ ودانيال بايس يتابع فيها حملته ضد الإسلام السياسي؛ ورينشارد بيرل موجود فيها؛ ومالكها هو كونراد بلاك، حليف الخط ومؤله له قبل أن يكتشف أمره، على قرار بيرل ذي الممارسات المشبوهة بصفته رئيس مجموعة هوليستر الصحية. ولقد كان الأسترالي أوين هاريس الذي انجذب إلى المجموعة قبل أن تندأ روائح الفصائح تموح من حولها، مديراً لتحريرها خلال فترة طويلة.



ولكن قد يكون كارتر لورد أفضل من يجسد هذه المسيرة: عندما كان طالب فلسفة تتلمذ على ليو شتراوس في إعادة قراءته لأرسطو، ثم أخذ يحل مكان «المعلم» في واحد من أهم أقسام الفلسفة التي يديرها تلاميذه. ولكن لورد أثر أن يدخل مجلس الأمن القومي قبل أن يعود إلى التدريس في معهد كلية البحرية - للاركان المشهورة بجبريتها في تحديد الأهداف الأميركية في العالم، وحيث دخل الحرب ضد «برابرة الداخل» النسويين والمتعدي الثقافات، مشيداً بالذكورة وفصائلها الإمبراطورية وداعياً إلى محاطية اجتماعية رجعية بمعنى الكلمة.

هذا العرض للوجوه الرئيسية داخل الحركة بعيد عن الاكتمال، ولكن من الضروري أن نضيف إليه آخيراً حالة زلمي خليل زاد خريج الجامعة الأميركية في بيروت أستاذ العلوم السياسية الذي لمع اسمه سريعاً بسبب كرهه الشديد للسوفييات وتردده على هذه الأوساط حيث كان يواظب على العمل بحماسة وجدنية التلميذ النجيب. تبوأ منصب مبعوث الرئيس لدى المعارضين العراقيين، ثم منصب السفير في أفغانستان، مسقط رأسه، بعد دحر الطالبان قبل أن يصبح سفير أميركا في العراق سنة 2005.

هناك بالتأكيد كثيرون غير هؤلاء، ولكننا اخترنا أن نذكر أولئك المنحرفين مباشرة، بتأثيرهم أو بمهاتهم، في التوجه الإمبراطوري الجديد الذي اتخذته البيت الأبيض ابتداءً من 2001. ويقتضي علينا أن نشير إلى أنه ليس صحيحاً أن جميع المحافظين الجدد قد انتقلوا بمبادئهم وأسلحتهم إلى الحزب الجمهوري؛ فما زال بيرل يقول عن نفسه بأنه ديمقراطي، كما أن السناتور جو ليبرمان، مثل ريتشارد هولبروك، ديمقراطي علماً بأنه عمل على إحياء «الجنة الخطر الداهم» التي طبعت بندياتهم، ولكن لكي يحولها هذه المرة ضد الحركات الجهادية الإسلامية. ثم إنه ليس صحيحاً أيضاً - على عكس القناعات السائدة - بأن المحافظين الجدد قد استحوذوا لوحدهم على المشروع الإمبراطوري؛ فإذا ما انفرط عقدهم ذات يوم، فإنه لن يحمل معه هذا المشروع الذي، كما صوره باسيفيتش بحق وقدم بارنيت صورته الليانية (العصل السابق)، هو أكثر قديماً وتجنزراً من حاسة أتياع ليو شتراوس وأصدقائه إرفنغ كريستول.

يستمد هذا الخبر قوته أولاً من إقلام المشروع الليبرالي. وذلك ما يلاحظه جادوت (2004): «مع أن المحافظين الجدد مدانون بتقديمهم تقديراً مضحاً لقدرة أميركا على

حكم العالم، فإن اليسار قد استمر يعلم بعوالم خيالية [...] إن يساراً لا يريد أن يرى حقيقة الشر في العالم لأنه يريد أن يحصّر وجودها داخل البلد فقط ليس أفضل تجهيزاً للتدخل في عالماً من يمين يستدعي القتال ضد الإرهاب لكي لا يشعل رأسه بأمور أخرى». إذا لم يكن مقصودنا أن ندرس هنا فشل اليسار الأميركي في تقديم نقد لهذا الخيار متناسك فكرياً (مع أن الوقت لم يمت على ذلك لحسن الحظ) وقابل أيضاً للترجمة بتعابير سياسية، بل انتحائية، فإننا نذكر بأن الخيار الإمبراطوري الجديد يقوم على أسس قوية لثراث يميل إلى الهيمنة (وقد سبق للييسار أن استقى من نفس التراث، وإن بنسخة أقل اكتيالاً عن المشروع، خلال حرب فيتنام خصوصاً) ساهم في تدعيمها مؤخراً وصح أميركا المتميز في عالم ما بعد الحرب الباردة.

### في موقع القرار

من هنا كانت قضية المساهمة الحقيقية لهذه الحركة في صياغة المشروع الإمبراطوري الجديد، وبصورة أدق تأثيرها الفاعل في خيارات إدارة بوش الابن. إن تأكيد القومية الإمبراطورية مثلما عرضت في الفصل السابق يتجاوز بكثير دائرتهم الصغيرة ليشكل داخل المجتمع الأميركي بوعاً من التفاهم الضمني الشائع عرفوا كيف يسرون عليه أو يظهروه أو يمجسّدوه، ولكنهم ليسوا بالتأكيد هم من أوجدوه كما أنهم لا يستطيعون السيطرة عليه دائماً. وحتى إذا كان المحافظون الجدد يحتلون مراكز يحدون عليها في إدارة بوش، فإن هذه المراكز غالباً ما تكون من الدرجة الثانية يحاولون انطلاقاً منها توسيع دائرة تأثيرهم أكثر من ممارسة سلطة حقيقية. لقد بلغ تأثيرهم في الأرجح حله الأتصفي في المسألة العراقية، ولكن ما من شيء يضمن استمراره، وقد يضعف إذا تقاطعت وجهات النظر داخل المجموعة. ولقد شهدنا ذلك خلال سنوات اختلافهم، ورأياء أيضاً وهم في الحكم والأعمال. سيكون من المبالغة بالتالي اعتبار كل المسؤولين الأساسيين في إدارة بوش من المحافظين الجدد، أو اعتبارهم ألعوية في أيدي هؤلاء.

ومع ذلك نقول إن هذا الاعتقاد سائد إلى حد كبير. يلاحظ ليلا (2004) تحولهم من شبكة أساتذة جامعيين وناشرين ضعيفة التماسك إلى قوة متهاكمة تمارس تأثيراً كبيراً في السياسة «يشكل المحافظون الجدد بيئة فكرية واجتماعية قائمة بذاتها تقوم بدعم مؤسسات

## جنوح المحافظين الجدد

ومراكز تفكير وجماعات ضغط ومجلات ومكاتب استشارية، دون احتساب أولئك الذين هم جزء من الحكومة على مستويات مختلفة». بخصوص هؤلاء الأخيرين عل وجه التحديد، يعبر جازون وإشتاين (NYRB، أول أيار 2003) عن الرأي السائد الذي «لا يعتبر جورج دبليو بوش ذلك العُظمي العتيق الذي تكفي نظرة منه لإثارة الرعب، وإنما أداة دون خبرة يجرّكها محاطون جدد مهوسون منذ نهاية الحرب الباردة بحماس تبشيري يهدف إلى أمركة العالم، بنفس طريقة عمل الإمبراطوريات القديمة على جعله رومانياً أو مسيحياً أو إسلامياً أو بريطانياً أو نابوليونياً أو ألمانياً أو شيعياً» كما يشكو السناتور (الديمقراطي) جورف بيدل بصورة علنية قاتلاً: «يبدو أنهم استحوذوا على عقل رئيسنا وقلبه». وهناك مراقبون آخرون يبدون إعجابهم «بعلاقة ضيقة نسبياً ولكنها متساهكة نجحت في ممارسة تأثير حاسم إلى هذا الحد» (مارشال، 2003). وأي شاركة درو: «المحافظون الجدد أقوياء، لأنهم متصاننون ومصممون ومنحمنون إيديولوجياً ودعاة». وذلك أيضاً رأي مايكل هدسون (هانلت وآخرون، 2004): «كيف وصلت الأمور إلى هنا؟ الجواب الأقصر هو أن شبكة من المحافظين الجدد متأثرة بمصالح اليمين الإسرائيلي قد تمكنت من التقاط لحظة تاريخية حاسمة لتعرض برنامجها المتطرف».

يبدو آخرون أشدّ محفظاً، مثل دالتر وليندساي (2003) اللذين يشيران إلى غيابهم عن الأدوار الأولى ويكرزان أكثر على «غرائز» الرئيس والمقربين منه المطبوعين جميعاً بـ «القومية الهجومية» التي لم تكن بحاجة إلى أفكار المحافظين الجدد لكي تتفتح، والتي لا يمكن إلا أن تفشل، برأي الكاتيب اللذين كانا من فريق كليتون إذا كان هناك إذن ما يدهي «ثورة بوش» (التي يحددانها بالأهداف وليس بالوسائل: الحرب الوقائية وأحادية الجانب)، فإن مردودها (أو حسائرها) يجب أن يبقى محصوراً شخص الرئيس وحده: «فليس التكتاسي مجرد واجهة خارجية لثورة الآخرين». إنطلاقاً من هنا، قد يكون بوش الأمين، مثل القومية المتطرفة ضمن الحزب الجمهوري، هو الذي دفع هذا التوجه داخل الحزب إلى «زواج مصلحة» مع المحافظين الجدد يجمع الطرفين (القوميون من جهة والمحافظون الجدد من أخرى) على الحماس لاستعراض القوة في العالم وللتشكيك بالخلفاء والمنظمات الدولية على حد سواء. ذلك أيضاً ما يراه بيكر (2005): «لم يجهد المحافظون الجدد لشد الإدارة باتجاه أفكارهم، ولكن التبنّي المسبق للخيار الإمبراطوري من قبل بوش وتشيني ورامسفيلد هو

## أميركا والعالم

الذي فتح أمامهم أبواب الإدارة بصورة شبه تلقائية».

كيف يقيمون هم أنفسهم التأثير الذي يمارسونه؟ عشية حرب العراق، وجواباً على اتهامات الجبهة بأنها الموحية الأساسية بتلك الحرب، كتب أحدهم (ماكس بوت، 2004) أنه لا وجود أساساً لمحافظة جديدة (ويكلي ستاندارد، 30 أيلول 2002). بعد ذلك أجاب عن سؤال لمعرفة ما إذا كان بوش يكفي بتطبيق البرنامج الذي يعدّه له المحافظون الجدد: «أتمنى لو يحصل ذلك!»، معلنين بعض أمثلة التباعد بين الرئيس والجبهة. ولكن بوت نفسه عاد ليؤكد أن حرب العراق اندلعت بفضل ضغطهم المتواصل، وأن «استراتيجية الأمن القومي» التي أعلنت في أيلول 2002، «ودعوتها إلى أسبقية أميركا على العالم، وإلى شر الديمقراطية، وإلى استخدام القوة» - الوقائية عند الضرورة - لوقف الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كانت في الأساس وثيقة وضعها المحافظون الجدد». ولا بد أن القاريء قد لاحظ التناقض الواضح بين ادعاء أبوة القرار الأهم في ولاية بوش الأولى والنص الرئاسي الأهم في هذه الولاية، ثم إنكار أي تأثير رسمي على الإدارة، بنوع من التواضع المصطنع والمصاغ بلغة سياسية موارية!

«زواج مصالح» أم «عشق متبادل»؟ ليس هذا هو المهم؛ فالسؤال هو معرفة من المسيطر في هذا الزواج. كان لكل من الطرفين حساباته الخاصة، ولكن عشية انتخابات 2004 الرئاسية كانت الرهانات تسير على قدم وساق: سيبقى بوش متمسكاً بهذه الجبهة فيعزز مواقعها داخل إدارته، أم أنه بعد أن استخدمها لإعادة انتخابه وتقديم خطاب متوافق مع ثورته الخاصة سيعتمد عليها لمصلحة العودة إلى توجه جمهوري أكثر تقليدية؟ فهناك بالفعل توجه نحو قومية شبه إمبراطورية حاول المحافظون الجدد ادعاء ملكيته، ولكنه يستطيع الاستمرار بعد انحلال افتراسي «للزواج»، وإن بشكل أقل إيديولوجية ويوجه قومي أكثر وضوحاً. فبعد أن التقى جوشوا مارشال (الأطالتيك، غوز - آب 2004) مستشاري المرشح كيري، لاحظ ميلاً لديهم إلى بوش الأب. وقد يكون ميل الديمقراطيين إلى الأب معهوداً بفعل تعارضه مع إقبال الابن على المغامرة. فلقد كان بوش الأب «داعية هيمنة براغماتي» سجع في إظهار مريخ من الصلاة والتعقل أمام تفكك الاتحاد السوفياتي، وإعادة توحيد ألمانيا ودعوتها إلى حلف شمال الأطلسي، وفي حرب الكويت وإطلاق مؤتمر السلام في مدريد، دون أن يصمي إلى ضغوطات الريغانيين الذين كانوا يلحون عليه للقيام

بمغامرة إمبراطورية لم يكن يميل إليها. علينا بالتأكيد انتظار نهاية ولاية بوش الابن الثانية للحكم على الأمور، ولكن المؤشرات الأولى اللاحقة لانتخابات 2004 لا تدل على نهاية قريبة لـ «رواج المصالح» ولا على عودة مباشرة إلى براغماتية بوش الأب، حتى وإن كان التحالف بين «القوميين المتصلين» والمحافظين الجدد قد بدأ يشهد تشققات جديدة خارج دوائر السلطة.

ذلك أنه لم يكن من الممكن أن يستمر تأثيرهم الكاسح عصباً على تطورات المسألة العراقية التي كانوا أبطالها بشكل مكشوف. والملف الخاص الذي خصصته ناشيونال إنترست للعراق، ربيع 2004، يقدم صورة واضحة عن الضعف النسبي الذي لحق بهم. يعمد ديميتري مايمز («قومي متصلب») إلى معارضة جذرية لمقولاتهم - لا يمكن انتظار تعاون العراقيين إلا إذا أحسوا بأنه ليس لدى الأميركيين مشاريع طويلة الأمد في بلدهم؛ «إن علينا تشجيع الحرية والتوقف عن الرغبة في تصدير الديمقراطية» -، وهذا ما يضرب مشروع المحافظين الجدد في الصميم. ويتمنى جون هيلز أن يتحول «مذهب بوش»، التي تكسرت أسنان صيته المحافظة الحديدية على ضفاف دجلة، إلى خليط من الويلسونية والقومية على طريقة بوكاناو، كما يهدو «المحافظين الواقعيين» إلى إنقاذ «مذهب بوش» عبر دفعهم الإدارة نحو طريق وسطى، أقل إيديولوجية وأقل تدخلية. ويبدو الخرنال أودوم، الرئيس السابق لوكالة الأمن القومي (NSA)، أكثرهم حسناً: إنه ينصح بالانسحاب من العراق في أقرب وقت ممكن. فعد أن يعلن عن أسفه لكون الجو المهيمن قبل الحرب قد حال دون قيام نقاش جدي حول الفائدة الحقيقية من حوصها، يضع إصبعه على الأساسي، أي على كون حربي أفغانستان والعراق كانتا لمصلحة إيران في الدرجة الأولى (إذ إن طهران تخلصت من جارين معاديين)، ولمصلحة بن لادن على الخصوص، إذ أنه لم يشهد سقوط رئيس علماني فقط، بل عرف كيف يستفيد بسرعة من الفراغ المتولد في العراق ليجمعه قاعدة عملانية للجهاديين وليخفف من قدرة الجيش الأميركي على ملاحقة الإرهابيين في أفغانستان.

فيا وراء الحالة العراقية، يبقى المحافظون الجدد متأهين في وجه انتقادات من كانوا حلفاءهم حتى ذلك الحين: أحد أقلامهم الأشد لذة، دايفيد بروكس، يتبأ متحسراً «بعودة قوية لمن يُدعون «واقعيين» لكي يذكروا بحدود قدرتنا وليدعوا إلى الاستقرار».

لكي يستجبح بحسم: «سوف تكون تلك أفضل وصفة للكارثة». وعلى صفحات كومنزي (نور - آب 2004)، يأخذ ماكس بوت على فرنسيس فوكوياما، «رفيق درب» آخر للمحافظين الجدد، أنه ألف كتاباً كاملاً عن بيان الدولة متجنباً معناية اتخاذ أي موقف مؤيد أو معارض لحرب العراق التي أصبحت هي الأروية الرمزية لمسيرة كهذه. ولقد كان فوكوياما هدف تشارلز كراوثرام أيضاً (2004) الذي يتهمه بالعمل على «تدمير كامل بيان المحافظين الجدد»، ويعدم تقدير «الخطر الوجودي الذي تمثله الأصولية العربية والإسلامية»، وبالحقل بين الآراء المتباينة ضمن جماعة المحافظين الجدد (مثلاً، وجهة نظر من يدهون، على غرار كريستول وكاغان، إلى التدخلية بمختلف أشكالها، خاصة في البلقان، ومن لا يؤيدونها، مثل كراوثرام نفسه، إلا في حالة الدفاع عن مصالح أميركا الأساسية) ثم أطلق كراوثرام سهماً يفترض قاتلاً بيا يطوي عليه من سم: اتهام فوكوياما بأنه «يهود المحافظة الجديدة لكي يمعن في خنقها».

ولكن ما هي خطيئة مؤلف نهاية التاريخ الذي كان يحرص على أن يعتبر دائماً، رغم هذه الاتهامات الخطيرة الصادرة عن «أهل البيت»، قريباً من جماعة المحافظين الجدد، بل عسواً فاعلاً فيها؟ لقد رمى فوكوياما (2004) حجراً في البئر: من خلال نقده لأفكار تشارلز كراوثرام، يحط من قدر «التقدير البالغ اللاواقعية للقدر الأميركية» و«العالمية المسيحية»، وتصوير صدام حسين كخطر وجودي، وعدم التوقف المسبق الذي يمنع المحافظين الجدد من التعرف إلى الخصوصيات العراقية، والعجز عن إقناع الآخرين بشرعية تدخل أميركا في العالم، وحتى بالاستخدام المشوه لأطروحة الخاصة عن «نهاية التاريخ»؛ أنا لم أقل أبداً أن الديمقراطية يمكن أن تثبت في كل مكان بفعل إرادتنا السياسية فقط». ويذهب فوكوياما إلى أبعد من ذلك ليعارض مقولة المحافظين الجدد الأساسية بعد هجمات 11 أيلول: «إذا كنا مكروهين في العالم، فليس ذلك بسبب ما نحن عليه، وإنما بسبب ما نفعله فيه». كفر وخيانة جلبا له سبلاً هجومياً من قبل المحافظين الجدد ينكشف في الحانثب الآخر منه عن نهافت نسبي لتأثيرهم.

وفوكوياما ليس الأول ولا الوحيد الذي غادر «زواج المصالح مع المحافظين الجدد». فلقد سبقه الخروج المبكر والمؤدي لمايكل لند، أحد الكتاب الأكثر غرارة، والذي كان صدمة كبرى للجماعة. يذكر لند لقاءه بالمحافظين الجدد (نايشن، 29 نيسان 2004) على أنه

«مأساة حقيقة»: «كنت أعتقد أنني انضمت إلى حركة ليبرالية وحريرية، وليس إلى زمرة ليكوديين أمريكيين ومعمليانيين رجعيين متحدين من أجل دعم احتلال يهودا والسامرة». ولقد بدأت معاناته باكراً (1993) عندما أخذ يحس بالاختناق من جو التحزب الأعمى إلى اليمين الذي دفعه إلى التساؤل عما إذا كان على المثقفين المحافظين المدعومين «مسؤولين» أن «يهاجروا» حقوق تعدد الثقافات مقابل إغمالهم غباوات اليمين العنصرية والأصولية». ثم ثار بعد ذلك على الفكرة القائلة بأن للمحافظين أدواقهم وعاداتهم الخاصة، ليذكر بأن الديمقراطيين والنازيين والشيوعيين قد ادهوا، كل من جهته، بأنهم رواد فن الزخرفة، وبأن بيتس واليوت كانا شاعرين طليعيين مع أن ميولهما السياسية في أقصى اليمين، وبأن هناك جمهوريين معشوقين موسيقى الروك أند رول، أي باختصار بأنه لا وجود لحرب ثقافية في أمريكا، وبأن الرابط القوي بين الراديكالية الجليالية والأخلاقية والسياسية لا يتواجد إلا لدى أقليات صغيرة لا تمثل لها تعيش على هامش الحياة الأمريكية كان ذلك خلال ولاية كليبتون، وكان خطاب كهذا يخرج من بين صفوفهم بالغ الإزعاج لمحافظين جدد يخوضون حرباً أخلاقية - ثقافية ضد تحالف التنوير ومتعدي الثقافات الذين كانوا أحد ممثليهم في سدة البيت الأبيض آنذاك. ولكن لند كان يعلن انفصاله التام عندما استخلص أن المشاركين في تلك الحرب الثقافية المرحومة ليسوا في غالبيتهم من المثقفين، وأن الهدف الوحيد لتلك الحرب هو أن تكون «قاة» استهزاء للرأي العام عبر استخدام تعابير هجومية. واكتمل الانشقاق عندما بلغ به الأمر الاعتماد - مبلغ التعديف بنظر رفاقه السابقين - بأن «بداية العقل تضرع الاعتراف بأن كلاً من الجمال والأخلاق والسياسة يشكل مبدناً قائماً بذاته، حتى وإن تلامست أطرافها؛ والإنسان العاقل قد يكون محافظاً من الناحية السياسية وليبرالياً على صعيد الأخلاق أو العكس. والحرب الثقافية الحقيقية ليست بين ليبرالية ومحاطبة، وإنما بين قوى العقل والنطق والذكاء والاعهار، وقوى العباء والسوقية والجهل والتعصب والشعوبة».

وآخرون أيضاً غادروا. دانيال ماتريك موييهان أعجب بهم لحظة ولكنه ابتعد سريعاً. جاين كيركباتريك، رمز الريفانية التي دعت عام 1990 للعودة إلى «أمة طبيعية في عالم طبيعي»، هوجمت بشدة من قبل كريستول وكاغان. ريتشارد هولبروك، المثبتس قليلاً في خياراته، اتخذ مسافة عنهم: «إن المحافظين والمحافظين الجدد، الذين يتعاضدون بصعوبة في

إدارة بوش، ينزلون بصورة لا متوقعة من الدعوات إلى نشر الديمقراطية إلى الدعوات النيو امبراطورية دون أي موقف متناكس فكرياً، باستثناء ميلهم اللامحدود إلى استغلال القوة» (الأطلانتيك، تموز - آب 2004). روبرت تاكر، مؤرّحهم الواسع التأثير الذي كان بالنسبة لهم مرجعاً وريثاً درب، انتهى غداة المغامرة العراقية باتهامهم اسمياً بأنهم مدانون «بالتدمير الرهيب للشرعية التي اكتسبتها أميركا» (تاكر وهندريكسون، 2004؛ انظر الفصل الرابع من كتابنا هذا).

### اللاصق الديني

ما وراء المصاعب التي تعترض وسوف تعترض مشروع أميركا البيو-امبراطوري، سوف يرتبط مستقبل المحافظين الجدد أيضاً بها شكل لجهاتهم أداتها الأقوى وفي نفس الوقت نقطة ضعفها: الدين. فعدا عن العدائية الهجومية والهوسية أحياناً التي يثيرونها في العالم العربي - الإسلامي حيث أصبحت كتاباتهم تشكل مجال انتقاد واسع لا يخلو أحياناً من الإعجاب، لاسيما في الأوساط الأصولية (جهاد الخارن، كاتب المقالة اليومية في جريدة الحياة، كرس لهم مثلاً أكثر من ثلاثمائة مقال نقدي خلال السنوات الأخيرة)، يقدم المحافظون الجدد إجابات متناقضة على الاتهام الذي يوجه لهم داخل أميركا نفسها (هوسديف، سايمز، بريجسكي، فوكوياما وكثيرون غيرهم) بأنهم يمدّمون في الدرجة الأولى مصالح إسرائيل، بل مصالح اليمين الإسرائيلي التوسعي. فبعضهم (بيرل وفروم، كراوتامر أو برنارد لويس، مثلاً) يرى أن إسرائيل والغرب تتهايان في كونهما الهدف الوحيد لتهديد وجودي واحد هو الراديكالية العربية - الإسلامية التي تهدف إلى «التدمير القرطاجي» لإسرائيل (حسب تعبير كراوتامر) مع تغذيتها له- «حق مستعر» (لويس) ضد العرب يؤدي بها إلى مهاجمة بمختلف الوسائل، حتى الأشد بربرية منها. ويشدد آخرون (ماكس بوت، 2003) في المقابل على انتهاء عدد من غير اليهود (بولتون، وولسي، خليل زاد) إلى الجبهة، وعلى كون الجبهة تقيم أيضاً، خارج نطاق الليكود الإسرائيلي، علاقات مع مختلف أحزاب اليمين في العالم، من المحافظين الأوستراليين إلى اليمين البريطاني. ويشير غيرهم أخيراً، ليس دون وجه حق، إلى أنهم عندما يدعمون إسرائيل يقومون باستمرار وتأكيد وتقوية توجه راسخ في السياسة الخارجية الأميركية تم اعتياده قبل أن تظهر إلى



الوجود محافظية جديدة.

منذ ظهور هذه الحركة أشار المراقبون الأشد حياداً إلى هويتها المذهبية الواضحة. ففي تصويره الدقيق للتوزع الديني داخل الحياة العامة الأميركية، قدم جيمس رايشلي المحافظين الجدد، مع الأخذ في الاعتبار أن عدداً قليلاً من غير اليهود كانوا التحقوا بهذه الجماعة، على أنهم يؤلفون «مدرسة جديدة من المثقفين اليهود الذين تشكل مصلحة إسرائيل رابطة على الأقل يجمع بينهم» (1985، ص 305). ويحدد رايشلي ولادة المجموعة ضمن إطار انزلاق جماعة من الانتليجنسيا اليهودية نحو نوع من المحافظة الاجتماعية (على أثر الانشقاق الحاصل ضمن المؤسسة الليبرالية حول مسائل مثل «المبادرات الإيجابية» لصالح الأقليات العرقية) تحولت سريعاً إلى حركة سياسية تقف في وجه الدعم الذي كان بعض الليبراليين قد بدأوا تقديمه إلى الفلسطينيين وإلى قضايا أخرى في العالم الثالث بينما كان قسم من الانتليجنسيا اليهودية ينشط من زاوية أخرى في قضية الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي وفي دعم أكثر وضوحاً لإسرائيل. بعد عقود من النضال المشترك، تم الطلاق بين اليهود والسود داخل الحزب الديمقراطي خلال رئاسة كارتر (1976-1980) في جو مشحون بالجهاد. في تلك الفترة بالذات، وبالتحديد حول قضية دعم إسرائيل، بشر المناضل القديم في ميدان الحقوق المدنية، نورمان بودوريتز، كتابه قصتي مع السود، الذي عرض فيه للمدى الذي بلعته الهوية الفاصلة ما بين الحليين القديمين.

المحافظون الجدد بعيدون عن إنكار تلك القطيعة، أو عن السعي لمعالجتها كما فعلت الحبة اليهودية الليبرالية عندما بحث عن قاسم مشترك مع اليسار الديمقراطي أو مع السود، وهم يقرون بها علناً؛ ولكن تمديداً كبيراً آخر كان يترصد بهم: إن اليمين الجمهوري الذي كانوا يتقربون منه في البداية لأسباب تكتيكية أكثر منها إيديولوجية يزلق بسهولة نحو خطاب شه عنصري أو حتى لا سامي يشكل اليهود وآخرون غيرهم مادة لها (مثله في ذلك مثل كل يمين في العالم، إذا شئنا تصديق إرنست فان دين غاغ، الذي يذكره رايشلي «في الذئبة اليهودية - يعتبر «الإنسان اليميني معادياً للسامية بطريقة عضوية. وسواء كان كذلك أم لا، فهو سيهود إليه حتماً»). إن «الأغلبية الأخلاقية والإنجيلية والمسيحية بوضوح التي تجسدت أواخر سنوات 1970 (والتي ستحل مكانها فيما بعد أغلبية أكثر تسيساً هي «التحالف المسيحي») قد نتجت إلى حد كبير عن عملية تمحور موازية حركت في نفس الفترة

الأغلبية المسيحية البروتستانتية في البلد. نحو هذا اليمين المتطرف والمعادى للسامية وجه المحافظون الجدد أنظارهم سعياً إلى توسيع جمهورهم السياسي والفكري من هنا نشأ الإشكال الذي قدم هارود سكواحدرون، الذي كان حينها رئيساً للهيئة البالغة الفعالية، «ممتدى رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى»، جواباً عنه إذ فضل الدعم المباشر لإسرائيل على النضال الذي تخوضه الائتلافات اليهودية الليبرالية منذ الأزل، فشكل بذلك محطة تاريخية: «إن الأصوليين المسيحيين يدعمون بصورة عمياء عدداً من القضايا التي اعتبرها رهيبة، ولكتني لن أرفض دعمهم لإسرائيل بسبب ذلك» (رايشلي، 1985، ص 310). بهذه المقولة التي جر بها سكواحدرون قيادات النجبة اليهودية إلى هذا المسيل، استطاع أن يجيد بسرعة أصدقاء لدى كريستول الأب والابن، كما لدى بودوريتز وأبرامز وغيرهم، «حتى وإن كانت ريبة يهود أميركا من أصدقاء إسرائيل الإنجيليين بعيدة عن الزوال نهائياً: فهي تحضي حيناً وتظهر أحياناً أخرى، ولكن بهدف الحصول على دعم أكبر لإسرائيل يكون دون مقابل» (متري، ص 185). مقابل التهميش السياسي الذي سيدين عدداً كبيراً من المتحمسين اليهود الذين بقوا أوفياء للمبادئ الليبرالية، والذين لم يتورعوا في منشوراتهم المدينة أو في وسائل الإعلام العامة عن نقد المقايضة المعيبة بين سكوت اليهود عن لاسامية اليمين البروتستانتى مقابل دعمه لإسرائيل والتي قامت بها القيادات اليهودية المؤسساتية ونظر لها المحافظون الجدد اليهود بطريقة اعتبرها اليهود الليبراليون «غريبة»، كان المحافظون الجدد قد كسبوا معركة حاسمة مستيح لهم التقرب السريع من تيار اليمين المسيحي الجنديد المستحوذ على ما يناهز عشرة ملايين صوت انتخابي والذي كان يتوسع في مختلف أنحاء الولايات المتحدة ولاسيا في ولاياتها الجنوبية.

في أمة مطبوعة بالتوجه الديني للدرجة التي يصورها كتاب توكفيل القيم أو مارتن مارتين (1985) الذي هو أهم مؤرخ لهذه المسألة، وفي بلد كان يشهد إضافة لذلك تحمرات عميقة وانشطارات داخل أغلب تسميات طوائفه (رايشلي، 1985، متري، 2004)، كان الرهان منطقياً لأن «المحافظة الجديدة كانت مبالغة دائماً للمغامرة، خاصة في عملية إقحام الدين مالىامة»، كما يكتب دراير (1995). ولقد تحمل إيرفنج كريستول، الذي كان يومها الباطق باسم الجماعة، تبعه ذلك التوجه المغامر، وهذا ما دفع به هو الآخر إلى الطلب من أبناء دينه أن يتوافقوا مع أميركا بالغة التدين المسيحي، وإلى الصفح عن بعض حالات

العداء للسامية واعتبارها تعويضاً عن الدعم الذي يقدمه اليمين المسيحي لإسرائيل. في عدد آب 1995 من مجلة كومنترتي، اتخذ بودوريتز الموقف نفسه عندما عرض تعريجات أدلى بها الإنجيلي نات رويرتسون وبين أنها معادية للسامية بصورة واضحة، ثم طلب الصفح عنها مقابل دعم رويرتسون اللاعدهود لدولة إسرائيل وفي كتابه إيمان أو خوف، كان الكلام يكاد يعوز إلبوت أبرامز للدينح يمين مسيحي لم تكن نشأته التروتسكية أودراساته عن مجارر النار قد هيأته لمجاملته. أما جيرتروود هيملفارب، التي تريد إعادة كتابة التاريخ انطلاقاً من مفهوم «الايان الديني» كما يلاحظ آلان رايمان (2004)، فإنها تعمل على تخليص القومية من ديبويتها الأوروبية لتجعلها مرتبطة بالدين الذي يشكل لاصقها الحقيقي، وهي تقدم لدعم رأبها مثل يوغوسلافيا السلمي (حيث لا قومية ممكنة مع تعدد الاديان) ومثل إسرائيل الإيجاي (حيث القومية بنيت بإصرار ووضوح على مبدأ الانتشاء الديني). يجب ألا تكون الأديان إذن مباحة وحسب، بل محترمة وليس فقط كشأن خاص، بل لأنها تشكل جزءاً أساسياً من الحياة العامة (1994). لدى قراءة هذه الأسطر يهلل اليمين الأميركي الأصولي، ولكن الأصوليين الإسلاميين على مختلف مشاربهم لا يهدون فيه ما يزعجهم، على عكس تركيا العلمانية أو إندونيسيا في الفترة التي كان بول وولفوفيتز سفيراً هناك، علماً بأن المحافظين الجدد، الذين يحرّكهم كره أعمى لمصر الأنوار إلى جانب تعلقهم المطلق بقومية ذات طابع ديني، يميلون أحياناً إلى معازلة الأصوليين الإسلاميين (كما حصل في أفغانستان) ليقبهم أن معركتهم الكبرى هي مع العقلانية المنتهقة من فكر «الأنوار»، والليبرالية التحررية، وفكرة المواطنة العابرة للانتماءات الدينية، رغم أن علاقتهم بهم قد اتحدت بعد 11 أيلول وجهة أكثر إشكالية.

لذلك سوف يرتبط تأثير المحافظين الجدد (في الميدان السياسي على الأقل) بديمومة المجموعة معها وبمستقبل المشروع الإمبراطوري الجديد الذي ساهموا بقوة في صياغته، وأيضاً بالتطور الإيديولوجي والحجم الانتخابي لليمين المسيحي، ويتطور علاقتهم بهذا اليمين وتماثلهم معه لأسباب عديدة حصل، ابتداءً من 1970 تقريباً، برف حقيقي من الكنائس الأميركية التقليدية نحو الإنجيلية التي ألقت بقلها، عام 1980 ثم عام 2004، على خيارات الناخين الأميركيين. وكما يصرح أحد زعمائها، «لولا العمل الشاق ولولا أصوات ملايين المسيحيين الذين قرروا الخروج من صمتهم، لما تأمنت أغلبية جمهورية في

أي من هيتلي الكونغرس، ولما أصبح بوش الابن رئيساً مرتين، وكان أكثر ما منحطى به عدد من حكام الولايات الجمهوريين» (يذكره ديديون، 2004) مع هذا اليمين المسيحي، وقع المحافظون الجدد ما يشبه عقد فاوست، وقد كان مشمراً حتى اليوم بصورة مذهلة إن في مجال إعادة صياغة السياسة الخارجية الميركية على أسس نيو - امبراطورية، أو في مجال شد الحزب الجمهوري (ونواته الصلبة الجديدة من اليمين المسيحي) نحو دعم أكثر حماساً لإسرائيل بل لليهود، أو، بصورة أعمق، في شيوع عدد من المواقف الفلسفية العالية على قلب المحافظين الجدد كمثّل موقع الدين في الحياة العامة، أو نبذ الاخلاقيات الليبرالية.

مع بدء ولايته الثانية، عاد الالتباس القديم في علاقة بوش بتيار المحافظين الجدد مرة أخرى للواجهة الاهتمام. فالقاتلون بأن الرئيس اسيرهم أو هو حتى واحد منهم كانوا يتوقعونه ان يتحلّى عن عدد من معاونيه غير المشيرين بأفكار المحافظين الجدد وان يوسع دائرة هؤلاء. اما الذين كانوا يقولون بان نظرتهم للعالم هي في الأساس من قناعته، فكانوا يتوقعون منه ان يتحرر من تأثير المحافظين الجدد فيقلص نفوذهم بعدما انتهت فائدتهم الانتخابية بمجرد إعادة انتخابه. لكن تشخيص هنري تاو (2005) قد يكون هو الاقرب للواقع اذ اعتبر ان بوش الابن كان في الواقع ينتمي الى تيار «القوميين المتشددين» المهجوسين بنظرة صيقة للمصلحة القومية الاميركية، لكنه انزلق بعد الحادي عشر من أيلول نحو تبني شبه مطلق لأفكار المحافظين الجدد، من استسهال التدخل العسكري، الى ممارسة متكررة لتغيير الأنظمة، الى خطاب أخلاقي من العالم «الخير» ضد «الشر»، انتهاء باستعارة ساذجة لأطروحات باتان شارانسكي عن الاستبداد والديمقراطية.

لكن الالتباس بقي قائماً، إذ وجد الطرفان ما يقنعهم باستمرار العلاقة بين الرئيس والمحافظين الجدد، كما بداية تأكلها. ارتاح المحافظون الجدد لإستقالة كولن باول من الخارجية ولكنهم كانوا يفضلون بالتأكيد شخصاً غير السيدة رايس التي توحد عليها «واقعية» غير مرغوبة. بالمقابل فإن فرض جون بولتون بما يشبه الممارسة القسرية على الكونغرس مندوباً في الأمم المتحدة، أو اختيار الوريث الجديد للأمن الداخلي اثاراً إرتياح الحركة لأن الرجلين يتمايان بوضوح اليها. ولا ريب ان وولفويتز، الرجل المحوري في الحركة، قد تمكن من انتزاع رئاسة البنك الدولي وهو أداة مهمة للتأثير في العالم، ولكن خروجه من الإدارة يعني إن موقع المحافظين الجدد قد تآكل في قلعته السابقة (وزارة

الدفاع التي خرج منها أيضاً دوغلاس فايت في ظروف شديدة الالتباس)، كما يعني أن ارتباطه الشخصي بحرب العراق، محرّصاً عليها، مساهماً في ترويج عدد كبير من الأسباب الواهية لخوضها، وعاجزاً عن ادارتها بعد سقوط صدام حين، قد جعله شخصاً يصعب الدفاع عنه في مجلس الشيوخ الذي كان سيضطر للعثول أمامه فيما لو عين في منصب جديد مرموق، كوزارة الخارجية مثلاً. وبدل وضع وولفويتز بالدات إلى أن مستقبل المحافظين الجدد قد ارتهن إلى حد هائل بتطور الأمور في العراق. وقد يرتاح المحافظون الجدد إلى اعتناق بوش شه الصياني لأفكار شارانسكي (وهو ريباً أقرب السامة الاسرائيليين إلى قلوبهم)، مما جعله يصحح في قراءة لأول خطابين القاها غداة إعادة انتخابه «يكاد يصح أحد تلامذة معلمنا ليوشتراوس»، كما قال أحدهم لكن هذا الإنحياز إلى مفاهيمهم ومعداتهم المفضلة يبقى هشاً إن تطورت الأمور بصورة سلبية في العراق، إن باتجاه تصاعد مقاومة الاحتلال أو باتجاه تزايد النفوذ الإيراني أو نحو حرب أهلية. إن أيّاً من هذه السيناريوهات سيوضع بالضرورة على حانتهم وسيضطر الرئيس لتحمل مسؤوليته لهم، خصوصاً إذ رافقت المصاعب على الأرض، فضائح بالحملة كذلك التي بدأت تصاقم خلال سنة 2005 من تسريب أسماء مباحصين للحركة إلى الصحافة (فصححة السيدة بلام)، إلى النهب المالي الواسع للأموال العراقية والأميركية على السواء في العراق، إلى إكتشاف شبكات جديدة للتمجس لصالح اسرائيل. وقد تكون إنتخابات خريف 2006 الدورية هي المفترق الذي يؤكد متانة العلاقة بين الإدارة والحركة أو يسجل، تحت ضغط التيار الأقل تطرفاً في الحزب الجمهوري، بداية افتراق عميق بينهما



## الفصل الثالث

### ضباط وسفراء وجواسيس

يصعب على أي مسؤول أميركي أن يسمع تشكيكاً بقدرات بلاده العسكرية، وهي قدرات لم يعد بمقدور أي دولة أن تحاربها أو تنافسها أو تتعدها، ويات من الصعب على الدول الأخرى أن تحدّها دون دفع الثمن الغالي. ويأمل علاء المشروع الامبراطوري أن تكف كل الدول عن مجرد التكبر بالتحول إلى قوة موازنة للآلة العسكرية الأميركية، كما هم يتوقعون من الآخرين، دولاً وجماعات وحركات، أن يعتبروا بما حصل للطالبان في أفغانستان أو للنظام الحثي في العراق، وقد قضت الآلة العسكرية الحبارة على كليهما في أسابيع معدودة. وإن كانت الأرقام المالية دليلاً على هذا التفوق الأميركي الهائل في الميدان العسكري فيحسن بأي امرئ أن يتذكر إن الميزانية العسكرية الأميركية كانت، سنة 2005، أكبر بسبع مرات من مثيلتها الروسية، وشاقي مرات من ميزانية الصين العسكرية ويحوي عشر مرات من الميزانية الحربية لدول مثل اليابان أو فرنسا أو بريطانيا، بحيث تشكّل ميزانية وزارة الدفاع الأميركية عادة ويمفردها من 45 إلى 50 بالمئة من مجمل الانفاق العسكري العالمي. بل إن الميزانية العسكرية الأميركية الخاصة فقط بقطاع البحث والتطوير باتت أعظم من كل الانفاق العسكري لفرنسا أو بريطانيا، مما يشير إلى أن هذا الموقع المتفوق سيبقى على طغيانه في المستقبل المنظور. لذا فالقاتل بوجود نظام عالمي وحيد القطب منذ سنة 1990، يبدأ بالإجمال مطالعته بالميدان العسكري فيلاحظ الاحتلال الهائل بين الانفاق العسكري الأميركي مقارنةً بانفاق الدول الأخرى، ويلاحظ ثانياً احتلالاً آخر لا يقل أهمية بين انفاق الولايات المتحدة على أكتها العسكرية مقارنةً بانفاقها على أدوات التأثير الأخرى، ويلاحظ بالتالي موقع وزارة الدفاع المميز مقارنةً بمختلف أجهزة الحكومة الفيدرالية الأخرى. ولا بد بعد هذه الملاحظات، إلا وأن يخلص إلى البرن الشاسع الذي

## أميركا والعالم

يفرق بين أميركا من جهة وبين مختلف الدول المتقدمة في مجال الاعتماد على القوة العسكرية البحتة كمصدر للنفوذ والتأثير في عالمنا الراهن.

لكن هذا التفوق غير المسبوق لا يضع حداً للأسئلة بل هو مضاعف في الواقع من حدثها. فإذا كان المال هو حقاً «عصب الحرب»، فإلى أي حد تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على معدل عال من الانفاق، وبالتالي من عجز الموارد، دون التضحية بأولويات أخرى، أو دون وضع مصلحتها القومية على المحك، أو بصورة أبسط دون مجابهة أزمة مالية خطيرة؟ وإلى أي حد تؤدي «الثورة في الأمور العسكرية»، حتى وإن كانت الولايات المتحدة المستفيد الأول منها، إلى تغيير معطيات الحرب وتحديد مخرج النزاعات، دون أن تتقلل على الخيارات أو الأهداف الاستراتيجية؟ ومع قدرة كهذه على «تصدير الأمن»، هل تبقى الحروب الاختيارية بالسهولة التي يتم تصورها؟ وإذا ما مشبت فهل تكون نهايتها متوافقة مع التمنيات؟ وهل يمكن لأداة عسكرية بهذا الحجم أن تبقى مطوعة كما يُعتقد بين أيدي السياسيين؟ وهل يكفي العسكريون بأن يكونوا أدوات لخيارات المسؤولين المدنيين؟ وإذا ما اعترت القدرة العسكرية قاطرة لاستراتيجية كبرى، فإلى أي حد تعتبر الانتصارات العسكرية المحتملة قابلة للصرف، أي ممكنة الترجمة وبسهولة إلى مكاسب سياسية أو اقتصادية؟ ونخلص من ذلك إلى سؤال آخر: ألا يغير هذا الارتباط الوثيق بالوسائل العسكرية لفرض آراء أميركا على العالم من طبيعة الدولة نفسها في الولايات المتحدة ومن هوية مجتمعاتها ويؤدي إلى إعادة تكوين واعية أم لا للعلاقة بين الدولة والمجتمع داخل مجتمع الدولة الأعظم؟

ذلك أن التأمل من قرب في حقيقة الوضع العسكري الأميركي الساطع، والمتوجة بعض أنصاف الانتصارات والمثلومة ببعض العشل، يكشف عن هشاشة ماقضة لما يجري التناهي به كل يوم. للحكم على ذلك علينا في البداية مقارنة ما كانت أميركا تبحث عنه وما استطاعت تحقيقه بالفعل. كما يجب تحديد اللحظة الزمنية التي نتحدث فيها. فهل يجب، لاحتساب نتيجة التدخل في البلقان، أن نتموضع في 1999، أو 2004، أو 2009؟ وللحكم على التدخل في العراق، هل يجب التوضع في 9 نيسان 2003، يوم سقوط تمثال صدام حسين، أو في 2008، بعد خمس سنوات من ذلك؟ أم هل يجب أيضاً تذكر أولئك المجهورين بالقوة والتجريحين بها داخل مكاتبهم بأن الولايات المتحدة قد فشلت بتدخلها



في الصومال بعد عام على انتصارها الظافر في حرب الخليج الأولى، تلك الحرب التي أنت، بعد خمسة عشر عاماً، لتداوي الجرح المستمر في الترف بعد الخروج غير المشرف من المستنقع الفيتنامي؟ عام 1983، تم تجهيز حملة غريبادا الناجحة بعد حوالي 24 ساعة من الانسحاب العسير من لبنان، وكانت تلك العملية تهدف على ما يبدو إلى سيان ذكرى الخروج غير المشرف للهايتز من بيروت. إن الحساب الإجمالي لاستخدام الأسلحة الأميركية في نهاية نصف القرن الذي تلا الانتصار الكبير في الحرب العالمية الثانية ليس إيجابياً بالمطلق: تلك حقيقة لا يمكن - ولا يجب - أن تنسيتها استعراضات القوة المتكررة امام أعينا الآن.

من المؤكد أن التاريخ لا يستجّل الكوارث التي تم تجنبها ولا الحروب التي لم تحصل بفعل الفصل بين المتحاربين أو ببلوغ النتيجة المطلوبة عبر اللجوء إلى وسائل ضغط أخرى. لقد أتاح نشر القوات الأميركية إضافة إلى التحديث المتواصل لترسانتها أن «تكسب» الولايات المتحدة الحرب الباردة دون الاضطرار إلى شن حرب عالية ثالثة. ومذ ذلك الوقت لم تقل أهمية التدخل العسكري في السياسة الخارجية. بل حل العكس، فلم تعد الآلة العسكرية أداة للسياسة الخارجية فقط، بل «دون أن يتسه أحد لذلك، أصبحت القوة العسكرية مكوناً أساسياً لما بقي من الهوية القومية الأميركية» (باسيفيتش، 2002، ص 122). وإذا ما اعتمدنا معايير حجم الانفاق العسكري واتساع مساحة الانتشار الخارجي وتواتر عمليات التدخل، فلن يكون يوسع أحد أن يشك في أن الولايات المتحدة قد ربحت بفعل تراجع أو انهيار الوسائل العسكرية لمن كانوا «كباراً» في السابق، وفي أنها قد حققت من جانبها قفزة إلى الأمام بفضل قدراتها العسكرية للدرجة جعلتها تنجح في تكوين هوة لا سابقة لها، في الأرملة الحديثة على الأقل، بينها وبين الآخرين - الآخرين جميعاً.

يمكن التكهّن دائماً عن الثمن من الرجال والأموال العامة والتأثير الدبلوماسي والموارد الأخرى الذي دفعته الولايات المتحدة وهي تعطي الأولوية لهيمنة وتحديث ألتها العسكرية بصورة متواصلة. يطرح بعض الأميركيين، من مسؤولين ومراقبين، هذه الأسئلة، وخاصة من كانوا يحملون منهم، غداة سقوط جدار برلين، بالعودة إلى حالة «طبيعية» شبيهة بتلك التي كانت أميركا تحسن العودة إليها بعد الحروب الكبرى التي خاضتها في القرن التاسع عشر وحتى سنة 1918. ولكن النوايا المبيتة، بعد 1945، ضد الخصم السوفياتي عن صواب أو خطأ حالت دون العودة إلى ذلك الموضع. وعام 1989، أنت «حماية العوالة» وكانت

## أميركا والعالم

في بداية موجتها لتبرر اتخاذ قرار مماثل، «فالانحراط في العولة يقتضي أن يعمل السوق المعول كمنظومة متكاملة، والمنظومة تحتم وجود النظام» (باسيفيتش) وأميركا هي الوحيدة القادرة على عرض ذلك النظام، سواء لكونها سعت عن قصد إلى لعب هذا الدور أو أنه قد آل إليها بحكم واقع الأمور.

بعد سقوط جدار برلين، كانت هناك ثلاث خيارات ممكنة امام واشنطن: التخلي عن التعبئة بصورة متوازنة مع ما يفعله الغربيون الآخرون ومع انهيار الجيش الأحمر؛ الحفاظ على خيار المجابهة مع أعداد حقيقيين أو افتراضيين؛ أو الحفاظ أخيراً على الآلة العسكرية مع تحويلها إلى أداة جاهزة للتدخل في أي مكان من العالم. مرت عدة سنوات من التردد أدى خلالها عدم القدرة على اتخاذ القرار النهائي إلى خليط عامض من الخيارات الثلاثة: خفض في الموازنات وتقليص للإحتياجات، ولكن بصورة محدودة وبشكل لم يلبث أن تم تعديله لاحقاً. ولكن كانت لا تزال معتمدة في الوقت نفسه سياسة السيطرة القائمة على فكرة منع قيام خصم جديد يحمل مكان الاتحاد السوفياتي الذي قد يجرؤ على الظهور في آسيا أو أوروبا ليتحدى العملاق الأميركي، وذلك في وقت كانت القدرة الصينية لم تزال جنسية، ومحاولات ترميم الجيش الروسي إضافة إلى أداله على الأرض لا تتيح بما قد يحشى منه، وكان الأوروبيون عازفين عن زيادة موازاناتهم الدفاعية وكانوا بعيدين عن توحيد قدراتهم. بدأ حماس للتدخل العسكري المتكرر، وفي مناطق جديدة، بل غير مدروسة جيداً، يظهر على السطح، إذ أن إدارة كليتون قد قامت بتدخلات عسكرية يفوق عددها ما تم خلال الست أو السبع إدارات التي سبقتها. أما مع بوش، وهى الرعم من استمرار الانتباه إلى الصين، تم اعتماد الخيار الثالث (تعظيم منهجي للاداة العسكرية، والاتفاق الهائل على تطويرها التكنولوجي).

إذا كان هناك من منطلق في خيارات دروما الجديدة، فإنه يقوم على جهوزية سيناريوهات الحرب وعلى أهمية إحداث تحول جذري متواصل في ألنها العسكرية (إما باستخدامات جديدة للأمرساة الموجودة، وإما بسياسة اختراع الأسلحة المناسبة) لتصبح جهاز «انتشار معولم للقوة أو تصدير الأمن» يكون أكثر تعبيراً عن التدخل عما عن مجرد الردع بمواراة ذلك لم يعد السناخون «وزارة دفاع» عادية كتلك التي أوجدتها الدول المختلفة خلال القرنين الأخيرين، بل مركزاً محورياً يشكل اللراع الضاربة للمشروع

الإمبراطوري الجديد، بدءاً بتحليل الأهداف والغايات (لم يعد الحديث يدور عن «التحديات»، بل عن «الفرص المناسبة»)، إلى سير العمليات، وصولاً إلى «خدمة ما بعد البيع» التي تتمثل في فرض الاستقرار بعد انتصار السلاح. لقد أشار جون إيكينري بحق إلى أن «القائمين بنظرية فرض الاستقرار على العالم من خلال هيمنة القطب الأوحده عليه مهووسون بالمصادر المادية للسلطة» (1989)، وهذا الهوس هو الذي يوجه القدرة التي يستحوذ عليها نحو تجاهل دور الأفكار والقوانين المعتمدة والمؤسسات الدولية. وتبدو الهيمنة على العالم كأنها صدى لثبلة لها تحصل داخل البلد، أي هيمنة الرئيس على عناصر التفكير، وهيمنة القرار العسكري على أدوات التأثير الأخرى، وبالنسبة هيمنة البنتاغون على الأجهزة الفيدرالية الأخرى.

يؤدي هذا المنطق إلى جعل الاستخبارات مجرد أداة تهيئة لاستخدام القوة، وإذا ما رفضت الاستخبارات الخضوع وأصررت على التعاطي مع الوقائع فقط، يمكن تجاهلها نهائياً أو إعادة صياغة تحليلاتها لحثها على أن تتخيل وقائع أكثر توافقاً مع سياسة محددة سلفاً. أما تحويل الدبلوماسية إلى أداة، أو استبدالها بضرورة بالمعسكرين أنفسهم، فيمثل الوجه الثاني لأسبقية السلاح، لم تعد الأهداف السياسية هي التي تسمّر المعسكرين، بل إنهم هم من يحددونها، فالوسائل تحدد الغايات على الأقل بقدر ما تحدد الغايات الوسائل.

### إسبارطة في أوج مجدها

لم يعرف التاريخ الأمريكي من سابقة أبقى فيها على قدرات عسكرية هائلة بعدما انتفت علة وجودها. فعل عكس ما حصل بعد الحرب الأهلية في القرن التاسع عشر أو الحرب العالمية الأولى، بقيت الولايات المتحدة، بعد انهيار جدار برلين، منتشية إلى حد كبير بمنطق هيمنة عسكرية شاملة، بينما كان عدوها لفترة نصف قرن يتهاوى وكانت الدول الأوروبية تمارس تخفيضات أساسية في ترساناتها العسكرية. لقد لجأ الأميركيون أيضاً إلى خصص كبير في العمد وفي تخصصات الموازنات وفي الترسانات؛ ولكن التساؤلات الملحة في بداية تسعينات القرن العشرين عما سيكون عليه موقع أميركا في العالم قد أخلت المكان، في نهاية العقد، نشب توافق واسع داخل النخبة الحاكمة على وجود تفوق عسكري محسوم لا يمكن لأحد أن يفكر بمجاراته أو بتقليده.

في الأساس، هناك ما سمي يومها بالسيطرة على «الأجزاء المشتركة» من الكرة الأرضية. والسيطرة تعني أن تستخدم الولايات المتحدة المجال الجوي والبحري بصورة أسبقية وأولوية على الآخرين، وأن تستطيع منع الآخرين من استخدامها، وعليهم أن يقبلوا بذلك، أما الآخرون فسوف يخسرون إن حاولوا منع الأميركيين من ذلك» (بوزي، 2003). هذه السيطرة المسبقة والمتواصلة والمتصاعدة إن أمكن، تستهدف، بحسب تعريفها، إزالة العوائق التي قد تفكر أطراف أخرى بوضعها في طريق الولايات المتحدة؛ فعل إسباطة أن تكون واثقة من الوصول إلى حيث تريد. وهكذا تفرض الولايات المتحدة نفسها، ليس فقط كقوة محولة وحيدة، وإنما أيضاً كحارسة للعولة دون نقاش أو جدل.

السيطرة على البحار معادلة في بدايتها على الأقل لما كانت عليه بريطانيا في القرن التاسع عشر. ومع ستين غواصة نووية وجزينة الأساطيل المكونة من حاملات الطائرات وسفن حربية من مختلف الأحجام، تجاوزت الولايات المتحدة الأحلام الأكثر تفاؤلاً للكولونيل ماهان، الناحية الأولى لتحويل أميركا إلى إمبراطورية بحرية في مطلع القرن العشرين. على صعيد التحميل، تملك البحرية الحربية الأميركية أكثر من ضعف مجموع ما تملكه الدول العشرة التي تليها في التصنيف. وفي كمية ونوعية السفن الحربية، مقابل حالة «الاسكادرا» الروسية النامية وجنين البحرية الصينية (يبدو أن البحرية اليابانية هي التي تحتل اليوم المرتبة الثانية وتعمل على تعزيزها من عام لآخر، ولكنها تبقى بعيدة جداً عما كانت عليه البحرية الأميركية قبل عقود، رغم الجهد المتواصل الذي تبذله خلال العقد الأخير)، لم يعد هناك منافس للبحرية الحربية الأميركية التي أصبحت تسيطر بالكامل على طرق المواصلات الكبرى وأعلى البحار لتعطي لبوارجها وغواصاتها - التي تم تصميمها لأهداف مواجهة عدو الحرب الباردة الأساسي - دوراً يتزايد أكثر فأكثر في عمليات التدخل البرية (بارنيت). فهناك حوالي عشرة أساطيل أميركية تجوب المحيطات، وعلى رأس كل منها حاملات طائرات هي نوع من المدينة العائمة، بينما لا يوجد بلد آخر يمتلك مثيلاً لواحد منها فقط. ولقد أصبحت الغواصات التي صُممت للمجابهات الخاصة بالحرب الباردة تستخدم اليوم للهجمات البرية، أما الغواصات النووية فلن يكون لها مثل أو مجرد حصص قبل عقد على الأقل. كما أن هناك عشرات السفن المخصصة لنقل الجنود وتأمين عمليات الإنزال السريع.

وتمتلك أميركا أيضاً طائرات، بالغة الحداثة مرودة بصواريخ متناهية الدقة. سيصعب عليّ أن أنسى كيف أن واحداً من تلك الصواريخ دمر مركز المتصور الهاتفي في بغداد دون أن يلحق أي أذى بالقسم الإداري من المجمع والذي لا يفصله عن القسم الفني سوى جدار وسطي، أو كيف اكتشفت حول العاصمة العراقية بقايا جيبات أو تحصينات صغيرة (في كل منها ثلاثة أو أربعة جنود) دمرتها صواريخ بالعة الدقة وبهاظة الثمن أطلقتها طائرات حربية أو بوارج بحرية موجودة في أماكن بعيدة مثل البحر المتوسط أو المحيط الهندي. والواقع أن الولايات المتحدة تمتلك سيادة قاطعة على الجو، فهي تمتلك اليوم عدداً من الطائرات المقاتلة أو الهجومية من الجيل الحديث يفوق ما تمتلكه مجتمعة جميع أسلحة الجو الأخرى في العالم. فلديها (أرقام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لعام 2005) 2267 طائرة من الجيل الأحدث، أي ضعف ونصف ما تملكه روسيا، و9،5 أضعاف بريطانيا، و3،9 أضعاف فرنسا، و22 ضعف الصين. ولديها 102 أو أكس (طائرة استطلاع ومراقبة مرودة برادارات قوية)، مقابل 37 لليابان، و18 لفرنسا، و16 لروسيا، و7 لبريطانيا، و4 للصين. يضاف إلى ذلك أن الطيار الأميركي يحظى بساعات طيران تدريبية تفوق زميله الصيني بثلاث مرات والروسي بعشر مرات. ولقد دفع الاستخدام الكثيف للطيران منذ خمسة عشر عاماً، سواء في العراق أو كوسوفو أو أفغانستان أو مجدداً في العراق، بالبحر (ستيلر) أن يروا بأن الولايات المتحدة أصبحت قادرة على كسب الحروب باستخدام قوتها الجوية فقط. سوف نرى فيما بعد ما هي الأحلام السياسية الوردية التي تبني على هكذا تفوق، ولكن علينا أن نلاحظ أيضاً أن الدفاع الجوي المعادي عندما يوجد (حربياً)، أو عندما يكون في حالة بدائية (العراق)، وخصوصاً عندما لا يوجد على الإطلاق (أفغانستان)، هو قليل المفاعلية أمام الكثافة والحداثة والتدريب التي تميز الطيران الأميركي.

الحبوش البرية هي الأولى التي لحقت بها تخفيضات ما بعد الحرب الباردة. فهل تتناسب هذه الأداة بالفعل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها أميركا؟ نعم، إذا اعتمدنا على ما حصل في العراق حيث، كما يكتب بوت (2003) بإعجاب، «قامت الفرق الثمانية المشاركة بتدمير كل شيء في طريقها» خلال ثلاثة أسابيع؛ وكلاً، إذا أخذنا في الاعتبار صعوبات ما بعد الحرب حيث «أصبحت القوات الأرضية المتواجدة غارقة في رمال العراق وأفغانستان

## أميركا والعالم

دون التوصل إلى استتباب الأمن في أي من البلدين، ينبا لا تستطيع القوات الجوية والبحرية تقديم الدواء لإحباطات واشتطى» (بغاف، *NYRB* 8 نيسان 2004). هنا أيضاً يرتبط كل شيء باللحظة التي يطلق فيها الحكم: خلال معركة هجومية يشعر فيها الجيش بالفخر من نرساته المهائلة (من بينها 9000 دبابة أبرامز تشكل عمودها الفقري)، أو عندما يجد ذات الجيش نفسه متورطاً في قمع تمرد مضاد ومتواصل على طريقة ميرييف. أمام هذه الصعوبات نجحراً الستاتور الجمهوري تشاك هاغل على طرح سؤال ما زال محرمًا لمعرفة ما إذا كان من الضروري العودة إلى نظام الخدمة الإلزامية في حال الاستمرار بالتدخل في العالم بهذه الوتيرة. وازاء هذا اللجوء المكثف والمتكرر للقوات البرية تتعالى أصوات (الجنرال أودوم، 1997، أو كورب، 2004، بين آخرين) بضرورة إنشاء فرقتين ممكنتين اضافيتين، مقابل تأجيل أو إلغاء بعض مشاريع التكنولوجيا العالية في الأسلحة الأخرى ذلك أن أوامم الاكتفاء بالقوة الجوية وبالصواريخ قد تنحطم على صخرة ثورات قد تعيد إلى الأذهان ذكريات هييتام الأكيمة.

يرتبط مستقبل القوى البرية بالتأكيد بالطريقة التي يتم فيها تصور الإمبراطورية، وبصورة أدق بالدور المحدد الذي تعطيه الولايات المتحدة لنفسها في الفترات التي تلي الانتصارات. إن مكانه ضمن الجهاز العام، وطبيعة تجهيزاته، وحجم عديده في البداية، كل ذلك يرتبط بتحديد تلك الخيارات. فإذا كان الخيار هو التدخلات الحاططة الهادفة إلى إسقاط حاكم أو الاقتصاص من أحد، سبقى القوات البرية في وضع ثانوي داخل المنظومة العسكرية الأميركية. أما إذا انتهت الإمبراطورية المشوذة بالتشبه التخصيلي بإمبراطوريات الماضي الاستعمارية، فإن القوات البرية مستعيد موقعها المركزي ضمن الجهاز العسكري. لذلك سوف يكون تطورها الفعلي في السنوات القادمة، بالمقارنة مع الترامج المتناقضة بالكامل المطروحة لتطويرها، واحداً من أصل المؤشرات إلى الطبيعة الحقيقية للمشروع الإمبراطوري الجديد.

إن احتمال العمل على إنشاء فرق جديدة قد يقلب محمى يعود إلى ثلاثين سنة على الأقل. فلقد أدى إلغاء الخدمة الإلزامية، وبالتالي الإكفاء بإنشاء جيش مكوّن حصرياً من المتطوعين، في تموز 1973، إلى إضعاف ملمحوظ للقوات البرية التي أخذت تستجلب مرشحين أقل من كل الأسلحة الأخرى. كان من الضروري بعدها زيادة الرواتب،

ولتحقيق ذلك نجحت ضرورة تخفيض العديد (الذي انخفض في مجمل الفرق من 2،7 مليون إلى 2،2 مليون). وكانت القوات البرية هي الأشد تأثراً بذلك التخفيض، الذي تجدد عام 1990 ليهبط عددها من 2،2 إلى 1،5 مليون. ولكن بما أن الحروب أخذت تتزايد، بينها بقيت شبكة القواعد عبر العالم على حالها إلى حد كبير، وجلبت القوات البرية نفسها عداة حرب العراق وقد انتشر منها حوالي 370000 رجل في كافة أرجاء العالم، أي 24 لواء حريباً من أصل 33، أو بالأحرى 73% من كامل عددها. كانت قد بقيت اثنتان فقط من فرقها العشرة جاهزة لثغرات محتملة أخرى، مما جعل هذه الأخيرة غير محتملة كثيراً لكون البقاء في أفغانستان وخاصة في العراق يتطلب وجوداً كثيفاً للرجال.

إذا لم تكن «الإمبراطورية الأميركية» إمبراطورية غزوات، فإنها بالتأكيد «إمبراطورية قواعد»، كما يقول تشارلز جونسون (2003)، عشرات القواعد وتسهيلات مرفئية، ومناطق توقف، هي الدلائل الواضحة على ذلك الطموح العالمي، الماعل بصورة متواصلة منذ 1945. وعام 2003 كتب بوزن: «لقد بقيت نية الحرب الباردة القائمة على القواعد دون أي تغيير»: ذلك يعني أربعين مركزاً حصيناً تدفع الولايات المتحدة كلفتها (تقع أغلب القواعد التي قُلصت أو أُنقلت بعد الحرب الباردة في أوروبا، بينما أنشئت أخرى جديدة، بصورة خاصة في الخليج وآسيا الوسطى والقوقاز)، دون احتساب الاتفاقات المعقدة مع السلطات المحلية من أجل استخدام دائم أو عندما تدعو الحاجة لمنشأتها التي قامت الولايات المتحدة في أغلب الحالات بتجديدها لكي تتلاءم مع استخداماتها المحتملة.

ولكن بعض المتحمسين لـ«الثورة التكنولوجية في الشؤون العسكرية» يتحيدون عالمياً يستطيع الجنود الأميركيون القاء فيه مرتاحين داخل بلدهم حتى يجري استدعائهم إلى مسرح أزمة ماثئة. هكذا يبقى المارد متحصناً في شبه جبروته، محمياً بشبكة الصواريخ المضادة للصواريخ، إلى أن يقوم، عندما يقرر بحملات عسكرية ليحمي هذا أو يعاقب ذاك، بالخروج في عمليات مفاجئة سريعة وحاسمة، قبل أن يعود إلى عرينه موكلاً مراقبة الكرة الأرضية لكامبراته وأنظمة تصهته لتحفره من أي تهديد يتم تحفيزه لكي يذهب إلى القضاء عليه في المهد. وتقوم شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ بحماية المجال القومي. وحينها تصبح أميركا بمفارقة غريبة في غاية الانعزال وغاية العولة، معاً. هكذا تبين الإيديولوجيا التي تحرك بعض المتحمسين لـ«الثورة» المذكورة. ولكن هذا السيناريو من

أفلام الكرتون ليس قريباً من التحقيق: فالانتشار الشامل لأميركا ما زال بحاجة إلى نقاط ارتكاز إقليمية؛ والحفاظ على تفوقها الجوي يتطلب قواعد قريبة من مسارح العمليات، خاصة لصواريخ جو- جو القريبة المدى ولطائرات الاستطلاع دون طيار والتي لا يتجاوز مدى شعاع حركتها بضعة كيلومترات؛ كما أن القوات الأرضية تبقى محورية في النزاعات ذات النمط العراقي، وسيكون من الصعب جداً إجراء الانتشار انطلاقاً من الولايات المتحدة نفسها؛ وحتى في هذه الحالة سيكون من الضروري دائماً إيجاد مرافق صديقة وتأمين محطات أمنة للترسانة والمتاد (أوهانلون، 1998-1999).

إذا كان حجم القوات المشورة في الخارج قد خضع للتقليص، فذلك لم يحصل لأسباب تقنية إذن، وإنما لعوامل سياسية أو مالية. بعد عشر سنوات على نهاية الحرب الباردة، كان عدد الجنود المقيمين في الخارج (غير المشاركين في عمليات) قد انخفض بسبة 50 %، وهو يمثل 250000 رجل من أصل قوة مسلحة تبلغ في مجملها 1،4 مليون وتمتص ما يقارب 50 مليار دولار في السنة (منها 117000 رجل في أوروبا، و101000 في آسيا الشرقية، و30000 في الخليج) ولا ترحي التطلعات النيوإمبراطورية لما بعد 2001 بتقليص إضافي لشبكة القواعد، بل لخيارات جغرافية متعلقة، بما كان بوش وباول ورايس قد وصلوا إلى السلطة بقصد معلن هو تخفيض انتشار كانوا يعتبرونه كثيفاً (أوهانلون، 2001)، وهو كان يعتقد حين ذلك أن التخفيض المزمع إجراءه دون مشاريع جديدة لم يكن ليطاول أكثر من 25000 رجل، أي ما لا يمثل أكثر من 10% من العدد الإجمالي). لم يعد طموح أميركا الجديد يهدف إلى جعل هذه القواعد كلها في فترة الحرب الباردة، أنظمة حماية وودع مخصصة لوقف التوسع السوفياتي، ولا، كما خلال العقد الأخير من القرن العشرين، أدوات لفرص الاستقرار في المناطق الحساسة. ففي المقاربة الإمبراطورية الجديدة، أصبحت هذه القواعد أدوات وقاية وتدخّل، وتغيير أنظمة في نهاية المطاف (أو تغيير سياسة على الأقل) في البلدان المستهدفة. لهذا كانت المقررات المعلنة في خريف 2004 تهدف إلى تقريب تلك القواعد بقدر الإمكان من المسارح المحتملة لاستخدام القوة. فهناك خيارات لم تزل محفوزة بتطور الرأي العام المحلي: في برلين وبيول، لم تكن التوقعات تميل إلى الاستقرار الإيجابي؛ وفي المملكة العربية السعودية كانت مثيرة للقلق، وهذا ما دفع إلى الانتقال من قاعدة الأمير سلطان، بالقرب من الرياض، باتجاه إمارات الخليج، تلك المدن- الدول



التي يمثل عدد سكانها المحليين، أي الذين يؤخذون بعين الاعتبار سياسياً، أقليات صغيرة العدد وخاصة نحو ذلك المجمع الضخم الذي شيد بالكامل في السليبة، في قطر، والذي أديرت منه حرب العراق.

وتمثل هذه القواعد بدورها أهدافاً محتملة، ليس فقط بسبب تعبير أمركة الحكام المحليين المقترين إلى الشرعية، أي إلى رأي عام وطني قد يطالب باقوالها، ولكن أيضاً لحمايات مسلحة معادية. ولقد كانت الهجمات على الجنود الأميركيين في بيروت (1983)، والرياض (1995)، والظهران (1997) وعدن (2000)، أمثلة دامية عن ذلك، دون أن يؤدي شيء من هذا إلى تبريد حماسة مسؤولي إدارة بوش الذين ما زالوا يعتزمون إقامة أربع أو خمس قواعد في العراق المحتل. وهناك مؤشرات تدل على أنه لم يتم التخلي نهائياً عن ذلك المشروع، رغم أنه يعاني بعض المعارضة لدى كتابة هذه السطور بفعل الانتفاضة المسلحة ويصدر خطر آخر عن تطور الترسنة البالتية للعديد من الدول الآسيوية، وهو أمر يذكره براكن (1998)، وهو ما قد يدفع واشنطن إلى تقوية تلك القواعد بصورة منهجية، أو إلى تقليصها. إن هناك سياسة تعتمد اليوم لحماية تلك الانتشاريات بشبكة صواريخ مضادة للصواريخ، بينما تزايد الأصوات المطالبة بنقلها إلى جوار قليلة السكان (غوام أوديفوغاريسيا)، أو إلى مناطق أقل سكاناً داخل البلد نفسه (اليابان)، أو إلى دول صغيرة لا ضغط شعبياً يمارس على قادتها (مثل دول الخليج الصغرى) أو إلى أعالي البحار فوق سفن البحرية الأميركية، وهو مشروع تم تحقيقه بإنشاء نصف دزينة من المجموعات الهجومية المتنقلة المرافضة في حالة استعمار قائم في أعالي البحار والتي لا تقيم أي رابط ثابت مع البر.

يفسر الخط الجديد المتمثل بالاقتراب أكثر ما يمكن من المسارح المحتملة للأحداث الاتهام بهجرة كثيفة للقواعد الأميركية نحو الشرق، باتجاه بلدان أوروبا الشرقية أو القوقاز أو قلب آسيا الوسطى. ويعتقد يارنيت بحق أن قواعد آسيا الوسطى ستشكل بعد اليوم جزءاً من المشهد المحلي، حتى وإن لم يعجب الأمر روسيا غير الراضية عنها (لكني لا نتحدث عن إيران والصين، وقد يكون الهند أيضاً). وعلى هذه القواعد أن تشكل «تسهيلات صغيرة بمفهوم إيسارطي أكثر من القلاع الحصينة التي نملكها اليوم في أوروبا وآسيا الشمالية الشرقية». ويفسر الخط الجديد «للقرب من المسرح» تهديداً جغرافياً آخر:

## أميركا والعالم

التواجد المتواصل لقوات أميركية في جيوتي ابتداءً من 2002 بهدف أساسي هو التصدي للإرهاب في القرن الأفريقي ويحرب العرب. ولكن لهذه المقاربة أيضاً مخاطرها الخاصة، إذ يمكن أن يغشى الأفرقاء المحليون من أن يزيد هذا الانتشار الهجومي مخاطر التدخلات المشتركة، سواء بسبب جهوزية الفرق الموجودة في مكان قريب، أو الضغوطات التي يمكن أن يمارسها فرقاء محليون آخرون على أميركا لاستخدام قواتها في «نداءات إمبراطورية» تُعد أذناً صاغية داخل البلد، وخاصة بسبب الأهداف العملية المكلفة بها سلفاً (عما حمل أوزبكستان مثلاً على اعتقال القاعدة الأميركية فيها بعد الانتقادات التي وجهتها واشنطن للرئيس كرميوف في مجال انتهاك حقوق الإنسان). من جهتها، يبدي كامبل ووارد (2004) قلقهما من نقل رجال وعتاد من أماكن آمنة ومريحة إلى مراكز انطلاق بعيدة تكون أقرب إلى مسارح العمليات المحتملة ولكن أكثر تعرضاً للخطر.

بموازاة هذه الشبكة الكونية من القواعد المتواصلة الصياغة، يتطلب المشروع الإمبراطوري الجديد تطوراً دائماً التزايد على صعيد الحركة. لقد أظهرت الجيوش المتحركة تفرقاً دائماً على الجيوش المتجفزة أو المقيمة، ولا يمكن لمشروع يو-إمبراطوري جديد بهذا الاسم أن يكتفي بالقواعد المتقدمة، أيّا تكن أبعادها. «القوات الخاصة» (Special Operations Forces) هي التي تُعتمد التغير الحاصل في ثقافة المؤسسة العسكرية. فلقد اقترنت احترافية الجيش مع الطموح إلى انتشار شامل والحرص على الحركة السريعة لإعطاء مكانة عميرة لتلك القوات في أرجاء العالم، سواء في أوقات السلم أو في الحروب. هذا الدور المتميز «للقوات الخاصة» التي يعتبر أفرادها كمبشرين ومحاربين أشداء ماهرين في الحركة الميدانية وفي استخدام التكنولوجيا المتقدمة (الذي يثير الإعجاب الشديد لدى إمبراطوريي البلاط الجديد، مثل ماكس بوت (2003) الذي يصفهم بأنهم «أفضل الأفضل» أو روبرت كابيلن (2004) الذي رافقهم في سهوب منغوليا وغابات كولومبيا ليعود بمدبح بالغ التأثير بهم)، يتواكب مع «التوقعات» التي يحدد بعضها 2010 وبعضها 2020 على أبعد تقدير تاريخ تحويل الجزء الأكبر من الماكينة العسكرية إلى نوع من «القوات الخاصة» أكثر مرونة وأسرع انتشاراً ولكي تصبح مماتة وقادرة على أن تضرب لمسافات بعيدة جداً

عدا عن ذلك، لا يحذر التقليل من أهمية التدريب الناتج بالتأكيد عن الاحتراف العالي، فهو أعلى شأنًا في الولايات المتحدة من أي بلد كبير آخر. يضاف إلى ذلك أن الانتشار

المتكرر للقوات الأميركية يشكل رافعة متواصلة لكفاءاتها، بينما تضعف كفاءة جيوش الدول الأخرى التي تنحو إلى عدم المشاركة في التزاعات ويتسرب الشك إلى إمكاناتها وتعتقد العرص التي تتعلم منها من أخطائها (بينما كان أمام الصباط الأميركيين عشرات العرص ليتقوا تدريباتهم على مختلف أنواع السلاح في ساحات الحرب المتعددة، لم يكن أمام الصباط الصيني أي تجربة مار حقيقية منذ ربع قرن على الأقل).

ومع حوالي مئة قمر صناعي عسكري، و150 آخر ذات أغراض مدنية ورقابة حصرية حتى اليوم عبر «نظام التمديد الشامل» (GPS) الذي يؤمن تشغيله ويستطيع في نفس الوقت منع استخدامه من قبل الآخرين، تتمتع الولايات المتحدة بسيطرة عملياً مطلقة على المعصاء. قبل أن يعين دونالد راسفيلد على رأس وزارة الدفاع، كان يرأس لجنة تدرس فرضية «بيرل هاربور فضائية» (هجوم مباغت على الأقمار الصناعية الأميركية الموجودة في الفضاء)، دعت إلى عسكرة للفضاء مزودة بإمكانية نشر القوة «من المعصاء وفيه وعبره». كان ذلك بالتأكيد مخطط سياق تسليح جديد، خاصة وأن قطبي الأرض كانا قد اتفقا صمناً على استخدام متماثل للفضاء بعيداً عن نشر الأسلحة فيه أو محاولة الاستيلاء على أقمار العدو الصناعية أو إعاقة عملها، رغم أن كلا الجانبين كانا قد قاما بتجارب عديدة للدفاع ضد الأقمار الصناعية (فلوريني). خلال الحرب الباردة، أو على الأقل حتى 1972، كان الفضاء الخارجي صورة عن ثنائية القطب المستحكمة يومها بالنظام العالمي بمعنى أن واشنطن وموسكو كانتا وحيدتين في أرجائه. لكن واشنطن كانت تسعى لكي يكون مشاهداً لكل من يتمكن من التواجد فيه، بينما كانت موسكو تريد تقسيمه بين الدولتين الكبيرتين لكن الوجهة الأميركية انتصرت بالنهاية وهي وجهة تريد اعتباره صنواً لأعالي البحار، لا لأنها تفتح الباب أمام الآخرين بل بالأساس لأنها لا تصنع حدوداً على التفوق الأميركي الكاسح في المجال الفضائي. إن الفضاء يعتبر اليوم ملكية عامة للبشرية وهناك معاهدتان تؤكدان السهر على ذلك من قبل الجميع. معاهدة 1967 عن الفضاء الخارجي التي تمنع أن تنشر فيه أسلحة دمار شامل، ومعاهدة ABM الشهيرة لعام 1972 التي تحظر بين أشياء أخرى التعرض للأقمار الصناعية. ولكن إدارة بوش انسحبت من المعاهدتين بكل بساطة لفتح الطريق أمام تمديد توصيات لجنة راسفيلد، أو على الأقل لإعادة إطلاق «حرب النجوم» (يعتقد ثلاثة من كل أربعة صباط أميركيين أن الحرب ستفترص عام 2020 هجمات تش

## أميركا والعالم

من الفضاء أو فيه؛ يراجع هنا مانكن وفيتزسيمونلز). وقد يكون الفضاء هو المجال الأول الذي يمكن أن يرصد فيه توجه الخيار نحو «استراتيجية كبرى» للهيمنة أو أخرى لمجرد الزعامة (كريبون).

وأياً يكن المصير الفعلي لهذه الطموحات المضائية الصعبة تقنياً والباهظة الكلفة مادياً، «تلعب الأقمار الصناعية حتى في حروب اليوم غير الذرية دوراً أساسياً في الرقابة والاتصال والإبحار»، كما يذكر واينبرغ (2004) الذي يوجه نقداً قاسياً للمشروع الذي قدمه جورج دبليو بوش عام 2004 والغاضي بتكثيف رحلات وكالة الفضاء المأهولة، نظراً إلى كلفتها الباهظة جداً بالنسبة إلى فوائدها، وحتى إن كانت تجهد شعبية واسعة بين الناحيين اللين يجب تذكيرهم بنجاح أميركا في مجابهة تحدي أول مسوتنيك سوفياتي عام 1957.

إن أكثر الأمثلة استخداماً عن الأحادية القطبية هو سيادة أميركا على «نظام التحديد الشامل» (GPS). فلقد تبين أن هذا النظام الثمين لدى العسكريين (خاصة في ريادة دقة الصواريخ التي تدعى «الذكية») هو مفيد أيضاً في الاستخدامات المدنية (يرتبط به المصرفيون والملاحون في أعالي البحار)، إضافة إلى الربح المادي الذي يؤمنه (قدر مردود أرباحه عام 2003 بـ 13 مليار دولار). في آذار 2002 قرر الاتحاد الأوروبي وضع حد للاحتكار الأمريكي، مدفوعاً إلى ذلك بالمرحود التجاري المتوقع وبعدم رغبته في أن يكون واحداً من «الأقنان الاستراتيجيين» (برونشفيغ وآخرون). وبعد أن عبرت الولايات المتحدة عن غيظها من هذه المنافسة، رحبت في النهاية بأن تطلق أوروبا مشروعها «غاليليو» الذي يشترك فيه 30 فمر صناعي والذي سيبدأ العمل - بشيء من التنازل - اعتباراً من 2008. لن تكون النتيجة الوحيدة لهذه المبادرة إرغام الأميركيين على تطوير مشروعاتهم الخاصة وحسب، بل أيضاً تحرير لاستخدامات المدنية من رقابة الساتلون. ويجب أن يؤدي غاليليو منطقياً إلى قيام ثنائية قطبية واقعية، أميركية - أوروبية، في هذا الميدان. ويسمى الأوروبيون أيضاً لأن ينتزعوا من التحكم الأمريكي المطلق السيطرة الواقعية التي تتمتع بها أميركا على شبكة الانترنيت من خلال ICANN، الوكالة المختصة بتوزيع التسميات على الشبكة. ولقد بدا واضحاً خلال قمة المعلومات مستي 2004 و2005 في جنيف وتوس كم أن الخوف من اقدام أميركا على معاقبة المستخدمين كبير لأنها عملياً الوحيدة القادرة على ذلك.

يذكر في نهاية هذه اللوحة أن الصناعة العسكرية الأميركية كانت أقل عرضة للتأثر

سلياً بالقدر الذي يُظن بعد نهاية الحرب الباردة. فبينما كان المصنعون يتعرضون تقليدياً للركود في نهاية كل براع وينصرفون إلى الإنتاج المدني، لم يعرفوا ذلك الوضع وقتئذ. وبعد مرور عشر سنوات على انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن أي موقع إنتاج حاص قد أغلق أبوابه، واستمر أكثر من مليوني شخص بالعمل. طبعي أن بعض الشركات (جنرال موتورز، جنرال إلكتريك، أي بي إم) قد انصرفت عن الإنتاج العسكري، وأن بعضاً آخر قد اختفى بفعل وقف الإنتاج (أوكويل، هيوز) أو الاندماج، ولكن بعد عشر سنوات على سقوط جدار برلين كانت قدرة الإنتاج العسكرية الأميركي قد بقيت على حالها رغم إعادة التشكيل تلك (غولز وسابولسكي، 1999-2000).

الواقع أن برامج ريفان العسكرية كانت طموحة لدرجة ضاعفت عدد العاملين في الصناعة العسكرية بين 1976 و1986. ثم نجحت إدارة كلينتون في أن تخفض عدد العسكريين وأن ترسل إلى الكر مئآت السمن والطائرات التي كانت أعداد منها لم تزل صالحة. سيكون من عدم الدقة جعل ذلك مقتصراً على خيار سياسي اتخذ بالاشتراك مع البلدان الغربية الأخرى، إذ أن الأمر يرتبط على الأرجح بحركة دورية. كانت ضخامة الاتفاق العسكري خلال ولايتي الرئيس ريفان تنبئ بتقليص الموازنة العسكرية (أو تجميدها على الأقل)، ولكن كأنها الحرب الباردة قد امتدت إلى سنوات 1990 وأكثر من ذلك، فالمقتطعات اللاحقة من الاتفاق لم تطاول قدرات الإنتاج التي بقيت على حالها، وذلك بضغط أعضاء الكونغرس العاهلين، فلفد كان هؤلاء البرلمانيون يستفيدون من طلبات زيادة الاتفاق نتيجة تزايد عدد الحروب الخارجية (كوسوفو، 1999؛ أفغانستان، 2001؛ العراق، 2003) للدفاع عن مؤسسات الإنتاج العسكري التي تقع داخل دوائرهم الانتخابية الخلاصة: رغم زوال التهديد الأسامي، ورغم وجود ترسانات كافية وبالغة الحديثة، لم تتوقف موازنة المشتريات عن التصاعد. أصبح التجمع العسكري - الصناعي أقوى من أي وقت مضى في الكونغرس، ويمكن الملاحظة بأنه يحدد اليوم، أكثر مما كان في فترة الحرب الباردة، سياسة تجهيز القوات المسلحة. ولذلك فعندما عاد جورج دبليو بوش إلى رفع الموازنة العسكرية، لم تكن خطوط الإنتاج تنتظر سوى توجهاته الحديثة.

منذ 1990، أخذت تظهر ردة فعل على عولة السوق العسكرية. «أصبح دفاع البلد يرتبط أكثر فأكثر بالتكنولوجيا الأجنبية، بمنتجات أجنبية المصدر، أو عندما يكون مصدرها غريباً،

## أميركا والعالم

تكون مشتراة من فروع أميركية لشركات أجنبية» (موران، 1990). لذلك ظهرت أصوات كثيرة تندد باعتقاد أميركا المتفاقم على مكونات عسكرية تنتج خارج الحدود، أو تنتج في أميركا وإياها في مؤسسات تملكها مصالح أجنبية (ادامز). وبدا أن القومية المتشددة تعتبر أن الصناعات العسكرية تقتضي حمايتها وبالتالي جعلها عصية على حركة العولمة المالية. ولقد حلت هذه الأصوات بعد انتخاب بوش رئيساً سنة 2000 وازداد بالتالي التلاحم بين المصالح المالية الأميركية ووزارة الدفاع بهدف العودة لمنطق الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة العسكرية، ولو أن تطبيقاً مطلقاً لهذه القاعدة أصبح في الأكثر مستحيلاً

### عصب الحرب

إن مجرد الحفاظ على هذا الوضع العسكري - دون الحديث عن تقويته - يكلف مبالغ طائلة. هناك بالتالي حاجة لزيادات سنوية من أجل الحفاظ على القدرات. لقد نجح كليتتون، باعتقاده المبكر هدف توازن الموازنة الذي يجذبه اليمين، في إقناع الكونغرس المعادي له (خاصة غداة انتخابات 1994) بتخفيض الموازنة العسكرية. بعد 1990، لحأت الولايات المتحدة إذن إلى تخفيضات انتقائية في نفقاتها، ولكنها لم تخلف نفس النتائج التي رأيناها في الدول الصناعية الأخرى، فلقد كان ريمان كان قد رفعها كثيراً. لم تكن البلدان الأوروبية، حتى في أشد فترات الحرب الباردة حرجاً، قد خصصت دفاعها بحصة مماثلة من ناتجها القومي الصافي. نأخذ، على سبيل المقارنة، ستين بصورة اعتباطية، 1985 و1995: عام 1985 كانت الولايات المتحدة تنفق على دفاعها 5,9% من ناتجها القومي الصافي، مقابل 5% عام 1995، والمملكة المتحدة 5,2% في 1985 مقابل 3,1%. إن المطلق البسيط ينم عن تقليص بين 1988 و1998 انخفضت النفقات العسكرية الأميركية بما يقارب 30% محاسباً الدولار. ولقد كانت موازنة دفاع الولايات المتحدة بالدولار 403 مليار عام 1988، فانخفضت إلى 260 مليار عام 1998، لتعود إلى الارتفاع من جديد إلى 300 مليار عام 2000، أي العام الأخير من ولاية كليتتون. يذكر أوهانلون (2003) بأنه باستثناء نوع من التدهور في معنويات الجيش، فإن كليتتون نفسه لم يكن «رئيساً سيئاً» في هذا الميدان، لأنه لم ينتق أكثر لكون ريمان كان قد رفع السقف كثيراً. عندما وجهنا إلى أحد مسؤولي الكونغرس الكبار سؤالاً عن المدة التي يمكن أن يبقى خلالها مستوى نفقات 2001

على حاله، طمأننا قائلًا: «حتى 2009 على الأقل، وعندما يأتي رئيس ديمقراطي ليلسد الديون». والواقع أن الخبراء الماليين ليسوا بهذه الثقة، وهم لا يستبعدون احتمال قيام أزمة مالية حادة في حال بقاء الارتفاع على وتيرته (غير تن، 2005).

كان بعض مراقبي سنوات 1990 يجدون تخفيضات كليات خجولة جداً (كوب، 1995) أو عشوائية بدون أي تخطيط فعلي: «أصبحت الموارد العسكرية تعتمد دون أي نقاش مسبق: ما هي المصالح التي يجب أن تدافع عنها، ما هي الأولويات؟ وبأي أسلحة؟ لا جواب!» (هارتوغ، 1995). وكان آخرون (أولمان وغتير، 1996-1997) يفضلون رؤية كليات ينخفض العديد إلى مليون رجل بدلاً من 1.4 مليون، كما توقعوا من صواب أن مجرد الحفاظ على القدرات من ناحية العديد سيدفع الموازنة العسكرية صعوداً بالضرورة وفي مستقبل قريب. وهذا الصعود سوف يتم على يدي كلياتون وهو على أعباء المعاداة، قبل أن يتزايد بصورة جوهرية مع بوش الابن ليلبلغ الأرقام (ولكن ليس السبة إلى الناتج القومي) التي كان قد بلغها في سنوات الحرب الباردة، أرقام أعلى من مثلثا الروسية سبعة أو ثمانية أضعاف، وبها يراوح بين 10 و25 ضعفاً، حسب التقديرات وأسعار الصرف، بالسبة إلى الموازنة العسكرية الصينية.

والواقع أن سيد البيت الأبيض الحديد قد عاد بسرعة إلى السقف العالي: مد 2002 تتجاوز الموازنة العسكرية الـ400 مليار دولار سنوياً، وذلك دون احتساب الحروب التي تتطلب إصابات متواصلة. فلقد ابتدأت حرب العراق عام 2003 بموازنة 75 مليار دولار لتغطية نفقاتها العمالية وفرض الاستقرار خلال ستة أشهر بعد الانتصار. وعندما تبين أن هذه الأخيرة ستكون أطول وأصعب (كانت التقديرات إلى أن هذه الفترة تتطلب مليار دولار في الشهر، ولكن الرقم ارتفع إلى مليار دولار في الأسبوع)، حصل بوش على مبلغ 87 مليار إضافية في تشرين الأول 2003 مقيماً أعظم الإيثار بأنها ستكون الأخيرة. ولكنه لم يلت أن طلب 50 مليار إضافية في أيار 2005 (حصل على نصفها)، ومن جديد طلب 80 مليار في شباط 2005. هناك عدة طرق لاحتساب كلفة الحرب في العراق، ولكن أيّاً تكن الطريقة المعتمدة فإن هذه الكلفة تجاوزت 200 مليار دولار دفعها المكلف الأميركي خلال السنتين التاليتين لبدايتها (أي المبلغ الذي قدره عتبة الحرب أحد الرسميين في دائرة الموازنة فانهم بتقديم صورة سوداء وأجبر على الاستقالة).

وعندما نعلم بأن نسبة 60 إلى 68% من الموازنة تذهب كل عام إلى العمليات العسكرية وإلى دفع المرتبات، نفهم إصرار «أنصار التكنولوجيا» المولعين بالتكنولوجيا المتقدمة على البحث عن أسلحة جديدة وعلى عسكرة «ميادين» جديدة، مثل الفضاء، بدءاً بوزير الدفاع، كما لو أن أميركا قد دخلت في سباق تسلح مع نفسها! ومقابل التزامات البتاتاغون الفعلية، ينادي «أنصار التاريخ» (مثل لارابي وآخرين، 2004) بتأجيل أو إلغاء البرامج الجديدة، المكلفة وذات المردود غير المؤكد، مقابل تجنيد أعداد أكبر من جنود الإمبراطورية والاستثمار في تجهيزات أكثر تقليدية، خاصة في مجالات مكافحة الشغب. فهل يتطلب تمويق أميركا مائة انتشاراتها التقليدية أو التجاور الذاتي والمتواصل لتكنولوجياها؟ على الرغم من هجر الموارد التي يميزه بوش لنفسه، سوف يأتي يوم يكون الاختيار فيه ضرورياً. ولكن يبدو أن هناك خياراً لم يعد يرد في بال أحد بعد 11 أيلول (حتى ولا على لسان كيري خلال حملة 2004 الانتخابية): العودة إلى موازنة تحمل بعض التواضع.

تظهر عسكرة الاقتصاد الأمريكي بصورة خاصة في مجال الأبحاث (البحث والتطوير) حيث لم تتميز حصة القطاع العسكري بهذا الكرم في يوم من الأيام: 70 من أصل 132 مليار دولار من النفقات المديرية حصصت له عام 2005، أي 50% أكثر مما كان البتاتاغون قد طلب (سيفال، 2004)، وما يعادل ثمانية أضعاف كامل النفقات الأوروبية (بالرغم، 2004). ولقد كان مجموع نفقات البحث في الولايات المتحدة يمثل 50% من الحجم العالمي عام 2003، مقابل عدد سكان يمثل 4% من سكان العالم. ولكن انتشار المعلومات التقنية المتسارع بفضل حركية العولمة يجعل الانتشار العلمي والتقني أسهل وأسرع، ولهذا تعطي الولايات المتحدة من نفسها الانطباع بالهري سريعاً جداً لئلا يلحق بها أحد، حتى وإن كانت تحتل رأس الترتيب بفارق يتجاوز أي وقت مضى. لقد كانت حرب الخليج الأولى ثم حرب كوسوفو قد أثبتتا بوضوح شديد التفوق التكنولوجي الأمريكي. ثم كشفت حرب العراق عن تطورات جديدة في ميادين متعددة، خاصة التواصل الوثيق بين مختلف مكونات الهجوم، وذلك نتيجة عقدين من الأبحاث المتقدمة في مجال المعلوماتية. والواقع أنه يصعب في هذا الميدان رسم خط فاصل بين الاستخدام المدني والاستعمال العسكري، أو بين المبادرات والتمويلات ذات المنشأ التجاري وما ينتج منها من مصادر حكومية، خاصة وأن العلاقة بين وول ستريت والبتاتاغون قد قويت جداً في السنوات الأخيرة (يراجع



كلارك، 2004، عن التهديد التحكيمي، وبارنيت، 2004، عن التواصل الشامل). لذلك أصبح البتاغون يستفيد بصورة واسعة من وضع العلماء الأميركيين المتقوق، بما في ذلك العاملين حصرياً في القطاعين الخاص والعامي الذين لا يعارض تخصصهم بشيء من الدعم في الموازنة عندما يرى أن أعمالهم مفيدة له. وهم في وضع لا يدعو إلى الرثاء: خلال العقد ما بين 1992 و2002، كان عدد المرات التي استشهدت فيها المراجع العلمية (أكثر من 30 مليون) بباحثين ذوي أصل أميركي يريد عن حصة أضعاف من استشهد به من أصل ألماني أو بريطاني، وعن عشر مرات بمن هم من أصل روسي. وهؤلاء العلماء الأميركيون أو المقيمون في أميركا حظوا بحصة الأسد من الجوائز العلمية - بدءاً بجائزة نوبل والعشرات كل عام ولا يبدو الخوص بممكن النصب لكون الولايات المتحدة تحتل بفارق كبير المرتبة الأولى في العالم، إذ أن 80 مليوناً من مواطنيها (أي 27 %) يحملون شهادات جامعية.

### «تحويل» ماذا ولماذا؟ من سبيل الحرب الجديدة

تقترب ضرورة هذا الاستشار في البحث بكون أميركا تعلن عن تصميمها هل القيام بما تسميه «الثورة في الأمور العسكرية»، أي الثورة التي يفترض أن تكون هي المستبعدة الأولى منها (كوهن، 1996). لقد استخدمت العبارة من قبل الروس في مطلع سنوات 1980، ولكن بصورة حصرية: كانت تشير إلى تطوير أسامي في قدرات القوات التقليدية الميدانية. ولكنها عندما تأمرت تعرضت إلى إعادة تعريف وسعت معناها وخصته بثورة المعلومات. ولقد أخذ مستخدموها المترادون باطراد يتخيلون المكاسب التي يجب استخلاصها منها بإطلاق «تحويل» جذري للقوات المسلحة. «تحويل» و/أو «ثورة». عبارتان سحريتان تسودان السجلات العسكرية الأميركية منذ 1990.

تحتوي الثورات العسكرية على أربعة عناصر: تقدم تكنولوجي جوهري، تطوير متلائم للأنظمة، تهديد عملي، وأخيراً إحكام تنظيمي يضاف إلى الثلاثة الأولى ليستخرج منها نتائج مؤسسية (كرينيفيتش، 1994). والواقع أن طبيعة النزاعات قد اختلفت جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة، بينما كانت أنواع جديدة من التكنولوجيا تحسن بصورة متسارعة وسائل جمع ونقل ومعالجة المعلومات. كان على تلك المسيرة المزوجة أن تؤدي بالضرورة إلى تطورات جوهرية في النظرية والتنظيم العسكريين. يرى كوهن (1996) أنه إلى جانب

ثورة المعلومات يجب أن يؤخذ في الحسبان أيضاً انتصار الرأسمالية الذي كان من نتائجه جعل المدنيين مرتطين مباشرة بتشغيل الترسانات والتكتيك، وحتى المشاركة في الهجمات عبر فتح حدود القطاع العسكري هكذا كانت إعادة تنظيم البتاغون على طريقة شركة مايكروسوفت (مع القليل من مستويات الإدارة الوسيطة وتخفيض التمايز بين المستخدمين والإدارة) نتيجة تنظيمية متطابقة لهذه المقاربة، وذلك ما يتناقض مثلاً مع شركة جنرال موتورز التي تم تصميمها في الأصل تبعاً لنمط التراثية العسكرية التقليدية.

يرى أحد المتحمسين لهذه الثورة بأنها لو دخلت حيز التنفيذ «فإن المناورات الهائلة للجيش التحالف في صحارى الكويت والمراق قد تبدو قريباً كمظهر حصارة باللة يذكر بتقل الحيلة على السفن أو القطارات في القرن التاسع عشر» (كوهن، 1996). ومع ذلك يبقى الشك قائماً: فمع أن التقنيات العسكرية لم تتوقف عن التطور أبداً، كم من مرة دار الحديث عن «ثورة» دون أن تلاحظ نتائجها الدائمة أو الفاعلة؟ أما التعريف الذي أعطاه الأميرال أوين للثورة المعلوماتية («قدرة دون سابقة ودون منافس على جمع المعلومات واستخدامها في ساحة المعركة»)، فقد بدأ شديد الارتكاز على التكنولوجيا من أجل إقناع الرجال في الميدان، أو المؤرخين الذين يساورهم الشك. أصبحت الثورة في الأمور العسكرية إذن مظلة تعطي عدداً كبيراً من المفاهيم المختلفة لدرجة تدهو إلى الشك في فاعليتها (أوهانلون، 1999).

وهناك لدى من لا يشكون بحقيقتها شك برغبة العسكريين الجلمية في وضعها موضع العمل. يلاحظ باسيفيتش (1994) أن من الشائع في الجيوش الأميركية أن يكون الضباط في غاية الأناقة التكنولوجية، وأن تُدعى الضباط الكبار، رغم العباء المتجدر الذي يسود بينهم، بأنهم مأخوذون في حركة دائمة من التطوير وإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم، وتصوير ذلك على أنه جري سريع نحو المستقبل. بعد ذلك بحوالي عشر سنين يعود باسيفيتش، الكولونيل السابق في سلاح البر، إلى الموضوع ولكن بصيغات أقل قسوة «إن كل ما تريد أن تكونه مؤسسات عصر المعلومات غير موجود في الجيوش التقليدية، فهذه الأخيرة حادة التراتب وبالعلة البيروقراطية، وتقوم ثقافتها على ديكيزتي الطاعة والأبوة، وتقنيس التاريخ. إن الثورة في الأمور العسكرية تشكل إذن تهديداً لنمط حياتها ولطريقة عملها، ولذلك جوبهت بمقاومة دائمة منها. هنا ما أدى، بعد عقد من التغير المزعوم،

إلى أن تكون جيوش عام 2000 طليقة الاختلاف عن جيوش 1990، (2002) يؤكد هذه الرؤية استطلاع أجري بين الضباط (مانكن وفيتزسيمولدر، 2003): الضباط هم بالغو الحماسة بالمطلق، إذ يعتقد 85% منهم بأن الجيوش المرودة بوسائل عصر المعلومات تتمتع بتفوق اكيد على الجيوش التي حرمت منها. ولكنهم يدون أكثر تحفظاً عندما يُسألون عن جدوى تعديل رؤيتهم للحرب. ثم يتفجر التناقض عندما يوجه إليهم السؤال عما إذا كانوا يوافقون على تخفيض مخصصات وحداتهم عملاً على تحقيق تلاؤمها مع عصر المعلومات. 77% يعلنون الرفض، مما يقوي الرؤية السائدة. هذا التناقض نفسه يتكرر عندما يعلن الجنرال أودوم (1997)، قائد سلاح البر سابقاً، أن قوات المارينز قد أصبحت مؤشراً لرفاهية صفا عليها الزمن، فيجب المقتش العام لهذه القوات بحدّة متهماً الجنرال أودوم بالحنون في سجلال حنيف يؤكد استمرار التنافس القديم بين الجيوش، سواء كانت هناك ثورة عسكرية أم لا.

يشير آخرون (بارنيت) إلى التناقضات التي نتجت عن تلك «الثورة» المزعومة: طوال سنوات 1990، كانت سياسة التجهيز تتم بإشراف أبطال الحرب الباردة الذين يفضّلوا منتجات التكنولوجيا المتقدمة، بينما كان المكلفون بالانتقال إلى عالم ما بعد الحرب الباردة بحاجة لظروف أكثر مناسبة أكثر لإطلاق «عمليات عسكرية تختلف عن الحرب» (MOOTW). ويمكن أن تكون هجمات 11 أيلول قد أنقذت البنتاغون من خلاصاته الداخلية فعمد إلى «إطلاق نفير التحويل» الذي كان قد شغل العسكريين خلال عقد من الزمن، والذي لا يناسب بالتأكيد دور الحارس العالمي للعولة الذي يتخيله المؤلف لجيوش بلده. إن مفهوم الثورة في الأمور العسكرية قد أصبح رجعياً، هذا ما يستجبه باسيفيتش (1994) وكأنه يحاول إحقاق الثورتين الحقيقيتين القائمتين عملاً (إطلاق الحرب الشاملة وظهور نزاعات ذات طبيعة مختلفة) واللتين لم يجد العسكريون تصوراً واضحاً عنها حتى الآن. ولكن هذه الإعلانات عن موت «الفكرة الكبرى» كانت مبكرة على الأقل. فلقد أعلن الجمهوريون عن حتميتها خلال حملتهم عام 2000. «على البنتاغون أن يبدأ بإنشاء جيش القرن الحادي والعشرين [...] وأن يجهز قوات أخف عتاداً وأكثر تدميماً، أسهل وأسرع حركة، قادرة على أن تضرب في مسافات بعيدة» (رايس، 2000). ثم إن بوش كان يعلن، بعد ثلاثة أسابيع من وصوله إلى البيت الأبيض، ومن قاعدة نورفولك البحرية، أنه يمنح

الأفضلية الأولى «للتغير» الذي يتجاوز «التحسينات المتلاحقة دون أن تتعدى الهامشية» التي أدخلها سلفه. أما رامسفيلد فقد انتظر خلاصات حربي أفغانستان والعراق لينشر تقريره الرسمي وجهة مخطط التعبير (2003). ومنذ ذلك الوقت ما زالت الصحافة تنقل بأنه يتوق إلى إنهاء الحروب الدائرة، بكل تقلياتها وكل كلفاتها، لكي يستطيع التفرغ أخيراً لتسريع إنجاز الثورة: «علينا ألا نكسح بتغيير القدرات، بل أيضاً طريقة فهم وتحضير وتحقيق مناوراتنا، طريقة حربنا». قد تكون هذه هي الغاية الوحيدة التي من أجلها بقي في منصبه بعد انتخابات 2004

هل سينجح في ذلك؟ كان سماع الموال قد تكرر غداة حرب كوسوفو لمصلحة القدرات الجوية: هل كان التهديد بإرسال قوات إلى ميدان المعركة في كوسوفو هو الذي دفع ميلوسيفيتش للاستسلام؟ كلا، يقول ستيفلر (2002-2003) الذي يرى أن كوسوفو كانت انتصاراً واضحاً للطيران. فإذا كان التهديد بالإنزال البري قد لعب دوراً يسيراً في أحسن الأحوال، «فإن دور القصف الجوي الكثيف والمتواصل كان العامل الوحيد الذي أجبر ميلوسيفيتش على قبول شروط حلف شمال الأطلسي». والواقع أن التهديد بالإنزال لم يملن بصراحة ووضوح، وأن الخلافات حول هذا الموضوع داخل إدارة كليتون وما بين الحلفاء كانت مدار حديث الجميع، كما كان عدم استعجال الأميركيين على تحميل حسابات بشرية معروفاً جيداً لدى العرب، ولم تكن التحصينات لمثل هذا الإنزال تجري بالجدية المطلوبة. الخلاصة: إذا كان ميلوسيفيتش قد «انهار» فذلك خوفاً من قصف جوي أعنف بعد أن كانت الضربات السابقة قد خلفت أثراً كارثية على السكان. استنتاج ستيفلر: يمكن للقوة الجوية أن تحقق، دون مساعدة وسائل أخرى، نتائج سياسية حاسمة.

«وهم مطلق»، يبيحه كل من روبرت بايبر أوكراين (2001) الذي يشير من صواب إلى العناصر السياسية وحتى الأخلاقية الكامنة وراء وهم كهذا: «يبقى القصف الجوي عملاً بالغ التدمير لا يمكن أن يكون فاعلاً بحق إلا عندما يختار أهدافاً مدنية لدى العدو». هكذا تكون حرب كوسوفو قد شكّلت نسخة عن حرب كوريا: إدعاءات بالصلاة في البداية، ثم خيبة أمل من هزال النتائج المتولدة عن ذلك، مما يستدعي طلعات قصف جوي، ولكن ضد أهداف مدنية هذه المرة. من الأهداف الثلاثة التي أعلنها كليتون في بداية الحملة الجوية (أي وقف «التطهير العرقي» في كوسوفو، والحؤول دون هجوم صربي أكثر دموية، وإنزال

خصائر جسيمة تشل قدرة الأذى لدى الصرب)، لم يتحقق أي واحد بفعل القصف الجوي الذي أدى، على العكس، إلى تكثيف الهجوم الصربي على سكان كوسوفو. والأخطر من ذلك أن فاتورة إعادة إعمار البلقان قد أثقلت كثيراً بفعل الدمار الهائل الذي يتقنه القصف الجوي جيداً. ثم الأسوأ: لقد دفع وهم «القدرات الجوية» الروس إلى اعتماد التكتيك ذاته في الشيشان حيث دمروا محطات التلفزة وشبكات الهاتف المحمول ومصافي البترول علق على ذلك المفهوم دبلوماسي أوروبي قاتلاً: «نعرف الآن ما الذي يجعل الأميركيين قادرين على القتل» يبقى أن نعرف ما الذي يجعلهم مستعدين للموت».

لا مانع! أعياد الموال ذاته عدة أفغانستان التي يتحدث عنها بيدل بصورة واضحة ومباشرة: «يرتج البعض للمكرة القائلة بأن الخلطة الثورية من أسلحة بالغة الدقة وعمليات القوات الخاصة وحلفاء محليين يمكن أن تشكل ضمانة سياسة خارجية أميركية نيو إمبراطورية ذات تدخلات عسكرية عاجلة دون أن تكون مكلفة هل الصعيد الإجمالي. ويريد آخرون إعادة هيكلية القوى المسلحة عملاً على الانتقال من المجابهة المباشرة والمكلفة والخطيرة التي تتطلب عتاداً ضخماً، إلى الاعتماد المتزايد على الأسلحة «الذكية» وعلى تخفيض ملحوظ في القوات التقليدية» وهم مطلق: إذا كانت هذه هي السياسة النيو إمبراطورية التي يريدونها الأميركيون، فعليهم أن يتهبأوا لخسارة الكثير من الرجال. يلاحظ بيدل أن مفهوم آخر للحرب يكمن وراء الاهتمام بقوات العمليات الخاصة (Special Operations Forces) والصواريخ المسماة «ذكية»: يستطيع حلفاء في غاية الضعف مثل «تحالف الشمال» في أفغانستان أن يكسبوا الحرب إذا أمنت لهم القوات الأميركية الدعم المطلوب. ولكنه يندد بهذا الوهم الواهي «خلافًا لما يعتقد الكثيرون، كانت حرب أفغانستان أكثر تقليدية وأقل ثورية. والدرس الذي يستخلص من أفغانستان هو أن المستقبل سيكون أكثر شهاً بالماضي مما نعتقد» هذا ما يراه بيدل الذي لا يحذر فقط من قراءة خاطئة لحرب أفغانستان، بل أيضاً من تطبيقها في ميادين أخرى، مثل العراق حيث لا يوجد في صفوف المعارضة الموالية للأميركيين ما يشبه تحالف الشمال (ص «دروس» حرب أفغانستان، أنظر أيضاً: هيرش، 2004، ص 121-162).

لا مانع! لم يكده ينتهي احتلال العراق حتى عاد الموال ذاته إلى الظهور. لا يبدى ماكس بوت (2003)، المحلل المحافظ الجديد، إعجابه فقط «بهذا الانتصار السريع الذي خلف

## أميركا والعالم

عدداً قليلاً من الضحايا لدى الجانبين»، ولكنه يرى فيه أيضاً نموذج «التغيير» الحاصل. يعترف بوت هذه المرة بأن القوات الجوية لم تلعب سوى دور بسيط، ولكنه يمثها على الاستمرار بدورها الجليل، أي الوحيد الذي تستمر في تأديته منذ حرب فيتنام: قصف أهداف على الأرض كتهبة لتدخل القوات البرية (بالنظر لأن سلاح الجو ما عاد يقوم بمعارك جوية لأن خصومه في البلقان وأفغانستان والعراق لم يكن لديهم أي سلاح جوي يذكر). وهو يحتفظ بأبلغ كلام المديح لقوات العمليات الخاصة (عن صواب) وللحرب النفسية (يمكن أن نساءل لماذا). لا يمكن توجيه الكثير من النقد لتحليله، ولكننا نشعر لدى قراءته بأن الأمل الوحيد الذي لم يزل قائماً أمام الصحايا المقبلين للقذرة الأميركية هو أن تقصفهم الصواريخ الذكية، التي هي أشد دقة وبالتالي أقل خطراً على بقية السكان!

ولكن ذلك الإعجاب (المتجدد بصورة لبوش على حاملة الطائرات لنكون نعود إلى أول أيار 2003 تحت باظلة كتب عليها: «أنجرت المهمة») كان مبكراً جداً. فلم تنته حرب العراق مع سقوط بغداد في 9 نيسان 2003، بل استؤنفت بناء لمخطط كان قد وضعه النظام المخلوع منذ مدة، بصورة ثورة مسلحة. لم يعد لثورة الشؤون العسكرية ولا حتى للتفوق التكنولوجي الحاسم لدى المحتل أثراً كبيراً على مرحلة ما بعد الحرب، مما يؤكد أن العدو الأقل تطوراً ليس بالضرورة هيباً، وأنه يحتفظ بأوراق عديدة (يعرضها بوزن على طريقته عام 2003 قبل أن تظهر أهميتها على المسرح العراقي) يعرف كيفية استخدامها في اللحظة المناسبة: إيلاء الاهتمام الأول لكيفية إنهاء الحرب؛ عدد كبير جداً من الرجال المحاربين؛ معرفة أفضل بالأرض؛ تدريب عسكري غالباً ما يتم في الخارج؛ أسلحة يتم تأميمها بأسعار رخيصة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك في العراق أساساً قومياً/ديناً يؤمن بنجيش كبير، ونحاي أسلحة يبدو أنها ضخمة، وتمويل تم تأمينه منذ فترة طويلة، والرقد بمجموعات محلية خاب أهلها من المحتل ومتطوعين أجنبى يجلبهم هذا الميدان المتميز للفضال القومي و/أو الجهاد الإسلامي، فهمنا أن يوم التاسع من نيسان 2003، وبسبب كان عشال صدام حسين يتهاوى في بغداد، كان رجاله يتهاون للحرب عصايات طويلة الأمد لم تزل، حتى كتابة هذه السطور، بعيدة عن أن تسحقها قدرة أميركا المطلقة أو الثورة الجبرية في الشؤون العسكرية.

لماذا إذن، أمام الرية المحيطة بها، وأمام نجاحات محدودة وانتصارات هزيلة، يستمر

هذا الإصرار على متابعة «ثورة الشؤون العسكرية»؟ قد تظهر بداية إجابة في استطلاع مانكن وفيتزسيموندز المذكور سابقاً: يعتقد 63% من الصباط عن حق على الأرجح، أن «التغير» سيجعل اللجوء للقوة أسهل وبالتالي أكثر تكراراً، كما ترى عاليتهم بأنه سيجعل العمليات أقصر مدةً. وهذا ما يراه أيضاً مايكل إيضاتيف (2000) الذي يعتقد أن محرك «ثورة الشؤون العسكرية» سياسي وليس تكنولوجياً «بتقليصها لمخاطر الخسائر البشرية وللكلفة الدبلوماسية الماهرة للضحايا المدنيين لدى العدو، تجعل ثورة الشؤون العسكرية اللجوء إلى القوة أكثر جاذبية لدى أي رئيس أميركي». ولكي يصبح استخدام القوة أكثر شيوعاً وأقل تسيباً بالخصائر البشرية لدى الطرفين، يجب تثبيت تفوق الولايات المتحدة التكنولوجي. ويقدر ما يكون الرأي العام فخوراً بهذا التفوق فإنه سيقدم دعماً أكبر لعمليات التدخل، دون خوف على حياة أبنائه. يصيف كوهن (1996) إلى هذا الإحساس بالسهولة عنصراً بالغ الأهمية عندما يبين ارتباط هذه الثورة التكنولوجية بالتزوع إلى الحرب الوقائية: تقدم ثورة المعلومات إمكانية أن تعمي عدوك حتى قبل أن تبدأ الحرب. وفي علاقة جدلية بين الغاية والوسيلة، تمثل هذه القدرة عاملاً تشجيعياً على التكرار من الحروب الاستباقية

نتين بذلك المظاهر العديدة لجاذبية «التحويل» بالنسبة إلى رئيس مبال مسبقاً إلى الحرب الوقائية، رئيس يعرف أن الصواريخ قد استُخدمت كأسلحة هجومية خلال حرب العراق الأولى التي شنها والده، وأن هذه الصواريخ التي أصبحت أذكى قد استخدمت في حربه هو ضد نفس العدو ست مرات أكثر مما في حرب والده. ولكنه قد لاحظ بالتأكيد أن الصواريخ الذكية والقصف الكثيف للأهداف العسكرية لم تود إلى «تغيير أنظمة» لا في عراق 1991 ولا في كوسوفو 1999. إن ذلك يتطلب رجلاً على الأرض، وهو سيرسلهم إلى العراق ثم يهمل بالنصر إثر حملة شاركت فيها كل القوات التي شكل «الاتصال بينها» قلب ثورة الشؤون العسكرية فأنتج انتصاراً سريعاً. سيكون قد لاحظ أيضاً، مقابل ذلك، أن عبارته لم تفعل كامل مقول السحر. فهناك ظروف أخرى يجب أن تتوفر لتحقيق نجاح فعلي: إذا كانت الأنظمة الملهكة بسوات من الحصار تسقط سريعاً، فإن مجتمعاتها لا ترضخ بالسرعة ذاتها؛ وإذا كان يمكن للأميركيين أن يشنوا حربهم مغردين، فإن الشرعية التي قد يضيفها عليهم وجود حلفاء تصبح مفصلية عندما يسوء الوضع على الأرض؛ وهناك ما

هو أخطر: إذا كان انتصار الأب في العراق عام 1991 قد «دفن نهائياً شبح فيتنام في رمال الصحراء العربية»، فإن غوص قوات الألب في رمال العراق تسبب في بعث ذلك الشبح من جديد.

نقول مرة أخرى أن كل شيء يرتبط باللحظة التي تعتبر المهمة فيها «منجزة». لقد كان «التحويل» الذي ما زال في بداياته واضحاً خلال الحرب بمصاعبها الدقيق؛ ولكنه كان أقل ظهوراً في فترة الاحتلال التالية حيث كانت مكوناتها أقل فاعلية على عدو ذي تصميم كبير ولكنه غير محدد التواجد. يظهر هذا التناقض في التقرير التحليلي الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية: «إن الوسيلة الأميركية المعتمدة في الحرب تكمن في الاستعجال، ليس من أجل تحقيق نصر سريع وحاسم، بل لإظهار العدو وكأنه لم يهزم، أي لتفرض بالعدد القليل من الضحايا التي يجسرها الجانبان» (ص 180). هذا الاستعجال في إعلان النصر قبل إنجازه الفعلي يدفع إلى شيء من اللامبالاة، فمثلاً، حصل إفعال حدود أفغانستان مع جيرانها أكثر من عشرين شهراً بعد المعارك، مما سمح للطالبان وبن لادن وأعوامه من التجول بحرية بفضل وجود أكثر من ملجأ آمن في المنطقة؛ والأغرب من ذلك تكرار الخطأ المأساوي نفسه في العراق. ولكن هل رأينا جراً واحداً يستحيل احتجاجاً على هذه الخفة؟ إنهم بعيدون عن أفكار كهذه، حتى وإن كانت «هذه الوسيلة الأميركية في شن الحرب تنتهي إلى التسبب بعدم استقرار أكبر وبحساسة عدد من الأرواح الأميركية أكبر مما دعت أنها توفره». وينتهي ذلك التقرير إلى خلاصة أن الحرب في أفغانستان كما في العراق ما زالت في بداياتها (ص 183).

لما كنت قد أمضيت شهوراً في بغداد خلال فترة ما بعد الحرب، فإنني لا أعارض هذا الرأي. إذا كانت حرب الثلاثة أسابيع الأساسية «نظيفة» وبالعلة الحدائة، كما كان يردد على الدوام أغلب من تحدثت معهم من العراقيين الذين عاشوها، فإن التعامل العسكري مع المقاومة، الذي كنت أتابعه يوماً بيوم، وعلى الرغم من الوسائل التقنية الهائلة المستخدمة (التي كانت تشكل ثقلًا صحياً بالنسبة لما يحمله الجندي إفرادياً)، لم يكن ينم كثيراً عن «التحويل» المعلن، وكان يبدو لي مرتبطاً أساساً بعوامل قديمة قدم الحرب ذاتها: مصادر استخبار بشرية، معنويات العسكر، نظرة متناقضة لنهاية المعارك بين مقاومين مستعدين للتضحية بحياتهم وجنود تتمثل أولى اهتماماتهم بالحفاظ على حياتهم، نتائج قاتلة



للاسلحة الأقل تطوراً، توافر أو سلبية أو عجز السكان المدنيين، إلخ. لم يبق هناك شيء من «العاصفة» بعد هبوبها، بل الموت الذي ينتظر الجنود يوماً عند كل منعطف. ولم يكن التاريخ مضافاً لنجاح هذا الاحتلال. فلقد قام دايديد إدلشتاين (2004) بتحليل دزيتين من حالات الاحتلال العسكري ليخلص في كل مرة إلى النتيجة ذاتها لكي ينجح الاحتلال فإن توافر الظروف السياسية أهم بكثير من الوسائل التكنولوجية. وهو يركز بشكل خاص على ثلاثة من هذه الظروف: اعتراف الشعب المحتل بحاجته إلى الاحتلال (خاصة عندما تكون الهزيمة جلية للدرجة يسقط معها كل أمل بالعودة إلى النظام السابق، وفي حالة تدمير البلد نتيجة للحرب للدرجة يصبح معها النظام الذي يفرضه المحتل شراً لا بد منه)؛ إدراك مشترك بين المحتلين والمحتلة أرضهم بوجود تهديد يحوم حول الإقليم المحتل (خاصة إذا كان ذلك التهديد خارجياً؛ وتكون النتائج عرضة للنقاش إذا كان التهديد داخلياً)؛ وجود ضمانات موثوقة بالانسحاب وإعادة السلطة إلى الشعب المحتل خلال مهلة محددة. ويمكن أن يتحقق هذا الشرط الأخير بأربع وسائل مختلفة: تحديد مسبق لتاريخ الخروج (مع أن هذا قد يأتي بردة فعل معاكسة، بمعنى أن يقرر الطرف الآخر استئناف المعارك بعدها، كما حصل في البوسنة)؛ إقامة حكم موال للاحتلال (وهنا يمكن أن تكون السليبات والإيجابيات متساوية؛ يجعل الانسحاب مرتبطاً بسلوك الطرف الآخر (وهذا أفضل، مع أنه يحتاج إلى الكثير من الصدقية ليكون مقبلاً)؛ وأخيراً بإقحام أطراف أخرى في الاحتلال (ذلك ما يجعل الانسحاب أكثر صدقية، ولكنه لا يريد بالضرورة من شرعية الاحتلال). لم يكن أي من الشروط الثلاثة متوافراً في العراق، وبدا الأميركيون متأرجحين على الدوام بين الوسائل الأربعة لتحقيق الثالث منها. يخلص إدلشتاين إلى ضرورة تجنب الاحتلال العسكري قدر الإمكان، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنك عندما تغامر به رغم كل شيء، فلن تقدم لك «ثورة الشؤون العسكرية» عوناً يذكر.

#### استخدام القوة من باول إلى رامسفيلد

هل كان من الضروري شن الحرب إذن؟ في خطاب شهير أمام نادي الصحافة الدولية، يوم 28 تشرين الثاني 1984، حدد وزير دفاع رونالد ريغان ستة شروط لاستخدام القوة. ولقد شكلت ما سمي على الفور «مذهب وايتبرغر»، أي الوزير الذي أطلقها (1985)،

## أميركا والعالم

1986، 1987). كما رأى فيها بعض المراقبين المطلعين بصمات ضباط كبار كانوا لم يزالوا متأثرين بهزيمة فييتنام (وبما كانوا يعتبرونه أخطاء ارتكبتها المسؤولين السياسيون في مجرياتها)، وخاصة بصمات الجنرال كولن باول الذي كان مستشاراً للأمن القومي في إدارة ريغان وريساً لهيئة أركان القوات المشتركة أيام بوش الأب، قبل أن يعود إلى المسرح السياسي عام 2001 كوزير خارجية بوش الابن في ولايته الأولى.

والنظرية بسيطة. في مواجهة عدو تلك الفترة (الاتحاد السوفياتي) يجب إقامة إحتواء فاعل، ويكون ذلك بزيادة التفقات العسكرية لتجاوزه تكنولوجياً (خاصة في «حرب الهجوم» الشهيرة التي كان يمترض بها إضعاف قدراته الهجومية على صعيد الصواريخ العابرة للقارات) ووضعها أمام خيارين مرين: إما أن يندفع بدوره في السباق الجاري فينهك اقتصادياً، وإما أن يتخلل عن التراماته فينهك موقعه العالمي. خارج ما يتعلق بالعدو الرئيسي، حرص رونالد ريغان خلال سنواته الثمانية على التحفظ في اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة: كان لبنان وغيروا حالاتين استثنائيتين حصلت كل منهما في فترة قصيرة ولم يقتنع بهما الرأي العام رغم ذلك. ويرفض منعب واينبرغر أيضاً الاستخدام المتكرر للقوات المسلحة في الشؤون الدبلوماسية. كما يرفض بوضوح مفهوم الحرب المحدودة ويخضع استخدام القوة لستة شروط مسقة أن يطاول التهديد مصلحة وجودية للبلد؛ أن تكون القوات المنتشرة كثيفة من أجل ضمان النصر؛ أن يتم تحديد الأهداف العسكرية والسياسية بوضوح؛ أن يحصل تقويم متواصل للعلاقة بين الأهداف والوسائل؛ أن يتأمن دعم الشعب الأميركي مبقاً؛ وأخيراً أن يكون اللجوء إلى القوة هو الخيار الأخير، بعد استنفاد إمكانيات كل الحلول الأخرى. هو رفض إذن للحروب الثانوية، للحروب المحدودة، ولتدخلات المتكررة. وكان واينبرغر قد أعلن ذلك بوضوح. «إنني شديد التأيد لتعزيز وسائلنا العسكرية، ولكنني شديد التحفظ على استخدامها» وعندما يكون اللجوء إليها ضرورياً، يجب أن تستند فيها كل الموارد الضرورية وأن يعطى الوقت الكافي لتحقيق نصر حاسم لقد تركزت نظرية واينبرغر - باول على الرغبة في محاصرة الاتحاد السوفياتي، وبالتالي في تطوير تأثيره، وكانت مناهضة في المقابل لانتشار القوات الأميركية على مسارح عديدة في العالم، ولكنها لم تلبث أن تعرضت إلى تطبيق سيء: لمصلحة الخمير الحمر في كمبوديا، والكوترا في نيكاراغوا، ورجال سافمي، وجماعة بن لادن (أنظر لمزيد من

التفاصيل كتابنا نداءات الإمبراطورية، سلامة، 1996).

«لم يكن هدف تلك النظرية تسهيل التدخل العسكري الأميركي في الحروب، بل على العكس نوعاً من الحظر على اللجوء إليه إلا في الحالات الاستثنائية» وكان التورع عن التدخل، الذي لوحظ مرات عديدة بعد ذلك، (في يوغوسلافيا بين أماكن أخرى، وفي لحظة كان واينبرغر قد غادر فيها يتنقح باول ليسهر على تطبيقها من موقعه كرئيس لهيئة الأركان)، من نتائجها المتأخرة. وبعد أن تكلم باول بغار انتصاره في الكويت وتم تطويعه حارساً لتلك العقيدة، أضاف إليها شرطاً سابعاً: يجب عدم الذهاب إلى الحرب إلا إذا كانت ظروف معاداة العسكر الأميركي لميدان القتال ممتدة بطريقة واضحة وصریحة. لذا بدا كولن باول غداة احتلال الكويت معارضاً لمفكرة محاربة العراق في الكويت؛ ولم يقبل المشاركة في حرب الصومال (1992) إلا بشرط اقتصرها على تأمين المواد الغذائية وعلى ألا تطول أكثر من ثلاثة أسابيع. وعندما اندلعت حرب البوسنة سنة 1992 كان معارضاً لكل تورط فيها واستعداد من أجل ذلك شروطه السبعة: ليس من مصلحة مصرية مدافع عنها، ليس من هدف سياسي واضح، ما من شروط محددة للحرج، إلخ. كانت عملية الصومال قد ساهمت في تحويل الأنظار نحو مسرح آخر، ولكن باول بقي على موقعه الرافض للتدخل في البوسنة، مستغلاً في ذلك عدم تسرع بوش الأب في المعاطرة بحياة الجنود الأميركيين في غمرة معركة الانتخابات (يراجع بين آخرين، باور)

ولكن الظروف ستتغير جلياً فبعد سنوات من صياغة تلك المبادئ، كانت نهاية الحرب الباردة، والجماع الذي تحقق في حرب الخليج الأولى (الذي أدى إلى تهاور تحفظ الرأي العام الموروث من حرب فيتنام)، والتقدم التكنولوجي (الذي برر بعد ذلك، انطلاقاً من حرب الكويت، استخدام الصواريخ البعيدة المدى كأسلحة هجومية)، إضافة إلى مغادرة كولن باول مركزه كرئيس لهيئة الأركان، كان كل ذلك يصب في حماس متصاعد لتوجيه الصربات واللجوء إلى التدخلات أدي، بحسب الصورة الجميلة التي يقدمها باسيميشت، (إلى انقلاب في طيعة الطيور، فإذا بالصقور يصبحون حمام، وبالحمام تتحول إلى صقور» (2002). لم يعد هناك من حروب، أو «قوات كثيفة» تحقق «نصراً حاسماً»، بل هجمات وعمليات ممتدة يتكرر القيام بها عبر العالم وتمثل، سواء لدى المؤمنين بمبادئ باول أو لدى المحافظين الجدد الذين كانوا يعبرون عن استيائهم بصورة متزايدة، ذر رماد

غير فعال. ولقد كان إرسال القوات إلى ليبيريا ثم سحبها بعد عشرة أيام واحداً من الأمثلة الكثيرة التي تجسد هذا التوجه.

«في عصر العولمة أنهت وزارة الدفاع تحولها إلى وزارة «عصر للقوة»، كما يلاحظ باسيفيتش (2004). هكذا حصلت حوالي خمسين عملية تدخل عسكري ما بين 1990 و2000. في عدة كتب متوالية دق ريتشارد هاس جرس الإنذار ضد هذا الهدر والتبذير باستعمال القوة العسكرية أينما كان وكيفما كان دون أن يصغي إليه أحد، قبل أن يدخل إدارة بوش الابن ليجد نفسه وحيداً فيها. كما كتب موراي (1997) الذي يعكس ذهنية العصر بصورة أفضل. «لقد كان في مذهب وايتبرغر - باول من القيود ما يمنع الولايات المتحدة لو طبقتها من القيام بحرب الاستقلال أو إنهاء حربها الأهلية ومن الاشتراك في الحروب العالمية». كانت مادلين أولبرايت، قبل أن تصبح مندوبة أميركا في هيئة الأمم المتحدة، توجهت إلى باول قائلة. «إليك تحدتنا دائماً عن هذه الأداة الحميلة التي هي قواتنا العسكرية، فلماذا لا نستعملها إذن بصورة متواصلة؟ «كان كليتون، الذي لم يقتنع أبداً بمذهب باول وشروطه المسبقة السة (أو السعة)، هو المنسب في تجاوزه. ولم تشكل رادعاً له المغامرة الصومالية الفاشلة بل المخزية رغم أنه يصرح في «مذكراته: «بعد الصومال، أصبحت أشدد أكثر، قبل إعطاء الأوامر بشر قواتنا، على المخاطر التي قد تترتب، وأركز على أن نتخذ القرارات التكتيكية الهامة في واشنطن فقط» (ص 554). ولم يكن ذلك ليشير الفرح لدى قادة قواته في البوسنة، وخاصة في كوسوفو.

قد يكون ارتكب خطأ كبيراً في الدعوة إلى التجديد بين 1946 و1975 (خاصة في فترة 1956-1965)، أحصى بلاكمان وكابلان (1978) ضمن لوحة بالغه التدقيق، ما لا يقل عن 215 حالة استخدمت فيها القوات المسلحة الأميركية كأداة للعمل السياسي في الخارج. والمهم أكثر أن هذين المؤلفين قد بينا العلاقة الوثيقة بين كثرة استخدام هذه القوات وشعبية الرئيس الموجود في السلطة، وخاصة مع الثقة بالذات داخل البلد مع نهاية الحرب الباردة سوف يتحد هذان العاملان (الشعبية والثقة بالذات) مع زوال خطر المجابهة بين القطبين واعتماد دور «حارس العولمة» لكي نتج عن ذلك عسكرة واسعة للسياسة الخارجية خارج الإطار الصلب الذي كان قد فرضه عليها مذهب باول. في رسالة نشرتها ناشيونال إنترست (شتاء 1998-1999)، انتقد دوف زاكهايم الذي كان قد أمضى

سوات في البتاغون خلال رئاسة ريفان، بشدة تزايد مهات حفظ السلام أيام كليتون، وعلى مسارح عمليات غير واضحة الاهداف وغير مضمونة النتائج للمصلحة القومية، متهمًا تلك السياسة بتشكيل ضغط كبير على القوات الأميركية وبإعاقة التحديث الضروري لهذه القوات. كما عبر كوني (2000) أيضاً عن ضيق اليمين بهذا النشر الاستعراضي للقدرة الأميركية، مقارناً بين نموذج حرب باناما (الجيد) عام -1999 تم احتلال البلد خلال 8 ساعات وأقبل حاكمه في اليوم ذاته- وبين التهاذج السيئة في العراق (1991) والصومال (1993) وكوسوفو (1999)، ليخلص إلى استنتاج «يشبه مذهب باول مع إضافات»: «علينا أن نستعيد جهوزيتنا للتصرف بصورة حاسمة. فعندما تدعب أميركا إلى الحرب عليها أن تقدم على ذلك بتصميم يضمن نتيجة سياسية دائمة، وأن تبني استراتيجيتها بناءً عليه». سواء بصورة واعية أو لاواعية، لم يكن كوني يعلن بذلك عودة إلى عصر ريفان بقدر ما كان يشر بتوجهات بوش الابن.

مع وصول هذا الأخير إلى البيت الأبيض ظهر نوع من العودة إلى مذهب باول (الذي استمر يدعو من موقعه الجديد في وزارة الخارجية إلى التعقل، بل إلى الحد من الشدائد أمام أعداء يمثلون تهديداً جدياً) خاصة لكون الحرب بمعناها الدقيق عادت إلى الساحة، ليس كمجرد تفصيل دبلوماسي صغير، بل كحدث يومي متواصل في أفغانستان، ثم في العراق، وعداً في مكان آخر دون شك. ولكن التدخلية خارج نطاق الحرب بمعناها المصري لم تستبعد بالكامل فكما في السنوات الأخيرة من عصر كليتون، أصبح العامل العسكري هو الأداة المفصلة لتحقيق الأهداف الدبلوماسية، ولكن بدل الاختيار بين الراحة الكبرى والتدخلات المحدودة، بدت إدارة بوش الابن تميل إلى تنسي الفتين معاً.

لقد مدت حرب أفغانستان حتمية غداة 11 أيلول. أما حرب العراق فلا تزال دائرة، وهي تتخذ وجوهاً متعددة ومساراً غير واضح؛ ويشكل غرقها الحالي في الرمال عائقاً أكيداً أمام حملات جديدة في المستقبل القريب، مهما كانت الرغبة بها. لذلك لم يرل من المبرر استنتاج خلاصات عامة عنها ومعركة ما إذا كانت أولى تطبيقات الاستراتيجيا المعلنة في أيلول 2002، أم التطبيق الأول والأخير لها. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحرب كانت اختيارية، ولم تكن تلك هي الحال في كوسوفو، ولا في أفغانستان بالتأكيد. ثم إن هذه الحرب لم تكف واشتغل بأن تستخدم فيها طيراتها لتحقيق به هدفاً دبلوماسياً أو إنسانياً

## أمريكا والعالم

محددًا، بل قررت أن تستخدم فيها بكثافة قواتها البرية عازمة على أن يكون ذلك لفترة طويلة ومعلنة عن أهداف طموحة جدًا. وهي في النهاية حرب قادرة على إشغال آخريات ضمن ترابط لا يبدو بالضرورة محكومًا بتوجهات القوة العظمى التي قامت مشنها. لم نعد هنا إذن أمام صورة استخدام مضبوط للقوة على طريقة واينبرغر- باول، ولا أمام نسخة حديثة عن «ديبلوماسية المدفع» على طريقة كليتون- أولبرايت، ولكن ليس أيضًا بالتحديد أمام صورة استراتيجيا الفتوحات التي قادها أنا ساييمور بأعلى صوتها (أنظر، الفصل الأول). لقد أخذ على كليتون تكرار التدخل، وعن باول فكرة القوة الساحقة التي تجعل التدخل العسكري استثنائيًا، ولكن تم توسيع الأهداف لتشكّل في النهاية سياسة امبراطورية جديدة لم تعد تجد حرجاً في التباهي بعرض قوتها، ولا في الأبعاد اللامتناهية لعلومحاتها

### من يسيّر البتاخون؟

في جزء جديد من «مذكراته» (كان قد أصدر الجزء الأول عام 1995)، قد يعترف كولن باول بأنه مارس على سياسة مله الخارجية من منصبه كقائد للاركان (1989-1993) تأثيراً أكبر مما كان له كوزير للخارجية وحصوله في الحكومة (2001-2004). وإذا ما فعل ذلك، فلن يعارضه أحد من المؤرخين ولكنه سوف يدعش «الآباء المؤسسين» للجمهورية ويقلقهم حيث هم الآن. ذلك أن الأميركيين يحبون التذكير بأن شعبهم قد قام على أسس معادية للعسكرة، وأن رؤساء البلد الأوائل كانوا يرون في الجيوش الدائمة تهديداً للحرية حتى وإن كانت «الجمهورية»، تلك الأم الرؤوم، تحوّل إلى تكريم أبطالها العسكريين، ولكن بصورة إفرادية، بتوليهم مراكز سياسية هامة بدءاً من الأول بينهم (جورج واشنطن) ومروراً بأيزنهاور ووصولاً إلى باول نفسه. ولقد أدت تلك الرية من العسكريين المحترفين إلى عدم الاقتصار على تجميد دور الجيوش بعد الحروب مباشرة، بل إلى حلها بالكامل (بعد الحرب الأهلية انخفض عدد الجيش الأمريكي من حوالي المليونين إلى أقل من 25000 رجل!).

تم التخلي عن ذلك التراث عام 1945 كإعلان لبدا المجابهة مع العدو السوفياتي، ثم تأكيد ذلك التخلي عام 1990 رغم عدم وجود عدو معلن ودون أي نقاش عام. لم يحصل

إذن إضعاف للبتاغون ولا أي مساس بدوره. من كان يتوقع ذلك؟ لقد أصبح الحفاظ على آلة عسكرية ضخمة في زمن السلم قاعلة وليس استثناء لذلك أصبح من الضروري فهم مكانة هذه المؤسسة ضمن الهيكلية العامة للحكومة الفيدرالية وفهم التأثير الذي تمارسه على هذه الأخيرة. إن الاستخدام المتزايد للقوة، و«التصير» المعلن مراراً وتكراراً من البتاغون، والنتائج السيئة لعدد من التشريعات سوف تتحد لتجعل العلاقة أكثر توتراً بين السياسيين والعسكريين، إذ تحاول القيادة السياسية استعادة سيطرتها على القرار بينما يسعى كبار الصباط إلى الحفاظ على استقلالية ميلانهم، وحتى إلى ريادة تأثيرهم على صياغة السياسة بما أن السياسة الخارجية قد أصبحت شديدة الاعتماد على الآلة العسكرية لتحقيق مآربها. فخلف روتين معارك الموارنة السنوية التي يدافع فيها كل قطاع بشراسة لتقوية حصته من الجنيّة، ترسم ملامح تعريف جديد لدور العسكر في المجتمع ويحصل تحول لا سابقة له في صورتهم، من مواطنين/ عماريين إلى جماعة مصالح مكونة مع برنامجها الخاص وتوجهاتها الأيديولوجية العامة ودورها المؤثر في تحديد توجهات السياسة الخارجية، وأخيراً وليس آخراً، وربما الانتخالي الكبير.

خلال حرب فيتنام، كان وزير الدفاع روبرت مكنهرا قد عرض رقابة صارمة على قيادة الأركان، ليس فقط بخصوص تحديد أهداف الحرب، بل أيضاً في القرارات التكتيكية للمعارك. بعد نهاية الحرب (وخسارتها)، بلغت ردة فعل العسكريين من الشراسة ما دفعهم إلى تصوير التدخل التواصل للسياسيين كواحد من الأسباب الرئيسية للفشل. وهام 1986، على أثر انتكاسات عسكرية عديدة - في إيران ولبنان بصورة خاصة - ألصقت أمسيابها بالتردد الذي يشوب عملية اتخاذ القرار في قمة الجهاز العسكري وبغيب التنسيق بين الأسلحة، أقر تشريع غولدواتر- نيكولر القاضي بإعطاء دور خاص و متميز لرئيس هيئة الأركان يجعل منه المستشار العسكري الأساسي للرئيس. كان وإيبرغر يومها وزيراً للدفاع، وكان قد بنى نظرية باول عن استخدام القوة وأعلها، كما كان المدافع الأشد حماسة عن موازنات ريفان العسكرية الضخمة، ولكنه فشل في محاولاته للحصول دون تبني القانون الذي نتج عن نوع من التواطؤ بين البرلمانيين والعسكريين على حساب السلطة التنفيذية ولم يلبث رئيسان للأركان، هما الأميرال كراو (1985-1989) وخاصة الجنرال كولن ماو (1989-1993)، أن تسلحا بذلك القانون (وأيضاً بانتصارات الثاني

ومفاهيمه في حرب الكويت بين 1990-1991)، وأن فرضاً نفسيهما على السياسيين، بمن فيهم تشيني الذي كان وزير الدفاع في ولاية بوش الأب والذي كان قد وصل إلى البيتاخون بفكرة أساسية تقضي بإعادة تقليص سلطة الضباط الكبار لما كانت عليه قبل 1986.

سوف يحفظ تشيني وولفويتز (الذي كان الرقم 3 آنذاك في وزارة الدفاع) بضمينة كبرى تجاه باول نتيجة لذلك، خاصة بسبب دور هذا الأخير المتميز في حرب الخليج، والذي كان برأيها مبالغاً فيه. «إن الجيش الأميركي أشد ارتباطاً من أي وقت مضى بقائده المدني، وهو إضافة إلى ذلك، قمعور بهذا»، تلك كانت فكرة كوهن (1994) القريب من رؤيتها والذي رأى أن سلطات كولن باول المفرطة كانت تناقض، كريس للاركان دستور البلد وثورته. لم يكن كوهن (1990) وكاسل (1991) ومحافظون جدد آخرون أقل توجساً من باول. لم يكن الدور الخاص الجديد الموكل إلى رئيس الاركان قد انتقص من دور القرار الحماهي الذي كان يتخذ في الماضي قادة مختلف الأسلحة فحسب، بل انتقص أيضاً من أدوار السياسيين الذين لم يكونوا يرون أن باول يدافع عن صلاحيات منصبه العسكري بقدر ما يلعب دوراً سياسياً قاهلاً ويكسب، من خلال خطباته أو جلسات الاستماع في الكونغرس أو حتى من خلال مقالات في الصحافة، مؤيدين لم يكونوا دائماً متوافقين مع رئيسه المدني، أي وزير الدفاع.

الواقع أن إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية عام 1973 أدى إلى مهنية متزايدة وبالتالي إلى مزيد من التجانس الإيديولوجي بين الضباط أدى إلى انتقالهم بأعداد كثيفة إلى المعسكر الجمهوري. لم يتج عن ذلك فقط اعتماد العسكريين لرؤية أكثر تقليدية، بل إلى «إدراكهم المتزايد لكونهم يشكلون فئة خاصة من المجتمع الأميركي» حتى بلغوا درجة استطاعوا فيها إرغام ليس أسين، أول وزير للدفاع عنه كلتون سنة 1993، على الاستقالة. خلال السنة ذاتها (1993)، كشفت قضية حقوق الخليل جنسياً حجم التوجه التقليدي الزاحف وأيضاً القدرة الجديدة لدى العسكريين على الوقوف في وجه رؤسائهم المدنيين. كان كليتون قد وعد خلال حملته الرئاسية أن يرفع حظر الخدمة العسكرية عن المواطنين والسحاقيات. ولكن الكونغرس رفض مجاراته في ذلك: كانت نتيجة التصويت في الكونغرس تزيد عن ثلاثة ضد مقابل واحد موافق، ولم يجرّ كليتون على نقل الموضوع إلى مجلس الشيوخ (كليتون، 2004). بعدها، تم اعتماد قاعدة «لا تسأل، لا تجبر، لا تلاحق»



كتسوية: يستطيع اللواتيون والسحاقيات الخدمة في الجيش، ولكن شريطة أن يكتفوا بمولهم الجنسية. لقد اعتقد الكونغرس أنه يجمع بذلك بين توجهين متناقضين. الحقوق المدنية والفعالية العسكرية. ولكنه حيار بقي شأ؛ فييا تابع القادة العسكريون حينهم على تلاحم الوحدات العسكرية واستمر عدد من الضباط في الاستثناء عن الكثيرين ممن يشكون في أنهم مثليون جنسياً، بقيت المناذاة باستيعاب الجميع متواصلة هي الأخرى، حتى أن الدراسات قد أظهرت بأن نهاية التميز العنصري ضد السود، ثم ضد النساء، لم تضعف المليل إلى استمراريتها (كاير، 1998؛ بيلكن وإميسر - هيربرت، 2002). ثم إن المرشح للرئاسة، آل غور، الذي نجحاً عام 2000 على أن يقترح من جديد رفع الحظر، لم يلبث أن تراجع أمام رفض الضباط المطلق.

«فضائح وانتحارات واستهجان»، تلك هي الصورة التي لخص بها باسيفيتش (1997) نظرة العسكريين إلى كليتون، والتي تعكس برأيه «الصعوبة التي نجدها أميركا في مصالحة هويتها كديمقراطية لما يعد الحداثة والمسؤوليات التي تحملها كمنظومة هيمنة شاملة». وبما أن الدفاع بمعناه التقليدي قد أدخل المكاد بحكم الأمر الواقع لبرنامج «شر القوة» في العالم كله، وجد العسكريون أنفسهم أمام برنامج لا نهاية منظورة له (بارنيت)، ولا هدف محدد له مسبقاً، مع تبعات إضافية كانت بالأمس موكلة إلى الدبلوماسيين أو المؤسسات الإنسانية، علماً بأن السياسيين لا يستطيعون الإعلان عنه بوضوح، وبأن على العسكريين استيعابه وتنفيذه. وكان تناقض كهذا قوياً لدرجة توليد الكثير من التباين بين مجتمع مدني متعدد الثقافة ومسامح أخلاقياً ومجتمع عسكري قائم على العكس، على الصرامة وعلى التراتب اكتسب إحساساً بخصوصيته لم يكن موجوداً على مدى تاريخ الولايات المتحدة. «لقد تسبب إلغاء الخدمة العسكرية عام 1973 بتعميق الهوية، فلم يصبح العسكريون اليوم مقطوعين عن المجتمع المدني وحسب، بل معادين له إلى حد كبير؛ نحن إذنا أمام عسكريين لا يحبون المجتمع الذي يمتصر بهم الدفاع عنه، ومن جهة أخرى كليتون الذي يحاول دون تبصر ودون نجاح ممارسة «ثقافة الكسر» بإصراره على محاربة ميل العسكريين القوي إلى الاستقلالية» (باسيفيتش، 1997).

لذلك سيكون من تبسيط الأمور تصوير توتر العلاقات بين كليتون والعسكريين على أنه عائد فقط أو بشكل أساسي إلى أنه قد نجح في التهرب من الخدمة في فيتنام؛ فلقد

فعل خلفه والكثير من أبناء النخبة الشيء نفسه رغم أن مناصري جورج بوش الابن (الذي تخوم شكوك عديدة حول تاريخه في هذا المجال) قد استخدما فينتام ضد المرشح جون كيري ليثيروا الشكوك حول سلوكه في الميدان، مع أنه كان قد حارب هناك ببسالة ! أحد الدلائل على ذلك الحكايات عن عشرات وعشرات اللقاءات التي عقدها بوش مع العسكريين (بايكر، 2003) والتي تفوق بكثير ما فعله أي رئيس قبله، وهي تثير التقزز بسبب جو الدنيا غوجيا العسكرية والمناخ الذكوري اللذين يفوحان منها. ولكن جواً كهذا لقي الكثير من الإعجاب لدى مؤيدي الإمبراطورية (كابلان، 2003)، بينما تشير الإحصاءات إلى تزايد ثقة الأميركيين بجيشهم منذ فينتام لتبلغ حداً يفوق بكثير ثقتهم بمسؤوليهم السياسيين أو حتى بكنائسهم.

ولكن من أي جيش نتكلم؟ في مقابل ملاحظة علماء الاجتماع العسكريين إجمالاً متزايداً لدى الضباط عن التحول إلى الميدان السياسي، أظهر استطلاع للرأي (ريكس، 1997) انزلاق الغالبية الكبرى من الضباط الجدد نحو أفكار اليميني الجمهوري المتطرف. ثم أكد استطلاع آخر (هولستي، 1998-1999) هذا الانزلاق: بين 1976 و1996 تضاعف عدد الضباط الذين يعلنون أنهم جمهوريون (من 33 إلى 67%) بينما لم يتجاوز عدد من أعلنوا أنهم ديمقراطيون 7% في نهاية الفترة. كما زادت نسبة من يقولون أنهم «محافظون» من 61 إلى 73% (مقابل أقل من 3% أعلنوا أنهم «ليبراليون»)، بينما كانت نسبة من يقولون عن أنفسهم ليبراليين قد ارتفعت داخل المجتمع المدني من 30 إلى 36% في نفس الفترة. والنتيجة واضحة: «إن اختفاء القضاة الليبرالية لدى الضباط خلال العقدين الأخيرين أمر مأساوي فعلاً، تماماً كما الهوة التي تفصل بين المدنيين والعسكريين في البلد». والتوجه واضح أكثر بين الضباط الأصغر سناً، والذين كان 96% منهم يقولون أنهم جمهوريون عام 1996. والمؤشرات المتوعدة عن توجهات انتخاب العسكريين عام 2000 ثم عام 2004 تؤكد هذا التوجه إلى حد كبير.

وعندما نلاحظ أن التناقض بين مدنيين وعسكريين يتوأكب مع الاختفاء المتزايد للمسؤولين السياسيين المطلعين على الشؤون العسكرية أو الذين كانوا قد شاركوا شخصياً في الحروب، وأيضاً بتعامل السياسيين المتزايد مع العسكريين كفئة مصالح يُخشى منها أو يعمل على كسب ودها، نفهم لماذا لم تعد حكمة السياسة الخارجية مقتصرة فقط على

استخدام مختلف الأسلحة للبلوغ أهداف سياسية، بل أصبحت تمثل حصصاً في دور العسكريين المتصاعد في صياغة «الاستراتيجية الكبرى» وحتى في تطبيق السياسة الخارجية. لقد بلغ تلازم هذا الانزلاق العسكري تاريخي مع مشروع إمبراطوري جديد درجة جعلت قادة «المناطق» الكبرى في العالم يتحولون إلى «تواب ملك» حقيقيين في أرجاء الإمبراطورية، خاصة وأنهم يتمتعون بقلترات مالية هامة دون أن يخضعوا لرقابة الكونغرس. تلك هي على الأخص حالة اثنين من يديرون «القيادة الوسطى» التي ترتبط بها المناطق الأشد سخونة مثل أفغانستان والعراق والخليج. فلا يتردد الجرال زيني الذي شغل هذا المنصب عن تشبيه نفسه بحاكم في عهد الإمبراطورية الرومانية. أما طومي فرانكس، الذي حل مكانه وقاد الهجوم على العراق، فيتحدث هو الآخر في مذكراته عن دور مماثل، دون أن ينسى التباهي بالعلاقات الشخصية التي نسجها مع قادة دول المنطقة الواسعة التي كانت تحت إمرته، كما يعبر عن احتقاره للمدنيين في البتاخون الذين يتهمهم بالجهل الكامل لل ميدان. ولا يختلف جون أبي زيد الذي يشغل هذا المنصب عنها بشيء، ولقد استطعت أن أرى شخصياً حجم التكريم (المتجاوز غالباً لما يلقاه السفراء) الذي يختص به هؤلاء القادة ذوو البذلة العسكرية المستحذون على صورة ممثلين شخصيين ومطلقين الصلاحيات لأمركا في مرحلتها الإمبراطورية الواضحة التي يعاملون فيها بروتوكولياً على أنهم أعلى مرتبة من رؤساء البعثات الدبلوماسية. في العراق ذاته «تتولى الإدارة المدنية الإشراف على الموارد، ولكن القادة العاملين على الأرض باحتكاك مباشر مع العراقيين هم الذين يعرفون حاجات هؤلاء ويمولون من مخصصاتهم السرية هذه الحاجات» (العراق عند المنعطف، 2004). لقد استطعت أن ألاحظ عبر العراق المحتل ابتداء من نيسان 2003 كيف استحوذ الجنرالات على هذا الدور المحلي في مختلف القطاعات التي تقع تحت إمرتهم، وكيف يهتمون بتأمين المواد الغذائية قبيل شهر رمضان ويدعمون أسعارها عند الضرورة، وكيف يمينون ويقلون رؤساء البلديات، ويسمون الوجهاء الذين يرونهم جديريين بأن يكونوا أعضاء في المجالس المحلية، ويتفاوضون مع شيوخ القبائل، أي كيف يديرون المدن والساكن التي اوجلت لهم ادارتها بصورة لا تختلف كثيراً عما نعرفه عن مسلك الضباط البريطانيين او الفرنسيين خلال مراحل الاستعمار.

نرى إذن أن رقابة السياسيين على الآلة العسكرية ليست مؤكدة، سواء على الأرض

أو في واشنطن نفسها، عما دفع رامسفيلد شخصياً إلى الاعتراف بأن «هذا المنصب هو شديد الالتباس، فرقابة المدنيين هامشية جداً» (وودوارد، 2004). وسواء على صعيد سير العمليات (أنظر، بين آخرين، هيرش)، أو اختيار العتاد اللازم لربح الحرب، أو ضرورة «التفكير»، أو التعاون بين الأسلحة، أو دور قوات العمليات الخاصة الذي كان يتمنى تفعيله، أو حتى بخصوص الأسلحة الجديدة التي كان يرغب بإعطائها الأولوية، كان لرامسفيلد علاقات متوترة مع ضباطه الكبار، علماً بأن منصب رئيس الأركان كان قد فقد بعض بريقه بعد تقاعد كولس باول عام 1993، وبينما كانت فئة الصباط تتحول إلى جسم سياسي يزداد تميزاً. وفي المقابل أتاح التواطؤ شبه الكامل بين هذا الجسم واليمين الجمهوري تحطيط عدة نزاعات ودفع رامسفيلد والمدنيين إلى أن يدافعوا بشراسة عن تجاوزات العسكريين اللامعقولة في العراق، سعياً إلى كسب تأييد هؤلاء. زيادة على ذلك، يحصل التوسع المتواصل لدور البتاغون على حساب بقية الوزارات على تأييد متماثل من عسكريين ومدنيين هذه المؤسسة. ولقد لاحظ ستايدر (2000) أن أغلبية واضحة من الضباط أصبحت تعتبر أن دورها لم يعد محصوراً في الاستشارة أو التخطيط. إنهم يريدون المشاركة بصورة مباشرة في صنع القرارات وفي تحديد أهداف العمليات ونوع القوى الواجب تدخلها وظروف عدم التدخل.

ما الذي كان سيحصل لو أن رامسفيلد الذي احتفظ بمنصبه ضد رغبة الجميع عام 2004 عمد إلى تنشيط أكبر لاستراتيجية «التمير» التي بدأت عام 2003؟ ما الذي سيحصل على وجه الخصوص لو أن أميركا لم تعد محكومة من قبل اليمين الجمهوري المحافظ والمقاتل والمكسب تأييد العسكريين؟ لقد بلغ الأمر بالبعض إلى الحديث عن إمكانية «انقلاب عسكري» رغم اعتبار الأكثرية أن هذا الاحتمال «مستحيل وعيبي وغير وارد» ولكن طومي فرانكس، الذي كان قائد الحملة على العراق، قد تحدث بصراحة عن إمكانية وضع يد العسكريين على السلطة إذا ما تعرض البلد لاعتداء إرهابي غير تقليدي (سيجار أفيسونادو، 21 تشرين الثاني 2003). «لو أن كينيدي كان قد أصفى لقاوته العسكريين خلال أزمة كوبا عام 1962 وقضى على الصواريخ السوفياتية بضرية حاسمة» لما كان على الأرجح أي منا حياً اليوم» (ماير، 2001)؛ ولكن الأمر يبقى قليل الاحتمال طالما أن البتاغون يرى سلطته وموازنه ومهاته تتزايد باطراد دون أن تتبين في الأفق، كما يبدو،

أية معالم لتوقف هذا النمو.

### غزوات وتلزيات: من خصخصة الأمن

بمفارقة لا تتعدى المظاهر، تسير عكسة الشأن السياسي بموازاة خصخصة واسعة للميدان العسكري. يمكن أن نذهب المساعدات الخارجية إلى دول تتصدى وتقدم لها الولايات المتحدة الدعم اللوجستي أو المالي، مثل أستراليا في تيمور الشرقية أو المظليين البريطانيين أو القوة الأفريقية في سيراليون، أو حتى الجيش الوطني ذاته، مثلما حصل عندما واكب 500 جندي من المارينز الجيش المحلي في تطبيق «خطة كولومبيا». ولقد أعلن رامسيلد بوضوح عن مشروعه القاضي بتلزم مختلف النشاطات العسكرية غير الأساسية لمؤسسات خاصة، كما شوهد هؤلاء «الملتزمون» يعملون بموازاة القوات النظامية أو مكانها أو في خطاها: حماية المنشآت العسكرية، تأمين حماية الضباط عن قرب، ترجمة، تأمين الفيول، جمع معلومات، عمل لوجستي، تأمين الطعام، تدريب الفرق المحلية، وحتى التحقيق مع المساجين كما حصل في سجن أبو غريب ويتم اختيار رجال هذه الشركات بناء لقواعد معطيات واسعة تقوم بها دوائر البتاغون والسي آي إي والاف بي أي. لا شيء يحدد أطروحة مايكل ليند عن التراجع من «الدولة المتكاملة» إلى «الدولة مديرة المسرح» التي توزع المهام أكثر مما تقوم بها ذاتياً، أو على الأقل إلى الدولة ما قبل الوستالية حيث كان يتم تأجير القوة العسكرية إلى من يشتون اتقانهم لها في ما قد يمكن اعتباره نسخة مخففة قليلاً عن المرتزقة

واحد من الأضرار التي تساق خطأ هنا، أن هذا التلزم لمصلحة الشركات الخاصة أقل كلفة. ولكن ما شاهدناه، في العراق على الأقل، هو أن هؤلاء المتمهدين الخصوصيين يكلفون بنسبة تزيد ما بين أربعة أو خمسة أضعاف ما قد يتقاضاه العسكريون لو أوكلت نفس الخدمات إليهم، وأن العديد من العسكريين الأميركيين العاملين في العراق والذين اجتنبتهم تلك الأجور المرتفعة حاولوا تغيير وضعهم على الأرض بإنهاء خدمتهم العسكرية والالتحاق بشركات الأمن الخاصة. ثم إن تقارير ديوان المحاسبة الحكومي (GAO) عن البلقان وبعدها عن أفغانستان والعراق أظهرت الطريقة المفضلة جداً للشفافية التي أبرمت بها عقود مجزية «في غمرة المعارك» تنطوي على هوامش ربح عالية جداً. ولقد جعل ممثل

كاليفورنيا في مجلس النواب، النائب واكسبان، من اختصاصه الكشف عن تلك العقود دون أن يسي الأفضليات الممنوحة لشركات مقربة سياسياً (تم التركيز بحق على حالة بكتل وحالة هاليورتون بصورة خاصة). يمكن أيضاً أن يتساءل المرء عما إذا كانت تلك الشركات الساعية إلى الربح لا ترغب باستمرار النزاعات التي تقترن بمصلحتها بها عملاً على جني أموال أكثر. وسجل أفانت (2004) من جهته النتائج الالية التي يخلعها ذلك على النظام الدستوري، يلجأ البتاغون إلى استخدام تلك الشركات للقيام بمهام لا تقع تحت سلطة رقابة الكونغرس، وإلى ما هو أخطر من ذلك، أي التهرب من مسؤولية الفعل: يعطى لمؤسسة خاصة (مدفوعة التكاليف) التزام القيام بعمل يمكن تحميل مسؤوليته في وقت لاحق (إن نجح) أو إنكارها (عملاً على عدم كشف الأوراق أو في حالة فشل العملية). هذا ما حصل في حالة شركة «ميري» (MPRI) التي أبرمت عقداً مولته الحكومة الأميركية سهل تنفيذ انتصار القوات الكرواتية ضد الصرب سنة 1995، مما أتاح للدبلوماسية الأميركية التوصل لاتفاقية دايتون الخاصة بالوسنة دون أن يتم اتهامها بالتدخل المباشر.

من البديهي أن يطرح ذلك مسائل قانونية جادة: هلما تقرر في العراق أن يخضع أولئك المتعهدون إلى قانون بلدهم الأصلي وليس للقانون العراقي، كان من الممكن تفهم ذلك بالنسبة إلى الشركات الأميركية التي استفادت من امتيازات شجعتها على المقامرة، ولكن ماذا يقال عن شركات قائمة في بلدان تعارض حكومتها الحرب، بل تعارض أيضاً - حالة أفريقيا الجنوبية - تدخل رعاياها الخارجي وقيامهم بعمليات المرتقة؟ إن اتفاقية 1989 تعطي للمرتزق تعريفاً مقتضياً لدرجة تجعل من الصعب تطبيقه على أغلب تلك الشركات. أضف إلى ذلك أنها لا تخضع «للقانون الموحد للعندلة العسكرية» الذي يعتمد البتاغون، ولا تخضع أيضاً لـ «قانون التشريع العسكري لما وراء الحدود» الصادر عام 2000 إلا في حالة التعاقد مع الحكومة الفيدرالية. والنتيجة مزدوجة الضرر: إذا تم توقيف «المتهمدين» (كما حصل في كولومبيا)، فإنهم لا يستطيعون من وضع أسرى الحرب (اعتبرت الحكومة الأميركية نحو عشرين من هؤلاء «المتهمدين» الذين أوقفهم الجيش الأميركي «أشخاصاً مخطوفين»؛ في المقابل، لم تحصل ملاحقة شركة أميركية انعمست في شاططات شعبة في البلقان (تجارة الرقيق الأبيض)، ولا ملاحقة الحكومة الأميركية التي وقعت العقد معها (قمة العبيثة: نجحت الشركة ذاتها في صرف الموظفين اللذين تسببا في

الكشف عن القضية). قبل برهة قصيرة من مغادرة بول بريمر العراق، وقع المرسوم الشهير رقم 17 الذي يمنح الحصانة لتلك الشركات بعد انتقال السيادة إلى الحكومة العراقية. إن إياد علاوي نفسه، أي رئيس الوزراء الذي عيّنه واشنطن، قد استكر ذلك. أما كاسي (CACI)، الشركة التي أدين إثنان على الأقل من العاملين لديها بممارسة التعذيب في سجن أبو غريب، فلأنها وجدت للمناسبة (ولكن بصورة غير كافية) حلاً يتمثل في قانون يسمح بملاحقتهم إن هم ارتكبوا مخالفات داخل مناطق أميركية في الخارج.

وفي العراق بلغت أوجها الاستعانة «بالمتهنيين» وضبابية وضعهم، فغالباً ما عملت الشركات ذاتها لصالح حكومة الاحتلال ولصالح مجموعات خاصة (منها وسائل الإعلام) مهددة هي الأخرى بالعوضى السائلة. لقد اتكبت جميع تلك الشركات (التي أنشئت غالبيتها قبل سنتين أو ثلاثة على الأكثر) على هذه السوق ومارست فيها مختلف الأعمال، بما في ذلك العمليات المسلحة. من خلال شركة بلاكووتر أمنت الولايات المتحدة الحماية القوية للرسميين الأميركيين (بول بريمر من بينهم) ولعدد من عملائها المحليين؛ وقامت شركة دينكوروب بمهام الشرطة القضائية (كانت قد أثبتت فعاليتها في كبح التمرد في كولومبيا) ويتأمن الحماية المباشرة للرئيس قرضاي في أفغانستان؛ أما شركة مبري فهي متخصصة بتدريب القوى المحلية؛ بينما تتواجد شركة كيلوغ وبراون وروت (KBR) التي هي فرع من هاليبورتون، في كل أنواع النشاطات وكما يلاحظ بحق ماتريك كيف (NYRB 12 آب 2004)، تكون الخلاصة أن هذه الشركات (وليس القوات البريطانية) هي التي تشكل القوة الثانية، من حيث العدد، داخل «التحالف» (حوالي 32000 رجل في حزيران 2004 منهم 20000 على الأقل مسلحون) بعض الأرقام الأخرى من أجل الإحاطة أكثر بهذا التطور: خلال حرب الكويت (1991) كان هناك متعاقد مدني مقابل كل 60 عسكرياً نظامياً؛ عام 2003 كانت النسبة قد ارتفعت لتبلغ خلال حرب العراق 1 إلى 10، ثم ارتفعت من جديد بعد انتقال السيادة الشكلي لتبلغ 1 إلى 7 في مطلع تموز 2004 مثل آخر. بين 1997 و2003 كانت أرقام أعمال تلك الشركات تتضاعف سنوياً بصورة وسطية بفضل ما يقارب 30000 عقد وقعها البتاغون معها خلال تلك الفترة (سنجر، 2005)؛ في نيسان 2004 تسييت عملية قامت بها شركة بلاكووتر بتهديد خطير للاستراتيجية؛ أرسلت أربعة من رجالها للقيام بمهمة في الفلوجة حيث اكتشفوا وأعدموا!

أثار ذلك ردة فعل سيئة التحضير من قبل القوات النظامية التي سعت إلى «إنقاذ الشرف»، فكانت عملية فاشلة بالطبع أدت إلى تسليم المدينة لأعداء التحالف نتيجة اتفاق ملتبس تم توقيعه بسرعة.

يمرض سجر حالات تم فيها تسديد متوجبات تلك الشركات بالماس: «إن الشركة العسكرية الخاصة تشبه إلى حد كبير ذلك الطرف غير الحكومي الذي ازدهر مؤخراً، أي تنظيم «القاعدة»، أكثر مما تشبه الجيش الأمريكي» (كيف، 2004). وكما لاحظ سنجر (2003)، فإن أخطر ما في هذه الظاهرة هو أنها تولد فئة ثالثة لا تنتمي إلى «الجيش النظامي» المذكور في معاهدة جنيف الثالثة، ولا إلى السكان المدنيين الذين تحميهم المعاهدة الرابعة. فهؤلاء الرجال ليسوا مدنيين ولا عسكريين، ويمكن أن تتساءل إذا ما كان هذا الالتباس يظل ضمير أسياد الستافون، أم أن ذلك بالتحديد هو ما يشكل جاذبية تلك الشركات لديه.

لم يكن إدوارد لوتفاك اذن بعيداً عن الحقيقة عندما تصور سنة 1994 كيف يمكن لبلاده ان تتصرف لفرض هيمنتها: بها أننا أصبحنا نريد شن حروب لا تكلف أي ضحية، وبها أن إحلال النظام يوجب تدخل القوات البرية، فليس هناك سوى طريقتين لعمل ذلك: إما أن نستأجر من يقوم بذلك (مستعنيين بقوات يقوي اللحمة بينها الانتهاء إلى أصل عرقي واحد)، وإما أن نسخ النمط الفرنسي المتمثل في «الفرقة الأجنبية» (تحت إمرة ضباط أميركيين يشرفون على قوات ذات أصول أجنبية تمجدهم الرواتب إضافة إلى الأمل بالحصول على الجنسية)؛ وتلك كانت الحال في العراق إلى حد كبير.

هل هي خصخصة؟ يبقى السؤال مفتوحاً. ولكن دايفيد شيرر (1998) مؤيد بالذات لأكبر نطاق ممكن من خصخصة المسؤوليات العسكرية بحماس، وراسمفيلد كذلك. بينما يتحفظ عليه آخرون (سجر، زارات). وتبقى «الشركة العسكرية الخاصة» (Private Military Firm) هي العنصر الهام الذي دخل مع القرن الحادي والعشرين. وعندما نجبر إحدى هذه الشركات على حل نفسها (مثل شركة «إكزيكوتيف أوتكوم» المختوب أفريقية)، فإنها لا تلبث أن تعود إلى الظهور تحت اسم جديد. فالسوق مزدهر ومربح، والطلب واسع مقابل إنهاء التجنيد الإجباري في بلاد عديدة (منها الولايات المتحدة وفرنسا) وتخفيض عديد الحياوش، اللذين زادا عدد المرشحين للدخول في شركات الامن الخاصة بنسبة كبيرة. وبها أن الجيش الأميركي يتحرك كجماعة ذات مصلحة، فإن لديه



مصلحة كبرى في أن يحرص على عناصره؛ وتلك الشركات مستجيبة أغلب الأحيان من عقود يحصل عليها ضباط متقاعدون يهتم بهم من ثبوا مناصبهم في البتاعون، وفي ذلك شكل متميز من التكامل وإعادة التأهيل.

ولكن للتعهدات حدوداً، ولا يمكن الاكتفاء بها أمام المهات الضخمة التي تثيرها «الدول المارقة» في وجه الإمبراطورية المسكونة بهم فرض النظام في عالم مقلق. لقد سبق أن انتقدت كوندوليزا رايس تورط كليتون في كوسوفو: «كان يجب أن يكون هناك، بموازاة العملية العسكرية، برنامج سياسي لضباط انسحاب القوات، ولكن ذلك كان غائباً بالكامل عن تدخلنا»؛ والانتقاد ذاته يمكن أن يُرد إليها في العراق. ولما ليها قرأت مجدداً ما كانت كتبه بنفسها عشية انتخاب الرئيس بوش الابن سنة 2000 عندما رأت رئيسها يتربع في كانون الثاني 2003 إدارة عراق ما بعد الحرب من وزارة الخارجية ليعهد بها إلى البتاعون: «عل الرئيس أن يتذكر أن الجيش هو أداة مميزة. أداة قاتلة ومصنوعة لكي تكون كذلك. وهو ليس قوة شرطة مدنية، وليس حكماً سياسياً وهو ليس مهياً بالمطلق لبناء مجتمع مدني... إن استخدام القوى المسلحة الأميركية كيوليس النجدة سوف يؤدي إلى ضعف قدراتها وإلى جمل جنودنا مجرد حراس للسلام».

ذلك ان ما كان بوش يهتم كليتون بأنه يعمل بالجيش في أمريكا أو البلقان، قام هو نفسه بعمله على مستوى أوسع في أفغانستان، وخاصة في العراق حيث قام الحاكم المدني (غارنر ثم بول بريمر الذي حل مكانه سريعاً) بحل الجيش والشرطة وإقالة عشرات آلاف الموظفين المدنيين بسبب اتهامهم لحزب البعث، ثم وجد نفسه يراس من قصر صدام حسين الرئاسي، ويقرر صادر عن مجلس الأمن، سلطات معادلة على الأقل لما كان يتمتع به الرئيس المخلوع في أبهى أيامه. وهكذا تم استخدام آلاف المدنيين على وجه السرعة (كان الأكفيا من المرشحين لملء المناصب في بيئة معادية قليل العدد) للحلول مكان إدارة وطنية عراقية أدت القرارات الأميركية إلى شلها. وفي صفوف آلاف الأميركيين الداهيين لإدارة عراق ما بعد الحرب الواصلة حديثاً، كان يوجد أحياناً عدد من «المتهورين» الذين أتوا ليضعوا موضع التنفيذ مشروع رئيسهم لإعادة إعمار البلد وتحويله إلى ديمقراطية؛ وكان هناك أحياناً خبراء نزيهون ومخلصون حاولوا القيام بما في وسعهم ثم أخذوا يفقدون تدريجياً حماس بدايتهم؛ وعراقيون تم استدعاؤهم عشية الحرب من أنحاء العالم حيث كانوا

## أميركا والعالم

يتشرون، مقابل رواتب هائلة أثارت غيرة وكراهة مواطنيهم لهم؛ ثم غالبية من المستخدمين الذين يمكن القول ببساطة أنهم ما كان يجب أن يكونوا هناك، لشدة جهلهم بالبلد وحتى بالأمور البديهية المتعلقة بالمهام التي لوكلت إليهم.

لم نكن وحدنا من قدمنا هذا التحليل (ولم تكن تقارير هيئة الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الدولية تتحدث عن وضع أفضل)؛ كان ذلك أيضاً شعور أعضاء مجلس شيوخ ومسؤولين وصحفيين أميركيين منعتهم وطنيتهم أولاً من كشف أخطاء وعدم كفاءة إدارة العراق المدنية على كل المستويات، ولكنهم لم يلبثوا أن بدأوا الكلام. كانت هناك خلاصة ممكنة، بعد هذا الوضع، تقضي بالقول أنه يجب عدم الانخراط في هذا النوع من المهام مرة أخرى، وأنه يجب، بعد توجيه العربة القوية الأساسية، إيلاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الاهتمام بشؤون ما بعد الحرب. وكانت هناك فئة ثانية تقول بأنه يجب عدم التسرع بالاستنتاج من الحالة العراقية؛ حيث كانت الأمور تسير على أحسن ما يرام لولا اندلاع الانتفاضة المسلحة؛ بينما كانت فئة ثالثة تستخلص من الفوضى القائمة أمثلة خاصة بها: كان على العسكريين، «الذين يتقنون القيام بمهامهم»، أن يستلموا مباشرة وضعا من هذا النوع دون أن تشارك فيه جهاعات متنافرة من المدنيين.

شقت الفكرة طريقها شيئاً فشيئاً. اقتنع بها مثلاً كاتب المقالة ماكس بوت المتسمي إلى المحافظين الجدد: طالما أن «قدر أميركا أن تكون شرطي العالم» (فاينانشل تايمز، 19 شباط 2003)، فهي إذن بحاجة ماسة إلى «مكتب استعماري بكامل شكله وعصره» (نفس الجريدة، 3 تموز 2003). ويذهب توماس بارنيت بهذه الفكرة بعيداً ليذهب إلى «تقسيم» و«رارة» الدفاع إلى قوتين مختلفتين ومتكاملتين، تخصص الأولى بالحروب العنيفة والتكنولوجيا المتقدمة، وتختص الثانية بإدارة مسائل الأمن ذات الصلوات الدنيا وإدارة البلدان المحتلة بعد تغير أنظمتها. هكذا يقترح حلاً عريضاً للنزاع المدني/العسكري عبر تشكيل فيلق من الذكور البالغين، الاسبارطيين والعازبين إن أمكن للقيام بالحروب والفتوحات، وآخر يضم النساء والذكور المتقدمين في السن على أن يكونوا من أصحاب الخبرة أو أن يتم تدريبهم، ومن الأجانب - لم لا؟ - خاصة إن كانوا من الأوروبيين الساخطين، أو من حلفاء من العالم الثالث يحملون ببعض المال (من كان لوفتافريد يريد تحويلهم إلى مرتزقة، يحتفظ بهم بارنيت إلى أوصاف ما بعد التزاعات). ويتمنى بارنيت «إنشاء دائرة إعادة إعمار

داحل البتاغون، لأن أغلب مشاكل العراق لم تنتج عن إشراف البتاغون عليه، بل عن المشاحنات بين الإدارات من أجل القيام بذلك الإشراف». ويرى أحد قراء الأطلانتك (حزيران، 2004) أن العسكريين قد يكونوا، حتى في المهيات الموكلة عادة إلى المدنيين، أفضل، وأسرع في تحديد خياراتهم، وفي التجديد وفي استدعاء خبراء (مدنيين على الأرجح) للعمل تحت إمرتهم. وهناك مشاريع أخرى يبدو أنها لم توضح بعد، تدعو إلى إنشاء مكتب لإدارة الأزمات خلال مهمات كهذه يكون أحد ضباط القيادة مسؤولاً عنه ويمكن أن يضم عديداً يصل إلى عشرات آلاف العاملين الدائمين.

نجد هنا بالطبع توسعاً لبتاغون لا سابق له، وتعميماً ومأسسة دائمين للقرار المتخذ في كانون الثاني 2003 والقاضي بتسليم إدارة عراق ما بعد الحرب إلى البتاغون وليس إلى وزارة الخارجية. فهل كاد كيفن بيكر (2003) محطناً عندما استخلص من ذلك: «لقد بتنا نلجأ للحلول العسكرية في كل الامرات التي علينا مواجهتها: التحالفات الدولية، الدبلوماسية، أجهزة الاستخبارات، المؤسسات الديمقراطية وحتى... أمننا القومي»؟

### تدجين الاستخبارات

وهذا هو، في ما يبدو، الشعور الطافي على أجهزة الاستعلام والمخابرات: الشعور بتهميشهم من قبل البتاغون الذي أصبح يشكل دولة ضمن الدولة. وهو توجه يبدو مؤكداً بعمل القرارات الرئاسية المتخذة في نهاية 2004 التي دعت عدداً كبيراً من كواحد وكالة الاستخبارات المركزية إلى الاستقالة ناعاً، بينما كان برلمانى يتهم إلى حزب الرئيس قد جُين على رأس وكالة المخابرات المركزية، مع ما في ذلك من دلالة على تسييسها. عند امتلاك قوة ضاربة لا مثيل لها، يمكن تكبد كل المحاطر. والاعتداد بالنفس المرتبط بهذه القدرات العسكرية هو أحد أسباب (ليس الوحيد بالتأكيد ولكنه من الرئيسية) المجازفة التي يجري عبرها البحث عن الحقيقة فيما الذي يدعو إلى الإصغاء للمشككين؟ ولماذا التلهي بالآلاف الصمحات التي تدبجها كل يوم دوائر الاستخبارات المتحدة؟ وما الذي يدعم إلى الاهتمام بالآراء الأخرى؟ عندما ندرك ماذا نريد وممتلك وسائل تحقيقه فإننا نتحطى الحرص على الحذر الشديد، خاصة عندما يكون الوحي بالذهاب إلى حرب جديدة آتياً من السماء العليا، أو إذا أعمنا عن الواقع إيديولوجيتنا الخاصة، أو خاصة عندما يكون هناك ميل للمتعم

بنشر قواتنا الخاصة، أو مباهاة باستعراضها عملاً على إعطاء درس للعالم بكامله.

من الصعب جداً أن يتحدث عن الاستخبارات من هو غريب عن ميدانها. ولكن الأزمة التي عصفت بها غداة هجمات 11 أيلول 2001 المفاجئة، والصعوبات التي اعترضت الولايات المتحدة بعد ذلك في فترة ما بعد الحرب الأفغانية وخاصة العراقية، جعلت الاستخبارات مكشوفة على قارعة الطريق. لقد كان الأميركيون راغبين في معرفة لماذا لم تسمح الثلاثين ملياراً من الدولارات المخصصة سنوياً للاستخبارات بتوقع المصيبة التي وقعت في ذلك اليوم؛ ولم يعد بوسع الكونغرس أن يتجاهل هذه الرغبة بالمعرفة؛ ولم يكن أمام وسائل الإعلام إلا أن تشكل صدى للصدمة العامة؛ ووجد «قدماء السلك» أنفسهم أمام ضرورة الكلام وهم يرون المؤسسات التي أمضوا فيها أهم فترات مسيرتهم المهنية تتعرض للانتقاد العنيف من قبل الرأي العام؛ ورغم تمتع السلطة الإجرائية عن الإجابة على التساؤلات العامة، فقد وجدت نفسها مجبرة على تقديم بعض الإجابات، وإن مبهمة. لم يكن في نية بوش أن يشهد أو أن يسمح لبعض معاونيه بالشهادة أمام هيئة التحقيق التي شكلها المجلسان، أو الحليث بصورة علنية؛ وعندما ازداد الضغط درجة منته من رفض تشكيل لجنة التحقيق والاقتراح، حرص على الحلول دون نشر تقريرها قبل انتخابات 2004 بينما كان يدفع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية إلى مغادرتها، مع حرصه أيضاً على صمته وساماً رفيعاً. وسوف يكون التقريران (اللجنة الوطنية، 2004 و 2005) مسجماً معلومات عن فشل الاستخبارات الأميركية عشية 11 أيلول (التقرير الأول) وفي موضوع أسلحة الدمار الشامل (الثاني)، ولكنها سبتجبان في نفس الوقت الإشارة إلى تقاعس السياسيين في هذا المجال.

على المراقب الخارجي أن يلتزم في هذا الميدان، فقد لا تقع المعلومات الأساسية أبداً في أيدي الجمهور. فعدم الاطلاع، أو الاطلاع المجزوء أو المتحاز هو القاعدة في مجال عمل أجهزة المخابرات. ومن جهة أخرى، عدم الاستخلاص السريع بأن فشل هذه الأجهزة في مطلع القرن الواحد والعشرين أمر جديد بالمطلق، إذ أن هناك عدداً كبيراً من المسائل التي أثارها هجمات 11 أيلول 2001 كانت تشكل مثار بحث سابق خلال أزمات وقعت في العقود الماضية. أما ردة الفعل الحادة هذه المرة فإنها تعود إلى صخامة المفاجأة، ولكن عندما بدأت الدعوات إلى التغيير تتوالى، لم يكلف البعض أنفسهم أكثر من استخراج وصفات

قيمة مكلمة في جواريرهم كانت قد اقترحت خلال حرب كوريا أو أزمة كوبا، بينما كان المحترفون يكررون في المقابل دون أن تستمع إليهم السلطة التنفيذية (التي وجدت نفسها فجأة أمام غياب معلومات موثوقة)، ولا أن يصغي إليهم الرأي العام (المعتاد على فكرة أنه لا توجد في أميركا قضية لا يمكن أن تحل حلاً) - إن القضايا المتعلقة بعمل هذه الأجهزة لا تعالج بالحلول السحرية. وقد كتب ريتشارد بنس (2002) أن الأوضاع كانت أسوأ بكثير مما يعتقد، فالمخابرات كانت قد اشتغلت على موضوع الإرهاب أفضل بكثير مما أشيع، ولكن كان هناك حدود طبيعية لتوقعاتها، وخلاصات لم يكن الأميركي العادي مهياً لسماعها. وفي هذا السجال المفتوح، على المراقب الخارجي أخيراً أن يتذكر في كل لحظة أن المواقف والقرارات تهدف إلى الدفاع عن الذات ولوم تقصير الآخرين، ففي هذا الميدان كما في كل مكان، للنجاح آباء عديدون أما الفشل فيتيم.

نفس الشكوى من عدم فاعلية السي آي إي، ومن أسلوبها الأكاديمي وأسلوبها المركب، إلخ. كانت قد ظهرت بقوة مع مجيء ريغان عام 1981، هذا ما يلاحظه رانلاغ، مؤلف كتاب عن تاريخ الوكالة يلقى احترام الجميع. وكما هوجت الوكالة عن يمينها بسبب ما قبل عن تساهلها أو انعدام كفاءتها، هوجت عن يسارها كذلك. فلقد كان كتاب مارشيتي وماركس يفتح في نفس الوقت أعين الأميركيين على الطبيعة الفعلية لعدد من النشاطات التي تقوم بها السي آي إي. ويلاحظ أنطوني ليونس في مقدمته لهذا الكتاب أن «قلة من الكتب فقط تؤثر في المواقف الوطنية، وأن هذا الكتاب قد فعل ذلك»، ثم يطلع القراء على كون وكالة المخابرات المركزية لم تكن تمارس الاستخبارات فقط، بل أن أيديها بالغة الوساخة، كما يدهشه أن يرى توجهاتها السياسية راسخة في ميدان اليمين: «لقد كنا نعتقد بسذاجة أن الوكالة تمثلك من المعلومات أكثر من وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع، وبأنها تميل إلى الجهة الليبرالية».

ويذكر بوب وودوارد (1987)، في الكتاب الذي يحصيه لتلك الفترة ويعتبر الأفضل اطلاعاً وصياغة من بين كتبه العشرين، بأن أجهزة الاستخبارات استقبلت انتخاب روبرت ريغان سنة 1980 «كما لو أنه تحرير باريس»، وذلك لأسباب قيمة: فخلال سبع سنوات متوالية، ستلعب الوكالة تحت رئاسة بيل كايسي لها، دوراً أساسياً في سلسلة من الحروب السرية ضد الاتحاد السوفياتي عبر العالم، وتشكل في غياب استخدام القوى المسلحة بشكل

## أميركا والعالم

مباشر، «المطبخ الخلفي» المعلي الذي كان رجال ريفان يتودون منه تلك الحروب بواسطة حركات مسلحة حليفة وبفضل الأموال التي كان يدفعها السعوديون ودول نفطية أخرى، مما أدى إلى نجاحات فعلية وأحياناً إلى فضائح كبرى (مثل إيران غايت الشهيرة).

بعد تفجر الاتحاد السوفياتي، خسر عالم الاستخبار الذي قام على الحرب الباردة خلال نصف قرن موضوعه الأفضل وانحل عصر كاي سي الذهبي نحو نهايته. حاول «المحللون» بصعوبة القيام بإعادة تأهيل ذاتية، فأتجه بعضهم إلى المسائل الاقتصادية أو نحو التجسس التكنولوجي وسبل مكافحته، والبعض إلى قضايا البيئة، والبعض إلى المسائل المالية وتبييض الرساميل. وإذا ما كان ممثلو الولايات الصناعية في الكونغرس يدافعون عن الصناعات العسكرية القائمة في دوائرهم الانتخابية، فليس لهم مصلحة في الدفاع عن الاستخبارات؛ وحتى بوش الأب الذي كان رئيساً سابقاً للوكالة، امتنع عنها ليقى في مأمن من الفضائح العديدة التي تفجرت خلال إدارة كاي سي لوكالة المخابرات المركزية بين 1980 و1987. أما كليتون فإنه لم يجد وقتاً لاستقبال جيمس وولسي، مدير الوكالة خلال ولايته (والذي سيصبح لاحقاً من صقور المحافظين الجدد ومن أكثرهم صلفاً وعداءً للعالم الإسلامي) ذلك مادفع ريتشارد بيتس، أحد أهم الخبراء في هذا الميدان، إلى التساؤل عما إذا كانت الدراسات في ميدان الأمن لم تزل مقبلة؛ كما نشرت النيويورك تايمز (5 تشرين الثاني 1994) أرقام مولونة دوائر الاستخبارات، بشيء من الدهشة واللامبالاة، وبما يبدو كأنه تهرب مقصود.

ويذهب آخرون في امتعاضهم إلى أبعد من ذلك يطرح أحد مؤسسي وكالة الاستخبارات المركزية، روجر هيلسمان، السؤال المحظور: بما أن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً، ألا يجب حل وكالة السي أي بكل بساطة؟ وهو يقدم لذلك مبررات ذات وزن: لقد ربحت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى دون أن يكون لديها أجهزة استخبارات وبالاكتفاء بالمعلومات التي قدمها حلفاؤها الأوروبيون؛ كما أن الرئيس ترومان الذي أوجد السي أي أي من خلال قانون الأمن القومي عام 1947، أصبح في نهاية حياته أحد منتقديها الشرسين؛ ولم يعد خصمها الأساسي، أي أجهزة المخابرات السوفياتية، أكثر من شبح هزيل؛ وأخيراً فإن الأموال التي تصرف عليها قد تكون أكثر فائدة في مجالات أخرى. وحلاصة هيلسمان قاسية: لم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى أجهزة تجسس، لكون هذه الأخيرة لم تعد تستطيع

أن تقدم أكثر من خدمات هامشية جداً للسياسة المعتمدة في الدبلوماسية أو الدفاع. ولكن ماذا عن «الممارسات السرية» تلك العمليات التي تتم في الخارج دون أن تكون سرية بالكامل، ولكنها «قابلة للإنكار»؟ هنا يأتي الحكم أكثر حزمًا: إن الولايات المتحدة لم تعد فقط بحاجة لها، بل كان يجب عدم اعتمادها منذ البداية. والوحيديون الذين يجب الحفاظ عليهم من عناصر «الوكالة» هم العشرات (أو المئات في أحسن الأحوال) الذين يؤمنون الارتباط مع أجهزة الحكومات الأجنبية، وذلك لأن «المعلومات التي تحتاجها الحكومة الأميركية تأتي أساساً من مصادر رسمية وقنوات دبلوماسية ومن الصحافة، بينما يأتي جزء صغير منها عبر التجسس أو العمليات المغطاة». هل هي قوة عمياء إذن؟ كلا، فيجب الحفاظ على وكالة الأمن القومي (NSA)، غير المعترف رسمياً بوجودها رغم دورها المهم وميراثيتها الضخمة ورغم إشادة الجميع بها لأنها تفكك شبكات الدول الأخرى وتقوم بالتنصت وتحلل صور الأقمار الاصطناعية، وهذه جميعها نشاطات «مسيبة». ويجب الحفاظ على وكالة الاستخبارات المركزية من أجل الاستعلام والتحليل، ولكن شريطة أن يمحصر بها كامل عمل هذا الميدان الذي يتوزع اليوم على أكثر من دزينة دوائر.

مع بوش الابن لن نكون هناك أذن صاغية لهذه الدعوات إلى العودة للعلمية البذائية، بل لدعوات أخرى لا تنادي بنهاية التجسس كما كان يمارس في سنوات الحرب الباردة، بل باعتقاد نمط آخر من الاستخبارات، شديد الارتباط بالسياسة، بأهدافها، كما برجلاتها وإذا كان المحافظون الجدد يطلقون حملة شرسة ضد السي آي إي، فذلك ليس لأنها فقدت مبرر وجودها، ولكن لأنها لم تعد قادرة برأيهم على القيام بمهامها: «عقلية علوم اجتماعية [...] وإيمان بعقلانية الأطراف الآخرين، وعدم قدرة على استشراف أهم الأحداث [...]». فيكفي أن نقرأ إيرمارد لوريس أو صمويل هنتغتون لنعرف عن الإسلام أكثر بكثير مما نكتبه لنا أجهزة المخابرات، ذلك كان رأي دافيد بروكس عشية حرب العراق، في الأطلانتك (كانون الثاني 2003). وما أن وصل المحافظون الجدد إلى البيت الأبيض مع بوش، حتى بدأوا بإنشاء خلايا موازية داخل البيت الأبيض ونحت إمريتهم، كان الهدف منها القيام بتحليل يدعي أنه أفضل وأعمق للمعلومات الاستخبارية ولكنها أدت إلى نتائج كارثية. ذلك كان وضع «مكتب المخططات الخاصة» الذي كانت إنتاجاته القائمة على معلومات ملتبسة أو ضعيفة التوثيق ترفع إلى الرئيس على أنها معادلة لما تقدمه السي آي إي. وكانت هذه الأخيرة تعامل

بخفة بلغت أن وصل الأمر بمصدر في البيت الأبيض إلى الكشف عن هوية واحدة من عناصر غابرات السي آي إي لمعاينة زوجها المكلف بالتحقيق في موضوع بيع يورانيوم من النيجر إلى العراق إذ عارض موقف الرئيس والمصدر الذي كان قد أوحى إليه بذلك، مفجراً بذلك فضيحة بلام غابت التي طالت البيت الأبيض نفسه في خريف 2005.

من الشائع اليوم الحديث عن «أرمة» استخبارات، ولم يعد مستخدمو «الأجهزة» أقل قسوة مع أنفسهم عن يظرون إليهم من الخارج. لقد قال السناتور غراهام، رئيس لجنة التحقيق، أن «هجمات أيلول لم تود فقط بحياة 3000 ضحية بريئة، بل كشفت أيضاً عن ثغرات هائلة في أجهزة استخباراتنا»، ثم وصف «علماً غيباً من الهفوات وأخطاء التقدير والوصفات السيئة والعرض الضائعة بانحما عن ثقافات بيروقراطية تتصارع فيما بينها، وعن عدم الكفاءة والإهمال وغياب الخيال، والأخطر من كل ذلك افتقادها إلى قيادة ملتزمة على أهل المستويات الحكومية». لا يجعل السناتور الديمقراطي فقط على الأجهزة التي يقدم تحليلاً مفصلاً عن تقاعسها (يشمل اثنتي عشرة فرصة كان يمكن فيها فضح مخططات إرهابي 11 أيلول، دون أن يحصل ذلك بسبب الأخطاء المذكورة سابقاً)، بل أيضاً على الرئيس الذي لم يول اهتماماً حقيقياً للمسألة ولم يصرف اهتمامه إلا لمنع لجنة التحقيق من التصرف بشكل مناسب وبصورة أدق فإن الرئيس قد ترك المعركة قبل نهايتها ليصرف إلى مغامرته العراقية التي كانت الوحيدة التي تستحق الاهتمام بنظره، وقام على الخصوص منذ كانون الثاني 2002 بنقل الطائرات الهجومية من أفغانستان (حيث ارتاح مقاتلو القاعدة لرؤيتها تغادر لينهوا إعادة انتشارهم) باتجاه العراق. من جهته، يستعرض سايمور هيرش (2004) نقاط ضعف أجهزة الاستخبارات بعد 11 أيلول ويخلص نتيجة مماثلة لما ذكره السناتور غراهام.

حاول جوزف ناي (1994)، الذي كان رئيساً لمجلس الاستخبارات القومي خلال فترة وجيزة، أن يدافع عن تلك الأجهزة مذكراً بأن من طبيعة تكوينها إبقاء نجاحاتها سرية، بينما يعرضها الفشل إلى غضب وسائل الإعلام والجمهور. ليكن ذلك. ولكن الشهادات المصادرة من داخلها ليست مشجعة أكثر: شهادتا بوب بير (2002، 2003) مثلاً، حيث يذكر بالتفصيل فشلها المتكرر في العراق خلال سنوات 1990، وفي المملكة العربية السعودية حيث كان تدخل السياسيين يمنع الأجهزة من القيام بمهامها. وإذا كان بير لا



يهادن رؤسائه وضعفهم أمام مطالب السياسيين، فإن «المجهول» يبدو أشد قسوة. ولكي يجبروا التهديدات التي لا يريدون مجاببتها، ويحافظوا على تعاون ظاهري بين الأجهزة، ويغفوا عدم كفاءة بعض الدوائر، ويتجنبوا النقاشات الوطنية حول مسائل حساسة مثل إسرائيل أو الدين أو اللغة السعودية المزججة، وخاصة لكي يدرؤوا الأخطار عن وظائفهم، قام العديد من مسؤولي أجهزة المخابرات الأميركية بعمل كل شيء لكي يحيلوا كل من تمكن من استيعاب حطوة تهديدات اسامة بن لادن إلى دروس تعليم اللغات، أو ليستبعدوه عن أي اجتماع يمكن أن يتم خلاله عرض أمين للوقائع. وفي مرحلة لاحقة (نوفمبر 2005، أعطت النيويورك تايمز مثلاً حياً آخر عن الاحتقار المنهجي لعمل هذه الأجهزة من قبل إدارة بوش إذ نشرت تقريراً تفصيلياً لوكالة الاستخبارات الخاصة بوزارة الدفاع (DIA) يحذر بوصف من اعتماد رواية أحد المخبرين الذين كان قد «تطوع» لإطلاع الولايات المتحدة على علاقة التعاون المزعومة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة. وبه ذلك التقرير إلى أن هذا المخبر لا يتمتع بأي صدقية ويأن زعمه يتناقض كل ما تعرفه تلك الوكالة عن الموضوع. ولكن الرئيس بوش، وبعده وزير الخارجية باول سبتمبرمان دون أي تردد حل تلك الرواية المفبركة من أساسها رغم معرفتها بتهديدات الأجهزة من صاحبها كما من محتواها.

ما العمل؟ هل يجب توحيد الأجهزة؟ قد يكون الجواب عن هذا السؤال إيجابياً، خاصة بعد الدماءات غير المجدية للهيئة البرلمانية التي شكلت بعد 11 أيلول. وهنا قد نجد مثلاً على القدرة السياسية الهائلة التي باتت وزارة الدفاع تتمتع بها على منع الإصلاحات التي قد تحد من دورها. فالخضعة الكبرى من موازنة الاستخبارات (80% من الإجمالي عام 2004) تدفع إلى البتاغون الذي لا يتمتع فقط بجهازه الخاص (DIA)، بل سمح أيضاً لكل من أسلحته بتشكيل جهازها. ولا يمكن بالطبع أن نتظر من هذه الأقسام أن توضع تحت إشراف أجهزة غير تابعة لها أو تقوم بمهامها عبرها، والسياسيون لا يستطيعون شيئاً حيال ذلك ولا تمجدي المحاولة، كما يحذر بيتس (2004). فإذا ألغيت هذه الأجهزة، ستعود إلى الظهور بسرعة تحت أسماء أخرى، ولهذا السبب أوجدت وكالة الدفاع المركزية (DIA) في سنوات 1960، ولكنها بدل أن تحمل مكان الأجهزة المختلفة التي كانت قد انشئت داخل كل من الأسلحة البرية والجوية والبحرية لم تلبث أن أضيفت إليها فيما قام التكرار غير

المجدي.. ولوزارات الطاقة والخزينة والتجارة أجهزتها الخاصة أيضاً، دون أن ننسى وزارة الخارجية وجهازها (INR) الذي تم التفكير مرات عديدة بتلويبه في السي آي إي، ولكن دون نتيجة. ولا يضم هذا الجهاز الأخير سوى 305 محللين، مقابل 1500 لدى السي آي إي وحوالي 3000 لدى السي آي إي، ولكنه يتمتع بالسمعة الأفضل (خبرة أعمق وتحليل أفضل) معوضاً بذلك عن التهميش الذي وقعت وزارة الخارجية صحية له (الواشنطن بوست، 3 أيار 2004).

أهي بحاجة لأموال إضافية؟ يجيب بيتس (2004)، والذي كان مستشاراً لدى لجنة السناطور تشيرش التي أنشئت منذ ثلاثين عاماً لدراسة هذا القطاع بعد فشل متكرر مني به حينها) بأن ذلك لن يخل شيئاً، كما يحصل في أية إعادة تنظيم بيروقراطية؛ فهي لا تحتاج إلى ميزانيات طائلة جديدة بقدر ما تحتاج فرجاً لا يمتلكون الحس السليم والمزايا الحسنة والقدرة الذهنية المناسبة. إن إيجادهم يطرح مشكلة جديدة. ولكن مع بوش والمحافظين الجدد تكمن المسألة في كيفية جعلهم يقومون بعملهم، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين متجني التجسس (الأجهزة) ومستهلكيه (السلطة التنفيذية). لقد كان لرئيس السي آي إي تقليدياً مهمة مزدوجة، فهو كان يدير وكالة التجسس والتحليل الأساسية (السي آي إي)، وكان أيضاً منسق مجمل عمليات التجسس ضمن مجلس الأمن القومي. ولقد شاء أحد أوائل مسؤولي السي آي إي (شيرمان كنت) أن يعطي الأولوية لمهمة الثانية حتى بلغ به الأمر أن مع الوكالة من أن تكون معنية عملياً بالجمع والتحليل ولكن العكس هو ما حصل فيها بعد ضم منطوق بيروقراطي يمكن التنبؤ به - فالدور الأول هو الذي ساد بينها بلغ التنسيق أدنى حدوده، إلا فيما يخص «التقرير اليومي للرئيس» (President's Daily Brief)، علماً بأن الرؤساء الأميركيين المتعاقبين لم يولوا الدور الثاني اهتماماً يجعلهم يعملوا رئيس السي آي إي كواحد من مستشاريهم الأقرب أو الذي يجوب الإصغاء إليه. سوف يُتهم جورج تبييت، الذي عينه كليتون، بأنه حاول التقرب من بوش الابن كي لا يعين مديلاً عنه للدرجة أصبح معها «الأول بين صيانه». وتدافع آن أرمسترونغ (1989)، التي كانت مستشارة ريفان وبوش الأب في هذا الشأن، عن جمع رئيس السي آي إي للندورين، حتى مع خطر اختيار السلطة التنفيذية كما يناسبها وعدم تقديم جهاز الاستخبارات ما يمكن أن يزعج، وتعلن عن غميتها برؤية تنسيق قوي بين السلطة التنفيذية والوكالة.

يشاركها روبرت غايتس (1989)، رئيس الوكالة لفترة طويلة، الرأي ذاته: فهو يتمنى رؤية الأجهزة تنافس مباشرة أصدقاء وأقارب الرئيس وعلاقاته الشخصية للمستحوذ على انتباهه؛ ويتمى رؤية رئيس الأجهزة يظهر جرأة أكبر تجاه الرئيس ليشعره بحاجة أكبر إلى العلاقة الوثيقة معه: «على عكس من يتخشون قيام علاقة وثيقة جداً بين أصحاب القرار ومسؤولي الأجهزة، فإني أرى بأنها يجب أن تكون حيمة إلى أقصى الحدود الممكنة»؛ يقترح بالتالي اعتماد تفاعل يومي بين السلطة التنفيذية وأجهزة المخابرات دون التخوف على استقلالية تلك الأجهزة.

إن مدرسة شيرمان كنت، المهووسة بعدم تدخل السياسيين في شؤون التجسس والمنطلقة من النموذج البريطاني، تشعر اليوم بأنها مهمشة أكثر من أي وقت مضى، باسم أكبر قدر من العلاقة مع السلطة التنفيذية، وباسم سياسة تجسس أكثر انتهازية وأكثر ارتباطاً بخيارات اللحظة، أي تلك التي دافع عنها ويلمور كنتال (1949) وأرمسترونغ (1989) وغودسون (1989). مع وصول بوش الابن إلى السلطة عام 2001، ومع اسخراط تينيت في اتخاذ القرارات يومياً ومع تعيين رجل سياسة مكانه، وخاصة مع اعتماد مكاتب موازية داخل البنتاغون، مع كل ذلك نحن لا نشهد اليوم انتصار المدرسة الثانية، بل تطبيقها بشكل كارينكاتوري لم يعد التجسس خاضعاً للسياسة فقط، بل إنه قد أصبح خادماً المطيع ومنفذ إرادتها ودريمتها ومحاميتها

ولكن المسألة لا تكمن في استخدام المسؤولين السيء للخبر بقدر عدم استخدامهم له على الإطلاق (بيتس، 2004): كانت استخبارات وزارة الخارجية تشكك دائماً بالقدرة على إمكانية ربيع حرب فيتنام، كما كانت أوصت منذ البداية بالخروج منها، ولكن لم يصغ إليها أحد؛ ومقابل من كانوا يرددون عشية الحرب الأفغانية بأنه ليس لدى أميركا خبراء عن هذا البلد، أكد «المجهول» (ص 28) أن ذلك خطأ وأنه ما من أحد يريد الاستماع إلى الخبراء. كانت الحاجة ماسة إلى زعيم سياسي للأجهزة يمتلك حس المسؤولية والشايط واحترام حرية الرأي لدى مرؤوسيه، ولكن 11 أيلول أتى لي طرح مسألة من طبيعة مختلفة إن التجسس الذي تمارسه عادة دائرة العمليات في السي آي إي لم يستطع التحرك إلا في الخارج، بينما أصبح التهديد ذو المصدر الخارجي يأتي من الداخل حيث تطبق القوانين الأميركية داخل دائرة صارمة من احترام الحياة الخاصة والحريات، وحيث تسود على

الساحة وكالة الأمن القومي (اي.ايف.آي) (يراجع بخصوص خلل النظام الذي يبلغ أحياناً حدوداً عيشية، أحد «القدماء» فيه، ك. ويتكومب، النيويورك تايمز، 14 أيار 2004) والعمل على إدخال الإصلاحات الضرورية لردم الهوة الجغرافية بين الأجهزة وعلى إلزامها بالعمل معاً يثير من جديد ضرورة وجود قيادة سياسية قوية. ولقد أشارت لجنة التحقيق في 11 أيلول إلى غياب التعاون بين الوكالات المختلفة ولكن القضية لم تكن تقنية أو بيروقراطية لأن من الضروري، كما يقول ويتسلر (2002)، أن نوائم أميركا في تصديها للإرهاب بين وكالات تطبيق القانون (المهمة كلياً بالداخل) والوكالات المهمة بالأمن القومي (التي تعمل في الخارج)، وألا تكفي كما فعل كليتون عام 1995، باعتبار الإجرام الدولي مجرد تهديد للأمن القومي. فذلك يتطلب توجهاً سياسياً على أعلى المستويات يقول المراقبون بشكل شبه إجماعي أنه غير موجود لدى بوش الابن

«بخصوص الاتحاد السوفياتي، كانت وكالة الاستخبارات المركزية مصابة بقصر النظر؛ ثم أصبحت مصابة بالهلين في حالة العراق»، هذا ما كتبه الايكوبوميت في 17 تموز 2004 دون احتساب هول مفاجأة 11 أيلول 2001. من الميكرو جلد، في لحظة كتابة هذه السطور، أن يُحكم فيما إذا كانت عملية الإصلاح بعد هذه الكمية من الفشل وعدم الكفاءة المعممين سوف تذهب باتجاه إعادة ابتكار أجهزة مستقلة وفاعلة، أو حل العكس باتجاه تحويل هذه الأجهزة إلى ملحقات بالبيت الأبيض والبيتاغون ولكن المتغيرات الراهنة لا تبشر بالخير مؤيدي الأجهزة المستقلة وغير المستقلة. فعندما أحسّت وزارة الدفاع بتهديد يمثّل في تعيين رئيس أعلى لأجهزة المخابرات، نجحت في أن تقني تحت إشرافها الجزء الأكبر من الموارد المخصصة لهذا الميدان؛ ويستشهد سيمور هيرش (النيويورك، 17 كانون الثاني 2005) بمصادر عديدة قبل أن ينتهي إلى خلاصة مفادها «عملية إخفاء حقيقية للسي آي إي». ويدعو أن هذه الأخيرة قد فقدت أيضاً إدارة العمليات شبه العسكرية السرية في الخارج، وذلك لصالح البيتاغون الذي يكون قد وضع يده ليس فقط على القدرة العسكرية بمعناها الدقيق، بل أيضاً على الجزء الأكبر من عمليات التجسس، وحتى من الدبلوماسية. لن يكون إذن أمام جون نيفروينوتي، الذي عينه بوش في مطلع 2005 «قيصر» على جميع أجهزة الاستخبارات، مهمة سهلة في وجه وزارة دفاع وثقة من تأثيرها ومن هيمنتها، إذ عليه ان يخوض معركة شرسة ضد وزارة الدفاع الحشمة، ضد قيادة سياسية تريد تحويل

أجهزة المحابرات إلى أدوات طيعة تبرر خيارات سياسية قد تكون واهية، كما عليه أيضاً أن يتنبه إلى يساره حيث يتزايد اللفظ حول الممارسات غير القانونية وغير الانسانية لمختلف هذه الأجهزة في مجال التفاعل مع عشرات الآلاف من الموقوفين، من تعذيب، واخفاء وحطف.

### تهافت الدبلوماسية

إذا كان تسلط المكر أضعف أجهزة التجسس، فإنه همش الدبلوماسية. يبدو جون شليسبر (1994) وهو وزير دفاع سابق، حاسماً في هذا الموضوع: «قد يكون مؤثراً فينا شكل لحظة أخيرة للدبلوماسية التقليدية الكبرى»، ونحى مشهد منذ ذلك الحين انحدار الدبلوماسية كمهنة مستقلة. وقد تكون تلفت إصابة مزدوجة: فالديمقراطية قد صادرتها من ممارسة عدد صغير من المحترفين لتجعلها عطوية لدى الرأي العام الذي أدخل فيها، لسوء طالعها، المشاعر والأحاسيس، بينا أتاحت التكنولوجيا الحديثة سهولة الاتصال بين الحكام لدرجة جعلت ممثليهم على الأرض يفقدون شيئاً فشيئاً معناتهم ودورهم. الخلاصة. إذا لم تتحول الحرب الباردة إلى «ساخنة»، فالفضل لا يعود للدبلوماسية الوقائية بل إلى القنلة الذرية التي كان يجب أن تمنح جائزة نوبل للسلام. حتى كيسنجر نفسه (2002)، تلميذ متريخ والاسم اللامع في عالم الدبلوماسية، طرح التساؤل لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة لم تزال بحاجة لسياسة خارجية (كان جوابه إيجابياً بالطبع)

والتناقض صارح مع الماضي القريب «حيث كانت العقول النيرة والسياسيون الأقوياء على استمداد للقيام بمهام ووزارة الخارجية. لقد كان الرئيس وحده فوق هذا المنصب بتعابير الأولوية والسلطة والرؤية السياسية» (ميد، 1994-1995). والواقع أن ستة من رؤساء الولايات المتحدة التسعة الأوائل كانوا وراء خارجية سابقين، وسبعة منهم كانوا سفراء في الخارج وكان سبعة من الرؤساء الخمسة عشر قبل ليكون سفراء في باريس و/أو لندن، بينما لم تكن أبلغ شخصيات الوسط الفكري أو عالم المال تتردد في الانضمام إلى السلك الدبلوماسي أو القنصلي. ولقد بقي هذا التقليد متبعاً حتى فترة قريبة جداً: يكتب شوارتز (1994-1995) متحدثاً عن بوش الأب، أنه كان «بطلاً حقيقياً في الحرب التي تولد منها العصر الأمريكي». كان خصومه يسخرون من مسيرة حياته المليئة بمناصب دبلوماسية

حصل على أغلبها بدعم أصدقائه. ولكنهم لم يفهموا أن تلك كانت بالنسبة لبوش وجيله المناصب السياسية الوحيدة الجديرة بهم، وأن السياسة الخارجية كانت الوحيدة التي تليق بأن تمارس».

ويحاول ميد من جهته أن يبرهن بأن أميركا لم تبلغ مستواها الحالي باعتنادها على قوتها العسكرية أو الاقتصادية، بل بقوة دبلوماسية بارعة كانت تتجاوز بفاعليتها، وببلا لا يقاس، دبلوماسية البلدان الأخرى مثل البريطانية «المطبوعة بطابع المثل أو التراجع أو التناقض»، أو الفرنسية «التي لم تحقق سوى نجاحات نادرة مقابل تاريخ من الفشل أو الانتصارات على الحلفاء»، أو الألمانية «التي لم تؤد إلا للكلواث». يمكن مناقشة هذا التقييم، ولكن ليس الحنين إلى عصر قامت خلاله فئة ممن قد يسمون متطوعين داخل الإدارة بالعمل على صياغة عالم ما بعد الحرب، وهو عصر يختصر بمسيرة ستة رجال وضعوا مذهب احتواء الاتحاد السوفياتي. أمريل هاربرك الذي كان ينتقل على طائرته الخاصة، جون ماكلوي الذي حطم الرقم القياسي بعدد المناصب الرسمية التي عرضت عليه والتي رفضها، دين أنتشون الذي سيسترحي منه بيل كلينتون، ثم تشارلز بولين وروبرت لوفيت وجورج كينان إنه تاريخ نخبوي بامتياز، مع ما فيه من إعجاب بنمط السلوك الأوروبي، ومن لامبالاة تامة بالعالم الثالث، وبعض المخلفات العنصرية، وتصد دائم لمحاولات الكونغرس التدخل في السياسة الخارجية. هؤلاء المثقفون الذين تخرجوا من جامعة يال ثم اهتموا في أسواق المال قد أنهوا حياتهم خائين من ظهور نخبة جديدة «مأخوذة بالمهارات، ممارسة للتهرب، حريصة على مصالحها الخاصة، متقسمة إلى فئات متناحرة، بينما كان تراث بني رغم كل المصاعب حل أيدي نخبة غير متحازة وصلبة الإرادة قد احتفى بالكامل» (إيزاكسون وتوماس، ص 736).

إذا كان خمسة من تلك العصابة قد غادروا باكراً هذه الدنيا، فإن كينان بقي حياً حتى سنة 2005 لتكرار إعلانه عن تلك الحقية. لقد وجه إليه الاتهام (سيوري وغلين) بأنه رأى في الدبلوماسية سبباً مطلقاً يجب أن يفرض رأيه على العسكري وعلى المخطط الاستراتيجي أيضاً، وكينان نفسه لا يبدى اعتراضاً على ذلك مما يجعله عرضة للاتهام بالخبرية التي لا تحترم الطبقات الدنيا. ولكنه وجد القوة في الثالثة والتعين من عمره (كينان، 1997) للتساؤل كيف يمكن لبلاده أن تمارس «دبلوماسية دون دبلوماسيين»، ولتعداد أخطاء

جهاز يضم 8000 شخص يصعب الوصول إليه، قضي الانتهاء السياسي فيه على العقيلة غير المنحازة، وأصبح على الدبلوماسي أن يخدم ألف مركز سلطة متصارعة الكونغرس، شبكات المصالح، إلخ-، وصار لكل أجهزة الادارة في واشنطن تمثيلها الخاص داخل السفارات (30% فقط من العاملين في تلك السفارات هم من الدبلوماسيين)، وأصبح الترميم العشوائي هو السائد. وأهم ما يلاحظه كينان هو أن وزارة الخارجية تملك، بين الوزارات الأخرى، أدنى نسبة من الدعم في واشنطن، وهذا ما يجعلها الأفقر لكون الآخرين تتأثر بدعم قوى متعددة ووافقة في العاصمة الفيدرالية.

قد يكون ذلك ثمن الديمقراطية، وإذا ما صح ذلك يجب التهتة به: بعد أن أمضى اليوت أبرامز ثلثي سنوات في وزارة الخارجية، يعبر عن سروره (1989) بأنه وجدها «ملينة بالأميركيين الحقيقيين القادمين من ولايات مثل أيوا أو كولورادو. فلقد انتهت بكل بساطة سيطرة «خريجي الجامعات العريقة» والشاطين الشرقي عليها». ولكنه لا يلبث أن يعبر عن خيبة إذ يلاحظ بأن تأثير البتاغون لم يتراجع رغم أخطائه الكثيرة، وبأن شهرة وزارة الخارجية لم تتحسن رغم أدائها الجيد. إذا لم يكن السبب هو التجوية ولا ضعف الكفاءة ولا الخشية من التراعات، فما هو إذن؟ يرى أبرامز أن الخطأ يكمن في غياب المهمة: إذا لم تكن لدى الولايات المتحدة مهمة حضارية فعلية تطوير مهمة «دمقرطة» لكي تنتقل شهرة دبلوماسيتها. أما بوريس (2004) فإنه يشن الحرب، دون كثير إقناع، على هذا التحليل النخبوي لتاريخ الوزارة؛ ولكنه يمحض ثقته للشباب الذين يدخلون إليها لاعتقاده بأن لدى الجيل الجديد رؤية من مستقبل دور بلاده في العالم أقل قومية وأكثر استعداداً لقبول تعقيدات العلاقات بين الدول؛ فهو جيل شاب يمتلك الدهاء والفكاهة، ولا يمتلك الثقة المطلقة بنفسه، ولا يحب كثرة الكلام». قد يكون جودت (2004) هو الأقرب إلى الحقيقة عندما يستبعد المقارنة السهلة بين نخب الأمس واليوم: «تبقى وزارة الخارجية خزان معارف متخصصة ومواهب، ولكن أحد إنجازات الثورة الفكرية التي يقوم بها المحافظون الجدد يكمن في أن أحداً لم يعد يصغي إليها».

وتزايد فوق ذلك أرمتها المالية. فبينما كانت الموازنة العسكرية تمسّد الأرقام العليا عام 1986، كانت موازنة وزارة الخارجية تبدأ انخفاضها المريع: بين 1986 و1996 انخفضت إلى النصف بالأرقام الحقيقية، ومن 2005 إلى 2010 من مجمل الموازنة الفيدرالية (مع الإشارة

إلى أن نسبة عالية من هذه الموازنة، بين 30 و58% حسب السنوات، تذهب إلى تأمين حماية الشخصيات الرسمية). وأهملت ستون سفارة وقنصلية بين 1992 و1998. إضافة إلى ذلك أثارت الاعتداءات الإرهابية حملة تهدف إلى فصل الإدارات القنصلية عن وزارة الخارجية، إذ اتهمت تلك الإدارات بأنها مطبوعة بثقافة حسن الصياقة وبالعامل على إرضاء الرئاس (أي طالبي تأشيرات الدخول). عام 2004، كتب مارك كريكوريان بصورة أكثر تحفظاً: «إن خطأ الإدارات القنصلية الأميركية يكمن في وضعها بين أيدي وزارة الخارجية، المتهمة «بالتراحي» في ميدان مكافحة الإرهاب».

بعد تهميشها وإفكارها، أصبحت وزارة الخارجية في وضع لا تحسد عليه. هناك مصادفات قد تكون معبرة أكثر من أي كلام: «في نفس يوم اصطدام أول طائرة بالبرج الأول لمركز التجارة العالمي، كان قد تقرر نزع صفة الوزير عن مندوب أميركا في الأمم المتحدة، ثم بقي المركز شاغراً تسعة أشهر» (نوسيل، 2001-2002) وفي المفاوضات الدولية كان صوت البتاغون يعلو ويفرض نفسه: لقد كانت أميركا، خاصة في فترة كليتون، تنظر إلى خضوع العسكريين للسلطة المدنية كأحد الشروط الأساسية للديمقراطية في البلدان الجديدة التي تعيش فترة انتقالية، ولكنها كانت في الوقت نفسه تمنح البتاغون سلطة تزايد شيئاً فشيئاً على مجاله الخاص. خلال حديثه عن المفاوضات التي سبقت إنشاء محكمة الجزاء الدولية، يلاحظ أرييه ناير بأسف: «لقد سمح كليتون للبتاغون بالسيطرة على سياسة أميركا تجاه المحكمة لدرجة أن الدبلوماسي الذي كان يمثل وزارة الخارجية، ديفيد شيرر، لم يعد أكثر من ناطق باسم البتاغون». ولقد كان خضوع عمال من الدبلوماسيين لسلطة البتاغون قد ظهر قبل سنوات من ذلك في مفاوضات أوتواوا عن الألغام المضادة للأشخاص (تاكور، 2001). وفي حرب البوستان تصرف العسكريون وكأنهم يعمضون دورهم إلى الحد الأدنى يجعله مقتصر على الدفاع عن النفس ثم التطبيق الحرفي لاتفاقية دايون، مما سبب غضب كليتون وموفده هولبروك أمام «التباس» موقفهم الذي يشبه عدم الخضوع للسلطة السياسية (هولبروك، 1998).

ويرى البعض أن انحياز وزارة الخارجية يعود إلى كينستجر الذي استطاع، بفعل تأثيره الكبير كمستشار رئاسي، أن ينظم دور مجلس الأمن القومي الذي لا تلعب فيه الدبلوماسية أكثر من دور ثانوي. لم يفعل سايروس فانس ووارن كريستوفر الكثير لإعادة تنشيط



الوزارة، بينما أعادت إليها مادلين أولبرايت شيئاً من بريقها. ثم أتى بعدها كولن باول عام 2001 متمتعاً بشعبية لا يجاريه فيها أي سياسي أميركي آخر، ولكنه بنا عاجزاً ليس فقط عن التصدي لتهميش الوزارة، بل عن حمايتها من الخضوع التعمي لخصومها. لقد حطم باول رقماً قياسياً سلبياً لكونه أقل من قام بزيارات للخارج من بين الوزراء الذين توالوا خلال ثلاثين سنة. قبل قليل من مغادرة منصبه الذي يبدو أنه كان يرغب بالبقاء فيه، أسر بأمرين يتحان أيضاً عن عزله ضمن إدارة سعت إلى استخدامه دون تقدير قيمته. الأول: «نعم نكتشف، ولكن في وقت متأخر قليلاً، أننا بحاجة فعلية لأن يكون لنا حلفاء وأصدقاء». والثاني: «إن الناس عاضبون من السياسين، ولكنهم ليسوا بالضرورة غاضبين منا. فإذا ما نجح السياسون، يمكن أن يتغير موقف الناس (الأطلاتيك، أيلول 2004). إنها حقيقتان غير سارتيين. يتحدث وزير الخارجية المغادر وكأنه كان القيم على وزارة غير التي يستعد لمعادرتها: الحرب الوقائية؟ «نعم، ولكن فقط ضد الانجهايات الإرهابية وليس ضد الدول». تعدد الأطراف؟ «لقد كان دائماً سيئاً». الخلافات داخل حلف شمال الأطلسي؟ «اختلاف وجهات نظر بين الأصدقاء». روسيا؟ «تتقارب فلسفاتنا وفلسفاتها كل يوم أكثر». الصين؟ «نصفق لرويتها تلعب دوراً عالمياً». لم تستطع هذه الآراء الشخصية والبعيدة جداً عن التيار المتحكم بإدارة بوش أن تحجب واقع خروج باول لأنه قد فشل: كان قد انضم إلى فريق عمل كان يعتقد أنه سيلعب فيه، بشهرته الوطنية الواسعة، دور الحكم المجرب، فوجد نفسه يتحول إلى إطفائي يحاول بالنسأ تحديد ملامح خط عسكري تم اعتماده ضد رأيه، وحماية وزارة الخارجية من الحملات الشرسة التي يقودها زملاء له ما زالوا متواجدين في السناهورن الذي كان بنى فيه مجده.

يبقى أن نفتش عن أسباب هذا الانحدار في الحقل الكامن بين وسائل التأثير التي تمتلكها واشنطن فإذا كان يمكن مقارنة دبلوماسيتها بما لدى الدول الأخرى، وإذا كان تأثيرها الثقافي أقوى دون أن يكون ميطراً، وإذا كانت حصتها من الناتج القومي العالمي كبيرة جداً دون أن تكون مهيمنة، فإن قدرتها العسكرية هي خارج دائرة المقارنة، سواء مع إمبراطوريات الماضي أو مع دول اليوم الكبرى. ففي الميدان العسكري تشكل الولايات المتحدة اليوم فئة خاصة لا تقارن، وسوف تبقى كذلك زمناً طويلاً. ومن الطبيعي أن ينحو مصدر القوة المتميز بشدة عن البقية نحو الاستئثار بالقرار. ولقد شهدت السنوات الأخيرة

كيف يعمل البتاغون على الإمساك بالقرار على حساب الوزارات الأخرى في الحكومة الفيدرالية. كما تابع البتاغون اعتماد خطته الخاصة في الدفاع عن البلاد، متجاهلاً كلياً إنشاء وزارة جديدة للأمن القومي. ولا يلوح الأمل بتغيير ذلك عندما نرى يوش قد بدأ ولايته الثانية، وغداة انتخابه، بثبت مسؤولية وزارة الدفاع في أماكنهم مقابل «تنظيف» كامل لكل من همد، في وزارة الخارجية أو أجهزة الاستخبارات، إلى إثارة الشكوك بصحة خياراته السياسية خلال ولايته الأولى. وبصورة معكوسة، جاءت ترقية المستشارين القانونيين الذين عرفوا كيف يمدون التعابير القانونية التي تسمح بتطبيق تلك الخيارات - خاصة تعيين الوزيرين الجديدين للعدل والداخلية - لتشير إلى أنه الرئيس لم يكن مستعداً لأن يعدّل توجهاته لدى إعادة انتخابه.

لذا بدت مهمة كوندوليزا رايس شبه مستحيلة يوم تعيينها وريرة للخارجية. فالشعور السائد في واشنطن يومها كان، أنها لم تستطع أن تفرض نفسها فعلاً كمستشارة للأمن القومي على القيمتين الحقيقيين على الخط الاستراتيجي المعتمد خلال الولاية الأولى (نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد ونائيه ولفويتز على وجه الخصوص)، ولا أن تدافع عن موقف باول ووزارة الخارجية، ولا أن تحوّل مجلس الأمن القومي إلى مكان يتم فيه تألف المواقف المتناقضة. كانت الورقة الرابعة الوحيدة التي في يدها هي ثقة الرئيس الشخصية بها، كما كانت تستعيد من عدم اتحاطها الشخصي في عملية غزو العراق أو في إدارة العراق بعد احتلاله كما من عدم أصابها بالردّ الذي ضرب بعنف أجهزة المخابرات والتخطيط. ولم تخلُ السنة الأولى من عملها وريرة للخارجية من لرات ومن هفوات عديدة، لكنها تدو وكأنها تمكنت من اختيار معاونيها، ومن إعادة بعض القدرة إلى وزارة كانت تبدو يتيمة ومهمشة. وعلى عكس سلفها، رادت رايس من تقلّتها عبر العالم، كما اهتمت بإعادة بناء جسور مع الحلفاء الأوروبيين، وإعادة الروح لعلاقة واشنطن بالمنظمات العالمية، لاسيما بالأمم المتحدة. لذا بدأ رصيدها، وبالتالي رصيد الوزارة التي عهدت إليها، حساً بالمقارنة مع السابق ولو أنه يصعب الجزم إن كانت هوة الروح للمعلوماتية مؤقتة أو ثابتة، والجسم بهذه المسألة لا يتعلق بنشأة الوزير بل بتعديل عميق في ذهنية الإدارة بعيداً عن منطق القوة العارية الذين حكم سنواتها الأولى.

## الفصل الرابع

### ما نفع القانون الدولي؟

عندما يكتب ثلاثة عشر برلمانياً ينتمون للحزب الديمقراطي، في مطلع تموز 2004، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليطالبوا منه، كما في واحدة من جمهوريات الموز، بعثة من مراقبي الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخريف التالي، فإن ذلك يعبر في وقت واحد عن المرامة الكبيرة التي حلفتها انتخابات عام 2000 التي كانت تميزت بنتائجها المثبتة وعن التذني الملحوظ لثقة الأميركيين في نزاهة نظامهم الدستوري (أهملت الأمم المتحدة الدعوة). أثارت العريضة غضباً شديداً في صفوف أولئك الذين كانوا يرون منذ عقدين في الأمم المتحدة و«القانون الدولي الجديد» أداة يلجأ إليها خصوم أميركا للتشهير بها أو لتقييد حركتها في الساحة الدولية، ولم يكونوا يتحیلون أن ديمقراطية البلد الذي أخذ على عاتقه ديمقراطية العالم كله قد تكون هي نفسها عرضة لرقابة خارجية على صحتها. ولكن بلداً اعتاد الإسراع في الذهاب إلى المحاكم كان لا بد أن يرى النداء الأميركي بطاؤون المجال القانوني والقضائي نفسه. وفي هذا المجال، مجال القانون والدستور والحقوق، تدور منذ سنوات معركة معهومية وسياسية شرسة.

كان الاعتزاز القومي المتطرف بالمؤسسات الأميركية ونتيجته الطبيعية وهي إعادة النظر بالقانون الدولي قد ظهرنا قبل هجمات 11 أيلول 2001. وفي وقت مبكر وجدت الحملة على القانون الدولي صداها لدى الكوكبة الريفانية التي تميز منها ويليام سوفيير، المستشار القانوني حينها لوزارة الخارجية والمعروف بأرائه الداعية إلى أحادية الجانب في الصراع ضد الإرهاب، أو روبرت مورك، المرشح التعميس الحظ للمحكمة العليا والمشهور بـ«تشدده» في القانون» الذي وصل به إلى انتقاد حرية القضاة في تفسير القانون، وإلى الاعتبار بأنه لن يكون للقانون الدولي من وجود فعلي «طالما أن الدول لا تشترك في نفس الأحكاميات

السياسية، أو أنها لا تخضع لسيادة واحدة». كما عبر ويليام هاوكتز (1988)، أستاذ القانون في المدارس الحربية الأميركية، عن قومية حاسمة عندما تدخل في السجال عن الإجراءات المتخذة لتأمين ثعبنة ناقلات النفط ومواكبتها في الخليج على أثر اعتداءات مختلفة من جانب العراق وإيران، فلقد كانت الإدارة يورت قرارها «أنذاك بحماية السفن اعتيادا على قانون البحار». ولكن هاوكتز احتج حينها منكرًا مجرد وجود قانون دولي لتأمين حرية الإبحار، كما رأى بأن مصلحة أميركا وحدها هي التي تبرر ذلك القرار: «إن كل استشهاده بالقانون الدولي يشكل خطراً». فإذا كانت حماية السفن الأميركية أو سفن حلفائها تمثل مصلحة وجودية لأميركا، لن تكون لها بالمقابل مصلحة في جعل ذلك مبدأ عاماً يمكن أن يحد من حركتنا كأعظم قوة بحرية في العالم». هذه القومية وهذا الرفض لحرية الإبحار بوصفه حقاً قائماً بذاته وفق العرف الدولي يسمحان لأميركا بتغيير مواقفها حسب الحاجة: عندما لم تكن سوى قوة بحرية ثانوية، كان لها مصلحة بوجود قانون دولي لحماية سفنها المحايدة؛ أما عندما أصبحت قوة بحرية عظمى فإن هكذا مبدأ سيقى هيمنتها وعليها بالتالي أن ترفضه. ولقد استعرت هذه القومية الانتهازية هائلة لدى رجال قانون اليمين الجليد خلال ولايتي كليتون الذي شن عليه المدعي العام كيبث ستارك حملات اتهام لا سابق لها، مذهباً في ذلك من جمهرة من رجال القانون وكتاب الافتتاحيات. ثم علا شأنهم بوضوح بقوة بعد انتخاب بوش الابن.

تمثل التعيينات في المراكز الشاغرة من المحكمة العليا واحدة من اللحظات الأساسية في هذه المعركة التي هي إيديولوجية وسياسية أساساً (وتعاش على أنها كذلك) كما هي حال العدالة الأميركية منذ بداياتها، مما أدى إلى معارك طاحنة بين المحكمة العليا والسلطة التنفيذية كان من أشهرها المبارزة الشرسة بين قضاة المحكمة العليا مع الرئيس روزفلت حول سياسات «النوي ديل» (New Deal) التي جهد أولئك في إلغائها أو الحد منها وغالباً ما انحازت المحكمة العليا إلى جانب تلك القومية التشريعية الهجومية، كما في قضية ألفاريز أو مؤخراً في «الوصية» التي كتبها رئيسها في نهاية 2004 والتي يعارض فيها كل استناد إلى التشريعات الأجنبية من قبل قضاة أميركا الذين يدعوه في المقابل إلى الاحترام الحرفي لإرادة المشرع دون أي محاولة للإجتهد أو التفسير الحلاق لواباء. دون محاولة التفسير. ولكنها رأت أحياناً أن السلطة التنفيذية تفهب بعيداً، كما في معاملة أسرى الحرب صد

الإرهاب، مما أدى إلى تعزيز المكانة المرموقة للمؤسسة وتدعيم موقعها السياسي، هذا الموقع الذي سيصبح حصناً حصيناً لليمين المحافظ بعد تعيين رئيس جديد للمحكمة وعضو جديد تاسع في مطلع ولاية بوش الثانية مما يعطي هذا اليمين أغلبية ساحقة داخل المحكمة العليا إلى فترة رمنية طويلة بالنظر إلى أن القضاة فيها يمكن أن يستمروا أعضاء مدى الحياة، وبالنظر إلى أن عمر القضاة المعينين مؤخراً يجعلهم سيّما من الشباب.

### الخوف من الشلطة القومي: في تعبيره القانوني

تعرض الولايات المتحدة برأي عدد من المؤيدين لـ «القومية المتصلبة»، لخطر قد يكون مميتاً. تأكل بطيء، وغادر لسيادتها بفعل تطور القانون الدولي، «بينما كانت الثورة الأميركية قد شكلت تمرداً على فرض قانون خارجي عليها، هو قانون البرلمان البريطاني» (رابكين، 1999). أما الخطر على السيادة الديمقراطية فهو جديد: كان البلد يتعامل حتى اليوم مع أعداء ما قبل الديمقراطية (القبليين أو الاقطاعيين الذين لم يعد لهم وجود)، أو المعادين للديمقراطية (الفاشيين والشيوعيين والإسلاميين). ثم ها هم ما-بعد-الديمقراطيون (Post-democrats) الذين ينطلقون من مثاليات حقوق الإنسان ليعملوا جاهدين على نسج شبكة من المعاهدات والمؤسسات الهادفة إلى إرساء نظام حكم عالمي يتجاوز حدود الدول. وهم يشكلون جزءاً من نسخة ما-بعد-قومية (Post-national) (فوت، 2004؛ هتشتون، 2004) تعمل من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وتصمم المدافعين عن حقوق الإنسان وتدعي بأن قواعد القانون الدولي يجب أن تعرض على الدول حتى وإن لم تكن قد أقرت في برلمانات الدول المعنية، وتفترض بأنه لا يمكن للدول أن تلجأ إلى القوة دون إذن مسبق من الأمم المتحدة. بل أكثر من ذلك، فلقد توصلت تلك النخبة المعولة إلى إقناع بعض رؤساء الشركات الأميركية «المجانين» بأن يعطوا مؤسساتهم صمة «عالمية»، علماً بأنهم لم يكونوا موجودين أصلاً لولا حماية بلدهم ودعمه لهم.

الخلاصة: إذا لم يُعمل شيء حيال ذلك، ستكون النتيجة كارثية: «إن ما يسمى جزافاً أمرة دولية مشتملي على الديمقراطيات الليبرالية سياستها حول مسائل مثل الدفاع الوطني أو الشرق الأوسط». وسوف تكون أميركا بذلك هي المتسببة في مصيبتها الذاتية وتكون قد خانت «مبدأ القبول» (أي الموافقة المسبقة للكونغرس على تطبيق قانون دولي معين قبل

اعتباره ملزماً) الذي قام عليه بلدنا» (فونت، 2004). ولقد لجأ آخرون إلى إطلاق نبوءات عشوائية: استندوا إلى أمثلة مثل توقيع اتفاقية حرية التجارة في أميركا الشمالية (مافتا)، مما يحد من حريتنا في التعامل مع مؤسساتنا ومستخدمينا بمجرد توقيع اتفاقية للتجارة العالمية، أو انتشار بضع مئات من الجنود الأميركية تحت قيادة الأمم المتحدة في مقدونيا «الذي يتعارض مع إصرارنا على ألا يخدم جنودنا إلا تحت إمرة ضباط أميركيين»، ويحذر رابكين (1994) من الخيانة العظمى: «إن القانون الدولي يشكل تهديداً مباشراً لمصلحتنا القومية» وإذا ما استمرت التهديدات الحالية «يمكن أن يظهر القانون الدولي كواحد من الأسلحة الأشد فتكاً التي تستخدم ضد الولايات المتحدة»، برأي ريفكن وكابسي (2000-2001). أما عدم التصدي، فهو بمثابة «انتحار» للبلد (نفسها، 2003) ومهما بدا من الغريب رؤية رجال ميليشيا يتدربون في أودية مونتانا من أجل التصدي «للمؤامرة الحالية الهادفة إلى فرض حكومة عالمية على الولايات المتحدة»، فلا بد منطقياً إلا أن يكون لهم أسئلة فكريون داخل مكاتب المحاماة الكبرى الأميركية حيث استشرت موضة انتقاد القانون الدولي بل والتشكيك بوجوده من الأساس.

يجب التصرف إذن لكي تنصهر الديمقراطية على ما بعد الديمقراطية. بصورة ملفتة للنظر، لا يلوم فونت (2004) المحافظين الجدد على كونهم مغالين في إننيولوجيتهم، بل على أنهم متساهلون فيها، وهو لا يتردد في الاستعانة بياو ليحارب هيفل وفوكوياما وأمثالهما، لأن هؤلاء ملتبسون بسبب إيمانهم بانتصار الديمقراطية، بينما لم تزل الأخطار تترصد بها. وإذا كان المراميون بالمنظمات الدولية يتوقعون نهاية السيادة، فيجب التعامل معهم كخصوم بسمعهم من المشاركة في النقاشات وإقصاصاتهم عن أي منصب في الحكومة أو عن أي حصة من مواردها وللأسباب ذاتها، يجب تجنب انتقاد تشريعات الدول الديمقراطية الأخرى ودعوة هؤلاء في المقابل إلى عدم انتقاد قوانين الكونغرس الأميركي: على الفرنسيين ألا ينتقدوا قانون الإعدام في الولايات المتحدة، بينما كان على وزارة الخارجية الأميركية أن تلتزم الصمت حيال قرارهم بخصوص ارتداء الحجاب الإسلامي. «كل يهتم بشؤونه» هو الشعار الأول للقوميين الجدد. وأخيراً يجب الكف عن تشجيع الناء السياسي المتزايد للاتحاد الأوروبي الذي يقدم مثلاً سيئاً عن الحكم ما بعد الديمقراطية. وتلك فكرة كان قد توصل إليها رابكين (2000) عندما أشار إلى أن «الاتحاد الأوروبي الذي لا يشكل

دولة قائمة بذاتها ينحو كثيراً إلى المناداة بتقوية القانون الدولي الذي يهمل الدولة ويهدد سيادتها».

كان روبرت كاغان قد أشار في كتابه الشهير (2002) إلى أن «القانون الدولي الجديد» هو أحد عناصر الخلاف بين ضفتي الأطلسي. ثم عاد إلى نفس الموضوع (2004) لشرح كيف أن مسألة الشرعية، التي تجاهلها هو شخصياً في كتابه المنشور قبل حرب العراق، كانت السبب الأول لذلك الخلاف، لدرجة أنه «إذا صدقت الاستثناءات التي أجريت قبل وخلال وبعد حرب العراق، فإن أوروبا وأميركا تعيشان على كوكبين إيديولوجيين واستراتيجيين مختلفين» على أميركا أن تمسك إزد بهذه المسألة «لأن المعركة الدائرة لتعريف الشرعية الدولية والاستثمار بها خلال هذه المرحلة قد تكون إحدى التحديات الأصعب في عصرنا». لرفع هذا التحدي، ينبه كاغان إلى أن القانون الدولي لا ينطوي على فائدة كبرى بيا أنه ليس هو من أعطى أميركا مكانتها المتميزة في الغرب خلال الحرب الباردة، بل إدراك الأوروبيين لمدى الخطر الشيوعي الذي كان احتراؤه يعرض عليهم القبول بسوق من الخضوع لأميركا. ولأن الأصولية الإسلامية خير قادرة على لعب دور مماثل حتى وإن اعتمدت ممارسات إرهابية، أصبحت قوة أميركا هي القضية الأولى في نظر الأوروبيين «الذين هم أضعف من أن يكونوا حلفاء رئيسيين، ولكنهم شديداً المحرض على أمنهم لاعتقادهم بأنهم ضحايا محتملة». ما الذي تستطيع أن تفعله أوروبا إزد بعد أن فقدت كل تأثير على الدولة التي كانت تحميها سابقاً؟ هل تعلم بالعودة إلى نظام متعدد الأقطاب؟ ولكن هذا الحلم قد تلاشى نهائياً. كان عليها نسيان مقولاتها الخاصة خلال حرب كوسوفو، واعتماد مجلس الأمن كساحة شرعية مسبقة لحرب العراق، وانطلاقاً من ذلك لكن الحروب الأخرى التي قد تفكر أميركا بخوضها. ولكن في ذلك موقفاً جديداً، بل ثورياً لا تستطيع الولايات المتحدة القبول به لكونها لم تعتبر في يوم من الأيام أن الأمم المتحدة يمكن أن تمثل أي مصدر للشرعية.

في النهاية يستخدم كاعان التعابير الاستراتيجية لتصوير مدى الهوة بين ضفتي الأطلسي وفي كتابه الهام، يرى جيد روينيلد (2003) أن الهوة قد حضرت في ميدان القانون. والواقع أن هذه الهوة قد تعود إلى الثورة الفرنسية التي أنتجت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بينما اكتفت الثورة الأميركية الحريضة على السيادة الشعبية بأن تنطق باسم الشعب

الأميركي لوحده ومنذ فترة أقرب توصل جانباً الأطلسي إلى استنتاجات متناقضة عن انتصار 1945: استند الأوروبيون إلى مفاهيم تمخضت القوميات مثل حقوق الإنسان، أو إلى هيات دولية مثل الأمم المتحدة التي يعود إليها العمل على احتواء نزوع القوميات إلى التصادم والحرب (كما حصل مراراً وتكراراً عبر التاريخ الأوروبي) وتصحيح الانحرافات المحتملة للديمقراطية الشعبية (التي يأخذ القانونيون الأميركيون ذوق الجول القومية على الأوروبيين علم اعتمادهم المطلق وغير المشروط عليها)؛ أما الأميركيون فقد توهموا أنهم قد صندروا نمطهم عن السيادة الديمقراطية إلى بقية الشعوب بعمل نصرهم العسكري. ولذلك فإن أحادية الجانب السائدة حالياً في واشنطن ليست شططاً مؤقتاً، بل خياراً متواصلًا. فعام 1945 «كان القانون الدولي هو القانون الأميركي الذي وضع بتصريف باقي الدول (...)» أما الاتجاه العالمي والمتعدد الجوانب فكان مخصصاً للآخرين وليس لنا. كان يكفي الاعتقاد بذلك يومها، أما الآن فهو يقال ويكتب ويصرح به

استمرت الفجوة التشريعية بالانفتاح بسبب الطريقة التي تشكل بها الاتحاد الأوروبي: فبينما يستند الدستور الأميركي إلى السيادة والديمقراطية «انبتق الدستور الأوروبي من مفاوضات سياسية بين زعماء دول، أي بنوع من القطيعة مع الفكرة الديمقراطية والدستورية نفسها». وإذا كان الأميركيون قد أصبحوا بوضوح مع مبدأ التفرد بالقرار، فلا يعود ذلك إذن لأنهم يمتلكون وسائله فقط، وإنما أيضاً إلى ذلك التباين المتنامي بين القانون الدولي والقانون الأميركي. فلا يستطيع الأميركيون اعتبار ميثاق الأمم المتحدة ملزماً بما أن نظام هيئة الأمم المتحدة لا يتجسد في قانون، فنتيجة ذلك عدم قدرة الإلزام به (رابكين، 1992). من هنا جاءت هذه الخلاصة العجيبة: «الحقيقة المرة هي أن القانون الدولي هو تهديد للديمقراطية وحتى لأمال التحول إلى الديمقراطية عبر العالم» لا تملك الولايات المتحدة إذن إلا أن تكون انتقائية: تستطيع بتحليل واقعي لمصالحها أن تعتمد تعددية الجوانب (multilateralism) في الأمور التجارية ووحيدة الجانب في ما تبقى. ولكن روينغيلد لا يريد لأحادية الجانب (unilateralism) المبررة مفهوماً في نظره أن تتحول إلى مولد لإنشاء امبراطورية: يجب ألا يستغل الرئيس ذلك للاستحواذ على حقوق لا تعود له، مثل إعلان الحرب أو معاملة مواطنين أميركيين كمحاربين أعداء عملاً على صلبهم حريتهم، ولا يرى الكاتب أي تناقض على الإطلاق بين دعوته رئيسي الولايات



## ما نفع القانون الدولي؟

المتحدة لاحترام الدستور الأمريكي بحرفيته ودعوته له لتجاهل القانون الدولي بل لنهذه. في منطق مشابه، يميز مايكل غلينون (2003) بين مختلف مبادئ القانون، ولكن لكي يصل إلى خلاصة ليست أقل قسوة: تميل الدول برأيه إلى احترام القانون الدولي في أغلب الأوقات والمبادئ، حتى وإن كان هذا القانون قائماً على تجنب الفعل وليس على الإلزام به؛ لهذا لم توافق الدول على إلغاء «القبول» (أي عمل رسمي يدمج القانون الدولي في صلب التشريعات الداخلية) كأساس مسبق لالتزاماتها. ولهذا أيضاً سيكون من الصعب دائماً، خارج إلزام حقيقي غير قائم على التجنب الذاتي، اعتبار القانون الدولي قانوناً بالفعل لا يمنع ضعف هذه القاعدة المعكوسة كون الدول تترك أد لها مصلحة في تطبيق القانون الدولي أكثر من غرقه. ولكن هذا الاحترام يصبح نادراً عندما يتعلق الأمر بأمتهنا: «عندما تخرق الدول بعض القواعد من وقت لآخر، يتبين أن هذه الدول هي من بين الأقوى، وأن القواعد المخروقة هي من بين الأهم، وأن تلك المخروقات غالباً ما تكون مربية وثابتة بوضوح [...] وحتى إذا كانت القواعد القانونية المتعلقة بقضية استخدام القوة لا تشكل سوى فصل من فصول القانون الدولي، فإن انهيارها المأساوي بالغ الوضوح».

كان هذا خطاباً جامعياً يمكن للأسف أن يستعاد على ألسنة آخرين بأشكال أكثر تشرباً بالقومية المجتذلة (فونت، وابكين). عندما يستعيد ريبكين وكايسي (2003) حرب فيتنام، يلاحظان هما أيضاً فجوات عميقة بين الأوروبيين والأميركيين للدرجة تجعلهما يريان أن الطرفين أصبحا أسيرين لمهومين مختلفين. فهما يقولان أن أميركا تأخذ بجدية كبرى ارتباطاتها القانونية، ولذلك لا تكون مستعدة لتوقيع اتفاقيات تعلم أنها لا تستطيع الالتزام بها. وعلى خلاف روينيلد، يعتبران أن ميثاق الأمم المتحدة هو نص ملزم، ولكن لكي يصيغوا بأن هذا الميثاق، بدل أن يمحصر حق الدول بالدفاع المشروع عن نفسها، قد اعترف بهذا الحق بكل ساطعة تاركاً للدول حرية تقرير لحظة وظروف ممارسته. فإذا ما اعتقد الفرنسيون والألمان (والإنكليز إن غيروا رأيهم) بأن الحرب لا تكون شرعية إلا بموافقة مجلس الأمن، فإن ذلك قد ينهي دور هذا المجلس، ولكنه لن يجعل أميركا تغير موقفها.

والأعراف الدولية في تطبيق هذا القانون هي عرضة للنقد أيضاً، وشدة. لا يمكن إلا أن يدهش الأوروبيون [والآخرون] من قراءة مبررات ذلك النقد: إن العرف هو ثمرة

إجتهاد تأملات أساتذة القانون، وهؤلاء، برأي واحد منهم (ماك عيسى، 2005)، هم في أغلب الأحيان «على يسار» متوسط المجتمع. ليس من الشائع بالطبع رؤية أساتذة القانون كيسارين حطرين، ولكن ماك جينيس يصر على ذلك: إنهم ميالون إلى أن يكونوا ضد اقتصاد السوق ومؤيديين لمبدأ الحماية، يا للمنطق! ثم تمتد شكوكه لتطاول قضاء محكمة العدل الدولية الذين يراهم جميعاً على يسار السلك القضائي الذي أتوا منه. لكي يكبح الآخرون جماح أميركا في سطر قوتها، يقومون جميعهم إذن بحياكة المؤامرات الحقيقية. هكذا يقوم جون بولتون (1999)، رجل القانون الريعاني الذي عمل في وزارة الخارجية خلال ولاية بوش الابن الأولى قبل أن يصبح مندوبه إلى منظمة الأمم المتحدة سنة 2005، بتحليل التمسك الحديث بالقانون الدولي، عرقياً كان أو مانحاً من معاهدات واتفاقيات: «سوف نرتكب خطأ جسيماً إذا اعترفنا بأية فاعلية، مهما صغرت، للقانون الدولي حتى وإن بدا أن من مصلحتنا القصيرة المدى أن نفعل ذلك، لأن الهدف البعيد المدى لأولئك الذين يرون أن القانون الدولي قد يعني شيئاً هو تقييد حركة الولايات المتحدة». ويرأي بولتون، لا ينطبق على القانون الدولي أي من الشروط التي تجعله منه قانوناً: ليس له أي احتساب سياسي ولا يتمتع بأي إطار يحدد تنفيذه (كالمستور مثلاً). على أميركا أن تهرع إذن إلى الخط الأول كي تصحح حداً لتلك التجاوزات. «إذا ما جرى أي مساس بالمعقل الأميركي فإن المدافعين عن القانون الدولي سيعمدون إلى دفن معاهدات ومستفاليا، والدولة - الأمة معها! أما إن شاءت دول أخرى أن تذهب في ذلك الاتجاه، فذلك شأنها؛ ولكن ليس الولايات المتحدة التي لا تعتبر أي اتفاقية ملزمة لها إلا إذا حولها الكونغرس إلى قانون - وباستطاعة الكونغرس انطلافاً من هنا أن يطلها في كل لحظة. وفي غياب ذلك فليست المعاهدات بعد ذاتها سوى «اتفاقيات سياسية لا تنسم بأي صفة إلزامية».

عندما يستهدف خطاب كهذا القوانين الناجمة عن معاهدات، فإنه يشير انتقاداً أشد. فالتراث الأميركي قائم على احترام المعاهدات الموقعة ومستند إلى ثلاث ركائز: المادة 6، الفقرة 2 من الدستور، التي تعتبر المعاهدات «أسمى قانون على الأرض الأميركية»؛ والتميز الشديد الوضوح، والذي تأخذ به المحاكم، بين معاهدات ذات تطبيق تلقائي ومعاهدات تحتاج لموافقة مسبقة عبر مرسوم صادر عن مجلس الشيوخ (وهو تمييز ثبت وجوده عبر محاولات غير مجدية قام بها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ لتعديل الدستور باتجاه يلغي

## ما نفع القانون الدولي؟

الفئة الأولى؛ وأخيراً التشريع القائم الذي يفترض أنه لا يمكن لقانون أن يلغي معاهدة سابقة إلا إذا كانت غاية المشرع مصاغة بوضوح في هذا الاتجاه (ستارك، ص 96-98) ولكن اليمين الأميركي الحليد عبر، حتى قبل دحوله إلى البيت الأبيض، عن معارصته لاحترام المعاهدات التي وقعتها الولايات المتحدة، خاصة في مواضيع مثل دفع متأخرات مستحقة للأمم المتحدة، أو احترام معاهدة فيينا بخصوص الحقوق القنصلية، أو الاتفاقية الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية؛ ولقد دق ديتليف فاتز (عدد نيسان 2001 من المجلة الأميركية للقانون الدولي) جرس الإنذار، ليس فقط بشأن التكرار (المحدود) لتلك المخروقات، بل بشأن التبريرات التي تواجبها والتي تركز على السمو المطلق للقاعدة المعتمدة بخصوص معايير أسبقية القانون الداخلي على الالتزامات الناتجة عن معاهدات خارجية لتخلص إلى الشكر للالتزامات الدولية المعقودة سابقاً<sup>١٠</sup> إن موفاً كهذا لا يمكن إلا أن يضر سياستنا الخارجية في وقت يرى فيه الكثير من الأجانب أننا أقوياء وأنها نذكر كوننا كذلك<sup>١١</sup>. ولما كانت تلك النبوءة قد تحققت سريعاً، عمدت آن-ماري سلاوتر (2003) إلى تذكير القائلين بأرجحية القرار المتفرد في الإدارة الجديدة بأن أميركا كانت تمثلك نفوذاً واسعاً عندما كانت تبسط سلطتها عبر القانون الدولي، وبأن هذا الأخير قد بدأ يكتسب أنياباً ومخالب، وبأنه لا يمكن للبلد أن يستمر في دعم المؤسسات الدولية المالية أو التجارية مقابل رفضه الاعتراف بالمظلمات الدولية الأخرى، وبأن التعارض بين السيادة الوطنية والقانون الدولي ليس بالخطورة التي يصورونها. كما ذكر آخرون (هاتاواي، 2003) بأن الإكراه ليس السبب الوحيد الذي يحترم الناس القانون لأجله، حتى على الصعيد الداخلي. ويرفض تاكرو هنديركسون بثثة مقولات كإعاجال التي سبق ذكرها ويعتقدان في المقابل أربعة مصادر تتبع منها شرعية التدخل الأميركي عبر العالم: الاجتهاد في إدراج هذا التدخل ضمن إطار القانون الدولي؛ التعهد باحترام أصول التشاور المتبعة في اتخاذ القرار؛ الحرص على الاعتدال؛ وأخيراً الحفاظ على السلام بين الديمقراطيات الصناعية. وهما يعترفان طبعاً بأن أميركا قد خرفت في سوابق معروفة واحداً من تلك المصادر، ولكن لم تعتمد أية إدارة قبل إدارة بوش الابن إلى خرق الأربعة معاً.

فإذا كان السجال حول قانونية وشرعية وقيمة المعاهدات، أو المكانة التي يتمتع بها ميثاق الأمم المتحدة، مفتوحاً اليوم في الولايات المتحدة، فذلك عائد بالتأكيد إلى كون

الإدارة التي وصلت إلى السلطة عام 2001 ثم ترسخت عام 2004 تبلى، في نظر قانونيين ومبشرين لا يملك أحد بانتياهم إلى النخبة الحاكمة (بعضهم، مثل تاكر، كان من المحافظين الحدد خلال بعض الوقت؛ وبعضهم، مثل آرثر شليزنغر، كان مقاتلاً في الصفوف الأولى ضد الشيوعية)، غارقة في محاولة للتخلي عن تراث البلد التشريعي، بل باحثة عن إعادة صياغته ليتلاءم مع المشروع الإمبراطوري الجديد. واليوم يبدو هذا السجال متصباً في الدرجة الأولى على استخدام القوة كوسيلة للسياسة الخارجية.

### من الحرب الوقائية

سوف تبقى استراتيجية الأمن القومي التي أعلنت في أيلول 2002 وصميت «مذهب بوش» مشهورة باعتبارها الحرب الوقائية كأداة متبعة في السياسة الخارجية. وكما لاحظ الكثيرون فإن النمط الذي استخدم هو «استباقية» (preemptive) وليس «وقائية» (preventive) ولكن من الواضح أن الأمر يتعلق بما يسميه القانون «الحرب الوقائية»، وهي حرب يعتبرها غير شرعية ويميزها صراحة عن الدفاع المشروع الذي يعتمد في حالة التهديد الوشيك والمادي الذي لا يقبل الشك، وهي حالات تتجاهلها «الاستراتيجية» المذكورة. لكن الخلط لم ينجب عن معارضي بوش (أ. شليزنغر، تاكر وهندريكسون، أ. لويس)، ولا عن واحد من أخلص مؤيديه، روبرت كاها (2004)، الذي يعتبر بأن «استباقية» بوش ليست سوى الحرب الوقائية، حتى وإن ادعى بأن هناك، بخصوص شرعيتها، تفاهاً مع أوروبا وحتى مع الأمين العام للأمم المتحدة، «فلا يكمن السؤال الأساسي في معرفة ما إذا كانت الوقاية مشروعة، وإنما في معرفة من يلجأ إليها ومن يحدد وقتها وهدفها وطريقة إجرائها». يتج عن موقف كهذا أن ينزع عن الحرب الوقائية صفتها العامة لجعل شرعيتها مرتبطة بظروف شنها، وخاصة بهوية من يشنها.

وحتى لو اقتنعا بهذا المنطق المتناقض الذي يعتمد كاها، تبقى شرعية الوقاية ملتبسة في الحالة التي احتضنت بها. يعتمد تاكر وهندريكسون (2004) هذا المنطق ليخلصا إلى اعتبار حرب كوسوفو غير شرعية: «تدخل باسم الإنسانية استخدمت فيه أخطر الوسائل على الإنسانية» ولا يوجد من يعتقدون بذلك في الولايات المتحدة فقط» عندما بدأ الحلفاء الغربيون قصفهم الجوي في كوسوفو، كانت لمبادرتهم شعبية كبرى، ولكنها لم تكن

## ما منع القانون الدولي؟

شرعية من الساحة التقنية، هذا ما يراه غليون (1999): لم يكن قد حصل اجتياز واضح لأي حدود دولية ولم يعط مجلس الأمن موافقة المسبقة، وهاتان هما الحالتان اللتان يمكن أن تمنح الحرب شرعيتها حسب ميثاق الأمم المتحدة ويرى المؤلفان أن حرب العراق تتميز بمستوى أعلى من انعدام الشرعية لأن «مزيجاً من الحصار الصارم والرّدع» كان كافياً لاحتواء التهديد العراقي، هذا إن كان ذلك التهديد موجوداً بالفعل ثم إن النتائج المادية للحرب قد جاءت لتزيد من لاشرعيّتها، وذلك لأن احتلال العراق قد راد، ولم ينقص، تعرض الأميركيين للخطر.

ولكن القضية الأساسية لى تحمل بهذه الاعتبارات الظرفية، شرعية الحرب الوقائية ليست مسألة أدواتية، بل مفهومية. ولا يمكن الحكم على شرعيتها من خلال ما ينتج عن عملية محددة، وكما لو أنها لا تخضع لمعطيات أي نظام أو سلوك. إن اعتداد الحرب الوقائية كعمل مشروع يتجاوز ممارسات الدول- وأميركا في مقدمتها- التي لجأت إليها عبر تاريخها ليصبح مبدأ عاماً «فلو أن كل بلد اعتمد مبدأ وقائياً لفرق العالم في العوضى. إن نظاماً قد يسوده المذهب الوقائي لا يمكن أن يكون مستقراً إلا إذا سادت عليه قوة واحدة أو تحالف من القوى. لذلك ينبغي أن يكون مذهب الوقائية مصحوباً بما يكمله: مذهب تفوق استراتيجي دائم؛ وهذا ما نجده بالتحديد في صلب استراتيجيا الأمن القومي»؛ هذا ما يكتبه عن حق روبرت كوبر (ص 64). والواقع أن ما هو جديد جذرياً في استراتيجيا عام 2002 هو أن الفرق الذي يسمح به مرة يصبح هو القاعدة، بمعنى أنه عندما ترى قوة كبرى أنها قادرة على تحديد المطالبة بحقوقها بصورة ذاتية أو تعزّدية، فإنها تمنح نفسها حق التدخل وقائياً للدفاع عن مصالحها. يمكن تخيل العوضى الشاملة التي قد تنجم عن تطبيق عام لهذا المبدأ، ففي غياب «أسرة دولية» فاعلة (يرفض الأميركيون دور مجلس الأمن، وخاصة في هذا المجال)، لا يمكن أن تعتبر الحرب الوقائية إلا كتعبير عن اختلال جذري في موازين القوى لصالح القوة المهيمنة حالياً.

كيف يمكن تحديد تلك المصالح وكيف يتم الحكم على حقيقة التهديد أو راهنته؟ يصبح اختيار الهدف هنا أساسياً. يمكن فهم كيف أن الجماعات الإرهابية التي تشد الموت لنفسها وللآخرين لا تتأثر بالتهديد بملاحقتها، بل كيف أنها تستبشره أحياناً. ولكن الموضوع يختلف كثيراً عندما يكون الهدف هو دولة. هنا تفهم الذرائع التي يستخدمها

رجال الإدارة وحلفاؤهم لتصوير الحرب الوقائية ضد العراق كعملية تصد لخطر داهم (بليز ومقولته عن «الخمس وأربعين دقيقة اللازمة لكي يستخدم العراق أسلحة دمار شامل»)، وشامل (بوش وأطروحته عن تعاون العراق مع تنظيم القاعدة)، وغير قابل للمعالجة بالردع لوحده (كينيث بولاك والمقولات المطولة والمتناقضة الهادفة إلى إثبات عدم إمكانية تأثر صدام حسين بأي شكل من الردع). عندما استعيد الأشهر التي سبقت عزو العراق، وبينما كان الرئيس الأميركي قد كرس الحرب الوقائية كممارسة مشروعة، ينشأ لدينا انطباع بأن أعضاء وأصدقاء الإدارة كانوا لا يزالوا يشكون بأنفسهم ويحاولون «بيع» الحرب التي يتهيأون لشنها كعملية دفاع مشروع عن النفس.

عرفت العملية العراقية هيا بعد شكلين متوازنين من فقدان الشرعية: نتج الأول عن نفسه منطق التسويق السياسي الذي سبق الحرب، مع التهاوي المتلاحق لذرائع الدفاع المشروع (كوفمان، 2004)، مما أعاد اعتبار الحرب إلى ما كانت عليه، أي إلى عملية وقائية بامتياز؛ وصدر الثاني عن المنطق الأدواتي الذي استخدمه كاغان لتعريف الشرعية؛ فما حدث بعد حرب العراق كان مقلقاً على الأقل - الفوضى بدل الاستقرار، رفض الاحتلال بدل تشريعه بتعاون العراقيين، الفضائح التي ترافق عادة كل احتلال عسكري (أياً يكن القائم به) بدل الانتصار الباهر لحقوق الإنسان. ولم يكن إسقاط دكتاتور كافيّاً بشكل كامل أو نهائيّ للتعويض عن كل ذلك. ولكن كان من الواجب التسبب في تشكيل هذه اللوحة الداكنة لكي يعترف كاغان أخيراً بأنه «من البديهي أن لا يستطيع الأميركيون تجاهل مسألة الشرعية، وبأن البديهي أيضاً ألا يسمحو لأنفسهم بذلك»، ولكن كاغان نفسه كان قد تجاهلها مع عموم مؤيدي الإدارة عشية حرب أفغانستان كما في دعمه غير المشروط لحرب العراق.

لما عجزت الإدارة عن إظهار هذه الشجاعة، توقفت ضمناً عن تقديم مبدأ الوقاية، دون أن تتخلّى عنه، لتتحول إلى صيغة أذكى: «نقل الحرب إلى أرض العدو». ولكن من هو هذا العدو؟ إنه ليس بالطبع صدام حسين، الذي تم إقصاؤه، ولكنه «الإرهاب» الذي أتاح له انهيار النظام البعثي بالازدهار مقابل المؤسسات التي يعمل المحتل على إزالتها. متفق غريب يبدو فيه هدف الوقاية المعلن وقد أضحي في النهاية درعاً واقياً من خطر جديد هو خطر الإرهاب الذي تقاوم بالذات بسبب اللجوء الأميركي لحرب وقائية غير مشروعة.

## ما نفع القانون الدولي؟

ذلك أنه بقدر ما كان «تغيير الأنظمة» الانتقائي المطبق على العراق البعثي عرصة للتغذ، أصبح من «المشروع» التصدي لقوضي الإرهاب. أما البلدان التي رفضت أن تمنح أميركا الأذن بشن الحرب ربيع 2003، ولم تستجب بعدها للضغوطات الأميركية من أجل مد يد العون ضد «الجهاديين» الذين انتقلوا إلى العراق، فقد أبدوا - مع حفاظهم على مسافة فاصلة - تفهماً للمعركة التي تشنها أميركا ضد الإرهاب. هكذا تعترف الدول المناهضة للحرب، بشكل ضمني، بأنه إذا كانت أميركا قد أخطأت في قرارها المتفرد بالتحلص من النظام العراقي، فليس للجميع مصلحة في أن تحصر أميركا الحرب ضد الأعداء الذين تسببت بظهورهم نتيجة فعلتها التعمية، ومن هنا راح مجلس الأمن، إنطلاقاً من سنة 2004، يحدد رسمياً الإذن باستمرار التواجد العسكري الأميركي في العراق بعد أن كان سنة 2003 قد رفض السماح ببلده!

كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التحول إلى اهتزاز مفهوم «تغيير الأنظمة» المطبق في أفغانستان والعراق، والذي يضع على لائحته دولاً أخرى مثل إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية وكوريا الشمالية، وحتى الصين (كريستول وكاغان). فمذ لحظة فقدان الحرب الوقائية (نسبياً) قيمتها المفهومية والأدواتية، عادت قواعد القانون الدولي القديمة لتستعيد بريقها، أولى هذه القواعد تقضي بالسيادة التي تعطي لكل دولة الحق باختيار النظام السياسي الذي يناسبها. من الطبيعي أن تبقى هناك إمكانية أمام القوة العظمى للتأثير على الأحداث في هذا البلد أو ذاك عملاً على إحداث تطوير للنظام نحو سياسات مقبولة أكثر (ليبيا، فنزويلا)، أو على التسبب بصورة غير مباشرة في إسقاطه. ولكن الوسائل المعتمدة تكمن في ضغوطات سياسية (مصر أو المملكة العربية السعودية)، أو عقوبات اقتصادية (سوريا)، دون استثناء تقديم المساعدة وإن بصورة خفية للمعارضة المحلية (أوكرانيا)، بدل اعتماد التغيير بالوسائل العسكرية («تغيير الأنظمة») الذي دفع ثرائري الإدارة إلى التساؤل علماً، غداة دخول القوات الأميركية بغداد: «من سيكون التالي؟» هل كان ذلك نتيجة التخبط في رمال العراق أم بفعل عودة إلى التعقل؟ إذا كان الخطاب الذي استهل به بوش ولايته الثانية، والذي كان أساسه الاستبداد والحرية، لم يستبعد الحرب الوقائية بصورة علنية، فإنه لم يذكرها صراحة كخيار معتمد.

### في حتم القتال: قوانين الحرب بعد نشوبها

إذا سلمنا بأن القوانين والأعراف المتعلقة بحق بدء الحرب قد خربت في العراق، فلن يكون الحكم الذي يمكن إصداره عن الاحتلال الناتج عن ذلك أقل قوة. نتيجة التقارير عن ممارسة التعذيب المكثفة في العراق، تعرضت شرعية القدرة الأميركية إلى خدوش بليغة في أحسن الأحوال، هذا إن لم تكن قد اختصت بالكامل. هذا ما يقوله تاكر وهندريكسون. والحقيقة هي أن الإدارة قد وجدت نفسها بين خيارين: إما معاملة خصومها كمجرمين والتعاطي معهم بحسب قانون الحزاء الأميركي، وإما التعامل معهم كأعداء طبقاً لقوانين الحرب؛ ولكنها فضلت ألا تختار لا هذا أو لا ذلك (كاي، 2004)، والأسوأ من ذلك محاولة تنقيح حقوق الموقوفين عبر تعليق العمل بأغلب ما في القانون الجزائي وقوانين الحرب معاً من ضمانات لحماية الموقوف. كانت نتيجة هذا التعليق المزدوج حتمية: لقد كان التعامل مع الأسرى خلال حرب أفغانستان أو العراق مطبوعاً في أغلب الأحيان بفروقات فاضحة للقانون، وهي فروقات راد من حدتها كون أميركا لم تجد مبررات لحملاتها أفضل من تعلقها الشديد بحقوق الإنسان وحرصها المتميز على الديمقراطية. وكانت الحكومة الأميركية قد اتخذت معطفاً جذرياً عندما اعترفت للرئيس بحق التعليق الاحتياطي للقانون الأميركي كإحدى للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الولايات المتحدة، وكل ذلك باسم محاربة الإرهاب. ومد ذلك الحين لم يتوقف عدد من المحامين، الذين تم اختياريهم على أسس إيديولوجية للدفاع عن تلك الخيارات، عن التناصر في جدل فارغ يهدف إلى منح السلطة التنفيذية مزيداً من الصلاحيات على حساب القانون الأميركي أو القانون الدولي.

ولكن نتائج ذلك كان مقلقة. فلقد بلغ الأمر بإدارة بوش أن أنكرت حق الكونغرس في تقييد الصلاحيات الرئاسية في مجال توقيف ومساءلة المساجين، وأن اعتبرته التعذيب الذي يتعرض له الموقوفون كوسيلة دفاع عن البلد ضد الإرهاب، وأن افترضت أن سجناء غوانتانامو لا يخضعون لاتفاقيات جنيف. ولقد أدخلت فئة «المحاربين غير الشرعيين» (التي لا وجود لها في الاتفاقيات المذكورة) لتصف بها أولئك الموقوفين كما أعطت لنفسها الحق تعليق تطبيق معاهدة حظر استخدام التعذيب خلال الاستجواب. بصورة أشمل، وخلافاً لكل منطق، وصفت حكومة الطالان «كثولة منهارة»، بينما كان الواقع أنها دولة



## ما نفع القانون الدولي؟

مهزومة، وهي حيلة قانونية تهدف إلى معاملة من كانوا جزءاً منها على أنهم لا يتمتعون إلى فئة «أسرى الحرب». ثم بلغت الانتهازية حدّها الأقصى عندما أدخلت الإدارة قاعدة غوانتانامو ضمن الأراضي الأميركية لكي تعلن غداً ذلك أنها تابعة للسيادة الكويتية. بذلك أعطت الإدارة لنفسها الحق بأن تعتقل سراً وإلى مدة غير محددة كل مواطن أميركي تعتبره «عقارباً عدوياً» دون أن يكون له الحق بتوكيل محام أو يكون له حق بالمحاكمة. كما رفضت حق من تدينهم محاكمها العسكرية الخاصة باللجوء إلى محكمة مدنية حسب النص الصريح للقانون الأميركي. ولقد حول وزير الدفاع، ورئيس الجمهورية بالتأكيد، تلك التشريعات إلى أوامر يلجأ العسكريون أحياناً إلى المبالغة في تطبيقها. كما أن المدعي العام أشكرت قد اتهم بالتواطؤ مع الإرهابيين كل أميركي تجرأ على توجّه النقد إلى هذا المفهوم الخاص للمحريات. بتعابير أخرى، تحول الخبراء القانونيون المحرصون على الدفاع عن الدستور الأميركي ضد تدخلات «القانون الدولي الجديد» إلى مدّعين بحرق الدستور ذاته انطلاقاً من حماسهم الجامح. لقد ذهب أميركا لنشر احترام القوانين في المناطق البعيدة، فإذا بها تلجأ للممارسات التي انطلقت لمعارضتها.

وصل الأمر بنقابة محامي نيويورك إلى التصكير باتخاذ إجراءات تأديبية بحق أعضائها الذين يعملون على اكتشاف الثغرات في القانون للتحايل عليه عوضاً عن تطبيقه. هذا ما دفع بأنطوني لويس (2004)، كاتب الافتتاحيات الشهير في النيويورك تايمز، إلى التعبير عن غضبه انطلاقاً من عزله التقاعدي في ماساشوسيتس 'لدى قراءة ملاحظات محامي إدارة بوش عن طريقة معاملة أسرى الحرب ضد الإرهاب، يملكنا الشعور بأننا أمام محام فاسد يدبّح سلسلة من النصائح لزعم مافيا لكي يبدل على طرق تجاوز القانون والتخلص من السجن'. والملاحظات المعنية تعجّ فعلاً بنصائح للعسكريين ورجال الأمن تشير إليهم بكيفية اعتياد القوة لانتزاع اعترافات دون أن توجه إليهم تهمة خرق القانون الأميركي أو قانون أسرى الحرب. في النص ذاته يعبر لويس عن استعثاره مما يسميه «خيانة المحامين» ويضيف آرثر شليرنغر (NYRB 8 نيسان 2004): «إن أوضاع معتقلي غوانتانامو تمثل حاراً قوياً»، ولقد اعتُمد للحظة - وإن خطأ - بأن هذا الشعور كان واسع الانتشار.

نحسب على صرخات الإنفجار مبررات تستحضر من هنا وهناك. تقول خيرة قانون قرية من الحكومة (ودوارد، 2004): «يبيّز قانون الصراعات المسلحة حجر المقاتلين

الأعداء احتياطياً خلال مدة الحرب ودون الحاجة إلى تطبيق القانون الجنائي بشكل كامل». صحيح، إلا أن هذا القانون يحدد بداية ونهاية للأعمال الحربية ولا يميز تحويل حالة استثنائية إلى وضع دائم. ويضيف وودوارد أن الكونغرس قد قرر غداة 11 أيلول 2001 منح الرئيس صلاحيات دستورية بصفته قائداً للجيش تحير له «توقيف أي شخص يحدده». صحيح أيضاً، ولكن المدى الذي يطبق فيه ذلك هو الذي يطرح المشكلة: عندما يتم توسيع الإطار المكاني فيتجاوز بطريقة صارخة الحدود المعقولة لساحة المعركة يصبح العالم كله ضمن نطاق صلاحيات الرئيس الأميركي. غداة هجمات أيلول، كانت ودود قد أفتت بأنه حتى وإن لم يكن الإرهابيون عمارين نظاميين، يجب اعتبار أن أعمالهم تندرج ضمن الأعمال الحربية، وأنه يكون مسموحاً بالتالي القيام بعمليات استباقية ضدهم. التناقض واضح هنا: إن هجمات الإرهابيين ليست حرباً (وهي تستحق بالتالي تعاملاً قضائياً)، أما ردعهم فهو حرب تحيز اعتقالهم حتى وإن لم يثبت أن كلاً منهم قد تورط شخصياً في جريمة. كان هذا الرأي (وودوارد، 2001-2002)، وهو عرضة للنقد على الأقل بسبب تناقضه الواضح، يهدف إلى ملء ثغرة في القانون الأميركي منعت آلاف بي أي هام 1996 من تحويل مسار طائرة أسامة بن لادن الذي اضطر آنذاك إلى مغادرة السودان باتجاه أفغانستان. ولكن تلك الثغرة قد سدّت فيما بعد؛ أما لو أجاز ذلك التحويل لأسباب سياسية فإن التجاوز القانوني لو حصل كان سيشكل سابقة مقلقة

بعد أن رفضت الولايات المتحدة المصادقة على بروتوكول 1977 الإضافي لاتفاقيات جنيف، فإنها لا تعهد نفسها معية باتفاقية خاصة بالجماعات غير النظامية تعترف لهم ببعض الحقوق الخاصة بالسكان المدنيين. ملقد صنفت مقاتلي تنظيم القاعدة ضمن فئة خاصة لتتيح لتعسها التعامل معهم بحرية مطلقة وتفتح الباب أمام تجاوزات خطيرة. فليس هؤلاء الرجال مدنيين (يمكن توقيفهم ولكن لا يمكن اعتبارهم هدفاً)، ولا هم محاربون نظاميون (تُعَدُّ التعامل معهم اتفاقية جنيف الثالثة)، ولكنهم يعتبروا كمجرمين يتبعون القانون الجزائي عادة، مع أن أميركا قد أعلنت الحرب عليهم، مانحة لتعسها هذا الوضع الذي تذكره على أعدائها كما أن رامسفيلد تجاوز أبسط قواعد المنطق عندما تجاهل أن الطالبان، رغم تخلف نظامهم ومساوئهم، قد أقاموا دولة بكل معنى الكلمة فوضعهم على لائحة «غير النظاميين» وتعاملهم معهم كمحاربين غير شرعيين.

قد لا تكشف فداحة الحقائق الناجمة عن ذلك الانحراف. ولكن العvisحة بدأت في غوانتانامو حيث عاش السجناء الدين نقلوا إليها عموضاً قانونياً رهياً فقد وقع الرئيس في شباط 2002 للذكورة الأساسية التي قال فيها «تعلو الأمر بعدم تطبيق أي بند من اتفاقيات جنيف في صراعنا مع تنظيم القاعدة، سواء في أفغانستان أو في أية بقعة من العالم» كانت السلطات المولحة بتنفيذ ذلك حرة بالتصرف كما يحلو لها، فاعتقلت جنباً إلى جنب زعماء حرب ومباط قيادة وأشخاصاً كان يجب عدم توقيفهم أساساً نظراً إلى سنهم أو وضعهم. واعتمدت أساليب وفنون التعذيب لدرجة دفعت موظفاً سابقاً في البيت الأبيض إلى أن يسر لسايمور هيرش. «لو أننا اعتقلنا رجالاً لا علاقة لهم بالإرهاب لتحولوا إلى إرهابيين بفعل الممارسات التي اعتمداها معهم (2004، ص 3)؛ كما اعترف له أحد المحققين الفرخين ساديتهم: «لم أكن أحاول أن أنتزع منهم اعترافات، كنت أستمع فقط» (نفسه، ص 12).

كان مجرد عدم تطبيق معاهدة جيف على معتقلي غوانتانامو مشكلة قائمة بذاتها؛ وهو بالطبع أقل قبولاً بخصوص معتقلي قاعدة باغرام في أفغانستان، وبشكل خاص بشأن المعتقلين في سجون العراق حيث أمكن لبوش أن يستخدم عبارات بالغة التعميم ليصف الحرب بأنها «مرحلة من الحرب على الإرهاب»، علماً بأنها حرب هجومية واحتلالية تفيدية سبياً. في أبو غريب، على بعد بضعة كيلومترات غربي بغداد، كان بول بريمر يفخر، أواخر تموز 2003، بدعوة وفود إلى زيارة المكان الذي هو أحد سجون النظام القديم الذي تم ترميمه، بينما كان الأميركيون المتفائلون بمستقبلهم في العراق يفكرون بتحويل المجمع إلى مركز عالمي للاعتقال في خدمة الحرب على الإرهاب. ولكن بعيداً عن تلك المشاريع الطموحة، لم يلبث أبو غريب أن استعاد سمعته المشؤومة أيام النظام البائد: منذ صيف 2003، كان آلاف الرجال يتكدسون فيه وقد تم توقيف أغلبهم قبل شهور دون أن يتم التحقيق معهم، بينما كانت تتجمع حول مدخله الرئيسي أعداد متزايدة من عائلات تأتي لتفقي عن مصير أحد أفرادها. وفي الداخل كانت تحدث أشياء غريبة ابتدأت أخبارها تسرب منذ الحريف التالي. أوائل 2004 تفجرت الفvisحة أخيراً علماً عرف العالم أن العربي الإجباري كان نعلماً سائداً فيه، وأن كلاباً مسعورة كانت تطلق عملاً على المعتقلين لذب الذعر فيهم، وأنهم كانوا يجبرون على البقاء دون نوم ليالي عديدة، وأنهم كانوا يحقنون

بالقوة بمواد كيميائية تتيج اختلالاً في الشخصية، وأن سجينات قد تعرضن للاغتصاب، وأن مئات من الأحداث معتقلون فيه. ليست تلك سوى أمثلة، ويمكن إيجاد ما هو أخطر من ذلك في التقارير التي رفعها مفتشو الجيش الأمريكي والصليب الأحمر الدولي والهيئات الدولية المتخصصة ولقد كشفت الصور المنشورة بعد ذلك والشهادات الرهيبة التي استمع إليها خلال الاستجوابات اللاحقة، بصورة لا تقبل الشك، عن سياسة معتمدة ومرسومة في أعلى المستويات تقوم على تجاوز القوانين والإذلال والتعذيب. لقد انطلق المتهمة الأول في فضيحة سجن أبو غريب للدفاع عن نفسه من مقولة أنه «لم يفعل أكثر من تنفيذ أوامر رؤسائه». بينما حاولت الحكومة من جهتها أن تحصر المسؤولية بأشخاص ساديين استسلموا لفرائزهم دون إشراف كاف و«جلبوا العار لبلدهم» حسب عبارة جورج دبليو بوش. كان يمكن أن يكون هذا الخط الدفاعي مقنعاً لو لم يكشف أن عدد من قاموا بتلك الممارسات لم يكن سيئاً كما قيل في البداية، ولا خمين مثلما قيل بعد ذلك، بل عدة مئات على الأقل؛ ولو لم تتحدث التقارير الرسمية للحكومة الأمريكية نفسها أو الصادرة عن الهيئات الدولية عن عدد كبير جداً من ضحايا التعذيب في أماكن عديدة من العراق وأفغانستان وبلدان أخرى؛ أو، كما برهن دابر (2004)، لو لم يكشف التكرار المتأثر لآليات التعذيب بين بلد وآخر، وبين فرقة عسكرية وأخرى، عن أوامر صادرة من فوق يتم تنفيذها بسرعة وترسم مخططاً يطبق بحذافيره وتلغى بالتالي أي أهمية للعديد الخاص الذي أصدره البنتاغون (وول ستريت جورنال، 24 أيار 2004) لكي يعطي انطباعاً بأنه يحترم اتفاقيات جنيف.

يمكن أن نشين أكثر فداحة الخسائر عندما نقرأ في تقرير للهيئة الدولية للصليب الأحمر أن 75 إلى 90% من المساجين في العراق قد اعتقلوا عن طريق الخطأ؛ ولقد لاحظ البعض فيها بعد أن العراقيين كانوا يعاملون بهذه الطريقة خلال العهد البائد، أو أن ممارسات كهذه شائعة في المنطقة، أو أيضاً أن الإرهابيين لا يفهمون إلا تلك اللغة. ولكن كم هو عدد الإرهابيين بين المعتقلين؟ وإذا كان معلوماً أن النظام السابق قد ارتكب عدداً مائلاً من الخروقات، بل أكثر بكثير، فإنه لم يدع ذات يوم أنه سيحتل بلداً آخر ليقيم فيه نظاماً ديمقراطياً! من جديد نجد ريفكين وكامبي نفسيهما في خط الدفاع الأول عن حكومتها، ومقولتهما في ذلك بسيطة: إن أفضل وسيلة لهائنة الحرب، كما يريد الأوروبيون، هي ترك القوات الأمريكية تتصرف حسب مفهومها: فالحرص على حماية المدنيين مهما كان

## ما نفع القانون الدولي؟

الثمن، والمعاملة الجيدة للمساجين، وتجنب استخدام قوة عبر متكافئة، وحظر الأعدام ضد الأفراد أو القنابل الانشطارية، ومنع الاعتقال الوقائي للأعداء (ممارسة إسرائيل المتكررة ضد زعماء الانتفاضة)، كل ذلك لا ينتج إلا إطالة أمد النزاعات وزيادة التهديد المباشر لمن تحاول حمايتهم.

لقد توقع رابكين (2002) - خطأ - أن الفضيحة التي أثارها الكشف عن ممارسات غوانتانامو ستطفيء خلال أسبوع. هل أراحه ذلك؟ أبداً. فهو يعمد إلى نقد أسباب استنكار تلك الممارسات ليخلص إلى التذكير بأن «الأشكال الجديدة للقانون الدولي ستبقى على الأرجح مصدر حقايق تقال عبر العالم ومتاعب للولايات المتحدة». لماذا؟ لأن فكرة الجهاد في النزاعات، التي كانت مرموقة في أوروبا القرن التاسع عشر المشحونة بالنزاعات القومية، هي التي ولدت اتفاقيات لاهاي وجنيف (المدينتين اللتين كوفتنا لكونهما نتميان إلى بلدين محايدين) والهيئة الدولية للصليب الأحمر. ولقد انزلت أوروبا اليوم من جديد، وبوسائل مختلفة، إلى المحاباة الأخلاقية التي ميرت هولندا حشية كل من الحريين العالميتين، برأي رابكين. وهو يحمل على الصليب الأحمر بسبب «دوره الحقير» خلال الحرب العالمية الثانية والتأثير الذي تمارسه الدول الإسلامية عليه اليوم ولا يجرى بالولايات المتحدة، برأي رابكين، أن تصرف مثل خصومها، «علماً بأن ما من أحد يطلب نصبة معتقلي غوانتانامو بكل بساطة» (1)، ولكن كان عليه رفض تطبيق «قانون الحرب» على المعتقلين لجعل الاستجابات مشمرة؛ فهؤلاء مجرمون وليسوا أسرى حرب، وعندما تعاملهم الولايات المتحدة بالشكل الحالي فذلك ليس من حقها فقط، بل إنها أيضاً تساهم في دعم قوانين الحرب برفضها منع وضع أسرى الحرب لعناصر تحرق القانون الدولي بصورة منهجية».

سوف نكتشف مريعاً إلى أين يمكن أن تؤدي دهوات كهذه تصدر عن رجال قانون يتميز بعضهم شهرة واسعة. فخلف المصير الذي ينتظر المعتقلين، هناك أيضاً الصورة التي يكونها الأميركيون عن أنفسهم وعن بلدتهم. وهناك جهد متواصل لتفكيك القانون الدولي الذي نني بعناية طيلة القرن العشرين، يقوم به تحالف مكون من أعضاء في السلطة التيمدية، وأغلبية برلمانية يسحرها تعبير القومية، ورجال قانون رجعيين، وناقضين في وسائل الإعلام، يعمل على محو صورة أميركا الملتزمة بتمهدياتها. إن اثر 11 أيلول ما زال

مثالاً في الأدهان مما يجعل قلة فقط تجرؤ على رؤية حكومتها تصبح، كما في رواية جون لوكاري، إرهابية لكي تحارب الإرهاب، وجمعتها يشن حرباً على التعصب فيصبح هو نفسه متعصباً ومتجاوزاً للقوانين في ملاحظة دون وهم، يتوصل كيفن بيكر (2003) إلى رؤية أنه «ليس من البديهي أن الشعب الأميركي لا يعرف التجاوزات التي ترتكبها حكومته باسمه، وأنه إن عرفها سوف يهتم بها حقاً، وأنه في هذه الحالة سيقتدر على أن يضع حداً لها».

لقد استمر السجال إدد داخل الحجة (وليس لدى الجمهور الواسع الذي حرص جون كيري، على ألا يلجأ إليه في حملته الرئاسية ضد بوش ريباً لخدمه بأن الرأي العام يؤيد هذه التجاوزات أو هو في الأقل مستعد للتغافل عنها) عندما أصدرت المحكمة العليا، في 28 حزيران 2004، ثلاثة أحكام مختلفة في ثلاث حالات متفرعة عن «الحرب ضد الإرهاب» فدون أن تعطي الحق للمدعين، ومع كشفها من خلال الاقتراع لصالح المقررات بأغلبية ضئيلة عن اختلاف التوجهات داخلها، رفضت المحكمة ادعاء الحكومة الأميركية بإمكان توقيف أشخاص مشبهين بإقامة علاقات مع الإرهاب دون أن يكون لهم الحق بمحام ودون إمكانية المثول أمام محكمة مستقلة. وقد أكدت المحكمة خصوصاً أن من حق المعتقلين أن يكون لهم محام استشاري (كان أغلبهم قد احتجز سراً خلال ما يقارب الستين)، وأنه لا يجوز الاستمرار باعتقالهم بعد توقف العمليات الحربية على الأرض التي تم توقيفهم فيها. ولكنها وافقت الحكومة الرأي في عدم ضرورة الحصر في تعريف ساحة المعركة بسبب عدم توقف المعارك نهائياً في أفغانستان وعدم اقتصار عمليات القاعلة على هذا البلد حصرياً. ومع تأكيدها بأن من حق كل محكمة أن تبحث عن دواعي التوقيف، فإنها وافقت الحكومة في عدم اعتبار هذه المحكمة محكمة جزاء عادية. ولكن المقلق هو أنها عارضت مدأ أساسياً من القانون الجزائي بتأكيدا بصورة مفارقة أن على الموقوف نفسه أن يثبت براءته! وفي قرار ثاني امتدت المحكمة إلى خطأ إجرائي ارتكبه الدفاع لتعطي الحكومة الحق باختيار المحكمة الصالحة للحكم بهذه الحالة (وبحرية تغييرها)، مع رفض ذلك للمعتقل. وبذلك وضعت نهاية لمهزلة غوانتانامو القضائية. في محكمة الاستئناف، قرر القاضي حرين (11 شباط 2005) أن المحاكم الخاصة المنشأة في غوانتانامو لا تتوافق مع أحكام الدستور.

لم يكن رجال القانون المصطومون إلى جانب الحكومة أول المنظرين لهذا المطلق المتكرر:

## ما نفع القانون الدولي؟

جاي بايبي وجون يو مثلاً، هما أستاذان مرموقان، والأول هو إضافة لذلك قاضٍ في الاستئناف. سوف يهاجم الثاني علناً من قبل أستاذه القديم لكونه قد وُظف موهبته الفذة لصالح سياسة لاشعرية (النيويوركر، 14 آذار 2005). وسوف يجيب على الأقل أمل آخرين لرؤية المستشار الرئاسي الأساسي لهذه الشؤون، والرجل الذي كان قد أعلن «بطلان» اتفاقيات جيب، ألبرتو غونزاليس، يعين وزيراً للمعدل في بداية ولاية بوش الثانية. لقد كان غونزاليس المستشار القانوني لبوش الابن في تكساس قبل أن يصبح هذا الأخير الحاكم الذي نفذ أكبر عدد من أحكام الإعدام في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. وفكرتها المشتركة عن العدالة، المرتكزة إلى فكرة أخرى في غاية التبسيط عن الجريمة والعقاب، هي التي برزت في نظريهما شيوع تنفيذ أحكام الإعدام في تكساس، والتي ستدفع رئيس الولايات المتحدة إلى القول بأن منغلي هجمات 11 أيلول سوف يعتقلون وعاقبون، وذلك قبل أن يعتق أطروحة الحرب الشاملة ضد الإرهاب. وحتى إن كانت شريحة هامة من رجال القانون الأمريكيين (ومن كتاب مساهمات في المجلة الأمريكية للقانون الدولي) ما زالت حذرة، بل معارضة بوضوح لخيارات إدارة بوش، فإن هذه الأخيرة تتابع سيرها على خط التأكيد التشريعي للقومية شبه الإمبراطورية التي تدعو إليها. وسوف تسمح ولاية بوش، المجددة بصورة مريحة عام 2004، بأن يعين رجال قانون من معسكره في المحكمة العليا، وأن يصل الأمر به إلى أن يعين على رأسها إيديولوجياً يمينياً محدود الخبرة بالمقارنة مع أهمية هكذا منصب هو القاضي روبرتس.

## حدود، ولكن لمن؟

لقد حاولت الحكومة أحياناً تجاوز كامل القانون الأمريكي، ولتحقيق ذلك وجد المتأخرون الوسيلة المناسبة: تخطي الحدود الجغرافية. فباستطاعتك أن تنقل إلى الخارج ما يمنعك قانونك وتقاليدك وقواعد سلوكك من فعله على ترابك القومي. «في ميانتل، في كانون الأول 1999، كانت معارضة العوامة من القوة بحيث اِرخم القيتمون على منظمة التجارة الدولية الذين كانوا يخططون لمعقد اجتماعهم في تلك المدينة على الانتقال إلى مكان تجمع فيه المظاهرات بكل بساطة: الدوحة، قطر»، هذا ما يلاحظه ستيفليتر (ص 238)، وعقدت منظمة التجارة العالمية اجتماعها في قطر سنة 2001 دون متظاهر واحد يعترض

عليها. وإذا كان نقل اجتماع تجاري معقولاً فمن غير الاعتباري على الإطلاق نقل أماكن الاعتقال كي يكون بوسع البلد أن يعتمد بنفسه، أو عبر محققين محليين متواطئين معه، أساليب يمنحها القانون الأمريكي أو لا يحتملها الرأي العام. هكذا ولدت غوانتانامو، مركز الاعتقال الذي أنشئ لإعطاء الوهم بأنه لا ينتمي إلى السيادة الأمريكية وبأنه لا يخضع بالتالي لأصول الاعتقال والمحاكمة السائدة فيها. ولكن المحكمة العليا كانت حاسمة في هذه النقطة ضد رأي الحكومة: حتى وإن كانت هذه القاعدة تقع نظرياً تحت السيادة الكوبية، فإنها موجودة فعلاً ومنذ زمن طويل تحت الإشراف الفعلي والذائم للولايات المتحدة؛ والقانون الأمريكي يسري عليها بالتالي. بعد أسبوعين من ذلك الحكم، كان الصليب الأحمر الدولي يذكر بأن الولايات المتحدة فتحت عدداً من مراكز الاعتقال السرية عبر العالم في دول متعاطفة معها مثل المغرب وباكستان والأردن وتايلاند وسنغافورة ولم تفكر الصحافة اليومية الأمريكية بضرورة التحقق من أمر بهذه الخطورة إلا أواخر 2005 حين قامت الواشنطن بوست بنشر عدد من المقالات عن هذا الموضوع «الجديد» الذي كان الصليب الأحمر قد كتب عنه مجلدات خلال السنوات الأربع التي سبقت ذلك «السبق». فما هي حقوق المعتقلين في تلك المراكز، أو أيضاً في العراق أو أفغانستان حيث تم انتقال السيادة الفعلية ولكن ليس بالضرورة الإشراف المباشر على أماكن الاعتقال؟ لم تكن المحكمة بعيدة عن الحسم رغم رفض قاض معروف بأنه يحافظ متشدد (سكاليا) قرار الأغلبية عتجاً بالتجديد بأن القرار بشأن غوانتانامو سوف يعمم على بقية المراكز وبأنه لا يمكنه قبول ذلك.

بصورة مفارقة (ولأن بإمكان الإمبراطوريات أن تتخلى عن المنطق)، إذا كان «القانون الدولي الجديد» يتوقف عند حدود أميركا، فإن القانون الأمريكي يدهي من جهته بأن له «صلاحية عالمية». ولقد كانت المحكمة العليا قد أعطت، عام 1992، دحماً ملحوظاً لهذا التوجه الفكري في قضية الفاريز التي دعت مثلاً حيث سمحت محاكم الولايات المتحدة الحق بمقاضاة مواطن مكسيكي خطفه موظفون أمريكيون بالقوة من داخل بلده. وأمام احتجاجات المكسيك وعدد كبير من الدول، حكمت محكمة البداية الأولى ومحكمة الاستئناف بأن ذلك خرق لاتفاقية تبادل الموقوفين بين الولايات المتحدة والمكسيك وبأنه يجب تسليم الفاريز لبلده. وكانت المكسيك قد أعطت برهاناً على جديتها في المجال القضائي



## ما نفع القانون الدولي؟

يأبزال عقوبات شديدة بأشخاص آخرين متورطين في نفس القضية. ولكن المحكمة العليا قررت بأنه لا يهمها كيف تم اقتياد المتهم أمام المحكمة الأميركية ولا معرفة أن بلده قنمت براميين عن إصرارها على ملاحظته. لم يكن يمكن لهذه الممارسة المحتمة في تجارة المخدرات إلا أن تعود إلى الظهور في الحرب على الإرهاب. هكذا قام عملاء أميركيون سريون باختطاف مواطن لبناني عام 1995؛ وبعد 11 أيلول انطلقت تلك الممارسة من عقابها: في البوسة وملاوي وما لا يقل عن اثني عشر بلداً آخر بمصها أوروبي، اعتقل الأميركيون مشبوهين دون أن يهتموا باحتجاجات الحكومات المحلية.

علينا أن نلاحظ هنا وجود «تدابير استثنائية» تمتد فاعليتها إلى المدى العالمي وترفض التعرض للنقاش. كتبت إيلين لوتر (1992) بخصوص قضية العاريز: «لقد تجاهلت المحكمة العليا القواعد المتبعة في تفسير المعاهدات، وأغفلت فصلاً كاملاً من القانون المتعلق باحترام سيادة الدول الأخرى، وشوهت وقائع ومعنى القرارات السابقة. فمن الضرورة الجارمة أن تراجع قراراتها». ونحن لن نجد صعوبة أيضاً في إثارة موضوع التضاد الضمني بين الدول: يتقبل الأميركيون بصعوبة اعتياد مبدأ المعاملة بالمثل، معتمدين في ذلك على واقع أن الدول الأخرى لن تملك الجراءة أو الوسائل اللوجستية الكافية لمرض هذا المبدأ. يمكن أن نقرأ بهذا الخصوص في النيويورك تايمز (18 حزيران 1992)، «للتخيل ببساطة كيف يمكن أن يتصرف الأميركيون لو أن المكسيك أو فرنسا أو الهند قامت بحطف مواطن أميركي من شوارع نيويورك لتحاكمه لديها». كما يعلن دافيد شيفر، الذي كان حينها باحثاً في مؤسسة كارنيجي، عن حيته من استناد المحكمة مفهوم الدفاع عن النفس، ذلك المبدأ المقتلع من أساساته لتبرير كل أنواع العمليات السرية والتدخل العسكري الوحيد الجانب، وليبر به الآن حطف مواطن مكسيكي محترق كان يجب أن يكون مشمولاً باتفاقية تبادل السجناء». ورأى الساتور موييهان في ذلك رفضاً أميركياً متزايداً لمبدأ المعاملة بالمثل.

سوف تتوالى السنوات اللاحقة لتزيد من خطورة ما تبته منه كل من شيفر وموييهان. وبما أن هذه السابقة البالغة الرمزية لم تجد ما يليقها، فمن المهم معرفة كيف حدد مؤيدو ذلك القرار إلى تبريره. لم يتردد روبرت بورك (1992) في أن يضع مقابل سيادة المكسيك الإقليمية مبدأ حق الولايات المتحدة بالدفاع عن النفس، علماً بأنه مبدأ لم يمس، لكون

البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة قد أبدى استعداده المسبق لمحاكمة المذنب. كما أن هذا المبدأ الذي اتخذ تفسيراً سيادياً وأحادياً من جانب الولايات المتحدة قد خالف معاهدة تبادل سارية المفعول بين البلدين، وعلى مبدأ السيادة الإقليمية، وعلى القانون الدولي العرفي (وفي الحالة التي نحن بصددھا يضاف أن الموقوف المخطوف لم يكن المذنب الأساسي: كانت قضية طبيب قدم مساعدة للجماعة من المهريين لانتزاع اعتراف من مهرب خانهم وقامت الجماعة بإعدامه لاحقاً). إذا كان الدفاع عن النفس يارس من قبل قوة كبرى في حالة كهذه، مقبولة دون شك، ولكنها محدودة أيضاً، يمكن التكهّن بسهولة بالخروقات التي قد ترتكب عندما يتعلق الأمر بقضايا أخطر، مثل الإرهاب. مع أن بورك معروف بمعارضته «تدخل» القضاة في المجال المخصص للسلطين الآخرين، فلقد استخدم حجة أخرى ليست غنية أقل من الأولى: لا يمكن للمحاكم الأميركية أن تستند إلى العرف الدولي (حتى وإن كان راسخاً) لكي تحد من صلاحيات رئيس الولايات المتحدة، فالدستور الأميركي هو الذي يرض نفسه على القانون الدولي أما حجته الثالثة فكانت مقلقة حقاً: إن وضع وكالة الأمن القومي (FBI) القانوني يعترف لها بسلطة توقيف المشبوهين دون أن تضع لها حدوداً إقليمية؛ فلا يجوز إذن رسم حدود لسلطتها «لأن ذلك يكون متناقضاً مع توجهاتنا الدستورية [ . ] ويجعل وضع مواطنيها أشد تعرضاً للخطر» هذه القومية القانونية التي كانت معرولة سبياً قبل 1990 أصبحت واسعة الانتشار بعد ذلك.

إن رابكين (1999) الذي عارض بشدة أن تقوم محكمة غير شيلية (بريطانية وإسبانية) بملاحقة الدكتاتور بينوشيه، لم ير أي سوء في قيام الولايات المتحدة بمسها باختطاف ومقاضاة رئيس ماناما الذي كان الجيش الأميركي قد أسقطه (نوريغا). التناقض صارخ هنا، ولا يجد رابكين وسيلة للحروج منه إلا بالاستناد إلى واقع أن «خلفاء نوريغا كانوا في عاية السعادة لرؤيته يختطف ويوضع في سجن أميركي» (من أجل تحليل دقيق لقضية بينوشيه، يراجع والتز، 2001). وكيف لا يكونوا سعداء وقد تسببت العملية الأميركية بحلولهم مكانه؟ نجد هنا في الواقع محاولة سمجة لتجاوز التشجيع الملازم لتوكيد القومية الجديدة في ميدان القانون. ويبدو أن هذا الوسط الذي يبدو الأشد انحرالية بين الأميركيين، يعتمد ككرة فعل غريزية نوعاً من الحماية الذاتية الشرعية ومن رفض المقارنة مع باقي التشريعات ومن المقاومة الشرسة لعدوى القانون الدولي الجديد، وصولاً في بعض

## ما نفع القانون الدولي؟

الحالات إلى إنكار وجوده بالكامل. ولكن هؤلاء الخبراء لا يبدون مهتمين بالدفاع عن سيادة البلد القضائية بقدر اهتمامهم ببسط هيمنة القدرة الأميركية على الصعيد العالمي. وتلك حالة تقليدية من شد الحبال بين قوميين باحترام صلحهم للحدود وإمبراطورين جدد يدهون إلى إلمائهم. فعندما تعتبر واشنطن قاعدة غوانتانامو كقوة يوماً وأميركية يوماً أخرى؛ وعندما يصبح اعتقال القوات الأميركية لوريغا شرعياً وملاحقة الجنرال بينوشيه غير شرعية؛ وعندما تصبح الحرب على تنظيم القاعدة يوماً وملاحقة مجرمين لا يحق لهم بأية حماية ويوماً آخر «حرباً بكل ما للكلمة من معنى وليس مجرد عملية شرطة»؛ باختصار عندما تسمح دولة لنفسها بالاستمرار (وبعنفية) في اعتماد «الكيل بمكيالين»، فإنها تخرج عن القانون لتقع في التمسك الذي هو ميزة الأقوياء في فترة نهوهم.

يمكن تقديم العديد من الأمثلة عن «العدوى» التي انتقلت إلى باقي العالم، وعن حالات اعتمدت فيها معايير ووسائل وحتى فلسفة القانون الأميركي في مسيرة عالمية حقيقية من التنازل الإداري أو من الاستيحاء الحزب بالتصديق الأميركي. نجد ذلك في عمل المنظمات الدولية الجديدة (مثل منظمة التجارة العالمية) أو أيضاً في مسألة الحرب على الإرهاب ولطالما ذكرت حالتا يوغوسلافيا ورواندا كمثالين لجأت خلالها الأمم المتحدة، مستوحية من البلد الذي يستضيف مقرها، إلى إرسال مدعين عامين ومحامين بدل إرسال جنود (ماركس، 2004). وهناك أيضاً ظهور جلي لسلوك تقيم فيه إدارات معينة من جهاز الدولة، بالتقليد أو بالتنسيق المباشر، علاقات متينة فيما بينها تتميز بمعرفة متبادلة معمقة (سلاوتر، 1997). يبدو هذا التوجه ملحوساً على الخصوص في الميدان القضائي حيث لم يعد القضاة يترددون في الاستيحاء من زملائهم الأجانب، بل في محادثتهم عبر حوار متنام بين القضاة والمحامين. بالمقابل قاد رئيس المحكمة الدستورية العليا وعدد من القائلين قوله (على رأسهم القانوني بورك) حملة عنيفة لوقف هذا الحوار والتفاعل بين الأجهزة القضائية عبر العالم وللتشديد على استقلالية وخصوصية القانون الأميركي والممارسة القضائية الأميركية في حركة انعزالية يصعب تفسيرها من قبل دولة عظمى كالولايات المتحدة، مهدين باستبعاد كل قاضي أميركي قد يؤسس قراره على تشريع أجنبي أو يستوحي منه.

ويشعر المرء بمزيد من الدهشة أمام منطق «القلمة المحاصرة» الذي يشي به الخوف

## أميركا والعالم

من التأثير بأي تراث قضائي أجنبي عندما نعلم، انه خلال العقود القليلة المنصرمة، أصبح عالم اليزنس ساحة لعولة حقيقية للقانون الأمريكي، وذلك نتيجة مسيرة ساهم فيها تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق وعدم ثقة متزايد بالبيروقراطيات الوطنية والجاذبية المتنامية يوماً بيوم التي تمارسها منارس القانون الأمريكية. ويتحدد أكثر، هناك طرف جديد عابر للقوميات (مكاتب المحامين الأمريكيين) يلعب اليوم دوراً حافزاً في مسيرة أمركة الأعمال. خلال سنوات 1960 و1970 تبعت شركات المحاماة الأمريكية زبائنهم إلى أوروبا. ثم تسرعت الحركة بعد ذلك لدرجة أن عددها قد تضاعف بين 1985 و1999، إذ انتقل من 43 إلى 99، بينما كان عدد المحامين العاملين فيها يتضاعف ست مرات ليرتفع من 394 إلى 2236 وفي بقية أقطار العالم ارتفع عدد تلك المكاتب من 80، عام 1985، إلى 245 عام 1999، وعدد المحامين من 803 إلى 4319؛ وذلك دون احتساب عشرات شركات المحاسبة (كيلييان وميسيت، 2004). كما يرى الكثيرون أنه في بروكسيل، ولكي يتم التوافق بين الحكومات خلال اجتماعات القمة الأوروبية، يكون اتخاذ القرار شيئاً، على المستويات الوسيطة، بما يحصل في واشنطن، وليس بما هو معتمد في باريس أو برلين أو مدريد.

لم يكن بوسع البعض في أميركا ألا يفرحوا بهذه «العولة» التي اكتسبها القانون الأمريكي في ميادين تضاوت ما بين سير الأعمال وحل الخلافات التجارية بين الدول وملاحقة الإرهابيين. إلا أن آخرين يرون فيها تعويضاً هزئياً مقابل تهديد «القانون الدولي الجديد» لسيادة بلدهم، وخاصة لحصانة مسؤوليها وجودها.

### رفض محكمة الجزاء الدولية

ضمن منطق القومية القضائية الحديثة، وأكثر من ذلك ضمن منطق مشروع الهيمنة - والاثنان متبايران ولكنها متكاملان أحلب الأحيان-، بدأ التشكيك بضرورة إقامة بوجود ودور محكمة الجزاء الدولية. وفي هذه المسألة، قد تكون أميركا دفعت ثمن تناقضاتها الذاتية: فالتردد البالغ لإدارة كليتتون، وقتتها في أن حلفاءها الأوروبيين لن يتخلوا عنها، واستهتاها بالتحرك الشامل الذي أطلقته معاهدة أوتواغن الأعمال المضادة للأفراد رغم معارضة الولايات المتحدة، ثم من جهة أخرى خشيتها من استمزاز الكونغرس ذي الأغلبية

## ما تقع القاتون الدولي؟

الجمهورية والمؤسسة العسكرية المترتبة بها، كل ذلك جعلها تفوت فرصاً قيمة للتحكم بالاجتماعات التي أنتجت نص المعاهدة بعد خمس سنوات من التفاوض. ولقد بلغ ارتباك الولايات المتحدة أنها صوتت عام 1993 بالموافقة على قرار مجلس الأمن الذي أعطى الإشارة بيده التفاوض على معاهدة لإنشاء هذه المحكمة. وغداة اتفاقيات دايتون عن البوسنة بعد سنتين بدا حلالهما دعم كليتون للمشروع فائزاً، التزمت الإدارة بها بصورة حماسية. جاء ذلك متأخراً بعض الشيء، ففي روما كان مناخ معين قد فرض نفسه بدفع من «دول تفكر بنفس الطريقة» مثل كندا وهولندا. وبما أن النص كان يرفض التحفظات ولا يمكن تطبيقه إلا بعد مرور سبع سنوات تلي دحوله حيز التنفيذ، فلم تجد واشنطن من يخرج سوى التصويت ضده لتجد نفسها تشكل جرماً من أقلية دولية تضم ليبيا وإسرائيل والعراق والصين، بينما كان حلفاؤها الأطلسيون (بمن فيهم بريطانيا) يؤيدون النص. في النهاية سمح الرئيس كليتون بالمصادقة على النص قبل ساعات فقط من المهلة القانونية لذلك وقبل أسابيع من انتهاء ولايته؛ ولكن «نظراً لأخطاء النص المادية»، لم يحوله إلى مجلس الشيوخ للتصديق وأوصى من يخلفه بأن يفعل الشيء نفسه.

ولكن المعاهدة كانت قد اعتمدت مقترحات صاغتها واشنطن في البداية أو دعمتها بقوة، مثل الاقتراح القاضي بأن تشمل صلاحيات محكمة الجرائم الدولية (ذلك ما لم تجرؤ اتفاقيات جنيف على فعله) جرائم ارتكبت خلال الحروب الأهلية، أو جرائم ضد الإنسانية تم ارتكابها خارج مجريات الحرب، أو أعمالاً قام بها طغاة ضد شعوبهم، أو أيضاً اعتبار العنف الجنسي كواحدة من وسائل الحرب. في عناصر أخرى، حاولت لجنة الصياغة طمأنة الولايات المتحدة عبر تأكيدها مثلاً على أن محكمة الجرائم الدولية لا تتدخل إلا بعد أن تكون المحاكم الوطنية قد رفضت الإمساك بالقضية أو قد تعاملت معها بسوء نية. كما أن النص جعل بنفس الصعوبة التي طالب بها الأميركيون تجاوز صلاحيات المحكمة الثلاثية التي يعترف بها الجميع، أي المذابح والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وفرض شروطاً حصرية ضيقة على مفهوم «الاعتداء» الذي اعتبره الأميركيون بحق غير معروف أو غامض التعريف (لعدم اطمئنان الولايات المتحدة لهذا التعريف اعتبرت هذه النقطة كأخطر نقص في المعاهدة). أخيراً، ورغم أن الأعلىية الساحقة كانت تميل إلى اعتبار الأسلحة النووية غير متكافئة، وإلى حظر استخدامها بالتالي، فإنها غابت عن النص، لإرضاء الأميركيين

## أميركا والعالم

بالتحديد. وهناك شيء أهم من كل ما سبق ذكره: تحترم المعاهدة التي أسست المحكمة كل معاهدة ثنائية بين الولايات المتحدة وأي دولة يكون للقوات الأميركية وجود فيها، تتخلل فيها الدولة المعنية عن ملاحقة العسكريين الأميركيين وفق أحكام النظام القضائي لتلك الدولة.

بديهي أن تكون الدول الأخرى قد بذلت جهوداً كبيراً لمعالجة الاعتراضات الأميركية واحدة تلو الأخرى، وذلك لإدراكها الأهمية المصيرية المترتبة على موافقة القوة الكبرى الأولى في العالم على المعاهدة. ولقد كان مثلاً في الأذهان تعاطي المحكمة الخاصة بالجرائم في يوغوسلافيا السابقة حيث تم تكليف القضاة بتحديد وتوقيف المشتبهين. ولم يكن ذلك ممكناً دون الاستعانة بالذراع الحديدية للقوة الكبرى دون انتظار نتيجة المفاوضات الجارية في روما، وحتى قبل بدء الأعمال، ثار البعض ضد هذا «التجريم للسياسة» مقترحين رفض المشروع بكامله، وإلا فالتعاطي معه بحظر شديد (روبن، 1993). ولكون الريبة الكبرى بهذا الشأن كانت لدى البنتاغون، فإنه بدأ وكأنه يلير المفاوضات من وراء ظهر السياسيين (فاكر، 2001). أما أرييه ناير، رئيس «معهد المجتمع المقترح»، فإنه وجد معاهدة روما، رغم بعض الأخطاء التي تتضمنها، «إنجاراً تاريخياً»، معلناً عن أسفه لأن «كليتوتون سمح للبنتاغون بإدارة السياسة الأميركية تجاه المحكمة، ولأن الدبلوماسي المكلف بتمثيل وزارة الخارجية، دايفيد شيفر، أصبح الناطق باسم وزارة الدفاع» (ولقد وُجه إلى كليتوتون نفس الاتهام بالخضوع إلى إرادة العسكريين خلال مفاوضات أوتواوا بشأن معاهدة الألغام المضادة للأفراد).

ما كان يزيد من معارضة البنتاغون، القوة أصلاً، هو أنه قبل أشهر من ذلك كانت لويز أربور وكارلا دل بوتي، المدعيات العامان التوالياً في قضية يوغوسلافيا السابقة قد رفضتا ادعاء ضد المسؤولين السياسيين والعسكريين الأميركيين تقدمت به، على أثر قصف حلف شمال الأطلسي لأهداف مدنية عديدة، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ولم يكن رفضها ناتجاً عن مطلق الدعوى في الأساس، بل عن عدم تمكن المحكمة من الحصول على أدوات التحقيق الضرورية. ذلك ما دفع هنري كيسنجر (2001) إلى القول: «مستشر غالية الأميركيين بالهشّة عندما تعلم أن المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، التي أوجدت بمبادرة من أميركا لمحاكمة مجرمي الحرب في البلقان، قد اتخذت لنفسها الحق باستجواب

## ما تقع للقانون الدولي؟

مسؤولين سياسيين أو عسكريين أميركيين بشأن ممارسات إجرامية مفترضة». كما أشار رجال القانون القريبون من الحكومة إلى «الغياب الصارخ لأي تقييد لسلطة المدعي العام الدولي الاستثنائية فهو يعين بالتوافق ولكنه لا يكون مسؤولاً أمام أحد» (ماك غيبس، 2005). دفع البتاعون إذن باتجاه الحصول على استثناءات لصلاحيات المحكمة تشمل إما بلداناً معينة، وإما على الأقل عدداً من ممارساتها. وافقت الدول الأخرى على مبدأ الاستثناءات؛ ولكن، حسب تقرير هيئة حقوق الإنسان، «بلغ حجم الاستثناءات التي تقترحها الولايات المتحدة ما يملأ أكبر واد في العالم» (رودولف)، ولا يمكن بالتالي أن تقبل بها الدول الأخرى.

ما كانت الولايات المتحدة تسمى إليه في الواقع، هو تجنب أي إمكانية لتطبيق المعاهدة على ضباطها وجنودها، علماً بأنها أكثر بلد متورط في نزاعات مفتوحة عبر العالم، وذلك ما اعترف به الساتور هيلمز (الذي كان يومها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ) مع تأكيده على معارضة نص «لا يمنح الحماية الكاملة لقواتنا المسلحة». ويشتم كيسنجر (2001) رغبة انتقام سياسي لدى اليسار العالمي في قضية بينوشيه، «تلك السابقة الخطيرة» برأيه، والتي ستصبح شاملة مع إنشاء محكمة الجزاء الدولية التي يتبين فيها «مساساً جوهرياً بالممارسات الدستورية الأميركية» يوجب فتح حوار ضروري للتأكد من أن البلد يقبل بها حقاً. «لا يعني ذلك أن أميركا تريد قاعدة لها وأخرى لغيرها من دول العالم، ولكن الواقع أن أميركا بحاجة إلى تقدير خاص بسبب الدور الأممي الذي تقوم به في مناطق العالم البعيدة التي لم تبلغها العوالة»، هذا ما يقوله باربيت (ص 176) المؤيد الآخر بحماسة للاستثناء الشامل الذي يجب أن تستفيد منه أميركا. وهو يدعونا إلى عدم الاعتقاد باللامساواة الفاقمة التي كانت ستتحقق لو امتنعت القوات المسلحة الأميركية بالإسم من مجال تطبيق هذه المعاهدة وإنما بمكافأة مشروعة لبلد أخذ على عاتقه أن يؤمن «وصل» العالم الذي ما زال مغلقاً بالنواة الصلبة للحصانة الشاملة، ولذلك فهو بحاجة إلى التصرف بحرية كاملة! باختصار، أمام خيار ما زال يراوح بين قومية تعمل على الحماية القانونية الذاتية وعوالة «من أجل الآخرين» للرغبات الأميركية، كانت واشنطن تحاول مرة أخرى جمع فوائد الاثنين معاً.

لم يجد نفعاً الاستئناف الذي قدمته أستاذة قانون في يال ومدع سابق ويمبي إضافة

## أميركا والعالم

لذلك (ودجود)، أو مؤرخ يحظى أيضاً بكامل احترام اليمين (ناكر، 2001)، لم ينجحاً بعرض كامل وجهة نظرها المؤيدة لمعاهدة روما، مع أن الولايات المتحدة حققت معظم مطالبها. أما عن المسألة الخاصة بالصلاحيات الشاملة للمحكمة، فقد توصل ناكر المعروف بحماسة القومية، بعد أن عرض وجهتي النظر، إلى استنتاج صريح يقول بصحة طرح مؤيدي المعاهدة، خاصة على ضوء الحالات التي قبلت بها الولايات المتحدة سابقاً

عمل آخرون على التذكير بأن محكمة الجزاء الدولية قد أنشئت للمحكم في أحوال الحروب المدنية المعاصرة وليس للحد من الهيمنة الأميركية (ودجود، 1998). ولكن ذلك لا يلغي كون الولايات المتحدة متورطة في العديد من النزاعات، وأن بإمكان أي دولة أن تقدم شكوى ضد جنودها أمام محكمة العدل الدولية إذا رفضت المحاكم الأميركية أن تقوم بما يتوجب (ذلك ما كانت اتفاقيات جنيف تبيحه من قبل). عهد مؤيدو المعاهدة إلى تقديم حجج قوية أخرى: إن اتفاقيتي جنيف، سواء تلك الخاصة بالإبادة الجماعية (بعد 38 عاماً من التأخير)، أو المناهضة للتعذيب، والموقعين والمصادق عليهما من واشنطن، تقران صلاحيات تتجاوز الحدود الإقليمية وتقران تبادل المجرمين. ومقابل النقد الذي يقول بأنه يمكن ملاحقة الأميركيين رغم أنهم ليسوا جزءاً من المعاهدة، يذكرون من جهتهم (روث، 2001) بممارسات مماثلة للمعداة الأميركية (ملاحقة نورينغا مثلاً، أو الإرهابيين أو مهربي المخدرات). وعلى ذريعة غياب هيئة محلفين من محكمة الجزاء الدولية التي أريد لها أن تعتمد مزجياً من القانون الروماني والقانون العام، كانت الإجابة أن المحاكم العسكرية الأميركية لا تعتمد هيئة محلفين هي الأخرى. ولكون ناكر يبتدأ عن أن يتهم باليسارية، فإنه يذكر أيضاً بأن محكمة نورمبرغ كانت اختراعاً أميركياً.

أمام عدم التمكن من استثناء واشنطن بالكامل من صلاحيات المحكمة مقابل الحصول على موافقتها (وهو أمر غير وارد منطقياً، مع أن السناتور هيلمز كان يراهن عليه)، حاولت واشنطن أن تجعل المحكمة تابعة لمجلس الأمن دون أن يكون لدعيتها العام الحق بالتصرف على هواه بحيث أن القضايا تحول إليه بناء لقرار مسبق من مجلس الأمن الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بحق النقض. ويقترح أحد أبطال قضية بينوشيه في بريطانيا (ماركس، 2004) الأمر نفسه تحديداً بخصوص ملاحقة الشخصيات الرسمية. أن يكون لمجلس الأمن الحق برفع الحصانة عنهم ليصبح بإمكان المحكمة التدخل. هذا المرور بمجلس



## ما تقع القاتون الدولي؟

الأمن كان الخطوة التي اقترحها الدبلوماسيون على العسكريين، «وما كان يطلبه البتاغون هو التأكيد على أنه لا يمكن استحضار أي عسكري أميركي أمام المحكمة دون موافقة مسبقة من حكومته» (تاكور، 2001).

عندما تعلم تحقيق ذلك، عاد بعض الأميركيين إلى اقتراح كانوا قد انتقدوه في البداية: إقرار محاكم متخصصة (يستضيف فكرتها كل من كينسجر وماك غينيس) ينشئ مجلس الأمن كلاً منها لحالة معينة. ولكن الجميع يدركون أن هذه ستكون طريقاً محفوفة بالمخاطر، فعندما كانت الولايات المتحدة تعمل على طي صفحة فيتنام الأليمة، أظهرت الكثير من التحفظ تجاه تشكيل محكمة خاصة للنظر في جرائم الحرب الكمبودية. يضاف إلى ذلك أن مبدأ تشكيل محكمة دائمة يبدو أفضل بكثير بنظر غالبية البلدان، ليس فقط من حيث توحيد الإجراءات أو الحد من التكاليف، ولكن أولاً من أجل إرساء مهج قضائي محدد يسمح أنياً بالنظر في قضايا بصورة منظمة وسريعة ومقنعة، ويستطيع أن يشكل بالتدريج عامل ردع لمرتكبين محتملين لجرائم تشملها المعاهدة.

إن الثقافة الإجرائية الخاصة بالولايات المتحدة، وضغوطاتها بالأسس من أجل إنشاء محاكم نورنبرج، ثم يوغوسلافيا بعد ذلك، والعراق الآن، وروسيا محاكمة قتلة رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري غداً، إضافة إلى دعمها في الأساس لإنشاء محكمة الجزاء الدولية، كانت تمنعها من الذهاب بعيداً في رفض مبدأ إنشاء هذه الأخيرة ولكن ذلك ما حاولت القيام به فئة من الباحثين في العلوم الاجتماعية عبر انكبابهم على أوضاع ما بعد الخلافات. ولقد أقمهم تحقيق قام به سنايدر وفينجاموري (2003-2004) بين آخرين عن ثلاثين حالة بأن لحان العفو والمصالحة عند الحاجة تعطي نتائج أفضل في معالجة جرائم الحرب. فإذا كانت الغاية تمهيد أهوال جديدة، يجب عدم البدء بإنشاء المحاكم، واعتقاد توافق سياسي بين الفئات المتعاربة. فالمحاكمات المحتملة هنا تحقق غايات ثلاثة: إرسال إشارة قوية ضد كل محاولة جديدة؛ تقوية الوضع القاسوي عبر إعطاء المثل عنه؛ تحديد الجريمة للمحد من حطر تمهيد النزاع بين الفئات. أما المحاكم الموجودة، عملية كانت أو دولية، فهي غير قادرة على تحقيق أي من هذه الغايات؛ حتى أنها قد تؤدي إلى تصعيد المواقف في بعض الحالات.

ولكن ما العمل عندما يكون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مشروطاً بالانضمام المسبق

إلى محكمة الجزاء الدولية، علماً بأنه منذ دخلت معاهدة تأسيسه حيز التنفيذ أصبح من الممكن أن يمثل أمام هذه المحكمة جنود أمريكيون، يحكم هذه المعاهدة، إذا ما تخلعت المحاكم الأمريكية عن مقاضاتهم؟ يتصح «المعتدلون» أو «واقعيو» اليمين (تاكرا، كيسنجر، ودجود) بعدم الجالبة في استغزاز الدول الأخرى عبر رهص المعاهدة، ويترك الموضوع ينضج خلال مراقبة ما إذا كان يمكن للمحكمة أن تعمل، وتقرير المناسب خلال السنوات القادمة. ولكن الإيديولوجيين (ريفيكين وكايسي) يبدون أشد حزماً، إذا قرّر الأوروبيون تطبيق المعاهدة فعلا على الجنود الأمريكيين رغم رفض أميركا لهذه المحكمة الدولية للجزاء، فسوف يشكل ذلك ضربة قاتلة لحلف شمال الأطلسي ويتحدث إيكني (2004)، الذي يمثل نوعاً من الانعزالية القانونية، عن فيروس أصاب الولايات المتحدة منذ 1789 عندما اعتمد البلد التشريع الذي يسمح لأجنبي أن يشتكي لدى محكمة أميركية ليطلب تعويضاً عن إساءة لحقت به في بلد أجنبي (Alien Fort). ويدل أن بلغني الكونغرس هذا النص، أقر عام 1996 قانوناً يغير للأمريكيين أن يقاضوا أمام محكمة أميركية بلداً دهم عملاً إرهابياً كانوا صحتته في الخارج. وهذا التحويل التدريجي للقانون أصبح فيروساً وصلت عدواه إلى إسبانيا (قضية بينوشيه)، ثم إلى بلجيكا (المجازر الأفريقية)، وكان يمكن أن يصيب أرييل شارون لو لم يهدد رامسفيلد بلجيكا بنقل مقر حلف شمال الأطلسي منها إن لم يجمد القانون الذي يستهدفه. «يمكننا أن نرى القطار وقد غادر المحطة، وأن وجهته البعيدة هي حكومة عالمية». لوقف هذا القطار، قد يكون من المناسب أن تعطي أميركا المثال بإلغاء «قانون تعويض الأجانب» وكل تشريع مماثل، كي تدفع البلدان الأخرى إلى «التخلي» بدورهم عن محكمة الجزاء الدولية، مما يسمح بالعودة إلى مبدأ «كل يهتم بشؤونه» القانونية

وجدت الدبلوماسية الأميركية مخرجاً في المادة 98 من معاهدة روما التي تجبر توقيع اتفاقيات ثائية لامتناء مواطني دولة ليست موافقة على تطبيقها. ثم ذهبت أبعد من ذلك عندما حاولت تضمين نص قرار الأمم المتحدة الذي يعيد السيادة إلى العراقيين حصانة الجنود الأمريكيين ضد كل ملاحقة قد تنتج عن سلوكهم في هذا البلد. ولكن هذا الطلب كان يقدم في لحظة بلوغ فضيحة سجن أبو غريب أوجها، وهنا ما سمح لغالبية مطلقة في مجلس الأمن (وللأمين العام للأمم المتحدة) بإقناع واشنطن بالعدول عن طرح هذا الموضوع على

## ماضى القانون الدولي؟

التصويت ولكن ما زال بإمكان واشنطن التأثير على المحكمة بتوسط حلفائها، أو بالعودة إلى المادة 98، أو باستثنائها من الدعم المالي الذي تقدمه للأمم المتحدة.

أما جون بولتون (1998-1999)، الذي أصبح الرجل الثالث في وزارة الخارجية مع بوش الابن قبل أن يفرض تعيينه فرضاً على كونغرس متردد (من خلال حيلة قانونية)، مندوباً لبلده في هيئة الأمم المتحدة أوائل 2005، فإنه يرى أن ذلك لا يقدم أي علاج. ذلك أنه يرى معاهدة روما كآلة حرية موجهة نحو رئيس الولايات المتحدة ومعاونيه وفرائمه في ذلك عديدة. اعتداء على حق البلد الراستخ في إيداء تحفظاته، تعيين مدع مستقل شكلياً ولكنه عرضة للتأثير عليه من عالية الهيئة العامة للأمم المتحدة، محكمة تعمل دون أية رقابة. ويصل الأمر ببولتون إلى أن يتبنى الموقف الإسرائيلي الذي يأحد على معاهدة روما اعتبارها أن ترحيل الفلسطينيين هو أمر غير مشروع. وهو يعلن بالتالي، تماماً مثل - إلا في حالة الإشارة إلى العكس - إدارة بوش الابن التي أعادته إلى الواجهة، لاءات ثلاثة: لا لدعم محكمة الجزاء الدولية مالياً لا للتعاون معها؛ لا للمفاوضات مع دول أخرى لجعلها مقبولة من واشنطن. فميوها البيئوية تجعل من غير الممكن تحسبها؛ وما من حل لها إلا تركها تموت، لكون حياتها ترتبط بالدعم الذي يمكن أن تتلقاه من القوة العظمى، ولتكون هذه الأخيرة ترفض تقديمه بكل وضوح وبساطة. تعود ها إلى منطق تقليدي لميزان القوى: مقابل أغلبية دول، بل أغلبية مطلقة، تصم حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، صفقت لإنشاء محكمة الجزاء الدولية أو، من بين أمثلة أخرى، وقعت بروتوكول كيوتو عن البيئة (الذي دخل حيز التنفيذ في 15 شباط 2005)، ترفض أميركا هذه النصوص وتطرح التحدي على أولئك «الأقزام» الذين يأملون في عصر أحادية القطب بتطبيق تلك المعاهدات من دونها.

## موت الرقابة على التسليح

يسمح منطق أحادية القطب لأميركا بس قواعد ثلاثتها، مقابل إنكار المعاهدات الملزمة. ويدفعها منطق الانتهازية (بعد أن كان التهديد) إلى تأمين حرية دخولها الحر إلى مختلف مناطق العالم. هذا المنطق المزدوج الذي ابتدأت ملاحمه تظهر عام 1989، بلغ دروته مع بوش الابن، وهو الذي يفسر الحركة المزدوجة لإدارته: مشروع تحصين المدى الإقليمي

صد الصواريخ الباليستية - الدفاع الوطني عن الصواريخ، (National Missile Defense) يتواكب مع جهود لا سابق لها من أجل حرمان العدو الحقيقي أو الافتراضي من وسائل إعاقة الأميركيين من الوصول إلى أربع جهات الأرض - تحصينات أكثر من اللازم لحماية الحدود الأميركية مقابل إزالة حدود الدول الأخرى أمام جيوش أميركا؛ تلك هي النتيجة الطبيعية لهذا المزيج من القومية المبالغة في الحماية الذاتية والنيوإمبراطورية التدخلية التي تعمل على الأرض حائلة بأن تحتكر لنفسها استخدام القوة على الصعيد العالمي، بينما يتمتع مواطنوها بالقوانين التي تجعلهم حملة سلاح شرعيين.

ولقد أدى هوس القوة العالمية الأعظم بالحفاظ على أمنها الذاتي إلى إنكارها لمعاهدة ABM الموقعة عام 1972 بآء لاقتراح أميركي وبعد ضغوط كبرى على موسكو للموافقة عليها، وعودتها إلى برنامج وطني للدفاع ضد الصواريخ وليس إلى مشروع ريفان الدفاعي المسمى عادة بحرب الجيوم (IDS). لقد أشارت ديليش (2001) إلى أن معاهدة ABM كانت تتمتع «بقيمة رمزية»، وأن أي بلد في العالم لم يكن يود أن تخرق وتستبدل بالدفاع الذاتي ضد الصواريخ. ولقد توافقت ذلك القلق مع شك بالجدوى الحقيقية لهذا المشروع الأخير، فكتب روبرت ليماين (2001) بما يشبه البوئة شبة هجمات 11 أيلول: «إن الدفاع ضد صواريخ الدول المارقة أمر مرغوب، ولكن يمكن أن يستخدم المارقون وسائل غير الصواريخ لكي يهاجموا أميركا».

ما سبب هذا القلق، بل هذه المعارضة العامة؟ أمر عائد إلى أن سجاج أميركا في إعادة إطلاق مشروعها القومي للدفاع ضد الصواريخ سيكرس تفوقها الواضح؟ دوما حاجة لذلك؟ بالتأكيد ولأنها تكون بالتالي قد أطلقت سباق تسلح جديد باهظ التكاليف وفي مباديء جديدة؟ بالتأكيد أيضاً. ولكن هناك أسباب أعمق: إذا كانت أميركا، بكل قدرتها، لا تعطي المثل في مجال احترام المعاهدات الموقعة والمصدقة، فما الذي سيمنع دولاً تعتبر مناهضة للأوضاع القائمة، مثل الصين أو إيران، من أن تعمل ذلك غداً؟ ثم ألا يعتبر هذا النظام المضاد للصواريخ هجوماً بمعنى أنه يجرر أميركا من الاهتمام بالدفاع عن ملهاا الإقليمي الخاص لتعمد إلى نشر مغفلت أكثر لقوتها العسكرية خارج الحدود؟ يذكرنا نيوهاوس بأن الفكرة التي كانت ملازمة لأذهان مسؤولي إدارة بوش حتى قبل وصولهم إلى السلطة كانت بالتحديد إطلاق مشروع الدفاع ضد الصواريخ، ثم يقول: «حتى وإن

## ماضع القانون الدولي؟

تغطي هذا المشروع بعض العوائق التكنولوجية، فمن غير المؤكد أن بإمكانه تأمين المزيد من الاستقرار أو الأمن؛ بل على العكس فإنه قد يجعل العالم أقل استقراراً، والولايات المتحدة جريدة أكثر عزلة وأكثر تعرضاً للمخاطر.

طبيعي أن يشكل هذا المتطوق الأحادي الجانب خيبة لمؤيدي الرقابة على التسليح. ملقد شهد العقد الفاصل بين نهاية الحرب الباردة ووصول فريق بوش الابن إلى السلطة نجاحات حقيقية جاءت بصورة خاصة نتيجة فعالية الدبلوماسية الأميركية بدءاً من ولاية بوش الأب، بل من عهد ريجان. الاتفاق الأميركي الروسي على تخفيض ملحوظ في ترسانتيها الاستراتيجية؛ تعاون عدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً في إعادتها إلى روسيا وحدها الرذوس النووية التي كانت لديها عند تفكك الاتحاد السوفياتي، بقصد إتلافها؛ التمديد إلى أجل غير محدد، عام 1995، لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NTP)؛ قيام دول بالتحلي إرادياً عن مشاريعها النووية، مثل أفريقيا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين، إلخ. ولكن ظهرت في المقابل «أنباء سيئة»، خاصة في شبه القارة الهندية، وإلى درجة أقل في الشرق الأوسط، ولكن ذلك كان قبل انتخاب بوش رئيساً (يئس، 1998)، وقبل أن يبدأ البعض بالحديث من موت الرقابة على التسليح. وتبقى المحصلة إيجابية دون شك. خلال العشرين عاماً الأخيرة من القرن المنصرم، كان عدد الدول التي وضعت حداً لطموحاتها النووية أكبر بكثير من التي حاولت تحقيقها.

ألم يكن من الأجدي متابعة الطريق ذاته؟ إن القرار المبكر جداً (على الأرجح قبل استلامها السلطة رسمياً) الذي اتخذته إدارة بوش بضرب العراق، ثم هجمات أيلول، قد دفعت بهذه الإدارة خارج دروب التعاون الدولي وباتجاه وضع حد وقائي وملزم وخصوصاً من متفرد لانتشاء الأسلحة غير التقليدية. كان من الممكن تعهم هذا الخيار الأميركي أكثر، باسم الحرص على عدم الانتشار، لو لم تكن دوافعه السياسية واضحة، بل صارخة. فكيف يمرر بتعابير غير سياسية (بل دينية) التسامح مع الهند مقابل التشدد الكبير تجاه باكستان أو إيران؟ ولماذا هذا الصمت شه المؤيد إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية مقابل الضراوة ضد إيران والعراق وليبيا؟ ولماذا، بعد أن أشار بوش، في كانون الثاني 2002، إلى المراكز الثلاثة التي يتألف منها «محور الشر»، ابتداءً بالهجوم على العراق الذي كان هناك شبه إجماع على اعتباره مشبوهاً أقل تأكيداً من إيران، وخاصة من كوريا الشمالية؟ فلقد

تحدث هذه الأخيرة بوش صراحة في بداية ولايته الثانية معترفة بأنها تملك أسلحة نووية ومسحبة من المفاوضات السداسية، ولم يثر ذلك أكثر من ردة فعل ياردة في واشنطن التي كانت تعطي الأولوية للحالة الإيرانية وتعمل على عرضها أمام مجلس الأمن. إن طرح هذه التساؤلات يعني الاعتراف بأن أسباباً أخرى تكمن وراء تلك الخيارات. ولكن ذلك لا يخفف القلق من الاستهتار الأميركي الشديد بهذا الموضوع البالغ الأهمية للبشرية بكاملها، وهو استهتار دفع بول ولوفيتز إلى القول: «لقد لجأنا للزبعة وجود أسلحة غير تقليدية في العراق لتبرير الحرب عليه لسبب وحيد هو أنه على عتبة شن الحرب على العراق كانت تلك الحجة الوحيدة التي تنقذ عليها جميعاً داخل الإدارة»، أو دفع كولن باول (أو طوني بلير) إلى عرض شروحات مفصلة جداً، ولكنها مزيفة بالكامل، عن ترسانات العراق. ولا نجد ما يطمئتنا أكثر عندما نقرأ في تقرير رسمي (هيرسان وكوكا، 2004) عن مدى الاستخفاف الذي تم به التعاطي مع المواقع العراقية المشبوهة بعد سقوط النظام البعثي وبينما كان البلد لم يزل في أيدي الأميركيين. بسبب غياب التنسيق بين الدوائر المعنية والوحدات العسكرية المختلفة، تجاهل الأميركيون تلك المواقع بكل بساطة، مع أنها كانت محددة لديهم مسبقاً، وذلك بين حزيران وأيلول 2003، فبقيت بذلك بين أيدي لصوص يعلمون ما يفعلون، أو يعتقدون بأنهم يجمعون قطعاً معدنية للبيع، وتم نقل كل ذلك إلى خارج العراق خلال بضعة أسابيع، هذا إن لم يقع بين أيدي المقاومين ويبلغ القلق ذروته عندما يعلم أن التقرير ذاته يدعو، كوسيلة لمعالجة هذه الخفة اللامعقولة، ليس فقط إلى إتلاف منهجي للأسلحة أو المواد الأولية، بل «إتلاف الخبرة في هذا المجال أيضاً». هل يكون ذلك بقتل العلماء مثلاً؟ نظراً لعدد الكبير من العلماء العراقيين الذين تمت تصفيتهم خلال الاحتلال، يعتقد كثيرون من العراقيين بذلك، عن صواب أو خطأ، وهؤلاء ليسوا جميعاً ممن يشعرون بالحنين إلى النظام المخلوع.

إذا ما صرخت الإدارة الأميركية مرة أخرى معلنة وجود ذنب، هم غير المؤكد أنها ستجد من يصغي إليها، ذلك أن انتشار الأسلحة غير التقليدية مسألة تتطلب عم يعارضونها بصدق تصرفاً يتسم بشيء من المسؤولية. سوف يقول تقرير «اللجنة الوطنية» (2005) بأنه يجب انتظار سنوات طويلة جداً قبل أن يستعيد البلد صدقيته التي طعمتها أكاذيبه عن الترسانة العراقية. وذلك يتطلب موقفاً مسبقاً يمتدده للأسف بوش ومعاونوه:

علما تكون هناك معارضة صادقة لانتشار الأسلحة فلا يمكن تكليف الموقف بناء لهوية من يقوم بذلك، كما لو أن هذه الأسلحة تكون سلمية بين أيدي بعض البلدان (أو الأديان، أو الأعراف) وخطيرة بين أيدي أخرى؛ وكما لو أن استهداف العراق بهذا العنف ولهذا السبب لم يشجع ناشرين محتملين آخرين (ليس ليبيا التي غيرت موقفها بصورة جذرية، وإنما إيران وكوريا الشمالية) على تسريع برامجها النووية والبالستية لتحمي نفسها من هجوم مماثل (هنا نجد واحدة من أخطر النتائج المعاكسة التي تسببت بها عملية العراق، كما يعترف غاديس، 2005)؛ وكما لو أن عمليات التفتيش المكثفة التي قامت بها الانسكوم والانسوفيك في العراق بإشراف مجلس الأمن لم تؤد إلى النتائج المؤكدة التي نعرفها (ما لم يتوقف هانز بليكس عن تكراره وما اعترف به أخيراً أنصار بوش ذاتهم، مثل شتراوس [2004]، مع إربابهم من الأسف، ولكن بعد هوات الأوان، من عدم الإبقاء على نظام تفتيش بهذه الفاعلية، سواء في العراق أو في دول أخرى مشبوهة)؛ وكما لو أن عدم الانتشار لم يكن مهمة تتطلب مجهوداً متعدد الأطراف أكثر من أي أمر آخر؛ وكما لو أن سياسة الكيل بمكيالين لا تغذي في هذا الميدان أيضاً المواقف المعادية لأميركا والمتزايدة عبر العالم. لقد توصل الكثيرون، حتى داخل أميركا نفسها، إلى الاستنتاج أن السياسة الأحادية والهجومية التي يمتثلها بوش كحل وحيد للانتشار النووي لم تكن عفوفة بالمخاطر وحسب، بل أثبتت بنتائج معاكسة أيضاً. وقد عبر عن ذلك مسؤولان سابقان في هذا المجال: جون دوتش (2005) الذي دعا، بخصوص السلاح النووي، إلى موقف أكثر تواضعاً وإلى سياسة مبنية على التعاون الدولي وليس على التفرد في معالجة هذه المعضلة؛ وأشتون كارتير (2004) ليسجل أن السياسة المعتمدة ابتداءً من 2001 «كانت موجهة ضد الأنظمة لا ضد مشاريع التسلح غير التقليدي، وخلطت بين العمل ضد الانتشار والحرب على الإرهاب، وليرى بفعل ميوله الأحادية أنها خفضت المساهمة الهامة للدول الأخرى في مجال التجسس.

ومع ذلك فإن بعض صقور الإدارة لن يتوقفوا في منتصف الطريق. فالأسلحة النووية المحظورة على الآخرين مسموحة لديهم ومبشرة بمستقبل واعد. ولذلك يشرون به عصر مووي ثانٍ؛ ولكن إذا ما كان الخطر المعلن عام 1992 على إجراء تجارب جديدة ما زال موضع احترام الولايات المتحدة، فلقد رهص مجلس الشيوخ عام 1999 الموافقة على تصديق

معاهدة حظر التجارب النووية (CTBT)؛ وتحدث عدد من مسؤولي إدارة بوش علناً عن تقصير المهلة الضرورية لاستئناف تلك التجارب بهدف استخدام محتمل للأسلحة النووية التكتيكية في الحرب ضد الإرهاب (ديبل، 2002). قد يكون اعتماد الـ CTBT إشارة قوية موجهة إلى جميع الدول المحتملة الانتشار بأن «الكبار» يعترفون بامتلاء ترسانتهم النووية حالياً وبأنهم لا يفكرون في تطويرها. وستكون هذه الإشارة قليلة المخاطر أيضاً، فلا يبدو أن أحداً يعتقد أن الولايات المتحدة بحاجة في المدى القريب إلى القيام بتجارب جديدة. فلماذا لا يعتمد إذن اقتراح جون دويتش (2005) الرئيس السابق للسي آي إي، القاضي بتوقيع المعاهدة لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد حسب الظروف؟

بخرق الولايات المتحدة للمعاهدات التي حظيت بموافقة شبه إجماعية، أصبحت من جديد مصدر الانتشار الأول. يتحدث بيرمان (2003-2004) عن ثورة حقيقية تحدث على ثلاثة أصعدة: اعتماد الحرب الوقائية؛ مجابهة الانتشار بالقوة؛ العودة إلى برامج الدفاع ضد الصواريخ. قانونياً، يمكن الطعن بكل من هذه الإجراءات وميسامياً، تسببت المسألة العراقية بجعل هذه الثورة باهتة حتى قبل أن تتحقق، مبرهنة بأنه لا يوجد إطار مضمون للمجوء إلى استخدام القوة وغالباً، بينما كانت الحسابات غير الدقيقة في آسيا جعلت عدم التصرف حيال كوريا الشمالية يصعد الشكوك تجاه الحملة على العراق. والأخطر من ذلك غياب شبه كامل للشفافية حول الترسانة الأميركية ذاتها، ثم الأسوأ من ذلك حيال نوايا البلد الذي يمتلكها. قد تستمر الحمايات الإرهابية بمواصلة جهودها للحصول على سلاح نووي إذا ما قررت الولايات المتحدة اعتماد شفافية أكبر أو خفض حجم ترسانتها. يمكن الاعتقاد بأن إصرار الولايات المتحدة على امتلاك خيار السبق إلى الاستخدام يشجع على الانتشار: إذا كانت القوة العظمى العسكرية في العالم المعاصر لا تتخل عن خيار السبق إلى استخدام أسلحتها النووية مع العلم بأن ترسانتها التقليدية ملأى، فذلك لافتراضها بأن للسلاح النووي قيمة لا يمتلكها أي سلاح آخر، وذلك ما يشجع العمل على امتلاكه. هذا الميل الذي تؤكدته الاستراتيجية المعتمدة عام 2002، والذي لا يميز أبداً بين الأسلحة التقليدية والنووية في العمليات العسكرية يشكل في نفس الوقت رادعاً لمن قد يفكر بمهاجمة الولايات المتحدة وتشجيعاً لانتشارها في البلدان التي تعتقد أنها ستكون هدفاً لهجوم أميركي.



لا بد أن كل راضب باقتناء السلاح النووي قد لاحظ إذهاع العالم أمام رؤية كل من إسرائيل والهند وباكستان تمتلكه، كما لاحظ الاهتمام المتجدد به من قبل أميركا نفسها. ولا يستبعد اليوم احتمال ظهور موجة جديدة من انتشاره، مع أن استطلاعات الرأي في أميركا وحارجه تشير إلى خوف متزايد من هجوم نووي، خاصة من قبل جماعات إرهابية. إن الخطر يتزايد، وكذلك إدراك مدى الخطر، وتتجدد الحالتان بالاهتمام غير المسبوق الذي يديه العالم بالمفاوضات الدبلوماسية حول كوريا الشمالية، أو بمسألة منشآت إيران النووية حيث قد تكون الضغوط الدبلوماسية متواكبة مع عمليات سرية يجري تحضيرها. ولكن هل يجب أن ينسب ذلك أنه إذا كان الانتشار شراً بعد ذاته، فيمكن أن يولد التصدي له توترات دولية؟ ثم ألا يدعو الرباء الذي قامت عليه معاهدة حظر الانتشار إلى التسلسل بأعلى درجات الشريعة الممكنة قبل البدء بأي عملية للحد من الانتشار؟ إن الاعتقاد على العمل الوقائي الأحادي في هذا المجال قد يوحى برنامجاً لبضع سنوات (كما كان الوضع مع قيام الطيران الإسرائيلي بتدمير مفاعل تموز العراقي عام 1981)، ولكن هذه الوسيلة التي تقررها استراتيجية 2002 كقاعدة لمحتمل هي الأخرى مخاطر عديدة: خطر تصميم أكبر حل امتلاك أسلحة نووية من أجل التصدي لهجوم أميركي محتمل، أو خطر انتقام إرهابي قد يحدث في حال نجاح أميركا بتحقيق هدف الوقاية بالقوة. تلك مخاطر جدية تدعو إلى اعتناء سياسة حظر انتشار قائمة على عناصر قانونية ومثبات من الهيئات الدولية الموجودة والتي يجب تقويتها، وعلى تقديم «جزرات مالية» بمثابة تعويض مثلما جرى مع الدول المنبثقة من الاتحاد السوفياتي السابق، وعلى جهود دبلوماسية تتعامل مع دوافع الانتشار، وأولاً وقبل كل شيء على المثل الصالح الذي يجب أن تعطيه القوة الأقوى للصغار عبر حراسة إقدامها على الحد من ترسانتها النووية لكي تقلل من جاذبيتها في نظر الآخرين. غير أن هذه الأفكار العقلانية والواسعة الانتشار لا تبدو مقنعة لدولة عظمى باتت تغلب منطق القوة على قوة المنطق دون أي اعتبار لرأي الأطراف الأخرى أو لمصالحها. وقد تكون قمة هذا المنطق الأخرق قد حصلت في العراق بالذات حيث ذهبت أميركا علانية لإسقاط نظام متهم بتطوير أسلحة ممنوعة، فأذ بها تلجأ لأسلحة ممنوعة (العوسفور الأبيض) بهدف قمع انتفاضة مدينة القلوجة العراقية ضد الاحتلال. وبأي منطق سياسي أو أخلاقي يمكن للرئيس الأميركي أن يتسلح، ليفاخر غداة سقوط نظام البعث العراقي بأن «الأمير كبير لن

يمشوا بعد اليوم أن يلجأ دكتاتور عراقي إلى استعمال أسلحة محظورة، ثم ليعترف بعد نحو ستين من ذلك، بأن هذا هو تماماً ما قام به الجيش الأميركي في العراق.

### ما العمل بهيئة الأمم المتحدة؟

لا يتناسب أي نظام أحادي مع هيئة الأمم المتحدة. ولكن واشنطن، رغم كونها المهندس الأساسي لهذه المنظمة، ورغم أنها عرفت كيف تحقق بواسطتها مكاسب ملموسة منذ حرب كوريا إلى حرب الكويت، قد أدمت عادة سيئة تقضي بالتعامل السليبي معها وقد دفع بطرس بطرس غالي، أول أمين عام لها لما بعد الحرب الباردة، ثمناً لذلك، سواء في المعركة الناجحة التي شنتها مادلين أولبرايت ضد تجديد ولايته، أو بالطريقة البالغة السوقية التي لفظ اسمها بها الساتور بوب دول، المرشح الجمهوري الخامس للرئاسة عام 1996، ليشير صرخات الاستهجان من قبل جمهوره. فيها وراء تلك التقلبات المحزنة، الحقيقة هي التالية. تقيم الأمم المتحدة في إحدى مدن «روما الجديدة» وتعيش إلى حد كبير على نفقتها المالية وعلى إيقاعها بالتأكيد، بينما تعمل جاهدة لتحافظ على كيانها ولتستمر في «خدمة السلم والأمن الدوليين»، وبينما يضيق مجال حركتها بفعل الاضطرابات العالمية العديدة خلال العقدتين الأخيرين.

أحد تلك الأسباب هو بالتأكيد المساهمة المالية الأميركية في عمل المنظمة. في نهاية عام 2000، سددت واشنطن إليها ضربة معلم: خفضت مساهمتها المالية رغم أنها كانت قد مرت بعقد من نسمة نمو لا سابق لها. لعب السفير هولبروك دوراً فاعلاً في ذلك، إضافة إلى العمل داخل أجهزة البعثات (موسل). ولم يكن السبب الحقيقي للتخفيض هو المليار دولار الذي تأخرت أميركا عن تسديده والذي كان عدد من الشيوخ يهدد بعلم الإفرج عنه كلياً. ففي ميادين تمويل عمليات حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، والعمليات الإنسانية الطارئة، تلقى المساعدات المالية الأميركية بثقلها على الخيارات والسياسات، وهذا أحد أشكال الحرب: فإذا وضعنا جانباً المساهمة المنتظمة، يكون من الصعب بالتأكيد إجبار بلد على دفع مساهمة اختيارية لصالح برنامج أو عملية لا يحظى بموافقتها (الصمت الأميركي خلال عدة أيام بعد التسونامي الذي ضرب آسيا، والذي تبعته مساجلات صاخبة بين مسؤول المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة والرسميين الأميركيين، سيقى في الذاكرة

طويلاً).

يتضح إذن أن المسألة الحقيقية تكمن في مكان آخر. في عدم التوافق بين الميول الأحادية للقوة العظمى وبين علة وجود المنظمة القائمة على مفهوم التعاون الدولي. يسأل باريت (ص 119) بسخرية: «أي نموذج من القوة الإمبراطورية نكون إذا كان علينا أن نقوم بجولة على الدول الصغيرة التي لها مقاعد في مجلس الأمن لكي نرجوها أن تفضل بإعطائنا إذن الذهاب لاحتلال هذا البلد أو ذاك وإسقاط حاكمه الرهيب الذي يمقتة العالم كله؟» إن تواضعاً كهذا لا يتلاءم بالطبع مع قوة أحادية القطب. ومن هنا كان الرفض المفهومي للميثاق ولاعتباره قانوناً ملزماً، كما ذكرنا سابقاً، وكان التوجس من أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين، واحتمار قرارات الجمعية العمومية واعتبارها مسيئة لسيادة الولايات المتحدة وحرية حركتها ومهابتها لقد كان أحد أسباب معارضة كوندوليزا رايس، خلال حملة 2000 الرئاسية، للإكثار من عمليات التدخل الإنساني الذي كانت تنهم به إدارة كلinton، هو أن اعتياد تعريف واسع للمصلحة الوطنية بهدف تبرير تلك العمليات يمكن أن يؤدي بالولايات المتحدة إلى «التوجه للأمم المتحدة كي تطلب منها تشريع لجوئنا للقوة ضمن إطار تلك العمليات، وذلك ما ينطوي على أنه سيكون علينا ذلك أيضاً عندما تهدد مصالحنا، وما سيكون خطأ لا يقتر» (رايس، 2000). ولا يمارضها في ذلك الساتور الديمقراطي جيمس هيلمز (2000) الذي كان حينها رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «لا تملك هيئة الأمم المتحدة أية صلاحية لرفض أو إقرار شرعية ما تقوم به أميركا لمساعدة الشعوب الأخرى، فهذه الأعمال مشروعة ضمناً» ثم يضيف: «إن القانون الدولي لم ينتصر على هتلر، كما أنه لم يكسب الحرب الباردة». ولا مجال أبداً للذكر ميثاق الأمم المتحدة أمام عضو مجلس الشيوخ: «ن هذه معاهدة مثل كل الأخريات، وأي قانون يقره الكونغرس يمكنه تجاوزها في أية لحظة».

وسوف تحول المسألة العراقية التباين الذي زادت حدته إلى أزمة مفتوحة. لم تستطع هيئة الأمم المتحدة حينها أن تصدر عن مجلس الأمن قراراً كان الحليفان، الإسباني وخاصة البريطاني، يجهدان لانتزاعه. بلغت شراسة المواقف أوجها، ولم يستطع الأمين العام شيئاً حيال ذلك بينما كانت الإدارة والكونغرس والصحافة اليمينية يشنون حملة إنكار للمنظمة ومطالبة بعودة كوفي أنان إلى بيته (تحدث إدوارد لوتفاك عن «مافيا أفريقية»، وضعت عليه

## أميركا والعالم

الصحافة اليمنية النار مثيرة فيضاً من الحقد عليه ظهرت معركة 1996 ضد بطرس غلي وكأنها لعبة أطفال بالقياس إليه). كانت فترة حزية كشف خلالها ريتشارد بيرل الستار عن نوايا المحافظين الجدد إذ أعلن بعد فترة قصيرة من دخول القوات الأميركية بغداد: «بعد نظام صدام، ستكون هيئة الأمم المتحدة هي الهدف، وهي ستسقط مثله».

بعد الحرب، لم تتجاوز هيئة الأمم المتحدة أزماتها: لقد دُعيت بموجب القرار 1483 إلى التواجد في العراق والعمل مع الإدارة المدنية التي عيَّنها واشنطن. ابتدأت عند ذلك فترة تمايش صعبة على الأقل: «لا أريد أن أكون بريملو»، هذا ما كان يردده دائماً سرجيو فييرا دي ميلو، ممثل الأمين العام، متلاعباً باسم بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي المزود عملياً بكل الصلاحيات. رغم ذلك حاولت هيئة الأمم المتحدة التواجد عبر إقامة علاقات متينة مع العراقيين كافة والدفع بقوة نحو إنشاء صيغة مرحلية يتمثلون فيها وتكون لها صلاحيات حقيقية كما حاولت أيضاً (مع ثلاث هيئات دولية أخرى)، وبالرغم من معارضة قوية من جانب الأميركيين، الإشراف على الطريقة التي يصرف بها المحتل الأموال العراقية - وكل ذلك مع مجلس أمن بقي متصباً بشدة، ومحتل كان آخر ما يهتم به على الأرض هو موقف هيئة الأمم المتحدة.

في 19 آب 2003، دفعت الأمم المتحدة غالباً ثمن تورطها في المسألة العراقية: الساعة الرابعة و35 دقيقة بعد الظهر انفجرت شاحنة مفخخة أمام مكاتبها في فندق القناة وقتل على الفور إثنان وعشرون من موظفيها من بينهم رئيس بعثتها سرجيو فييرا دي ميلو (كما انتشل أكثر من 150 جريحاً). ابتدأت عندها فترة صعبة كان الأميركيون، الذين يتنامى إدراكهم بالتحديات المطروحة أمام احتلالهم، يحاولون خلالها الاختفاء وراء شرعية الأمم المتحدة، سيما كانت الأمانة العامة تتردد في التورط، رابطة ما بين مساهمة المنظمة في عملية التطبيع والمحاطر التي تهدد رجالها، ومتجاوبة مع مخيمات نقابات الموظفين. في أيلول 2003، عقد الأمين العام في جنيف جلسة تشاورية للأعضاء الخمسة الدائمين في محاولة للوصول إلى توافق جديد دون جلوس في كانون الثاني 2004، دعا للهدف ذاته إلى اجتماع ثلاثي في مركز المنظمة في نيويورك، الأمم المتحدة / التحالف / العراقيون، دون نتيجة أيضاً. كانت واشنطن قد اتخذت وجهة جديدة بعد شهر تشرين الثاني البالغ الدموية: تماشت الأمم المتحدة مع ذلك ووافقت، ليس دون توترات جديدة وعلمية مع

سلطات الاحتلال، على الدور الذي كان قد أوكل إليها في السيرة السياسية التي ستؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية، وإعادة شكلية للسيادة إلى العراقيين في تموز 2004، والتخفيض لانتخابات يحددها المشروع الأميركي الجديد المشرعن بقرارين جديدين للأمم المتحدة. وهي انتخابات حصلت فعلاً في 30 كانون الثاني 2005 بفضل مساهمة لم تكن فقط رمزية من قبل دائرة الإشراف على الانتخابات في هيئة الأمم المتحدة. ثم قامت الأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء على الدستور ولاحقاً على الانتخابات التي تلت، لكن دورها بقي في جوهره تقييماً بينما كان السفير الأميركي هو القاطرة السياسية الحقيقية بين مختلف الفئات السياسية والجيش الأميركي هو الإداة الحقيقية لإحلال الأمن أو لقمع التمرد.

خلال هذه الفترة لم تتوقف إدارة بوش عن الحديث عن «الدور الحيوي» للأمم المتحدة في العراق، ولكن دون أن تعطي الانطباع بأنها تصدق كلامها الخاص. فمتى ما قبل الحرب كانت قد أعلنت موت هيئة الأمم المتحدة في هذا الملف. بعد ذلك عملت على دفع المنظمة إلى تقوية شرعية احتلالها في نظر العراقيين وعلى جعلها تلعب دور نوع من «المظلة الدولية» التي تغطي بلداناً كانت معارضة للحرب ولكنها قبلت بعد ذلك، بفعل الصغوط الأميركية، أن ترسل قوات أو تقدم مساهمة مالية. فيما يخص القوات، شكلت تلك «المظلة» شرطاً مسبقاً لبلدان مثل الهند وباكستان وبنغلادش وتركيا. وبالنسبة للمساهمات، كانت تطلبها بلدان مثل اليابان ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وإذا كانت القرارات المتوالية التي انتزعت من مجلس الأمن قد خففت من انتقادات بلدان كانت معارضة للحرب وجعلتها تفر بشرعية الاحتلال أملاً برؤيته ينتهي بسرعة، فإنها كانت بعيدة جداً عن التوصل إلى النتائج التي يروجها محتل على صعيد القوات العسكرية أو المساعدات المالية ليخرج من الرمال المتحركة.

ليست حرب العراق سوى فصل من هذه العلاقة المتقدمة للثقة، بل علاقة العداوة المتبادلة. لقد وضع مؤيدون عديدون لإدارة بوش، وحتى عدد من مسؤوليها، هيئة الأمم المتحدة بما هي عليه في مرمى نيرانهم قبل الحرب. وبما أن صحافة اليمين تعبر عن مشاعر الأغلبية الرئاسية، فإن قراءتها توحى لنا بأن هيئة الأمم المتحدة ليست سوى بقايا غير مجدية، بل مضرة، من عصر منصرم. فبينما تخصصت الويكيكي ستاندارد والنيويورك بوست وصحف أخرى من مجموعة مورديوخ في ملاحقة الفضائح الجنسية والمالية، كان ممثلو

## أميركا والعالم

اليمين يتعاملون على الأمين العام ويعارضون التشكيل الحالي لمجلس الأمن ويسمحون من مشروع إصلاح طموح تمت صياغته أواخر 2004 من أجل تحديث المنظمة وتكييفها مع الواقع الجديد للعالم، وكانت مجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الشيوخ تعمل على دفع آنان إلى الاستقالة.

ولكن إدراك الإدارة لواقع أن القوة الوحيدة القطب قد تكون أيضاً بحاجة إلى منظمات دولية جعلها لا تصل إلى حد القطبية. هكذا قرر بوش إعادة بلاده إلى اليوسكو التي زارتها زوجته لورا في تشرين الأول 2003، بعد سنوات من الغياب، مع مساهمة سنوية تسيل للعباء: 170 مليون دولار. ولكن الأميركيين جاؤوا يطلبون حقاً في الإشراف على البرامج موازياً لأهمية مساهمتهم المالية، وصمياً لموقعهم الفعلي في النظام الدولي وهكذا أيضاً، عندما تند تقرير صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة عن النمو في العالم العربي مدى احتياجات هذه المنطقة في مختلف المجالات، تم استخدامه في البروباغندا الأميركية لتحضير الحرب على العراق بطريقة انتهت بإخراج كتاب التقرير وهيئة الأمم المتحدة ذاتها. ولكن عندما صمد التقرير ذاته إلى توجه انتقادات، مصافة بعناية واعتدال، للاحتلال الأميركي للعراق أو لتجاوزات إسرائيل، هددت واشنطن بسحب مساهمتها السوية المنتظمة للصندوق البالغة حوالي مئة مليون دولار إذا تم نشر التقرير كما هو. هكذا نجد حرية التعبير كل دعم من أميركا، ولكن شريطة أن تحسن اختيار أهدافها، وأن تتعاشى أولاً كل نقد لأميركا وحلفائها. ومع محكمة العدل الدولية تقوم العلاقات على مطلق التمييز نفسه. فنقد أعطى ريغان المثل برفض قرارها عن نيكاراغوا. ثم كرر بوش الأمر ذاته عندما انتقد قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل الذي يقيم إسرائيل. والرئيس ليس معزولاً في هذا الخيار، إذ تبعه الكونغرس برفض شبه شامل (361 ضد 145).

وسوف يأتي تعيين بول وولفويتز في رئاسة البنك الدولي، وخاصة جون بولتون سفيراً للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، ليؤكد انتصار خط التصليب ضد المنظمة، رغم أنه شكل صدمة لعند من أقرب مؤيدي جورج دبليو بوش. فالأول هو دعاية معلن لأحادية الجانب، والثاني محضر دائم للأمم المتحدة وللقانون الدولي. يبقى مع ذلك من الضروري العودة إلى مستقبل هيئة الأمم المتحدة ذاتها؛ وقد نقوم به في كتاب لاحق.

## وداعاً لبدا المساواة؟

قد يكون عدم التوافق بين أحادية الجانب المطروحة ليس كواقع، بل كهدف أيضاً، وبين القانون الدولي بالشكل الذي نتج عن تطوره خلال ما يقارب القرنين، واجهة لأمر أعمق وأخطر: رفض متراد لبدا المساواة بين الدول (التي أكلها مثلاً البند السابع من المادة الثانية من الميثاق)، بل بين الشعوب وحتى بين الحضارات. ولقد حذرنا لاساً أو انتهايم، وهو ريباً أعظم رجل قانون دولي عرفه القرن العشرين من ذلك: «لا يمكن أن يوجد القانون الدولي إلا إذا وجد توازن للقوى في الأسرة الدولية. فإذا لم يكن باستطاعة القوى أن يوازن بعضها بعضاً، لن يكون لأية قاعدة قوة، لأن الدولة المتمتعة بقوة كبرى ستميل بصورة طبيعية إلى خرق القواعد. وبما أنه لا توجد، ولن توجد أبداً، سلطة مركزية توضع فوق الدول السيدة وتستطيع فرض احترام القانون الدولي، فيجب أن يمنع توازن القوى كل عضو في الأسرة الدولية من أن يصبح أحادي القدرة» (يذكره فرومكين، 1998-1999). إن القانون الدولي كما تعلمناه والروحية التي قامت عليها صياغة «الميثاق» يقومان في الواقع بصورة ضمنية على فكرة نظام متعدد الأقطاب. ولكن اليمين الأميركي الجديد بات يتخذ هذا المبدأ الواضح لدرجة أنه ليس بحاجة للتضيق بإنكار علني: «إن الولايات المتحدة لم تقبل أبداً بشرعية هيئة الأمم المتحدة ولا بمقولة المساواة بين الدول بالطريقة التي يعبر عنها الميثاق»، يقول روبرت كاغان (2004). ويتعابير أقل هجومية ولكنها ليست أقل تعصياً، كان رجل القانون مايكل إلينوف (1999) يقول حتى قبل وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض: «إن التدخلية الجديدة أقل احتراماً للمساواة السيادية بين الدول».

لا توجه مقارنة كهذه أصابع الاتهام إلى المؤسسات الدولية فقط، بل تعيد النظر أيضاً بالتحالفات الدولية من الأساس. لقد تحاشت الولايات المتحدة الدخول في تحالف وثيق مع الدول الأوروبية، دون أن تكون منقطعة بالكامل عن أوروبا، وذلك منذ توقيع معاهدة التحالف مع فرنسا عام 1789. ذلك كان واقع الأمور الطبيعي: عام 1945، كانت أميركا قد أصبحت ما هي عليه دون تحالف وثيق مع أية قوة أخرى. عندها تغير كل شيء، وخاصة بسبب الطبيعة العالمية والتهديدية للعلاقات السوفياتي التي نمت قيام تحالف لمحاربتها: من رفض الأحلاف، انتقلت الولايات المتحدة إلى محاولات جادة لعقد تحالفات على صعيد العالم كله. اليوم يقول روزين (2003) بصريح العبارة: «لم يكن حلف شمال الأطلسي

والأنزوس والمعامدة مع اليابان أخلاقاً بين متساوين، بل ضمانات أمنية تقدمها القوة الإمبراطورية إلى أتباعها». فلقد أصبح من يسموا «حلفاء» مجرد محميات بعد ذلك، وبهذه الصفة أصبح من الممكن حرمانهم، تبعاً لمواقفهم الناقدة أو المتحمدة، من الضمانات التي تقدم لهم. وحتى إذا لم يبلغ الأمر هذا الحد، لم يكن «التوابع» - كما يحلو لبريجنسكي أن يسمي البلدان الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في وضع يسمح لهم بإملاء الخيارات أو الممارسات على القوة المهيمنة.

على صعيد آخر، وباسم الأهمية الحيوية التي تمثلها بالسبة للاقتصاد العالمي الموارد الكاسنة في باطن أراضي الدول المنتجة للنفط، كان روبرت تاكر قد دعا، منذ أرمه 1973 النفطية، إلى إعادة النظر بسيادة الدول المنتجة وبفكرة أنه يمكنها، باسم المساواة بين الدول، أن تفعل ما تشاء بنفطها، حتى عدم بيعه. وباسم ضرورة التمييز بين مراحل التطور، استعاد كوبر الذي كان مستشاراً مقرباً من طوني بليز الفكرة ذاتها، بل إنه جعلها أساس أطروحته: لا يمكن للعلاقات بين الدول أن تكون محكومة بالقواعد نفسها؛ فالدول ما قبل الحديثة بحاجة إلى قوى كبرى لمعالجة ضعفها البيوي، والدول الحديثة تميل إلى التهديد عندما تحس بقوتها ويجب بالتالي مراقبتها وكبح قوراتها، بينما تعمل الدول ما بعد الحديثة بناء للشفافية والثقة المتبادلتين. هكذا يصبح «تعدد الموازين وتعدد المعايير» ضرورة إلزامية، ليس بعمل خلل سياسي أو أخلاقي، بل كجواب عصوي على التفاوت الفعلي بين الدول في علاقتها بالحدثة؛ وهي أطروحة سوف يستعيدنا كاغان بالطبع (2002، ص 7)، ويؤيدها دون تحفظ.

ولكن خلف المساواة بين الدول، تترادى بدايات رفض منظم لمبدأ المساواة بين الشعوب لقد جاءت الضريرة الأولى من روبرت كابلان الخارج عن كل تصنيف ويقال أن كليتون نفسه، قد تأثر بكتابه النبوي عن يوغوسلافيا السابقة (أشباح البلقان). لذلك ستلقى نبوءاته الكادبة في مقالة لاحقة نشرت في الأطلانتك صدى كبيراً دفعه إلى إعادة نشرها في كتاب قالت عنه تيناروزنرغ (1996). «سوف يقدم كتابه خدمة كبرى لمي سيعارضون كل جهد لمساعدة العالم الثالث. وهذا الكتاب هو عبارة عن حصار دعب مقدم على صورة تحقيق مكون من «أشياء مرئية» عبر العالم، وهو يخلص إلى القول بأن الثقافة السياسية لتلك المناطق هي بدائية للدرجة لا يتظر معها تغيير إيجابي، وبأن حكومات قوية وقادرة



## ما نفع القانون الدولي؟

على فرض الاستقرار على شعوب ما زالت مأخوذة بالعنف والفوضى أو أسيرة «أحقاد متوارثة»، هي خيار أكثر واقعية من حكومات ديمقراطية عاجزة بالكامل عن فرض ذلك وللتقديم براهين يعود كابلان بشكل متواصل إلى التاريخ ليخرج منه بخلاصات متشائمة: لا مفر من الحروب ولا خلاص من الفوضى؛ ثم يخلص من كل ذلك إلى خطاب يتناقض مع خيارات المشرعين بالديمقراطية الشاملة، «باللين» على طريقة كليتون أو «بالقوة» على طريقة بوش، ويقول بعدم التورط في الحرب، وبالاكتفاء باحتواء الفوضى.

على صعيد مفهومي أكثر، نحاول جرترود هيملفارب (1993 و 2003) تجاوز كل تحفظ وقول كل شيء. بوضوح في موضوع هذه الدعوة الجديدة لبدأ اللامساواة: «ليست كل الأمم جديرة بنفس القدر من الاحترام والتقدير. وليس لجميع الشعوب الحق بالاستقلال وتقرير المصير؛ وليس من مساواة أخلاقية بين الدول، ولا بين الأمم مهما كانت درجة تطورها» ومن يعتقد بعكس ذلك يكون «ليبرالياً»، أي منغمساً في النسبية الأخلاقية وبالتالي في العدمية لا يلقى حماسها القومي الجارف بالطبع خارج الولايات المتحدة سوى ردود فعل سلبية، ولذلك نشككي هيملفارب هذا الزمن الذي «لم نعد نستطيع فيه التحدث عن الشعوب المختلفة بصورة واقعية، ولم يعد الإنسان بجرو على التحدث بحرية عن حضارات عليا وسفلى» نرى إذن كيف تقرن «السياسة الأخلاقية» الملعنة بتقد منهجي لأحد أهم مكتسبات الإنسانية منذ بداية عصر الأنوار: يبدأ المر بملاحظة أن الدول ليست متساوية، ويتجذر فيصبح دعوة إلى إقامة علاقات دولية مختلفة في قواعدها وفقاً لوضع كل دولة، ثم يتنامى فيصبح دعوة صريحة إلى اطروحة عدم المساواة بين الحضارات والشعوب والأديان، وينتهي بنوع من تمهيد لنظريات التفريق العرقي والتفوق الحضاري.

موقف جنري؟ ولم لا؟ فلم تعد مهمة أميركا الأولى تقضي بالمحافظ على الوضع القائم، ولكن بالنسب في «الاختلال المنهجي» للأوضاع غير المناسبة لرويتها ومصالحها بعد أن تعبت أميركا من لعب دور حارس حدود «العالم الحر»، تبدو اليوم مستعجلة للعودة إلى ماضيها الثوري. وبينها مايكل إيضاتيف (2002) إلى أن هناك نظاماً دولياً جديداً يوشك أن يرى النور، وهو ليس نظاماً يسعى إلى إرساء حكم عالمي يفرج دعاء السيادة والحماية الذاتية الأميركية عن طورهم، بل «نظام» يصاغ بطريقة تقدم الغايات الإمبراطورية لأميركا» من هنا يتم تبني ما يخدم هذه الغايات (منظمة التجارة العالمية مثلاً)، بينما لا

## أميركا والعالم

يتم فقط نيل ما يمكن أن يشكل عائقاً أمامها (محكمة الجراء الدولية، أو بروتوكول كيوتو، أو معاهدة أ ب م). بل تخريبه أيضاً. «إن القانون هو في نفس الوقت عبقرتنا ومكمن ضمنا»، كما يستجيب ريفكين وكابسي. اليوم تسمى أميركا إلى إطلاق الأولى وحماية الثاني، مقبلة على العالم بمزيج متفجر من توجه دستوري دي هومس، محموم بسيادة الدولة الأعظم سيادية وتوجه توسعي يشهر اعتناقه لمبدأ اللامساواة.

## الجزء الثاني



## الفصل الخامس

### نهاية الغرب ؟

نتناول جميعاً مصطلح «الغرب» وكأنه يجسد حقيقة راسخة، متنامين أن المصطلح يعبر عن مضامين مختلفة، تبدّل وفق هوية من يستعمل ذلك المصطلح، وما يعني به، والرمز الذي يشار إليه، والنطاق الذي يتحدث عنه. ويتفاؤل الكثيرون متاً عن أزمة المضمون التي عصفت بهذا المصطلح غداة انتهاء الحرب الباردة واستمرت منذ ذلك الحين دون أن تتكون له ملامح ثابتة جديدة. والحق يقال أن التذبذب في مضمون كلمة «الغرب» كان سابقاً لانتهاء جدار برلين، بمعنى أن استعمال المصطلح، والايان بأن هناك كياناً دولياً قائماً اسمه «الغرب»، ومستوى الحماس الذي رافق الشعور بالانتهاء إليه، كلها عناصر كانت مختلفة وفق معطيات الزمان والمكان. ثم كان انهيار «الشرق» سنة 1989 مع تمكيد أوصال «الكتلة الشرقية» المتجمعة من حوالي موسكو، فتحول ذلك التذبذب إلى نوع من الانحلال، وتوالت التساؤلات، في مختلف أنحاء العالم، بل وفي عواصم «العرب» تحديداً، عن حقيقة وجود «الغرب» إن لم يعد هناك من «شرق» يقابله ويافيه ويكون علة وجوده.

ولقد شكّل «الغرب» في الواقع مرجعية معهومية حقيقية بين سنتي 1945 و1990 وكان يعني آنذاك تلك الدول المتفاهمة على ضرورة احتواء المد السوفياتي، والمتشعبة بنظام السوق الاقتصادي والمؤسسات الديمقراطية، والقابلة ضمناً أو علناً بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لهذا المعسكر. ولا ريب أن النظام العالمي، خلال تلك الفترة، كان يدعم بقوة باتجاه مزيد من التكافل بين مكونات كلي المعسكرين، خصوصاً في مراحل المواجهة الحادة بينهما كمثال أزمة برلين أو أزمة كوبا أو حربي كوري فيتنام ولكن نظاماً دولياً قائماً على ثنائية الاقطاب كان يدفع أيضاً إلى مزيد من سيطرة كل من القطبين على معسكره، بحيث نأى شعور واضح، داخل كلي المعسكرين، بأن الحرب الباردة تنتج تأثيرين متناقضين

إذاً وجود كل معسكر يزيد من قدرة كل من أعضائه على الدفاع عن نفسه ضد المعسكر الآخر ولكن هذه الاضافة في قدرة الدفاع لها ثمن وهو القبول بتحكم كل من القطبين بمعسكره مما يعني قدراً من التضحية بالاستقلال عنه وبحرية التحرك خارج تعليماته. لذا كانت الأطراف الأكثر حرصاً على استقلاليتها، وعلى الرغم من اعترافها بوجود معسكرين متقابلين وبانتهائها للواحد منها أو للآخر، تحاول التخفيف من حدة الثنائية القطبية كانت فرنسا الديغولية مثلاً قليلة الحديث عن «الغرب»، خصوصاً بعد خروجها الدراماتيكي من القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي. وبالمقابل كانت رومانيا تحاول قدر استطاعتها التحرر من قيود انتهائها إلى «الشرق» لتخفيف ربة الاتحاد السوفياتي عنها. لكن القطبين كانا، على العكس، يؤكداً، كلما استطاعا ذلك، على متانة المعسكرين وعلى بداهة انقسام العالم بينهما، بل يحاولان مقارنة أي نزاع من نزاعات العالم كصورة مصغرة عن الانقسام الثاني بين «شرق» و«غرب»، ضارين بعرض الحائط أو في الأقل مشككين بالدعوات لعدم الانحياز بين المعسكرين، أو بإمكانية نشوء خط ثالث بينهما، بناء على دهوات الصين أو الهند أو مصر الناصرية أو يوغوسلافيا الماريشال تيتو. وكان في مصلحة هذه القوى أن تؤكد على استقلالية حركات التحرر الوطني عن كلا المعسكرين بل في الأساس على حقيقة انقسام جزء من العالم وحسب بين «شرق» و«غرب»، واصطفاف عدد من دوله حول واشنطن في حلف شمال الأطلسي وعدد آخر حول موسكو داخل حلف مرصوفيا، دون أن يعني هذا ضرورة انحياز كل الدول الأخرى في نزاع لا يعنيها إلا هامشياً

لكن القطبين الأكبرين تمكنا، طالما كانت الحرب الباردة قائمة، من فرض ثابتهما، وإلى حد بعيد، على كل اللامعين الآخرين، وبالتالي من اسكات الحركات الاحتجاجية على هذا المفهوم المبسط والفظ للنظام العالمي. حتى سقط جدار برلين، وتفرق أعضاء حلف مرصوفيا أبدي سيلاً، وتحمرت جمهوريات عديدة من اندماجها في اتحاد سوفياتي هش، وتدهور وضع روسيا ذاتها في النظام العالمي. آنذاك لم يعد أحد قادراً على نفي الحقيقة الساطعة وهو أن «الشرق» بالمفهوم الايديولوجي والستراتيجي التي كانت الحرب الباردة قد اسبغت عليه لم يعد موجوداً. وأدى انهيار هذا «الشرق» بالذات إلى أزمة هوية خائفة لدى «الغرب»، هاقمها قيام أوروبا أعمق توحداً وأكثر وضوحاً في طموحاتها للعب دور دولي بوصفها كياناً قيد التوحد، وبالتالي أكثر ميلاً لوضع مسافة بينها وبين أميركا، وعند

## نهاية الغرب

بعض الأوروبيين، لوضع حد فاصل مع مرحلة الاستيعاب للقطب الاميركي التي كانت قد فرضتها عليهم قواعد اللعبة في الحرب الباردة. هكذا اصبح الكلام عن «الغرب» أقل تواتراً في الخطاب الاوروبي غداة معاهدة ماستريخت، وانتشر على العكس التشكيك باستمراره بعد سقوط الجدار الفاصل في برلين، وعند اكثر الاوروبيين جذرية، بمجرد وجوده في الأساس.

اما في الولايات المتحدة، فالتخلي عن مصطلح «الغرب» في الخطاب السياسي اليوم، فكان أكثر صعوبة، بالذات سبب اعتراف المسؤولين الاميركان الصمغي بفائدته الكبيرة كإطار ثابت لدور بلادهم المتزعم على اوروبا الغربية وفتحهم الطيحي باستمرار هذا الدور. لكن العوارض التي كانت تعصف بالمصطلح في اوروبا، كانت لها مثيلاتها حتى في الولايات المتحدة بدءاً بالعنصر الديمغرافي حيث باتت الهجرة الجديدة نحو الولايات المتحدة في اكثريتها الساحقة ذات أصل مكسيكي، وإن لم يكن أصل المهاجرين من اميركا اللاتينية، كان في الاجمال آسيوياً، كما يمكن لأي راثر ان يلحظ داخل الجامعات الاميركية حيث يصل عدد الطلاب من اصل آسيوي في هارفرد أو بركلي إلى ما لا يقل عن الربع عادة بينما تنتشر اللغات باللغة الاسبانية حل طول زمار طويل يبدأ في فلوريدا شرقاً وينتهي في جنوب كاليفورنيا إلى الغرب. اما في مجال التجارة فقد بات المحيط الهادىء ينافس الأطلسي وبقوة كمتنافس اساسي لمبادلات اميركا التجارية إن مع اليابان التي تبوأ الموقع الثاني في الاقتصاد العالمي أو مع الصين التي شهدت خلال ربع قرن من الزمن نمواً اقتصادياً هائلاً جعلها تطمح إلى المراتب الأعل في التجارة العالمية، وفي غضون سنة 2002 كانت التجارة عبر المحيط الهادىء تتفوق للمرة الاولى في التاريخ على مثيلها عبر الأطلسي. اما في المجال الدبلوماسي، فان المعادلات الاستراتيجية القائمة في الشرق الآسيوي لم تتغير بصورة جذرية بعد انتهاء الحرب الباردة لا في علاقات دول المنطقة فيما بينها ولا في طبيعة علاقاتها بواشنطن، بينما شهدت العلاقة الاميركية - الأوروبية حالات متكررة من التبعاد بل من التوتر، لاسيما خلال الازمة العراقية سنتي 2002-2003.

وفي مجال المؤسسات، رأينا روسيا تدخل إلى مجموعة الدول السبع الكبار (G7) وهي المجموعة التي كانت تمثل حتى الأمس القريب التجسيد الاوضح لتحالف الدول الرأسمالية في العالم فباتت تضم روسيا بل تأهب لاستقبال الصين. واضطرت واشنطن لاحقاً لسماح

طرق عنيف على باب مجلس الأمن من قبل دول مثل اليابان والهند والبرازيل والمانيا بل وعند من الدول الأفريقية كانت تطالب بمقعد ثابت. وبينما كان حلف شمال الأطلسي يعيش أزمة تساؤل واسع حول معنى استمراره بعد اندثار حلف فرسوفيا، كانت منظمة التجارة الدولية مسرحاً لسلسلة من النزاعات الحادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانت تشب وتحل في إطار معلوم، وأمام أعين الدول الأخرى ومشاركتها بدلاً من أن تحل في الإطار الثاني السابق الأميركي-الأوروبي.

لهذه الأسباب، لم يعد اللجوء لمصطلح «الغرب» تلقائياً لا في شرق الأطلسي ولا في غربه، ولو أن «الغرب» استمد من تعلق شرق أوروبا به تعلقاً يكاد يكون طفولياً. فبينما كان غرب أوروبا يتساءل عن حقيقة وعمق علاقته بالبحار الأميركية، كان من الصعب عليك مجادلة نخب أوروبا الشرقية المتحررة لتوها من رقة روسيا في عظمة أميركا، وفي مزايا الأميركية، وبالتالي بوجود «غرب» لم يكن أحد في براع أو فرسوفيا أو بودابست يريدك أن تشكك بوجوده في الزمن الذي تمكن هو من الالتحاق به والانتفاء إليه. وكان مخاطبك يفصص حين يعبر أمامك عن سروره الفاعر بانخراطه في الاتحاد الأوروبي وفي حلف شمال الأطلسي، وباعتقاده على المؤسسات الديمقراطية ونظام السوق والمقررات الثقافية الأميركية فترد عليه مسائلاً «أوليس الغرب الذي يثير هذه العبهة لديك قد بات طلالاً من الماضي؟» في العقد الذي تلا سقوط جدار برلين، عاشت أوروبا حالة نكاد سوربالية من انكفاء لمصطلح الغرب في ألمانيا أو فرنسا أو إسبانيا ومن ازدهاره الطاهي في بولندا أو تشيخيا أو هنغاريا حيث كانت الخب مريحة بانتقالها من معسكر إلى آخر، غير أبهة بالمقولات السائدة عن انتهاء المعسكرات بعد انهيار الجدار. لكن انهيار الجدار نفسه كان يستثير شعوراً أعمق في كل أوروبا، وهو شعور احتلظ فيه الارتياح لعودة القارة القديمة إلى حالتها الطبيعية بعد نحو نصف قرن من الانقسام المصطنع مع نوع من التحوير على زمن كانت فيه أوروبا المسرح الأول للحرب الباردة، ولصراع الجبايرة وبالتالي للسياسة الدولية دون منازع.

مثل حماس الأوروبيين الشرقيين لكل ما هو أميركي اغواء يصعب صده في واشنطن فلم يتوان وزير الدفاع رامسفيلد عن الاضباب «بأوروبا الجديدة» المدفوعة في قصة حبها الجديدة مع أميركا وعن ضم «أوروبا القديمة» المتباعدة عن الخيارات الأميركية. فبينما كان



زعراء اوروىا الشرقىة ىندافعون على باب البىء الأىض؁ كان شىراك وشروءر وىرهما ىتساءلون عن ءوءهات امىركا الحقىقىة؁ وىرفضون قبول ءرءة ءقوقها المسكرى الكاسع إلى رعاة مطلقه لا لأنهم ما عاؤوا بحاجة إلى حماىتها من «الءب السوفىانى» وحسب بل لءءولهم الواضح فى عصر ما بعد الءلءاة حىء لىس للقوة المسكرىة إلا وءوء هامشى وحيء ىتراجع منطق القوة امام حقىقة التعاون والتفاعل والمؤمساة. وىرز التناقض واصحابىن مءتمع يقوم على ان الحق لا ىصان إلا من ءلال سلاح ىصونه؁ إن على المستوى الوطنى الامىركى او على مستوى العالم ومءتمعات اوروىىة باءت امىل للاءءقاء مان الامى هو اساساً ءناء ءواصل وءفاهم وءفاعلى. لما ءهبت امىركا؁ ءصوصاً بعد وصول ءورء ءبىو بوش للرئاسة؁ مءهب ءهاصل وءوء اى حلف ءائم مع هءه الاوروىا المءرءة؁ المعءوءة؁ المسككىة؁ والبءء عن حلفاء ىرون رابهم ولءبهم الاءءءاء للاءشراك العملى فى معامراتها عبر العالم كبرىطانىا فى العراق واوسءرالىا فى ءىمور الشرقىة؁ وىباكسءان؁ والهند بصورة مءنامىة واسرائىل الءى لم ءمء ءشكلى حلفاً فى هءا السءال حول موقع القءرة المسكرىة فى مءال الأمن؁ بل باءت ءشكلى بوعاً من ءعموؤء الحءىر بان مءءلى فى شبه ءقءىسه للقءرة المسكرىة العمارىة. بل ءمولى ءباعد بىن واشءنطن وهءه الاوروىا إلى ءءلاف مفهومى حول ماهىة النظام ءءولى الأمءل إء كان ءاك شىراك ىرءء امام اى وفء امىركى ىزوره او اى صءابى ىلقىه اسءءءاله للعودة لنظام مءعءء الأقطاب ىوازن كل منها الآخر وكاءء كوئءولىزا رابىس ءرء علىه باسم الاءارة الامىركىة من على منبر المءهد العالمى للءراساء السءراىءىة فى لئءء فى حطاب شهر القءه فى ءزىران 2003: «لا شىء فى نظام مءعءء الأقطاب سوى مافسة عقىمة ومصالح مءصارعة بل؁ وهءا هو هو الأسوأ؁ قىم مءصاءمة». لءء كان الأطلسى أعمق مباءاً واوسع مءالاً قىل أن بائى الءءلاف حول حرب العراق وىكشف ان الامر لىس اءءلافاً عابراً فى وءهات النظر؁ بل نقطة طمع معها كىل ءباعد المءءرء بىن الضفءىن.

ومنء ءلك اللءطة ءءراماىءىة فى ربىع 2003؁ اسءءرك الطرفان الامور قءر اسءطاعءهما؁ انما ءون ءءوصل إلى نقعة ءابئة من ءءوازن الجءىء. لءء ءاولء واشءنطن؁ وقء أصابءها صعوباء اسءءلال العراق بالارهاق؁ ان ءعىء ءقرب من اوروىا وان ءءصل منها على ما ىمكن من ءءعم او على الأقل من الءىاء لءءبىل

الكارثة، وبالمقابل بدا الأوروبيون وكأنهم يدركون ان هزيمة اميركا في العراق ستكون ثقيلة الوطأ على العالم وشديدة الاضرار بمصلحتهم، مهما كان موقفهم من اندلاعها. هكذا تحولت المسألة العراقية من سبب للخلاف إلى موضوع يكاد يكون محصوراً بذاته. وسعت الدبلوماسية الاميركية بعد اعادة انتخاب بوش لولاية ثانية لفتح مجالات جديدة للتفاهم مع الأوروبيين، وكان ابرزها الاندفاع ولو المتردد في اوله من قبل واشنطن لتبني الموضوع اللبناني كمسألة تلتقي فيها مع باريس، ناهيك عن عودة مستوى افضل من التشاور في مسائل كالبرامج النووية الايرانية، او «حربطة الطريق» الفلسطينية، او التحول السياسي في اوكرانيا وبالمقابل سعت الدول الأوروبية لتضييق شقة الخلاف من جانبها، مقبلة على تعاون نموذجي في موضوع مكافحة الارهاب. وبدا ان الحكومة الاميركية ترحب بعودة قدر من الحرارة بل تسعى جاهدة اليها. فهذه كونداليزا رايس تؤكد من على منبر معهد الدراسات السياسية في باريس ان العلاقة مع فرنسا هي امتن بكثير مما يظهره الخطاب المعلن، وهذا دونالد رامسفيلد يسخر من نفسه في المانيا لتفريقه السابق بين «أوروبا القديمة والجديدة» وهذا بوش نفسه يتذكر وجود الاتحاد الأوروبي في الخطاب الاول الذي اعقب اعادة انتخابه بل يسارع لزيارة بروكسيل وللتأكيد على دعمه للاتحاد الأوروبي كبناء قوي ومستقل. لكن هذه المحاولات المتقابلة لاصلاح ذات البين ما كانت لتقضي على الشكوك المتبادلة ولا لتعيد بناء كيان «الغرب» بصورة عجائنية، وبالتالي فهي ما كانت لتمنع مؤيدي بوش من الترحيب بهزيمة شرودر الانتخابية في المانيا ولا برفض الفرنسيين والمهولنديين لمشروع الدستور الأوروبي. لذا كان يصعب الحزم فعلاً، مع نهاية سنة 2005، بأن المياه قد عادت إلى مجاريها أو على العكس، بان المحاولات الجارية لاعادة تأكيد وحدة «الغرب» ما هي إلا مؤشرات سطحية عابرة لأزمة هوية عميقة. وقد يكون الجواب الأمثل هو أن الطرفين اقتنعا فعلاً بصعوبة العودة إلى مرحلة التلاقي التلقائي الذي كان قائماً خلال الحرب الباردة وانهما يتجهان فعلاً إلى الاعتراف بحالة جديدة من التباعد، لا تمنح البحث الدؤوب عن مجالات للتلاقي والتفاهم ما زالت عديدة.

## الطلاق

مثلما يتم طرد عشيقه قديمة دون أن تسأل رأيها، أعلن روبرت كاغان تهديده ويثني من الدعاية نيته الانفصال عن أوروبا. طلاق وليس انفصلاً، إذ أن أوروبا، حتى وإن كانت تعيش لامالاة ما بعد الحداثة وتكتفي بما يفعله شريكها و/أو حاميتها الأميركي، متهمه إياه بالذكورية، ومستقلة «ثقافة الموت» لديه وإصراره على تنفيذ أحكام إعدام أو على السماح بامتلاك أسلحة فردية، ورهوه مقوة عسكرية لا ينفك عن استعراضها عبر العالم، رفضت مجاراته في ذلك. ولكن القرار جاء كما بين شريكين تقطعت بينهما أواصر التفاهم فلم يعد أحدهما يحتمل الآخر وممارساته وكان الأميركي يقول لأوروبا: بما أنك مصرة على العيش في أوهايو السلموية (الدرجة أنك لم تضي في حساباتك أنني هنا لحمايتك)، فلا بد لي من ملاحظة أن روانا من العالم مختلفة للدرجة تجعل من المستحيل أن نعيش بعد الآن تحت سقف واحد.

والمبررات التي يقدمها كاغان باللغة الباطية: عندما دخل الأوروبيون «جنة السلم والازدهار» غداة الحرب العالمية ونتيجة لنموهم الاقتصادي المطرد، لم يعد باستطاعتهم فهم القيمة الحقيقية للقوة العسكرية، وذلك عائد ببساطة إلى كونهم ما عادوا فعلاً يملكونها. فدون ضغينة، لجأت أميركا التي تبادلت الموقع مع أوروبا فليتها موقعها العسكري الأول في العالم، إلى ترك أوروبا تتابع مسيرتها التجريبية المبنية على أفكار الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط القائل بأن الديمقراطية هي مفتاح السلم وبأن الديمقراطيات تنبذ الحرب عضواً في ما بينها، بينما تابعت هي مسيرة بناء عاصر تفوقها، واحداً تلو الآخر، فهي لم تعد بحاجة لأوروبا، ولم تعد هذه الأخيرة قادرة على منعها من القيام بما يحلو لها. الخلاصة: بسبب هجر الأوروبيين عن إعادة تطوير قدرتهم العسكرية (وهذا ما لا يدون مستعدين للقيام به، يفعل هرم شعوبهم وإمكانات موازاتهم)، فعليهم ألا يتعلموا فقط «التسليم بالهيمنة الأميركية» بل «أن يتذكروا أيضاً الضرورة المصيرية لوجود أميركا قوية، بل مهيمنة أيضاً» وأن يعتبروا هيمنتها «ثمناً معقولاً» مقابل تمتعهم بالجنة التي بنوها لأنفسهم.

ويضيف كاغان: في الحرب العالمية الأولى كان الأوروبيون قد فقدوا القدرة على إنهاء حربيهم، ولم يحسم النزاع إلا بدخول الولايات المتحدة. وأمام هتلر، كان ضحى فرنسا وبريطانيا العظمى قد أوحى لهما بسياسة تهدئة لم تكن ناجحة عن تحليل بقدر ما كانت اعترافاً

بذلك الضعف؛ ومن جديد كانت القدرة الأميركية هي عامل الحسم لإنهاء الحرب العالمية الثانية. ثم أدى ضعف الأوروبيين المتواصل إلى تخليهم عن مستعمراتهم، وهي بدون شك أكبر تراجع منيت به قوة كبرى في تاريخ البشرية بكامله. حتى داخل أوروبا ذاتها، كان الأوروبيون يندحدرون إلى وضع «تبعية استراتيجية تجاه الولايات المتحدة» نتيجة رفضهم دفع ما يتوجب عليهم لتأمين حماية دفاعية كافية. وبدل أن تقرب نهاية الحرب الباردة بين الضفتين فإنها أعمقتها أكثر، وكانت تلك نتيجة متوقعة لتقاسم مهام كان قد دام نصف قرن اكتفت خلاله أوروبا بالدفاع عن نفسها، بينما كانت أميركا تطور استراتيجية «نشر القوة» عبر العالم. على الصعيد النفسي، لم تنش أوروبا نهاية الاتحاد السوفياتي كروال عدو قاتل فقط، بل أيضاً «كنهاية للمنطق الاستراتيجي بكامله». ولما لم يعد باستطاعة الأوروبيين مجابهة التفرد الأميركي، لجأوا إلى مجلس الأمن ليحلوا من تفردها وراهنوا على أن يقوم الأميركيون بكبح جماح ميولهم الحربية بأنفسهم. ثم كانت حرب كوسوفو التي تركت أثراً جديداً: لم يكن لأوروبا خلالها سوى تأثير هامشي، رغم أن الحرب اندلعت على أرض أوروبية وضمن مجال حلف شمال الأطلسي؛ وفي المقابل تصرف واشنطن على هواها ويقرر شبه حصري في الخيارات التكتيكية والدبلوماسية طول المجابهة الطويلة مع نظام ميلوشفيتش وسوف يشكي الجنرال ويسلي كلارك، قائد قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفو من أن التلاحم بين الحلفاء لم يحصل إلا نتيجة تضحيات عملانية (ولكنه استلزم ليضيف أن ذلك التلاحم كان يستحق العناء).

إضافة إلى ذلك، جاء عنصر إيديولوجي، «خلاف فلسفي، بل شبه لاهوتي» يقول كاغان، ليزيد من اتساع الهوة: فيما لم تكن المثالية الأميركية ترى ذاتها إلا مقترنة مع استخدام القوة، اختار الأوروبيون بطل إرادتهم اعتماد مفهوم سلم كانطي لقد أصبحوا مدفوعين بخوف لاواع من أن يصبحوا مرة أخرى «ضحية شياطينهم القديمة»، فجهدوا ليستخرجوا منه نوعاً من مهمة حضارية جديدة، مهمة بناء عالم خال من كل منطق قوة: «هكذا أصبح الاندماج الأوروبي العلو الأشرس للقوة العسكرية الأوروبية، مما جعل أوروبا عبر قادرة في الشرق الأوسط أو في البلقان مثلاً، عن ترجمة مساهمتها المالية إلى تأثير سياسي. ومن الطبيعي أن يجعلها موقف كهذا معارضة لاستخدام أميركا للامحدود لقدرتها الذاتية، متناسية أن السلوك الكانطي أو أيضاً حل «المسألة الألمانية» لم يكونا ممكنين

لولا حماية وفرتها مظلة القوة العسكرية الأميركية، أو، بصورة أعمق، لم يكن عبور أوروبا إلى مرحلة ما بعد الحداثة ممكناً لو كانت أميركا قد اعتمدت، هي أيضاً، الخيار نفسه.

لدى مراجعة موضوعه بعد سنتين، وإن بتعابير أصبحت أقل انتصارية بعد إخفاقات بلده في العراق، يضيف كاغان إلى مآخذه السابقة أن تعلق الأوروبيين بمجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة هو في الظاهر تعلق بمصدر معترف بشرعيته للسلاح بالحرب، ولكن في الحقيقة كأداة ماهرة وجديدة، بل «ثورية» يحركها الأوروبيون الذين فقدوا أي تأثير على خيارات أميركا، مع مجتمعهم بتمثيل أكبر من حجمهم داخل المجلس، لكي يحدوا من حرية حركة العملاء في العالم، بينما يرى الأميركيون، بمس فيهم مؤيدو العمل الجاهلي، أن موافقة المجلس المسبقة ليست ضرورية على الإطلاق: إنها وسيلة لتأمين مشاركة حلما، وليست هدفاً بحد ذاتها». ويرى كاغان أن هذا الموقف هو الرياء بعينه، خاصة وأن الأوروبيين جعلوا موافقة المجلس مقسمة بشأن العراق، مع أنهم لم يثيروا نفس الضجيج بخصوص كوسوفو (حيث شن حلف شمال الأطلسي حربه الحرة دون إذن من مجلس الأمن الذي كانوا يحشون تعطله بسبب استعمال روسيا المحتمل حقها بالنقض)، قبل ثلاث سنوات من ذلك. قد يكون وراء الطلاق صراع عثمند على النفوذ يمتشق فيه كل من الفريقين سلاحه المفضل: أميركا قواتها المسلحة، وأوروبا (أو بالتحديد محور باريس-برلين) وزنها داخل مجلس الأمن، الذي يتيح لها أن تزرع الشك حول شرعية استخدام أميركا للقوة داخل الرأي العام الأميركي نفسه، لكي لا تحدث عن الرأي العام العالمي. ولكي لا يرى كاغان ذلك الخلاف يستمر، وبما أنه يجبر على الاعتراف، إن لم يكن بنجاح المناورة التي يلمصها (ليس عن خطأ) بالأوروبيين، فعلى الأقل بأهميتهم كأعضاء في حركة الديمقراطيات الليبرالية، ومع حرصه على عدم الإساءة إلى تقديسهم لدور مجلس الأمن، يقترح جعل حلف شمال الأطلسي هو المصدر المتوافق عليه كمصدر للشرعية في شن الحروب بدلاً من مجلس الأمن الدولي.

ما يقوله كاغان بأنافة، يتحدث به كتاب افتتاحيات مجلة الويكلي ستاندارد المحافظة بصورة فجأة: المحافظون الجدد لا يجهون الأوروبيين، ولا الحاحهم على التشاور المسبق ولا طموحهم إلى التوحيد. وإذا كان أمل الأوروبي سيخيب عندما يقرأ «الطلاق من أوروبا» على امتداد صفحاتها، فهو لن يكون أقل من ذلك لدى قراءة الأدب التابع من

«مبادرة الأطلسي الجديد» التي تتخذ مقرأ لها في أحد «مراكز التفكير» المحافظة (أميركان انتربرايزز)، والتي تقدم رؤية نقدية قاسية عن «القارة القلبيمة»، وهو أدب شديد الحماس بالتأكيد لفكرة «أوروبا الجديدة»، كما أنه يعلم برؤية منطقة تبادل حريين ضمنتي الأطلسي تحمل مكان الاتحاد الأوروبي. ولكن هذه الحملات الشرسة، وما يقابلها ويشهها على ضفة الأطلسي الأخرى، ليست سوى صدى أزمة الهوية التي تعصف بالمفهوم الذي قام عليه الرابط الأطلسي خلال نصف قرن، رابط «الغرب» كوحدة سياسية ذات مصالح متطابقة ومؤسسات سياسية واقتصادية داخلية متماثلة، وعدو مشترك بصورة خاصة.

لا يمكن أن تكون صياغة أوروبا لهويتها الثقافية كافية لتقديم جواب عن هذا الطلاق الذي يبدو في نظري أوسع وأعمق من مجرد ثورة غضب عابرة. فبعد مرور حوالي قرن على إعادة تعريف أميركا لداتها تجاه أوروبا والإعلان عن تميزها، نجد أوروبا نفسها اليوم مجبرة على توكيد هويتها الخاصة أمام أميركا جانحة إلى الهيمنة. هل نشهد ولادة شكل خاص من قومية أوروبية ما بعد قومية تطعو على السطح مقابل يو قومية أميركية؟ وهل سشهد انشقاق ثنائية قطبية جديدة لا يتفائل فيها اليورو والدولار فقط، بل اليرايص مقابل البونينغ، والمعايير ما بعد القومية مقابل معايير القومية الجديدة، والإتباع مقابل القوة، والتنوع ضد التماثل؟ أو هل العكس، في وجه آسيا الصاعدة أو الأصولية الإسلامية، هل يستطيع الغرب إعادة تشكيل ذاته، ومقابل أي شرق؟ وهل تقدر أميركا على الانسمرار في استلال تميزها دون أن تثير على ضفة الأطلسي الأخرى حركة مشابهة قد تدفع أوروبا إلى إعادة البحث في هويتها عن عناصر تميز أوروبي محتمل؟ أو هل العكس أن التميز الذي تتفنى به أميركا دون توقف لن يزيد أوروبا سوى تمسك بقناعاتها ومعاييرها وقيمها؟

### أزمة هوية

عن هذه التساؤلات أبكر جوابان مختلفان بالتيلور ما وراء الأطلسي. يعتبر الأول أن الملامح المشتركة التي تربط ما بين بلدان الغرب لم تكن كافية لتحويلها إلى وحدة سياسية حقيقية. بل على عكس ذلك، فلم يستطع تاريخها المشترك في أغلب محطاته، ولا أنظمتها السياسية المتماثلة، ولا دينها المسيحي الواحد منعها من خوض حروب كثيرة عينا بينها. وعدا من نزاعاتها المتكررة فإنها جرت العالم إلى حريين عالميين كانتا إلى حد كبير عبارة

## نهاية الغرب

عن حربين أهليتين بين الغربيين. تلك هي أطروحة أوين هاريس (محافظ أستراليا قديم من تيار المحافظين الجدد كان يومها مدير ناشيونال إنترست) الذي نشر دايه في إيهيار الغرب في نفس المجلة التي كان هتفتون يحاول فيها، وفي الفترة ذاتها، إحياء مفهوم الغرب عبر إظهار ثقافته ومقارنته محضارات أخرى مثل الإسلامية أو الصينية. ولئن كانت أطروحة هتنتون قد تركت أثراً أوسع في الأذهان، فإن أطروحة هاريس تبدو متمتعة بملاءمة وفاعلية أبهى.

ماذا يقول هاريس باختصار؟ عندما تكون أوروبا خارج دائرة خطر جدي يتهدها، فميل إلى اعتبار أميركا خصماً وليس شريكاً، وليس فائداً في مطلق الأحوال. ذلك أن الأوروبيين يقرنون بصورة طبيعية مفهوم الغرب مع نوع من النجبة لأميركا، التي يميلون إلى إنكارها بمجرد أن يزول الخطر الخارجي عنهم. وخارج إطار هذا الخطر سرعان ما تصبغ الملامح المشتركة في الخصومات، بل في الحروب الأخوية. لذلك يجب التوقف عن اعتبار الغرب كمعطى ثابت، وكلما أسرعنا بالتخلص منه كمفهوم عملاق، كان ذلك أفضل، « فليس للعرب السياسي من وجود كبنية طبيعية، وإنما اصطلاحية. لقد كانت هناك حاجة لتهديد وجودي يصدر عن شرق معلى العدا لجعله ينبثق وللحفاظ على وحدته. وهناك شك كبير يحيط بإمكانية استمرار وجوده بعد زوال عدوه».

لا يقل الجواب الثاني إدراكاً لمعطوية مفهوم العرب، ولكه يدعو للحفاظ عليه رغم اختفاء التهديد الذي ساهم بقوة في وجوده. يمكن أن يكون هذا هو الأساس الذي تقوم عليه نظرية هتنتون: إذا كان النزاع الإيديولوجي والستراتيجي بين الشرق والغرب لم يعد موجوداً، فلقد حل مكانه آخر ذو طابع حضاري سيتجابه فيه بعد اليوم الغرب (الذي يلحق به تعديل بسيط يستبعد تركيا واليونان) مع العالمين الإسلامي والصيني. يجب إذن البناء على قاعدة القيم والأفكار المشتركة من أجل تحويل الغرب إلى قلعة حصينة بحرسها حلف شمال الأطلسي. لقد هوجم هتنتون عن حق بسبب اعتباره الحضارات لآعين مكتملين في الساحة السياسية، واعتقاده مواصفات متناقضة وغامضة أحياناً للتعريف بتلك الحضارات المزعومة، وبسبب اعتقاده الساذج بماتاتها ككيانات راسخة، أو بـ«الصدام» بينها. ولكن ذلك السيل من النقد كان مشوباً بإهمال الدافع الأسامي للكاتب (خوف عميق من تمكك الغرب)، وإهمال غايته البعيدة (رغبته في استمرار وجود الغرب)

بعد زوال علوه). فهو يتحدث مثل شخصية روائية لينطلق من مقولة أنه «ليس من أصدقاء حقيقيين إلا بوجود أعداء حقيقيين»، وأنا «إن لم نكره ما نحن لسنا عليه فلن نحب ما نحن عليه»، لكي يخلص إلى أن صلاية الغرب وتأثيره يتفككان معاً وإلى أن إعادة إحيائه تمثل ضرورة ملحة.

رغم خلاصاتها المتناقضة، ينطلق هاريس وهنتون من مقولة واحدة: إن الغرب كوحدة سياسية مهدد بفعل تفكك الاتحاد السوفياتي. يدعو الأول إلى تقبل القدر المحتوم (يعتقد البعض أنه يعمل ذلك لأنه أسترالي، ولكن أفكاره شائعة الانتشار في أميركا)، والثاني إلى ضخ حياة جديدة في المفهوم. وتقف أميركا حائرة بين الموقفين. فهي تعترف حيناً بأنها ابنة أوروبا وتلتصق إليها كلها نسب العالم لها بالتتابع، مثلما حصل يوم أزمة الاقتصادات الآسيوية أو عندما واجهت مصاعب تحقيق خياراتها المتفردة، كما في أفغانستان أو العراق. ولكن «الاستراتيجية» الأميركية، وطريقتها في إظهار تميزها عن أوروبا وفي التعاطي معها بمزيج من الازدراء والعدائية لا يلبثان أن يظهرأا كلها عاد مشروعاها الإمبراطوري الجديد إلى صدارة خياراتها

ينتمى «الاستراتيجيون» و/أو «الاحاديثيون»، الممجبون بأطروحة هاريس، بالإمبراطورية القيد الإنشاء ويمجدون بالطبع لتحرير العملاق من التزاماته السابقة لمنحه القدرة على التصرف على هواه في مجمل أرجاء الأرض بأوسع قدر من حرية الحركة في اختيار الأهداف والحلفاء. وهم يرون أن أميركا لم تعد مستعدة، بوصفها القاطرة الإلزامية والحارسة المسلحة للعولمة، أن تسمح بوجود ثقافات جمرافية متميزة، خاصة مع أوروبا تبدو متتهجة بخيارات إيديولوجية مختلفة عن خياراتها وتعطي الانطباع أحياناً بأنها تعادلتها قوة. فوراء الطلاق الفجائي تراءى إذن ذكرى تحرر المستوطنين الأوائل الذين ذهبوا لإقامة «مدينة على جبل» شاعت أن تكون مختلفة في كل شيء عن أوروبا حتى قبل أن تستقل عنها. وكان مؤسسو «العالم الجديد» بالتالي يعيشون ذلك البعد كنوع من الدفاع عن النفس. «إن الحقوق الأكبر لدى الأميركيين، من 1776 إلى 1861، لم يكمن، برأي هنريكسون، في رؤية بلدهم يعاني من النظام الأوروبي، بقدر رؤية السوابق والعادات الأوروبية تتجذر في أميركا؛ وبكلمات أخرى من عودة أميركا إلى اعتياد نظام أوروبي». تندرج في الإطار ذاته سوابق قام بها رؤساء أقرب عهداً: سابقة ويلسون الذي لم يدخل الحرب العالمية الأولى إلا بتصميم على



إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الألماني وعلى خلق منظمة عالمية قادرة على وضع حد للعبة الأمم الأوروبية الدامية؛ أو سابقة فرانكلين روزفلت الذي لم يعمد إلى الخيار نفسه إلا لكي يقدم للعالم مؤسسات مستوحاة من التجربة الأميركية؛ أو سوابق الإرادية الطاغية مما قبل الإمبراطورية، والمتهاضة في نفس الوقت للنظام الأوروبي، لدى الرؤساء مونرو وثيرودور روزفلت وترومان. هكذا ارتسمت ملامح مشروع إمبراطوري يعتبر أن اقتران نهاية الحرب الباردة وتسريع العولمة، اللتين هما ثمرتان لعمل القيادة الأميركية، يخلق فرصة غريدة لإعادة صياغة العالم على صورة أميركا ومثالها. والأميركيون الفخوريون بانتسابهم الثلاثي إلى الآباء المؤسسين ورؤسائهم الغربي العهد وانتصارهم على الشيوعية سيكونون مبالين بالتالي إلى الطلاق، وهنا يكمن معنى الكتابات اللاهية لروبرت كاغان الذي أصبح داعية انقطاع الأواصر بين «القارة القديمة» و«العالم الجديد».

بمراهته على تساعد متزايد، بل حاصل بالفعل، يندرج كاغان ضمن تراث كان موجوداً. فنانث رئيس جامعة جون هويكنر السابق (ميولر، 1997)، المقتنع هو الآخر بنظرية التبادل، كان قد أشار إلى أن إردباد البطالة، الخمني برأيه، في المجتمعات المتقدمة سيكون مصدر تباعد يرداد يوماً بيوم بين صفتي الأطلسي حول مواضيع مثل دور الدولة في العدالة الاجتماعية، ودور العامل الديني في الحياة العامة، وتساعد الحركات الشعبية، وسوف يؤدي ذلك إلى مسيرتين مختلفتين وإلى انهيار محتمل للعلاقات.

وكان جيمس كورث (1993) قد لاحظ بصورة أخص أن العلاقة المميزة بين الولايات المتحدة والفاتيكان، الذي كرسه رونالد ريفان، سوف يتأكل بدوره. لقد نشأ الحزبان المسيحيان الديمقراطيان في إيطاليا أو الشيلي نتيجة تحالف بين أميركا والماتيكان حصل قبل أن يوحد الطرفان جهودهما في حملة «تحرير» أوروبا الشرقية. وعام 1984، تمهراً ريفان على حرق محظور راسع عبر إقامته، للغة نفعها، علاقات دبلوماسية طبيعية مع الكرسي الرسولي، رغم أنه لم يتوصل، نتيجة ذلك، إلى إقناع الفاتيكان بالحد من معارضة مجلس المطارنة الكاثوليك الأميركيين لسياسة التوبة. ولكن اختفاء التهديد الماركسي - السوفييتي كان يعني اختفاء حلة وجود التقارب الأساسي بين الولايات المتحدة والكنيسة الكاثوليكية. وبدأت الرسائل البابوية تنتقد الاشتراكية والرأسمالية معاً، وقد تكون معركة روما الأساسية خلال القرن الحادي والعشرين موجهة ضد الولايات المتحدة

## أميركا والعالم

التي أوصلت الليبرالية إلى أقصى حدود لتجعلها تلامس تقليص الذات. إضافة إلى ذلك، لاحظ الجميع أن البابا يوحنا بولس الثاني قد اتخذ حول الشرق الأوسط وخاصة حول المسألة العراقية الدقيقة، مواقف متميزة بوضوح عن واشنطن بل مفترقة تماماً عما كان لها على امتداد الأزمة تأثير عميق أدى في الواقع إلى التخفيف من شعور سائد عن حرب صليبية ضد الإسلام

هكذا نرى أن نظرية روبرت كاغان، التي ترى المربخ والزهرة يتباعضان بمسيرة حتمية، تبدأ بنقد نظرية التضافر التي نحدثنا عنها في مقدمة هذا الكتاب وتنتهي بنقد استمرارية وجود «الغرب» ذاته، أي على مفهومين كانا يعتبران حتى اليوم بهائيتين بحكم العادة أو بالكسل الذهني. تكمن هنا بالطبع إعادة صياغة عصرية للاستراتيجية الأميركية الشهيرة التي تتوجه، كلما استمر أولها، نحو أوروبا (أو على الأقل ما يعتبر الفكر السائد في الولايات المتحدة على أنه أوروبا) وفي تعارض مكشوف معها إن الهوية الأميركية الخاصة قد قامت إلى حد كبير على إنكار جذورها الأوروبية. ولكنها ما إن امتلكت وعيها الخاص بقدرتها، أو شكت على مفترق القرنين التاسع عشر والعشرين أن تقلد أوروبا بالعمل على تكوين إمبراطورية استعمارية على النمط الأوروبي، أو أن تندرج ضمن الجوقة الأوروبية التي كانت تعلم بالإشراف على الصين، قبل أن تأتي الويلسونية لتذكر الأميركيين بأن قدر بلادهم لا يتمثل في إقامة دولة أوروبية خارج أوروبا، بل في إعادة صياغة العالم بصورة مختلفة.

يكمن في هذه المقاربة أيضاً تعريف للعرب لا يتخذ قيمة إلا بمفردات استراتيجية: عدو مشترك ومصلحة مشتركة. انتهى العدو، فتباعدت المصالح ونمت الحسد، على الأقل في مظهره العملي. لذلك يعتقد كاغان أن «العرب الموحد والمتكامل قد سقط مع جدار برلين» الذي كان مبرر وجوده. المؤكد أن الغرب ما زال موجوداً، وما زال له أعداء يترهبون به، ولكن الصراع مع الأصولية الإسلامية لا يمكن أن يمثل قاعدة لوحده، مثلاً كان الاتحاد السوفياتي. وبما أنه لا يلوح في الأفق عدو يحجم الاتحاد السوفياتي فمن الأفضل القبول بغياب العدو الكبير وبالتالي بحتمية الاغتراق.

من الخطأ القول بأن النخب الأميركية هي اليوم على استعداد تام، مثل كاغان وأقرانه، لإعلان الطلاق عبر الأطلسي. انطلاقاً من واقع الأحوال، بدأ دايفيد كاليو (1996) ميالاً

إلى قراءة غير بعيدة عن كاغان: إن قوتين اقتصاديتين متوليتين قفلتا مع زوال الاتحاد السوفياتي مبرر نجاحهما لن تلبث، خاصة بعد اعتماد اليورو، أن تدخلا في خصومة متزايدة. فبغيا ب الاتحاد السوفياتي الذي كان يجد منها أو يهملها، لا يمكن إلا أن تتكاثر وتتصلب الخلافات عبر الأطلسي: «بهذا المعنى، كان الاتحاد السوفياتي الحارس اللاوعي للرأسمالية [...] لقد شكلت الحرب الباردة محطة في تاريخ لن ينتهي، بل سيستأنف سيرته بعدها». ويلاحظ كاليو (2001) أن «أوروبا، على عكس آسيا، تصمم مكونات توارث قوى محلية، وهذا ما يتيح لها الاستغناء بسهولة عن الوصاية الأميركية التي تبقى ضرورية لليابان مثلاً، أو كوريا أو تايوان. يدعو كاليو إذن إلى تصحيح جذري للعلاقات، وبدلاً من تضخيم الخلافات مثل كاغان، يعتمد نقداً أفسى ولكن ليخلص إلى أن المقاربة الأوروبية للعلاقات عبر الأطلسي هي أعقل، يدعو المريح (أميركا) إلى استعادة علاقته بالزهرة (أوروبا) بدل الاستمرار في تحقيرها وتعنيفها.

كان كريستوفر لاين (1989-1990) قد دعا في وقت مبكر، متأثراً بواقعية كيتان، إلى رفع يد أميركا والاتحاد السوفياتي معاً عن أوروبا. وبين طرفي المتشددتين وسلبية اللامبالين تبدو قراءته غاية في البراهمية. فلقد كان يعلن إيمانه بتوحيد ألمانيا وتوحيد أوروبا، وكانت لديه الجرأة ليعلم أن بلاده تبحث في أوروبا عن «شيء» ومقيضه، اتحاد أوروبي قوي يخفف عن كاهل الولايات المتحدة، ولكن دون أن يبلغ الفترة على «عاقبة هيمنتها». كما توقع بصفاء ذهن اندلاع التوتر عبر الأطلسي حتى قبل الانهيار التام للاتحاد السوفياتي، فدها بلاده إلى أن تلعب دور تحفظ ورقة الوحدة الأوروبية، وإلى تنظيم انسحاب تدريجي لقواتها من أوروبا، وإلى تسهيل استبدال حلف شمال الأطلسي بالاتحاد الأوروبي ليكون هذا الأخير هو البنية المركزية الموكلة بحفظ الأمن في أوروبا. ولقد ذهب أبعد من ذلك (1990-1991) بتأكيد أن للولايات المتحدة مصلحة في شيء من استقرار النظام السوفياتي، «أولاً لأن الإمبراطوريات المتهاوية سرعة قد تترك بعض الحياقات، وثانياً لإناحة المجال أمام موسكو لتسحب قواتها من أوروبا الوسطى والشرقية دون عقيات داخلية».

على عكس كاغان، يرغب القائلون بالعمل الجماعي بذل الفرد بالقرار إنعاش العلاقات عبر الأطلسي مع إعادة صياغتها، وذلك وفاء لأوروبا ومن أجل التضامن بين الديمقراطيات، أو بفعل ربيتهم من مدى و/ أو مدة «اللحظة الوحيدة القطب»

لهذا الموضوع نفسه يخصص تشارلز كويتشان من منبره في جامعة جورجتاون خلاصة تأملاته خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، علماً بأن تطور هذا الفكر متميز ومجدد، وإن لم يكن أغلياً. يمتنى كويتشان رؤية «إعادة تنشيط الغرب» (1996)، ويطلق لتحقيق ذلك فكرة جديدة: دمج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ضمن منظمة واحدة يدعوها «الاتحاد الأطلسي» يكون دورها «معالجة أزمة الهوية التي تعصف بالغرب بقوة»، تلك الأزمة التي تشدد كلما أعطيت علاجات غير ملائمة، مثل تعميق الفيدرالية في الأول (الاتحاد الأوروبي)، أو توسع الثاني (حلف شمال الأطلسي) نحو الشرق إن المبالغة في تعميق الاندماج الأوروبي لن تجد برأيه دعماً شعبياً ولن يكون لها مبرر وجود استراتيجي؛ فهو يعتقد أن أوروبا ذات سوق مشتركة وعملة موحدة ومصرف مركزي لها حظوظ أقل - وليس أكثر - في الاستفادة من مسيرة العولة المراهنة. وإذا ما ظهر أن معاهدة ماستريخت مستحيلة التحقيق مما يؤدي إلى فشلها، أو اصطدم حلف شمال الأطلسي بعدم قدرته على أن يقرن التضامن التلقائي الذي تقول به المادة الخامسة مع انضمام أعضاء جدد، فلن تكون تلك أنباء جيدة لديه، وإنها مؤشرات لضرورة إحكام التصويت عبر إنشاء الاتحاد الأطلسي ببرلمانه المشترك وسوقه المشتركة وميله إلى أن يساعد، بالمثال، الديمقراطيات الأخرى (يعطي مثلاً بضرورة أن يعمل اليابان على أن يشي حوله اتحاد ديمقراطيات آسيوية مماثل).

لا يحظى كويتشان بجمهور كبير؛ ومع الوقت لم تخف حدة قلقه تجاه أوروبا التي يسمي «تجنبيها الانهيار» (1997-1998). وعوارض هذا الانهيار (عجزها في البوسنة، عدم قدرتها على الخروج من نموذج الدولة الراحية، إلخ) لا تقل خطورة عن تلك التي تميز لامبالاة أميركا التي تركز على المسائل الاقتصادية مع توجيه أنظارها نحو آسيا «علماً بأن أي تحالف آسيوي لا يعادل أهمية دور حلفاء أميركا الأوروبيين في بناء نظام عالمي قائم على عمل الديمقراطيات الجماعية». ولكن ما العمل عندما لا يصحي أحد لكويتشان، فتمضي أوروبا في وضع معاهدة ماستريخت قيد التنفيذ ويتوسع حلف شمال الأطلسي بانضمام بلدان جديدة؟ يعدل كويتشان في وصفاته ويقترح نوعاً من التروكا الفرنسية - الألمانية - الأميركية على المستوى السياسي، وإنشاء منطقة تبادل حر عبر الأطلسي، ودخول روسيا في الاتحاد الأوروبي، وفي حلف الناتو بصفقتها قد أصبحت قوة أوروبية. ذلك ما يجمع قيام «منطقة رمادية» عبر مستقرة على الهوامش الغربية لروسيا، وما يوسع السوق الأوروبية،

وما يعطي على الخصوص تأثيراً أكبر للغربيين السابقين على تطور الإمبراطورية السوفياتية السابقة. هكذا يكون الغرب، الذي لا يمكن أن يتخذ نفسه إلا بإعادة صياغة رابط عبر الأطلسي، قد نجح في الاستمرار بفعل إعادة تعريف المفهوم على أساس جغرافي موسع.

يلاحظ كويتشان تأثير أفكاره المتواضع على مسؤولي بلده، فيعمد (صيف 1999) إلى «إعادة التفكير بأوروبا» خدمة لهم. مع اعترافه بأن دخول روسيا في حلف شمال الأطلسي قد يتعارض مع طبيعته، ويأن «التوسيع هو عدو التوحيد»، ومع تذكره بأنه كان معارضاً في الأصل لكل توسيع للحلف، يقول بأنه عملاً على إنقاذ هذا الحلف، وبما أن الخطأ قد ارتكب بحقه، يجب تحويله بمساعدة روسيا، من حلف دفاعي إلى منظمة تعمل على إحلال السلام. ومع اعترافه أخيراً بأن «أوروبا سحبت في تحقيق اندماجها بجندية تفوق ما كان الأميركيون يعتقدون به» ويأن «أوروبا المستقرة والمزدهرة ستدفع أميركا إلى توجيه أنظارها ومواردها نحو آفاق أخرى»، يقترح على هذه الأخيرة مساعدة أوروبا لكي تكون «مركز قوة مستقل ودائم». إنه يملك بذلك درياً مناهضة للمحافظين الجدد، ويغامر في أن يحسب قابلاً في المنطق الأميركي العائد لسنوات 1950، ولكنه يعتبر أن تطوراً كهذا يجب أن يعتبر حتماً من قبل أميركا، وأن يكون معبراً عن طموحاتها. ولكن ليس الخلاف المستعر بين الجانبين حتماً هو الآخر؟ يمكن ذلك، ولكن كويتشان يعتقد بأن تفاوت القدرات (العسكرية) بين القطبين وتشاركهما نفس المعايير الديمقراطية سوف يتيحان إنقاذ وحدة الغرب من منزلقات تعددية قطبية تنافسية تقليدية.

ما هو مفتاح هذا الاهتمام بالحفاظ على الرابط ما بين ضفتي الأطلسي؟ ينتهي كويتشان، الذي يجد موقفه يزداد ضعفاً أمام جبهة انتصار التفرد الأميركي القدامى والمحدثين، بأن يعرضه علناً (حريف 1999): «اللحظة الاحادية القطبية» توشك على الانتهاء، ولأميركا مصلحة كبرى في ألا تعتمد إلى انتظار ساكن لمجيء عالم متعدد الأقطاب، بل في تسريع مجيئه طالما أن الجميع يعترفون بضيقها، وفي تخطيط «استراتيجية كبرى» للهبوط الآمن في هذا العالم حيث يشكل الاتحاد الأوروبي المنافس الأكثر ازدهاراً، المنافس الذي نجحت عملية «اندماجه» والذي لا يتبهاً على الإطلاق لـ«حرب المعلقة» لأنها إن حصلت لن يبقى بعدها أي عملاق. ولكن تطور هذا الفكر خلال سنوات 1990 كان يجري عكس تيار خيارات المسؤولين الأميركيين والفكر السائد؛ وهو يبقى رغم ذلك محفزاً على الصعيد

الفكري وواعداً في مجال السياسة.

هناك مدرسة تضافر أخرى معارضة للطلاق كمؤشر تباهن بين الشريكين السابقين، ولكنها لا تبني علاجات كويتشان بحرفيتها، مدرسة تشكلت مع جون إيكبري كمروج أساسي لها. وهي ترى أن هناك منطقاً غريباً، وأن «التشابه بين فريقه يزداد يوماً بعد يوم». ولهذا المنطق مكونات هي الإيوان المشترك بالسوق («يرنس القرب هو البرنس»)، واتحاد بين الأنظمة الديمقراطية، وشبكة متعددة الأشكال من منظمات تصل ما بين التجمعين (ديودني وإيكبري، 1993-1994). وبما أن تعريف «مدرسة إيكبري» للغرب هو سياسي- ثقافي قبل أن يكون استراتيجياً، فإنها لا تقبل رؤية هذا الغرب كتناج لصراع معسكري الحرب الباردة، ولا كامتداد للتوسع الأميركي، وهكذا تنتهي بتأكيد أن نهاية الحرب الباردة هي حدث يجري تضخيم أهميته كثيراً: «بعد خمسين سنة من نشوئه، أصبح العالم الغربي الليبرالي والديمقراطي صلياً؛ ولم تزل مبادئه وسياساته النواة الصلبة للنظام العالمي» (إيكبري، 1996).

في مقالته الأهم عام 1998-1999، يتوسع إيكبري بأطروحته ويوصحها أكثر: إذا لم تستطع النظرية الواقعية الجديدة شرح أن النظام الذي نشأ عام 1945 في العالم الغربي (الذي يضم اليابان أيضاً) قد استمر إلى ما بعد نهاية الحرب الباردة، فذلك لكونها لا تركز إلا بتعابير موارد القوى لتخلص إلى أن هذا النظام قد يكون ترسخ بإرادة قوة مهيمنة، هي أميركا التي يكون الأوروبيون قد قبلوا اللحاق بها، أو بفعل التهديد السوفياتي الذي أدى إلى جمعهم حولها. يرد إيكبري على ذلك بأن «الغرب» قد تشكل ككيان خلال الحرب العالمية الثانية (إذن قل الحرب الباردة) عندما أخذت القوة المهيمنة الأميركية المبادرة بوضع حد لسيطرتها وقبل الأوروبيون من جهة أخرى بالمشاركة في ذلك النظام والتخلص من مفاهيمهم القديمة القائمة على موازين القوى أو العلاقات الهشة. ولقد ترسخت تلك النسوية في مؤسسات (اتفاقيات بريتون وودز، مشروع مارشال، هيئة الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي، وبعد ذلك مجموعة السبعة) أنتجت ديامية جديدة ومستقلة سبباً عن الوحدات التي تكونها. وقد سهل من استقلالية النظام الغربي أن القوة الكبرى كانت محسومة الليبرالية وأنه كان باستطاعة القوى الأخرى أن تؤثر على المسيرة الداخلية لاتحاد القارات لدى الكبرى. هكذا تهنزت المؤسسات الناشئة واتخذت أشكالاً مؤسساتية

## نهاية الحرب

تجعل من الصعب استبدالها بسياسات وحيدة الجانب أو بمؤسسات أخرى. وهذا ما يبين صلابة هذا النظام وديمومته، مما يجعل أن «ليس في الأفق أي دولة عدوة، وإن مهيمنة، أو أي مجموعة سادية أو تنظيمات معادية قادرة على الحلول مكانه» (إيكنبري، 1999).

هذا الخطاب الهادئ عن وحدة الغرب، والذي تقوّى في سنوات كليتون بتوسيع حلف الناتو ومجموعة السبعة، تعرض على الأقل لاهتزاز مع انتخابات سنة 2000. تحول إيكنبري عندها (2002) إلى موقع دفاعي أمام «رؤية إمبراطورية جديدة تدعي فيها الولايات المتحدة الاضطلاع بدور عالمي في وضع القواعد وتحديد التهديدات واستخدام القوة وفرض العقوبات [...] إن هذه الفرائز وهذه الرؤى الاستراتيجية الجذرية تهدد بتغيير العالم كما لم نستطع نهاية الحرب الباردة أن نفعل». أما تشخيصه ففاس: «تلك مقارنة خطيرة قد تنتهي بالفشل على الأرجح [...] لأن التاريخ سيخبرنا إن عدنا إليه أن هذه المقاربة ستثير عداوات ومقاومات، وسوف تجد أميركا نفسها في عالم أشد انقساماً وأكثر عداوة لها» والملاح الذي يصفه إيكنبري: عودة سريعة إلى الواقعية (أي إلى التأمل بعقلانية في موازين القوى) وإعادة الاعتبار للمؤسسات الموجودة. أما إذا استمر اتباع السياسة الإمبراطورية الحنيدة، فإن الانفصال عن أوروبا سيكون حتمياً وخطيراً، ليس لأن أوروبا ستشعر بأنها تعرضت للإهانة، بل لأنها سترفض الاشتراك في اللعبة... ولم تلبث المسألة العراقية أن بينت صواب رأيه.

يمثل كافان، كما رأينا، تيار فكر استراتيجي أميركي ازدهر غداة وصول جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض، ثم قوي في لحظة إقدام الرأي العام الأوروبي، بصورة شبه إجماعية، بإدانة المقاومة الأميركية في العراق. فما أن زال التهديد السوفياتي حتى نشأ نوع من التواطؤ بين ضفتي الأطلسي على حتمية اتخاذ مسافة عن بعضها والقبول منافسة تجارية أقوى، والدعوة إلى إعادة الصكوك بالمؤسسة الأم للعلاقة الأطلسية، أي حلف الناتو ومن الجهة الأوروبية خاصة، ظهر وراء التشنجات السياسية شعور قوي بالتأيز، ولكنه لم يصل إلى الطلاق. لقد كان بوزان وسيغال (1996) مترددين في إدراج الولايات المتحدة ضمن دول ما بعد الحداثة التي يستعرضانها. بينما كان كوير (2003) حاسماً أكثر: «الاتحاد الأوروبي هو برأيه النموذج الأكثر تطوراً عن نظام ما بعد الحداثة» حيث يكون الأمن ثمرة الشفافية، والشفافية ثمرة التكافل، وهذا ما يجعل من الاتحاد نظاماً هائلاً للقوميات وليس

متجاوراً لها، بينما تتأرجح روسيا من جهتها بين عوالم ثلاثة (ما قبل الحديث، والحديث، وما بعد الحديث)؛ أما اليابان فتتولى ما بعد حداثة، ولكنها عاطلة للأسف بقوى حديثة. تبقى أميركا، التي هي دولة حديثة بالتأكيد، كون مقارنتها للعلاقات الدولية ما زالت قائمة على استخدام القوة والأحلاف العسكرية، ولكونها لم تزل تعيش وهم وجود دائم للأخطار والتهديدات. لأسباب إيديولوجية واجتماعية، ركزت الكتابات الأوروبية عن أميركا بصورة عامة على التباعد المتزايد بين ضفتي الأطلسي (قبل ان تعود إلى نوع من التقارب الذي يبدو أحياناً مبتذلاً). حتى أن بعض بواكير موج من القومية الأوروبية أخذت تظهر كصدى للسوقية الأميركية التي تغذي، في المقابل، فكرة تباعد شاسع، بل فكرة طلاق نهائي أيضاً

### وحدة أم تفكك؟

خلال أكثر من نصف قرن، بدت أميركا (مع أن عدد الأميركيين الذين يفكرون بالقارة القديمة محدود) مهيمنة لقيام أوروبا موحدة وقوية. حدث أن شك الأوروبيون أحياناً بذلك، ولكن من خطأ أكثر الأحيان: خلال الحرب الباردة لم تعلن أميركا فقط تأييدها المشروع البناء الأوروبي، بل إنها أظهرت من حين لآخر شكواها من بطء تحقيقه. ولقد عرض غاديس أو إيكبري بإسهاب أن الوجود العسكري الأميركي في أوروبا بعد 1945 كان ينطوي على قسر أقل بكثير مما يعتقد أغلب الأحيان. فقد كان أقرب إلى «سلوك إمبراطوري تلبية لدعوة» لم يكن يبحث عن إقامة منطقة نفوذ عادية بقدر ما كان يعمل على إثبات «قوة ثلاثة» بين موسكو وواشنطن. وقد بدأ جورج كينان على الأخص متحمساً لفكرة أوروبا موحدة ومستقلة أكثر من الأوروبيين أنفسهم؛ ولم يكن هيليكس روهاتين (1997)، سفير كليتون في باريس، مخطئاً حين قال: «لقد كانت الولايات المتحدة مقتنعة منذ البداية باندماج أوروبا اقتصادياً وسياسياً، وهي اليوم كذلك، وبقوة».

إننا لم نزل نسمع اليوم قصائد تغني بالوحدة الأوروبية، مثل كلام مايكل مندياوم (2001) الذي يرى فيها «نموذجاً مبكراً عن النظام الذي سيكون عليه العالم في القرن الحادي والعشرين». ولكن هذه المواقف أخذت تصبح نادرة يوماً بعد يوم: لقد فقد المشروع الأوروبي سحره في نظر الأميركيين، الذين ما عادوا يفقهون منطقة - وتشارك



أميركا في سوء الفهم هذا مع عدد كبير من الدول عبر العالم، ولكن ذلك يسبب المראה لها بالتحديد، بفعل علاقات المودة التي كانت سائدة عبر الأطلسي. يعيد المؤرخ الكبير إمانويل فالرشتاين (2004) هذا التحول في الأهواء إلى سنوات 1960 بعد ظهور السوق الأوروبية المشتركة يومها كخضم اقتصادي وخروج ديفول من حلف الناتو؛ ولقد كانت تلك مؤشرات مبكرة إلى أوروبا كقوة قائمة بذاتها. وعند انهيار جدار برلين وبداية الحديث عن توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق، رأى مايكل ليند (1991) «مفارقة في كون شعوب الشرق التي لم تكند تتحرر من إمبراطورية عابرة للقوميات تتحدث بلغة معولة، تستجمل التخلي كلياً عن هوياتها الخاصة لمصلحة عولة جديدة». ليحملوا أولاً على ترسيخ قومياتهم، ثم يرون ماذا يفعلون!

أعيد هذا التحول إلى موجة الشك الكبرى التي تلت انهيار الجدار واعتقاد اتفاقيات ماستريخت. وانطلاقاً من قراءة تقليدية ويعيدة عن الواقع لسياسات القوة، تم اعتبار المسألة الألمانية كعامل أساسي. افتتح كونور كروز أوبراين (1992-1993) هذا الاتجاه بتوقعاته المشائمة: سوف تموت الفيدرالية الأوروبية من تلقاء ذاتها، وسوف تكون إعادة توحيد ألمانيا ثقيلة للدرجة عودة العلاقات الأميركية - الفرنسية إلى أوجها لمواجهة ألمانيا. وستعود فرنسا وبريطانيا إلى تشكيل تحالف أوروبي بزعامة أميركا، ليس من أجل التصدي للاتحاد السوفياتي، بل لألمانيا الموحدة التي ستكون قد عادت لتكون أسيرة ماضيها. سيعود الغرب إذن، ولكن مبثوراً؛ فهو سيتوقف براهبه عند حدود نهر الراين. في تلك الفترة أيضاً كان مرشايمر (1990) يتوقع، ويشجع، دخول ألمانيا سريعاً إلى النادي النووي ونحو «القارة القديمة» إلى منطقة نفوذ ألمانيا تضع حداً للاتحاد الأوروبي والناتو معاً: «على الولايات المتحدة أن تشجع مسيرة انتشار نووي محدود. فأوروبا ذاتها ستكون أكثر استقراراً إذا امتلكت ألمانيا وسائل ردع عسكري خاصة بها»، ذلك أن أوروبا ستعود إلى تعدد الاقطاب المتنافسة في داخلها بعد نهاية الحرب الباردة، وبما أن امتلاك السلاح النووي سيجعل من الصعب هزيمتها، فيكون ذلك سلاحاً دفاعياً فعالاً (ضد روسيا على سبيل المثال) لقي هذا التوجه تأييداً واسعاً، خاصة من الجنرال أودوم وجاين كيركباتريك اللذين كانا يتوقعان هما أيضاً قيام هيمنة ألمانية على أوروبا وينصحان أميركا بعدم فعل أي شيء. يمين أو يسر تلك المسيرة؛ ولكنه لقي معارضة من آخرين (مثل جوف، 1990)

لم يحرصوا على توقعاته ولكنهم خالفوا توصياته بدعوتهم واشنطن إلى البقاء في أوروبا ومتابعة مهمتها «السلمية» هناك.

بعد عشر سنوات على ذلك، يؤكد ميرشايمر (2001) مواقف سابقة: سوف تشهد العلاقات بين الدول الأوروبية توتراً سريعاً، وستتبع الهوة الأوروبية- الأميركية، وسيستطيع مستقبل أوروبا بصمود حتمي لألمانيا نحو موقع هيمنة، وهو تطور يريد من سرعته سحب القوات الأميركية، إضافة إلى أن أوروبا تتقدم بعكس اتجاه المستقبل (عنوان كتابه الصادر في 1990) وأن «أوروبا لن تكون ضامنة لأمنها في حال انسحبت منها القوة الأميركية» وهو يقف إلى جانب أوكرانيا التي يدافع عن وضعها كقوة نووية في وجه روسيا. على خلفية هذا التطبيق اللفظ «لسياسة القوة» التي تدعو إليها الواقعية الجديدة، لا يرتسم فقط رفض مطلق لأي تصور للعلاقات الدولية (والأوروبية الداخلية بالتالي) خارج أي إطار غير التنافس الاستراتيجي، بل أيضاً إنكار أو تجاهل للمشروع الأوروبي، أو أيضاً شيء من الشفقة على السفاخرة ما بعد الحداثة لدى الأوروبيين الذين يستثرون الاستهزاء على بساطة تفكيرهم، ولكن لا يمكن (انطلاقاً من أشياء أخرى، من التأثير الفكري للكاتب) إغفال أهميتهم التمثيلية

كانت الرية نفسها سائدة أيضاً لدى بعض المثقفين الأميركيين الراسمين الاطلاع على شؤون «القارة القديمة» أو الأكثر انفتاحاً عليها تلك هي مثلاً حالة ستانلي هوفمان (NYRB، 27 أيار 1993) الذي تساءل، أمام سياسة الاندماج الأوروبي بمعطوات إلزامية، إن لم يكن قد حان الوقت لتوديع أوروبا الموحدة كما تحدث متعاطف آخر مع أوروبا، هو طوني جادوت (NYRB، 11 تموز 1996)، عن «الوهم الكبير»، عن أسطورة أوروبا التي لم تستطع حل مشاكل «القارة القديمة»، بل زادت من تعقيداتها. ولقد تنبأ جادوت هو الآخر بهيمنة ألمانية على «الاتحاد»، ولكنها متؤدي بنظره إلى جعل أوروبا أشد رجسية وتقوفاً وعلى الرغم من كون ما يكلل إيعناتيف ليبرالياً ومتعاطفاً سابقاً مع أوروبا، فإنه لا يقل قسوة في حكمه: «أما أنتم الأوروبيون، فلقد أرحتم عن كاهلكم الثقل المالي الذي يستلزمه الدفاع العسكري ووضعتموه على أكتاف الأميركيين، وها أنتم اليوم تفرغونهم في الوحل بعدائكم لأميركا» (الأكسبريس، 11 كانون الأول، 2003). وسواء نظر إلى أوروبا من اليمين أو اليسار في أميركا التي عاشت ازدهاراً باهراً في سنوات 1990، فإن الصورة

كانت باهتة لقد لاحظ مايكل ليند (1995) أن الاتحاد الأوروبي «يبدو وكأنه يتطور من كونفيدرالية وثيقة العلاقات ترتعّمه فرنسا، إلى اتحاد جرمي متراخي الصلات تسود عليه ألمانيا»، وهو ينكر كل صفة نموذجية للمشروع: «من الخطأ الاعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي هو مثال قد يحتذى في مكان آخر». وسواء كتعبير عن الفرح، أو عن القلق، أو غالباً لتوجيه اللوم إلى بناء أوروبي مفتقد للتخطيط لا يشبه مشروعاً واعداً بقدر ما يعبر عن هروب إلى الأمام، فإن استعراض مظاهر التباين بين ضفتي الأطلسي يأتي على ألسنة الجميع: إن أميركا تستعيد نموها الديمغرافي، فهي تستقبل ملايين المهاجرين الجدد سنوياً، وتؤمن العمل لجميع أبنائها، وتستمر في دورها كقاطرة الاقتصاد العالمي؛ أما أوروبا فتري نموها الديمغرافي جامداً، وترفض المهاجرين، وتقف عاجزة أمام البطالة، والناس فيها يعملون بمعدل عشرة أسابيع أقل في السنة من أقرانهم الأميركيين بينما هي تجري لاهثة وراء النمو الأميركي.

منذ فترة أقرب، ابتدأت تلك الرية تتحول إلى موقف أشد رفضاً، بل عدائياً بوضوح. يشكل تطبيق اتفاقيات ماستريخت الذي خالف توقعات أغلب المراقبين الأميركيين، واعتماد اليورو بشكل خاص، مناسبة لمراجعة معمقة. فأمام جمهور من المعجبين المتواقي الحماس (سادلرلاند، 1996؛ والكر، 1998)، أو آخر يثير الشك حول فائدته الفعلية للأوروبيين وأهميته الملحومة لباقي العالم (فرانكل، 1995؛ دورنيك، 1996؛ فرايدن، 1998)، أثار اليورو موجة عدا شديدة داخل المؤسسة الأميركية التي تدور في فلك الحكومة الفيدرالية والجامعات. يلاحظ فريد برغستن (1997) أولاً نشوء ثنائية قطبية مالية مكان هيمنة الدولار السائدة قبل ذلك ويخشى، دون أن يرى ذلك وشيكاً، هودة للاستقرار إلى الأسواق المالية. بعد سنتين من ذلك، يصبح خطابه أشد صلابة: يلاحظ انشقاق نظام اقتصادي ثنائي القطبية تجعله الاختلافات السياسية والتجارية صدامياً لدرجة أنه «ينزل بسرعة نحو الأزمة المفتوحة»؛ وإذا كان «الاندماج الاقتصادي الأوروبي هو المثال الأمجع في التاريخ على صعيد مأساة التكافل»، فإن عدم التحضير الذي واکب وضع اليورو في التداول يشكل عنصر أزمة قوي (1999). ويدعو كوهين (1997) الأوروبيين إلى «الانتباه لكون المصالح الأميركية قد تأثرت مباشرة بمجيء خصم محتمل للدولار». حتى كاليو (1999)، المنتعج على أوروبا عادي، يوشر لنقطة حساسة جداً بينما كانت الأزمة

## أميركا والعالم

الأسبوعية والمعجز المتزايد في الميزان التجاري الأمريكي يشكلان مصدرين للقلق، فإن مجرد وجود اليورو سيؤدي، عندما يحين الوقت، إلى جعل تسديد المعجز الأمريكي أكثر كلفة وأشد صعوبة». ويذهب مارتين فيلدشتاين منذ وقت مكر إلى أبعد من ذلك: ينكر أن يكون لليورو أية نتيجة إيجابية على أوروبا في الميدان الاقتصادي، ويهاجم فتح الأمريكيين عن رؤيته على حقيقته، أي عملية سياسية في الأساس «سوف تغير طبيعة أوروبا ذاتها وقد تؤدي إلى إثارة النزاعات داخل أوروبا، وإلى مجابهات مع الولايات المتحدة». أما مدير مجلة ناشيونال إنترست في ذلك الوقت (هاريس، 1998) فلم يرض أن يسبقه أحد في هذا الميدان، إذ يرى اعتماد اليورو تصرفاً عدائياً تجاه تفوق الولايات المتحدة يمثل في نظره بكل بساطة «موت الغرب».

ما نستخلصه من عملية اعتماد اليورو المقلقة لكثير من الأميركيين هو قراءة مطبوعة بـ «سياسة القوة» حتى (يقول آخرون: خاصة) حل الصعبد الاقتصادي والمالي. سوف تهدأ المخاطر بعد ذلك عندما يلاحظ الجميع أن اليورو لم يتبب بالتأثير الكارثية التي تنبأ كثيرون بها. (نهاية 2004 كان 67% من احتياط البنوك المركزية مازال بالدولار. ومع ذلك لم تضعف هجومية المعادين لأوروبا، ولكن تلك الصفحة التي ستبقى حاملة لأثار دالمة سوف تطوى لتفتح مواضيع جديدة، بل لنش حملات جديدة، باسم الدفاع عن الدولة - الأمة أو عن الديمقراطية، ضد المبادئ التي قام عليها الاتحاد الأوروبي. هكذا صورت تلك الأوساط أوروبا كتهديد لمصالح أميركا، سواء بالنمط ما بعد السيادة الذي تقدمه، أو بـ القانون الدولي الجديد الذي مثله وتدهو إليه: «إن نصف قارة يمجد نفسه اليوم محكوماً بمريع غريب من بيروقراطيين وقضاة تدفعهم بشعبية فئات مصالح تحفر دهاليزها حول البيروقراطيين لاتخاذ قرارات مناسبة لها وتعمل لدى القضاة من أجل تطبيقها من قبل الحكومات الوطنية» (رابكين). ويبدو أن جيفري سيمبالو (2004) يعتمد على المسودة الأولى، التي أدخلت عليها تعديلات كبرى، من الدستور الأوروبي، لكي يبين فيها بكل ثقة «أن خطر تحد واجهه النفوذ الأمريكي في أوروبا» والذي يهدد بسف الناتو. ومن الضروري التزام الحذر واليقظة لمجابهة هذا الخطر: «إن الاتحاد الأوروبي هو الطليعة الأولى لتيار أوسع يهدد باجتياح الولايات المتحدة» تنويع القانون، الذي هو تطور بالغ الأذى تقوم به أوروبا بصورة أساسية» (إيكلي، 2004). ويشكك آخرون (أوسوليمان، 2005)

بقدرته الاتحاد على معالجة النقص البيئي في ديمقراطية بنالته، إذ تبدو لهم الديمقراطية غير ممكنة خارج إطار جماعة قومية تتقاسم ثقافة واحدة ولغة واحدة. «إن بعض ملامح الاتحاد الأوروبي تجعل منه نموذجاً للحكم ما بعد الديمقراطية»، كما يقول فونت (2004)، وبالتالي نموذجاً مضافاً للدمستورية الأميركية. وكيف لا يكون كذلك إذا كان وصف والتر ماك دوعال (2002-2003) له صحيحاً: «أوروبا هي اليوم قارة يستعدها يوروقراطيون نابوليونيون يقومون بتقنين كل حركة وكل كلمة لأبنائها، قارة تشتكي عن حق من «نقص ديمقراطي» أصيبت به، قارة شُلت حركتها للدرجة تجعلها تعتمد على الأميركيين الذين ما زالوا متمسكين بأهمية السلاح والقوة العسكرية لحفاظ على صدقية نظرية التاريخ الليبرالية. إلى ذلك يجب أن نضيف ديمقراطية ثقافية وانحداراً ديمقراطياً وكرهاً متزايداً للأجانب وجوداً اقتصادياً؟»

ولكن هذا ليس سوى خطاب واحد من المحافظين الجدد الشباب. قد يحدث أن تحصل قطيعة بين الأجيال، وأن تكون في الأوساط المحافظة أوصح مما هي في الأوساط الليبرالية. هنا يبدو كبار السن أقل قومية وأقل كرهاً لأوروبا بقليل. والمؤكد أنهم يميلون إلى بريطانيا أكثر مما إلى القارة، وأن لهم مواقف ضد الاتحاد كما هو أو ضد واحدة من سياساته. هكذا تبدو جرتروود هيملفارب (2003) مطبوعة بمواقف المفكر البريطاني المحافظ آدموند بورك، بينما يأسف إيرفنغ كريستول (1992) لكون أميركا ليست جاهزة لتقبل «الثقافة العليا» الأوروبية بمثل تقبلها لـ «ثقافة البوب» أو المجلات الشعبية: «على القوة العالمية التي تعمل على فرض احترامها ألا تكفي بانتصاراتها العسكرية، بل أن نحرص في نفس الوقت على إثارة الاحترام بثقافتها، والثقافة التي تعمل أميركا على تصديرها إلى العالم عاجزة عن ذلك، فهي لا تستطيع كسب الاحترام لأنها انقطعت عن التراث الأوروبي العظيم». من النادر، أو شبه المستحيل أن يقرأ تأملات كهذه لدى جيل الشباب من المحافظين الجدد الذي لا يمتلك غالبيتهم، مثل الرئيس الحالي، معرفة كافية بأوروبا، وتمتلك معرفة أقل عن ثقافتها

والأخطر من أوروبا كنموذج هي أوروبا كطرف. لقد بلغ الجنوح للسلم فيها أنه «حتى وإن وجدت سياسة خارجية ودفاع مشترك في أوروبا، لستمتعت من دعم موقفنا في العراق» إن تأملاً كهذا سيستخلص نتائج سلبية بالتأكيد من اندماج أوروبي أكثر

تجدرأ: «إن الحكمة والمبادئ تحلي علينا الميل إلى جانب الدول الأمم في أوروبا، وتجنب كل تشجيع إضافي للانتماء السياسي الأوروبي»، هذا ما يستخلصه هونت (2004) بكل منطق. فلا يمكن لأوروبا الطرف أن تحقق وحدتها إلا ضد أميركا، كما لاحظ نويل مالكوم (1995)، كاتب المقالة اليومية في الدليلي تلغراف الذي يرى أن «العداء المجاني لأميركا هو العلامة الفارقة لسياسة خارجية تدعى أوروبية». ويستعيد المشككون بأوروبا من وراء الأطلسي المعارضة، المتجذرة في واشنطن منذ أيام كيسنجر على الأقل، لصياغة سياسة أوروبية في الشرق الأوسط، لكونهم يعتبرون أنها ستكون مختلفة جداً عن سياستهم. ويبدو مارتن فيلدشتاين (1997) قلقاً من اعتماد اليورو لدرجة أنه يتصح الحكومة الأميركية بأن «تتهم الجميع أن علاقاتها الثنائية مع كل واحدة من الدول الأوروبية ما زالت قوية، وأنه لن يكون مسموحاً لبروكسيل أن تتدخل في العلاقات بين واشنطن وكل من العواصم القومية في أوروبا». ولكن غومبرت (ليندستورم، ص 61) هو أقرب إلى موقف حكومته عندما يعلن أنه لكون أوروبا تريد أن تشكل كطرف دولي مستقل، فإن الدعم الأمريكي لانتمائها قد أصبح محدوداً بعد أن كان كاملاً.

هكذا نشهد انتقالاً جذرياً في المواقف يجعل أطروحة تفكك الاتحاد مسيرة متوقعة ومأمولة أمام الصعوبات التي واجهتها مع أوروبا عشية حرب العراق، حاولت واشنطن أن تلعب على «الصغار» ضد «الكبار»، وعلى الأوروبيين «الجند» ضد «القدام»، وعلى الجميع ضد «المحور الفرنسي - الألماني»، فاحل القارة القديمة التي لم تكن مقتنعة في خالبيتها العظمى بالذرائع الأميركية. وعندما قرر بوش بعد ذلك وقف المساعدات عن الأوروبيين الذين يرفضون منح الحصانة للأميركيين أمام محكمة الجزاء الدولية، ثم التعاطي مع أوروبا الجديدة مثل القديمة. ومع ذلك كانت تكمن وراء «التخريب المنهجي» للاتحاد الذي يتناه كارهو أوروبا والمتشر في أوساط إدارة بوش، فكرة تقول بأن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي على عكس سياسة واشنطن خلال نصف قرن بالدعم نحو تفكيك الاتحاد، وكان ظهورها الأول في الويكلي ستاندارد السابقة ذاتياً في هذا النوع من التوجهات يدعو سيمبالو (2004) بصراحة إلى «العمل مع أصداقائنا في أوروبا على إعاقه مسيرة الاندماج». ويصرح جون هلمن، من «الهيريتاج فاوندشن»، بأن «مصلحة أميركا تتمثل في أوروبا التي توسع دون أن تتوطلد، قبل أن يوصي واشنطن بكل وضوح «بأن تستخرج كل نقاط

اختلاف وجهات النظر بين الأوروبيين لكي تستغلها. هكذا يستعيد بصلابة أكثر موقفاً ثابتاً لدى الأميركيين بشأن حدود أوروبا (التي تتردد هي ذاتها في ترسيمها)، لأن الموقف السائد ما وراء الأطلسي يقول بالتوسع إلى أبعد الحدود الممكنة بشكل يشمل السفن وتركيا، وروسيا أيضاً، وبالتالي جميع الدول الواقعة غرب الأورال، ثم بشكل أو آخر أميركا نفسها! «إن أوروبا التي لنا مصلحة بقيامها عابرة لأوروبا، وهي لا تضم أوروبا الوسطى والشرقية فقط، بل أيضاً روسيا، وأميركا إلى حد ما. ليس المطلوب إذن إقامة اتحاد فيديريالي لأوروبا الغربية، وإنما الحلول مكان النظام السوفييتي والثاني القطب» (كاليو، 2001). ولكن رؤية كهذه مقلقة للعديد من الأوروبيين: هل يحاول الأميركيون توسيع القارة الأوروبية لدرجة تجعلها تنفجر؟ أو، بقراءة أكثر تسامحاً، جعل أوروبا مجرد مرادف للغرب من أجل السيطرة عليها أكثر؟

ولكن يبقى للاتحاد أصدقاء داخل الولايات المتحدة، ومن ذوي المكانة، حتى وإن لم يكونوا يجذبون الأشياء ذاتها في البنا الأوروبي. يعبر مانديلاوم عن إعجابه بطبيعة هذا البناء ما بعد القومية والمستقبلية. وعلى العكس، يشكي بريجنسكي (الذي هو أحياناً محب لأوروبا) من ذلك ويتعصب نفسه عميقاً عن أوروبا القوية التي تقف بثبات حتى أمام روسيا. هو يدعو إذن إلى توسيع وتعميق واستقلالية أوروبا ضمن «اتحاد قوي سياسياً وعسكرياً يقوم بصلابة على المحور الفرنسي الألماني الذي يحمل على ذلك. وهو يقف على يقين المحافظين الجدد ليؤكد: «معلوم أن أميركا يمكن أن تعرقل قيام أوروبا أوثق وحدة، ولكن ذلك الموقف سيثير اضطرابات كبرى في أوراسيا وسيكون بالغ الأذى للمصالح الأميركية» (1997)، هذا إن لم يتعرض التعوذ الأميركي ذاته للتآكل. ولاستعجاله رؤية قيام أوروبا القوية، فإنه يقول جملة سيلومه الأوروبيون عليها بقسوة (2000)، إذ يصرح بأن «القارة القديمة هي على الصعيد العسكري مجرد محمية للولايات المتحدة» - عبارة يظهر فيها التباس مواقفه كقومي أميركي ثابت ومتعاطف مع أوروبا بصورة متقطعة. ورغم ذلك يبقى خطه واضحاً ومتعارضاً أكثر فأكثر مع خط إدارة بوش والمحافظين الجدد: يدعو إلى أوروبا أوثق انتماجاً وأشد قوة «يكون على أميركا ألا تنقسم معها الحمل فقط، وإنما الفرار أيضاً». وخلافاً لإعادة انتخاب بوش، يعود إلى تذكير «أن لا شيء أهم لأميركا من تحالفها مع الاتحاد الأوروبي». يبقى هناك إذن أميركيون يقدرّون أوروبا، وهم

## أميركا والعالم

كثير، ولكن عدد الاستراتيجيين الأميركيين المؤيدين للانتماء الأوروبي أو الذين لا يفضلون بشكل معلن بعض الأوروبيين على الآخرين قد أصبح قليلاً بالفعل. لذا اهتمت الحجة الأميركية بالاستفتاء على الدستور الأوروبي ويمكن القول بوضوح إن إدارة بوش واليمين المحافظ بل والأغلبية الساحقة من النخبة الحاكمة الأميركية هزجت برفض مشروع الدستور في فرنسا أولاً ثم في هولندا، مما أعاق إقراره لفترة طويلة إن لم يكن قد طوي تماماً. وكان على الأميركيين أن يتقنوا أن هذا التعثر في عملية التوحيد جاء «بفضل» تصويت الفرنسيين، بينما كان غضبهم في السابق منصباً ضدّهم كبناة لاتحاد أوروبي عبر عقلاي وعبر ديمقراطي. وكان عليهم أيضاً أن يتقبلوا تناقضاً آخر وهو إن دعاة رفض ذلك الدستور في أوروبا شكلوا خليطاً عجيباً من الشيوعيين والقوميين المتطرفين ومناهضي العولمة، وكلهم عسيري الهضم في المنطق الأميركي، بينما كان دعاة التصويت الإيجابي على مشروع الدستور اجمالاً من اليمين والوسط المتفاهمين اجمالاً مع أميركا.

إفرادياً، ما من بلد أوروبي يعلت اليوم من هذا الخطاب العدائي العربي السائد خصوصاً في أوساط المحافظين الجدد، كما لو أن راتحة أرملة قادمة تفوح أو أن هناك عملاً على إثارتها. ولكن، ما وراء الخطاب المشكك عموماً والمعادي بصراحة أحياناً للاتحاد نفسه، تتركز حملات التحقير على بعض البلدان بشكل خاص. عام 2003، أي قبل وبعد حرب العراق، حطم العداء لفرنسا كل الأرقام القياسية. بصورة خاصة، ولكن ليست حصرياً، وجدت فرنسا نفسها فريسة انتقادات لم تصدر فقط عن الأوساط الأقرب للإدارة، بل عن النخبة أيضاً، إضافة إلى تحقير الرأي العام والسخرية اللاذعة من قبل وسائل الإعلام. ولقد بلغ من ذلك أن العسكريين الأميركيين الذين أرسلوا إلى أندونيسيا بعد كارثة تسونامي نهاية 2004 كانوا متأثرين بهذا الجو لدرجة أنهم لم يتصوروا القدرة على التعاون مع أطباء فرنسيين، كما لو أن باريس وواشنطن كانتا خارجتين للثمن من حرب طويلة تكونت صورة غريبة عن فرنسا موسومة بالادعاء والجحود والجبن والخيانة والرياء؛ وعلت أصوات تطالب بإزالة العقوبات عليها، وظهرت حركة شعبية تطالب بمقاطعة متجانيها، وتنافس رسامو الكاريكاتور، الذين يعرف الجميع تفضيلهم لصور الغرياء الفولكلورية، في تصوير الفرنسيين القديمين بقبعة التقليدية. لقد بدا أن القومية الهجومية قد وجدت خصماً يليق بقاومتها. بينما كانت القوات تشن حربها في العراق، كانت الانتليجنسيا القومية الأميركية



## تشن حملاتها على فرنسا

ولكن ما الخطيئة التي اقترعتها فرنسا؟ بالألماس خروجها من الخط وتحديها لإرادة القوة الوحيدة القطب وترسيمها، أمام من يشاركون معارضتها، أطر التصدي القانوني والسياسي والفكري للحرب. لقد اتهمت فرنسا بأشياء كثيرة، بأفعال وأقوال عرضة للنقاش أحياناً، ولكن أيضاً بفيض لا محقول من التكهّنات والمقولات الخيالية. ولكن أساس كل ذلك يكمن في نفور شديد من خطابها، وتشكيك في قدرتها على أن تجسد، ليس فقط لنفسها وللأوروبيين، بل للعالم أجمع، موقفاً مناهضاً للحرب، وبالتالي لأميركا وما كانت تنويه من عرض وشيك لقدرتها الكلية. لم تكن فرنسا مقلقة فقط لكونها تعبر عما كان يعكر به كثيرون في العالم دون أن يقدروا أو يجروا على التعبير عنه، بل أيضاً لكونها كانت تقول ما يفكر به الكثيرون من الأميركيين أنفسهم وما لا يريدون إعلانه وهم يرون بلدهم يتهاى للحرب. كانت فرنسا تزجج الأميركيين لكونهم يصفون إليها ولكونها تقلقهم فعندما كانت أميركا تشكر فرنسا، كانت تنكر جزءاً من ذاتها، ذلك الجزء الذي يشك بدوام الحرب ويرتاب بشرعيتها ويحار في غاياتها، ذلك الصوت الذي يعمل على إخماسه كل بلد يذهب إلى الحرب. لقد تكلمت فرنسا بدل أميركا التي صمتت! ولقد دفعت ثمن ذلك.

طبعي أن يجد العلماء لفرنسا مرماته في الدوائر الأقرب إلى الإدارة، وخاصة لدى المحافظين الجدد الذين كانوا يحاربون من حلال فرنسا عدوهم الرئيسي: التطلّع العالمي القائم على المؤسسات وعلى فلسفة «الأنوار». وكان هؤلاء قد اعتادوا ذلك منذ زمن بعيد لدرجة أن المسألة المراقية لم تكن لديهم سوى فرصة إصافية لينصرفوا إلى حملة جديدة ضد فرنسا كانوا يتشون مثيلاتها. على الصعيد الفكري أكملت هجمات حرب معركتها القديمة ضد «عصر الأنوار» الفرنسي لتجده ملحقاً وعمياً ولا أخلاقياً، وش فيلدفشتاين هجومه على الدولة التي أوحى باليورو العناني، وهو غلند على بلد يجرو على الدعوة للعودة إلى عالم متعدد الأقطاب، وسافير على شيراك، ومجلة كومتاري على زعيمة حركة الدفاع عن التنوع الثقافي في مواجهة اللغة العالمية الواحدة، والفكر الاقتصادي والسياسي الواحد... ولكن المعركة تجاوزت هذه الأوساط بكثير لتستقل إلى كتاب مقالات كانوا سابقاً أكثر وداً وتعمها تجاه باريس. بعد ذلك ظهرت مواضع (مثل القرار 1559 عن لبنان) لتشكل محطات

تفاهم محدود داخل علاقة لم تزل عاصفة. فلقد ذهبت فرنسا بعيداً في شكوكها، وأميركا في كرهها لفرنسا (بما كان كل من الفريقين يحمي مكاسب ملحوظة على صعيد الشعبية)، مما جعل العودة إلى الوضع الطبيعي تتطلب وقتاً وتجد صعوبة في التحقيق. ولكي تكون هناك إمكانية لمصالحة، على فرنسا أن تهدئ من اللعبة وتظهر تعاوناً أكبر حيث يمكنها ذلك أما بالنسبة لأميركا فالشمن أغل وأصعب: لكي تتقرب مجدداً من فرنسا، عليها أولاً أن تتصالح مع ذلك الجزء من ذاتها الذي اعتقدت أن بإمكانها إنكاره عندما أعلنت عداها لفرنسا. لذا تغلب القناعة أن حالة التوتر القصوى التي وصلت إليها العلاقات الفرنسية - الأميركية سنة 2003 قد تم تجاوزها، لأنها فاقت كل الحدود في مجال التنافس والتباين والتشكيك بالتوايا. ولكن هذا ما لا يعني على الإطلاق أن المشاعر العدائية قد زالت، بل رأيناها تظهر من جديد بمناسبة موقف فرنسا التقدي من طرق معالجة أميركا لعاصفة كاترينا، وموقف الإعلام الأميركي الشامت بمناسبة «انتفاضة الضواحي» التي ضربت فرنسا في خريف 2005. ولكن المشاعر تتبدل وتتغير، يبقى الخلاف الأساسي حول نوع العلاقة بين الدولة والمجتمع، وحول الأهمية الفعلية للمنظمات الدولية، وحول تمجيد العودة لنظام متعدد الاقطاب أو، على العكس، العمل على منع حصولها، قضايا حقيقية مستمرة تجل النخبة الحاكمة في كل من فرنسا وأميركا للنظر إليها بطريقة مختلفة إن لم يكن متناقضة مما يشير إلى احتمال استمرار «التوتر المفهومي» رغم تعدد نقاط الالتقاء الموضوعية ورغم تهدئة المشاعر العدوانية.

لقد نجحت فرنسا بالفعل في أن تستعطف لنفسها مشاعر أميركا السلبية تجاه أوروبا، وأن تصل بتلك المشاعر إلى حد لم يبلغه تاريخ العلاقات بين البلدين. ولكن «فرنسا خائنة، وألمانيا غبية، وإذا كان عدا أميركا لفرنسا أكبر فإن لاستيائها من ألمانيا نتائج أخطر» (ليندمستروم). وإذا ما حاولنا التيسيط نقول بأن الحق على فرنسا قد انفجر مثل سقوط صاعقة، بينا الريبة من ألمانيا هي قديمة وعميقة، وهي في النهاية أخطر على مستقبل العلاقات الأطلسية.

منذ إعادة توحيدها، كان لألمانيا حصة دائمة من الشك والريبة فهي تثير القلق في ذهن جيمس كورث اليقظ الذي يتردد في تحديد أية ألمانيا من ثلاثة سوف تنهض من تحت أنقاض الجدار ثم تفرض نفسها: ألمانيا بون الأميركية؛ أو ألمانيا بروكسيل الأوروبية

الغربية؛ أو ألمانيا برلين، «الوسط أوروبية»؛ وحسب رأيه - الخاطيء حتى الآن - الذي يعبر عنه بأناقة: «إن «الوسط أوروبية» مثقلة بالتاريخ لدرجة أنها اكتسبت عادة تصديره السيئة». ولكن، بعد إعادة التوحيد، ابتدأت قراءة مبسطة لـ «مياسة القوة» تعرض نفسها، وقد مثل ميرشايمر صدى لها عندما قال بوجود عدم الخشية من أن تفرض «جمهورية برلين» هيمنتها على باقي أوروبا. وتبعه كثيرون في هذه النبوءة حتى وإن كان ميله لقبول ذلك السيناريو عبر مشترك مع من يقدمون التشخيص نفسه، علماً بأن لدى هؤلاء كمية كبرى من الكره لألمانيا.

بموازاة ذلك كانت تنمو صورة ألمانيا الجاحدة والمسالمة والرافضة لزيادة موازنتها العسكرية، وقد انتشرت هذه الصورة أخيراً، خاصة لدى القوميين الحدد فحتى قبل سقوط الجدار، نشرت ناشيونال إنترست (خريف 1989)، بقلم جيفري هيرف، رسالة هجاء فعلية لليساار الألماني الذي اتهمته بأنه «ميؤوس من امره» بنظر الغرب بعمل نظراته السلمية وتأييده لعورياتشوف ثم نشرت المجلة هجاء ثانياً (صيف 1991)، بقلم أستاذ لندي هذه المرة، يتقد بعنف موقف ألمانيا من حرب الخليج الأولى: «لقد أصبحت ألمانيا رغبة بالكامل، فهي تفضح مصالحها القومية الضيقة فوق مصالح أوروبا ومصالح العالم الحر». ويتناسى الكاتب الصعوبة التي كانت تواجه بوش الأب في إقناع مجلس الشيوخ الأميركي بصحة تلك الحرب، والنقاش الذي كان في بداياته حول إرسال قوات ألمانية إلى الخارج، والصعوبات التي كانت تعابها ألمانيا لتحقيق وحدتها، ليتهم هذه الأخيرة «بفقدان الشجاعة والخيال»، ويأتها تسعى وراء حلم أوروبا فيديرالية تهدئ من غلواء الاتحاد السوفياتي وتكبح جماح أميركا وتصبح في النهاية: «تلة ذات حماية ذاتية، نرجسية، بيروقراطية، مسالمة، جاهزة لفعل أي شيء لكي تصبح شريكة الاتحاد السوفياتي تجارياً» وكانت صحيفة من وول ستريت جورنال نصف الاقتصاد الألماني بأنه متهالك وضعيف سبب «الخلاعات السياسية، ومظاهر النارية الجديدة، والبطالة المتزايدة، وجود السلطات، ودولة راعية ثقيلة بالتأكيد». منذ وقت أقرب نشرت المجلة ذاتها على حلقات مقالة شديدة اللهجة (سيمون- بيتر، 2002-2003) صد إعادة انتخاب المستشار شرودر الذي يعتبره «عقبة أولى في وجه تحديث الاقتصاد والمجتمع الألماني»، ويشير بأن «الباب قد أصبح مفتوحاً أمام كل الشياطين».

و«الشياطين» يتواجدون بكثرة عندما يتعلق الأمر بألمانيا. رغم الاستهجان الشامل الذي استقبلت به دراسات جاكوب هيلبرون المتوالية (1994، 1996، 2000)، الأستاذ في جورجيتاون الذي أصبح كاتب عمود، فإنها تطرح مقولة لا تتغير: هناك إعادة ظهور مقلقة للقومية الألمانية ستكون نتيجتها «أوروبا تحت راية ألمانية وليس ألمانيا تحت راية أوروبية»، لأن «ألمانيا كانت تصر دائماً على مصالحها القومية قبل كل شيء»؛ وتعلق الألمان بالمؤسسات الأوروبية يتلنى يوماً بيوم؛ والاستراتيجية الألمانية الجديدة تعمل على دفع الاتحاد إلى النظر نحو الشمال والشرق (وليس نحو الغرب والولايات المتحدة)؛ وانضمام بلدان أوروبا الوسطى إلى الناتو يهدف إلى إقامة حزام أمان حول روسيا؛ وألمانيا تعمل على إقامة منطقة نموذ لها في شرق أوروبا ووسطها، وأخيراً وليس آخراً «سيؤدي دخول المساء في الاتحاد إلى اندماجها على الطريقة الهتلرية». ويستشهد هيلبرون بصحفيين من اليمين الألماني الجديد الذي يضمهم تأثيره إلى حد كبير، لكي يرى في ذلك، عام 1996، «كراً عميقاً لتغريب ألمانيا تحت التأثير الأمريكي، بل كراً للولايات المتحدة على وجه التحديد». ويعود إلى ذلك عام 2000 مع روائين ألمان ليؤكد أن «المشاعر المعادية للغرب التي يستلهم منها الأدياء الألمان تتخطى الخلافات ما بين اليمين واليسار». والروائيون الألمان المهووسون، برأيهم، بتاريخهم العاتق، يرفضون الغرب و«يحتفرونه». سوف تثير هذه الاتهامات الخطيرة ردود فعل عنيفة ولكن تمهد الملاحظة بأن من الصعب إيجاد تعليقات مiale إلى ألمانيا أو متفهمة لها في المجلات الكرى للنتجة السياسية الأمريكية، وخصوصاً في صحافة اليمين القومي الجديد. وإذا كان اليمين الأمريكي قد سر، وبوضوح غط، لخنسار المستشار شرودر لانتخابات خريف 2005، فإن فشل اليمين الألماني الأقرب لأميركا بتسجيل الفوز الساحق الذي كان يأمل به، واضطراره إلى تأليف حكومة اتحاد وطني يشارك فيها الحزب الاشتراكي بمناصب عديدة ورفيعة، دفع حل المعلقين الأمريكيين إلى نوع متجدد من القنوط من ألمانيا ومن اليأس من قدرتها على إصلاح نظامها الاقتصادي الاجتماعي الذي يعتبره معظم الأمريكيين مترهلاً وعقياً أو على لعب دور قيادي مؤيد لأميركا داخل الاتحاد الأوروبي.

ولم يؤد إلى تهلة خواطر هؤلاء موقف ألمانيا من المسألة العراقية، بل زادت حدة التصريحات المبالغة أحياناً لعدد من قادتها خلال الحملة الانتخابية التي سبقت حرب

العراق. سوف يذلل البلدان جهوداً لاحقة من أجل استئناف الحوار، ولكن شعوراً بالريبة قد يكون أكثر عمقاً وأشدّ ظهوراً سوف يطغى بعد ذلك على العلاقات الثنائية في تموز 2004، تناقلت الصحافة الألمانية الموقف التالي لمسؤول أميركي: «ليست هذه هي اللحظة المناسبة التي تطلب فيها ألمانيا أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن».

علاوة على المشاكل الخاصة بكل من فرنسا وألمانيا، يعاني البلدان من تشكيلهما المحور الذي يقود الاتحاد الأوروبي في اتجاه لا ترتاح الولايات المتحدة لرؤيته يسلكه. ولم تلبث أن انضمت إليهما إسبانيا التي كسب فيها الحزب الاشتراكي الانتخابات بناء على برنامج يفتح بقرار سحب قواتها من العراق، ثم تنجده بسرعة. في المقابل، كانت أميركا «التي كانت لفترة طويلة تعتبر بريطانيا عدوها الرئيسي في العالم» (فرومكين، 1998)، قد اعتمدت طوني بلير كحليفها المفضل. وقد بلغ الصدام بينه وبين كليتون نقطة لم يبلغها أي تفاهم قبلاً، لدرجة بدأ فيها الرئيس الأميركي في نهاية ولايته وكأنه بنى حرقاً «الطريق الثالث» الذي يقول به رئيس وزراء بريطانيا. ولكن كليتون مدد ديتي في حل المسألة الإيرلندية وفي تحضير اتفاق «يوم الجمعة الحزينة» عبر الضغط الذي مارسه على مختلف الأطراف وإيفاده السناتور جورج ميتشل كوسيط، مما سهل التوصل إلى الاتفاق.

كانت مواقف بلير بخصوص أفغانستان، والعراق بعدها، تثير في لندن حواصف من الاتهامات بالغبية، ولكنها كانت موضع ترحاب وإشادة لدى المحافظين الحدد الذين تحطوا كرههم التقليدي لحزب العمال وانتقلوا إلى اعتماده (كان بلير أيضاً قد قام بانزلاق واضح نحو الوسط) كواحد من جماعتهم. لم يكن كونراد بلاك (1999)، الذي يمول مشوراتهم، أرحم منهم بشأن المشروع الأوروبي، وكان يفضل إخراج بريطانيا العظمى من مخططات القارة القديمة لإدراجها ضمن اتفاق شمال أميركا للتجارة الحرة أو في تنظيم أنغلو فوني تحت زعامة أميركية، كما يجلو لبعض كارهي أوروبا في بريطانيا أن يدعو إليه.

أما أوروبا «الجديدة»، فهي تستفيد حالياً من فترة سباح، إذ أن الهج السائد يفر كل خطاياها، إلا إن بطقت بعارات تعتبر معادية للسامية. قلت بولونيا إرسال قوات إلى العراق، وأعلنت الجمهورية التشيكية استعدادها لاستقبال وتدريب الكتائب الهريلة للمفزيين العراقيين. وبسبب قرب عدد من دول أوروبا الشرقية من مسرح الأحداث المحتملة، فقد وضيت باستقبال قواعد أميركية جديدة. هؤلاء هم الأوروبيون «الطيون»!

أما تركيا، ورغم عدم نجاح حكومة أنقرة في إقناع برلمائها بالسماح للولايات المتحدة بالمرور إلى العراق، فإن بوش ما زال يتابع محاولاته لجعل باب الدخول إلى أوروبا يفتح أمامها.

### ما العمل بحلف الناتو؟

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت باريس ولندن معارضتين لفكرة «كتلة ثالثة» كانتا تعتبرانها ذريعة أميركية للاستحباب من «أوروبا». وهذا بعض الاستثناءات، كانت مواقف الأوروبيين في البداية معادية بشدة لتحويل قارتهم إلى «ستار أوروبي» بين الغرب والشرق، وموافقة في الوقت نفسه على التزام أميركي كامل بأمن وحماية القارة القديمة مقابل تسديد ثمن ذلك عبر تبعية استراتيجية يبدو أنهم كانوا راضين بها. وكان الفرنسيون في البداية لا يفلون حماساً لحلف الناتو من البريطانيين أو الألمان. في تلك الفترة أتى هري كيسنجر، الذي كان أستاذاً في جامعة هارفرد إلى باريس ليلق الأسفين: «لقد أحيروني العديد من أصدقائي الفرنسيين أنه ليس من العدل أن يكون 85% من يرامح الناتو صادراً عن الولايات المتحدة. وقالوا لي بأنه من غير المقبول أن تلعب الولايات المتحدة هذا الدور المتزعم ولكنني أود أن أذكر بأن ذلك كان ناتجاً عن رغبات هبرت عنها الحكومات الأوروبية نفسها: أننا خلال السنوات العشرة الأولى على وجود الناتو، كنا عرضة لضغوط وإنذارات وإلحاحات تدعونا إلى لعب دور أكبر. وسواء كان ذلك الوضع سليماً أم لا، فهو لا يعود إلى رغبة أميركية في السيطرة على الناتو بل، إلى حد كبير، لكون الدول الأوروبية قد حرصت على أن يكون الالتزام الأميركي قوياً لدرجة لا نتمكننا من التهرب حتى وإن راودتنا الرغبة في ذلك» (كيسنجر، 1962).

وسوف يتم التعبير عن تلك «الرغبات» مرات عديدة بعد ذلك، خاصة كلما شعر الأوروبيون أن الأميركيين يسعون إلى «فك ارتباط» أمنهم عن الأمن الأوروبي لقد كان كاليو (1996) محقاً في التفكير بأنه «مهما كان الاستعجال الأميركي لشيء ثنائي القطب في أوروبا، فإنه كان قاتراً بالمقارنة مع استعجال أوروبا الغربية للأميركيين كي يلعبوا هذا الدور». ولكن، انتهاءً من ستينيات القرن العشرين، ابتداءً الأميركيون يشكون من كلمة الناتو العالية ويطلبون «تقاسم الحمل». وفي الثمانينات 1980، كانوا يشكون من أن

التزاماتهم في أوروبا تستهلك ما يقارب نصف موازناتهم الدفاعية أما الاتحاد السوفياتي، الذي كان السبب في نشوء نظام ثنائي القطبية في أوروبا، فإنه سيكون العامل الأول في زواله. ففي أوروبا كما في الولايات المتحدة، حتى وإن كانت البواعث مختلفة وأحياناً متناقضة، ارتفعت أصوات لتلاحظ بأنه لم يكن هناك من داع لبقاء الحلف بعد انهيار حلف مرصوفيا. ولكن بوش الأب وكليتون (بموافقة الأوروبيين) قررا عكس ذلك: لم يتم الحفاظ على الناتو وحسب، بل إنه توسع في اتجاهات ثلاثة: بعدد أعضائه أولاً، ثم في مهماته داخل أوروبا نفسها، وأخيراً في انتشاره خارج أوروبا (سلامة، 1996) يكتب كليتون في مذكراته: «لقد كنت مصمماً على فعل كل ما أستطيعه من أجل قيام أوروبا موحدة وحررة وديمقراطية وآمنة لأول مرة في تاريخها. ولذلك كان عليّ الحؤول دون أن يؤدي توسع الناتو إلى انقسام جديد في أوروبا بامتدادها نحو الشرق» (ص596) ما من أحد يشك بتلك النوايا؛ ولكن البعض يقولون بأن انقساماً كهذا هو حتمي من الناحية العملية؛ كما يعتمد آخرون على تسجيل اللهجة شبه الإمبراطورية التي يتم بها الإعلان عن تلك النوايا.

في أميركا، لم يفرح الجميع بالتوسع الثلاثي للحلف، ولا حتى باستمراره. اعتبر جورج كينان هذا الانتشار للناتو خطأ مأساوياً ودعى صمويل هنتنغتون إلى جعله مقتصرأ على الدول المنتمية للحضارة الغربية دون التباس (لا أرثوذكس ولا مسلمين)، بينما يرى كاليو (1998) أن روسيا تلعب دوراً مغيباً في الشرق الآسيوي، وأنه لا يجوز بالتالي إزاحتها مجانباً على جناحها الغربي عبر توسع الحلف: «ما يمكن أن يعنيه توسع الناتو نحو الشرق هو أن روسيا قد هزمت وأن الغرب يجمع الآن غنائمه». وسيبقى كاليو (1999) متسجماً مع نفسه ليقول مرة أخرى أن التوسع كان خطأ لا يقتصر: «قد يكون التبرير الوحيد لتوسع الناتو هو المقولة التي تعترض أن روسيا قد انتهت كقوة يمكن أن تؤخذ في الاعتبار. وقد تكون أميركا وجدت نفسها مجبرة، عبر الناتو، على ملء الفراغ المتروك. ولكن إذا ما بلغ هذا المنطق حده الأقصى فسوف تكون أوروبا نفسها هي العدو الحيوي-سياسي الحقيقي لأميركا بعد اليوم».

كل شيء سيكون مرتبطاً إذن بـ«الدروس» الطويلة الأمد لحروب البلقان التي هرعت فيها أميركا لمساعدة هيئة الأمم المتحدة المرتبكة وأوروبا العاجزة. لقد كان التبرير الأكثر

شيوياً، بل الأفضل، لتورط أميركا على الأقل في كوسوفو - هو «إنقاذ الناتو». ولكن مدى عمل أميركا هو العالم بأسره، ولذلك كانت تميل إلى ترك الأوروبيين يتابعون مهمتها في إرساء استقرار اللقان لكي تستطيع استخدام قواتها على جبهات أخرى. هكذا حل السبعة آلاف رجل من قوة التدخل الأوروبية، في نهاية 2004، مكان زملائهم التابعين للناتو في البوسنة. قد يكون في ذلك عودة إلى ما كان عليه الوضع خلال الحرب الباردة حين كان الأوروبيون، علماً باستثناءات قليلة (فرنسية وبريطانية خصوصاً)، يفضلون التحرك داخل أوروبا، بينما كانت أميركا تفكر بسط قوتها عالمياً. وقد ينظر إلى تبادل الأدوار هذا كوثيقة ولادة قوة حفظ سلام أوروبية يجب ألا تقلق منها واشنطن كثيراً حتى وإن خشي البعض (مثل أوهانلون، 2001) رؤية التحلي الأميركي عن البلقان يؤدي إلى توزيع جديد للمهام يكون على أميركا أن تتصدى وحدها بموجه لأخطر التحديات خارج القارة الأوروبية، بينما ينصرف الحلفاء الأوروبيون لقضايا فازتهم ويكتفون بمحاولة معالجتها.

يجب إذن منع أوروبا من أن ترفض النظر خارج حدودها بحجة سياسة دفاع أوروبي مشترك تثير داءاً رية كبرى ما وراء الأطلسي. هذا ما يلخصه ستانلي هوفمان على طريفته الخاصة. «لا يمكن لقوة دفاع أوروبية أن تشكل من دون لندن، وسوف تركز لندن على جعلها غير مفصلة عن الناتو». يعترف البنتاغون بقدرة الجيش الفرنسي على الخصوص، وذلك بسبب جهوزيته للعمل في الخارج وتحديثه الذي يراه ناجحاً إلى حد كبير وموازنته المحترمة نسبياً. هكذا يصبح الناتو محطة مفيدة للإشراك الأوروبيين في مهام خارجية، أو على الأقل لمساعدة المسؤولين الأوروبيين الذين يقبلون المشاركة بها على تشريع تلك العمليات أمام رأيهم العام. فهو لم يعد حلاً إذ بقدر ما أصبح جهاز شرعة لأعضائه، أو «خزاناً»، حسب الكلمة التي أصبحت شائعة، يمكن للولايات المتحدة (ولأعضاء آخرين فيه أيضاً) أن تغرف منه قوات للقيام بعمليات خارج حدود «القارة القديمة» هذا ما يتمنى كاخان (2004) حدوثه بعد أن شفي جزئياً من أهوائه الوحيدة الجانب. ولكن هل ستصفي إليه حكومة بلاده، وهل ستكون مستعدة لدفع ثمن هذا التحول؟ لقد حاولت فرنسا العمل على إعادة توزيع للمهام داخل القيادة العسكرية، ولكنها لم تنجح. ومنذ مدة أقرب دهشت الدول التي تضامنت مع الولايات المتحدة عمدة 11 أيلول وهي ترى ضباط اتصالها الذين نزلوا في قيادة المنطقة المركزية في فلوريدا يتلقون الإهانة (باستثناء



البريطانيين!) لدى منعهم من الدخول إلى مركز قيادة الحرب على أفغانستان. في المقابل، عندما أتى بوش إلى قمة دول الناتو في اسطنبول، حزيران 2004، ثم بلمهجة أكثر ميلاً إلى المصالحة ولكن أشد صلابة، في بروكسيل، شباط 2005، يطلب من الدول الأعضاء مدى المساعدة لقواته المتورطة في العراق، تلقى جواباً فاتراً جداً. بالمختصر، حتى الناتو المعتبر «خزاناً» يبقى فكرة أقرب إلى التجريد.

هل تم إنقاذ الناتو حقاً في كوسوفو؟ بين قمة براغ (2002) وقمة اسطنبول (2004)، لم يتمكن الحلف من استعادة الكثير من ألقه. لقد صم إليه سبعة أعضاء جدد، ولكن ذلك زاد من مسؤولياته دون تقوية وسائله إلا بصورة هامشية. ولقد تورط بعد الأزمة في أفغانستان، ولكن دون أن يتوصل إلى إرسال الحجم الكافي من القوات الضرورية، كما بدا الأوروبيون مترددين في توريط الناتو بالتدخل لحل النزاع العربي - الإسرائيلي كما كان يرغب الأمين العام للحلف، أو في دارفور (السودان) كما كان يلح عليهم الأمين العام للأمم المتحدة، مما دفع الفرنسيين إلى إعلان رفضهم الصريح لتدخل الناتو في أفريقيا. عندما وصل بوش الابن إلى البيت الأبيض كان عدم معرفته بأوروبا يبدو جلياً في تعلقه المعلن بالتحالفات الموجودة. يومها كتبت من متصيح مستشارته لشؤون الأمن القومي ثم وريثة خارجيته: «الناتو هو حلفنا الاستراتيجي الأهم» (رابس، 2000). ولكن ولاية بوش الأولى لم تشهد تحققاً لتلك الأطروحة. حل سيحصل ذلك في الثانية؟

في الواقع، يمكن للعلاقات عبر الأطلسي أن تتحسن دون أن يكون الناتو هو المستفيد من ذلك بالضرورة. فهذه المنظمة تعيش فترة صعبة منذ ما قبل أزمة 2003 التي بقيت حية بعدها. لقد حضر دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي إلى ميونيخ في شباط 2005 ليعلم إيمانه بالمنظمة. ولقد بدا خطابه المتخلص من الحموح الاحادي الذي كان ينتقده الأوروبيون ميالاً إلى التواضع: «لا يستطيع بلد لوحده أن يقهر المتطرفين ولا أن يجابه التهديدات اللامتناهية في الأزمنة المعاصرة» ولكن العقيدة التقليدية بقيت هي المسيطرة في الأساس: حتى وإن بقيت أوروبا شريكاً متميزاً فإن رسالة التحالف هي التي تحدد استمراريته. هكذا يفهم لماذا بقي المستشار شرودر حذراً عندما أجاب بأنه يجب في البداية تحديد طبيعة الروابط الأطلسية، ويفضل أن يتم ذلك خارج إطار الناتو، في ملتقى يأخذ بعين الاعتبار وجود الاتحاد الأوروبي كبنية مندمجة.

إذا كانت أميركا تريد في البداية تحديد رسالة الحلف، وإذا كانت أوروبا تعتبر هذه الأخيرة قديمة، فإن الناتو يجد نفسه يتباعد مرتين، تأتي كل واحدة من إحدى ضفتي المحيط. لقد أثار الموقف الألماني، المدعوم على الأرجح من باريس، الكثير من الشبهات: يرى جيرارد بيكر، في الويكلي ستاندارد، 28 شباط 2005، في التوجه الفرنسي نحو الصين إرادة تعجيل التوصل إلى عالم متعدد الأقطاب يأتي رفض المستشار الألماني للناتو كبنية حوار عبر الأطلسي ليعطيها دفعا جديداً. فباريس تشجع الأطراف الآخرين في النظام الدولي، ويرلين تحاول فرض «حوار الولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي كمتساوين»، في تناغم لا يهدف إلا إلى الحد من حرية حركة أميركا وإضعاف هيبتها على أوروبا. قد لا يكون هذا الحديث عن نوايا أوروبا صحيحاً إلى حد ما، ولكنه ينطوي في نفس الوقت على تكبير أميركا بما تريده من الناتو. فلا يبدو أن الأوروبيين معها كانت غاياتهم، يقولون بأن يبقوا «أسرى» تنظيم تبلغ درجة الاختلال فيه أن القوة المهمة عليه لا تكف عن الترداد بأن الناتو ليس في النهاية أكثر من «خزان» اختياري للقوى العسكرية، وأحياناً لشرعنة لا تلجأ إليها إلا عند الحاجة، وأنها تصر على القول بأن المهمة هي التي سوف تحدد الحلفاء وليس العكس. إن المربح لا يستطيع فرض الوفاء المطلق على الزهرة إذا ما أباح لنفسه، فوق كل ذلك، تعدد الروجات! بمعنى آخر، يصعب على كثير من الأوروبيين، وفرنسا على رأسهم، القبول بتوسيع دور حلف الناتو دون إعادة توزيع مسقة للمناصب والمسؤوليات في داخله، تأخذ بعين الاعتبار أد هيمت واشطن على الحلف التي كانت مبررة خلال الحرب الباردة لم تعد اليوم مقبولة إن بسبب شعور الأوروبيين باندثار الخطر الوجودي الذي كان يفسر تبعيتهم للقطب الأمريكي، أو بسبب مرعة أميركا، لاسيما أيام جورج بوش، للصرع في قرارات الحرب والسلم وكأنها غير معنية بالتشاور مع حلفائها الأوروبيين، أو لأن أميركا، باعتبارها ان «المهمة هي التي تحدد هوية القاطنين فيها» باتت تعتبر حلفاءها الأوروبيين كغيرهم على طول الساحة الدولية ولم تعد تميزهم عن الدول التي تبدو أكثر حماسة للسير في مشاريع أميركا أو أكثر انقياداً لزعيمها مثل أستراليا أو اليابان أو روسيا قريباً الهند. من هنا هذا التساؤل في أوروبا عن فائدة استمرار الحلف أو عن مغزى توسيعه في وقت تفتت فيه قيمة العلاقة الأميركية - الأوروبية نفسها.

## من التفاهم إلى الزواج الإجباري؟

منذ أن وجد الغرب لم يتوقف الإعلان عن موته القريب؛ وسيبقى اليوم حياً رغم كل النبوءات الكاذبة في أوروبا وأميركا، ولكن مقابل إصلاحات متواصلة بالتأكيد. كورس (1999-2000)، المؤرخ الكبير في جامعة بنسلفانيا، مقتنع بذلك: «في مختلف المظاهر التي اتخذها، كان الغرب يخشى منذ بداياته نهاية حضارته الذاتية. ولكن على الرغم من الكوارث الطبيعية والفوضى والحروب والاستبداد، استمر الغرب موجوداً، فدياته تعلمه أن اليأس هو أكبر الخطايا، وذلك درس يجب أن يتعلمه كل جيل جديد. أما مصدر هذه الاستمرارية فيجده كورس في «الروحانية الإمبراطورية» لخصاصة تؤمن بصلاحيته الفئات الذهبية التي تتسامى بها، مشيراً بذلك إلى أن الغرب يحتاج، سواء لنفسه أو لاستمراره، إلى أن يقتنع بأنه حامل رسالة إنسانية. تلك قد تكون عبقريته، وقد تكون معصيته أيضاً، بسبب الأضرار التي ألحقها بالآخرين. يبدو فيلسوف سوارثمور، جيمس كورث (1994)، أشد تشاؤماً بها لا يقاس: «تبدو العارة اليوم وكأنها تحمل شيئاً من الضغينة. لقد انطوت أزمنة «الغرب» الظاهر: فهو لم يعد يصنع أي طاقة داخل الولايات المتحدة ولم تعد له شرعية في أعين الأميركيين».

يتضح إذن أنه يجب، قبل تغليب أي من هذين الرأيين المتناقضين، التفاهم أولاً حول ما هو الغرب، وإطلاقاً من ذلك حول اللبنة التي يتأسس بها بنيانه. إذا كان القرن الحادي والعشرون سيكون قرن البعد الديني، كما تنبأ أنلدريه مالرو، فلن يكون مفهوم «الغرب» قابلاً للبقاء إلا إن حدث أن تغير أحد قطبيه جذرياً أن تصبح أميركا أقل تديناً، أو تسترجع أوروبا تدينها. وإذا ما صح توقع مالرو، فسوف يواسي على الخصوص إيرفنج كريستول الذي يعتبر أن الدين كان العائق الأكبر أمام انتصار الشيوعية، ويتأسف في المقابل على «أميركا التي لا يكاد عدد المؤمنين فيها يبلغ نصف عدد سكانها» وقد تصبح أميركا، مثل أوروبا، ليبرالية بالكامل في منطلقاتها، ومفتقدة بالتالي للصلاية التي سمحت لها بكسب الحرب الباردة: قد نشهد عند ذلك «تضافراً» جديداً للجزيئين المكونين للغرب حول إيديولوجيا ما بعد دينية أو لادينية. هل هنا ما توقعه صمويل هنتغتون عندما عرف جميع الحصارات متعايير دينية، ما عدا حصارتي الغرب واليابان اللتين يعرفهما على أنها مختلفتان عن بعضهما (مع أن اليابان تشكل عادة جزءاً من الغرب على الصعيد الاستراتيجي)، ولكنها

مختلفتان أيضاً عن كل الأخريات بانعدام لاصقهما الديني ؟

دون ادعاء أية قدرة على التنبؤ أو أية معرفة حقيقية بهذا الميدان، لا يبدو لنا أن تحولاً كهذا هو في طور الحدوث من هذا الجانب أو ذاك. بل إننا قد نميل إلى الطرح المعاكس، أي وجود هوة بهذا الخصوص تزيد تعمقاً بين أميركا تصبح يوماً بعد يوم أكثر تديناً، وأوروبا يكاد لا يمر يوم إلا وتكرر فيه أنها كذلك. والسجال الحاد بين بروكسيل والفاتيكان حول الهوية المسيحية لأوروبا يمثل تناقضاً صارخاً مع أميركا حيث الكاتب الأساسي للمخطب الرئاسية هو رجل دين يصره كثيراً أن يرى رئيسه يعتمد المصطلحات والموضوعات التوراتية التي يقترحها عليه. ولكن قد يكون الدين في أوروبا أقل صفعاً بما تعتقده النخبة، وقد تكون مسائل مثل انضمام تركيا أو استمرار إرهاب ذي هوية دينية فاعلة في تقوية العامل الديني بين الناخبين، وفي جعله ممكن الاستخدام من قبل المسؤولين ومن الجهة الأخرى، قد يكون تشيع الخطاب السياسي الأميركي الحالي بالدين قد بلغ قمته بفصل الأمر بالجمهور، بعد خمس أو عشر سنوات، إلى الإحساس بالراحة مع خطاب أكثر دينوية وأكثر إنسانية، وأقل سلوكاً للدروب العناية الإلهية الوحيدة الاتجاه. وقد يحصل أن يتحقق تضافر من نوع آخر لا تتخلل فيه أميركا ولا أوروبا من جرعتهما الدينية المعتمدة حالياً في الخطاب العام، ولكهما تلتقيان فيه عند خط وسطي.

ولكن خطأ كهذا لن يكون كافياً بالضرورة، وإن قوّيها، لتشكيل إسمنت العرب اللاصق. فهو قد يشكل جزءاً من تراثها أكثر مما قد يعمل على توجيه مستقبلها ولكي يعود هذا الأساس الديني المتأكل إلى حد كبير إلى لعب دور توحيد متح لهوية، سيكون على الغرب تجاوز حدوده الجغرافية الموجودة لقد كانت «رسانته العالمية» خلال الحرب الباردة مطوية على محتوى إيديولوجي وستراتيغي (أي دنيوي)، فكانت من هذا المنطلق مقبولة من جميع شعوب الأرض دون أن تستفز معتقداتهم. ولقد فتح الغرب المسيحي، خلال تصديده للإتحاد السوفياتي، معايير قيمة بين الأديان العالمية، بين معتقده ومعتقدات الآخرين. وإذا ما عاد هذا الإسمنت الديني، كما قبل عصر الأنوار والثورة الصناعية، ليشكل لونه الخاص وملهمه الأساسي، فسيجد العرب صعوبات كبرى في تجاوز حدوده الجغرافية والتجاوب مع هموم (قد تكون مصيرية) من يدينون بمعتقد في أقطار الأرض، سواء كان تدبيرهم قديماً (كما في الشرق)، أو ناتجاً عن استثماره الشاسع في العالم (من

أستراليا إلى أميركا اللاتينية)، أو كانوا معتقين حداثيين. وفي المقابل سيكون عليه تصور «نظام أهل فمة» شبيه بالذي أنشأته الإمبراطوريتان البيزنطية والعثمانية لأقلياتهما الدينية. ولكن ذلك سيحتل تراجعاً هائلاً لأبناء «الأنوار»، سيكون من شأنه «أسلمة» المسيحية يجعلها تعتمد نظاماً ثنائياً حاسماً بين المؤمنين، أعضاء «الأمة» والمشركيين، وجغرافياً بين «دار الإسلام» و«دار الحرب» (أودار «الآخرين» بكل بساطة). إن تراجعاً كهذا - بعيد الاحتمال جداً في الوقت الحالي - لن يكون وارداً إلا إذا اتشعت «الحرب على الإرهاب» بخطاب ديني متصاعد يكون العدو المعلن قد نجح في فرضه على الغرب عبر واحدة من أليات التحول اللوائية أو شبه الواعية لدى الخصم، وذلك ما تفرضه الحروب كثيراً على فرقاء النزاع إذ تدفع كلاً منهم إلى اعتماد مصطلحات وأساليب وحتى غايات الخصم. فما هي الولايات المتحدة التي ذهبت لمحارب الخصم في عقر داره، تجدها نفسها مستشرقة بما يعادل أو يفوق التخريب الذي تعمل على نشره لديه!

إن منظوراً كهذا يجب أن يؤدي إلى مرلة جنوح ما زال اليوم في بدايات ظهوره. ولكن ذلك لا يعني أن قلق الغرب سيتهي عدها. فعليه من جهة أن يمثل جيداً عبارة كريستول السابقة، أو ما يقوله جيمس كورت (1994) عندما يلاحظ أن «المشروع المتعدد الثقافات قد نجح في تهميش الحضارة الغربية حتى داخل الأوساط الثقافية: في الجامعات ووسائل الإعلام» - وهما ملاحظتان تصحان من أوروبا أكثر مما هي الولايات المتحدة. هكذا يؤدي العرب واجب الحفاظ على خطابه السليم سياسياً عبر تقديم البرهان يومياً على أنه حين يحاول «الآخر» أن يجره إلى «حرب دينية»، فهو لن يقبل أن يجوضها من هذا المنطلق. وعليه من جهة أخرى أن يحافظ على جوانب من تراثه، تكون ذات أبعاد دينية ولكن ليس بشكل حصري، وذلك بهدف الحفاظ على إمكانية التأثير على رأيه العام وتجاوز «تفاهة» العبارة، بعد أن فقد خطابه الإيديولوجي والاستراتيجي الذي كان معتمداً في الحرب ضد الشيوعية الكثير من محتواه. إن هذه الضرورة المتناقضة قد أدت حتى الآن إلى الكثير من التمرقات ولقد لاحظ ذلك كورث، ولكن أيضاً كوير وغرومكين وكثيرون غيرهم، فهم يتقنون مفهوم الحدائة نفسه، إذ يرون أن الليبرالية لم تعد حديثة، بل أصبحت ما بعد حديثة، بينما توقفت المحافظة عن كونها حديثة لتعود إلى ما قبل الحدائة. كما يتقنون الأساس الذي تقوم عليه العلاقة عبر الأطلسي، إذ أنها تثير على كل من الصفتين جوانباً مختلفاً ومن

الصعب أن يتصالح مع الجواب الآخر (أنظر: الفصل السابع) في الموقف من الاسلام ومن المسلمين.

إذا ما تم، في المقابل، تعريف الغرب بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيه منذ 1945، فها يكون مستقبل المفهوم واعداء أكثر بكثير. وهذا أيضاً رأي إيكبري وكوتشان، مثلاً، أو أيضاً مينوغ (1992-1993) الذي يرى أن «العرب هو أولاً مجموعة قيم وممارسات ومؤسسات عرفت أن تثبت حتى الآن أنها كانت ناجحة أكثر من تلك التي دخلت في منافسة معها. والغرب، مثل كل شيء بشري، له أعداء، وقد كانت مأساة القرن العشرين الكبرى هي السلسل المتواصل من محاولات تهدف إلى القضاء عليه أو السيطرة عليه». هنا تمحط رؤية فوكوياما بشيء من صلاحتها: رغم الحروب والمذابح، والتراجع والطلاق، والمقاومات والمصالحات، ما من أحد يشك في أن المؤسسات الغربية، التي اكتسبت وصاغت مواصفاتها في الغرب نفسه، قد أصبحت اليوم أكثر عالمية، وأن آخر المحاولات الكبرى لإفشالها، المحاولة السوفياتية، قد فشلت بالكامل. ولم يعد التنبؤ شبه العالمي لاقتصاد السوق مادة مناقشة سواء كواقع حالي أو كمشروع قيد التحقيق. و«الموجة الديمقراطية الثالثة» التي انطلقت منذ حوالي عشرين سنة ما زالت متواصلة الانتشار في بلدان جديدة. ورغم تعرض «توافق واشنطن» لبعض الاهتزازات، فلم يزل دون منافس إيديولوجي جدي. بعبارة أخرى، إن ما هو مرجح أكثر خلال خمس أو عشر سنوات، أن تشبه كوريا الشمالية شقيقتها الجنوبية، وليس العكس؛ وأن تشبه الصين اليابان، وليس العكس؛ وتشبه نيجيريا أفريقيا الجنوبية وليس العكس؛ وتشبه كوبا كوستاريكا، وتمتد المملكة العربية السعودية الملامح الحالية للأردن، وليس العكس.

بالنسبة للعرب، ذلك خبر ممتاز - فإذا كان لا يمكن العيش، برأي كورس، إلا باستحواض على قيم تجمعها، ما هو مطمئن إلى الاعتماد شبه العالمي لمؤسساته، ومرتاح لتبني تشريعاته، ومسور أيضاً وهو يلاحظ بدور «نهاية التاريخ». ولكن هذا التقسيم البالغ الإيجابية يمثل هو الآخر تهديداً جديداً للعلاقة عبر الأطلسي، لأن «نهاية التاريخ» تنطوي وإن جزئياً على الحد من قيمة الجغرافيا إذا كانت الدول تتشابه أكثر فأكثر بأنظمتها السياسية ونظمها الاقتصادية، فإن الحدود تفقد بصورة بديهية من دورها كخط فاصل. ثم إن هوية الغرب نفسها، المعرضة حالياً لإشكالية، سوف تزيد اهتزازاً، إذ أن العالم بكامله (أو بجزءه الأكبر)

## نهاية الغرب

يكون قد صار «غرباً»: أفريقيا الجنوبية وكوريا، اليابان وتايوان، تركيا وروسيا. فإذا لم تعد العلامة الفارقة له «الغربي» الدين، ولا الاصطفاة الاستراتيجية، وإنما التشبه المؤسسي، لن يعود للغرب حدود مرسومة ولا جهات محتملة يصبح العالم هو الغرب، أو الغرب هو العالم، والمعنى يكون واحداً.

ولكن عولة النموذج الغربي لن تحدث بطريقة متعاقبة أو متطابقة شيئاً فشيئاً سوف تختلف وهي تتجذر الأنظمة الديمقراطية القديمة أو الحديثة، واقتصادات السوق، الراسخة أو الناشئة. فلقد بدأنا نشهد تكاثر «ديمقراطيات» متفاوتة الحديثة، ومتفاوتة التوقع، ومتفاوتة الليبرالية. كما نشهد بطل انتصار الرأسمالية بداية ظهور رأسماليات متنوعة يذهب بعضها في اتجاه تقوية دور الدولة والبعض الآخر في اتجاه تخفيض دورها، وظهور اقتصاد سوق أكثر أو أقل حرية، حسب البلدان أو حسب ظروف التطور داخل كل بلد. هكذا تتراكب العولة الواضحة مع تنوع أكبر. ولم يعد من الممكن بالتالي اقتراح نصيب ثاني فقط (ديمقراطيات مقابل ديكتاتوريات، اقتصادات حرة مقابل اقتصادات موجهة)، بل تمير نوعي. هذه المسيرة المزدوجة نحو العولة ونحو التنوع تنحو بطبيعتها إلى توليد تقارب انتقائي بين بلدان أو بين جماعات داخل بلدان، وليس من المؤكد أن يكون ذلك التقارب حاصلًا بصورة أفضلية بين ضفتي الأطلسي فمن الممكن أن تساهم معايير أخرى مرتبطة بمنطق التقليد ذاته في تعميق الهوية الأطلسية: لمة مشتركة مثلاً، أو مصالح خاصة، أو رؤية متقاربة للعالم. اليوم، أميركا هي على توافق أكبر مع بلدان مثل بريطانيا أو إسرائيل أو أستراليا مما هي مع فرنسا أو ألمانيا مثلاً. وبصورة معاكسة هناك من يلاحظ في أميركا ذاتها أن تقارباً أوروبياً - آسيوياً يتزايد يوماً بعد يوم (لاحظه هيرز دو سانتيس، 1993، في وقت مبكر، ولا يتوقف آخرون عن العودة إليه) إذا ما توصلت جميع بلدان العالم إلى التشابه في أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى درجة تصبح فيها موجودة على لائحة واحدة، سوف تقوى الرغبة لدى كل منها باختيار أصدقائها على هواها.

سوف يكون ذلك، برأي هتغتون المصير على آرائه، سبباً إضافياً لانقضاء العرب ككيان «استراتيجي». فالغرب، حسب رأيه، «لم يربح بفضل سمو آرائه أو قيمه أو دياناته (التي لم يعتنقها سوى عدد قليل جداً من أفراد الحضارات الأخرى)، وإنما باعتداده على العنف الشديد والتكرار. والغربيون ينسون ذلك في الغالب؛ أما غير الغربيين فأبداً». والوصية

التي يرمي بها هتفتون الغربيين الحقيقيين، غربي الحرب الباردة (الأميركيين الشماليين وأوروبيي حلف الناتو)، هي أن يتجمعوا من جديد، وبصورة أشد تضامناً، ضمن الناتو الذي يستعدون منه شبه العربيين واللاعريين، وأن يجعلوا منه حصناً حصيماً، وأن يتعاملوا مع باقي العالم كما كانوا يفعلون سابقاً، بعيداً عن أحلام الموهلة الكاذبة (أنظر: الفصل التالي).

ولكن من يقول استراتيجياً، يقول عدواً مشتركاً. سوف نرى في المستقبل إذا كانت أفكار هتفتون عن استبدال العدو الإيديولوجي والاستراتيجي للحرب الباردة بالعدو الحضاري الجديد، قد سقطت مع الوقت أو إذا ما أصبحت هي المعيار. ولكن علينا الملاحظة أنه، رغم 11 أيلول وبعض السقطات الكلامية ورأي عام متعاطف مع آراء هتفتون، فإن أطروحة هذا الأخير لا تستقطب (أو ليس بعد) أغلبية آراء الاتليجيسيا الأميركية. يرفض كافان مثلاً بالكامل فكرة أن التيارات الإسلامية «الجهادية» يمكن أن تلعب اليوم دور الشيوعية السابق. ويرى آخرون أن الصين يمكن أن تبلغ في أفضل الأحوال موقع قوة مهيمنة إقليمية، ولكن ليس قوة عالمية. ومع أن المحافظين الجدد مقتنعون ببعض عناصر أطروحة هتفتون فإنهم يقرّون، على عكسه، متحمسين للتدخل في أنحاء العالم وتغيير الانظمة بمنة وساراً، بل مغامرين في ميلاتها، وليس دعاة لأن يهتم كل بشؤونه بحيث يتحوّل الغرب إلى مجموعة منعزلة حريصة على الدفاع عن نفسها وعن تثبيت هويتها، كمثل القلعة المحاصرة من كل جنب. أما المسؤولون الأميركيون، كما الأوروبيون، فإنهم يجدون صعوبة كبرى في تقبل أطروحة هتفتون، وذلك باسم صديقتهم السياسية ورغم بعض الهواجس التي تترأى لبعضهم (إذا صدقت بعض الاعترافات الحميمة والمتفرقة، فقد لا يكون عدد منهم بعيداً عن أفكار هتفتون دون التحرق على البوح بهذه الميول).

سوف يعود إلى هذه المسألة عن قرب (الفصل السابع)، ولكننا نسجل هنا سريعاً بأنه ليس من المؤكد أن هذه الأطروحة قادرة على جمع صفتي الأطلسي، ليس فقط لأن ظروفهما الجغرافية والديمقراطية مختلفة، بل أيضاً لأن استعدادهما لقبول المعيار الثقافي ليس متماثلاً. وحتى إن كانت مقولة صراع الحضارات ستكون يوماً مقولة من الطرفين، فإن طريقة التعاطي مع المشتبه به رقم 1، الإسلام «الجهادي»، قد تشكل مادة خلاف جديدة. هل كان راسل سايتز (ماشينال إنترست، صيف 2003) مخطئاً بالفعل عندما لاحظ أنه



«إذا كانت أميركا والبلدان القديمة في أوروبا الغربية يعيشان تحت سقف ثقافي واحد، فعندما يتعلق الأمر بقضايا العرب والمسلمين ينسحب كل منهما إلى غرفته؟»

إضافة إلى العدو المشترك، يتطلب كل أساس استراتيجي اعتماد مفهوم استخدام القوة يكون متيناً على الأقل، إن لم يكن مشتركاً. ولكن لدى مقارنة الموازنات المحصنة للدفاع، وشيوع استخدام القوة، ودور الوسائل العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، فإن الهوة بين أميركا وأوروبا تبدو عميقة بالفعل. يقارن لوثفاك (1994) بين «تخمس» الأوروبيين المسلمي وتصرف القوى الكبرى الحقيقية التي «لا تردد في استخدام القوة حتى وإن لم تكن مصالحها الوجودية في خطر». ويردد غومبرت صدى أطروحة كاغان المذكورة في مطلع هذا الفصل ليقول عن حق أنه لا يجوز للأوروبيين أن يتهموا أميركا بالعمل على الهيمنة بينما هي لا تكف عن دعمهم نحو زيادة موازناتهم العسكرية ونقوية وسائل «عرض قوتهم» في الخارج، فحقيقة الأمر أنهم «في نفس الوقت سلبيون عسكرياً وهجوميون دبلوماسياً». ولكن هذا اللوم لا ينم عن اختلاف على حجم الموازنة العسكرية بقدر ما يكشف عن خلاف عميق على الدور العسكري في حل النزاعات المعاصرة. لا يعتقد الأوروبيون بكل بساطة أنه يجب أن يكون العمل الدبلوماسي صورة مطابقة أو خادماً أميناً للقوة العسكرية، بل يقولون بأنه يمكن أن يحمل مكانها في أغلب الحالات. يقدم أستاذ تركي لاحظ التقدم الكبير الذي حققته بلاده في ميدان حقوق الإنسان لكي تقدم ترشيحها للاتحاد الأوروبي تلخيصاً رائعاً لواقع هذه الهوة: «إن قوة أوروبا الساعمة تغير تركيا بينما تقوم قوة أميركا الخشنة بتدمير العراق». وقد تكون حادثة حصلت في خريف 2005 الأكثر تعبيراً عن صعوبة توافق النخب الحاكمة على ضفتي المحيط الأطلسي حول المفهوم الاستراتيجي الموحد إذ أجرت مجلة برومبكت البريطانية استطلاعاً لرأي النخب الأوروبية حول هوية المثقف الأكثر تأثيراً في الغرب في مطلع القرن الواحد والعشرين فإذا بالفائز هو نعوم تشومسكي، أستاذ اللسانيات في معهد ماساتشوستس والشهير خصوصاً بمعاداته الثابتة والجنزيرة للمشروع النيو إمبراطوري الذي امرت فيه بلاده فما أبلغ من أن تختار النخب الأوروبية مفكراً يسارياً فتعتبره مرشداً لها بينما يحصر بموذه في بلاده نفسها على مساحة ثقافية ضيقة بل هامشية من الذين يجراون على رقص تقاهم النخبة الأميركية على تفوق القوة الأعظم بل على ضرورة ذلك التفوق لصون النظام في العالم.

تبقى اللبنة الأصلب دون شك مع أنها، بصورة مفارقة، الأقل ذكراً في المجالات الكبرى: المصالح. فهي التي تفسر لماذا كان رجال الأعمال على ضفتي الأطلسي هم الأشد تأثراً بالأزمة السياسية التي عصفت عام 2003. مقابل دعاة الطلاق الأطلسي من المحافظين الحدد، وأيضاً مقابل ملايين المظاهرين الأوروبيين المعارضين للحرب على العراق، تصرفت أوساط رجال الأعمال بمزيج من الحيادية والإنحاح، فهؤلاء يعرفون جيداً أهمية سوق أوروبية تضم 450 مليون نسمة يعنون الكثير للصناعيين الأمريكيين، والأهمية المقابلة للسوق الأمريكية لدى المستثمرين والمستثمرين الأوروبيين. يتجاوز حجم الميران التجاري بين الكيانين 2,5 تريليون دولار في السنة. وفي 2003 كانت الاستثمارات الأمريكية في أوروبا 87 مليار دولار، بينما يعود 75% من الاستثمارات في أميركا إلى أصول أوروبية بصورة منتظمة. تستطيع إذن كل من أوروبا وأميركا أن تبعم شطر آسيا، ولكنها تبقىان مثل توأمين سيامين متلاصقين بشبكة هائلة من العلاقات المالية والتجارية المماسمة والدائمة. يلاحظ دروزدياك (2005) أن العملاق الألماني سيمنس يستخدم أكثر من 70000 شخص في أميركا، بينما كانت السنة الأكثر حدة (2003) في مسيرة الخلافات الفرنسية-الأمريكية هي أيضاً السنة التي بلغت فيها أرباح الشركات الأمريكية في فرنسا، كما حجم الاستثمارات الفرنسية في أميركا، رقماً قياسياً جديداً. وما من أحد يشك في أن هناك نوعي قوي يعمل على التعاون والمصالحة، وأنه سيكون موجوداً دائماً ليجد من جتوح السياسيين ويخفف من لهجة خطابات الإيديولوجيين. ولكن هل هو قوي كفاية ليقطب موارد رأي عام أصبح أقل حماساً للرابط عبر الأطلسي؟ وهل تستمر فعاليته إذا ما هبت بفعل تزايد البطالة، وريح تيار إنفلاقي جديد؟

ذلك ان اعتبار المصالح هي القاعدة الصلبة التي يعاد عليها بناء «العرب» ككيان متناحسك يطرح بدوره اسئلة مقلقة مثله مثل المعايير السابقة التي ذكرنا (أي الدين، والثقافة، والثنائيل المؤسسي او التفاهم الاستراتيجي)، ذلك ان المصالح الاقتصادية والمالية هي اولاً نتاجاً لخطط والممارسات الشركات الساعية لتعظيم ارباحها وليست بالضرورة، وهي ليست دوماً، صورة عن خيارات الدول والحكومات او التخب في تحديدها الاوسع، وبالتالي ليست خلاصة تلقائية لاختيارات الناخبين من على ضفتي الأطلسي. ثم ان المصالح قد تتبدل وتتغير وقد يرى المستثمرون مصلحتهم بتوجيه رأسمالهم نحو دول أخرى الربحية

فيها أهل، أو العمالة فيها أبغض كلفة، أو المردد فيها أسرع تحصيلاً. وقد تتغير أيضاً سبل التجارة والكل يعلم أن آسيا كمصدر للواردات وكسوق واعدة المردود تثير لعاب الأميركيين والأوروبيين على السواء، لذا يبدو الرهان على المصالح كاستمات لاصق للغرب صحيحاً في الراهن من الزمن، لكنه ليس بالضرورة صائفاً على المدى البعيد.

لذا سيبقى السؤال عن حقيقة وجود «الغرب» قائماً ولفترة طويلة. وقد يكون السبب الأعرق لاستحالة بلورة الجواب عليه هو انعدام التوازن في مستوى تكون الطرفين. ذلك أن الولايات المتحدة كيان قائم وجبار لا يشك أحدي وجوده بينما تبقى أوروبا، على الرغم من التقدم الهائل الذي سجلته عملية بنائها ككيان مميز وموحد، مشروعاً مفتوحاً على أفاق متعددة، من هودة التفكك إلى دول متنافسة إلى نوع من الفيدرالية، ناهيك عن الحالات الوسيطة بين هذين الحدين. وبينما تبدو الولايات المتحدة متمسكة «بالغرب» أساساً لعجزها عن التغلص التام عن كونها وليدة التوسع الأوروبي التاريخي، وبالتالي لارتباطها بأمها الأوروبية في عملية تكوين هويتها بل في استمرار تشكيل نحتها الحاكمة (التي تبقى إلى حد كبير يضاء ومسيحية وأوروبية الأصل) والتي تدرك في أعماقها أن ابتعاداً اضاعياً عن القارة - الام يعني مزيداً في نفوذ سيطرتها الداخلية في الولايات المتحدة نفسها، فإن أوروبا تدرك أن كونها ما زالت مجرد مشروع، مهما بلغ مستوى التقدم في تحقيقه، يجعلها عرضة لتأثير هائل من قبل القوة الأعظم التي تحافظ، داخل المجموعة الأوروبية، على علاقات استيعابية واضحة مع عدد من الدول والأحزاب والتيارات والنخب، ترى رأيها وتقبل بزعامتها، بل تطمح بمزيد من التقارب معها، داخل أوروبا الغربية نفسها، وبصورة أوضح، داخل أوروبا الوسطى والشرقية المتحررة مؤحراً من ضغط الهيمنة الروسية عليها. وكون أوروبا ما زالت (وستستمر لفترة طويلة) على هذه الحال سمح للمؤرخ البريطاني الكبير إيمانويل فالرشتاين بالجزم أن «الاتحاد الأوروبي بات علامة الاستهزاء الجيو-سياسية بامتياز في عالم اليوم». لهذا كله، قد لا تكون الخلافات السياسية (وقد رأى الغرب مثلها وأحط)، ولا السجلات الثقافية (وقد يمكن اعتبارها مصدر حيوية وليس صورة تدهور لكيان العرب)، ولا تدني الروابط الاقتصادية أو في الأقل تذبذبها، ولا انعدام العدو الواحد (وقد تمكن «الغرب» من الاستمرار في العصور السابقة دون تمامه على عدو واحد أو دون وجود لذلك العدو)، قد لا يكون أي من هذه الأسباب أساسياً في

## أميركا والعالم

فهم معضلة «الغرب» الراهنة بقدر ما هو ذلك الاختلال العميق الذي انفجر غداة انهيار جدار برلين بين أميركا الساعية إلى رسالة جديدة في عالم مفتوح (تقبل لاعتبار أوروبا إحدى ساحاته وحسب) وأوروبا الساعية إلى هوية موحدة (تقبل لاعتبار أميركا النيوامبراطورية عتبة امام تحققها).

## الفصل السادس

### العولمة على محك المصلحة القومية

بالنسبة لحيل كليتون، كانت العولمة مفتاح العالم المتغير، كانت مسيرة تقدم بثبات لتتخذ شيئاً فشيئاً طابع الحتمية التاريخية. يومها لاحظ ما يكل ليند (1995): «في عالم عصر متبدل، يشبه المصور الوسطى إلى حد كبير نمتجّع فيه أعلى درجات التعامل مع تنوع لا سابق له، يشعر الأميركيون أننا نظروا إلى هذا العالم الواسع أنهم في بلدهم» مع بوش الابن أصبحت العولمة نوعاً من العقيدة، بل آلة حرية بعد هجمات أيلول 2001، لم يتردد الرئيس في الإعلان عن أنه سيذهب لمحاربة الإرهابيين والقضاء عليهم «لتشجيع التبادل الحر وتوسيعه». كما قال وزير خارجيته، بصيغة أقل أناقة، أن من يعارضون العولمة يكشفون عن «تقارب فكري» مع إرهابي 11 أيلول. وكنتيجة لذلك يمكن أن نقرأ في استراتيجيا الأمن القومي «مدعب بوش»، أيلول 2002، أنه «لا يوجد إلا نموذج واحد ممكن للجحاح الاقتصادي». ويذهب الوعظ التبشيري بتحرير التجارة أبعد من ذلك بكثير: «لقد اتبنت مفهوم التجارة الحرة أولاً كمبدأ أخلاقي قبل أن يصبح قاطرة للاقتصاد»، مما دفع البعض إلى التعبير عن دهشة لكون هذا التقديس للتبادل الحر يجعل منه «المعادل الرأسمالي للمواوية أو الوهابية ويجعل الماركسية الأشد مظاهرة تبدو رقيقة وإنسانية» (فينغان، 2003).

هكذا أصبحت العولمة «المعادل الوظيفي لما كان عليه «العالم الحر» خلال الحرب الباردة»، كما يكتب أندرو باسيفيتش (1999)، الذي يكمل: «ينطلق الحلان البعيدان، حلم انتصار العولمة القريب، وحلم تعوق أميركا العسكري اللامحدود، في الأساس من غرضية واحدة تعتقد بأنه يمكن للولايات المتحدة أن تبلغ غاياتها دون أن يكون عليها أن تختار ولا أن تتألم». ولكن ذلك كان قبل 11 أيلول 2001. بعد ذلك التاريخ تحولت العولمة إلى معركة لا توهر

الدم ولا العرق، كما يرى توماس بارنيت (2004) الذي يقدم عنها صورة شبه كاريكاتورية عن ذلك، قائمة على هوس المثنائية. فهو يرى أن العالم منقسم، كما في فترة الحرب الباردة، إلى معسكرين: «العالم الموحد» و«العالم المقصود»، وهناك صراع دام مستعمر بين العالمين يجب أن تقدم العولة إذن لتصل المقصولين، ولكن مع توقع مقاومة شرسة من حكامهم. ودخول أي بلد في العولة يعني الموافقة على قبول تبعية الطرف للمجموع؛ والقبول بأن يقوم العالم « بإعادة صياغة اقتصادك ومجتمعك أكثر بكثير مما يصح في مقدورك التأثير على تطوره الخاص ». أما الاكتفاء بالارتباط الاقتصادي فيكون خطة لا يمكن أن تدوم طويلاً . يجب دخول العولة كما لو كانت معتقداً، وتقبل كل ما يرافقها من أمواج داخلية، حتى وإن كانت «المجتمعات التقليدية تميل إلى الاحتفاظ برقابة متواصلة على مضمون التواصل والاكتفاء بألياته» وكما في صراع «العالم الحر» ضد «الديكتاتوريات الشيوعية»، فلا يمكن أن تبقى أميركا شاهداً سلبياً على هذه الحرب الجديدة. إنها رحيمتها بشكل طبيعي، ويشرح بارنيت لماذا : «نحن صلة الوصل المتجسدة، والعولة هي الهدية التي نقدمها للتاريخ بحيث نتحول نحن الشعب إلى نحن العالم». ليس أقل من ذلك! هكذا تتحول العولة تدريجاً من ثورة تكنولوجية، إلى تواصل كثيف. ثم تتحول مجدداً في نظرة كليتون إلى آلية اقتصادية ومالية تدير تدريجاً لربط العالم ببعضه، ولتأمين المصالح الأميركية. ثم لا تلبث أن تتحول مجدداً، في قراءة بوش لها، إلى نوع من العقيدة شبه الدينية التي ينبغي لا ركوب موجتها وحسب، وإنما أيضاً دفعها قسراً نحو تحقيقها الكامل. وما أن العولة تمسها، تمسي، تحت قلم بارنيت عملية فرز عقائدي واستراتيجي بين «الموصلين» و«المنفصلين» معطية أميركا دوراً عالمياً جديداً بعد انتهاء الحرب الباردة، هو دور حماية آليات التواصل وإرغام «المنفصلين» على الدخول إلى حلة العولة، بالإقناع، وإن لم ينفع الإقناع، بالحديد والناار.

### من الإيمان إلى العقيدة

من المدهش أن يكون البلد الذي يمتلك أوسع سوق داخلية مهووساً، منذ ولادته، بالانتماء على الأسواق الأخرى. ولكن ذلك هو الواقع، حتى في مراحلها المساء انتمائية. فلقد كانت أميركا على الدوام داعية للتبادل الحر. أدت سياسة «الباب المفتوح» خلال أعوام 1920 إلى تغلغل المصالح الأميركية إلى الصين؛ وفرض البلد نفسه عند ذلك كواحدة من

قوى الوصاية على الصين المقسمة، وسيكون ذلك شبيهاً بدخول متقنين أميركيين لاستخراج البترول في إيران أو ألتونيمسيا. بعد 1945، سوف تساهم مؤسسات «بريتون وودز» بتعميم ذلك التوجه الذي لعبت فيه الحرب الباردة دوراً هاماً بتكثيف المبادلات بين دول «العالم الحر» ونشر الاقتصاد الحر في بلدان مثل ألمانيا واليابان. وبمصادقة سعيدة كانت البلدان التي وضعت تحت الحماية الاستراتيجية الأميركية شر كاء أميركا الاقتصاديين الأساسيين، مما أنتج تواصلاً إيديولوجياً كانت الحرية السياسية فيه مواكبة، إن لم تكن مرادفة للتبادل الحر. منذ 1989، توسع «العالم الحر» كثيراً وانتدأ، مدفوعاً بانتهاء الاشتراكية وتسريع العمولة، يشبه سوقاً عالمية شبه مستقلة عن الدول وشبه متمتعة بقدرات تنظيم ذاتي هائلة. هكذا أصبحت الرأسمالية المعولة وكأنها غاية بذاتها، تخدم من تأثير الدول وتدير المجتمعات وتؤدي إلى ولادة إيديولوجيا جديدة أطلق عليها أحد أشهر العاملين في السوق المالية المعولة (جورج سوروس) اسم «أصولية السوق».

صعد كلينتون إلى قطار سائر، خاصة وأنه كان يمثل تياراً يميل إلى اليمين داخل الحزب الديمقراطي، وأنه انتخب في لحظة كان البلد يترلق بوصوح أكثر نحو اتجاه محافظ. كان عليه إذن، خاصة غداة انتخابات 1994 التي خسر فيها الديمقراطيون الأغلبية داخل الكونغرس، إيجاد خطاب وسيط بين ناخبيه والمحافظين. وإذا كان هو شخصياً «يمجد القيم التعددية الثقافية» التي سادت في سنوات 1960 (هوجيه، 2001)، فسوف يفعل كل ما يوسع له لإعطاء ضمانات لأوساط رجال الأعمال. هكذا نظم فور انتخابه «قمة اقتصادية» في مدينته ليتل روك. وعندما دخل البيت الأبيض، حرص هل أن يسمي في المناصب الاقتصادية مرشحين «مرموقين في وول ستريت»، وأعلن على الفور تشكيل «المجلس الوطني للأمن الاقتصادي» الذي يعمل على فرار «مجلس الأمن القومي» (كلينتون، 2004). لحق إذن باليمين المحافظ في ساحة الخاصة بسياسة تقشف في الموازنة (تميزت مسته الأخيرة في الرئاسة بغافض موازنة بلغ 37 مليار دولار، أي 18% من الناتج القومي، وهو أمر لم يشهده تاريخ الولايات المتحدة) وحرص شديد على استقلالية «الاحتياط الفيدرالي» (الذي أبقى رئيسه في منصبه، رغم أشتهاره بانتهاكه للجمهوري)، وهكذا كسب ثقة رجال الأعمال وعرفت البورصة أرقاماً خيالية نتيجة «الاقتصاد الجديد». لقد شهدت الستاتن الأوليان لكلينتون في البيت الأبيض نشاطاً عولمياً غير مسبوق دفعه إلى اتمام «أورغواي

راوند لتسهيل التجارة، وبذل «جهود بطولية» لتوقيع اتفاقية «ناحنا» (اتفاقية تبادل حرين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك يعرضها في مذكراته كنموذج عن عالم عولة وانسجام)، والإعلان عن منطقة تبادل حر في نصف الكرة العربي، مع تدخله شخصياً لتأمين عقود كبرى للشركات الأميركية ولعائلة النفط الأميركيين في آسيا الوسطى والقوقاز. أوجدت خمسة ملايين فرصة عمل خلال الأربعة وعشرين شهراً الأولى من ولايته، ولكن ذلك لم يحل دون خسارته الانتخابات التشريعية عام 1994 وأن يعاني خلال السنوات الست التالية من تصادم قضاياه العولمية - مع كونفرس شديد الحماس للاتفاقات التجارية، ويسار الحزب الديمقراطي الذي تحركه نقابات تؤيد حماية الصناعة الوطنية، ورأي عام أميركي يقي، في مسألة العولة، منقسماً إلى معسكرين شبه متكافئين.

إذا كان عليا تلجئ «مذهب كليتون»، فيمكن عرضه كما يلي: إن العولة تخدم أميركا، فيجب إذن مواكبتها وإدارتها ودون تنبها صراحة، تصويب مسارها بشكل يضمن أكبر نسبة من العوائد للمصلحة القومية الأميركية. يرى كليتون أن «العولة هي الحقيقة المركزية لعصرنا»، حقيقة يصعبها بالحتمية مستشاره للأمن القومي في ولايته الثانية، ساندي برغر: «لا يمكن حملة العولة ولا إيقاف الاندماج العولمي». وبالنسبة لكليتون وآل هور (روالد الانترست) ومساعديه، تعمل العولة - إلى جانب خدمة المصالح الأميركية - كنوع من «الغطاء» غير الهجومي لإعادة صياغة النظام السياسي العالمي بالفرق واللين؛ ذلك أن العولة تؤدي إلى تسريع التهاطل والتضايف بين الأنظمة السياسية المختلفة. فالعولة، الوليسونية دون هوس بالمعاهدات والمؤسسات، والمناسبة للمصالح الصناعية والروحية الأميركية دون أن تكون قومية بصورة مكشوفة، والمحففة صمناً من التأثير العسكري دون التدخل عنه بالكامل، والوسطية بشكل يهدئ من جروح المحافظين دون أن يثير اليسار الديمقراطي، الانتهازية بوضوح مع احتفاظها بللمسة من حقوق الإنسان، هذه العولة هي كليتوبية أكثر من كليتون ذاته. وهي التي سوف «نعمطي» بهالتها إنشاء «منظمة التجارة العالمية» التي أصبحت الشعار المؤسساتي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

في هذا الميدان، ما من شيء أساسي يميز كليتون عن بوش الذي سبقه، ولا عن بوش الذي سيأتي بعده. «لقد أحسنت إدارة كليتون باعتبارها التجارة هدفاً أساسياً. ولكنها أخطأت ببساطة عندما اعتقدت أن الجيو اقتصاد قد حل مكان الجيو سياسة».



هذا ما يقوله بإعجاب أحد المحافظين (ماك دوغال، 1997). ولقد أوجد كليتون منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون العولة، كما سيعرف عن إدارته مشاطها المركبيل، خاصة في الدول التي كانت مغلقة قبل ذلك في وجه البضائع الأميركية. ذلك أن الإيوان بالعولة ليس مرادفاً للإيوان أعمى بحسنات مسيرة طبيعية: لا أحد يريح أكثر إن لم يذل كل جهده، وكل شيء يرتبط مقدرة الحكومات على إدارة التوجه العولمي خدمة لمصالحها القومية والدولية، كما يقول تالبوت (1997) مستشار الرئيس وحديقه. والولايات المتحدة تتحكم بمسيرة العولة على هواها، مدعومة في ذلك بعقد من ازدهار اقتصادي لا مثيل له، ومعطية المثل ليس فقط للقادمين الجدد إلى نادي الرأسمالية، بل أيضاً للبانان المتعبد ولأوروبا الراكدة.

والمكونات الأساسية لهذا التوجه الجديد أصبحت معروفة: «انفتاح» دون عوائق للأسواق على الاستيراد والاستثمارات وتذوكالات التسيير ورفض الضوابط على التناس بين المنتجين محليين وأجانب والخصخصة وتوازن الموازنة الميطن بضرائب مخففة، وبالتالي على دور مخفف للدولة (فيا بعد سيقال. دور مقتصر على تنظيم السوق ليس أكثر). ولكن الغريب هو ضعف الإطار المفهومي الذي تخصصه الإدارة ذاتها لما يعتبر مقاربتها الأساسية للعالم. إن انشعالات كليتون السياسية منعت من لعب دور العراف، وطبعه الانتهازي من التفرع داخل نظرية معلقة؛ وهو فضل ترك هذا الدور لرئيسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يشران «تفاهم واشنطن»، وهي عبارة كانت تدل في البداية على اتفاق المؤسسات الرئيسية القائمة في العاصمة الفيدرالية على حل الأزمة المالية في أميركا اللاتينية، ولكنهما لم تلبث أن اتخذت معنى معولاً تنشره المؤسسات المائلة لـ«الخزانة» و«الصندوق» و«البنك» والتي لا تبعد مقراتها عن بعضها أكثر من مئات الأمطار.

في اللحظة التي كان «تفاهم واشنطن» قد ابتدأ ينهار فيها بفعل الأزمات الآسيوية والروسية والأميركية اللاتينية، كانت إدارة بوش تعمل على تكريسه كعقيدة عالمية. ولكن هل يجري الحديث عن الأمر ذاته؟ لم تعد القومية الأميركية، التي أمنت باعتمادات 11 أيلول، تتردد في عرض العولة كتروخ من الأمركة: هناك نحن ومن يشهوننا، وهناك في المقابل الآخرون الذين لا يؤمنون بقيما ولا بمؤسساتنا. أصبحت العولة مقاتلة: يجب الذهاب لمقاتلة الإرهابيين حيث هم، يجب نشر الديمقراطية، يجب فتح المجتمعات المغلقة،

والقضاء على «الوحوش الطاغية». كما أصبحت أكثر مركزية: اتخذ بعدها التجاري بوضوح المكانة الأولى في التعريف الذي أعطته لها «استراتيجية» عام 2002. تحطم الشكل الهجين الذي كان سائداً مع كليتون والذي يمتزج فيه إيمان بالعولمة وممارسة قوة عظمى مدركة لمصالحها. ولكن، بطريقة غريبة، حل مكانه التباس: إن التقييد الكلامي للعولمة، سواء في «الاستراتيجية» أو في العرض الذي يقدمه عنها بارنيت، يتوكل في الواقع مع إعادة النظر بها.

### التلاعب بالعولمة

هل ستجد الولايات المتحدة نفسها، بفعل السعي وراء هدفها الكوني، مجبرة على التضحية بمكاسب ملموسة لكي «تعطي المثل»؟ وهل أن تصميمها على العولمة يتفوق فعلاً على مصلحتها القومية؟ لقد كانت المقاربة الأميركية للعولمة مجرّمة وحذرة على الدوام، لأن واشنطن لا تردد في خرق قواعدها لإرضاء جماعات ضغط هامة (وأوروبا تفعل الشيء نفسه). إن التهاوي بين تقدم العولمة ومصالح أميركا هو حقيقي بالتأكيد، ولكن عندما يتعلق الأمر بالصين أو روسيا أو البلدان المنتجة للمنفذ، تعود الحسابات الاستراتيجية التقليدية لتظهر من جديد. سوف تستخدم العولمة إذن كمؤج يتم اعتماده بدرجات متفاوتة تبعاً للأوضاع؛ ولكن هذه الأخيرة بالغة التنوع، وهذا ما يجد «أصوليو السوق» أو «فرسان التواصل المعلوم» أنفسهم مجبرين على الاعتراف به.

في فترة كليتون، أدى هذا التوازن بين العولمة والمصلحة القومية إلى البراغماتية وهدم المعامرة، أي إلى الانتهازية بكل معنى الكلمة. ولقد تمثلت هذه الأخيرة على وجه الخصوص في الحلول التي اقترحت (هنا إن لم تفرض) على الآخرين دون تطبيقها على الولايات المتحدة. وهنا ما قوى الانطباع، الذي طالما عبرت عنه أغلب عواصم العالم وبالصوت الأقوى، من رئيس أميركي مقتدر أمام البلدان الأخرى ولكنه عاجز أمام كونفرسه في أفضل الاحتمالات، ومتواطئ معه في أسوأها. «إن الأفكار التي تناادي بها أميركا في الخارج مختلفة تماماً عن تلك التي تطبقها في الداخل»، ذلك رأي جوزف ستغليتر (2003) الذي كان المستشار الاقتصادي الأول للرئيس كليتون (1993-1997). وتبرهن شهادته أن الرياء الرسمي لا يزعج فقط ماليزيا في أزمتها أو متجني القطن الأفارقة: يمكن أن يكون،

في أميركا نفسها، مصدر نقد ذاتي مؤلم.

الأمثلة عن هذه الازدواجية في التعاطي مع قواعد العولة أصبحت معروفة لدرجة أنه لا حاجة لتعدادها بالتفصيل. وللتذكير فقط نقول إن واشنطن كانت قد اقترحت، لحل أزمة 1997، الآسيوية، اعتماد مناهج المحاسبة الأميركية، علماً بأنه «لو كانت تلك المناهج مطبقة في أميركا ذاتها لما حصلت بعض أخطر الفضائح المالية الأميركية» (ستغليتز). لقد كانت فضيحة شركة إنرون للكهرباء مدوية: كان الاختلاس قد أصبح مؤسسة حقيقية داخلها، وذلك ما أنتج احتكاكات فعلية ما بين إنتاج البترول وتوزيع التيار الكهربائي وصولاً إلى استغلال كبير للمستهلك، وفي النهاية إلى أزمة كهرباء في كاليفورنيا (ستكتشف المحكمة عام 2005 أن الشركة كانت تعتمد على قطع تيار متعمد بقصد التلاعب أكثر بالأسعار). والحكومة التي كانت تدعم تلك الشركة في الهند وقطر وبلدان أخرى كانت آخر من يعرف «إبداعات» نظام المحاسبة فيها. ولقد أدت قلة الاهتمام بالممارسات الاختلاسية في الشركات الكبرى إلى تسريع انهيار سوق الأسهم الذي أصاب صفار المساهمين على وجه الخصوص. «تنشر أميركا إيديولوجيا الأسواق الحرة في الخارج، ولكنها تزيد من ضغوطها لتأمين أسواق ذات مردود مرتفع لشركاتها الخاصة» (المصدر نفسه، ص 204)، «وبينما كنا نتمنى بالديمقراطية، فعلنا كل ما أمكنا لاستمرار تسييرنا للنظام الاقتصادي الشمولي وجعله يعمل خدمة لمصالحنا، أو بشكل أكثر دقة للمصالح الاقتصادية التي تسود هذا الجزء من حياتنا السياسية» (ستغليتز أيضاً). ومن نفس الكاتب هذا المقطع المأساوي: «يتيح النظام المالي لأميركا أن تعيش، عاماً بعد عام، فوق إمكاناتها، بينما لا تتوقف عن وعظ الآخرين بأنه لا يمكنهم فعل ذلك [...] فما هو هذا العالم الذي تقدم فيه أفقر البلدان المساهدات لأفغانها؟».

ما يشير عليه جوزيف ستغليتز هو التلاعب بالعولة خدمة لمصالح الولايات المتحدة فقط، أو بأكثر دقة للمصالح الخاصة في أميركا التي تنكر كليتون لوهوده وانتهى إلى إعطائها الأولوية. والياديين التي عمدت الحكومة إلى أن تضع فيها حوائق أمام حركة العولة هي بعدد جماعات المصالح التي كانت تطلب حمايتها. ذلك أن رؤساء الشركات يخشون المناقشة قبل كل شيء، وأهم ليسوا دعاة متحمسين لحرية التجارة. نعم لعولة الخدمات المالية، زينة الاقتصاد الجديد، وكلا لحرية بناء السفن؛ نعم لتصدير المنتجات الزراعية بكثافة، وكلا

لتحرير استيرادها أو لدعم الدول الأخرى لمزارعيها (يعترف كليتون نفسه بفشله أمام وطأة المزارعين الأميركيين بتخفيض مستوى الإعانات التي تقدمها الحكومة الفيدرالية لهم). في مجال القطن فقط (الذي كان مادة مناقشات حامية في اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانون، 2003) كانت المساعدة المدفوعة لحوالي 25000 منتج أميركي ميسور كافية لإعالة عشرة ملايين من منتجي القطن الأمازيغي يعيشون في الفقر. أما صناعة الأدوية (التي كانت نجم اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة، نهاية 2001)، فتبرهن مارسيا أنجل (NYRB، 15 تموز 2004) أن من الصعب اعتبارها أحد نماذج اقتصاد السوق لكونها ترتبط بتدخل الدولة القديري للثقيف والذي يتمثل في شهادات «إدارة الغذاء والدواء» (FDA). وترتبط هذه الصناعة (الأعلى مردوداً بين الجميع) بالدولة أيضاً في مجال الانفاق على البحث، خاصة بعد سلسلة من القوانين التي اعتمدت خلال رئاسة روبرت ريغان سمحت لها بالاستفادة من الأموال العامة، مباشرة عبر «معهد الصحة القومي»، أو موارية عبر التمويل الرسمي للبحث داخل الجامعات. التبعة قامت شركات القطاع الصيدلي الأوروبية الكبرى بنقل أقسام بحثها إلى الولايات المتحدة للاستفادة من تلك المساعدات. «بكلمات أخرى، ليس القطاع الخاص هو من أتى بهم إلى هنا، بل العكس تماماً: تمويلنا الرسمي لهذه الصناعة».

هكذا تتحول أنشودة القيمة الكونية لاقتصاد السوق إلى «نوع من فلسفة تجارية تعتبر نمو البلدان النامية إيجابياً للغاية وحيدة هي فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأميركية»، كما يرى ستيفلتر. ليست مقارنة كهذه للمعولة سوى انعكاس أو بالأحرى تمديد للسياسة المتبعة في أميركا ذاتها. في أيام ريغان و(بصورة أقل) في أيام بوش الأب، كانت الولايات المتحدة تستدين بنسبة مليار دولار في اليوم، ومع أنها كانت يدعو إلى ترشيح الدولة كان عدد العاملين في القطاع العام يتزايد باطراد، دون الحديث عن خفض الضرائب وعن المصاريف العسكرية الهائلة. وبما أن كليتون كان يحشى أن تعاقبه الأسواق المالية فيسبدي حرصاً شديداً على خفض العجز وخفض عدد العاملين في الأجهزة القديرية. كما أنه سيتابع سياسة وقف التدخل في السوق (deregulation) التي كان قد بدأها ريغان في موضوع قطاع الاتصالات أثارت سياسة ترك الأمور على غاربها لحركة السوق نوعاً من حمى الذهب، ولما طبقت السياسة عينها على القطاع المصرفي، تبين أن إدارة هذه الحمى

أصبحت مستحيلة. ولكن ذلك الاختلال لم يكن دليلاً على «نهاية السياسة» وانتصار منطق السوق على أي تدخل للدولة في آلياته، مثلاً كان يقول دعائه، وإيها نهاية الحرس السليم. ثم إن هيجان البدايات (نسبة النمو المرتفعة، ارتفاع إلى سبعة أضعاف للتدفقات المالية من العالم المتطور نحو البلدان النامية خلال عقد فقط، إطلاق «الاقتصاد الجديد») لم يلبث أن انكشف عن أزمات حادة (كوريا، أندونيسيا، تايلاند، روسيا، البرازيل) لم يكن البنك الدولي يملك وسائل مجابهتها، ثم عن تباطؤ واضح داخل الولايات المتحدة نفسها.

ما يميز هذه الممارسات الأميركية هو التأثير شبه المباشر الذي تمارسه جماعات المصالح التي تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تدافع إجمالاً عن مكاسبها عبر ضغوطها على الكونغرس. إن هذا النشاط المحموم هو بالتأكيد إحدى علامات فعالية الديمقراطية الأميركية. ولكنها تؤدي إلى نتائج على طرفي نقيض، في أحيان كثيرة، مع السياسة الاقتصادية المعلنة في العالم هكذا وجد كليتون نفسه مدفوعاً إلى ربط المفاوضات التجارية التي كانت توشك أن تبدأ في سياتل، عام 1999، بتعديل قوانين العمل المعتمدة في البلدان النامية، ففضى سلفاً على مشاريع التطوير التي كان قد حضرها لذلك الاجتماع (الذي انتهى بفشل ذريع). ومُعيداً في اليوم التالي لمؤتمر الدوحة (2001) الذي حقق إنجازات هامة كانت الولايات المتحدة قد لعبت فيها دوراً كبيراً، أجبر بوش على وضع قيود (اعتبرتها منظمة التجارة العالمية غير مشروعة) على استيراد الفولاذ، وعلى إعطاء مساعدات بالغة الإصراف للمنتجين الزراعيين. ويفسر وزن جماعات المصالح هذه، من جهة أخرى، كيف تنصرف فعلاً حارج لعبة التوازن بين المصالح المتنافسة التي تقوم عليها فكرة الدولة العنصرية في أساسها. مثل على ذلك الضرائب على الواردات الصناعية متواضعة جداً في الولايات المتحدة، ولكنها عندما تطبق تنحو إلى التشدد مع الفقراء، مما يجعل الضرائب الجمركية التي نجح على الواردات من بنغلادش (ملياري دولار من الواردات مسوياً) تزيد على تلك الناتجة عما يستورد من فرنسا (30 مليار في السنة)، ويعود ذلك ببساطة إلى أن المنتجات التي تصدرها البلدان الفقيرة إلى الولايات المتحدة تصطدم بلوبي النقابات، ولا يسري ذلك على منتجات الدول الغنية. وعندما يتعلق الأمر بمنتجات الاستهلاك اليومي، تتركز الضرائب على الفئات الفقيرة أيضاً (غريس، 2002). لذلك تبدو علاقة أميركا بالعملة ملتبسة في حقيقة الأمر إذ يتساءل المرء كيف يمكن للدولة الأعظم أن تلغ بحركة العملة إلى الامام،

بما يعني موقفاً ارادياً شطاً يبتا تبقى اميرة جماعات المصالح في الداخل، مما يفرض عليها مقارنة توفيقية شبه يومية. فهل النشاط المعولم هو بالنهاية نوع من التغطية الايديولوجية لإذعان الحكومة العيديرية امام مطالب اللوبيات الداخلية او انها نتاج لارادة فعلية في السلطة التنفيذية ما تلبث ان تتلاشى عندما يسعى الرئيس لترجيحها في الداخل؟

ليس الرياء حكراً على الولايات المتحدة، ولقد أثبت فشل اجتماع كانكون الوزاري في أيلول 2003 أن عدداً متزايداً من الدول النامية لم يعد يسهل السخريه منه لا من قبل الولايات المتحدة ولا من قبل الاتحاد الأوروبي (الذي يصعب الدفاع عن موقفه هو الآخر بالنظر لحجم الدعم السنوي الهائل الذي يعطيه سنوياً ولاجراءات الحماية التي ستها لحماية صناعاته الأكثر حساسية). لقد كان الأسهل لدى مؤيدي الإدارة الأميركية الدول الناشطة في الجنوب (مثل الهند أو البرازيل) والتي تعاملت مع منظمة التجارة العالمية كميدان احتجاج خطابي وليس كمدي مفاوضات تقنية وتوافقية بفشل اجتماع كانكون. هذا ما يقوله روبرت روليك، رئيس الوفد الأمريكي والمتعاطف مع أوروبا (والذي أصبح الرقم 2 في وزارة الخارجية مطلع 2005) أما اليمين الجديد فإنه يفضل اتهام الأوروبيين: تصفهم الويكي ستاندارد (5 تشرين الأول 2003) بأنهم «أنفال التاريخ» الذين يفترون الأفارقة والآسيويين، وتلاحظ -بحق هنا- أن الأميركيين ذهبوا إلى كانكون (ولاحقاً إلى هونغ كونغ في آخر 2005) بأفكار أكثر انفتاحاً من أفكار الأوروبيين عن مسألة المساعدات الزراعية التي كانت من أهم البود. كانت أميركا حينها في خضم خلافها مع أوروبا حول العراق. وعلى الرغم من التهازل الكبير للمصالح مع الاتحاد الأوروبي، ومقابل تقديم عطاءات جديدة لدول الجنوب، كان المحافظون الجدد يدعون أكثر فأكثر إلى «عزل أوروبا». ما وراء هذه الحادثة، كان اختيار الحلفاء والخصوم في هذا الميدان شأنًا سياسياً بامتياز: كان على بوش أن يجتاز بين واقعية ناخبيه والحماسة للعولة في أوساط المحافظين الجدد المعادية لأوروبا. ولقد احتار الأولى.

### مخاطر التفرد (مجدداً)

إزاء هذا التناقض بين الرغبة بتحرير التجارة، وبين ضغوط قنات من الناحيتين لاستمرار الدعم والحماية، يلجأ الأوروبيون إلى التموه بينها ييلو الأمير كيون في حالة تباعد عن منطق

العمل الجماهيري يحدد داته. فما هو المعنى الحقيقي الذي يعطى لمفهوم التجارة الحرة المطروح كمقيدة والموصوف في «منعجب بوش» لسنة 2002 على أنه «مبدأ أخلاقي» قل أن يكون خياراً سياسياً؟ على قمة روليك، تريد أميركا إطلاق التبادل الحر على كل الأصعدة: العالمي والإقليمي والثاني. ولكن هل يعني ذلك عملاً تحريراً كاملاً، أي افتتاحتاً شاملاً للجميع على الجميع، أو فقط فتح أسواق العالم أمام المنتجات الأميركية؟ إن الإبقاء على «المادة 301» الشهيرة (التي تتيح اتخاذ إجراءات من جانب واحد ضد أي بلد يتهم بممارسات تجارية مشبوهة) واستخدامها يسمحان لواشنطن بتطبيق إجراءات اقتصادات محددة الهدف (دفع اليابان أثماناً ماهرة نتيجة لها). ولقد أبقى على مواد أخرى في التشريعات الاقتصادية الأخيرة رغم إدانتها من قبل منظمة العات (التي حلت منظمة التجارة العالمية مكانها)، ومجدداً من قبل منظمة التجارة العالمية.

والملفت أكثر هو الميل المتزايد لدى الولايات المتحدة إلى الاتفاقات الثنائية والذي يبدو وكأنه يعلن أن المصلحة القومية أهم هنا أيضاً من ادعاءات احترام منطق العولة. والمثل المعبر عن هذا النموذج هو الاتفاق الذي أبرم مع إمارة البحرين أواخر عام 2004، وهي الدولة البالغة الهشاشة لأسباب عديدة (منها ضعف مواردها البترولية وعدم الاستقرار السياسي والمذهبي الذي يترى بها). ولقد عملت القمة التالية لدول مجلس التعاون الخليجي على التثديد بهذا التصرف الذي كان يوصي واشنتن ولكنه يعرقل إنشاء منطقة التبادل الحر التي يتم العمل عليها داخل مجلس التعاون الخليجي، كما يعرقل توقيع اتفاقيات تجارية كبرى بين المجلس وشركاء آخرين. وهناك سلوك مماثل يعتمد في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية: أينما ظهرت إمكانية توقيع اتفاقية ثنائية للتبادل الحر، لا تتردد واشنتن في التفاوض - هذا ما حصل مع الأردن، أو سنغافورة، أو المغرب، أو تايلاند. أكيد أنه لا يوجد في ذلك ما يخالف الشرعية الدولية، ولكن يمكن أن نستنتج منه خلاصات عديدة.

- الأولى أن إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي كان هناك ميل إلى اعتبارها النصر الأكبر للتبادل الحر على الطريقة الأميركية، والتي استلهمت الكثير من ميدان التشريع والإجراءات الأميركية، لم يفرع في نهاية المطاف - هذا إن لم يضاعف - الميول المعردة لأكثر قوة اقتصادية في العالم. لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية اليوم تقسم ثلاثة أرباع بلدان العالم (وزاد انضمام الصين والسعودية كثيراً من وزنها)، فصارت منظمة تعهد الولايات المتحدة نفسها

مجرة على أن تدافع فيها من مصالحها من خلال آليات التفاهم والتوافق (consensus) والتحكيم (arbitration) وليس من خلال منطق القوة والجبروت. وقد يكون ذلك ما أقنعه بريفها في عيني واشنطن: دون حق استخدام فيتو حاسم كما في مجلس الأمن، أو نوع من الفيتو الواقعي كما في صندوق النقد الدولي، «ليست الولايات المتحدة داخل منظمة التجارة العالمية سوى واحدة من الدول الأعضاء في منظمة أصبحت شبه عالمية» (بيتيفيل، 2004)، وحيث نجد نفسها إضافة إلى ذلك مدعاة شكوى أكثر من الجميع، وحيث تشعر بأنها متخسر أكثر مما تريخ في حل الخلافات التي تدعى إلى التحكيم فيها ذلك ما يفسر عدم التعاطف الذي يعبر عنه الوزير زوليك إذ يشبهها مع شيء من السخرية بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، أو الذي يلخصه بصورة أفضل فرد برغستن (2002) عندما يشتكي من تحولها إلى «منظمة أصبح من الصعب جداً التلاعب بها» (تظهير المؤلف)

- الخلاصة الثانية على علاقة بالمنطق السياسي الظاهر الذي يكمن خلف اختيار الشريك. بين عدة علماء اقتصاد آخرين، اشتهر ياغلديش بهاغواني، الأستاذ في جامعة كولومبيا المعروف بوزارة إنتاجه وبحيائه للعولمة، بمواقفه المعادية لتلك الاتفاقات الثنائية التي يرى فيها، عن صواب على الأرجح، هوائق أمام تحرير التجارة العالمية وليس مراحل تحضيرية له. فهذه الاتفاقيات لا ترمي في الواقع إلى إيجاد فرص جديدة للتجارة، بل إلى تحويل جزء من التبادل التجاري الطبيعي بين الدول التي توقع عليها والدول الأخرى لمصلحة الموقعين فقط. من هنا طبيعتها التفضيلية، بمعنى أن التجارة التي لا يرداد بالضرورة حجمها ستخصص جزءاً منها للشريك بصورة أفضل. ويتأكد هذا التحليل بتكاثر هذه الاتفاقات الثنائية، وخاصة بالطريقة التي تختار بها الولايات المتحدة شركاءها. فهل من الصدفة أن يكون أول بلد يستفيد منها في الشرق الأوسط هي إسرائيل، والثاني هو الأردن الذي وقع معاهدة سلام مع الأولى المستبح لواشنطن في سياسته الإقليمية؟ لقد كانت كندا تستفيد منها سابقاً، وعندما تبعتها المكسيك في إطار معاهدة «نافتا»، كان ذلك خدمة لاعتبارات سياسية (مرتبطة بين عوامل أخرى بالسعي لوقف أمواج الهجرة السرية من المكسيك إلى الولايات المتحدة) تهدف إلى احتواء غضب النقابات أو توجهات مؤيدي روس بيروت الذي حقق أرقاماً ملفتة في انتخابات 1992 الرئاسية من خلال مشروع كهذا. أما المغرب وسنغافورة وتايلاند، فهي دول حليفة سياسياً قبل أن تستقل



إلى الشراكة التجارية ورأيا مثالاً جديداً على هذه الخلفية السياسية الواضحة لاتفاقات التجارة الحرة الثنائية عندما اقترح بوش على أستراليا توقيع اتفاقية شراكة، مقدماً عرضه بصراحة كمكافأة لكاتبها على قرارها بالمشاركة في الحرب على العراق. ولم يدع روبرت روليك مجالاً للشك عندما حدد، اقتصاداً لفشل كانكون، بزيادة تلك الاتفاقيات الثنائية، مما يؤكد طبيعتها السياسية والتفضيلية. والسوق الأميركية تشكل بالتأكيد عامل جذب لتلك البلدان التي تتمتع بميزة اختيارها من قبل واشنطن. واشتغل تدرك ذلك فتقرر عن وعي كامل وصح الاقتصاد في خدمة السياسة مرة أخرى نقول. إن ذلك شرعي، ولكن هل هذا منطقي العولة فعلاً؟

- الخلاصة الثالثة التي يمكن استخراجها من تلك الميول هي أن التفضيل الذي يتراد وضوحه كل يوم للاتفاقيات الثنائية قد أصبح يشكل تهديداً فعلياً لقيام تجمعات إقليمية. منذ سنوات قليلة، كانت الفكرة السائدة أن التجمعات الإقليمية هي مرحلة للدول النامية التي تشكل لها التجمعات الاقتصادية الإقليمية نوعاً من «المطهر» قبل الاندماج إلى السوق المعولة (وهي فكرة يرفضها بها عاوتي الذي يدين، باسم تأييده غير المشروط للعولة، كل اتفاقية ثنائية أو إقليمية). بالمقارنة مع طعنة التبادل الحر لسنوات 1860، كانت السمة الرئيسية للتجمع الأحدث في التاريخ، منذ حوالي عشرين سنة، هي إقليمية. وفي ميدان الإقليمية (أي في مجال علاقة واشنطن بدول القارة الأميركية)، لا تخشى أميركا، الديمقراطية أو الجمهورية على السواء الدفاع عن مصالحها بالاستحفاف بكل أنواع التعاهات.

تتجسد الإقليمية في (نافتا) التي دافع عنها كل من بوش الأب وكليتون. وقد تحققت فعلاً وادت إلى زيادة ملموسة في التبادل التجاري بين مكوناتها الثلاثة. بعدها وفي نفس السنة التي اقترحت فيها واشنطن إقامة منطقة تبادل حر في أميركا الوسطى، تم فرض ضرائب جديدة على صادراتها من منتجات الأقمشة وفي نفس الفترة التي كان كليتون، منذ عام 1994، ثم بوش يحاسب أكبر مذبذلم مهامه، يدفعان فيها نحو تعميم التبادل الحر في نصف الكرة الغربي بكامله («منطقة التجارة الحرة في أميركا»)، كانت الولايات المتحدة تتقي بلداناً معينة (مثل الشيلي) لتوقع معها اتفاقات ثنائية. ومع ذلك لا يشمل هذا المدى الإقليمي للتبادل الحر ميادين حيوية للجنوب مثل تنقل الأشخاص، وذلك واحد من أسباب الرفض العام الذي تثيره (بل العداء الصريح الذي تجابه به في دول مثل

البرازيل) وهو رفض عبر المتظاهرون عنه بقسوة مائة خلال قمة دول الأمريكيتين في خريف 2005.

هل ستمدل العولة من النظرة التقليدية السائدة في جنوب اميركا تجاه شياها؟ لم يعد الاتحاد السوفياتي موجوداً لتقوية كامترو والساندنيين، أو لدعم حركات التمرد في السلفادور، أو لمنع آمال التوازن لدعاة الاستقلال في اميركا اللاتينية، أو لتشجيع كندا على اتخاذ حد أدنى من المسافة عن جارتها وشريكها الاقتصادية المهمة. لقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي انفراج حقيقي في العلاقات بين شمال اميركا وجنوبها. ردت اميركا اللاتينية بالإيجاب على «تفاهم واشنطن» الذي كان قد صيغ لأجلها. ولكن عيوم الأمس لم تلبث أن عادت. تقدمت العملية الديمقراطية، ولكنها لم تؤد بالضرورة إلى انتخاب من تفضلهم واشنطن واجتذبت اميركا اللاتينية استثمارات هربية، ولكنها كانت أوروية في الدرجة الأولى. وتحمس الميل إلى التجمع، ولكن التجمعات الإقليمية الصغيرة، كما في ميركوسور (البرازيل والأرجنتين والأوروغواي)، لم تعجب واشنطن وجاء السمو الذي وعد به اقتصاديون من الليبيراليين الحدد غنياً للأمال وكانت وصفاتهم كارثية في بعض الأماكن (مثل بوليفيا) لم تبقى علاقات الجنوب/ الشمال على استقرارها الإيجابي إذن: تهرع اميركا لمساعدة المكسيك ولكنها تتجاهل الأرجنتين (التي كانت بالأمس تلميذتها النموذجية) وأزماتها إثر خيار استراتيجي تم بأعصاب باردة. في المقابل، رفقت المكسيك والشيلي الاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن، حتى في مسألة حيوية بالنسبة لواشنطن، مثل حرب العراق. وظهرت أشكال من الشعبية الجديدة التي لا يجدها الشمال، في البرازيل مع لولا وفي فنزويلا مع شافير وفي دول أخرى متزايدة بل يبدو اليوم (أواخر سنة 2005) ان التيارات الشعبية الراضية لدعاهم واشنطن في المجال الاقتصادي والمالي، والمشككة بمحاسن الديمقراطية والتأففة من سياسة واشنطن في اميركا اللاتينية هي التيارات الصاعدة في معظم بلدان اميركا اللاتينية، يغذيها نمو هويات محبة للسكان الأصليين، ويروز زعما شعبيين لما يترددون عن تحدي القوة الأعظم.

كان «مذهب مونرو» الذي تم تفسيره بألف شكل وشكل، يهدف على الأقل إلى نسج رابط خاص (إن لم يكن رابط هيمنة) بين الولايات المتحدة عموم القارة الاميركية وإذا كانت الإقليمية التجارية التي تدعو إليها واشنطن ملتسة، فذلك بسبب حيرة منطلقاتها

يبن توجه الهيمنة التقليدي على محيطها المباشر والتوجه الجليد نحو حرية التجارة العالمية. ومواء كانت أميركا انغزالية أو دولية، لا تدخلية أو متحفظة في بقية العالم، فإن « تاريخ سياسة الولايات المتحدة الحارجية في نصف الكرة الغربي كان على الدوام سياسة توسع وهيمة وتدخل في شؤون الآخرين الداخلية. بما من منظمة دولية وما من مبدأ قانون دولي قد سجع ذات يوم في مع الولايات المتحدة من الدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة بكل وسيلة تتوفر لها لقد كانت الهيمنة على نصف الكرة الغربي هي سياستنا المعتمدة من 1787 إلى 1898 (حرب ماكينلي ضد إسبانيا) ثم أصبح الحفاظ على تلك الهيمنة هو سياستنا بعد ذلك»، ذلك ما يكتبه والتر ميد (1994-1995) ولكن، إذا كانت التجارة عبر الريعورامدي قد ارتفعت نسبة أربعة أضعاف خلال السنوات التسعة التالية لتوقيع اتفاقية نافتا، فهل يمكن «لمنطقة التجارة الحرة»، على الرغم من فوائدها الجلية أحياناً، أن تؤدي فعلاً إلى تغير جذري لمفهوم ترسح بحق تجاه منطقة لا تكاد تستقبل أكثر من 7% من صادرات الولايات المتحدة؟

هكذا تبدو أقلمة التجارة في نصف الكرة الغربي كحيار غير محدد المطلقات ومشوب بالتردد والانتقائية في سيرته. وهو خيار يبدو عاجراً عن التغلب على المقاومات السياسية القوية. في الأمكة الأخرى من العالم يمكن لواشنطن أن تعتبر هذا التجمع التجاري أوذاك على أنه آلة حرية موجهة ضد أميركا. ولكن ذلك لا يصح هنا، كما لا تصح نظرية تطبيق أبة نظرية تجارية، ولا نظرية الدفاع التشدد عن العولة، مما لا يقي سوى الاهتمام بالمصلحة القومية فقط. إن انقلاب الموقف الأميركي من البناء الأوروبي- من الدعم الحماسي إلى التحفظ ثم العدائية- ينطلق من خلفية محددة هي مرع القيمة الاستراتيجية من أوروبا بعد سقوط جدار برلين، وبالتالي شحن الخصومات التجارية. في آسيا يمكن للولايات المتحدة إظهار المزيد من البطش تجاه المشاريع الإقليمية التي تستثيرها. وهي قد أبلفت المينو الذي وضعته على اقتراح ماليريا إنشاء «الاتحاد الاقتصادي لشرق آسيا» كرسالة تهديد نقلها جيمس بيكر الذي كان يومها وزير الخزانة لدى ريغان. كما أن المشروع الياباني لإنشاء صندوق النقد الآسيوي، والذي أعلن على أثر الأزمة الآسيوية (1997-1998) للتعويض عن عجز صندوق النقد الدولي عن مساعدة الدول التي خربت تلك الأزمة، قد قتل في المهذ بتدخل لاري سامرز، خلف بيكر في المنصب لدى كليتون.

## أميركا والعالم

بصورة مفارقة، يمكن لهذه السياسة أن ترد الصاع في النهاية لأميركا نفسها، بمعنى أن يدفع نزعها دولاً أخرى، بحكم قانون «العدوى» الشهير والذي يمثل ثابتة في العلاقات الثنائية التجارية، إلى اعتماد المثل. هكذا وضعت اليابان حداً لقرن من العروف عن تلك الاتفاقيات الثنائية لتوقع واحدة مع منغافورة عام 2000، ولتبدأ مفاوضات مع كوريا الجنوبية. كما أعلنت الصين أنها ستحاول توقيع معاهدات مماثلة مع كل بلدان آسيا الشرقية. ولكن هذه التحركات الآسيوية بشكل خاص، والتي لا يتردد المسؤولون الآسيويون أنفسهم في تصويرها كإجراءات دفاع ذاتي ضد المشاريع الأميركية (و ضد المنافسة الإقليمية أيضاً) تعتبر معادية في الولايات المتحدة التي تفرص نفسها جزءاً أساسياً، بل مركزاً لمنطقة آسيا الشرقية. ليست المستويات الثلاثة التي تقوم عليها «منطقة التجارة الحرة» بصورة مترامنة (الثنائي والإقليمي والعالمي) متكاملة على الدوام؛ إذن، بل قد يؤدي بعضها بعضاً، مثلاً شرح ذلك غوردون (2003) أو باغواي (2004)، (لزيد من تفصيل مبرراتها المتزامنة، ينظر برغستن، 2002).

هل يمكن إذن، أمام هذه الانتهازية، أن يكون «تفاهم واشنطن» قد مات ببساطة، وأن تكون صفحة من الحماة غير المشروطة للعملة قد طويت؟ يمكن النظر إلى هذا الاحتمال بجندية على الرغم من العملة المتواكبة مع الديمقراطية التي يعلن عنها المحافظون الجدد، ورفع بوش «التجارة الحرة» إلى مرتبة أخلاقية سامية، والتقاط كلمة «العملة» من أجل شرعة مشروع إمبراطوري جديد ذي جوهر عسكري ويقوي من هذا الشعور لجوء بوش منذ وصوله إلى البيت الأبيض للتقليل من أهمية البنك الدولي واعتباره مؤسسة تخطاها الزمن، مع أن البنك قد فقد دوره الأساسي كدائن للدول السامية. وبعد عشر سنوات من إدارة وولفسون، بدأ البنك وكأنه قد أضاع بوصلته، إن لم يكن فقد مبرر وجوده. يعتقد البعض، مثل المصري كامل (2004)، أن «التفاهم» الشهير قد أصبح وراماً «لأن العالم يفتقد منذ ذلك الحين زعيماً في ميدان السياسات الاقتصادية. فليس هناك ميدان يفتقد الزعامة القوية بشكل صارخ مثل الميدان التجاري». ويجادل غارتن (2005) وكثيرون غيره إقناع الرئيس الذي أعيد انتخابه بالمبادرة سريعاً إلى إيلاء اهتمام أكبر بالاقتصاد الدولي إذا ما أراد تجنب أزمة مالية أصبحت محتملة، ولكن تصريحات وتعيينات بوش الابن خلال الأشهر التي تلت إعادة انتخابه لا توثر إلى اهتمام خاص بهذا الميدان، بل غلب الالتباس

## العولة على عكس المصلحة القومية

الشديد على تعيين بول وولمويتز، مهندس حرب العراق، والمتنظر البارز في حركة المحافظين الجدد رئيساً للبنك الدولي إذ رأى فيه البعض نوعاً من «المخرج اللاتق» لرجل يتحمل مسؤولية إدخال أميركا في الورطة العراقية بينما نظر إليه آخرون على أنه نوع من التنشيط لدور البنك على الساحة العالمية، كاداة رديفة لتحقيق الأهداف الأميركية من تحرير للتجارة وشر للديمقراطية. وإن كان من الصعب الجزم بعد ماحقية أي من النظرتين فمن الواضح أن أهداف البنك التقليدية لا تبدو متلائمة تماماً مع هوية وتاريخ وأفكار رئيسه الجديد

### تجاهل العولة (البترول)

هناك في الواقع توتر شديد في العلاقة بين متابعة العولة والمشروع الإمبراطوري الشديد بذل هاريت جهده لمصالحاتها، ولكنه لم يكن مقنعاً لأن العولة لم تكن تحت ريشته أكثر من عنوان إضافي ضمن الآلية العسكرية بالأساس التي تعتمد على أميركا. بعد خروج كليتون من البيت الأبيض ابتداءً من سنة 2001، لم تنكر أميركا العولة علناً، ولكنها بدت مندوفة بمصالحها القومية أكثر من اهتمامها بمبادئ العولة. ذلك أنه لا هذه الأخيرة ولا «السياسة الأخلاقية» التي يتلون بها مشروعها الإمبراطوري الجديد تؤثر في العمق على «واقعية» صلبة قائمة على أساس قديم من الحسابات الاستراتيجية ومعزولة إلى حد كبير عن مجريات الحاضر.

وأولوية هذه الحسابات محسومة في مجال الطاقة. فالأزمة الحتمية على صعيد إمدادات البترول العالمية (نتيجة خلل لا يحتاج إلى يرهاد بين تضاؤل الاكتشافات الجديدة وارتفاع الطلب)، وحاجة الولايات المتحدة المتزايدة إليه، وأخيراً الجاذبية التي تمثلها السيطرة الاستراتيجية على المخزون البترولي بينا هناك، في آسيا وأوروبا، خصوم محتملون يحتاجون إليه هم أيضاً بصورة حادة، تتجمع هذه المعطيات لتؤكد أنه عندما يتعلق الأمر بسلطة استراتيجية بحظوظة النفط توضع قواعد العولة جانباً بسهولة كبرى لتحل مكانها حسابات استراتيجية تقليدية جداً.

لا يمكن ربط السياسة الخارجية والعسكرية ألياً بعامل البترول وحده، ولكن من السذاجة فصلها عنه. ذلك أنه إذا كان هناك إدمان لا يمكن أن تشفى منه الولايات المتحدة، فهو على البترول: مقابل 5% من سكان العالم تتمتع الولايات المتحدة 7% من

## أميركا والعالم

النفط العالمي، ولكنها تستهلك ربع الإنتاج العالمي. وذلك ما جعل من هذا البلد، ابتداءً من سنوات 1970 خصوصاً، مستورداً للبترول بعد أن كان مصدراً كبيراً خلال فترة طويلة. ولا يمكن لهذه الحاجة إلا أن تزيد عندما نعلم أن ما لا يتجاوز 3% من المخزون العالمي موجود على الأرض الأميركية. لقد أنشأ بوش الابن مكتباً سرّياً من المستشارين في شؤون البترول، يتكون أساساً من صناعيين يهتمهم في الدرجة الأولى بزيادة الإنتاج (حتى في القطب الشمالي) وليس خفض الاستهلاك (ستغليتز، 2003)؛ وهذا لا يشكل مفاجأة من إدارة لا تعير انتباهاً كبيراً لقضايا البيئة.

ذلك أن اعتماد أميركا على النفط لا يمكن إلا أن يزيد في وقت يدفع فيه عامل مزدوج يتمثل في زيادة طلب البلدان الأخرى ونفاد مخزون العديد من الآبار عبر العالم إلى توقع سعر برميل يرداد باطراد ونفط يعتبر أكثر فأكثر سلعة استراتيجية. نكتفي بمثل واحد بين أخرى: إذا استمر النمو الطبيعي على نفس وتيرة السنوات العشرة الأخيرة وبلغ الناتج القومي الصيني الصافي معدل ناتج نايلاندا فقط، يمكن تصور أن الصين (التي أصبحت بدورها منذ عام 1996 مستورداً صافياً للبترول) ستضطر لاستيراد النفط بكميات أكبر من تلك التي تستوردها الولايات المتحدة، أي حوالي 20 مليون برميل يومياً عام 2020. وفي عام 2004 فقط، زاد الطلب الصيني بنسبة 40%!

إذا ما فكرت الولايات المتحدة بأن تزيد كل يوم سيطرتها الاستراتيجية على المنطقة الوحيدة من العالم القادرة على زيادة إنتاجها (الخليج)، فذلك هي الداعية. وهي طبيعياً بحاجة، في تلك المنطقة، لأنظمة لا تكون مستقرة وحسب، بل قادرة أيضاً على استثمار عشرات مليارات الدولارات في زيادة قدراتها الإنتاجية. وعلى تلك الأنظمة أيضاً تفهم خيارات أميركا الاستراتيجية إلى حد يجعلها تصبح توابيع، أو بالأحرى منصوية إلى جانب الولايات المتحدة في الخصومات التي سوف تشتد بينها وبين الاقتصادات الكبرى الصناعية أو التي هي في طور الظهور. هنا يكمن السبب الأساسي لعمليات التدخل العسكري الأميركية المتكررة في الخليج، أو، في أضعف الاحتمالات، واحد من العوامل الرئيسية التي تمسرها. وهذا ما عبر عنه عضو في مجلس الشيوخ ببعض الفكاهة: «لم نكن لنذهب مرتين إلى العراق لو كان هذا البلد يصدر الجوز!» وحتى أشد الأميركيين انزعاجاً، عندما يدعون إلى سحب القوات الأميركية المنتشرة في العالم، يستثنون الخليج بالإجماع، فالضاحم واسع،

عميق، لا يقلل الجدل داخل النخبة الحاكمة في أميركا. طالما ان هناك ضغط في الخليج، هناك عسكر أميركي فوق مياهه وعلى ضفافه.

حارج هذه المنطقة التي تمثل نقطة التمرکز الأساسية، بل الهوسية، للاستراتيجية الأميركية، تحاول أميركا أيضاً تأمين جزء هام من وارداتها من «حوض الأطلسي». هنا المسافة أقصر، والأطلسي (بخلاف البحر الأسود فيما يخص نقط بحر قزوين) يخضع لسيطرة أميركا البحرية؛ والاضطرابات التي يعيشها العالم الإسلامي لا تطاول هذه المنطقة مباشرة؛ وحتى إن حصلت فيها بعض الاضطرابات فإنها تبقى بعيدة عن المحزون المتواجد اجمالاً في قعر البحار. من هنا كان اهتمام المتحيين الأميركيين الطبيعي والقديم بمحزون أميركا اللاتينية، ثم اهتمامهم الحديث بأفريقيا، خاصة بمحزون خليج غينيا (تضاعفت التقديرات من هذه المنطقة خلال عشر سنوات يقدر غرونها اليوم بأكثر من 60 مليار برميل). من الطبيعي أن تأتي أنغولا بمحرونها الواعد في طليعة هذه الاستراتيجية، ونيجيريا معها، وعيبا الامتوائية، والغابون، والكونغو برازافيل. وعبر خط أنابيب حابر للكاميرون، يجري العمل على تأمين البترول التشادي، وقد يكون السودان أيضاً ( أنتج السودان ما يقارب 350000 برميل يومياً عام 2004، وقد تزيد هذه الكمية ثلاثة أضعاف خلال خمس سنوات)؛ وقد يؤمن مجمل الإنتاج الأفريقي 20%، أو حتى 30% من الواردات الأميركية، مقابل 17% عام 2004 دون أن نمارس حكماً على التوايا، ستطبع القول أن أساس عمل الدبلوماسية الأميركية في هذه المنطقة، بدءاً من المصالحة مع الحركة الشعبية لتحرير أنغولا إلى الضغوطات المتعددة الأشكال التي تمارس على السودان (التي أدت، بين أشياء أخرى، إلى توقيع اتفاق السلام بين الخرطوم والجنتوب في كانون الثاني 2005)، مروراً بالانفتاح على دول كانت ضحية للتجاهل الأميركي سابقاً، مثل الغابون، يقوم على هذه الاعتبارات. ويفسر المنطق ذاته إقامة قاعدة عسكرية في ساو تومي وبرنسيبي، وبذء محادثات تهدف إلى قيام تعاون عسكري مع متحجي البترول في هذه المنطقة: ضمن منطق المقايضة البالغ التقليدية، بل منطق الاستهلاكية، تستورد أميركا البترول وتصدر الأمن. هنا أيضاً يظهر تناقض صارخ بين التصريحات الحميلة، خاصة على لسان كليتون الذي يحظى بشعبية واسعة لدى السود في بلده (رغم أنه أبقي قانونه عن فرض النمو في أفريقيا، الصادر في أيار 2000، حبراً على ورق معنى الكلمة)، ولكن على لسان بوش أيضاً الذي أعلن مبادرة

كبرى باتجاه أفريقيا، التصريحات التي بقيت (باستثناء مكافحة الإرهاب) لفظية فقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السعي وراء البترول الذي يرافق في أغلب الأحيان الانتشار العسكري. فيها عدا ذلك، تلقى أفريقيا اهتماماً لا يتجاوز نسبة الصادرات الأميركية إليها أقل من 1% أو نسبة موقعها المتواضع في جوق الأمم؛ فهناك منطق بترولي يطبع العلاقات مع أفريقيا العربية، ومنطق أممي (مكافحة الحركات الجهادية الإسلامية) في العلاقة مع القرن الأفريقي، وكل ذلك تبعاً لتعريف قديم جداً للمصلحة القومية الأميركية.

تظهر الانتهازية البترولية المرتبطة بالخيارات الاستراتيجية أيضاً في القوقاز وآسيا الوسطى حيث توفرت فرصة عجابائية للولايات المتحدة مع انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال بلدان تلك المنطقة. نظرياً، لا يمكن لانحراط هذه الدول الناشئة حديثاً في مسيرة العولة إلا أن يعود بالفوائد على أميركا: بتحويلها إلى الديمقراطية ستتيح قوى مريدة للغرب، وتحرير اقتصادها مستخلص تدريجياً من قيود الاقتصاد الموجه مركزياً. كان من المنطقي أن يلعب الزمن بالضرورة لصالح منخلص تلك الدول من الآثار السوفياتية بسرعة كبيرة أو بطيئة لكن هذا التحول العميق في توجهات تلك الدول السياسية والدبلوماسية ما كان ليطفئ ظلاً الولايات المتحدة إلى مزيد ومريد من النفط. فقد اعتمدت الولايات المتحدة في تلك المنطقة «لعبة كبرى» جديدة كان التهليل فيها للتحول المنشود إلى الديمقراطية أو الحرية الاقتصادية لا يكاد يجمي حسابات «واقعية» فظة كان مخزون الطاقة في المنطقة يفري بالاستمرار في استراتيجية تنوع مصادر مخزون أميركا. ثم دخلت على التوالي في الحسابات اعتبارات جغرافية مرتبطة بمواقف تلك الدول في نزاعات محتملة قد تتجابه فيها أميركا مع «كبار» المنطقة نفسها، مثل روسيا والصين وإيران. وبعدها أنت هجمات 11 أيلول ومتطلبات الحرب على أفغانستان ثم على العراق لتؤشر إلى أهمية هذه المنطقة في «نشر القوة» الأميركية في قلب آسيا. وكان لظهور حركات إسلامية يميل بعضها إلى العنف، خاصة في طاجيكستان وأوزبكستان، أن جعل من تلك الدول أهدافاً، وإن ثانوية، لل«حرب على الإرهاب».

تلك الاعتبارات المترجمة إلى خيارات ملموسة وضمت واشنطن أمام تحدي ترتيب أولويات أهدافها في منطقة مفتوحة بالتأكيد على التأثير الأميركي ولكنها لا تخلو من مشاكل خاصة بها. فكيف يمكن التوفيق بين تأثير اللوبي القوي المؤيد لأرمينيا وضغوط



اللوحي البترول من أجل الانفتاح على أفريجان، مع أن البلدين في حالة نزاع؟ وكيف تتجسد إرادة عزل إيران بينما لا تتوقف جميع الشركات البرولية الأميركية العاملة في المنطقة عن تكرار القول أن مرور متروك بحر قزوين سيكون أسهل وأقل كلفة عبر إيران؟ وكيف يتم تعزيز استقلال تلك الدول دون إثارة حفيظة روسيا الطامعة إلى إبقاء هيمنتها على محيطها القريب، وكيف تتصالح خصوصاً إرادة «تحرير» غزون الطاقة في تلك البلدان بينما كانت شركات أميركية قد عقدت شراكة مع تجمعات روسية حاصدة كبرى لا تحبأ أبداً هذا التوجه؟ وكيف يمكن أخيراً مصالحة التوجه الديمقراطي المرغوب علناً مع استقرار هذه الدول؟

اعتماداً على بعدها عن المنطقة، وعلى الاستقبال الإيجابي الذي لقيته فيها أغلب الأحيان، كما على «عدنية» إمبراطوريتها، بالمقارنة مع كل المشاريع الإمبراطورية التي توسعت تباعاً على حساب دول المنطقة، كانت أميركا تمتلك هامشاً واسعاً للمناورة كما ندرس تلك التناقضات بهدوء. ولكن مسألة التصاوت بقيت شائكة. فبعد خمسة عشر عاماً على الوجود السياسي لتلك الدول، ورغم الوضوح المريح الذي تتمتع به واشتطن هناك، لم يتم حل تلك القضايا وبقيت هناك صعوبة توفيق بين متطلبات متناقضة. هكذا استطاعت جورجيا الحصول على مساعدات مميزة (بمعدل 200 دولار للشخص!) لأن رئيسها السابق شيفارنادزه، الذي كان وزير خارجية هورياتشوف، يحظى بالتقدير في واشنطن ويتبع خطاً مزيهاً لأميركا (كينغ، 2001) وامتد كرم مماثل إلى أرمينيا بفضل نشاط الشتات الأرمني في أميركا (بخصوص تأثير اللوبيات الانثنية، ينظر عولتز، 1997). أما في ميدان الديمقراطية، فلقد ظهر باكراً أن ضغط شركات النفط جعلها مرغوبة في الدول غير المنتجة للبترول أكثر بكثير مما في تلك التي لديها غزون منه. وعلى الصعيد العسكري، ألحقت دول القوقاز بالقيادة الأوروبية في بروكسيل، بينما ألحقت دول آسيا الوسطى بالقيادة المركزية (ستوكوم) في فلوريدا. وفي كل الأحوال، سيلعب النفط بصورة متزايدة دوراً ضاعطاً على خيارات أميركا العسكرية، لأن من شأن قدرته، وطبيعته الاستراتيجية، وبالتالي الارتفاع الأخير والمتوقع في أسعاره، أن تجعل واشتطن تردد كثيراً قبل الدخول في معامرات عسكرية جديدة قد تنتج عنها اضطرابات في سوق النفط وزيادة جديدة في أسعاره. ومن كل الأسباب التي قد تلجم واشتطن في المستقبل يبدو لنا هذا العنصر اسامياً بل طاغياً لأن

## أميركا والعالم

ارتفاعاً جديداً ودراماتيكياً في أسعار النفط قد أصبح التهديد الأوضح للنمو في الدول المصنعة ولا استقرار الاقتصاد العالمي.

ولكن ذلك الضاوت (هيل، 2000) لم يكن شاملاً. فمع كليتون كانت هناك أفضلية واضحة للاعتبارات الجغرافية على الاهتمام بحقوق الإنسان وحتى على الاهتمامات التجارية للإدارة. لذلك ألحق التنسيق السياسي لتلك المنطقة بمجلس الأمن القومي بدل وزارة الخارجية أو إحدى وزارتي التجارة والطاقة. كانت هناك إدد سياسة إمبراطورية ترسم مع كليتون لتصبح خياراً معتمداً لدى حله يمكن تلخيصه بعبارة قيلت سابقاً عن أوروبا: أميركا «إلى الداخل»، إيران «إلى الخارج»، روسيا (والصين) «تحت».

«يجمع القوقاز كل الموصفات السياسية السائدة في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين: حروب عرقية وجو قبلي مشحون؛ أحلام ديمقراطية وتحديات العولمة؛ صراع من أجل الإشراف على مخزونات البترول العالمية؛ وأحيراً وليس آخراً، مكانة مميزة في الحسابات الإمبراطورية الجديدة لأميركا ما بعد 11 أيلول»، ذلك ما يقوله عن صواب كريستيان كاريل (BRIN، 11 آذار 2004). وإذا أضفنا إليه «الحرب على الإرهاب» والإحاطة بالخليج أمياً والرية التي تثيرها موسكو، تكون اللامعة قد اكتملت.

### روسيا: الواقعية الراضخة

لا تلائم هذه السياسة «الواقعية» ذوق أوساط المحافظين الجدد الذين يكرهون روسيا ويتهمونها بين أمور أخرى بأنها تعيد مركزها في آسيا الوسطى والقوقاز عبر «مجمعات تدمج السياسة والطاقة»، ويتهمون كليتون بأنه بالغ في مساعيها، ولذلك لا يترددون أحياناً بالدعوة إلى ترتيبات مع إيران بوصفها آمون الشرين (ستار، 1997؛ هيل، 2001). وهم يعتبرون أن كليتون قد وقع تحت تأثير صليفيه المتعاطف مع روسيا ستروب تاليت فهارس مزيجاً من سياسة «روسيا أولاً»، وتجاهل تنوع المنطقة والتوق إلى الاستقلال القوي لدى شعوبها، وغلب على سياسته الخشية غير المبررة من الإسلام السياسي، وسياسة استبعاد لطهران وتقرب من اللوبيات الاثنية، مما «أعطى حرية حركة مطلقة للتوجه الإمبراطوري الروسي الجديد» في تلك المنطقة.

تحافظ أميركا على هذه المقاربة «الواقعية» لروسيا بينما يبدو الأميركيون شبه مجمعين على

التعبير عن خيبتهم حيالها. لم يأت مكان النظام الشيوعي نظام ديمقراطي بصورة حاسمة؛ ولم تقم مقام الاقتصاد الموجه رأسمالية شفافة؛ ولم يؤد تمكك الإمبراطورية السوفياتية إلى القضاء نهائياً على التوجهات الإمبراطورية. وفي نظر أنصار العولة النشطة، لم يحصل «التضافر» الموعود، أو بالأحرى لم يحصل بصورة كاملة وسريعة ووحيدة الاتجاه كانت متوقعة ومتظرة. ولم يتردد البعض في التعبير عن قناعتهم، بل عن يأسهم: ألا تعمد روسيا، بدل تشجيع أنصار «التضافر»، إلى العمل على إحياء ممارسات يفترض أنها بائسة؟ وهل يقبل المسؤولون الروس الاعتراف بموقعهم (التواضع) في النظام العالمي؟

قد يستمر النقد في الشكوى من ذلك، ولكن المسؤولين الأميركيين - سواء انتموا إلى هذا الحزب أو ذلك - أقروا، على ما يبدو، «الواقعية» كمقاربة والتهللة كجوهر لسياستهم. في الحالة الروسية، تنقل الواقعية كون البلد لم يصبح نموذجاً مثالياً للتضافر وكونه يتابع طريقه المتأرجح بين الديمقراطية والأوليغارشية، وبين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه، وبين التعاون مع واشنطن وبعض المورثات المتلاحقة والصديقة الصديقة الهادفة لإعادة تأكيد وضع القوة الكبرى. والقبول بذلك يعني الرضوخ لعلاقة محترم فيها الأولويات المركزية وتتم متابعتها من الجانبين دون مبالغة في «السياسة الأخلاقية»: دون إصرار على تحالف حقيقي، ودون إلحاح كبير على مسائل مثيرة للخلاف، مثل الشيشان أو مصير المساحين السياسيين. يؤشر كليتون (2004، ص 508) إلى هذا الرضوخ للواقعية بخلاصة كوتها بعد ثمانية عشر لقاء مع الرئيس السابق بوريس يلتسين: «بخصوص المبادرات الواقعية، كانت روسيا عظوظة بوجود يلتسين في قيادتها». في روسيا، لا تبدو أميركا مستعجلة على إعطاء دفع «للتضافر» الذي من المفترض أن تؤدي العولة إليه، فيمكن أن يتحقق هذا الأخير على الإيقاع الروسي وأن بشكل بالتالي استثناء (كبيراً) لإليان كليتون أو لتشد بوش.

إذا كان كليتون قد توصل بسرعة إلى هذه الخلاصة، فلقد وصل بوش إلى الرئاسة وهو مقتنع بها، إذ أنه كان قد وجه، قبل انتخابه، اللوم إلى سلفه لكونه لم يتبع سياسة «واقعية» بالكامل تجاه روسيا، سياسة تتجاهل حقوق الإنسان والاهتمامات الإصلاحية. ولا تقول راييس غير ذلك وهي المعروفة باهتماماتها الروسية منذ بداية حياتها المهنية. حتى المحافظون الحدد الذين يملأون الإدارة والمشهورون بتسرعهم في استغلال مقولاتهم البلدية في أمور

أخرى، فإنهم غالباً ما يلتزمون الصمت حيال هذا الموضوع.

ولكن هذا التحفظ يبقى مشوباً بالتوتر عندما يظهر لدى روسيا حنين إلى أن تعود قوة كبرى معترفاً بها، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق المشروع النيوإمبراطوري، وذلك ما شهدناه بوضوح أواخر 2004 في أوكرانيا حيث جرى عرض قوة حقيقي بين موسكو وواشنطن انتهى بغلبة الثانية (موقتاً). ولا يخفى على أحد أن عسكري الجانبين لا يجنون بعضهم كثيراً، وأن بيروقراطية الكرملين لا تظهر للأميركيين كثيراً من التعاون/ الخصوع. من جهة أخرى، تبدو شهوة الإمبراطورين الحلدة متجاوزة لكل الحدود: يستغلون سماح روسيا لهم بإقامة قواعد في القوقاز وآسيا الوسطى للقضاء على الطالبان، فيصرون على بقائها رغم احتجاج موسكو، ويرتابون في مدى مصالح روسيا التروولية، فيشجعون إنشاء خط أنابيب باهظ الكلفة لأنه يدور حول الأراضي الروسية؛ ويستفيدون من تعاون روسيا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ثم يلتفون عليها لكي يجرموها من أسواق مريحة جداً لمفاعلاتها النووية السلمية؛ ويتحالفون مع موسكو في مكافحة الإرهاب ثم يتجاهلون الأهداف المشروعة والمقنعة ليتحولوا نحو ضرب العراق أو تهديد إيران، وهما بلدان فيها مصالح كبرى لموسكو.

زاد 11 أيلول من الاهتمام بالبتروول غير العمودي، وبالتالي من تقريب الموقف الأميركي من موقف بوتين في الشيشان، كما وضع حداً لأي تفكير بالتهدة مع إيران من هنا كانت استراتيجية نشر قوات في عدد كبير من الدول واعتداء أميركا الراسخ، على غرار بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، وضع القوة التغييرية العظمى بامتياز انطلقت شبكة من القواعد والاتفاقات ("برامج التدريب والتجهيز، حق المرور الجوي، إلخ..) الطويلة الأمد (هذا إن لم تتواجد قواعد أميركية وروسية في بلد واحد، كما في جورجيا وقرغيزستان) لتواكب استقرار الشركات البترولية (كثير، 2003). وابتداء من ربيع 2002، يقوم خبراء أميركيون بإعادة بناء الجيش الجورجي. من الطبيعي ألا يعجب هذا الانتشار الكثيف المعين الأساسيين (روسيا، إيران، الصين)، ولكن إذا كانت هذه الدول الثلاثة تميل إلى اعتبار تلك المنطقة ملعبها الداخلي، فإن مصالحها الأساسية تكمن في مكان آخر (على التوالي أوروبا والخليج وآسيا الشرقية)؛ ومن هنا هذا المزيج من القصب والتسامح والشك الذي يطبع ردة فعلها على التدخل الأميركي (رومر، 2003). ولكن

تلك السياسة الدفاعية في الأساس لا تمنعها من منافسة المصالح البترولية الأميركية: بعد أن عادت شركات الطاقة الروسية لتعمل إلى حد كبير تحت إدارة الكرملين، أصبحت تمثل الأداة المفضلة لدى هذا الأخير في المنطقة؛ كما أصبح لدى الصين خط أنابيب مباشر مع قازاكيستان؛ وعقدت اتفاقيات مع إيران لمرور الغاز التركي.

بالطبع، يعود الدور الأساسي في هذه السياسة الهادفة إلى الائتلاف على الانتشار الأميركي في آسيا الوسطى إلى روسيا، الحساسة في وقت واحد تجاه جبهتها الغربية حيث تعمل الولايات المتحدة، بعد نجاح حلفائها في جورجيا وأوكرانيا، على تكرار الأمر نفسه في بيلاروسيا أو مولداвия. هكذا يتشكل «سوار ديمقراطي» يقوم عليه مسؤولون من الجيل الثاني استطاعوا الحلول مكان «رجال المرحلة الانتقالية»، مثل ليونيد كوشما وأدوارد شيفارنادزه وغيرها، ليحيط تدريجياً بروسيا. وهو سيكون متناقضاً معها، ليس فقط بتوجه أكثر وضوحاً نحو دبلوماسية موالية للغرب، ولكن بمقدار أكبر بإرادة التهايز بشكل أوضح عن معطى الحكم داخل روسيا، في لحظة تعاني فيها الديمقراطية في روسيا من تراجع واضح، حسب الرأي السائد في أميركا: إعادة تمركز السلطة التي كانت قد اتخذت سبيل اللامركزية، واعتناء متزايد على مسؤولي الاستخبارات السابقين، وأشكال متعددة من التخلي عن المخصصة أو من وضع العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية.

ولقد أدى التناقض بين الأوكرانيين أو الجورجيين «الجديين» والروس «السيئين» أو «الأقل جودة» إلى حوار ساخن مشهور بين بوش وبوتين في براتيسلافا، شباط 2005. ولكن غالبية أعضاء النخبة الأميركية ما زالت تفضل أن تقوم روسيا بإدارة أمورها دون تدخل يومي في مسارها. إما لأنهم يعتبرون أن المسائل الاستراتيجية (الإرهاب، الانتشار النووي، إلخ...) هي من الأهمية بحيث ينبغي تقييم السلوك الروسي من خلالها بصورة حصرية، وإما لأنهم يلومون حكومتهم بأنها لم تقدم أي مقابل للتصحيحات التي تطلبها من بوتين ولكن رضوخاً كهذا لما يعتبره أصدقاء موسكو أنفسهم «تأكلاً للديمقراطية» يلقي لدى المحافظين الحدد موقف رفض قاطع (مثلاً، الويكي ستاندرد 28 شباط 2005، التي تدعو إلى إجراءات ثأرية)، لأنهم يرون فيها تناقضاً صارخاً مع الخطاب عن «الاستبداد» الذي افتتح به بوش ولايته الثانية. ويشير هذا التملل من روسيا لا إلى الحذر الغالب على

التعامل الأميركي معها وحسب بل أساساً إلى تردد إدارة بوش (وكلتون قبله) في الالحاح على العناوين الكبرى لما تعتبرها هذه الإدارة رسائلها في العالم (رأسالية تنافسية فعلاً دون تدخل غليظ للسياسيين في لعبة السوق، أو ديمقراطية انتخابية) عندما يتعلق الأمر بدول لا أميركا معها مصالح استراتيجية مهمة، كالسلاح النووي (روسيا) أو النفط (السعودية) أو محاربة الإرهاب (باكستان) أو التجارة (الصين) مما يزيد من صورة الولايات المتحدة كدولة مهتمة بالديمقراطية في بلدان لا تتعرض فيها مصالحها الخاصة للخطر بفعل ذلك، أو في بلدان أخرى لا تستطيع، على عكس روسيا أو الصين، مقاومة ضغوطها.

### آسيا: فصل التجارة عن الأمن

عن آسيا، هناك فيض من المبالغات الأميركية: لا يتردد ساندي برغر (2004) عن القول بأن «زلزالاً جغرافياً واقتصادياً ينشط فيها» مع الصين التي تصعد، وروسيا التي تعيد تشكيل ذاتها، والهند التي تخرج من فرديتها، مما سيدفع الولايات المتحدة تدريجياً خارج اللعبة. ويستعيد جيمس هودج، مدير مجلة العلاقات الخارجية، الاستعارة ذاتها، ولكن برعب أكبر: هناك انتقال حقيقي للقوة من العرب إلى الشرق في طور الحدوث، مع انبثاق قوى قومية معادية للأوضاع القائمة تمتلك وسائل متزايدة لإسباع صوتها وإرادة معلنة بفرض احترامها. ولا يقل عن بول براكن (2000) جزأً: «مثلما بدأت آسيا تعرض نفسها في الميدان الاقتصادي منذ ستينات القرن العشرين، فهي تكرر الأمر ذاته اليوم في المجال العسكري بصورة تجعل التدخل العربي في تلك المنطقة أكثر كلمة ومحاطراً». وهو يلاحظ أن الغرب لم يجرؤ حتى على إحياء الذكرى 500 لتزول فاسكودي غاما على شواطئ الهند، أي لبداية التفوق العربي، خوفاً من إثارة آسيا التي أصبحت قومية أكثر من أي وقت مضى والتي تسعى لفرض احترامها على غزاة الأمم. يستتبع من ذلك، مثل هودج وكثيرين غيره، اقتراب «تحول بشكل محطة تاريخية تضع بسرعة حداً لفترة طويلة كانت آسيا تحكم خلالها من قبل قوى أجنبية».

بموازاة الإرهاب الذي استحوذ للحظة على كامل الاهتمام، أصبح «صعود آسيا» مادة سجلات حامية حول تقدير حقيقتها وخطورتها وديمومتها. وأصبحت الأجوبة شديدة التفاوت عن أسئلة ترمي إلى معرفة حقيقة القوة العسكرية للصين، أو مؤشرات نموها

الاقتصادي، أو أيضاً توجهات الرأي العام الفعلية في دول حليفة مثل اليابان وكوريا. وبين الذين يفكرون بالاحتمالات الصعبة، أولئك الذين تبههم آسيا وتقلقهم، والذين يرون أن الغرب لا يستطيع العيش دون خوف، حتى وإن اخترع أسباباً لذلك، ترتفع نسبة المهجوسين بآسيا بصورة مصطردة مؤقتاً. أدت حربا أفغانستان والعراق إلى تراجع تلك التساؤلات قليلاً، بعد أن كانت مركزية خلال السنوات التي سبقت 11 أيلول، ولكنها لم تلبث أن عادت إلى وتيرتها السابقة، يدفعها نحو ذلك من يعتقدون أن الحرب على الإرهاب توشك أن تنسي الأميركيين خطراً يحفر عميقاً، هو أوسع قدرة وأشد تهديداً للتأثير الأمريكي في آسيا، هذا إن لم يؤد إلى تنحية الغرب بكامله وتحويله إلى منطقة هامشية في النظام العالمي لمصلحة العالقة الآسيويين الجدد.

هشة المرحلة الجديدة كان الاهتمام يتركز على اليابان: كان جيمس فالوز وآخرون يدون قلقهم من «الخطر الأصفر» المحتمل حينها باليابان. ولكن ذلك الخوف ما لبث أن تلاشى بعض الشيء لكي تجسد الصين ذلك «الخطر» في فترة دخول كليتون إلى البيت الأبيض. وكانت هناك نقاط ثلاثة تثير اهتمام الخافزين منها. أولاً، النمو الاقتصادي الصيني. على وتيرة نمو ثابتة منذ 1990، يمكن للصين تحطى ألمانيا (القوة العالمية الاقتصادية الثالثة اليوم) في 2010 واليابان (الرقم 2) عام 2020، بل أن تنزل أميركا نفسها عن عرشها في مستقبل أبعد بقليل. ثانياً، قدرتها العسكرية، خاصة في غياب الشفافية عن المؤسسة العسكرية الصينية التي تجعل منها في نظر الكثيرين نوعاً من اللغز المحير خصوصاً وأنه «عدا بعض الاستثناءات، أمضى أعضاء قيادة الجيش الصيني أهم سنوات صلمهم في مراكز قيادة إقليمية داخل البلد، معزولين عن أي اتصال بالعالم الخارجي». والصينيون، وفق هذه الملاحظات، هم بالتالي معادون بدائيون للعولة «إنهم يرفضون الدخول في تحالفات، والمشاركة في مناورات مشتركة مع بلدان أخرى، ويعارضون مأسسة أي تعاون عسكري يتجاوز مستوى سطحياً، ولا يرضون في أي تعاون متعدد الجوانب في ميدان الأمن» (شاموغ، 2000) أخيراً، وإذا ما أخذنا في الاعتبار التقديرات المتصاعدة (من وجهة النظر الصينية)، يطرح سؤال ثالث: ما الذي يعنيه هذا التطور المزدوج بالنسبة إلى التأثير الإقليمي والعالمي «لإمبراطورية الوسط»؟ إن الصين تقوم حالياً بإنقاذ الاقتصادات المجاورة من مأزقها. فلقد أتاح النمو الصيني مساعدة اليابان بعد عقد من المعاناة (للمرة

الأولى)، ومساعدة الاقتصادات الآسيوية الأخرى بعد أزمة 1997 الحادة. ابتدأت الدول الآسيوية إذن تلمس مصلحة عضوية في استقرار ونمو جارتها الصيني، وهذا ما يعطي للصين بديهاً وسائل تأثير عليها. والولايات المتحدة نفسها تجد صعوبة في إعطاء المثل لتلك الدول: بين 1994 و 2004، ارتفع عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين إلى أربعة أصعاف، إذ انتقل من 28 إلى 125 مليار دولار في السنة (في شهر كانون الأول 2004 لوحده، بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي 60 مليار دولار، ربعها مع الصين، أي 15 مليار)، وتستخدم إدارة بوش باعتدال كبير حق اتخاذ إجراءات إنقاذاً تمسحها لها اتفاقية دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. كما أنه نادراً ما يتم التهديد باستخدام «المادة 301» من قانون التجارة الأمريكي ضد الصين. والواقع أنه إذا كانت «إمكانية صرف» القدرة العسكرية الأمريكية ماثلة في كل الأدهان، فإن «إمكانية صرف» القدرة الاقتصادية للصين ليست أقل من ذلك، فكلتاها قابل لأن يتحول إلى مصدر نفوذ في غير مجاله المعروف.

كانت هناك أسباب عديدة للاعتقاد بأن الأزمة النقدية التي عصفت بعدة اقتصادات آسيوية ستحد من هذا النمو المضطرب، بل ستقوي عوامل «التضافر» بين آسيا وأميركا. وكان يفترض بتلك الأزمة أن تضع حداً لأسطورة النمو حسب النمط الآسيوي، وأن توجه طمعة حادة لقولة «القيم الآسيوية» التي أطلقها لي كوان يو (رئيس وزراء سنغافورة وصانع نموها) وجماعته، وأن تخفف احتمالات إمساك اليابان بالمنطقة الاقتصادية والمالية الآسيوية، و«أن تعيد الآسيويين إلى حجمهم الطبيعي». ولكن البلدان الآسيوية تجاوزت هذه الأزمة المالية الدراماتيكية دون عمليات إعادة نظر معمقة في بنائها المؤسسية أو في توجهاتها السياسية. وشقى حالة مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا الذي تحدى واشنطن وصندوق النقد الدولي ورفض «وصفاتها»، مثلاً نموذجياً عن أزمة كان حلها أسهل مما كان البعض يتوقعه أو يأمله. ولقد وجه الكثير من اللوم لواشنطن بسبب تمنع الكونغرس عن مساعدة الاقتصادات الآسيوية المأزومة، والشعور متشرباً في آسيا بأن تلك الأزمة كانت لا تقل بعمقاً لأميركا من سقوط جدار برلين - دون احتساب أن وصفاً صندوق النقد الدولي التي تبنتها بعض الدول تحت الصنط الأمريكي انتهت، كما لاحظ ستغليتز (2003) أو إيرمسون (1998)، بأن كانت هذه الدول هي الأكثر تضرراً. لقد كانت آسيا تنمو وتتحوّل وتتأقلم وتتحوّل، ولكنها لم تبد أبداً ميلاً إلى التأمرك، بكل معاني وأبعاد



الكلمة.

ما الذي يعنيه ذلك في المعادلة الإقليمية؟ يلاحظ هودج، كما لو أنه يطمئن نفسه، أن اليابان والصين لم تكونا أبداً قوتين كبيرتين معاً في وقت واحد. ويعلم الجميع أن مسائل مثل جوح تايوان نحو استقلال ماجزو، وقضية كشمير الشائكة أو ازيمات كوريا المتكررة تمثل منابع توتر يمكن أن تشغل بلدان المنطقة لوقت طويل. وإذا كان من البديهي أن روسيا هي اليوم في مرحلة تراجع لموقعها، وأن اليابان عبر قادرة على لعب دور الرعيم الاستراتيجي للمنطقة (رغم التنامي الثابت لموازنتها العسكرية)، وأن الصين لم تبلغ بعد مرحلة لعب هذا الدور منفردة، فإن «السيناريو الكارثي» (هودج) قد يتحمل في توصل الصين واليابان إلى اتفاق ثنائي بديل إقامة كل منهما علاقات منفردة مع واشنطن. وتلك نقطة تركيز نجدها لدى مراقبي المادلات التجارية، كما لدى الخبراء الاستراتيجيين. ولهذا فإن التوقعات الأماسية ترفض هذا السيناريو البائع العدائية للولايات المتحدة وتركز على فكرة أن الأفرقاء الأقوياء في المنطقة سيقون على توازن قوى غير ثابت هيا بينهم، ولكن بقاءه يكون هو الصامن الأول لمصالح أميركا الاستراتيجية.

إذا ما استبعد هذا السيناريو، يمكن تصور ثلاثة احتمالات ممكنة (مع عدد من البدائل) للأمن الإقليمي في آسيا.

الأول هو احتمال بروز تدريجي لهيمنة صينية، إذ تتجبع بكين في أن تجمع حولها كامل المنطقة التي تشمل اليابان في النهاية. في قراءة ثقافية مطبوعة بشيء من الحتمية، يعتقد هنتنغتون بذلك منذ وقت مبكر (1996). بينما يرى فيه ميرشايمر (2001) في المقابل «أخطر سيناريو يمكن أن تشهده أميركا في بداية القرن الحادي والعشرين، ذلك الذي تصبح فيه الصين هيمنة في شيا شرق آسيا حيث تطلق قراءتها الخاصة للذهب مونرو» (بمعنى فرضها هيمنة على جوارها المباشر، شبيهة بتلك التي حققتها الولايات المتحدة في القارة الأميركية). وبما أن الكاتب ميال للأدوية الناجمة (هو الذي يدعوه - كما رأينا في الفصل السابق - إلى تسليح ألمانيا وأوكرانيا نووياً)، فإنه يوصي بعمل كل شيء لإبطاء نمو الصين الاقتصادي. وميرشايمر لا يجري، حسب رأيه، محاكمة نوايا للصين ولا يسعى إلى تجويع شعبها الملياري، بل يتطلق ببساطة من أطروحة تقول إن «الصين الغنية لن تكون قوة ترضى بالأمر الواقع، وإنما قوة هجومية مصممة على بسط هيمنتها الإقليمية، ليس لغايات

غير طبيعية، بل لأن الوسيلة الفضلى لدى أية دولة هي تحقيق الحد الأقصى من حضورها في البقاء وبسط سيطرتها على المنطقة التي تنتمي إليها في العالم. ولكن لماذا يرفض ميرشايمر أن تقوم الصين في منطقتها بيا قبل، بل أوصى به ألمانيا في أوروبا؟ لا يجيب عن هذا السؤال، فوضوح الرأي ليس شرطاً كافياً لتهاكمه مع ذلك يبقى هناك أمر مؤكد: إن الإيمان بفضائل العمولة يتوقف لدى ميرشايمر عند حدود مصالح أميركا الاستراتيجية بالتحديد.

أما الحكومة الأميركية فهي تمارس نوعاً من الواقعية التقليدية المبنية على مراقبة ميران القوى ومنع أي محاولة لطرد أميركا من ذلك الذي يقوم في آسيا. وصل كليتون إلى السلطة بعد أن كان انتقد بعنف تطبيع بوش الأب المتسرع مع بكين غداة الأحداث الدامية في ساحة تيان آن مين (خلال زيارة سرية لقيت استنكاراً شديداً بسبب «وقاحتها»، كان يقوم بها برنت سكوكروفت، مستشار بوش الأب للأمن القومي) وغور انتخابه ربط كليتون حصول الصين على وضع الدولة الأكثر تفضيلاً بجملة من الشروط التي يركز أغلبها على حقوق الإنسان ولكنه قرر عام 1994 «أن لا يربط جهودنا في ميناء حقوق الإنسان مع الاعتبارات التجارية. فلقد كان لدى الولايات المتحدة رهان أولي هو دمج الصين في المجموعة الدولية: سيتج عن التجارة والدمج المتزايد تأمين مزيد من الازدهار للمواطنين الصينيين والتوصل إلى مزيد من التعاون مع العالم الخارجي وبالتالي، كما نأمل، إلى تقدم على صعيد الحرية المدنية وحقوق الإنسان» (كليتون، ص 598). هكذا بررت حقوق الإنسان وضع الشروط عام 1993 ثم إلغاؤها في السنة التالية. فكم من السياسات المتناقضة ترتكب باسم العمولة! بل إن «شرط» حقوق الإنسان سنة 1993 لم يعد إلا «أملاً» في السنة التالية، وهو الأمل بأن نمو التجارة الطليعية مع العالم الخارجي ستدفع الصين تدريجياً نحو الديمقراطية.

وسوف تسلك إدارة بوش الدرب نفسه، ولقد عبرت كوندوليزا رايس (2000) عن موقف الإدارة في بداياتها. «تمثل الصين تهديداً محتملاً لاستقرار منطقة آسيا- المحيط الهادئ حيث ترفض نفوذنا [...] وليست الصين قوة مؤيدة للوضع القائم، فهي ترغب بتعديل ميزان القوى الإقليمي لمصلحتها. يكفي ذلك لجعل منها حصصاً استراتيجية، وليس «شريكاً استراتيجياً» كما طوّرتها إدارة كليتون». كما كان واضحاً أيضاً توجه إلى إخراج

## المولة على محك المصلحة القومية

الهند من وضعها التقليدي كعالم قائم بذاته لجعلها تلعب دور وزن مضاد للصين، وتلك مسيرة كانت قد بدأت بقوة مع كليتون. ورغم ذلك، لم يمض عام إلا وكانت واشنطن قد رفعت تحفظاتها عن دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وفي نهاية 2003 صمدت إلى تعبير ملحوظ لسياستها تجاه تايوان، باتجاه تخفيض التهاهي معها احتراماً لمرعيات بكين.

وعلى ادعاء الأميركيين بأنهم يرغبون في إقامة إمبراطورية مسالمة، يرد الصينيون بأنهم قوة نهوض مسالمة هي الأخرى (استكر مفهوم النهوض السلمي في مدرسة كوانر الحزب وقام رئيس الوزراء ونجيا باو بالترويج له شعبياً). من هذا المنطلق وعملاً على طمأنة جيرانها، وقعت الصين عام 2003 «معاهدة صداقة وتعاون» ثم «شريعة حسن سلوك» مع دول منظمة «آسيان» العشرة، من أجل تجنب حدوث نزاعات إقليمية في منطقة بحر الخنوب. وفي آسيا الوسطى، تعمل الصين على ترويج «منظمة شامعهاي للتعاون». كما أنها استضافت المحادثات السادسة حول شبال شرقي آسيا في محاولة لحل الأزمة النووية في كوريا الشبالية. ولكن هاك مفارقة تكمن في أن كل ما يطمئن جيران الصين يقلق الولايات المتحدة التي تخشى هذا السيناريو، مع أن التصرّيات المشتركة الروسية-الصينية ضد نظام دولي وحيد القطب، والتي كانت ثابتة خلال سنوات 1990، قد اختلفت، وأن الصين قد رفضت لفترة قد تطول لفكرة استمرار نظام وحيد القطب بعد أن انتظرت أكثر مما ينبغي ظهور عالم متعدد الأقطاب. وحتى إن بقي ميرشايمر وهودج وآخرون على شكوكهم، فإن الصين المسلحة بدورها كقاطرة اقتصادية تفرض على الولايات المتحدة إعادة نظر، واضحة أكثر فأكثر، بنفوذها الإقليمي.

- قد يكون النموذج الثاني من الأمن الإقليمي توافق من القوى المستقلة، وهي صيغة جاذبة نظرياً «ليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض مسبق لعدائية غير مبررة قد تظهرها الصين تجاه العرب، أو على الأخص لنزعة توسعية ستكون غير محسوبة وتسبب التدمير الذاتي لها» (كاليو، 1998). ولكن ماذا سيكون وضع واشنطن في توافق بين قوى متساوية في منظمة شبال - شرق آسيا سيشكل في الواقع تراجعاً في موقع واشنطن فيها. ولا يمكن لنموذج كهذا أن يكون إيجابياً من وجهة نظر واشنطن إلا إذا توصلت الولايات المتحدة إلى أن تكون مركز دائرة تشكل دول المنطقة شعاعاتها. ولكن سيكون سترفض بالتأكيد هذا النموذج، وهي تلك وسائل رفضه، وحتى جعل دول أخرى ترفضه، وهذا ما يقلل احتمالاته

كثيراً. إضافة إلى ذلك، فإن آسيا لا غلثك، بالمقارنة مع أوروبا، مؤسسات متينة وراسخة للتعاون الإقليمي، وتتميز العلاقة بين دولها بقدر عال من الرية والشكوك المتبادلة، وهذا ما يشكل ورقة في يد أميركا تستخدمها حينما تنوي لعب دور الحكم الخارجي، ولكنها تتجاهلها عندما تحاول إيجاد أشكال من الأمن الجماعي الإقليمي

- وقد يكون النموذج الثالث مثلاً في استمرارية الواقع الراهن الذي تلعب فيه أميركا دور بيضة القبان الخارجية، خاصة إزاء الصين. بعبارات سياسية، قد يؤدي ذلك إلى نوع من الاحتواء غير الهجومي للصين، وإلى تشجيع قوي للأطراف الآخرين (روسيا، اليابان، الهند) على تعزيز وسائلها وتقوية علاقاتها الثنائية مع واشنطن، وبصورة عمتلة، كما يضيف كاليو (1999)، إلى استراتيجية «الجواب المرن» التي اتبعت خلال وقت محدد في أوروبا إزاء روسيا. وقد نجد هذه الأخيرة مصلحة أكبر في المشاركة بهذه اللعبة من رية ازدهار آسيا الوسطى وانبثاق الصين يهددان مكاسبها الإمبراطورية التي تحققت خلال القرن التاسع عشر محاطة بالتهديدات ولا سيما بالة لسيادتها على سيبيريا. وحتى إن كانت العلاقات الروسية-الصينية تعيش أحسن أيام تاريخها (مئات المشاريع المشتركة، مبيعات أسلحة هامة، تجارة متبادلة زادت أكثر من خمسين ضعفاً في ربع قرن)، فإن تغفل الصينيين في سيبيريا كـ «عمال مؤقتين» قد بلغ أرقاماً مقلقة. من المنطقي إذن توقع تقارب روسي-أميركي لمحاصرة التعوذ الصيني، مع العلم أن روسيا هي أيضاً بلد أوروبي وبغني بالتالي عدم اغضابها من خلال الضغط على حاصرته الغربية. ويعتبر كاليو (1998) الدور الروسي في آسيا هاماً للدرجة أنه يترجب عدم الذهاب بعيداً في ضغط الناتو على روسيا. ومن أجل ذلك يكتب (1999). «بسبب موقف الولايات المتحدة الأخرق والعدائي في أوروبا، ها هي روسيا تذهب نحو معاداة أميركا في آسيا». يشاركه كينان (1997) وسامير (2003) الرأي ذاته؛ ولكن بريجنسكي (1999) وآخرين يعارضونه بالكامل، وهم قد يكونوا مدفوعين إلى ذلك بكرةهم لروسيا أكثر من محبتهم للصين

إذا كنا قد لجأنا إلى تصوير السياسة المتبعة فعلياً، فذلك لكي نتحدث عن رية تجاه الصين لا يتم التعبير عنها صراحة لا سيما بحكم الأفضلية المعطاة للحرب على الإرهاب، وحجم العلاقات التجارية والمالية بين بكين وواشنطن. أما من تاوان، التي هي القضية الأشد حساسية، فلقد أوحى الواقعية المجزوة وغير الرؤيوية لبوش أن يخبر من موقفه

جديراً في كانون الأول 2003. فأمام رئيس الوزراء الصيني الجديد، أعلن بوش، التعهد سابقاً «بفعل كل ما يلزم من أجل السماح لتايوان بالدفاع عن نفسها»، موقفاً صريحاً ضد محاولات المسؤولين التايوانيين تعديل الواقع الراهن للجزيرة من جانب واحد بانتهاء اعلان الاستقلال الساجز والرسمي للجزيرة عن الصين، وذلك دون أن تتحلل بكين في المقابل عن فكرة «بلد واحد» ولا عن احتمال استخدام القوة ضد تايوان، هذا الموقف الذي أقره البرلمان الصيني بأغلبية ساحقة في آذار 2005.

بالعودة إلى نماذجنا الثلاثة فإن «سيناريو الكارثة» الذي يستبعد أميركا غير وارد على الإطلاق، ونموذج الجهازة المتساوية بعيد الاحتمال (أو مستبعد على الأقل حالياً). تبقى الواقعية السياسية المكونة من نيقط استراتيجي ورفض لبروز الصين كقوة إقليمية يفترض بالانتشار المدروس للقوات الأميركية ويدعم أميركا لاعادة تسلح اليابان ولنمو دور عالمي للهند ولدور روسي نشط في آسيا أنه يمنع تحولها إلى قوة هيمنة عالمية. ويبقى الالتباس الأميركي كاملاً، على الصورة التي قدمها عه فرنسيس فوكوياما (2005): «الصين هي نوع من القوة يثير لدى الأميركيين إرباكاً كبيراً جداً بلد ليس صديقاً بوضوح، وليس عدواً معلماً، يشكل في وقت واحد تهديداً استراتيجياً وشریکاً أساسياً على الصعيدين التجاري والمالي. فلا يمكن أن تكون النتيجة سوى تعاون براغماتي تتخلله أزمات موسمية»، وهذا معلماً ما هو حاصل، من رئيس أميركي إلى آخر وانتصار البراغمة الاستراتيجية وتقديس المصلحة القومية والاعتبار المتزايد لعلاقات التجارة عناصر لا تنم عن رؤية متجددة بقدر ما هي استمرار للواقعية التي لا ينفك المحافظون الجدد الدهوة للتخلي عنها، قبل أن يصطدموا بتعلم تحقيق رؤاهم على واقع آسيوي بات قادراً على الاستخفاف بها.

آسيا تتغير، ولكن ليس طريقة التعاطي الأميركية معها. لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى نتائج دراماتيكية في القارة الأوروبية ولكن تأثيراته خارج أوروبا، وبالذات في آسيا، بدت خفيفة بل هامشية. وفي العالم الإسلامي المسيح، أدت هجمات أيلول إلى إعلان «حرب ضد الإرهاب»، وأيضاً إلى صياغة «مفهب بوش» التدخل والمولع بتغيير الأنظمة بنسخة جديدة. أما في آسيا فلم تزل الوصفات القديمة عن توازن القوى والتجارة الحرة السابقة ليس فقط لسنة 1989، بل لسنة 1945، فاعلة إلى حد كبير. ويمكن لأمركا أن تعتبر أنها هالك «أمة ضرورية»، ولكنها ليست مجددة، إلا إذا كان ذلك يعني ملاحظة أن

العولة يمكن أن تستخدم من قبل الآخرين أيضاً، وبذلك، من أجل تسريع نموهم وتحسين وضعهم الاستراتيجي ونسج علاقة مريحة لهم أكثر مع القوة الأعظم. وهذا تماماً ما تقوم به الدول الآسيوية بنجاح ملحوظ، محمد عليه.

### مصالح عالمية ومساعدات خاصة

لولا مشروع مارشال، لما تم في الأرجح لأوروبا ذلك الاستقرار ولا تحققت تلك البهجة بعد الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها مشبعة بالجراح، ولكانت قد سقطت من جديد في حروبها القومية أو وقعت في أيدي الشيوعيين. لقد عودت أميركا العالم على الاهتمام بمن تهزمهم، وهذه من سمات تلك البلاد البارزة مقارنة بالدول الاستعمارية الأوروبية. فبعد أن يقوم «شرطي العالم» بمعاينة الأضرار وإلحاق الهزيمة بهم، فهو ينظر إلى مجتمعاتهم فيساعد على القيام من كبوتها لما فيه مصلحتها، كما مصلحة أميركا نفسها. هذا ما قامت به أميركا في أوروبا، وفي اليابان، وهذا ما تريد أن تعطينا أمثله به اليوم أيضاً. ذلك مثلاً كان هدف اجتماع طوكيو الكبير المخصص لأفغانستان؛ وذلك كان مغزى اجتماع مدريد «للدول المانحة» للمراق. هذا المفهوم على تناغم تام مع تراث المساعدات الأميركية للتنمية. وإذا كانت مساعدات الولايات المتحدة العسكرية، مثل مساعدات دول أخرى، هي شفاة في توجهاتها، فليست كذلك بالضرورة حال المساعدات من أجل التنمية. تقوم اليابان بذلك مثلاً لإطلاق تجارتها مع بلدان واعدة، وتستخدم السويد مساعداتها لحاجات نفودها العالمي ولترسيخ استقلالها. وتلعب الثقافة الفرنكوفونية دوراً رئيسياً في المساعدات الفرنسية (خلال أحوام 1980 مرت 82% من المساعدات الفرنسية لأفريقيا عبر المجال الفرنكوفوني)، مما يجعل الحالة الفرنسية تمثل استثناء قريباً سواء على صعيد الاعتبار التجارية أو التوجهات الإيديولوجية للبلد الذي يتلقى المساعدة.

ولكن تلك لم تكن حال الولايات المتحدة حيث كانت مساعدات التنمية ملحقة على العموم بالمساعدات العسكرية. ولقد كانت تلك المساعدات المدججة بهذه الطريقة خاضعة لحسابات استراتيجية وإيديولوجية مرتبطة بالحرب الباردة وتطويق الشيوعية دون إهارة اهتمام للحاجات الإنسانية وحتى لنشر التجارة، إلى حد كبير (على أثر اتفاقات كامب دايفيد عام 1988، استحوذت إسرائيل ومصر على 40% من مجمل المساعدات المدنية

الأميركية للخارج، دون احتساب المساعدة العسكرية)، أو تحقيق تقارب ثقافي أو لغوي. بعد 1990، كان الهبوط الحاد والمفاجئ في حجم المساعدات الأميركية للتنمية حتى وإن كان مبرراً بمقولة كليتون الشهيرة: «تجارة وليس مساعدات» - عائدًا بصورة بديهية إلى ارتباطه السابق بالصراع العالمي ضد الشيوعية. لذلك أدت نهاية الحرب الباردة إلى خفض لم يكن له مثيل في أي من الدول المتطورة: 25% بالأرقام الحقيقية، أي 50% بالمقارنة مع النتائج القومي الإجمالي (شرايدر، 1997؛ هوك وتايلور، 1998).

بعد هجمات 11 أيلول، عادت المساعدات الرسمية للتنمية إلى الارتفاع لنفس الأسباب التي كانت في السابق قد أدت إلى خفضها. وجب تقديم مساعدات للبلدان التي تساهم جدياً في «الحرب ضد الإرهاب»، وإعادة بناء تلك التي تعاني من ويلاتهما. تنتمي الأردن أو باكستان أو تركيا للفئة الأولى، وأفغانستان والعراق بالطبع إلى الثانية. وعندما ضرب التسونامي عدة بلدان في آسيا، تميز كولن باول بترير الماعلة التي قدمتها بلاده على أنها عملية علاقات عامة باتجاه العالم الإسلامي.

وكان بوش قد فاجأ الجميع عندما دعا إلى زيادة جوهرية في المساعدات. في آذار 2001، اقترح إنشاء «صندوق لمبادرات الألفية» (MCA) الذي يتعهد بتقديم خمس مليارات دولار في السنة لمجموعة مختارة من الدول التي «تتحكم بالعدل وتستثمر في شعبها وتعتمد الحرية الاقتصادية». ثم ضاعف المبلغ، بل أكثر، عندما أوجد صندوقاً خاصاً بـ15 مليار دولار لمكافحة السيدا في أفريقيا وجزر الكاريبي (وهو قرار تسبب فيه إلى حد كبير الانقلاب الحلدري في مواقف اليمين المسيحي من موضوع الإيدز خلال تجمعهم الكبير في شباط 2002، حيث انتقل من الرفض الكامل إلى «تعاطف» أكبر). أنشئ بعد ذلك صندوقان أكثر تواضعاً (200 مليون و 100 مليون دولار على التوالي) لمكافحة الجوع وللمجابهة «الطوارئ المعقدة». وإذا ما وصفت تلك البرامج قيد التطبيق فإن حجم المساعدات الأميركية للتنمية سيحتل من 11 مليار دولار عام 2002 إلى 18 مليار في 2006، وهو الارتفاع الأكبر الذي يكون قد حصل منذ أمد بعيد.

كان ذلك موقفاً مشهوداً دون شك؛ فلقد قلب عقداً من التراجع المتواصل لتلك المساعدات باسم توازن الموازنة، أو أولويات التجارة، أو تشييط المؤسسات الخاصة. ودون التقليل من أهمية هذا الموقف أو مناقشة دوافعه، لا يمكننا إلا أن نسجل أنه أتى بعد وقت

قليل من هجمات أيلول وحرب أفغانستان، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن الإدارة قد فهمت أن القوة العسكرية غير قادرة لوحدها أن «تكسب القلوب والعقول»، خاصة أن ذلك الكرم الحائقي جاء بعد نشر استطلاعات بالغة السلبية عن صورة أميركا في العالم. ثم لم تلبث الغاية السياسية الواضحة لهذا «التعاطف» (الكلمة لبوش الابن) أن توكدت عندما فقدت الوكالة الرسمية المكلفة بالإشراف على المساعدات، «يو إس آيد»، استقلاليتها لتصبح ملحقة بوزارة الخارجية. من جهة أخرى، إذا كانت الحكومة قد حذت قواعد شفافية صارمة للدول المرشحة للاستفادة من تلك المساعدات ضمن إطار صندوق تحديات الألفية، فإنها احتفظت لنفسها بشيء من التكم في بعض الحالات.

بذلك وصحت إدارة بوش حداً لسنوات طويلة كان مبدأ المساعدات الحكومية للتنمية عرصة للنقد، وكان إلقاء وكالة المساعدات الأميركية مطلباً ثابتاً لدى البرلمانيين، الجمهوريين خاصة، الذين كانوا دائمي الترداد بأن تلك المساعدات لم تزد في يوم من الأيام إلى تنمية البلدان التي اسعادت منها. وكما تساءل شيء من الطعارة رادليت (2003)، «هل كان بوسع أحد أن يصدق بأن الديكتاتور الرائيري موبوتوسي سيكو سوف يستخدم المساعدات الأميركية في تلقيح الأطفال أو تدريب المعلمين؟» لقد كانت الإدارة، على الأقل، تعلم أن المساعدات قد صرفت لغايات ذات أولويات استراتيجية، وأنها قد نهبت لهذا السبب من قبل المسؤولين الذين وقعت بين أيديهم أدخلت قواعد تخصيص وتديق جديدة بالفعل، ولكن المطلقات بقيت سياسية. وليس ذلك بالمعيب الموجب البطلان إذا ما تم بالفعل صرف المبالغ المعلن عنها (دون أن يقوم البرلمانيون بتحويلها إلى بلدان حليفة لا حاجة لها بها مثلاً حدث لدى مناقشة أول موازنة تلت إقرارها، موازنة 2003-2004). وبصورة غريبة، تم عرض صندوق مكافحة الإيدز أمام البرلمانيين انطلاقاً من دوافع أمنية أكثر منها إنسانية. تلقت وكالة الاستخبارات المركزية سلسلة من التقارير التي تربط بين انتشار الداء وسقوط أنظمة صليقة سياسياً، وانهيار اقتصادات واعنة تجارياً، عذفتها للكونغرس لإقناعه بأقرار المساعدات على أساس «الدفاع عن الأمن القومي الأمريكي».

إن انقلاب التوجه يستحق التحية بالفعل، ولكن حتى وإن تحققت كل البرامج المعلن عنها، فإن ذلك سيرفع مرتبة الولايات المتحدة بين الدول المتقدمة من الدرجة الأخيرة في نسبة المساعدات من الناتج القومي الإجمالي، إلى ما قبل الأخيرة، وهذا ما يجد كثيراً



من الانطباع عن كرم نوش. هذا غير صحيح، فحبيب كارول أدلمان (2003) التي تقدم حجة مقنعة: تنبؤ اليابان والدول الأوروبية رأس اللاتحة لأن مساعداتها حكومية؛ وبما أن الاقتصاد الأميركي قائم أولاً على القطاع الخاص، فيجب أيضاً احتساب المساعدات الخاصة الأميركية للخارج التي تقارب، حسب قولها، 35 مليار دولار سنوياً، أي ثلاثة أضعاف المساعدة الحكومية. ألم ينشئ بيل غيتس ودايفيد باكارد وتيد نورنر وغيرهم مؤسسات في عاية الكرم؟ ثم ألا تحول الكنائس الأميركية ما بين 3 و4 مليار دولار في السنة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في الخارج؟

اعتراض مقبول، ويمكن أن يشهد عليه كاتب هذه الأسطر: فلقد حصل عل منحة من الحكومة الفرنسية لمتابعة دراساته في الدكتوراه، ثم في أول بحث بعد الدكتوراه، عل منحة من مؤسسة روكفلر، الخاصة بالتأكيد والتي تلقى مثل أخوات لها تشجيعاً عبر إجراءات مالية خاصة. ولكن هل يمكن أن توصل في سلة واحدة مؤسسات مهتمة بالتقدم العلمي أو بالنسبة الاقتصادية مع جماعات تعمل عل دفع العالم إلى تبنى أفكارها أو معتقدها؟ هل يجب مثلاً أن نأخذ عل قدم المساواة في «المساعدة» مؤسسة ناهم بـ 1 مليار دولار في هيئة الأمم المتحدة (نورنر)، أو تدخل المعلوماتية إلى الريف الهندي (هيتس)، وكيسة تستثمر في الميدان الاجتماعي لتشر عقيدتها؟ إن براهين أدلمان تصبح ضعيفة الإقناع حينها تحسب التحويلات المالية للعامل المهاجرين (خاصة نحو المكسيك ودول أخرى في أميركا اللاتينية) كواحد من أشكال مساعدات التنمية (وتمثل تلك التحويلات نصف ما تحسبه مساعدات خاصة أ)، بينما يتعلق الأمر بتوفير ذاتي يعاد استخدامه عموماً لمساعدة العائلات التي بقيت في بلدانها. وإذا اعتمدنا هذه المقاربة تصبح دول الخليج، وبما لا يقاس، أكبر المساهمين بالنسبة في العالم (فمنها تم تحويل مئات مليارات الدولارات من قبل العمال المهاجرين، خاصة بعد 1973).

إن تراخياً مفهوماً كهذا يدفع إلى التذكير من اتجاه معاكس بأن الدول الأفريقية تدفع اليوم، لكي تسدد الديون المترتبة عليها للعالم الغني، أربعة أضعاف ما تصرفه عل خدماتها الاجتماعية؛ فهل يجب طرح تلك المبالغ من حجم المساعدات؟ وهو يدعو أيضاً إلى ملاحظة أن الدعم الأميركي للإنتاج الزراعي أو الصناعي يكلف متبجي البلدان الفقيرة المليارات، وأن 40% من الصادرات الأميركية تذهب باتجاه الدول النامية التي «تشتري» الولايات المتحدة

استقرارها بالمساعدات. ثم تكتمل حلقة الحسابات الاستراتيجية مع برهان آخر من هرا ل المساعدات الحكومية للتنمية، وهو برهان يتردد تحت قلم ألدان نفسها، ولكن أيضاً تحت قلم يارنيت (2004)، وقبلها غراهام وأوهانلون (1997): إن الولايات المتحدة تؤمن استقرار العالم بواسطة قواها المسلحة، وبما أن هذه المساعدة مكلفة جداً فيجب ألا يطلب منها المزيد! هكذا نعود إلى نقطة الانطلاق. الولايات المتحدة هي قوة عسكرية أولاً، وهي في هذا الميدان «تساعد» تتبرع بأعلى ما لديها. برهان يدعو إلى الإبتسام بالتأكيد؛ ولكنه، عندما تستخدمه هذه القوة بشكل أحادي أو للدوافع غامضة، يصبح على الأقل مشوهاً.

### العملة المشبوهة

لقد قدمنا في الصفحات السابقة من هذا الفصل أمثلة عديدة ومتنوعة (المسألة النفطية، التعامل مع روسيا، لعبة التوازن في آسيا الح.) على أن التبشير بالعملة يتوقف عند أعتاب المصلحة القومية، وإن «عملة العملة» لا تمنح الولايات المتحدة من إعفاء نفسها من شروطها حين تصطدم قواعدها بمصالح منظمة داخل أميركا نفسها (كدهم المزارعين، أو حماية صناعات مهددة) وكان يمكن الاحتجاج أن هذه الانتقالية في التطبيق من شأنها طمأنة الأميركيين المناهضين للعملة كمثال نقابات عمالية تخاف من هجرة فرص العمل إلى الدول حيث كلفة العمال أبهى، أو تيارات فكرية لها عن المصلحة القومية صورة ضيقة متشددة، أو مجالس نيابية لا تتوان عن اللجوء للشعارات الديهاودية بهدف استرضاء الناخبين. لكن الشكوك بمحاسن العملة ليست حكرأ على بعض المثقفين العرب المهجوسين بالأصالة ولا على مناهضي العملة المتظاهرين أمام قمم الاتحاد الأوروبي. ذلك لأننا نرى هذه الشكوك تتسع دائرتها في أميركا نفسها بعد عقد من الزمن كانت العملة فيها صواً ورديفاً للأمركة. وهناك تفسيرات عديدة لهذا الانزلاق الارتدادي هي أبعد من أن تحصر في مجرد ردة فعل على هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية: طوال تسعينات القرن الماضي، توصلت تيارات فكرية إلى تحريك الرأي العام بقوة ضد ما كانت تعتبره «ثقفة عمياء» لإدارة كليتون في المضائل السلمية للعملة. وكان بعض تلك التيارات يسعى، باسم «قرمية صلبة» كانت مهلدة بالتضكك حسب رأيهم، إلى الدفاع عن الهوية الأميركية أو الغربية ضد تيارات التعددية الثقافية.

لم ينجح روس بيروت بالوصول إلى البيت الأبيض عام 1992 تحت شعار معارسته لاتفاقية ناغنا. ولم يكن حظ عيبها ذات أفضل في رئاسيات عام 2000، أو بات بوكاناو وبرناجه الانعزالي قبل سوات من ذلك. فلقد بلغت سنوات كليتون رفاهية لم يعد ممكناً معها أية عودة إلى الورا، كما أن الجمهور، وإن كان متقسماً في تقييمه لفوائد العولة أو التجارة الحرة أو الترجمة العالمي الفعال، كان من العقلانية بحيث لم يذهب بعيداً في معارضتها.

ورغم ذلك تكاثرت الشكوك. يحوم أولها حول حرية تنقل الأشخاص، خاصة بعد هجمات أيلول الإرهابية. فلا يجهل أي إنسان اليوم أن الدخول إلى الولايات المتحدة قد صار أصعب بكثير. أصبح الاستهداف يتركز على بعض البلدان التي يتمي إليها طالبو تأشيرة الدخول وعلى بعض المواصفات الشخصية (عازب، مسلم، دون مهنة محددة، شاب). وجعلت الإجراءات المتحدة منذ 2001 عبور الحدود البرية من كندا أو المكسيك في غاية الصعوبة، خاصة أن عدداً من المشتبهين قد سلك تلك الطريق، مما أنتج ضغوطات إضافية تثقل عمل معاهدة ناغنا. ولم يكن أخف من ذلك الانسحاب الجاهي - بعشرات الآلاف - لطلاب أجانب من الجامعات الأميركية، وسحب مئات مليارات الدولارات من البنوك الأميركية لأشخاص يتمون إلى الدول المشبوهة. دون الاحتجاج على شرعية إجراءات كهذه، يبقى من الضروري ملاحظة نتائجها السلبية على العولة.

وانتقال المؤسسات الصناعية هو خطر آخر يجري الحديث عنه كثيراً بسبب تأثيره الانتخابي المباشر. من الطبيعي أن يزيد وضع العاملين العريين المهدد في السوق المعولة من الضغوط على السلطة السياسية من أجل حمايتهم. بمبارات أخرى، إن الضغط القوي باتجاه الحماية هو أمر طبيعي في الدول الغربية» (كاليو، 1996). ولقد استعاد المرشح لنيابة الرئاسة سنة 2004 جون إدوارد بعض توجهات الحماية المعادية لانتقال الراسمیل (ويكالتالي مرص العمل) إلى الخارج. ولم يزل تيار قوي في الحزب الديمقراطي يحرك احتمال هذا التهديد (حتى وإن كان، على ذمة برغستن [2002]، عدد فرص العمل المفقودة بسبب اتفاقية ناغنا قد انخفض).

هاك أمر آخر أكثر تقنية ولكنه يحاط بنقاش مريض: الانزعاج الذي يثيره نزوع الأميركيين إلى الاحتفاظ لأنفسهم بموائد اختراعاتهم الخاصة. في المجال العسكري، يرتبط احتفاظ الولايات المتحدة بوصفها إلى حد كبير بـ«تأميم» أبحاثها، وحتى صناعاتها العسكرية

(أنظر سابقاً، الفصل الثالث). بصورة أشمل وفي وقت مبكر، كان مايكل ليند (1993) قد طرح بصورة مكشوفة السؤال عما إذا لم يكن انتشار العلم والتكنولوجيا، الذي تنطوي عليه حولة الجبال وانتقال المؤسسات إلى الخارج، يشكل تهديداً جدياً للمصلحة القومية: «عندما يكون وصح بلد كقوة عظمى، بل وجودها ذاته، مرتبطاً بهامش تفوق تكنولوجي فائق السرعة، فإنه لا يبدو لي من الشجاعة اعتقاد موقف فلسفي يقتصر من غير المجدي، على المدى الطويل، تقييد انتشار التكنولوجيا بحجة أن مفهوم السيادة سيكون قد اندثر في مطلق الأحوال». ويلاحظ سيفال (2004) أن الولايات المتحدة لم تستطع، بعد اختراع الموصل الوسيط (semi-conductor) والانترنت، منع البلدان الأخرى من الاستفادة منها. حتى وإن بقي وضع الولايات المتحدة ميطراً، تبقى العملة إذن مصدر تهديد لكونها تعمل في الانحماض: فهي تشجع روح الاحتراع والانداع في أميركا نفسها، ولكنها أيضاً هدية محمية لأعداء أميركا المحتملين.

يسجل آخرون تعرض الاستقلال الأميركي للمخاطر بسبب الهجوم الهائل للدهون الذي يعطي البلدان المصدرة للصناعات والتي تدن لها أميركا بمبالغ طائلة بوسائل ضغط غير مقبولة من الولايات المتحدة. ذلك هو، بقرابة، موقف لاري سامرز (2004) الذي كان فاعلاً ضمن فريق كليتون الاقتصادي قبل أن يصبح رئيساً لجامعة هارفرد. يعترف سامرز أن العملة قدمت فوائد كبرى للاقتصاد الأميركي، ولكن ليضيف بعد ذلك أن ادمان الأميركيين على الاتفاق الكثيف يؤدي إلى تسجيل ميزان الحسابات الحارية عجزاً هائلاً يوازي 5% من الناتج القومي الإجمالي، يهدد بوضع حد للدورة الاقتصادية الفاضلة على الصعيد العالمي. أما خلاصته فحازمة: «إن البلدان التي تمتلك في بوكها أسهماً وموجودات بالدولار تمسك أيضاً بين أيديها مصير الازدهار الأميركي». والأرقام التي يذكرها سامرز وآخرون للتدليل بها على استيائهم هي مدعاة للقلق فعلاً: عام 2003 باعت أميركا أكثر من 300 مليار دولار بصفة سندات خزينة. كما كانت اليابان لوحدها (الرقم 1) تمسك منها حوالي 580 مليار منها في نهاية 2004، تليها الصين (180 مليار). «علينا ألا بلوم اليابان ولا الصين على اختلال ميزاننا التجاري، وإنما المستهلكين الأميركيين وحكومتهم»، يرى ستيفن (2003، ص 234). وسوف تصبح تغذية هذا العجز أصعب بفعل منافسة اليورو الحديثة (أنظر الفصل السابق)، وأيضاً بسبب الانخفاض الكبير للاستثمارات الخارجية

المباشرة (300 مليار عام 2000؛ 23 مليار فقط عام 2002). ويشير آخرون إلى أننا لو أدخلنا أيضاً في الحساب الديون التي على فروع الشركات الأمريكية في الخارج تسديدها، فإن القلق يزداد، إذ سوف يتبين أنها «أشد خطراً من العجز نفسه».

بموازاة تلك النتائج الخطيرة على الصعيدين الاقتصادي أو المالي، تستدعي المعولة أيضاً مراجعات في الميدان السياسي، وحتى الفلسفي، خاصة بعد 11 أيلول. هذا ما دفع برغن (2002) إلى طرح سؤال مركزي يهدف إلى معرفة ما إذا كان الأميركيون لا يزالون مؤمنين بفضائلها. ويشير السلوماسي الكبير تشارلز هيل إلى مارقة مقلقة، مع أنها لا تقتصر على أميركا فقط: «كلما كانت أميركا تتورط أكثر في غمار كرة معولة، كلما قلت معرفة الأميركيين بالأحداث الدائرة خارج حدودهم أو قل اهتمامهم بها». حتى مؤرخ الإمبراطوريات، بول كينيدي، أصبح أشد تحفظاً: «ما من أحد يريد أن يعيش في مجتمع معلق بالكامل كمجتمع كوريا الشمالية ولكن الاندماج والانفتاح الكاملين يتجان مخاطرهما الخاصة. ولن يكون تحقيق التوازن بين الانفتاح والانغلاق أمراً سهلاً». ويضيف عاديس، مؤرخ العلاقات الدولية: «لكننا قمنا بإقناع أنفسنا بأن عالم الاتصالات المعولة الجديد قد غير بشكل ما أحد المظاهر القديمة للطبيعة البشرية، مظهر تغذية الاعتراضات، ثم العمل على إصلاحها». تلك هي على وجه الخصوص حال أولئك الذين أصبحوا يشكون بالنتائج الحسنة لتجارة دولية ناشطة على دمقرطة بلدان مثل الصين، أمثال براندون ماك كيلان (ويكلي ستاندارد، 11 شباط 2005). بصورة أخص، إن الفكرة القائلة بأن البدار الذي ترميه المبادرات الاقتصادية يمكن أن يدفع المسؤولين السياسيين إلى التخلي عن فكرة الفتوحات الإقليمية، وبالتالي إلى بطلان فكرة الحرب، كانت وهمية منذ اقترحها نورمان أنجل في القرن الماضي، ولم تزل كذلك اليوم. فلم يمنع ضباب أمن التجارة من قبل «البحرية البريطانية» في القرن التاسع عشر اليابان أو ألمانيا أو الولايات المتحدة من التسلح، ولن يكسب اليوم نجاح أكبر لما تؤمنه القدرة العسكرية الأميركية في هذا المجال: بالنسبة للدول المنطلقة حديثاً (مثل الصين)، لا يحول الازدهار الاقتصادي دون الرغبة في زيادة نفوذها الجغرافي أو طموحها في أن تتحول إلى قوة إقليمية، وحتى عالمية. وتستحوذ رية عمالة على براكن (1997) الذي لا يخشى مقاومة بلدان العالم لاعتقاد مبادئ الاقتصاد الرأسمالي بقدر خشيتها من «النتائج السياسية التي لا يمكن أبداً توقعها» التي يمكن أن يجلبها للعالم (وخاصة لوضع الغرب

التميز) اعتياد هذه المبادئ من قبل بلدان كانت حتى الأمس متخلفة أو اشتراكية. والنخب الوطنية المتقبلة لاقتصاد السوق وللتبادل الحر هي بالتأكيد أفضل حلفاء أميركا في العالم؛ ولكن عندما تقوم هذه النخب بإدخال الرأسمالية الحديثة إلى بلدانها تضر في النهاية بمصالح أميركا من خلال تقوية وضع بلدانها الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي. يوساً للعمولة إذن، لأنها سلاح ذو حدين. فهي تبدأ بتحقيق الموائد ولكنها تنتهي بجلب الأذى!

يرى آخرون أن العمولة لم تكن سوى سراب. كينيث والتز (2000) مثلاً، بطرك «الواقعيين الجدد»، لم يستطع أن يكون يوماً من دعاة العمولة. ومنطلقاته معروفة: العمولة ليست سوى وهم خارج بعض مناطق العالم المزدخرة، وهي بعيدة عن التأثير خارج القطاع المالي؛ ليس في مفهوم التواصل أي شيء جديد، وهو في بعض الحالات أضغف بما كان عليه منذ قرن؛ تبقى الاقتصادات محلية إلى حد كبير (90% مما تنتجه الولايات المتحدة مخصص للاستهلاك المحلي)؛ والحكومات تستمر في دعم مؤسساتها الاقتصادية الوطنية. هـا يلتقي هذا اليميني بشكل شبه حرق في مع الليبرالي ستغلitz ليؤكد ارتدادية الدولة باتجاه السيطرة على الأسواق. «لا تكف الولايات المتحدة عن استخدام قدرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لتحريك الأحداث الدولية باتجاه مصلحتها». وأغلب الدول تنظر إلى منظمة التجارة العالمية على أنها «الذراع المسلحة للخزانة الأميركية»

وليس العمولة أقل إيهاماً بنظر مايكل ليند، الذي قد يكون الداعية الأكثر بلاغة إلى دولة الرعاية (welfare state) في أميركا اليوم. فليست القيم الكونية هي التي قد تؤدي، برأيه، إلى تنويب القوميات (1991)، وإنما القبلية الدموية التي تعصف بالعالم الثالث ومنطق الاستهلاك الفردي في الدول الغنية. وهو يتصح الولايات المتحدة (1994) بألا تركز أوهام العمولة وبأن تنهاى، على العكس، مع القومية التي هي «الفكرة الأقوى في العالم المعاصر»، وألا تخشى حركات الانفصال أو الدمج في بقية ماطق العالم. فحاطة هي الفكرة القائلة بأن دولة الرعاية هي في طور الذويان تحت الضغط المشترك للاندماج المعولم والخصوصيات المحلية المتزايدة (1995). ذلك أن العمولة لا تعني مهاية الدولة (1992)، وإنما أزمة «الدولة الكلية» والعودة إلى الدولة بمفهومها المتداول خلال القرون الوسطى، أي التي تحاول بلوغ غاياتها دون الاعتماد على مواردها الخاصة وبالتصرف كعنصر مسيطر داخل محالقات مع دول أخرى أو مؤسسات دولية أو مجموعات خاصة، مع احتفاظها

بهويتها ومراميها الخاصة. هكذا نشهد عودة «الدولة الإقطاعية» ما قبل القومية للمصور الوسطى» التي لم تكن تصرف كسيادة على إقليمها بقدر ما كانت «مديرة» له. ولقد قامت الولايات المتحدة بالترويج للعولمة، ولكنها «أطلقت في السر سياسة تجارية وتكنولوجية طموحة دون أن تسميها كذلك [...] فمتد ما قبل سقوط جدار برلين، أوحى الخصومة الاقتصادية مع آسيا الشرقية وأوروبا العربية بأوسع عملية إعادة تنظيم للحكومة وعالم الأعمال الأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية بشكل جعل الحدود القائمة بين السياسة التجارية والاستراتيجية العسكرية والدبلوماسية العامة غامضة أو غير واضحة». وهو يعود إلى تجربة الرئيس المركبيلي هاملتون (خريف 1994) ليهاجم «أسطورة الاقتصاد الحر: فالمساعدات والدعم الحكومي قد سمحت بجعل البلد صناعاً».

يجد ليند بعض العزاء (1995) إذ يلاحظ أن «الاندماج الإقليمي والعالمي يبدو وكأنه قد بلغ حدوده القصوى»، وأنه على الرغم من التفتت، «ظهر أن نهر الربو غرابدي (الذي يفصل الولايات المتحدة عن المكسيك) أوسع من المحيط الأطلسي» ثم يتساءل: «منذ قرن، لم تلد الاستثمارات الأميركية في جمهوريات الموز إلى تهديد السيادة أو الهوية الأمريكيتين؛ فلماذا ستؤدي إلى ذلك الاستثمارات في بلدان العمالة البخسة الكلمة؟» خلاصته من ذلك حاسمة. «ما سمي العولمة ما هو في الحقيقة سوى تمديد للشركات العابرة للقارات، الألمانية منها أو اليابانية أو الأميركية».

رغم كل ذلك يبقى صمويل هنتغتون هو المراقب الأكثر مناعة لتأثير العولمة السيئة، ليس فقط على موقع أميركا في العالم، بل أيضاً وخصوصاً على هويتها. فحلل ما يربو على العقد لم يتوقف عن اعتماد لهجة تشاؤمية تصدر عما يشبه العراف الذين يُطعن في نبوءاته ووطنيته، ويغتاظ من مسيرة تطور بلده والعالم. بهذا المعنى يكون هنتغتون رجعيًا بمعنى الكلمة الحرفي، لكونه غير ميال إلى مسيرة العولمة. بالمختصر، يبدو له تناقل الأفكار معيقاً للإنتاج في النهاية، وتناقل المعلومات مضرًا بالكامل، وتنقل البشر حاملاً للتهديد على وجه الخصوص. من كتاب إلى آخر، يغير هنتغتون الموضوع، ولكنه يبقى على ذكره، ملتزماً في ذلك موقفاً قومياً محافظاً لدرجة أنه يبدو مستعداً للتضحية بأجراء شاسعة من الامبراطورية الأميركية لكي ينقذ روح الغرب على العموم، وروح الولايات المتحدة بصورة خاصة.

صمويل هنتنغتون لمن لا يعرفه استاذ للعلوم السياسية كان مقرباً من الحكومة الفيدرالية التي يقدم لها الكثير من الاستشارات ومولت عنداً كبيراً من دراساته كان هنتنغتون مؤمناً خلال عقود طويلة بفصائل التحديث. يدعش من يراجع أعماله من إيمان دون حدود بالتوسعة الحتمية لنمط نمو وحيد غالباً ما يحمله العسكريون، يفترض به أن يعم العالم بصورة تدريجية. أوائل سنوات 1990، ويعيداً عن الاستسلام للشعور السهل بالظفر الذي طغى على عدد من «عتاة» العداء للسوفييات أمثاله، انعطفت نحو نوع من الانعزالية الثقافية. ظهر هنتنغتون الجديد في خريف 1993: لم يؤدِ التحديث إلى تغريب العالم، كما كان يتوقع، بل إلى بروز نخب حديثة بالتأكيد، ولكنها معارضة للغرب. لذا، نراه يتوقف عن الدعوة إلى بذل جهد متواصل من أجل تحديث مجتمعات العالم الثالث، وينصح، على العكس من مقولاته السابقة، بالتفوق في وضع يرمي إلى إنقاذ شخصية الغرب ثم، بسبب ابتعاد الأوروبيين، إلى إنقاذ الهوية الأميركية ذاتها. وهنتنغتون عبر المقتنع بنهاية الحروب، وغير المؤمن بـ«نهاية التاريخ»، والمعترف علناً بأن بلده قد يفقد نعوذه السياسي إن لم يكن له حدو معلن، يعتمد تعريفاً جامداً للحضارات ويجعل منها أطراف الصراعات العالمية الجديدة. وهو يرى أن الحضارات قد أصبحت، بعد أمراء العصور الوسطى، ودول الحرب الباردة وكتلتها الاستراتيجيةين، هي المتصارعة على المسرح الدولي، وأنه لا يمكن للعلاقات فيها بيتها إلا أن تكون صدامية

ذلك هو جوهر كتابه صدام الحضارات (1993 للمقالة، 1996 للكتاب) الذي أثار ضجة كبرى ثم رادت شهرته بعد أحداث 11 أيلول. عندما نشر الكتاب، كان من أهم ما كتب فيه مراجعة جيمس كورث (1994)، فيلسوف سوارثمور البليغ والمحافظ. كان كورث، الذي اشتكى مرات عديدة من انتشار تعدد الثقافات داخل الولايات المتحدة («مد سنوات 1960 لم تعد شعباً، وإنما مجتمعاً متعدد الثقافات» [1992])، يقول بالاختصار لصديقه هنتنغتون: أنت حق في طرحك، ولكنك مخطئ في تحديد مسرجه؛ إن صدامك يجري داخل الولايات المتحدة نفسها (وداخل العرب)، بين الحضارة العربية وتحالف واسع من النسويين والجماعات الأقلية ومتعددي الثقافة وسوف يستمع إليه هنتنغتون، وبعد عشر سنوات على الصدام، سينقل هذا الأخير إلى داخل البلد، وبعبارة لا تقل حدة، ذلك أن الهوية القومية للولايات المتحدة هي المعرضة برأيه للضياع



## العولة على عكس المصلحة القومية

«من نحن؟» عن هذا السؤال الذي هو أيضاً عنوان كتابه (2004)، يمتلك هتنتفون، الذي يقدم نفسه كـ«وطني»، إجابة واضحة: «نحن أحفاد المستوطنين البريطانيين الذين حلوا معهم ثقافة متميزة تتكون من اللغة الإنكليزية والقيم البروتستانتية: العريضة والالتزام الديني واحترام القانون [...] والذين لم يكونوا إنكليز أصبحوا أميركيين ببنيتهم اذواق الإنكليز وقيمهم السياسية». ولكن ذوي الأصول الإسبانية مختلفون أولاً لأنهم يشكلون الفئة الأوسع (4,5% من السكان عام 1970؛ 12,5% عام 2000)؛ وثانياً لقرب بلدهم الأصلي، وهذا ما يفسر في نفس الوقت نسبة غير الشرعيين بينهم (45%) وانطوائهم على لغتهم الأصلية. أما التحدي الأكبر فيتمثل في المكسيكيين الذين يبدو كأنهم يمارسون عملية «إعادة احتياح» ديمغرافية للمناطق التي كانت الولايات المتحدة قد انتزعتها من المكسيك في سنوات 1830 و 1840 ويرى هتنتفون أن الهجرة المكسيكية الحديثة غير ممكنة الاستيعاب أبداً، لأنها تأتي من مكان قريب جداً ولكونها متعلقة بلغتها الإسبانية وبديانها الكاثوليكية.

كما لدى صدور الصدام قبل عشر سنوات من ذلك، انهمر عليه النقد من كل جانب. انتقده البعض (لويس ميناند في النيويوركر، 17 أيار 2004، أو أندروهاكر في *NYRB*؛ 24 حزيران 2004) بسبب جهله أن نسبة تعلم الإنكليزية مرتفعة لدى الأميركيين ذوي الأصول المكسيكية، وأن وطنيتهم تظهر كل يوم في وديان أمانستان أو شوارع بغداد. وذهب البعض أبعد من ذلك: مع من نحن؟ يكشف هتنتفون عن «هوس يبلع أحياناً حد الهستيريا» [...] إنها أفكار (الانعرالي) بات بوكاتان مع ملاحظات في أسفل الصفحة» (وولف، 2004). ولكن يبدو أن الكاتب قد توقع ردات فعل كهذه، حتى أنه أحس بوع من السرور لإثارتها: إنها تصدر برأيه عن وسط خاص جداً، وسط نخبة من دعاة العولة تعيش على إيفاق عالم تتوهم أنه متدمج ولكنه أخاع كل مفهوم للوطنية. ومن أجل مهارتها فتح هتنتفون منذ حصة عشر عاماً معركة أقرب إلى الدونكيشوتية ضد العولة، ولكنها معركة تمهدب تأليداً متزايداً.

وعلى عكس المحافظين الحدد المتحمسين للعولة (أنظر: الفصل الثاني)، فإن المحافظين الأميركيين «الحقيقيين»، ذوي الأسلوب المختلف على طريقة والتر أوليد أو هتنتفون، لا يمكن أن يتهموا بالحماس المفرط لمسيرة يمترونها وهمية و/ أو خطيرة. «لقد عمل مجتمع

معروف التوجه حل قضاياهم من خلال إعطائها بعداً عالمياً، مع أن المحافظين كانوا يعتبرونها سيادية بامتياز؛ والهم الطاعي عليهم اليوم هو رفض ما يعتبرون أنه من مخلفات العولة المتحسسة لسنوات كليتون» (ميرش، 2002). ولكن هذه الصورة عن كليتون مآخوذ، بل مهروس بفضائل العولة، قد لا تكون الكلمة الأخيرة. فلدلى قراءة مذكراته، نجد أنه واضع الرؤية. «لقد اكتفت الشركات العابرة للقارات ومؤيدوها السياسيون بتأسيس اقتصاد معلّم يخدم مصالحهم، معتدين أن النمو الذي سببه التجارة سوف يحقق الغنى وفرص العمل في كل مكان. ولكن المسألة الأساسية هي معرفة هل من الممكن بلوغ اقتصاد دون سياسات اجتماعية وبيئية. ولقد أخطأ معارصو العولة في اعتقادهم بأن التجارة قد رادت الفقر. من جهة أخرى، أخطأ أيضاً أولئك الذين اعتقدوا أن انتقال الراسمى الضخمة عبر الحدود بؤيرة نحو تريليون من الدولارات يومياً وأن تعاظم التجارة الدولية هو كل ما نحتاج إليه لمحاربة الفقر أو لتحقيق السلام». لقد بدأنا هذا الفصل بالتذكير بحماسة كليتون غير المشروطة للعولة وما نحن منهيه بذكر الشكوك التي باتت تتابه في ما يخصها. وبين الاقتباسين مرّ عقد كامل من حياة أميركا، بدأ بقدر هائل من الازدهار والطهينة والتخاؤل وانتهى بقدر ملموس من الشكوك، والتساؤلات والريبة. وقد يجد المرء أسباباً عديدة لهذا التحول، منها الشعور بأن أطرافاً أخرى استفادت، بالمحصلة النهائية، أكثر من الولايات المتحدة نفسها، من مآصال العولة، لا سيما آسيا. ومنها سقوط الوهم الذي كان سائداً لفترة بأن العولة تسير على هدى كطائرة لا تحتاج إلى طيار. ومنها أن القلق من انتقال فرص العمل من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة قد بات مقيماً في أذهان الناخبين العربى. ومنها أن العولة لم تؤدّ في الواقع إلى أمركة شاملة في القيم والأدواق والمؤسّسات، إذ بقيت الصين تسلطية، وعادت روسيا إلى مسئلكها الغامض والمتناقض، وعلى عكس توقعات ماريت المذكورة في مطلع هذا الفصل، تمكنت مجتمعات كثيرة في العالم الثالث من التحكم بعدد من آليات العولة التّعبية أو التجارية دون أن تتبنى مضمونها المزعوم أو أن تعتبرها عقيلة شبه دينية. اجتمعت هذه الأسباب ولا شك لتحيط العولة بقدر كثيف من الضبابية في مقاصيلها، بل ومن العدوانية تجاهها. وإذا قد يجادل كثيرون في أهمية أي من الأسباب التي ذكرنا، قلن يجادل أميركي واحد في الأرجح بأن تبدل المزاج الجماعي الأميركي من مسألة العولة في الولايات المتحدة مرتبط بصورة وثيقة بها حصل له ذات حادى عشر من أيلول من سنة 2001 على يدي «عدو جديد».

## الفصل السابع

### العدو الجديد

أفادت أميركا صحيفة الحادي عشر من ايلول 2001 على كارثة لا سابق لها: ها انها قد اصيبت في عقر دارها، في عاصمتها المالية والثقافية كما في عاصمتها السياسية والعسكرية. لم يعد «الارهاب» الذي كانت التخب تتحدث عنه، والحكومة تنشئ اللجان واحدة تلو الاخرى لدراسته، مسألة خارجية اذ باتت سبباً لمقتل الآلاف من الاميركيين العاديين في مكان عملهم، داخل بلدهم. كانت المفاجعة كبيرة بالعمل، ومفاجئة، ولا سابقة لها تقارن بها، فوضعت حداً لشعور قديم بأن أميركا نفسها عصية على اعدائها، ذهبت لمحاربتهم بارادتها في اصقاعهم البعيدة من وديان صقلية الى غابات فيتنام، ومن سهول كوريا الى جبال الألب، ولكنها تمكنت دوماً من صمغهم من الاقتراب منها، بحيث ان الولايات المتحدة يوم تمكنت من طرد بريطانيا من اراضيها، ما عادت تعرف ان للمسكر دور اساس هو الدفاع. وفي غياب أي تهديد حقيقي باحتلال أميركا أو بالمساس بها على أرضها، لم تنشأ في الواقع عقيدة دفاعية أميركية حقيقية بل كان الهم الاساس هو تقنين التدخل العسكري في الخارج، تضييقاً أو توسيعاً، بتفرد او من خلال حملة جماعية، دفاعاً عن مبادئ او عن مصالح. لكن «غزوة نيويورك» كما يحلو لمؤيديها ان يدعوا لها بدلت هذا التفكير من اساسه بحيث اصبح الهدف الرسمي المعلن هو دفع ساح الوغى مجدداً نحو الخارج، بعيداً عن الأرض الأميركية، كي تصبح هذه مجدداً عصية على اعدائها وبالتالي باتت ملحقاً بنقل المعركة الى ارض هؤلاء الاعداء، الى مناتهم وملاجئهم وملاقاتهم وصار للتدخل الخارجي سبب جديد وهو «مخافة الارهاب على ارضه كي لا مرضم على تحمل وزر اعماله على ارضنا» كما بات الرئيس بوش يكرر القول. من هنا رقابة صارمة على الحدود، واجراءات امنية لعزل البلاد عن عالم مضطرب، وتأسيس وزارة للامن الداخلي ورقابة اكثر تشدداً على الفئات

الاميركية التي قد تتجاوب مع دعوات «العدو الجديد» أو تتواطأ معه.

غير ان «غزوة نيويورك» كان لها ايضا ملامح دينية واضحة وما كان لأميركي، مسؤولا كان ام لا، الا ان يلحظ بأن المفردات التي لجأ اليها اولئك الذين اقدموا على هذه «الغزوة» وتلك التي استعملها اولئك الذين اعترفوا ببنيتها او بتأييدها، كانت مفردات اسلامية مستلجا الحكومة طيعا الى قدر هائل من الخنر في تعاملها مع هذه الهوية الدينية الفارقة اللون ومسمى القادة الاميركيون، ويوش على رأسهم، للتفريق بين «اقلية استهواها الارهاب» وتستحق اشد انواع العقاب ونحو مليار من المسلمين يعيشون في دول بعضها حليف وصديق ماهيك عن ملايين المواطنين المسلمين في اميركا نفسها ستحصل زلات لسان كثيرة كذلك التي حصلت يوم استعمل بوش تعبير «الحرب الصليبية» للتحديث عن الحرب على الارهاب، لكنه سيسارع لتصحيحها بالاعتذار عنها، بدعوة الوجهاء المسلمين الى البيت الابيض، بالافلام الدعائية الساذجة عن احوال المسلمين الجيدة في اميركا او بتكرار اتهام «اقلية هاشية» بالارهاب على حساب اكثرية طيبة القلب ومسالمة.

غير ان المسألة ما كانت لتتوقف عند هذه الاحتياطات اللفظية لأن «غزوة نيويورك» تمكنت في حقيقة الامر من تحقيق احد اهم اهدافها المحتملة وهو وصع الدولة الاعظم في مواجهة مباشرة لا مع «فتنة صغيرة ضالة» وحسب بل مع ما تدعي هذه الفتنة التعبير عنه، ولئى حد كبير مع اولئك الذين تزعم هذه الفتنة الكلام باسمهم، والعمل لقمعهم، والارهاب ثارا لهم، بطريقة «باتت معها حرب بوش على الارهاب، على الرغم من تكرار قوله بأنها ليست حربا على الاسلام، تتخذ طابع الصراع بين حصاريتين اعتبر فيه الجهاديون المسلمون ممثلين للاسلام والولايات المتحدة ممثلة للعرب»، على حسب قول مراقب مرموق (NYRB، 8/4/2004). فنظرية صراع الحضارات، وبالدات ذلك الصراع بين الاسلام والعرب كانت جاهزة منذ سنوات، متداولة على نطاق واسع داخل النخبة الاميركية، مشيرة قولها، تشكيكا هائكا ورفضا هائكا. لذا رأينا في الاقل ثلاث مجموعات مختلفة واثينا متناخلة، تنقض فتلقف الحدث الجلل وتحوله الى نموذج لما هو حاصل، مؤكدة ما عنوانت به احدى الصحف الاميركية خبرها في اليوم التالي «الغزوة»: «ها قد بدأت حرب الحصارات».

كانت اولى هذه المجموعات تلك المرتبطة باسرائيل، المؤثرة في التخب وداخل تيار

المحافظين الجدد تحديدا والتي رأت ان «الغزوة» من شأنها ان تسرع من تبني الحكومة الاميركية للنظرة الاسرائيلية الى الارهاب ولتحديد لها قترين من تمامي الحكومتين فيما تحول بعد الآن الى «معركتها المشتركة» ضد عدو واحد. اما المجموعة الثانية غابقت من صلب اليمين المسيحي الساعي لاستيباب سيطرته الحديثة على الحزب الجمهوري والذي رأى في «الغزوة» مناسبة سانحة لفرض منظوره الديني على السياسة الخارجية بعد ان كان قد قطع بونا لا بأس به في فرضه على القضايا الداخلية وتجهد المجموعة الثالثة في تلك الدوائر الاستراتيجية المتصلة، المتشعبة بالروح القومية، والمؤيدة لمشروع نيو - امبراطوري، والتي كانت تبحث جاهدة عن عدو خارجي يبرر حماسها للاتفاق العسكري الضخم، وخوفها المعلن من التهديدات الحديثة على الامن الاميركي، وسعيها للتدخل الكثيف في اربع انحاء العالم، خلال تلك الفترة الحاقوة التي بدت انها تفصل بين انهيار العدو السوفياتي وتأخر صعود العدو الصيني المحتمل، وهو عدو وجدته في البية التي انتجت ادهابي الحادي عشر من ايلول.

عداء الحرب العالمية الثانية، كان لعدد من الذين راقبوا الاتحاد السوفياتي عن كثب دور تأسيس في اطلاق «استراتيجية احتواء المد السوفياتي» التي تشها واشطن وكان مذهب ترومان» اول تمايرها المفصلة. وكانت الحاجة ماسة، عداء الحادي عشر من ايلول لمشردين مماثلين لهم دواية بالاسلام والمسلمين. كان مامكان القيادة الاميركية ان تتوكأ على خبراء مكافحة الارهاب التي كانت تعج بهم اجهزتها، ولكنها، حل عكس ذلك، مالت لتحميلهم مسؤولية ما حصل وللتنديد بانعدام كفاءتهم وضعف تبصرهم وبالتالي يعنى اصبوا به ومنعهم من تحذير بلدهم عما يحاك ضده. وكان مامكان تلك القيادة ان تسترشد بدراسات وآراء وابحات نخبة جامعية واسعة تعلمت لغات المسلمين، واجرت الدراسات على مجتمعاتهم، وتعرفت على قياداتهم وعاشت بين جدرانهم، لكنها رفضت ذلك ايضا متحججة بميل هذه النخبة المشرقة الى تفهم مواقف العرب والمسلمين وإلى الدفاع عنها بدلا من حماية بلادهم من نتائجها. هكذا آلت السيطرة الفكرية داخل الحكومة، بل وفي قطاعات واسعة من وسائل الاعلام، لمدسة معينة في دراسة الاسلام والمسلمين، وهي مدرسة كان المحافظون الجدد يعتبرونها مرسلتهم وتمكنوا، بعد «الغزوة» من جعلها طاغية في جل النخبة الاميركية السياسية والفكرية. وكانت الاطروحة الاساس

## أميركا والعالم

في مقولات هذه المدرسة أن لا علاقة لما تفعله أميركا إزاء المسلمين في تفسير موقف هؤلاء منها أو مبادرة بعضهم للهجوم عليها: أن خللاً عضوياً قائماً في الانظمة السياسية المسلمة، وفي تراث المسلمين وربما حتى في صلب عقيدتهم هو الذي يجعلهم بالضرورة في مواجهة محتمة مع أميركا أنه «صراع الحضارات» وقد اختزل إلى مواجهة دامية وطويلة بين أميركا والاسلام.

### المعلم ومريديه

المرشد الأهل لهذه المدرسة هو برنارد لويس الاستاذ الفخري في جامعة برستون. بلغ تأثير لويس على النخبة الحاكمة حداً ما جعل بيتر والدمان (وول ستريت جورنال، 3 شباط 2004) يكتب: «لقد ساهم التشخيص الذي يقدمه لويس عن أمراض العالم الإسلامي ودعوته إلى اجتياح يلقي بدار الديمقراطية في الشرق الأوسط، في تحديد التحول الأكثر جرأة الذي حدث في السياسة الأمريكية خلال الأعوام الخمسين الأخيرة». غالباً ما تتم دعوة لويس إلى البيت الأبيض، كما أن له تأثيراً خاصاً على كوندوليزا رايس (الأخصائية بالاتحاد السوفياتي التي نهد صعبوبة في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط)، وعلى كارل روف (الذي يراقب التحولات الانتخابية من هذه الخلفية، خاصة في أوساط الناحيين اليهود والمعمدين)، ودايفيد فروم المحافظ الجليلد الذي كتب حطب بوش الابن لمرّة والبالغ الإعجاب بشعار يرد على لسان «المعلم» عندما يتعلق الأمر بتعامل أميركا مع العالم الاسلامي: «كن صلباً أو لرحل». كما أن هتنتفتون كان قد استعار عنوان كتابه الشهير، صدام الحضارات، من مقال نشره لويس في مجلة الأطلانتك، صيف 1990.

ولد لويس عام 1916 في لندن وعمل خمس سنوات لدى الحكومة البريطانية قبل أن يلتحق بالجامعة استقر عام 1974 في برنستون ولم يلبث أن أصبح مرجع المحافظين الجدد عن الإسلام، إذ غالباً ما كان يأتي ريتشارد بيرل أو بول وولفوفيتز أو اليوت أبرامز أو فرانك غافني لاستشارته. يقول ريتشارد بيرل: «كان الذهاب إلى برنارد لويس شبيهاً بذهاب الإعريق إلى معد ديلف لاستشارة عرافتها». وكان صديقه الأقرب هو هارولد رودز الذي أهدي إليه واحداً من أواخر كتبه (لويس، 2003) والذي أصبح بصورة طبيعية مستشاراً لشؤون الإسلام إلى جانب بول وولفوفيتز. ومع أن هذا التزول إلى حلبة السياسة قد جلب

له شهرة واسعة في خريف عمره، فإنه أدى إلى شعوب النفوذ الأكاديمي للمؤرخ الذي كان يحظى حتى ذلك الوقت باحترام معظم زملائه. ولكن يبدو أنه كانت هناك جاذبية كبرى في أن يتبوأ مكانة المرجع عن الإسلام لدى إدارة بوش وكتاب الافتتاحيات من المحافظين الجدد. بعد أن جاوز الثمانين، أصبح الرجل فجأة معرطاً في الكلام الحاسم: صارت الخواطر تنهمر عليه، وجلب له تكريسه كمرجعية عليا في شؤون العالم العربي-الإسلامي الكثير من الغيرة والعداوات، وغدا ذكره كافيّاً لتشريع أية فكرة في الأوساط الداعية إلى الحرب. كما أصبحت آراؤه أكثر ميلاً إلى الحسم، وتحليلاته أكثر خفة.

إذا لم يكن أحد يشك في نوعية دراسات لويس السابقة عن الإسلام في العصر الوسيط (حتى وإن كانت هناك صعوبة في استشعار أي تعاطف بينه وبين موضوعه)، فذلك لا يصح عن نظرته إلى الأحداث الراهنة. لقد رأى البعض «نهاية قصة حب في تحامل لويس المثنامي على ثقافة وشعب اجتذبه سابقاً وفتناه، وفي رؤية حماسه للشؤون الإسلامية يحل المكان ببطء ولكن بمهيجية، ابتداء من أواخر سنوات 1950، للهجة تزايد سلبيتها ولا مباليتها، واحترارها أحياناً» (درلامبل، 2003). بينما كان آخرون، مثل إدوارد سعيد، قد لاحظوا أن «أعمال بيرنارد لويس تدهي أنها جامعية وموضوعية وليبرالية، ولكنها تشبه في الحقيقة حملة دعائية موجهة نحو موضوعها ذاته» (الاستشراف، 1978). تبع ذلك سجال حاد بين الرجلين اللذين تواجها في نقاش شهير خلال المؤتمر السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط، عام 1983. لقد تبعت ذلك السجال وحضرت ذلك النقاش، ووجدت أن سعيد هو الذي كان يقدم تحليلاً مقنعاً ولو أنه بالغ القسوة في أحكامه. ولكن علي أن أعترف اليوم أن كتابات لويس خلال العشرين سنة الأخيرة أعطت الحق «لاحقاً» لإدوارد سعيد. أهو «مزيج غريب من المحبة والبغض»، كما يرى درلامبل، أم عدااء عميق تغلفه بصعوبة مصطلحات أكاديمية، مثلاً يعتقد سعيد؟ إن السؤال ينتمي إلى الماضي: لقد أصبح لويس عدائياً أكثر فأكثر، وبعد تقاعده من الجامعة وجد جمهوراً مولعاً به داخل إدارة بوش التي كرسته وصياً شبه حصري عليها في شؤون الإسلام، لكونها كانت تعتقر إلى المعلومات عن عدوها المعلن وتشك بتعاطف كل خبرة جامعية مع موضوع بحثها

إذا كان لويس قد كرّس عرافاً، فإن دانيال باييس هو الشهير بسجلالاته اللاهبة. عندما فكر بوش بتعيين مسؤول عن مؤسسة عامة للسلام، فإنه استدعى باييس، مما أثار ردة فعل

مستكرة بشدة في الأوساط الجامعية والبرلمانية. كان الرجل يقدم نفسه منذ مسين بأنه حبير في الإسلاميات. وكان قد نال دكتوراه في التاريخ الإسلامي؛ ولكنه كان بعيداً جداً عن أكاديمية لويس، فاحترف مهاجمة من كانوا يجب أن يكونوا زملاءه وأصبح مشهوراً بكتاباته السجالية. ومع ذلك فإن تفكيره لا يقل اسجائاً عن سعة نفوذه. أسس بايس وأدار مجلة مخصصة للشرق الأوسط، ميدل إيست كوارترلي، تميزت سريعاً بلهجتها المعادية ومعارضتها الشرسة للجامعيين الأميركيين الأكثر شهرة في هذا الميدان. هناك كان يمكن قراءة مقالات مثل «لماذا يمشق صدام القنبلة»، أو «هل يعني الشيوعي أصولياً؟»، بين أخريات من هذا النوع. ولكن بايس لم يكف عن سيل الانتقادات والشتائم بحق الجامعيين والخبراء المرموقين حتى بعد تسلمه لمنصبه الرسمي، فاضطر بعد حين للاستقالة منه.

هناك أستاذ آخر لعب دوراً هاماً متميزاً. فواد هجمي. إن أصله اللبناني، وأسلوبه الجزل والحاد الذي يصوب جيداً ويجرح بعمق، قد جعلت أستاذ العلوم السياسية في جامعة جون هوبكنز (حيث كان وولفويتز حميده خلال سبع سنوات) أحد الوجوه الشائعة الطهور في وسائل الاعلام البارزة. لقد حظي مؤلف المأزق العربي بقرب وثيق من كبار مسؤولي اليمين الجمهوري الأميركي. ابتداء ببوش الأب، ثم بوش الابن بصورة خاصة. كما يقال بأنه قريب جداً من نائب الرئيس تشيني، وكان أكثر مؤيدي الحرب على العراق بلاغة.

يُعتبر لويس وبايس وهجمي وبعض أتباعهم، رغم الخلافات العملية أحياناً التي تباعد بينهم (لقد رفض هجمي خصوصاً أطروحة هتفتون عن صراع الحضارات المذكراً عن صواب، بأن الحداثة، وإن مستوردة، قد أصبحت تضرب جذورها عميقاً في العالم الإسلامي)، دعاة الحرب على العراق، كما أنهم معادون لمختلف أشكال التعبير عن القومية العربية، ومتفدون بشدة للأنظمة القائمة. ولقد عرفوا، خلال عقدين أو ثلاثة، كيف يقرضوا أنفسهم كتاباً لقراءة سائدة عن العالم الإسلامي، متوافقة بالكامل مع التوجه الإمبراطوري الجديد الذي كانت تتخذه أميركا. ثم لم يلبث هؤلاء المراقبون المرموقون أن يتحولوا إلى أوصياء يُستمع إليهم، وإلى محامين عن سياسة التدخل في المنطقة، ودعاة لحملة الديمقراطية التي اختارت تلك السياسة رفعها كراية. فما هي العاصر الأساسية لتلك القراءة السائدة حالياً؟



## ثمانية عناصر

(1) تقوم هذه المدرسة أولاً على فكرة أن المسلمين، أو على الأقل قسماً كبيراً منهم، بعيدون عن إجراء مقارنة عقلانية وسياسية للعالم، وأنهم مصابون بنوع من «الحق» العضوي على الغرب، حتى لا عقلاني مشحون عاطفياً لا ينبع من سياسات الغرب تجاههم، وإنما من تراثهم الخاص، من مثلهم التاريخي في التموضع على رأس الأمم والأديان، بل من مرتكزات دينهم. هكذا يعتقد برنارد لويس بأنه يستطيع تبين «رفض المحاصرة الغربية ذاتها، ليس بسبب ما تفعله فقط، بل بسبب ما هي عليه وسبب المبادئ والقيم التي تمارسها وتبشر بها» (لويس، 2003، ص 26). قد يكون هناك في الأصل «حضارة إسلامية متهدمة» عرفت «عصر أدهياً» من الفتوحات والسيطرة، ثم ابتدأت تتصكك من مركزها وفقدت ملحقاتها. «الحق» (أو «الحق» أيضاً، وهي كلمة يستخدمها عشرات المرات في كتابه الصادر عام 2003) هو إذن نتاج شعور بالدونية تجاه الغرب، وهو شعور يريد منه كون العرب معتقداً لعقيدة أخرى بينما يعاش الإسلام من قبل أتباعه على أنه آخر الديانات، «الخاتم»، وبالتالي أفضلها؛ ويعمل لويس مهائياً الحديث عن علاقات الإسلام بمناطق العالم الأخرى؛ فلدى قراءته، وعلى الرغم من مراحل كاملة من التاريخ الإسلامي في آسيا أو أفريقيا، تخرج بانطباع أن العلاقة الثنائية مع العرب هي الوحيدة التي شغلت المسلمين على امتداد تاريخهم.

ولا يتردد هذا التشخيص القائم على الغضب والحقد والمشاعر من استعارة مفردات علم النفس إذ يرى لويس أن علاقة الشرقي بالغرب «انتقلت من محابة جاهلة إلى مافسة قلفة لتنتهي بصعينة حاسدة» (1964، ص 45). لم يكن يُتَظَر، لنسف أي احتمال مناقشة للسياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة، أفضل من الإعلان عن وجود عدو قاعد الصواب، مدعوم بأهوائه فقط، ومن شبه المستحيل أن يقام معه حوار الشر العقلاء. في هذه القراءة إذن تكريس للأهواء كمحرك للفعل، إضافة إلى إنكار مجرد وجود العقلانية لدى «الأخر» الذي يقتصر تعريفه على أنه أمة يصبح قلقاً ثم ينتهي بأن يستشيط حسداً. والغرب، من جهته، يبدو عقلاً محضاً عندما يجابه صدام «المجتون» أو بن لادن «المهجوس بالموت»، بين أشخاص آخرين قد يفكروا بتحدي القدرة الأميركية.

هناك أيضاً، في هذه الإعادة لكتابة التاريخ، إنكار مزدوج. إنكار تراث عقلاي إسلامي انتقل إلى الغرب عبر ابن رشد وابن سينا والفلاسفة، وإنكار الافتان الفعلي الذي أثاره الغرب بعد ذلك لدى أجيال عديدة ومتوالية من المسلمين خلال القرنين أو الثلاثة الأخيرة (هذا ما أشار إليه مكسيم رودنسون وما لام عجمي هتنتقون على تجاهله). إضافة إلى ذلك، ينسب لويس، المهووس بمحسوبة «الغضب» الإسلامي، أن معاداة أميركا بعيدة عن أن تكون حكرأ على ملهي العالم كافة، وأنه، من البرازيل إلى فرنسا، ومن الصين إلى أفريقيا الجنوبية، يمكن للإنسان أن يكون مكتمل الإيمان المسيحي أو البوذي أو الهندي، أو أن يكون ملحداً، دون أن يكون شديد الإعجاب بالسياسة والمجتمع الأمريكيين. ينسب لويس أيضاً استطلاعات الرأي الأميركية الراقصة باستمرار لأطروحاته، والتي تعود إليها لاحقاً إنه يتكبد على شحنة المشاعر التي يرى وجودها لدى «شريحة واسعة جداً من المسلمين» ليعفي مواطنيه من أي خطأ قد يكون أثار ردة فعل سلبية. «إن ما يجابهه اليوم ليس مجرد سلسلة اعتراضات تستهدف هذه السياسة الأميركية أو تلك، وإنما رفض وإدانة حاققة مما يعترض أن تمثله أميركا في عالم اليوم واحترار له» (2003).

لا يمكن لهذه القراءة المُرصية للإسلام أن تقنع الجميع، وإن أعجبت بوش الابن. فلقد نجح مؤرخون عديدون في أن يبرهنوا أن العلاقة الثقافية مع الغرب، التي يحدد لويس بداها بعام 1831، كانت قوية منذ القرن السابع عشر، وأنها، بعيداً عن أن تكون مكونة (أو مكونة بصورة أساسية) من حق وحسد، كانت مطبوعة في الغالب بإعجاب شديد بالمؤسسات والعادات العربية. أما جوديس (2004) فانه يأخذ على لويس «قراءته السريية» للإسلام بالضرورة معتل، مشوش، مؤدي ويربط، وهو في ذلك على حق، بين التيارات الاصولية المعاصرة، بل وتنظيم القاعدة بالذات وبين تراث التحرر الوطني الذي غلب على المنطقة في الخمسينات والستينات، بوصفها امتداداً وإعادة إنتاج له. أما «المجهول» الذي عمل في المحابرات طويلا قبل ان يعالج المسألة في كتاب مهم، ومع احترامه للويس، فانه يخلص إلى انعدام تام للمسؤولية السياسية لديه ولدى أتباعه: «إن تحليل الموضوع بتعابير حضارة فاشلة يؤدي للأسف بالنخب وأصحاب القرار والتأخيين الأمريكيين إلى الاختباء وراء فكرة أن العالم الإسلامي قد أصبح مجنوناً، وأن لا شيء» في كل ما قامت به أميركا قد يكون أدى إلى هجمات تنظيم القاعدة أو أثار العناء القوي لأميركا، الذي يعصف بالعالم

الإسلامي» وهو يشير إلى أنه ليس على الإنسان أن يكون واسع المعرفة لكي يفهم أن خطاب الباصرية أو الخمينية، أو مسيرة الرئيس العراقي المخلوع، أو حتى خطاب بن لادن، ينطوي على عقلانية حاسمة تجتلب وتسير معجبيهم. عن اسامة بن لادن بشكل خاص، توصل «المجهول» الذي كان عليه تتبعه في وكالة الاستخبارات المركزية خلال سنوات طويلة، إلى حلالة محتلة وقرية من الواقع دون شك: «يكمن التهديد الذي يمثلته بن لادن في تناغم وغماسك أفكاره، وفي ترابطها المحكم، وفي الأعمال الحربية التي يقوم بها لتحقيقها، لا وجود للحق ها، بل هي عقلانية رهيبة؛ ذلك ما رده على ليويس (قبل أن يجبر على الاستقالة من منصبه)

(2) قد لا يكون ذلك «الحق» المقترص قائماً على عناصر حديثة، وإنما على «صدام حضارات» قديم قدم الإسلام نفسه. كان مفهوم «الصدام» قد ظهر لدى ليويس منذ كتابه الشرق الأوسط والغرب (1964، ص 137) حيث أشار: «إذا لم يكن يوسع الحصارات رسم سياسة خارجية، فإن دور الدول يحتم ذلك». ثم استعاد الفكرة في كتاب اكتشاف المسلمين لأوروبا (1982)، ليحضي بعد ذلك في توسيع شروحاته لها إلى أن تصبح لازمة مركزية في كتاباته الأخيرة. ثم استعيرت الفكرة وسيطت على كامل المعمورة وتحولت إلى عامل تفسير (بل سببية) أساسي في تطور العالم، مع صموئيل هنتنغتون الذي يقر بدينه تجاه ليويس بخصوص العنوان، مع تركيزه على أن «الصدام» المركزي حاصل بين الإسلام والغرب. وبلغت الأطروحة مبلغ البوابة بعد هجمات 11 أيلول 2001. نتيجة لذلك، لم تعد مقولة المواجهة الكونية بين جلمودين تحتاج إلى براهين في كتب ليويس الحديثة، فهو أمر بديهي: هناك، من جهة، حضارة غربية يهودية-مسيحية، ومن جهة أخرى عالم إسلامي معاد لها ولكه، رغم هزاتمه أمام فيينا أو بوتاييه، أو طرده من الأندلس، لم يفقد الأمل نهائياً في جعلها تعتقه.

يرى ليويس (1990) أن الصراع بين هذين النظامين متواصل منذ أربعة عشر قرناً. فهو قد بدأ مع ظهور الإسلام في القرن السابع ولم يتوقف بعد ذلك، «ولقد تألف هذا الصراع من سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة، من جهاد وحملات صليبية، من فتوحات وفتوحات مضادة». ذلك أن ليويس مطلق الإيمان بـ«الصدام»: «هناك سؤال نظرحه على أنفسنا: لماذا يكرهنا المسلمون؟ إنهم، بمعنى ما، يكرهوننا منذ قرون، وهذا طبيعي بسبب

تلك العداوة القديمة بين ديارتين كونيتين تعطي إحداها اليوم انطباعاً بأنها انتصرت» (وول ستريت جورنال). وهو يعتبر أن الحقد بديهي وحتمي وغير قابل للمداواة. لذلك يصبح السؤال الوحيد الجدير بأن يطرح لديه: «إن كان كرههم لنا بلا علاج، فلماذا، في الأقل لا يخافون منا؟».

يخرج بايس (2001-2002) من هذه الأطروحة التي يؤيدها بخلاصة عملية: بما أن الصراع مع الإسلام هو في الدرجة الأولى صراع هوية، أي حرب ثقافية، فإن له خصوصية تحول دون مقارنته متزاعات أخرى، أو تحليله من خلال أدوات غير ثقافية. وهو لا يكف عن التكرار خصوصاً بأنه لا يوجد أي نوع من الربط بين الأحوال الاجتماعية في العالم الإسلامي ونمو التيارات الأصولية فيه. قد يكون بايس محقاً في نقده للقراءات الماركسية أو العالمتالية المتأخرة التي تقيم علاقة سببية كهذه. ولكن هل هو على حق عندما يرفض بشكل حاسم كل رابط بين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان الإسلامية وبين التيارات السياسية التي راجت فيها خلال ربع القرن الأخير؟ وبصورة أدق، هل كاب محقاً في اتهامه «الجامعات الأميركية بتمويلها الماركسية واحتقارها للإيمان، وقبولها بما يشبه الإجماع للمقرلة التي تعتبر أن التيارات الإسلامية الجهادية سببها الفقر والعوز والتخلف؟» إن اتهاماً كهذا لا يمكن أن يصدر إلا من عقلية هجومية، أو من جهل، أو بية سببية، فالجامعات الأميركية بعيدة عن أن تكون مجمعة على مسألة كهذه، بل يبدو أن الغالبية المطلقة فيها قد نبئت لتحليل بايس حتى قبل أن يقوم هو بصياغته، دون احتساب أنه، باستثناء بعض الحالات المعزولة، لا يمكن الادعاء بأن الماركسية قد شكلت إطار الاستشراق الأميركي الماضي أو الحاضر. ودون أي ميل إلى محاكمة بايس على نوايا لم يعلنها، نقول بأن هدفه يبدو واضحاً: قد يكون التحليل الثقافي البحث للظاهرة هو الجدير بالاعتبار، وقد يكون البحث عن معانيخ في العلوم الاجتماعية غير ذي جدوى: يجب ألا يفهم الإسلام الجهادي بالعلاقة مع الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لمن يقولون به، وإنما فقط من خلال قوة الإيمان الذي يحرّكهم. ذاك أن الهدف الأبعد لبايس هو بالذات تجاهل للمعطيات الواقعية التي قد تلمسها في مختلف المجتمعات بهدف التوصل إلى ادانة الإسلام في سياق مشابه، إلى مماثلة الإسلام بالشيوعية، بوصفها عقيدتين فاسدتين تؤديان لتنمية العداء لأميركا، وإذا كانت أميركا قد قضت على الثانية من خلال نحو نصف قرن من الحرب الباردة فالأولى بها الآن

ان تجاهه الاول بالحديد والنار، في «حرب عالمية رابعة» بدأت برأيه صحيحة الحادي عشر من ايلول (كومتري، ايلول 2004)، وتثير هذه الأطروحة، المنتشرة حالياً في واشنطن، استهجان المؤرخين المشهورين فلفرد برهن جورج مقلمسي وريتشارد هليشر، دون الحديث عن جاك بيرك أو مكسيم رودنسون في الجهة المقابلة من الأطلسي، عبر دراسات معمقة أن تاريخ العلاقات بين الإسلام والمسيحية لم تكن (أو لم تكن فقط، على الأقل) علاقات صراع متواصل. لم يقل أحد أنه لم يكن هناك حروب، وأن عدم التفاهم، والجهل والريبة المتبادلين، لم تكن شائعة، ولكن العلاقات كانت مثمرة فكرياً في الأندلس وصقلية وأماكن أخرى. وقد كانت التجارة متواصلة، والتحالفات السياسية أيضاً: كان البابا يعتبر ملكة إنكلترا حليفة الأتراك والمعارية؛ كما سعى فرنسوا الأول إلى التحالف مع السلطان سليم ضد أعدائه الأوروبيين. من جهتها، صورت لوسيت فالسي مدى اهتمام أهل النهضة الإيطالية بما كان يجري في قصور السلطنة العثمانية. وأثبتت دراسات حديثة أن كائنات عديدة قد بنيت في فلسطين بعد الفتح الإسلامي لها في القرن السابع. ومن الممكن، دون الاطناب في مديح الإسلام أو اعتناء تصوير مثالي لعلاقاته بأوروبا، كتابة تاريخ مفصل يثبت أن الحروب الداخلية (بين الأوروبيين أو بين المسلمين) لم تكن أقل شيوفاً من تلك التي نشبت مع «الكفار»، أو أن تبادل الأفكار والسلع كان يزدهر كلما سادت فترة سلام في حوض المتوسط. ولكن ليس هذا زمن الدراسات المفصلة أو الروايات المتوازنة، انه زمن التبعية المبسطة المبصرة المطبحة ضد العدو الجديد.

(3) إذا كانت المجابهة بهذا القدم وهذا العمق، فمن غير المجدي أن يتم البحث عن أسبابها في ممارسات أميركا؛ بل يجب التفتيش عنها ببساطة في ما هي عليه، في قيمها ومؤسساتها وديمقراطيتها، وفي سجاجاتها أخيراً؛ أو في ما هو أسوأ، في كونها بالمختصر «اعظم قوة كافرة» (لويس، 2003). ولقد ورد ذلك الاستبصار باكراً لدى بايس: في غمرة حرب أفغانستان، وفي اللحظة التي كان الإسلاميون يتقاطرون بالآلاف، بمساعدة الولايات المتحدة وحلفائها، ليشنوا الحرب على المحتل السوفياتي، كان هو شديد الانزعاج من ذلك التعاون الإسلامي - العربي وحده هدفه أنه أن يبرهن، ضد كل منطق، أن الإسلاميين يشبهون الشيوعيين، وحتى أنهم يتعاونون معهم (كان بذلك يعلن ما اعتمدته هنتنغتون فيما بعد أطروحة له عن المحور الصيني - الإسلامي الذي يجري تشكيله ضد العرب). كانت

الحرب الباردة يومئذ في أوجها، وكان بايس يدين تحالف بلاده مع «المجاهدين». فلقد دفع به شططه السياسي لأن يكتب أن هؤلاء الآخرين كانوا في الواقع يتظاهرون بأنهم يحاربون الاتحاد السوفياتي، بينما كانت أميركا هدفهم الحقيقي. وهو كان قد التقط، كرهان دامغ على صحة مقولته، جملة قالها مسؤول إيراني: «تكمُن أهمية الإسلام في أنه قادر على تخريب الثقافة الغربية»، ليؤكد دون تردد: «إن جميع الأصوليين مؤمنون بهذه المقولة» (1986). وفي ذلك الكتاب نفسه أطلق فكرته الأساسية: «ما من عمل خاص قد يحفف انتقاد الأصوليين لبلدنا [...] أميركا كما هي وليس بما تفعله، ذلك هو التحدي الأكبر الذي يثير همة المسلمين الأصوليين وعدائهم. وما من شيء يمكن فعله لثفاذي الاصطدام». ولكن بايس يعرض في السياسة للدرجة نجعله هو من يقوض نظريته: يرى أن الأصوليين يشكلون في بعض بلدان الشرق الأوسط (خاصة سوريا) المعارضة الأقوى للسلطات القائمة، وأن تلك البلدان «تثير المشاكل في وجه الولايات المتحدة وإسرائيل»، فيعكس وجهة لعناته ليوصي بمساعدة الأصوليين على إسقاط تلك السلطات. وباحتصار، فإن الإسلاميين خطرون، ولكن يمكن استخدامهم بصورة مجدية في بعض الحالات.

تلك الأفكار التي كانت تدعو للسخرية في ذلك الوقت، أصبحت كتاباً مقدساً لدى إدارة بوش التي ستكرر إلى ما يثير الغيظ أن إرهابيي 11 أيلول كانوا مدعويين بحقد جارف على الديمقراطية والحرية اللتين تعتبر أميركا رائدتهما. مرة أخرى تأتي كلمات «المجهول» في مكانها: «إن أحد أعظم المحاطر في سعي أميركا إلى مجابهة تهديد الجهاديين يتمثل في الاستمرار بالاعتقاد - كما يدعونا مسؤولونا إلى أن نفعل - أنهم يكرهوننا ويهاجموننا بسبب ما نحن عليه أو ما نعتقد، وليس بسبب ما نفعله» (ص 8). فمنذ اعتمادات أيلول، لم يتوقف بوش أو تشيني أو معاونوهما عن هذا الإنكار، الذي أصبح مطروحاً كمقيدة، لمسؤولية بلدنهم عن أي عمل قد يكون أثار ذلك «الخطيئة». وليلعل خبراء الإرهاب والمتخصصون في العالم الإسلامي ما يحلو لهم، فلن يستمع إليهم أحد! إن مجرد التلميح إلى مسؤولية، مهما كانت صغيرة، يعني الانحياز إلى جانب الإرهابيين وتفهمهم وتبريرهم، وفي نهاية الأمر الاشتراك معهم في كره أميركا.

(4) ولكن تلك القراءة لا تتطبق بصورة متساوية على كل الشعوب الإسلامية. فلقد تميزت منذ البداية بتعاطف قوي مع تركيا، فمنذ وقت مبكر، افتتن برنارد لويس بالكفالية

العلمانية المعادية للأصولية والمنتمية على إسرائيل، فألف كتاباً في الواقع جيداً عن ظهور تركيا الحديثة، كما أنه لم ينجح أبداً علاقاته الوثيقة مع فئة كبرى من الطبقة التركية الحاكمة وتبعه في ذلك تلاميذه، مثل بايس (1994) أو خاصة ريتشارد بيرل «الذي يعرف كيف يعثن الباشوات» (قادة الجيش التركي - كلارك، ص 49). ولقد بلغ لويس من الحماس ما دفعه إلى اختصار الخلاف الأساسي في الإسلام مع الحرب بين الكهالية والخصمية» (1997، ص 13)، معلناً بالتأكيد إلى أي معسكر يميل

لويس معجب بكل ما في تركيا الكهالية: فهي معادية للسوفييات إلى درجة انضمامها إلى الناتو والاشتراك في حرب كوريا؛ وهي منفتحة على التعاون مع إسرائيل (في الخطة التي دبرها ريتشارد بيرل ودوغلاس فايت لستياهو، عام 1996، والمساءة «القطيعة النظرية»، يضعان التحالف مع تركيا بين الأولويات الرئيسية لسياسة إسرائيل الإقليمية). كل ذلك يدفع لويس إلى تصحيح دور تركيا في المنطقة فيعلن أن «العالم الناطق باللغة التركية في آسيا الوسطى يشكل جزءاً من الشرق الأوسط، وسوف يزداد تأثيره نظور نموه»، وأن «ما يجري في تركيا سيكون ذا تأثيرات كبرى وحاسمة بالتأكيد على مجمل المنطقة»، كما يحمي ظهور «تركيا الديمقراطية كالشريكة الأقرب إلى إسرائيل»، ليخلص بصورة غريبة إلى الاستنتاج بأن الشرق الأوسط هو على العموم منطقة محطلة لا يمكن أن تتغير إلا بعمل ثلاثة عوامل: إسرائيل وتركيا والسواء. ولكن الديمقراطية التركية لم تلبث أن أصبحت مزهجة عندما جاءت نتيجة الانتخابات لصالح الإسلاميين: اتخذ بايس بعدها (1997) موقفاً مؤيداً للجيش ضد حكومة نجم الدين أربكان المدنية (رغم أنها متخبة ديمقراطياً)، وساند عملياته ضد رؤساء البلديات الإسلاميين بل اعتبر الغاية من المشروع أن يضع الجيش التركي حداً للحياة الديمقراطية إن لم تأت نتائج الانتخابات بما يسعده. وكانت خبائره واضحة: «إن الجيش التركي ودولة إسرائيل (لاحظ الفارق بين الجيش هنا والدولة هناك) هما المؤسسات الأقوى والأشدّ عداء للأصولية في المنطقة».

ما من أحد قد يفكر بمعارضة دور تركي فاعل في تطور العالم الإسلامي، ولا بعدم تقدير إرادة الاستمرار في علمنة البلد، لو لم يكن حماس ليويس وأتباعه المفرط مقترناً باحتقار شعوب المنطقة الأخرى. الأمر أولاً، إذ يحول تعاطف المؤرخ مع تركيا دون اعترافه بالمجائر التي لا يرى فيها أكثر من «مأساة محددة في الرمان والمكان» وسوف يتولد

عن ذلك إقامة دعوى تميز عرقي ضده في فرنسا). والأفراد ثانياً «لأن قوميتهم تهدد تركيا التي هي مجتمع مفتوح تسوده شرعة ديمقراطية»؛ ورغم ذلك يصبح لويس نفسه مؤيداً لهذه القومية الكردية عندما تعبر عن ذاتها في العراق أو إيران والإيرانيون أيضاً الذين يعترف بقدوم دولتهم ولكنه ينحو إلى جعلهم متهاين مع «نظامهم الخميني» الذي يمتته. أما العرب أخيراً، فهو يبدو غير قادر على أن ينصهم بسمه الإيجابية واحدة.

(5) ويرى هؤلاء «الأخصائيون» أن من المبالغة افتراض وجود رأي عام في هذه البلدان. فعندما يتحدثون عن العرب أو المسلمين الذين هم خارج دوائر السلطة، يتحدثون عن «الشارع» أي عن مجموعة متراسة لا تمايز بين أفرادها. وهم جاهلون تماماً بالفكر العربي الحديث من محمد عابد الجابري إلى حسن حنفي وغيرهما، كجهلهم أيضاً بمجموعة الدراسات الغنية التي تحمل طابع العلوم الاجتماعية مثل أعمال محمد أركون أو عزير العظمة الرائدة. كما يبدو لالمالين تماماً بروز نجة سياسية تنقذ استثمار وسائل الإعلام الحديثة (خاصة الصحف اليومية المقروءة في العالم العربي ومحطات التلفزة المضائية) لتأخر تأثيراً على الرأي العام في مختلف البلدان ولحمده بالمعلومات فتلقي بتقلها على السلطات القائمة وتدفعها بالتالي نحو مواقف دفاعية من هنا كانت سخيرة المثقفين العرب وهم يسمعون المسؤولين الأميركيين يدهون إلى حرية التعبير (في منطقة كانت قد استعادت بصورة معقولة)، بينما يزدون من ضغوطاتهم للرقابة على تغطية التلزيونات العربية للحدث العراقي، وبينما يفرق الصحفيون الأميركيون أنفسهم في قومية تمارس رقابتها الذاتية أوصلتهم إلى السخافات التي نعلمها.

يعتقد لويس مثل كثيرين غيره أن الثقافة الأميركية تعتبر في المنطقة «تهديداً قاتلاً» لكونها شعبية (غير نخوية) ولأنها مستقلة (غير حكومية): «ليس إيليس فاتحاً أو مستغلاً؛ إنه قاتن» ليكن. ولكن هل أدى ذلك التحدي الثقافي إلى النتائج السياسية التي نخشاها الأنظمة القائمة ويتوقها لويس؟ يبدو لويس عاجزاً عن مجرد الاعتراف بالدهيات: يمكن أن نجب شية المنطقة أغاني الروك وأن نكره خطابات بوش دون أي شعور بالتناقض، وتلك علامة إضافية على أنها ليست مأخوذة بالحق، وأنها تميز جيداً، وأنها ليست معادية للغرب بسبب ثقافته الشعبية أو النخوية، بل هي تدن أعماله وخياراته وسياساته رغم تعاطيها مع ثقافته. إن «الشارع» العربي الشهير، على افتراض أنه موجود



يفتخر بأنه يوقع المؤرخ المحترم في تناقضات مقولاته.

(6) أياً كان مصدر شرعية الأنظمة القائمة (ديناً أو علمانياً)، فهي لا تفهم سوى لغة القوة، وهي بالتالي عاجزة عن إحلال السلام. وكم من مرة قرأنا أن الحوار ليس سوى علامة ضعف لدى العرب؟ في واحد من أواخر كتبه، يقول لويس: «إن الديكتاتوريات التي تهيمن اليوم على الشرق الأوسط لا تريد السلام، وهي عاجزة عن القبول به لأنها بحاجة إلى صراعات تبرر وجودها القمعي. فالسلام الحقيقي، تماماً كما جرى مع دول «المحور» أو مع الاتحاد السوفياتي، لا يخل إلا بعد هزيمتها أو (يكون ذلك أفضل) بعد انهيارها من الداخل كي تحل مكانها حكومات مقبولة من شعوبها، وكي تستطيع هذه الأخيرة إسقاطها، مما يؤدي إلى حل النزاعات بدل إثارتها». ولكن من هي تلك الديكتاتوريات؟ هل كان السادات الذي وقع صلحاً مع إسرائيل ديمقراطياً، مثل الملك حسين في الأردن الذي أقدم على الأمر نفسه؟ ثم هل إن النزاع، خاصة مع إسرائيل، قد نشأ في البداية على أيدي تلك «الديكتاتوريات»؟ ليس لدى لويس أجوبة عن تلك الأسئلة، لأنه لا يكلف نفسه عناء طرحها. ثم إنه إذا كان هناك حكام مفتقدون إلى الشرعية أو إلى الشعبية قد «أثاروا» بالفعل نزاعات خارجية قُبِهم كانوا يحظون بعلاقات جيدة عالمياً، حتى مع البلدان الديمقراطية، دون أن يكون ذلك مقتصرأ على ملوك ورؤساء دول الشرق الأوسط. والأمر الأهم أنه ليس من الصعب الاعتقاد أبداً، كما يظهر من عشرات استطلاعات الرأي ومن الملاحظة الدقيقة، أن الرأي العام في بلدان المنطقة هو أشدّ تصميماً من حكامه على اتخاذ مواقف متشددة، خاصة تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي.

كان محافظون جدد (خاصة بيرل وفايث) ذوي قناعة راسخة بلا جدوى التعاطي مع هذه الأنظمة قد نصبوا نتيهاو بالتخلي عن اتفاق أوسلو. ولدى وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض، قال لمن يود سماعه إنه لن يهتم كثيراً بعملية السلام في الشرق الأوسط، كما وجه اللوم إلى سلفه على اهتمامه المفرط بها. بدأ بوش الابن يومها وكأنه قد تبني فكرة الأوساط المحيطة به والتي تقول بأن الأنظمة العربية لا تهتم حقيقة بحل الصراع العربي-الاسرائيلي الذي نجد فيه ذريعة لتهدئة شعوبها ولصرفها عن معارضة سلطاتها. أصبحت فكرة أن القضية الفلسطينية «ذريعة ليس أكثر» هي المقولة السائدة في أوساط المسؤولين والمختصين بالإسلام. الموالين لهم الذين بادروا إلى التذكير، بعد 11 أيلول، بأن التيارات

الإسلامية الأصولية ليست أكثر اهتماماً بفلسطين من الأنظمة التي يحاربونها، مع أنه كان يكفي قراءة تصريحات قادة ومقاتلي تنظيم القاعدة، الواردة في تقرير الكونغرس الضخم (2004)، لاكتشاف مدى تأثير الدعم الأميركي لإسرائيل على بداية التزام أشخاص مثل خالد الشيخ محمد أو أيمن الظواهري. ولم تكن تلك التصريحات إلا تأكيداً لما استخلصته استطلاعات عديدة تمت بطلب من الحكومة الأميركية ذاتها: إن المسلمين يميلون إلى الإعجاب بالمؤسسات الأميركية، ولكنهم معادون لسياساتها، وأولاً وقبل كل شيء بسبب موقفها في الصراع العربي-الإسرائيلي.

(7) بما أن هذه الأنظمة أسيرة «شارع حائق» وغير قادرة على العيش بسلام مع جيرانها، فلن تجدي إذن محاولات التأثير عليها، مما يوجب العمل على استبدالها في إطار سياسة تغيير الأنظمة. لقد كان أشد الأعداء رياءً في تبرير الحرب على العراق يتمثل في اتهام المشككين بإمكانية التطبيق الفوري للديمقراطية بأنهم «لا يحترمون العرب» وبأنهم عنصريون. ولدى كل من هؤلاء المستشرقين الهواة لائحته المفضلة بالأنظمة التي يجب تغييرها سريعاً. تضم لائحة «محور الشر» التي أعلنها بوش في مطلع سنة 2002 كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية. بينها تشمل لائحة مايكل ليدس، الذي أعيد تأهيله كباحث في «مركز أميركان انتربرايز» بعد أن كان متورطاً في فضيحة إيران غايت، العراق وإيران وسوريا والمملكة العربية السعودية. وتذهب أحلام لويس (2004) في الاتجاه ذاته: «إذا توصلنا إلى إسقاط الأنظمة التي دعاها بوش عن حق «محور الشر»، فإن مظاهر الابتهاج في شوارعهم سوف تفوق ما شهدناه بعد تحرير كابول»؛ إنها نبوءة تعفينا أحداث العراق من مناقشتها. ولكونه داعية نشطاً للتدخل الحازم في إعادة صياغة المنطقة، حتى بالوسائل العسكرية، فلقد واطب لويس منذ زمن طويل على إنكار أي دور للأطراف المحليين في تاريخهم الحديث: «لقد أثبت وصول بابليون عام 1798، ورحيله أكثر، أمرين هاميين: يمكن لقوة غربية صغيرة أن تفتح وتحتل وتحكم أحد هذه البلدان دون صعوبة كبرى، ولا تملك إلا قوة غربية أخرى وسائل إجلائها» (1997). وهو يجب تكرار أن الإنكليز قد انتزعوا فلسطين من العثمانيين، وأن اليهود قد انتزعوها من الإنكليز بعد ذلك، مما يمنع الفلسطينيين من ادعاء لعب أي دور في تاريخ بلادهم. لكنه لا يلبث أن يقع في التناقض بعد تشجيعه أميركا على مد سيطرتها التبواميراطورية على المنطقة ليعلم في نفس الصفحة: «إن

من يهتمون الغرب، والولايات المتحدة خاصة، بامتلاك توجهات إمبراطورية في الشرق الأوسط هم مسكونون بأشباح الماضي ليس أكثر، وليسى أنه كان، قبل أسطر قليلة، يأسف لكون الولايات المتحدة لم تملك الإقدام على لعب دور إمبراطوري أكبر في المنطقة. سواء عن وعي أم لا، يؤثر الخط السائد على تفكير من لا يشاركون به مايكل سكوت دوران، ورغم كونه أخصائياً متزناً بالعالم العربي، هو مثال بين آخرين عن هذا الانزلاق. لقد كان تحليله لهجمات 11 أيلول غاية في الواقعية، بل في التميز (2002). ولكنه لم يكذب بتقل من دوره كمستشرق إلى دور المحلل الاستراتيجي (2003) حتى أصيب بالحمى العراقية ولم يستطع فهم أن الحرب ضد تنظيم القاعدة ليست فقط مختلفة عن «تغيير النظام» في العراق، بل أنها تخرج بالكامل عن هذا الإطار. وهماو يشنن مقولات لويس يحكى أن تكون القصة الفلسطينية هامة كرمز، ولكن ليس كإداة الطريق إلى السلام في فلسطين نمر عبر إسقاط صدام حسين في العراق - «ثم لست أرى أن أميركا يمكن أن تفعل في فلسطين شيئاً قد يهدئ أسامة بن لادن وأتباعه» وبعد أن يتحول دوران إلى دعم التدخل العسكري، يمدد بتبرير جديد. يجب إعادة ارساء هبة الولايات المتحدة في المنطقة قبل البدء بعملية السلام. كما أن استعراض القوة الأميركية يمثل فكرة مركزية في تلك المقاربة، خاصة بعد اعتداءات 11 أيلول المهينة. فلكي تجعل الآخرين يخشونها (العلاقة الوحيدة «الممكنة» معهم)، حل أميركا أن تبين اتساع مدى قدرتها العسكرية لكي تلقى الرعب في قلوب من قد يجرؤون على تحدّيها. وإذا كان هذا الهدف الاستعراضي هو الدافع الأهم إلى الانعطاف العراقية، مثلاً يعتقد إضافة إلى دوران ألي سورنسن (2004) وكثيرون غيرهما، فيجدر الاستخلاص أن تجربة ما بعد الحرب العراقية قد أدت إلى نتيجة معاكسة: بعد أن عرضت القوات الأميركية قدراتها التقنية، لم تلبث أن كشفت بسرعة مدى هجرها أمام القوى المحلية التي تقف بوجه امتدادها وأشكال احتلالها. لكن دوران، عوض عن ان يعترف بحطاً تشخيصه سيرى نفسه وقد اختير للالتحاق بمجلس الامم القومي خبيراً في شؤون المنطقة.

(8) أخيراً، إذا كان حلفاء أميركا الأوروبيون غير مؤيدين، بل معارضين لتبني تلك القراءة، فليس ذلك لأنهم لا يشاركونها الرأي، وإنما بسبب مصالحهم التجارية أو تحت الضغط الذي تمارسه عليهم أقليات مسلمة ارتكبوا خطأ استقبالها في بلدانهم. ولكن هذه

القراءة تتناسى خيارات الحترال ديفول عام 1967، وتتجاهل «إعلان البندقية» عام 1980، وتضع جانباً الدعم الصادق الذي تتيه مأساة الفلسطينيين بين الأوروبيين، لتتصر على فرضية أنه لو كان لهؤلاء الأخيرين الخيار فعلاً فإنهم كانوا سيتبنون وجهة النظر ذاتها عند هذه النقطة يفرق لويس بالكامل في نبوءاته الكارثية: فهو لا يتردد في التنبؤ بأن سكان أوروبا سيكونون، بعد قرن على الأكثر، مسلمين في غاليتهم، ولن تعود هذه القارة سوى «ملحق بسيط بأفريقيا الشمالية» (دي قالت، 27 تموز 2004). ويشير آخرون إلى أنه إن بقيت أرقام النمو السكاني شبيهة بأرقام عام 2000، فإن اليمن ستصبح عام 2050 أكثر سكاناً من روسيا. كما يتحدث المورج البريطاني الغزير الإنتاج، نايل فرعيسون (2004)، عن «استعمار متعاطم لأوروبا» من قبل المسلمين تحت مدينة مرسيليا مثلاً مع ورأس جسر إليه. وليس من الضروري التذكير بحجم الشبابة التي استقبل بها لويس وعموم المحافظين الجدد أبناء أحداث الشغب في ضواحي المدن الفرنسية أواخر سنة 2005، فانصرفوا فوراً للجرم بأنها تؤكد نظريتهم على شبه استحالة التعايش مع المسلمين، وهل تخاذل أوروبا أمام ضغوطاتهم، وهل انعدام أي فائدة لمواقف الأوروبيين المؤيدة العرب على تهدئة «غضب» المسلمين المقيمين في كتفهم.

قد تكون هذه المدرسة قد تمكنت، في ظروف سياسية محددة مرصها بفوذ المحافظين الجدد وأحداث ايلول، من ان تحول إلى خط طاع، ولكن هذا لا يعني انها باتت وحيدة. ففي نقده للاستشراق عام 1968، كان إدوارد سعيد قد وضع الأساس على الشطط الذي قد تؤدي إليه هذه القراءة. ولقد بقي الفلسطيني الذي تجرأ على رفض اتفاقية أوسلو، وعلى انتقاد سياسة ياسر عرفات في الوقت الذي كان هذا الأخير يستقبل بحفاوة في البيت الأبيض، إضافة إلى كونه عارف بيانو كبيراً، وإلى كونه على الأخص ناقداً أدبياً عظيماً، أي الأستاذ في جامعة كولومبيا المعروف بانفتاحه على اليهود الليبراليين وبمتهجته الفكرية وتطلبه الأخلاقي، كما يصرعه الطويل والمرير ضد السرطان، بقي حتى وفاته عام 2003، الصوت المعارض بقوة لتلك الأصوات الديماغوجية، وعدواً لها فهي كومتري، وناشيونال إنترست، وويكلي ستاندارد، وصحافة اليمين الجديد، أصبح من العسير احتساب تصريحات الكره له، والانتهاكات المتنوعة الموجهة ضده، والتهجمات الشخصية التي كانت تلي نشر كل واحد من كتبه. فإن يتجرأ «شرقي» متجذر بالعمق في ثقافة الغرب

لدرجة أنه يشكك بصدقية الاستشراق السائد فيه: ذلك ما لم يكن مقبولاً أبداً!  
 من الجامعة ارتفع ألف صوت أيضاً ضد مقاربات وأنصاف حقائق هذا الاستشراق  
 الحديد دي التوجهات السياسية المهيمنة. ولكن مزيجاً من رقابة المحافظين الجدد على الإدارة  
 ومن نتائج 11 أيلول دفع بها إلى هامش السجال. نسجل رغم ذلك المواقف الشجاعة  
 لأعسطس ريتشارد (ديك) نورتن، الأستاذ في جامعة بوسطن والمطلع بدقة على الشرق  
 (هناك متعة في قراءة أعماله العميقة والمتوازنة والمبالة إلى مريد من الواقعية في عدد كانون  
 الثاني من مجلة كارنت هيسثوري خلال السنوات الأخيرة)؛ وليزا أندرسون (2004)،  
 العميدة في جامعة كولومبيا والرئيسة السابقة لـ «جمعية دراسات الشرق الأوسط»  
 (MESA)؛ وجوال بين ومايكل هدسون الأستاذ المرموق في جامعة جورجيتاون، ومارك  
 لينش (2003)، عالم السياسة الشاب الذي دعا بجرأة إلى «أن يؤخذ العرب أخيراً على  
 محمل الجدد». ولقد وجدت شجاعة التصدي للفكر المهيمن أيضاً لدى لوري براند، التي  
 تمثل النموذج الذي يمكن أن تنتجه الجامعة الأميركية في ميدان الخبرة بالمنطقة، ورئيسة  
 MESA لسنة 2004 التي تقول لزملائها: «كثيرون نحن في هذا الميدان، من تعلمنا أن  
 الانخراط في دراسات الشرق الأوسط في أميركا غالباً ما يعني أن يتعرض المرء للمقع  
 وللتحامل الفظ بسبب الجو السياسي والفكري المهيمن [...]، ونظراً للأحداث الأخيرة  
 في تلك المنطقة، وللمواقف التي تتخذها حكومتنا، فإني لا أذكر بأنني شعرت مرة ومنذ  
 زمن طويل بإهانة كهذه» (نشرة MESA، آب 2004). ليست هذه الشخصيات أصواتاً  
 صارخة في البرية وحسب، فهي تشكل باعتراضها على مدرسة لويس واتباعه، وبانتقادها  
 المنهجي للتبسيط المخمل الذي يعثر المقولات السائدة على السلام والمسلمين نعمة اصل  
 حقيقة بأن في الحجة الأميركية غزونا من المعرفة الاصلية بشؤون المنطقة لا بد وأن تعود  
 أميركا اليه تدريجياً للخروج من مأزقها الراهن.

### «الحرب على الإرهاب»

سوف يؤدي 11 أيلول 2001 إلى تحويل هذا الخط التحليلي إلى نوع من التعاليم الدينية:  
 وتعمي معارضته الحثيئة الوطنية. «الحرب على الإرهاب»، ردة الفعل على الإهانة التي  
 ألحقها الإرهابيون، سوف تنقل إلى ميدان التطبيق الطبيعي ولكن سؤالاً طرح نفسه في

وقت مبكر: من هو العدو الفعلي؟ إن تحديد العدو هو في الواقع واحد من أدق المعايير لفهم الحرب التي تشن، وغد من، ولأي هدف. لقد كانت هناك سمة مركزية للسجلات الغريبة خلال الحرب الباردة تقضي بمعرفة ما إذا كان الغريون يشنون الحرب على روسيا الكبرى بصمتها دولة توسعية، أو على الشيوعية بصفتها إيديولوجيا ثورية، أو على الاتحاد السوفياتي لكونه يجمع الاثنين، أو على حلف وارسو بصمته تحالفاً استراتيجياً، أو على «امبراطورية الشر» كمفهوم أخلاقي. وليست تلك الأهداف المحتملة مترابطة عضوياً؛ لذلك يتج من تربيتها ضمن أولويات عدد كبير من القرارات حول الوسائل التي تستخدم في الحرب، وهوية الحلفاء المحتملين لمواجهةها، وما الذي يمكن اعتباره انتصاراً محتملاً.

يخضع تحديد العدو أيضاً لاعتبارات سياسية تهدف أولاً إلى تجنب الترويج له عن غير قصد، أو تشريع وضعه، أو السماح له بتجنيد دفعات إضافية من المقاتلين. هكذا يتحاشى الخطاب الرسمي الأميركي بكل الوسائل إعطاء أي لون ديني لعدوه مخافة استثارة مشاعر المسلمين أكثر ودفع أعداد جديدة مهم إلى أحضان الجياعات المسلحة. في العراق أيضاً سيحرص الأميركيون دائماً على تجنب توصيف الانتفاضة بأنها عليه (جزئياً على الأقل)، أي حركة مقاومة ضد الاحتلال الأجنبي، والاعتراف الضمني بالتالي بأن وحدة العراقيين قد تتحقق ضد الوجود الأميركي في العراق وليس في ظله، دون احتساب الدلالة الإيجابية لكل ما قد يؤثر للوطنية، حتى عندما يأتي ذلك في سياق الحديث عن الخصم.

هكذا بدت «الحرب على الإرهاب» توفيقية منطقية ولكنها عطوب منطقية لكون «الإرهاب» مفهوماً ذا دلالة سلبية واضحة بفعل التهديد الذي تصوره مهدداً للجميع، للمدنيين قبل العسكريين؛ أضف أنه عار من أي تدليل ديني أو قومي، ويمكن أن يطاول مبدئياً أي كان في العالم، من كارلوس إلى أسامة بن لادن، من «الدرب المضيء» في أميركا اللاتينية إلى «نمور» التاميل في سري لانكا. ولكنه أيضاً مفهوم عطوب، لأن «الإرهاب» ليس إيديولوجياً قابلة للتعريف (يكفي بلها من قبل «الآخر» لإعلان هزيمتها)، ولا حراً يمكن أن تلغ نهاية نهائية (فالإرهاب موجود بينما منذ أزمنة مسحية)، بل منهج عمل. وبما أن أميركا، على الرغم من خطاب بوش ذي التوجه العالمي في 20 أيلول 2001، ليست قادرة على التعبئة الشاملة ضد جميع مظاهر الإرهاب عبر العالم، فلقد قامت بتحديد إطار حركتها. أضيفت إلى العنوان لاحقة تحديثية. «ذي المنحى العالمي»، فاستثيت بالتالي

الجماعات الإرهابية ذات الصلة المحلية. ولكن هذا التعريف للعدو، «الجماعات الإرهابية ذات التوجه العالمي»، يطوي على غموض كبير، فكأنها الحكومة الأمريكية (والتيار الفكري، بل الإيديولوجي، الذي يجرها) متقسمة أو مشدودة بين توجهين متعارضين: واحد يتجنب إظهار أن العالم الإسلامي كله ضد أميركا، والآخر يدعو إلى التركيز على الإرهاب الذي استهدف أميركا بوضوح والذي يحمل هوية، بل منطلقات دينية واضحة. مقابل هذا التناقض هناك موقفان متعارضان:

من جهة، موقف يجسد الخطاب الدبلوماسي الرسمي الذي يجهد في تجنب كل تلميح واضح إلى حرب أديان محتملة أو إلى «حملة صليبية» جديدة ضد الإسلام لئلا يثير حرج الدول والحكومات المسلمة والخسائر التي يعتبر عدد كبير منها حلفاء لأميركا، ولعدم جرح كرامة أكثر من مليار مسلم متشرين في أقطار العالم منهم ملايين المواطنين (والناحيين بالتالي) الأميركيين: ذلك هو موقف الرئيس بوش الثابت، حتى وإن كان العالم بكامله (بدءاً من المسلمين) يعلم أن قناعاته الدينية الشخصية أو الدعم الذي يلقاه من الأصوليين المسيحيين في اليمين الجمهوري الحبيب يلقي بالشكوك على صدقية خطابه ويقلل من قدرته على الإقناع.

الموقف الثاني هو الذي يدعو، على العكس، إلى تحديد طبيعة الصراع بأنها صراع عالمي بين الأديان. يتجنب صموئيل هنتنغتون الحديث مباشرة عن حرب دينية، ولكنه يقترب من ذلك عندما يكتب عن الإسلام: «تلك حضارة مختلفة يؤمن المتمون إليها بضوق ثقاتهم ولكنهم يشكون من ضعف قدراتهم» (1996، ص 217). ويقترب إليوت كوهين من ذلك بصورة أخطر عندما يدعو الحكومة لأن تتعلم من تجربة الحروب الصليبية. ولا يتردد آخرون في اجتياز عتبة أخرى. يرى نورمان بودوريتز، مدير مجلة كومنثري، أن «الإسلام قد أصبح مرتعاً بالغ الخصوبة للإرهاب. ولا يمكن أن يعني ذلك إلا أمراً واحداً: يوجد في هذا الدين نفسه ما يمنح الشرعية لبن لادن وأمثاله وهذا الأمر هو مريضة الجهاد التي يلقبها القرآن على عاتق كل المسلمين» (كومنثري، شباط 2002)، وهو يدعو في نص تتخذ فيه مواقفه تأكيداً أكبر إلى «إصلاح وتحديث الدين الإسلامي نفسه» (المجلة ذاتها، 2004). إليوت أبرامز (1992)، صهر السابق، هو من الرأي ذاته: «لا تكمن المسألة في الترجمة المتقوصة لشرائع الإسلام على أرض الواقع، بل في الأصل، أي عدم تلازم بعض

هذه الشرائع مع الديمقراطية بالمعنى الذي يفهمه الغرب». أما ميشرو اليعين المعدادني، الذين يتفهمون تحفظ الرئيس بوش ويدعمونه بقوة، فإنهم لا يشعرون بأنهم مضطرون إلى احتياط تعابيرهم مثله، ولذلك يعلنون عن غيبتهم بهذا النوع من التعميمات: يعتبر تيم لاهاي أن الإسلام «دين شيطاني»؛ ويقول فراتكلين غراهام أن الإسلام «هو الشر»، أو أن «الإسلام والمسيحية هما مثل الليل والنهار»؛ ويقول جيرى هالويل أن النبي عمداً كان «إرهابياً»؛ ولا يتردد بات روبرتسون في اعتبار أن «ما فعله أدولف هتلر باليهود كان سيئاً، ولكن ما فعله بهم المسلمون هو أسوأ بكثير». أما الجنرال ويليام بويكن، الذي هو المساعد العسكري لستيفن كامبون، نائب وزير الدفاع لشؤون الاستخبارات والساعد الأيمن لدونالد رامسفيلد، فلقد قال أن عمداً هو «الشیطان بذاته» (هيرش، ص 52)، ولم يزعمه أحد بسبب ذلك.

تساور آخريين الرغبة بتوسيع ذلك التعميم ليشمل الإسلام بكامله، ولكن عبر طرق ملتوية. فهم يقولون بأن الحرب التي تشنها أميركا ليست بالتأكيد حملة صليبية ضد الإسلام، ولكنهم يضيفون أن الخصم قد شن من جهته حرباً دينية ضد الغرب، وأنه لا يمكن تجاهل هذا الأمر لكون التسمية التي تطلق على الحرب التي تشنها أميركا على العدو ترتبط أيضاً بطريقة تعريف هذا الأخير لها. هكذا تصبح أميركا مجبرة على خوض حرب دينية ليس بمبادرة منها، وإنما لكون الخصم قد فرض عليها هذا المفهوم. ذلك كان، على وجه الخصوص، موقف بول بريمر عندما كان يدير خلية مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية وقبل أن يستلم مهامه في العراق (The Terror، 1002).

ولكن آياً من «اللاخصائين» الذين تستمع لهم إدارة بوش راح يتحبط في تناقضاته العلمية الواضحة. لقد تردد لويس طويلاً بين «الحلق العام لدى المسلمين» الذين يأخذهم بالجملة، وحتى «الأصوليين» دون غيرهم وبعد هجمات أيلول، حاول الجمع بين هذين الموقفين المتناقضين: إنه يرى هو أيضاً أن بن لادن ومليديه يشنون «حرباً دينية إسلامية ضد الكفار، وبالتالي ضد الولايات المتحدة التي هي أكبر قوة للكفار» (2003، ص XV). يعترف لويس بأن المسلمين ليسوا جميعاً مشتركين في هذه الحرب، ولكن «الأصوليين» لم يعدوا قلة لأن «عدداً كبيراً من المسلمين، وخاصة ولكن ليس حصرياً أولئك الذين ندعوهم أصوليين، هم معادون وخطرون» (2003، ص 28). لقد اتسعت دائرة المشبوهين



إذن لتشمل المسلمين عبر الأصوليين. من هؤلاء؟ لا يعمد لويس إلى التحديد ولكنه يشرع أبواب الشبهة، خاصة عندما يؤكد: «إن أغلب، إن لم يكن جميع المسؤولين المسلمين الذين نعتبرهم في العرب أصدقاء وحلفاء يعتبرون خونة، بل مرتلين، من قبل كثرة من مواطنيهم، بل من غالبيتهم» (نفسه، ص 40). ذلك تأكيد يعتبر، عدا عن قابلية للنقاش وعدم صحته على الأرجح، بالغ الخطورة في ما يتطوي عليه: يكفي إذن، بما أن الحرب دينية في الأساس (حتى وإن كان مؤرخ حريص على شهرته لا يجرؤ على قول ذلك بالوضوح الشديد)، أن يتقرب مسؤول من الولايات المتحدة لكي تحكم عليه غالبية شعبه بالموت بتهمة الردة. من جهتي، أنا لا أعرف أي بلد إسلامي تطلق فيه «غالبية شعبه» هذا الوصف على زعمائها، وبصورة أحصى بسبب «تقربهم من الولايات المتحدة». ولكن تأكيداً كهذا لا يلح فقط، بل يصرح بأن من دعوا «الأصوليين» في البداية لم يزدادوا عدداً فقط، بل أصبحوا «غالبية» مطلقة.

«ما الإرهاب سوى نهج، إن الإسلام الأصولي هو عدونا»، ذلك ما يقوله بيتر بينارت، أحد كتاب الأعمدة في نيويورك بليك (16 آب، 2004)، كما أن نيوت هيفريش المحافظ المتشدد والرئيس السابق لمجلس النواب والمرشح الجمهوري المحتمل للانتخابات الرئاسية عام 2008، يتحدث عن شبح «ما بين 25 و52 مليوناً من الشباب المسلمين الذين يمكن أن يلتحقوا بانتماضة إسلامية عالمية». ويمتشق كراو ثامر (2004) نفس التهديد ليوسع مداه: «إن الأصولية العربية-الإسلامية تشكل بالفعل تهديداً وجودياً بتوجهاتها وغاياتها ووسائلها الممكنة، نظراً لحماسها وانتظارها المسيحية وعشقها للجهاد». ولم يجد بايس (1986) حرجاً في التأكيد بأن «كل الأصوليين المسلمين متشابهون أسي وجدوا» بدون أن يحدد ما الذي كان يعنيه «الأصوليين». نفوح من هذه المقولة مغالطات كبرى، مثل تلك التي تقدم المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رجل الدين اللبناني الشهير باعتداله، على أنه أصولي، أو تلك التي تعتبر الفرق الصوفية وسائل في أيدي الأصوليين (مع أن هؤلاء يشجبونها بشكل عام). كما يتوجه بايس إلى من يعتقدون، داخل الإدارة، بإمكانية وجود إسلاميين يمكن التعاطي معهم، ليصرح بأعلى صوته (1995): «لا معتدلون بينهم!» ثم تنهمر التشبهات: «الأصولية الإسلامية شبيهة بالشيوعية والعاشية»، وزعمائها «مثل هتلر وألبندي»! بعدما يهاجم خبراء الإسلام المقيمين في الغرب والمشبوهين لسعيهم

الدائم لفهم المسلمين بحسب: «إن كل أصولي، دون استثناء أحد منهم، هو متطرف»، وإذا ما ظهر بعض التعاوت بينهم فيكون ذلك بحكم توزيع أدوار اتفقوا عليه مسبقاً. لكي يخلص في النهاية إلى أن «كل دولة إسلامية هي دولة مارقة من أساسها» (2002).

وليس تعريف العدو الذي يعطيه محلل المي أي إي الذي يوقع باسم «المجهول» (مايكل شيوير) بأقل تعمياً. صحيح أنه يعارض القراءة السائدة على أكثر من صعيد ويعلق الكثير من الأهمية على تأثير أفكار بن لادن لدى المسلمين، حتى يبدو كأنه معجب برعيم تنظيم القاعدة «شخص ملفت للنظر ورجل عظيم، وعدو مرهوب الجانب»، كما يقول (رابان، 2005). ويبين سعة أفق عدما يؤكد أن «أميركا في حرب مع قوة تتجاوز كثيراً كل ما يمكن تسميته بالإرهاب» (2004، ص 199)، فيهيب بحكومته بالتالي إلى الكف عن التحدث عن «حرب على الإرهاب» كما لو كانت المعية هنا مافيا بشم تفكيك خلاياها واحدة تلو الأخرى. تنظيم القاعدة ليس دولة - أمة ولا مجموعة إرهابية. ليكون ذلك. فمن هو العدو إذن؟ إن جواب «المجهول»، الذي يؤكد رأي وليام بفاف المذكور في بداية هذا الفصل، واضح ويستحق أن يذكر بحرفيته: «الإسلام في حرب علينا، فببما يستكف المسؤولون الأميركيون عن القول أن أميركا في حالة حرب مع الإسلام، يشن قسم من الإسلام حرباً على الولايات المتحدة بينما يتهاى القسم الآخر للدخول فيها. والشئ الوحيد الذي نحققه من رفض الاعتراف بأن هناك حرباً دائمة مع العدو يتمتع بديمومة وتجنيد واستراتيجية هائلة، هو التأخر في اعتماد استراتيجية للانتصار عليه. ولا يعقل أن يكون مجرد الإشارة إلى أن قسماً كبيراً من الإسلام يخوض حرباً ضلنا وأن العديد من المسلمين الآخرين يسلكون هذا المسلك، يمكن أن يعتبر تحاملاً أو تمييزاً عنصرياً، وتلك مواقف تلغي التفكير، والنقاش، وفي نهاية الأمر تلغي الأميركيين أنفسهم» (ص 249).

لقد سقط القناع: يبدو الكاتب محققاً عندما يرفض تصنيف القاعدة (أو حماس، أو حزب الله) كمجرد جماعة إرهابية، وأن يبرهن بذلك هزال، بل شطط تسمية «الحرب على الإرهاب». ولكن الصورة التي يرسمها تتم عن ضخامة توهم تجعل من الصعب مجاراتها مهما كان حجم انتشار تنظيم القاعدة والجماعات الشبيهة بها. يصل مساعدان لريتشارد كلارك في «مجلس الأمن القومي» خلال عهد كلينتون (بنجامين وسامبون، 2002) إلى الخلاصة ذاتها: يمكن أن يختلف المسلمون المعتدلون ومقاتلو القاعدة على الوسائل التي

يجب استخدامها، ولكن أفكارهم متشابهة حرفياً في مجال الإيمان والشرائع والقوانين، أو في مسائل سياسية أكثر مثل الحرب في العراق أو الصراع العربي-العربي. ويبدو كأن الخلاصة التي توصلنا إليها قد أزعجتها، ليتبين دون أن يكونا مقتنعين أو مقتنعين إلى أن عودة ظهور التأثير الديني (ليس في حالة الإسلام فقط) في الميدان السياسي هي بذاتها عامل صعب

وإن كانت هذه الاقتباسات المتتالية تشير إلى شيء فهو إلى الحرج الشديد الذي أصيبت به النخبة الأميركية الحاكمة (وهو حرج تشترك فيه أجزاء واسعة من النخب الأوروبية أيضاً) والذي بدأ في مطلع الثمانينات مع انتصار الثورة الإيرانية واغتيال الرئيس السادات وتنامي منذ ذلك الحين والمؤسس على شعور غامض، نخبوي بقدر ما هو شعبي، بأن شيئاً ما في جوهر الإسلام أو في قناعة المسلمين يثير القلق ويبن الخوف من استخلاص هكذا قناعة بالنظر لما قد تعني من انزلاق إلى صراع مديد وواسع وخطير. من هنا هذا التذبذب المستمر في تحديد العدو الذي اتخذ بعداً جديداً بعد «غزوة» نيويورك بالذات لأنها اضطرت الدولة الأعظم التي كانت حتى يومها تراقب عن بعد هذه المعضلة، إلى الانخراط فيها وإلى الشعور بالحرج من تقديم إجابة عليها. فالملطق السياسي يدعمك إلى حصر هوية العدو «بفئة ضالة» كما يؤكد لك حلفاؤك من أمثال حسني مبارك وآل سعود أو الجنرال مشرف. ولكن اسامة بن لادن وآية الله خامنئي في القلب الآخر، كما برنارد لويس وصمويل هنتغتون إلى جانبك يؤكدون لك أن المعركة شاملة مع المسلمين كلهم، فتعَار، وتخرج وتخاف

في آب 2004 - ما يحدث مرة لا يمثل عادة- اعترف بوش بأنه قد أخطأ عندما تحدث عن «حرب ضد الإرهاب»، وأنه سوف يتحدث بعد ذلك عن «حرب ضد المتطرفين الإيديولوجيين المعادين للمجتمعات الحرة». بعد ذلك، وفي خطاب افتتاح ولايته الثانية، تجنب أية إشارة إلى الإرهاب ليطلق حملة عالمية بعنوان «الحرب على الاستبداد»، وهذا ما سوف يثير، عندما يؤخذ بحرفيته، قلق الأنظمة القائمة أكثر من الجماعات غير النظامية. ولكن علينا أن نلاحظ فيما هو أبعد من هذه المسألة الدلالية ذات الخلفيات السياسية معادلة مكتملة بصورة غريبة بين «الحرب على الإرهاب» أو «الحرب على الاستبداد» التي حلت مكانها، وبين المشروع الإمبراطوري الأميركي الجديد. أولاً لأن هذه الحرب تبدو متحررة من المكان (العالم بكامله هو مسرحها المحتمل) ومن الزمان (بما أن عدوها غير محدد فيمكن أن تتواصل دون حذر مني معروف). ثم إن تعريف «الإرهاب» نفسه معقد لدرجة

تجعله مستحيلاً (كما لاحظ ذلك عدد من الندوات الدولية)، أو على الأقل مطاطاً بصورة لامتناهية. وبما أن هناك فئة من البشرية، أوسع بكثير من جماعات «الأصوليين» المحدودة، معتبرة معادية سواء لدى مسؤولين لا يستطيعون المقامرة بفتح الحرب مباشرة عليها، أو على الأقل لدى بعض المستشرقين الأوصياء عليهم، أو حسب يعاقب لدى «غالبية الرأي العام الأميركي»، فإن مجال الحرب سيتوسع أكثر وأكثر. من هنا ذلك الرأي القالب لدى خصوم إدارة بوش في الداخل والخارج الذين يرون أن هوسها بالارهاب، قد دفعها إلى مغامرات غير محسوبة تحت شعار مقاومتها، كما حصل في العراق، وهي قد تبقى عليه حياً لتبرير مغامرات جديدة في أرجاء العالم الإسلامي ولتفسير قيود داخلية على الحريات.

كيف تخاض هذه الحرب؟ في نظام سياسي مثل النظام الأميركي، يقوم الشرط الأول على أن يمسك الرئيس شخصياً بزمام الحرب. لقد فعل جورج دبليو ذلك، وسواء في اليمن أو البسار، بين مؤيديه أو معارضيه، جاء التأييد كاسحاً للرجل الذي «وجد نفسه» بعد أشهر من التردد وعرف كيف يتصدى للتحدي الذي رمي في وجهه بلده. ولقد كان هناك شبه إجماع على اعتبار خطابه أمام مجلسي الكونغرس في 20 أيلول 2001 «تاريخياً». وكان التركيز الذي أظهره متناقضاً بشدة مع الخفة التي تعاطى بها مع الموضوع قبل ذلك (نوع من اللامبالاة ركز عليه تقرير اللجنة البرلمانية، وفصله الساتور غراهام، وندد به كلارك، المكلف بالملف في البيت الأبيض، في كتاب شهير). وكانت النتيجة هي ما نعرفه: كان غياب الرئيس القادر قد أدى إلى التخطئ البيروقراطي الخطير، مع وكالة استخبارات مركزية استغرقت شهوراً لتحذر آلاف بي أي من وجود أفراد من القاعدة على الأرض الأميركية (كلارك، ص 24)، ومع إف بي أي لم تعلم بأن الإرهابيين الذين اختطفوا الطائرات وحولوا مسارها يتمنون إلى تنظيم القاعدة إلا بعد عملية الاختطاف (نفسه، ص 13). ولم يستطع الشخص المكلف بالملف في البيت الأبيض الحصول على موعد مع الرئيس خلال الأشهر التسعة التي سبقت الاعتداءات (نفسه، ص 26)، وسوف تكشف فيما بعد وثيقة ذات لهجة بالغة التحذير من امكانية هجوم لمقاتلي القاعدة وجهت إلى كوندوليزا رايس بعد ثلاثة أيام فقط من دخول بوش إلى البيت الأبيض، وبقيت نائمة في الأدراج. وكان المحرج أكثر تقرير الساتور غراهام عن الفرص الضائعة في تجنب الأسوأ، الذي يلقي على الرئيس شخصياً مسؤولية عدم الاهتمام. وسوف يبقى تقرير اللجنة البرلمانية مرجعاً

أساساً عن الموضوع: 567 صفحة تمتزج فيها الروايات الواردة كما في تقرير صحفي مع صورة عن حكومة بالغة الجهل واللامسؤولية.

أما الشرط الثاني فهو في التضام على سبيل معالجة المشكلة. في الواقع، لن تنقش أبداً الضبابية الماثلة بين التعاطي القضائي والتعامل العسكري مع التهديد الإرهابي. لقد كان رأي أبراهام سوفير (1986)، المستشار آنذاك في إدارة ريغان، واضحاً وحازماً: «الإرهاب في جوهره هو نشاط إجرامي» وبالتالي فهو يستحق تعاملًا قضائياً معه. ولكن هناك توجه فكري آخر كان يريد جعلها، على العكس، «حرماً» تستخدم أحياناً كمدقق للحرب النظامية (وذلك ما لم يتردد جنرالات الحرب الأهلية الأميركية، خاصة الجنرال تشيرمان «عربا» الإرهاب الحديث» في اللجوء إليه، والجنرالات الأميركيون خلال حرب فيتنام أيضاً)، أو كـ«بدل عن الحرب» عندما تكون ضد جماعات غير محددة بمجال إقليمي معروف. هذا المنطق، الذي يدافع عنه كاليب كار (1997-1998) بين آخرين، أمام رفض الإدارات الأميركية المتعاقبة، عاد إلى الظهور بعد 11 أيلول ليذهب إلى ستراتيغيا عسكرية بعثة واسعة المدى تأخذ المبادرة بدل أن ترد على الضربة بضربة فتستخدم الكوماندوس لمهاجمة زعماء الإرهابيين في معقلهم، والوسائل العسكرية التقليدية لمهاجمة كل بلد يقدم لهم المأوى. وتتخذ أطروحته قيمة لكون الجماعات الإرهابية الحالية هي أفضل تدريباً والمجهزاً، وأن أهدافها ليست محلية بل عالمية، وأنها تعتبر تنظيماً جيوستراتيجياً، وخاصة لأنه لم يعد لهدف الجماعات مطالب محددة قابلة للتفاوض إذ أنها تسعى إلى القضاء على الخصم مباشرة. هكذا جاءت، على الحبهة الداخلية، سلسلة من القوانين والتنظييات (منها إيجاد وزارة للداخلية)، واعتقاد أكبر على وزارة العدل (التي تتبع لها آلاف بي أي)، ولائحة مطلوبين للتصفية أو التوقيف يحتفظ بها الرئيس، حسب ادعائه، في أحد أدواجه ويدون عليها، عند كل نجاح، اسم إرهابي كان قد أعلن أنه «مطلوب حياً أو ميتاً» (وقد أكد ذلك في تصريح نال بسببه الكثير من اللوم)، وملاحقات قضائية، مستدوم سنين قبل أن تقفل ملفاتها، بحق موقوفين تزايد تعقيدات تحميد انتباههم إلى فئة جزائية معينة. هكذا يتابع بوش تقليداً يعود إلى ربيع قرن يتم التعاطي فيه مع الإرهابيين على أنهم مجرمون رغم صعوبة تحويل الشبهة بهم إلى إدانة، وخاصة بسبب الوقت الذي تتطلبه تلك الإجراءات (سواء أحياناً)، لقد تم اعتماد إجراءات سريعة عبر لجان عسكرية مطلقة الصلاحيات أعماها الرئيس

من «مبادئ ومتطلبات الأدلة» التي يلزم بها القانون الجزائي عادة، ولكن محكمة التمييز تعارض شرعيتها. بين المتطلبات الدنيا للعدالة وضرورة الإسراع في التصدي للمشكلة التزمت الإدارة الحذر عموماً، بما أوقفها في التناقضات ودفع بخبراء قانونيين موالين لها إلى المطالبة بإقرار قوانين خاصة بالحرب على الإرهاب تكون مختلفة عن القانون الجزائي العادي المطبق حالياً وعن قانون الحرب كما تحلده القوانين الدولية (ويدجورود، كاي).

ولا تستبعد الإدارة فكرة «الحرب»، وإن كان الكثيرون يأخذون عليها استخدام هذه العبارة «التي تمنح المجرمين كرامة وشرعية لا يستحقونها» (هاورد، 2002)، أو لأن الوسائل الحربية لا تتناسب مع هذا النوع من الممارك (بايمن، 2003؛ لاكوير، 2004). هكذا تم تكليف القيادة المركزية في تامبا (فلوريدا) بمناعتها في كل أجزاء العالم الواقعة تحت سلطتها، من آسيا الوسطى في الشمال إلى شواطئ أفريقيا الشرقية. وفي تامبا يوجد نوع من تعددية الجوانب هناك مجموعة ضباط يتمون إلى حوالي عشرين دولة إسلامية أو حليفة تقدم المشورة للأميركيين وتعمل كخلفية ارتباط في هذه الحرب الدولية. وفي هذه «الحرب» يعود كل شيء ليصبح مشروعاً، بما في ذلك قتل مشبوهين خارج نطاق مسرح العمليات (مثل قتل ستة أشخاص في اليمن عام 2002)، أو خطفهم رغم احتجاجات الحكومة التي تتم العملية على أراضيها (راجع الفصل الرابع). والحزاة مشتركة أيضاً في المعركة العالمية الهادفة في جزء منها إلى حرمان الإرهابيين من مصادر تمويلهم عبر إجراءات مثل تجميد حسابات جمعيات خيرية مشبوهة، أو مراقبة الحركة داخل بعض المؤسسات المصرفية التي يستعملها الإرهابيون في تحويلاتهم. والنتيجة، التي ما فتئ يرصدها عاماً بعد عام دانيال مايمن أو بروس هوفمن، هي على الأقل متواضعة: لقد حصر تنظيم القاعدة عدداً لا بأس به من قياداته، الذين قتلوا أو تم القبض عليهم؛ كما فقد في أفغانستان ملاذاً أساسياً لزعمائه ومقاتليه؛ وأصبح يجد صعوبة كبرى في الاتصال بعناصره؛ وإن كان قد جمد كميات من أمواله أو قطعت بعض موارد تمويله؛ ولكنه نجح بالمقابل في التحول إلى مجرة غير محددة الإطار وواسعة التواجد، وقادرة على أن تضرب (إن لم يكن في أميركا، فعلى الأقل في تونس، أو المملكة العربية السعودية، أو الكويت، أو أيضاً في بلي واسطنبول ومسيد ولندن، وفي العراق أكثر فأكثر) وقادرة كما يبدو على استقطاب متطوعين جدد.

بكلام أوضح، كان على الحكومة الأميركية ان تختار بين تعامل جوهره قضائي وأمني مع ظاهره الارهاب (وهذا كان الخط الغالب حتى 11 ايلول 2001، وتعامل جوهره عسكري حتى لو لم يكن الارهاب صنيعة دولها بعينها. وبدل ان يختار بوش بين المسلمين فقد اختارهما معا اذ استمر التعامل القضائي على سابق عهده وانما من خلال قوانين جديدة تشدد القبض على المشتبه بهم ومن خلال ممارسات فعلية تصرب معرض الحائط بكل انواع التشريعات بهدف الحصول على معلومات واعترافات. ومن ناحية اخرى ادرجت مكافحة الارهاب، ولو في الخطط السياسي في اطار حرب شاملة غير محددة الاطار المكاني او الزمني، ولا حتى المفهومي، بحيث تندرج في سياقها حربان شديدتا الاختلاف في مغزاهما، كحرب افغانستان والعراق هذا الجمع بين المنطقتين الحربي والقضائي يزيد طبعاً من امكانيات الولايات المتحدة من خلال تنوع الوسائل التي تلجأ اليها، ولكنه يؤدي ايضا الى خلط مطلق في المعايير والوسائل لا يلقى بيلد يعتبر نفسه منارة لدولة القانون وللديموقراطية.

يوم 11 ايلول 2001، بدا الرئيس مصمماً على وضع حد لحالة الارتباك وعلى تبديد كل المخاوف. حتى أنه انتقد بأنه جعل من الإرهاب «هوساً وطنياً حقيقياً»، بينما تصرّفت دول أخرى أصابها الظاهرة بهدوء أكبر بكثير. وفجأة، بعد أسابيع معدودة، تحول اهتمام الرئيس نحو العراق. من جديد عاد الارتباك إلى المجنين به: كان بوش قد أقنع مواطنيه بأن «الحرب على الإرهاب» ستكون شاملة ومتواصلة، وإذا بها تصبح هامشية بفعل تحضيرات الحرب على العراق! فوجئ المراقبون المحايدون والحب السياسية والعديد من البرلمانيين بهذه المغامرة الجديدة بينما كان الفصل الأول من «الحرب على الإرهاب» في أفغانستان وضد القاعدة لم يبلغ مهايته. كان من الضروري إذن إثبات أن المغامرة في بلاد الرافدين تشكل بالفعل جرماً من هذه الحرب نفسها، وأنها هي فصلها الثاني المتمم بالإلحاح والأولوية. ولا بد من ملاحظة أن الرئيس ورجاله ومؤيديه قد سجدوا ببراءة في إقناع الجمهور الأمريكي بذلك، من خلال جعلهم «الحرب على الإرهاب»، الملتبسة في تحديد عدوها، صعبة الفهم أيضاً في دوافعها وغاياتها. ولم يكن حشر «الإرهاب» والعراق في ميدان معركة جديدة ضد «الاستبداد» أعلن عنها عشية الولاية الثانية، إلا عنصراً إضافياً يزيد من ضبابية تلك الغايات.

## الهوس العراقي

لقد كانت إحدى المبررات المضحكة للقيام بالمغامرة العراقية (عندما ظهر بطلان كل الأخرى) تقول بأن عبقرية بوش قد تفتحت عن يده الحرب على العراق لكي يستدرج الإرهابيين الأصوليين ويقضي عليهم هناك. كان من الممكن الاهتمام بنظرية كهذه لو لم تكن نعلم ما نعلمه، أي أن قرار شن تلك الحرب كان متخذاً قبل وقت طويل من اعتداءات أيلول. والشهادات على الانعطاف العراقية للرئيس بوش بعد قليل من 11 أيلول 2001 أصبحت اليوم أكثر من أن يتم دحضها، نشهد أولاً ماونيل، وزير خزائنه الأول، الذي يورد رواية محددة وموثوقة. ويقدم هيرش (ص 163 وما بعدها) تأكيدات أخرى تصب في الاتجاه نفسه كما أن رواية كلارك الموثوقة هي الأخرى، محط ثقة ولم يعمد أحد إلى نفيها. فهو يبيد تأسفه منذ الصفحة الأولى على «الفرصة المحققة للقضاء على تنظيم القاعدة، التي ضاعت بالانعطاف نحو طريق لا يجدي، هو غزو العراق»، لكي يخلص إلى استنتاج قاس ولكنه لا يخلو من السخرية «كان ذلك كما لو أن أسامة بن لادن، المخترع في كهف جبلي، قد مارس تأثيراً ذهنياً من بعيد على بوش عبر الهمس المتواصل في أذنه: «إعز العراق! يجب أن تحتل العراق!» (ص 246). وبصورة أكثر جديّة، يقول كلارك «لقد تأكدت بما يشبه الألم الجسدي أن نائب الرئيس تشيبي ووولفويتز سيستغلان فرصة المأساة الوطنية للحادي عشر من أيلول كي يبدأ بتحقيق غمطلاتها التي تستهدف العراق» (ص 30). لم يكن مهماً اقتناع العالم قاطبة بمسؤولية القاعدة، فاستمر هذان الرجلان بإلقاء اللوم على العراق. ثم لم يلبث رامسفيلد أن لحق بهما متابعاً ذريعة خرقاء: حتى وإن كانت القاعدة هي التي قامت بالاعتداءات، يجب ضرب العراق «لأن أفغانستان لا تخضوي على شيء يمكن تدميره». ويدوره، سلك الرئيس نفس الدرب طالباً من كلارك أن يعيد دراسة ملفاته جيداً، وأن يعيد تفحص كل المعطيات لكي يرى، رغم كل القرائن، إن لم يكن العراق هو المسؤول عن تلك الاعتداءات (كلارك، ص 31).

و«المجهول» شديد القسوة بهذا الشأن: «لم يكن هناك ما يمكن أن يتمناه أسامة بن لادن أكثر من غزو العراق واحتلاله. إن غزو هذا البلد هو هدية أميركا لأسامة بن لادن» (ص 212). ولكن برنارد لويس يعيش من جهة الهوس العراقي، هذا إن لم يكن هو الموحى به.



بعد ثمانية أيام على الهجمات، نراه ينصح وولفويتز الذي جاء يستشير، بأنه يجب الهجوم فوراً على بغداد. إن كتابي وودوارد، المزيدين بشدة لإدارة بوش، واللذين تكمن أهميتها في كمية المواقف التي ي نقلانها عن أهم المسؤولين فيها، بدءاً بالرئيس نفسه، هما منجم معلومات عن هذا الهوس. في الكتاب الأول (وودوارد، 2002)، يعترف رامسفيلد بأنه لا يمكن إلا بكمية تحويل الاهتمام بأفغانستان إلى العراق (ص 49). أما وولفويتز فيصرخ محتجاً: «لماذا مهاجم أفغانستان؟ فلنهاجم العراق!» (ص 83). ويسر الرئيس لودوارد أنه مقتنع بأن بغداد وراء هجمات أيلول الإرهابية، حتى وإن لم يكن لديه أدلة على ذلك (ص 99 و 167). ولا يجد تشيبي غير العراق في مرمى نيرانه (ص 346)؛ ثم ما هو الرئيس لا ينبغي أ ملهم جميعاً بلجوفه، منذ نيسان 2002، للدعوة علناً إلى «تغيير النظام» في العراق (ص 330). أما الكتاب الثاني لودوارد عن تلك الفترة (2004)، فإنه يؤكد الرواية من جديد، مضيفاً تفاصيل أخرى لتدهيمها. هكذا نعرف مثلاً أنه منذ أول نشر الأول 2001، وبينما كانت الحرب مستمرة في أفغانستان، طلب بوش من رامسفيلد أن يبدأ بتحضير خطة لاجتياح العراق؛ وأنه بين أيار ونموز 2002، تمت مناقشة الهجوم في عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي؛ وبأن التحضيرات لذلك قد تقدمت سريعاً، تحت إشراف وولفويتز، لدرجة أن «استراتيجيا التحرير» كانت جاهزة منذ أول آب 2002 (وودوارد، 2004، ص 1، 21، 26). ولقد اسر مصدر بريطاني (هو طوني بلير بالتأكيد) لجوفري ويتكرافت أن «التخطيط للحرب كان قد بدأ منذ تسلم بوش مهامه، في كانون الثاني 2001. ولقد أتت هجمات 11 أيلول بالليونة ولم تكن الدافع الأساسي [...] وقد أعطى بلير موافقته الصريحة والنهائية على الحرب في نيسان 2002 على أبعد تقدير، عندما قام بزيارة لبوش في تكساس، وقد يكون قبل ذلك، وعلى الأرجح بعد تسعة أيام على 11 أيلول عندما فاتحه بوش بالأمر بوجود السفير البريطاني» («مأساة طوني بلير»، الأطلانتك، حزيران 2004). وجاءت مذكرات السفير البريطاني إلى الولايات المتحدة خلال تلك الفترة والتي نشرت في أواخر سنة 2005 لتؤكد من جديد هذه الرواية.

أصبح من الواضح أن القرار بغزو العراق كان سابقاً لاعتداءات أيلول الإرهابية. كان المحافظون الجدد قد اقترحوا بالتهام ذلك في الوثيقة التي حضروها عام 1996 كبرنامج حكومي لصديقهم نتنياهو والمسماة «بالقطبنة الناصحة»، ومجدداً في رسالة علنية وجهت

إلى كليتون عام 1998. وقبل أن يتخبط بوش عام 2000، كانت كوندوليزا رايس قد أعلنت: «لن يتغير شيء طالما بقي صدام حسين في مكانه». وفور انتخاب بوش، ظهر مقال في مجلة لندن للكاتب (8 شباط 2001) ليعلن أن غزو العراق بات مؤكدا بمجرد انتخاب هذا الرجل ونائبه تشيني. كان من الممكن أن تؤدي هجمات أيلول 2001 إلى وقف مشروع الحرب الهادفة إلى إسقاط النظام العراقي (وهذا تماماً ما أثار غشية تشيني ورامسفيلد وغيرهما) ولكن العكس هو ما حصل: تخلصت الإدارة سريعاً من الهم الأفغاني لتتجهل استخدام الهجمات الإرهابية كغطاء لمشروعها الأساسي وهو إسقاط نظام صدام حسين. في العراق المحتل، لم يكن على المرء أن يكون واسع المعرفة ليلاحظ خطورة التحديات على عكس توقعات من كانوا يتنبأون في أن يستقبل الأميركيون كمحتلين وأن تبدأ الحرب عليهم لهذا السبب، فإن العراقيين بعاليبتهم الكبرى لم يظهروا الود للمحتلين، ولكنهم أبدوا استعداداً للحكم عليهم بناء لما يفعلونه. تمثلت المشكلة الأولى في ما يدين به العراقيون لمحرريهم. ولكن، بامتناء عودة عدد من المنفيين المعارضين للنظام المخلوع، لم يجد العراقيون أنهم قد تلقوا هدية ذات قيمة، ليس لأنهم كانوا أسفيين على نظام لم يعد بإمكانهم تحمله، بل لأنه كان من الصعب إيجاد عراقي واحد يشعر بأن الولايات المتحدة قد شنت الحرب لأجله. لذلك أخذ تذكيرهم بديهم لأميركا يزعجهم دون أن يقنعهم فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة قد أسقطت صدام حسين لصالحها الخاصة: لوضع اليد على الثروة، لإقامة قواعد عسكرية، لإحكام الطوق على إيران، لخدمة المصالح الإسرائيلية... وكان يصعب إيجاد عراقي واحد مستعد لتصير احتلال أميركا لبلده على أنه رغبة في تحريره من نير الاستبداد. كان «نكران الجميل» الذي ألح إليه الكثير من الأميركيين معهما ساذجاً إذن. بل إن الأميركيين كانوا، بمعايير العرفان بالجميل، قد حسروا مسبقاً معركة «كسب العقول والقلوب».

وكان عدم التفاهم أشد حدة في مسألة وجود وطنية عراقية. فلقد اعتمد الأميركيون على أنثروبولوجيا غثة ليقتنعوا أنفسهم بأنه لا يوجد عراقيون في العراق. فالشعب العراقي كان بنظرهم أكراداً وشيعة وسنة: وكانت تلك المصطلحات ترزعج العراقيين كثيراً في البداية، إلا أنهم أصبحوا يتنزهونها في النهاية بعد أن صارت شبه مفروضة عليهم. لا يعني ذلك أنه لا توجد في بلدنهم خلافات مذهبية أو إثنية، ففي شخصية كل عراقي (وكل

إنسان أيضاً) تتواجد عناصر عديدة، منها الانتشاء العرقي أو الديني أو القبلي أو المهني. فهم العراقيون سريعاً أن الثلاثية المذكورة (مع أنها تنطوي على تعقيدات ناجمة عن معايير مختلفين عرقي للتمييز بين الأكراد والعرب، ومذهبي بين السنة والشيعية) هي التي بنى الاميركان عليها نظرتهم للعراقيين، فانتدأوا يستخدمونها. كانت هناك إشكالية أخرى تجاهه المحتل وتتمثل في موضوع الرجال/ النساء وحصة تمثيل كل من الجنسين، وذلك ما شهدته كل المؤسسات التي أوجدتها. ولم يصدح هذا الأمر مؤيدي النظام القديم (الذي كان من أقل الأنظمة تحملاً في هذا المجال)، بل على الأخص الجماعات الدينية التي كان النظام يقمعها والتي امتعادت الصدارة بعد سقوطه.

هنا، لم يعدد الأميركيون إلى الاختبار حلف قرضائي ما، بل قرروا إدارة البلد على هواهم. كان قرار مجلس الأمن رقم 1483 قد منحهم الحق بتعليق السيادة العراقية وتعيين «حاكم مدني» مزود بصلاحيات تفوق بكثير ما كان يتمتع به الدكتاتور المخلوع. كان بول (جيرري) بريمر في نفس الوقت دبلوماسياً متصلباً ورجل أفعال وحاكماً نشيطاً؛ ولكنه لم يكن سياسياً ولم يكن قد تبوأ خلال مسيرته المهنية أي موقع قرار سياسي حقيقي. كانت السياسة حكراً على مدنيي البتاغون الذين يديرونها من واشتطن بصورة دقيقة، ولم يكن بريمر المنتمي إلى مجموعة كيمجر خيارهم الأول للمنصب. وبما أنه لم يكن مهتماً بأبعاد دوره السياسية و/ أو خاضعاً لتوجيهات إيديولوجية المحافظين الجدد الذين يصرون على أن ينفذ برنامجهم، فقد اعتقد أن بإمكانه أن يكسب القلوب بإسجازاته: زيادة رواتب، إصلاح شبكات الكهرباء، إعادة تأهيل المدارس، جمع النفايات. وأخذ يتصرف كما لو أنه رئيس بلدية لبلد من 25 مليون نسمة أخذ على عاتقه مهمة أن يؤمن لهم، خلال سنة أو سنتين، حياة كريمة، وذلك ما سعى إليه دون توقف.

ولكن للأسف، فاجأت السياسة بريمر حيث لم يكن يتظرها. ليس بسبب احتقاره للمبرر إلى حد كبير لعدد من السياسيين المحليين الذين رعتهم إرادة المحتل إلى مرتبة «الزعماء المستقبليين» رغم معرفة ماضيهم المشبوه أو ارتباطهم بقوى اجنية أو صادمهم وجشعهم. لقد فرضت السياسة نفسها على بريمر المتقاني في مهمته من خلال قيام حركة معادية للاحتلال ذات لون مذهبي حملت السلاح في وجه المحتل فأدى جو فقدان الأمن إلى تعثر مشاريعه لإعادة الإعمار وإذا كان هو نفسه قد اختبأ وراء الأوجه العملية لدوره،

فإن من كتبوا خارقة طريقه حكموا عليه عملياً بالفشل عبر توجيهه نحو حل الجيش والشرطة وإعادة تشكيل الإدارة المدنية انطلاقاً من منطق الأرض البياس، مما حرمه من عشرات آلاف التكنولوجيا (الذين لم تكن غالبيتهم لتتورع عن مساعدته في مهمته) ودفع بالآلاف منهم إلى دروب التمرد المسلح.

وجد العراقيون أنفسهم في أتون حرب كانت نتاجاً للثقل العسكري الذي قام به الجيش الأميركي ضد نظامهم السابق، وفي جو فقدان أمن متزايد، أصبحت خيبتهم تزايد من هشاشة ما تقدمه الإدارة الأجنبية التي لم تتوصل إلى كسب عقولهم أو قلوبهم: عشية اليوم الذي أعيدت لهم فيه سيادتهم الشكيلة، في تموز 2004، كان أقل من 2% منهم يعتبرون الأميركيين «محررين»؛ ومن أصل 17700 شخصاً اعتقلهم الأميركيون خلال سنة (آب 2003 - تموز 2004)، لم يتجاوز عدد غير العراقيين الأربعمئة، باعترااف الأميركيين، ومن أصل 5700 موقوف، منتصف تموز 2004، كان عدد المتطوعين الأجانب أقل من 90؛ نهاية 2004، كان 14 من أصل 1110 أشخاص اعتقلوا في الفلوجة من الأجانب (325 من أكثر من 10000 في مجمل البلد). في بداية 2005، انتهى الأميركيون ووراء حكومة علاوي إلى الاعتراف بأنه إذا كان بعض الأجانب قد تسللوا إلى العراق بعد الاحتلال، فإن غالبية المقاومين الساحقة هي من العراقيين (تحدث وزير الدفاع العراقي عن «تمرد يشارك فيه حوالي 200000 عراقي وبضعة آلاف من الأجانب». واضعاً بذلك حداً لتضخيم العامل الأجنبي حلماً لأغراض إعلامية).

ولم تقتصر نتائج ذلك على العراق. لقد كان المحافظون الجدد يداهبون فكرة جعل هذا البلد نموذجاً لجيرانه. كان يارنيت يجسد هذا الطرح عندما قدم الحرب على العراق بأنها «التسبب بخلخلة منهجية في المنطقة يكون هدفها الأساسي تعزيز الأجواء وإحداث خبطة تقلب المعادلة الأمية والكثير من الأشياء الأخرى رأساً على عقب» (2004، ص 277). كان الكثيرون في إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية يتوقعون ألا يتوقف الأميركيون في منتصف الطريق؛ بما أنهم عاجزون هم أيضاً عن إسقاط أنظمة لا يمجونها، فقد ابتدأوا يملكون بمساعدة الأميركيين على تخليصهم من حكمهم. غير أن املمهم خاب سريعاً: جعلهم الأداء السيء لإدارة ما بعد الحرب في العراق يعدلوا مواقفهم ويعلموا عن تفضيل ظلم أنظمتهم على حالة العوضى وفقدان الأمن والتحكم التي يعيشها العراق. فمع أكثر

من 120000 قتيل مدني عراقي خلال الأشهر الثلاثة التي تلت سقوط النظام البعثي، لم تتحول بلاد الرافدين إلى نموذج «الديمقراطية بالمعملية القيصرية» الموعود، بل أصبحت مثالا للفوضى والالام، سقط فيها نظام ظالم ولا ريب، ليحل مكانه احتلال مديد، وانعدام للأمن ونظام دستوري وسياسي مهجوس بالمصاحي اكثر مما هو ناظر للمستقبل سقط نظام ظالم ولكن الثمن بدا وكأنه تمكك متزايد لسبب المجتمع العراقي الحديث وتهديد للكيان نفسه.

ألم تكن إدارة بوش تعلم إذن أن «التاثع التي حصدها أميركا من ممارساتها الاستعمارية مؤسفة»، كما حذرنا من ذلك مالك دوغان (1997)؟ عندما كان أحد يتحدث مع دونالد رامسفيلد عن القوة الناعمة، كان هذا الأخير يجيبه بأنه لا يعرف ماذا يعني ذلك. ولكن بعد ستة على كسبه للحرب، لم يعد بإمكانه إظهار مثل تلك الرأفة، فكانت ردة فعله الأولى انتقاد الصحافة التي لا تعطي صورة ودية عن الوضع، متجاهلا بذلك إلى أي درجة قامت الصحافة الأميركية، التي قبلت بأن تكون تابعة، بخدمة مشروعه، وكما أن فرسانها ما زالوا يساندونه عبر إلقاء اللوم على الأمم المتحدة أو فرنسا أو الدول المجاورة. وكان أصعب شيء هو الاعتراف ببساطة بأن سيناريو تلك المأساة الذي كتبه زمرة المستشرقين الهواة المسيطرة، لم يكن مناسباً فلم تكن بغداد هي برلين، ولم يكن صدام هتلر، ولم يكن البعث حزباً نازياً، ولم تكن 2003 هي 1945 ووراء تلك التشبيهات المبسطة، بدا أن الفشل في العراق هو فشل مدرسة سياسية منحازة عدلت صورة العربي والمسلم لتوافق مع حاجات الإمبراطورية، وعمدت إلى عرض رؤيتها، إن لم يكن على أميركا، فعلى مسؤوليها الحاليين في أقل تقدير.

وسيكون للمعامرة العراقية غير المحسوبة نتائج أخرى، خاصة على إيران. ارتفعت أصوات مسموعة، مثل الجنرال أودوم أو هنري كينجر نفسه، لتعلن قلقها من نفوذ طهران في الدول التي تشكل مسرح عمليات الولايات المتحدة: في أفغانستان، وخاصة في العراق أخطر من ذلك: إن الإدارة الأميركية التي ستعرف بأنها فركت الملف النووي العراقي بناء لمعلومات ضعيفة، إن لم تكن مختلفة بالكامل، ستجد صعوبات، خاصة ابتداء من صيف 2002، في إقناع العالم بضرورة وضع حد للبرنامج النووي الإيراني، إلى درجة أن حلفاءها الأوروبيين (بما فيهم بريطانيا هذه المرة) سيفضلون التعاطي السياسي مع الأمر،

وأن الصين وروسيا ستعارضان، ويحزم مترابداً، استخدام الفصل السابع السابعة من شرعة الأمم المتحدة ضد طهران. مع الاستقرار الدائم لقوات أميركية في أفغانستان والعراق، ووجود بحري كثيف في إمارات ومياه الخليج، وقواعد عسكرية في آسيا الوسطى، دون ذكر التسهيلات في أفريجان وجورجيا وباكستان، أصبحت إيران مطوقة من أميركا التي لم تزل، إضافة إلى ذلك، تفرص عليها عقوبات اقتصادية، وتهدها بنقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وتدعو مواطنيها إلى الثورة على نظامهم، ولا تستبعد تدخلاً عسكرياً أميركياً أو إسرائيلياً ضد منشآتها النووية. وزيادة على ذلك تقوم واشنطن بملاحقة سوريا، حليفة إيران، بضغوطها وتتهم حزب الله اللبناني بأنه لعبة في أيدي حكام طهران.

إن هذا التطويق شبه الكامل يضعف إيران بالتأكيد، ولكن الولايات المتحدة، بسبب الصعوبات التي تعترضها في العراق وأيضاً بسبب الكلفة الباهظة للمغامرة قد تقوم بها في إيران، تبدو في حالة عجز لا تقل عن عدوتها. والاشكال الأميركي حقيقي: إن مهاجمة إيران هي فرضية يصعب تصورها، ودفعها إلى الخضوع هو أمر صعب التحقيق. وبإستثناء تسريع قد يعمد إليه هذا الجانب أو ذاك، تبدو الأزمة مفتوحة: طهران ليست مستعدة للتخلي عن طموحها إلى أن تكون قوة إقليمية (ونوعية بالطبع، طالما أن الهند وباكستان وإسرائيل قد أصبحت كذلك)، وواشنطن لا تبدو في وضع الرضوخ لظهور قاعدة معادية لمشاريعها في «الشرق الأوسط الكبير» ورغم ذلك ترتفع في أميركا، باسم واقعية معينة، أصوات تدعو بالتحديد إلى ذلك الرضوخ، وهذا ما لا يمكن أن تقبله إدارة بوش دون أن تعيد النظر بمشاريعها الكبرى لعدم انتشار السلاح النووي أو الحرب على الإرهاب أو نشر الديمقراطية، أي بتعابير أشد وضوحاً، دون تهديد مشروع هيمنتها على هذا الجزء البالغ الأهمية من العالم.

لقد تحدثنا خلال هذا الكتاب مرات عديدة عن التجربة العراقية، وفي لحظة كتابة هذه السطور نجد الأميركيين غافسين بعمق في هذا البلد، مما لا يتيح تقديم صورة نهائية عن معامرتهم، حتى وإن سمع بوش وهو يتهاى لولايتيه الثانية أصواتاً عديدة تصدر من داخل معسكره لتنصحه بالاعتراف «أنه خسر الحرب في العراق حيث أصبح فاقداً للشرعية وللصدقية» (دويتز، 2005)، أو بأن وقت الانسحاب قد حان (لوتفاك، 2005). وهي أصوات كانت تنضم إلى ستانلي هوفمان (NYRB 21 تشرين الأول 2004) ومئات آلاف

المظاهرين الداعين إلى مغادرة العراق بمناسبة الذكرى الأولى ثم الثانية (19 آذار 2005) للحرب. تتداخل عوامل عديدة ها. إن تصميم الخصوم على القتال لا يقل عن أهمية الرهانات التي ألقت بها أميركا في هذه المعركة - معركة لم تسطع الانتصار فيها ولكنها لا يمكن أن تصور خسارتها. رغم ذلك يبقى هناك ثابت واسع التناقص الهائل بين قوة الهوس العراقي لدى هذه الإدارة، وإدارتها البالغة الفوضوية للعراق بعد سقوطه بين يديها. إن أحمد الجلبي، المهندس العراقي الأساسي لهذا التورط، والذي لعبت علاقته في واشنطن دوراً رئيسياً في ولادة وسمو هذا الهوس، هو على حق عندما يرفض هذه الإدارة الفوضوية لما بعد الحرب حيث نزل رجال السي آي إي ورجال البتاغون بأسلحتهم وكأنهم يتحاربون، ليس فقط في كواليس واشنطن، بل في شوارع بغداد أيضاً (الحياة، 22 تموز 2004، أو أيضاً نيويورك، 7 حزيران 2004). ولكن هل التقسيم والنهب والاقتصاص هي الأهداف الوحيدة لهذه الإدارة، مثلما يقول خصومها؟ دون الذهاب إلى هذا الحد، تجدر الملاحظة بأنها قد ضربت مثلاً حاسماً عن قدرتها على كسب الحرب، ولكنها لم تلبث أن أعطت انطباعاً ليس أقل من الأول عن وقوعها في أخطاء لا تمتثل بخصوص مشاريعها الخاصة عبر «تحويلها فرصة» إعادة بناء ما قامت هي بتدميره. لقد تغيرت وجهة «حربها على الإرهاب»، وسقطت معارنتها العراقية في الرمال المتحركة. كيف كان بإمكانها، في محصلة كهذه، أن تريح العقول والقلوب - أي ما أعلنت عه كهدف مباشر؟ أو السعي إلى الديمقراطية بخطى ثابتة - أي ما ادعت أنه هدفها البعيد؟

### «كسب العقول والقلوب»

ولد «مجمع الثقافة والحرية» (Council for Cultural Freedom) في برلين، صيف 1950 وعاش خمسة عشر عاماً، ولكن بعض المنشورات التي دعمها، مثل مجلة إنكواير (مواجهة)، مجلته الرائدة التي صدرت من لندن، أو بروف (براهين) التي أشرف عليها ريمون آرون في باريس، بقيت حية. وفي غياب ما يشبه شبكة مراكز غوته في ألمانيا، أو إدارة كبرى للشؤون الثقافية مثل تلك التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية، كانت وكالة الاستخبارات المركزية هي المصدر الأساسي للامكانيات المالية التي تحصل عليها بعض المؤسسات الثقافية الخاصة، وكان مايكل جوملسون هو المشرف على ذلك منذ إنشائها حتى

## أميركا والعالم

عام 1967. وحتى عندما تقدم لنا فرنسيس ساوندرز (1999) قصة مشوقة حيناً ومقززة أحياناً عن عملية تدخل فيها طموحات كبيرة والآعيب كثيرة وعداوات مستعرة، فما من أحد قام بنفي قيمة تلك المجلات ولا النتيجة التي حققتها تلك المجلات بتحويل جزء من الانتليجنسيا الأوروبية اليسارية عن ميولها المولدة للاتحاد السوفياتي أو المتعاطفة مع الشيوعية. ذلك أنها كانت تستهدف النخب الفكرية والأدبية والموسيقية، بينما كان راديو أوروبا الحرة وراديو ليبرتي يلعبان دوراً مماثلاً ولكن باتجاه جمهور «أسير» واسع في أوروبا الوسطى والشرقية، أو روسي بالنسبة للمرحلة الثانية. ولقد كانت التهديدات، وحتى الاعتداءات الفعلية التي تعرض لها العاملون في المحطتين، إضافة إلى آلاف عظمات التشويش التي أقامتها موسكو دلائل مضادة على سعة انتشارهما في الدول الشرقية ثم جاءت اتفاقيات هلسنكي لتكمل اللوحة عبر فتحها الباب أمام لقاءات مباشرة أكثر بين «ممثلين من المجتمع المدني» على جانبي الجدار.

كان ذلك تطبيقاً لما لم يكن قد سخي بعد «قوة الغرب الناعمة»، وعودة إلى الدبلوماسية الشعبية، أو بصورة أكثر ابتداءً إلى «الحرب النفسية»، سعيًا إلى شن الحرب الباردة بوسائل أخرى؛ ولقد خلفت تلك التجارب في أذهان الكثيرين ذكرى باهتة، ولكنها تركت ذكرى إيجابية أكثر في الذاكرة المؤسسية للحكومة الأميركية التي تغذيها شهادات كثيرة لمواطنين روس وهنغارين وتشيكين ومن باقي دول أوروبا الشرقية يعيشون لها الفضل في تزويدهم بالمعلومات وتشجيعهم، بل مساعدتهم على مداعبة الأمل بالتححرر. كان من الطبيعي إذن أن تكون من أولى الوسائل المستخدمة ضد النظام العراقي بعد هزيمته في الكويت، عام 1991، إنشاء راديو العراق الحر الذي يث من أوروبا الشرقية وكردستان العراقية. كما يوجه ماكس بوت المذيع إلى المناشير التي ألقتها الطائرات الأميركية فوق العراق لتشرح للعراقيين معنى الحرب - والتي لم اسمع أي عراقى يمدحني عنها. وخلال الاحتلال خصصت مبالغ كبيرة من أجل إنشاء جريدة يومية وراديو ومحطة تلفزيونية («العراقية») لم تلبث أن تجاوزتها مشاريع عملية منافسة أقل كلفة بكثير ولكنها تجتذب عدداً من المثامين أكبر بكثير.

ما هو أبعد الحالة العراقية بمحاها الحصري، أدت هجمات 11 أيلول إلى ظهور عدد من الاقتراحات الهادفة إلى تحسين صورة أميركا في مجمل العالم الإسلامي، وإلى أخذ الإدارة



بعدد منها. تم اقتراح إنشاء «مجمع إسلامي عالمي معتدل»، على صورة مجمع الثقافة والحرية المعادي للشيوعية. وأطلق برنامج فرص متساوية ولكنه لم يدم طويلاً: عهد به إلى شركة علاقات عامة في ماديسون أفينو، وكان يهدف إلى أن تبث على الشاشات الوطنية للدول الإسلامية مقتطفات مصورة للمسلمين الأميركيين تبين حياتهم السعيدة في البلد الذي تبناه لم تقبل سوى محطات محلية قليلة تبث هذا البرنامج، بينما كانت نسبة نجاحه في المحطات الأخرى متدنية جداً: لم يكن المشاهدون يجهلون أن أبناء دينهم (رغم بعض المضايقات بعد 11 أيلول 2001) يحظون بحياة رفاحية في أميركا، وكان الكثيرون يحملون باللعنات بهم لو تيسر لهم ذلك. ولكن ذلك الشعور لم يكن كافياً لإقناعهم بصحة السياسة الخارجية الأميركية.

كان أوسع بكثير طموح إنشاء محطة راديو إقليمية (سوا بالعربية، وفاردا بالفارسية)، ثم محطة تلفزيونية تبث عبر الأقمار الصناعية من الولايات المتحدة (الحررة). يمكن لخبراء الاعلام مناقشة الأسباب، ولكن هنا أيضاً لم يكن النجاح بالمرصاد: إذا كانت الجزيرة والعربية تتابعان احتلال مركز الصدارة فذلك عائد، وإن لم يعجب أولئك الذين يحاولون نقل أنماط الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط، إلى كون سكان هذه المنطقة، على عكس أولئك الذين كانوا يعيشون خلف «الستار الحديدي»، هم واسعو الاطلاع بفضل وسائل إعلام بالغة التنوع السياسي. فالدخول اليوم في منافسة مع تلك الوسائل أصعب بكثير مما كان عليه الأمر بالأمس مع «راديو موسكو» أو «راديو تيرانا».

وفي الاحمال فقد بقيت نتائج الاستطلاعات على حالها: بدل أن تتحسن صورة أميركا، تابعت هبوطها لتصل إلى مستويات أسطوانية حشية حرب العراق: أجرت جامعة ميريلاند أربعة استطلاعات متوالية لقياس ذلك الهبوط (تلحمي، 2004): أكثر من 60% من الذين أعطوا رأيهم في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كانوا عام 2000، عندما كان كليتون يعمل على فتح ثغرة باتجاه عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مؤيدين للولايات المتحدة. وكلما كانت تلك الإمكانية تتلاشى، وكانت تحضيرات الحرب على أفغانستان، وعلى العراق خاصة، تتأكد، كلما كان هذا الرقم يهبط إلى أن لم يعد يتجاوز، في ربيع 2003، 4% في المملكة العربية السعودية و9% في الإمارات العربية المتحدة. والأهم من هذا الانهيار هو العلاقة الواضحة بين ما تفعله أميركا والصورة

التي يكونها الرأي العام الإسلامي عنها. هذا ما يجعل التكهّنات بـ«صدام حضارات» قائم منذ الأبد وبقا إلى الأزل يدعي وجوده مدعو التخصص بالإسلام مثيراً للسخرية. فكنت نجد حراً ومسلمين كثيرين يجوبون جوليا روبرتس وليس كوندوليزا رايس، أو بول نيومن وليس جورج بوش. إضافة إلى أن المؤسسات المدرسية والجامعية الأميركية تحظى بتقدير أشرف المناهضين لسياسة أميركا في الشرق الأوسط. وفي الجامعة الأميركية في بيروت، التي هي فخر التعليم العالي للولايات المتحدة في الخارج، تجسدت فكرة القومية العربية ذات التوجهات اليسارية على أيدي نخب المنطقة بين سنوات 1930 و 1960. وعندما جاء دوري لأكون أستاذاً فيها خلال بضع سنوات، كنت أرى المئات من الشباب المترمين في حزب الله يدرسون فيها الطب أو الهندسة أو العلوم السياسية بالإنكليزية، رغم استمرارهم، بعيداً عن نظريات هتفتون ولويس، في الإدانة الحاسمة لسياسات أميركا في الشرق الأوسط. تلك هي الخلاصة التي توصل إليها تقرير «تعبير العقول» طلب الكونغرس إعداده: إذا كانت «الدبلوماسية العامة» معيثة، فإن تعديل جوهر السياسات يبقى ضرورياً في كسب القلوب: «تدل جميع استطلاعات الرأي التي بحوزتنا على أن أساس كره أميركا ناتج من نزاعات وخلافات حقيقية مع سياسات أميركية محددة» هل يكون هذا هو السبب الذي دفع مكتب التقرير إلى الشكوى، بعد عام على وضعه، من عدم تنفيذ أي واحدة من توصياتهم؟

كيف يمكن إذن «كسب العقول والقلوب»؟ يرى مؤرخ بريطاني أن العبارة تعود إلى حملة بلاده لقمع تمرد المالايو في سنوات 1950؛ وفي أميركا تردّ العبارة إلى ليندون جونسون الذي صرح بشأن فيتنام: «سيكون النصر النهائي مرتبطاً بعقول وقلوب من يعيشون هناك». والأهم من أصل العبارة هي دلالتها. عدم كفاية الآلة العسكرية وهشاشة الانتصارات الظرفية تنتمي المساعدات التي قدمتها أميركا لمكويي التسونامي في كانون الأول 2004 إلى «الدبلوماسية العامة» نفسها. ولقد كانت فكرة ناجحة لولا أن الولايات المتحدة قد اعتمدت في الوقت ذاته انتشاراً عسكرياً لتأمين وصول المساعدات (ذلك ما أطلق الهند والصين اللتين تشهران أساساً بالرية)، أو أن كوندوليزا رايس لم ترتكب هفوة كبرى لدى تصريحها بأن التسونامي قد شكل «مناسبة رائعة» تعبر فيها أميركا عن كرمها، وهي عبارة لم تلق بالطبع استحساناً في البلدان التي ضربتها الكارثة.

«لماذا يكرهوننا؟»، سؤال حاول الأميركيون، مسؤولين وعاديين، قادة رأي أو «رجل الشارع»، إيجاد جواب عنه. ليس المسلمون (الذين قد تكون لديهم أسبابهم الخاصة) هم الوحدين الذين يمتلكون مشاعر كره تجاه أميركا، وليست مشاعرهم هي الأقوى بالضرورة. كان الجواب الأكثر بنهية هو أن القوة العظمى الوحيدة والأكثر تدخلاً في شؤون العالم لن تلاثم ذوق دعاة الاستقلال في العالم قاطبة، أياً تكن الإيديولوجيا التي يعبرون بها عن رفضهم. ولكن هذا التصير العضوي لا يكفي ستالي هوومن الذي يشير بشجاعة إلى سلوك بلده في العالم: «ليست معاداة أميركا المنتشرة عبر العالم وليدة كره للبلد الأقوى وحسب. وليست مرتكزة على شعارات اليمين واليسار القديمة، ولا على حقد أو حسد قد تثيره فيما إنها في الغالب ناتجة من النعمة التي تثيرها سياسة «الكيل بمكيالين»، و«الخطاب المزروح»، والجهل المطبق، والعنجهية، والفرصيات الحاططة، والسياسات العثة» (NYRB، 12 حزيران 2003) وكان ساندي برغر (2004)، منشأ كليتون لشؤون الأمن القومي، أشد قسوة، إذ يلاحظ أن «عدد الأشخاص الذين يقبلون الاعتراف بوجود رابط بين تطلعاتهم والمبادئ التي تناهى بها واشتغل بتناقض شيئاً فشيئاً [...] يتج عن ذلك أنه إن لم تكن أميركا قد بلغت يوماً ما هي عليه اليوم من قوة، فإن نفوذها لم يبلغ هذا الحد من الضعف». كما أنه يدين «الأحادية المجانية» و«التصلب الإيديولوجي» اللذين يقلقان العالم لدرجة تجعل ديمقراطي العالم الإسلامي يرفضون كل شراكة مع أميركا، وشباب كوريا الجنوبية يعتبرون أن الولايات المتحدة تمثل تهديداً لهم أكثر مما تمثله كوريا الشمالية! ويعتقد آخرون، مثل ستغليتز، أن هذه المشاعر طبيعية طالما أن الولايات المتحدة تدير العولة حسب مصالحها فقط. وهناك آخرون أيضاً، مثل بات بوكانان، يديون السياسات الحاططة، مثل التدخل العسكري أو الدغم غير المنطقي، لإسرائيل بشكل خاص.

ولكن هذه هي النتيجة: «كان من الصعب جداً، منذ ما لا يريد من العقد، تصور أن حكاه ألمانيا أو كوريا الجنوبية، أي البلدين اللذين يدينان بوجودهما للتضحية بالدم الأميركي، قد يرحان انتخاباتها تحت شعارات معادية للولايات المتحدة [...] حتى حلفاء أميركا الرئيسيون لم يعودوا يصدقوا قصتها» (بفاف NYRB، 7 نيسان 2004). والعداء لأميركا موجود لدى أناس بالهي التنوع في دوافعهم لدرجة تجعل شعبية بوش عاجزة عن الإحاطة بهم. هناك اتهامات كثيرة توجه لقرسا بسبب نجاحها في تكوين

موقف دولي معارض لأميركا؛ ولكن باريس لم تكن تستقد «القيم» الأميركية، بل تحديدها لأهدافها العسكرية أو لوسائلها. واتهم الكوريون بمحاولة تهديد جارتهم الشمالية بدل مجابهتها، والبرازيليون بالعمل على السعي إلى دور عالمي. بينما كان لدى إرهابيي 11 أيلول دوافع مختلفة بالطبع. عندما أصرت أميركا إذن على تصليب موقعها المهيمن على النظام الشامل لم تستطع إلا أن تكون هدفاً للمشاعر المعادية لأولئك الذين يحسون بتضحيهم دورها أو الذين يبحثون عن خياراتها السياسية. ولكن، ما وراء ذلك الشعور العام، يبقى من الخطأ دمج دوافع متنوعة ووسائل تعبير مختلفة جفرياً، مثل المناورات الدبلوماسية والاحتجاجات العسكرية والعمل الإرهابي.

ولكن بوش يتمسك بمفهوم مختلف: هم يكرهونا لما نحن عليه وليس لما نقوم به، فأمركا هي درع الخير. هناك الإرهابيون، وهناك من يساعدونهم، أو يتفهمونهم، أو يبررون أعمالهم، أو يعتقدون أن أميركا مسؤولة جزئياً عن «حقتهم»، ثم هناك أميركا. وعلى غرار عالم بن لادن، يقسم عالم بوش إلى «فسطاطين»: معنا/ضدنا. ولم يطل الأمر حتى بدت العنصرية البالغة لثنائية كهذه: لقد كان العالم مع أميركا ضد الإرهابيين، وكان ضدها عندما تحولت عن معركة اكتسبت شرعية واسعة لتتطرق في المغامرة العراقية. كان من المحتمل أن يدفع هذا التناقض مسؤولي القوة العظمى إلى تلئس حشاشة نمطهم في القسمة: العالم مع أميركا أو ضدها، ليس كشكل اصطفاي غير مشروط، بل بحسب ما تنوي فعله. ذلك أن العالم يحتفظ بحقه في تكوين رأيه الخاص عن ما هو معقول، أو مشروع، أو مقبول على الأقل، وما لا يراه كذلك. وإنكار هذا الحق عليه يعني فرض الخضوع لا يمكن القبول به.

«يجب ألا يؤخذ العالم العربي الإسلامي هل أنه استثناء يختلف عن البقية؛ فالعداء للولايات المتحدة هو جزء من أزمة واسعة اتساع العالم»؛ هذا هو رأي معدي تقرير «تغيير العقول» الشجاع. لذلك، قبل التفكير بـ«حق» على الأميركيين يعيش لدى العرب والمسلمين دون غيرهم، يجب أخذ العلم بأنهم هم أيضاً مواطنون في هذا العالم المعول، وبأن لهم حصّة كاملة في تطويره وفي المشاعر والحرمان والخيبات التي تحركه. والاعتقاد بأنهم مساجين ثقافتهم ومقطوعون عن العالم ورافضون للحدثة يعني عدم معرفتهم على حقيقتهم. لقد حدث لي كثيراً أن دهشت من الاهتمام غير الطبيعي بالسياسة الدولية

الذي يلبيه أشخاص شديدو التواضع في الدلتا المصرية أو الصحراء السعودية، بحماس من الصعب إيجاده لدى سكان ولاية انديانا الأميركية لو مقاطعة بافاريا الألمانية. إن عاملاً عراقياً أو مغربياً، لثلاث نقول أميراً سعودياً أو تاجراً لبنانياً، يعرف على العموم أساء اللاعبين على المسرح العالمي ويعطي آراء حاسمة بشأن مواضيع الساعة اللاعبة. وهو يتخهم، أكثر مما يعتقد بأنه قادر عليه، دوافع الطلاب في كوريا الجنوبية أو موقف الرئيس البرازيلي. لقد جاءت حركة المعارضة العالمية لأميركا، خلال سنوات 1950 و1960، لتساند وتقوي العداء السياسية للولايات المتحدة التي كانت قوية في الأوساط القومية العربية وتيارات اليسار، وذلك قبل زمن من ظهور التيارات الإسلامية كقوة الاحتجاج الأساسية في المنطقة. ولكن الخطاب المصاد لأميركا الذي كانت تعتمد الناصرية أو الأحزاب «التقدمية» العربية بالأمس كان أشد وضوحاً في مطالبه، وأكثر عالميية مما هو ثقافوي في مصطلحاته، وعلى العموم ذا بيرة أكثر حدة بالذات لأنها قائمة على أهداف محددة مما هو سائد لدى الإسلاميين اليوم. يضاف إلى ذلك أن العرب والمسلمين لديهم أسباب خاصة بهم لمعاداة أميركا، تأتي في طليعتها القضية الفلسطينية - وإن لم يمجذب ذلك أولئك الذين يعملون على وصعها طلي السيان أو تصويرها كنزاع عقاري ليس أكثر - التي تبقى حامل تعبئة يتوق على كل ما سواه ويبقى التهاوي الأميركي مع إسرائيل، الذي بلغ في العترة الأخيرة حداً خيراً مسبوq، في صلب نظرهم إلى أميركا.

لذلك كله من الواضح أن هناك قواعد ثلاث لا يمكن تجاهلها إذا ارادت الولايات المتحدة معالجة مسألة صورتها عند العرب والمسلمين. الأولى هي أن عداءهم لأميركا لم يبدأ مع هجمات الحادي عشر من أيلول بل هو قائم في الأقل منذ منتصف خمسينات القرن العشرين عندما اصطدمت التيارات الوطنية والقومية بواشنطن باعتبار هذه الأخيرة معادية لتوجهات هذه التيارات ومؤيدة لأعداءها (وإسرائيل على رأسهم) أو لخصومها في الداخل (أي الأنظمة التي كانت تسمى آنذاك «رجعية»). ولو أن واشنطن تتخلى للخطة عن أفكار لويس وامثالها، لتوقف في الأرجح تذبذبها بين نظرية «صراع الحضارات» الذي يعيد الصناد إلى الماضي السحيق وبين الهوس بالظواهر الأصولية المستحدثة، بل ربما نظرت آنذاك إلى هذه الظواهر بوصفها نوعاً من الامتداد «لثقافة الامبريالية» التي شغلت العرب والمسلمين منذ نحو نصف قرن، والتي قامت الحركات الأصولية بإعادة انتاجها في مفردات

دينية، وفي ممارسات عتية. اما القاعدة الثانية فهي أن هذا العداء المتحول لا علاقة له لا بهوس عضوي بالارهاب ولا بعداء مرضي لما تمثله اميركا من قيم ومن مؤسسات، بل ان سبه الأساس مرتبط بالسياسات الفعلية التي انتهجتها أميركا في المنطقة، وبالتالي فإن أي تعديل حقيقي في هذه السياسات من شأنه ان يعدل بدوره من المواقف (وهذا بالذات ما يخشاه انصار اسرائيل الذين يتصورون عن حق ان القبول بقاعدة كهذه يبدأ بتحقيقه بموقف اميركي مختلف من الصراع العربي-الاسرائيلي، ومن هنا بالذات تكرارهم السمع لمقولة ان لا شيء يمكن لأميركا ان تقوم به من شأنه ان يعدل موقف المسلمين منها). والقاعدة الثالثة هي في أن وجود اسباب خاصة تدعو العرب والمسلمين لكره السياسة الاميركية مما ينفي ان القلق من أميركا، بل الخشية من تصرفاتها، أمر لا يختص بهم وحدهم بل يمكن تلسمه في مختلف انحاء الكرة الارضية، وان العرب والمسلمين، يشتركون ايضاً في هذه المشاعر مع الصينيين او البرازيليين او الفرنسيين او الأفارقة. هذه القواعد الثلاثة هي بالذات يقض ما تمكنت مجموعة المحافظين الجدد، بوحى مستشرقها المفصل برنارد لويس، من رفضها ونيلها من خلال التركيز، على العكس، بوجود نوع من التصادم العضوي، الغارق في التاريخ، وغير القابل للمداواة السياسية، بين اميركا والاسلام، وهو غير مرتبط لما بالنتيقات السياسية السابقة لنمو الاصولية ولما بالسياسات الفعلية التي تنتهجها اميركا ولا بالحذر او الخشية من القوة الأعظم لدى شرائح واسعة من شعوب الأرض.

وان نظر المرء في الكم الهائل من استطلاعات الرأي التي تنعق عليها الولايات المتحدة في هذه المواضع، لوجد قواعدنا العقلانية الثلاث تتأكد وتثبت. يكفي، على سبيل المثال، الاطلاع على استطلاعات مؤسسة Pew الاميركية في السنوات القليلة الماضية لكي يخرج أي انسان عاقل بحلصات تدحض مباشرة النظرة التي جعلها المحافظون الجدد سائدة عن كل ما يتعلق بالاسلام والمسلمين. سيجد المرء مثلاً ان النظرة السلبية نحو المسيحيين اقوى في تركيا العلمانية والعصر في حلف شمال الأطلسي منه في معظم الدول الاسلامية، وان العداء لليهود قوي للغاية بين العرب، مسلمين ومسيحيين على السواء. وسيلمس من استطلاع الى آخر كم ان ربط الارهاب بالسياسة الاميركية قوي في اذهان المستطلعين، وكم ان القرب الجغرافي من اسرائيل يؤثر على اولويات الناس، وكم ان الرأي العام العربي والاسلامي يبدو متموجاً بل متقلبا بالنظر للأحداث التي تجري في منطقته،

او كم انه يبدو خائفاً من الارهاب الاصولي بنسب تقارب النسب التي نراها في أميركا او في أوروبا. ومبحرج المرء بالأساس بخلاصة مفادها ان مسألة الهوية باتت مركزية في اذهان الغربيين والمسلمين على السواء، ولكنها تبدو وكأنها في خضم عملية اعادة تركيب وتوليف مفتوحة عند هؤلاء كما عند اولئك، مما يثير الشك العميق بوجود ثوابت لا تتغير عبر الزمن او عصبية على التحولات السياسية الجارية، ويبدو بالتالي ان الفصل المطلق الذي يحاول المستشرقون المتحازون الذين تعتمد عليها الادارة الأميركية والاصوليون الدييون الذين يلتقون معهم تشيته بين كل ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي في عالم اليوم لا يعتبر عن حقيقة المشاعر العامة لا في الغرب ولا في العالم الاسلامي (ولو ان هذه الفكرة اقوى اليوم مما كانت عليه بالأسس القريب). واذا ما كانت هذه الاستطلاعات تشي بأمر ثابت فهو ان نظرية اسامة بن لادن عن «الفسطاطين» المتواجهين، كما نظرية هنتغتون - لومس عن «صراع الحضارتين» المتمد عبر التاريخ هما وجهان لعملة واحدة أو بالاحرى شعارين لثمعة الثقافية لأهداف سياسية لا تعبيراً عن حقائق علمية راسخة.

### الولاية الحادية والخمسون في الاتحاد

في مواجهة «العدو الجديد»، فان النخبة الاميركية الحاكمة حالياً، لا تعتبر إسرائيل حليفاً أساسياً وحسب، ولكنها أيضاً مصدر إلهام للاستراتيجيين، سواء في تحديد العدو أو في «خياراتهم» التكتيكية المعتمدة في التصدي له. لقد كانت إسرائيل رهاناً أميركياً هاماً في الحرب الباردة كما في حرب أميركا على القومية العربية في تعبيرها الناصري. وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة، منذ قيام الدولة العبرية، مصدر دعم متزايد متعدد الوجوه على الصعيد العسكري أو الاقتصادي أو الدبلوماسي أيضاً. ولكن عندما يصل الأمر بالرئيس بوش إلى تقديم أرييل شارون على أنه «رجل سلام»، أو إلى تبني الحصار الذي فرضته إسرائيل على ياسر عرفات في سنواته الأخيرة، فإنه يدفع الاصطفاف الأميركي إلى التهاهي التام مع خيارات حليفها الإقليمية. وعندما يشه، غداة 11 أيلول وبالتناقض مع مواقف غالبية مواطنيه (تلحمي، 2004)، الفلسطينيين الذين يناضلون في سبيل تحرير بلادهم بإرهابيي مركز التجارة العالمي، فإنه يبلغ ذروة عقود عقود عديدة نحو اعتماد إسرائيل كجبر لا يتجزأ من «المشروع الأميركي».

## أميركا والعالم

يعود هذا الانزلاق على الأقل إلى غداة العدوان الثلاثي (الفرنسي - الإسرائيلي - البريطاني) على السويس عام 1956. في السنة التالية طلب أينزهاور من بن غوريون بفظاظة سحب قواته من سيناء. اعتقد البعض أن الولايات المتحدة كانت تحو بذلك إلى التقرب من عبد الناصر. ولكن الحقيقة التي أصبحت اليوم معروفة كانت تتمثل في رغبة الولايات المتحدة باستخدام حرب السويس، في أن معاً لوضع حد للنفوذ الأوروبي في الشرق الأوسط ومنع الاتحاد السوفياتي من الاستقرار فيه. ولقد نجحت بذلك عبر تحالفها مع الأنظمة الإسلامية المحافظة في باكستان والمملكة العربية السعودية، ودعمها لشاه إيران وللملكة في المغرب والأردن. كما اعتمدت سياسة مستتھي إلى تكريس إسرائيل كحليفتهما الرئيسية في المنطقة.

منذ اللحظة التي ابتدأ يُنظر فيها إلى القومية العربية على أنها تمثل خطراً على الولايات المتحدة (وتصنيفها بعد ذلك معادية)، أخذت إسرائيل تعتمد كمقر متزايد الضرورة للتعنت الأميركية ضد الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط. فقبل أن يطلب أينزهاور من الإسرائيليين سحب قواتهم من سيناء، كان قد ضمن مرور قواتهم في خليج العقبة وبعد محاولات 1958 الخطيرة («أحداث» لبنان، سقوط الملكية في العراق، تهديد العرش الأردني، الوحدة المصرية-السورية)، خطأ أينزهاور خطوة إضافية مشجعة إسرائيل وتركيا وإيران وأثيوبيا على إنشاء تحالف مصاد للمغرب كان قد تخيله بن غوريون قبل ذلك سنوات. وهام 1959 أصبح لإسرائيل لوبي رسمي لم يتوقف نفوذه عن التنامي، داخل الكونغرس: «لجنة العلاقات العامة الأميركية- الإسرائيلية» (AIPAC)، وذلك ما شجع كينيدي - للمرة الأولى بصورة علنية - إلى التعبير عن اهتمامه الخاص بأصوات اليهود الذين عمل على التقرب منهم وكسب بالفعل نسبة كبيرة من تأييدهم. وخطا هو الآخر خطوة إضافية، فلم يتروك في تشبيه «العلاقة الخاصة» مع الدولة العبرية بالعلاقة بين واشنطن ولندن، وفي التزامه بأن يجب للدفاع عن إسرائيل إذا ما تعرضت لأي عدوان. ورغم ذلك، فشل كينيدي في أن يتزعزع من الإسرائيليين مقابلين كان يطلبها منهم كمرافق لذلك الالتزام الأميركي عبر المسبوق. الإحجام عن مشروعهم للتزود بالسلح النووي، والتخلي عن تخضيراتهم لاحتلال الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل. أرسيت بهذا العشل المزدوج في الحصول من الإسرائيليين على مقابل للدعم الذي تقدمهم لهم أميركا، علاقة غير متساوقة



كانت تميل على الدوام إلى التفضيل المهجبي للمصلحة الإسرائيلية.

عمل جونسون الذي حل مكان كينيدي عام 1963، على تقوية هذا التوجه. كانت مشاعره الموالية لإسرائيل معروفة ولم يكن يتردد في تعيين أصدقاء إسرائيل في أعلى المناصب (هممري كنائب للرئيس، غولديبرغ كمندوب في الأمم المتحدة، الأخوان روستو. أحدهما مستشار للأمن القومي والثاني مساعد وزير الخارجية). لقد راهن على دعم منقطع النظر لإسرائيل سعياً إلى كسب أصوات اليهود، فكانت النتيجة التي يعلمها الجميع: تحول اللاتساق إلى تحالف ضمني قائم على قماء متزايد بين مشاريع الدولتين. يتحدث ليتل (1993) عن ذاك التماهي فيقول: «كان الانتصار الإسرائيلي عام 1967 هو الانتصار الذي لم يكن جونسون يستطيع تحقيقه في فيتنام».

عرف ذلك التحالف لحظات قوة ولحظات ضعف. ولكن إسرائيل كانت تعتبر نفسها شريكة في الحرب الباردة (وترى أنها أحد المنتصرين فيها وأن لها بالتالي الحق بجزء من معانمها). انطلق كيسجر من هذه العرضية ليربط بقوة أمن إسرائيل بمخططة الرامي إلى الانحسار التدريجي للنفوذ السوفياتي من منطقة الشرق الأوسط. وقد نجح بذلك إلى حد كبير، خصوصاً مع مصر. سوف توقع بعد ذلك عدة اتفاقيات سلام لتقوي في نفس الوقت موقع إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي والمساهمة الكبيرة والمتعددة الأشكال للولايات المتحدة في تحسين هذا الوضع بصورة جوهرية. لقد كان ذاك الخيار الأميركي مزدوج الانحياز، ومن العريب جداً أن يرى بأنه إذا كانت غالبية الأصوات اليهودية تلهب بشكل شبه منهجي إلى المرشحين الديمقراطيين، فإن رؤساء جمهوريين من أمثال ربحان ويوش الابن قدموا دعماً لا محدوداً لإسرائيل.

لنلك الأسباب كانت قضية بولارد (التجسس لمصلحة إسرائيل)، التي انفجرت عام 1985، بمثابة قبلة (فرانكل، 1989، ميدل إيست ريبورت)، فهناك قاعدة أخلاقية صبر مكتوبة تقضي ألا يتجسس الحلفاء على بعضهم، إضافة إلى أن اتفاقية التعاون المعقودة عام 1981 تنص على أن «لإسرائيل حق الاطلاع اللا محدود على الأسرار الأميركية (وودوارد، 1987، ص 160). ولكن بدل أن تعتمد إسرائيل على معاقبة من أعطوا الأوامر بعملية صدمت الأميركيين، فإنها بادرت إلى ترقيتهم رغم أنهم كانوا قد كلفوا بولارد بالحصول على وثائق بالغة السرية بعد أن زودوه بعنوانيتها وشيقتها السرية، وذلك ما دفع إلى افتراض وجود

## أميركا والعالم

شبكة واسعة. والنتيجة أنه، لكون إسرائيل تغطي، معها كانت الظروف، بتعاطف ريعان والمحافظين المحيطين به، فهي كانت موقفة بأنها شقي خارج دائرة العقاب حتى وإن ارتكبت الأخطاء تجاه واشنطن. كان اللاتساق يأخذ أبعاداً خطيرة، وكان العرب المواليون أو المعارضون لأميركا يلاحظون كل ذلك.

بعد نهاية الحرب الباردة انطلق سجال عاصف في إسرائيل عن العلاقة التي يمكن أن تقيمها الدولة العبرية مع واشنطن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كان المتشائمون يرونها تنقلص بالتأكيد نتيجة انتهاء الدور الإسرائيلي في الصراع الشامل الذي انتهى، وضرورة أن تعتمد أميركا على نسج تحالفات عربية لمجابهة التحديات الجديدة (كما في حرب الخليج الأولى)، وتنامي الحاجة الأميركية إلى الواردات البترولية. ولكن أولئك المشككين كانوا على خطأ: خلال سنوات 1990، وبينما كان الدعم الأميركي لإسرائيل ما زال على قوته، كانت «مسيرة السلام»، التي انطلقت من مدريد في تشرين الأول 1991 بإدارة وإشراف أميركيين حصرياً، تشهد بصورة واضحة إحكاماً أميركياً عن المساس بمواقع إسرائيل وعن ممارسة أي ضغط جدي عليها.

عام 2000، شهد انتخاب جورج دبليو بوش دخول أركان حركة المحافظين الجدد المقربين بشكل خاص من اليمين الإسرائيلي إلى الدوائر الأقرب في الإدارة، وسوف يصعب هؤلاء، بعد 11 أيلول، مطلقاً الحرية في جمع أعداء إسرائيل وأعداء الولايات المتحدة باعتبارهم واحداً. هؤلاء المحافظون الجدد وافرو العدد (أنظر الفصل الثاني)، مع دور خاص، في هذه المسألة، لاليوت أبرامز في مجلس الأمن القومي، ودوغلاس هايت في البتاغون، ولقد كان لهذا الأخير دور أساسي، سواء في الحصول على «معلومات موازية» لتحضير الهجوم على العراق، أو في توثيق علاقات إدارة بوش بمعزب الليكود (هو ابن أحد أشهر مؤيدي «التعديلي» فلاديمير جابوتسكي ودون شك أشد المتعصبين بين مؤيدي إسرائيل، وقد كان مشتبهاً بتهريب معلومات إلى الإسرائيليين بصورة غير شرعية، كما عادت نفس الشكوك تقوم حوله عام 2004، وقد يكون ذلك ما أدى إلى استقالته). ولقد جاء هذا التطور الأميركي متراكباً مع تشكيل حكومة إسرائيلية قد تكون الأكثر يمينية في تاريخ البلد، والأكثر تفهماً مع إدارة بوش الأب في نفس الوقت. لم تكن تنقص إلا خطوة واحدة تمت بعد الحادي عشر من أيلول ليتم الإعلان عن أن العدو إسرائيل هو من قام

بالعدوان على أميركا، وانطلق التحالف من جديد، مرتكزاً في هذه الحالة على ما يمكن أن يعتبر في أحسن التقديرات خطأ في التحليل، وفي أسوأها غشاً وتزويراً.

وكان على الفلسطينيين أن يدفعوا غالباً ثمن ما لم يعد تحالفاً بل شبه اندماج عضوي إسرائيلي-أميركي لا سابقة له. ظهر لويس من جديد في الصف الأول ليبرر المصير الذي ألوا إليه. تقول أطروحته المذكورة أن الفلسطينيين قد راهنوا دائماً على الحصان الخاسر وبالمو بالطبع جزاء عيائهم. هكنا نجلهم قد راهوا على «المحور» ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وعلى الاتحاد السوفياتي ضد أميركا خلال الحرب الباردة، ومؤخراً على صدام حسين (لويس، 1997، ص 19؛ 2003، ص 60). والهدف وأصبح هنا بدل مقاربة صلب القضية، يجتار لويس تحويل الفلسطينيين إلى مجرد دمي في أيدي أعداء أميركا المتوالين. لا يمكن أن تنق بهم هذه الأخيرة إدد، فما بالك بمكافأتهم. ولكي يخلص لويس إلى تلك النتيجة، فإنه لا يتردد في كتابة تاريخ مبسر للشرق الأوسط الحديث انطلاقاً من تفاصيل صعبة يلتقطها من ها وهناك ليحولها إلى فيسقاء. فأي مؤرخ جدي يمرر على القول بأن «هزيمة الألمان قد خلفت لدى المسلمين فراغاً مؤلماً لم يلبث الاتحاد السوفياتي أن ملأه بالحلول مكان الرايخ الثالث»؟ أو أن «جدور معاداة العرب والمسلمين لأميركا موجودة لدى ريلكه ويونغر وهايدغر» (2003، ص 69)؟ أو أن «حزب البعث ولد من محاولة إقامة نظام موال للنازية في بغداد عام 1941»؟ أو أيضاً أن «المشورات العربية عن اليهودية ليست سوى بقايا أدب الحقد الذي أنتجه الرايخ الثالث»؟ لقد خصص لويس كتاباً بكامله (1987) ليبرهن بأنه يمكن للمرء أن يكون سامياً ومعادياً للسامية في نفس الوقت. وأطروحته واضحة: مع أن معاداة السامية قد لوثت المسيحية تاريخياً، فإنها انتقلت إلى أرض الإسلام، ووراء انتقاد إسرائيل أو معاداتها هاك رفض لليهودية بشكل عام وليس للمواقف الممنوعة لدولة إسرائيل. إن استبعاد، أو على الأقل تعريض العد القومي للصراع هو الهدف الحقيقي لهذه القراءة القائمة لا على التكهّنات والقشاعات المسبقة الهشة وحسب، بل على معالطات لامعقولة. إن التقليل من اعتبار العرب والمسلمين، والفلسطينيين خصوصاً، هو من أساليب الحرب، لأن هاك حرباً دائرة بالفعل؛ ولكن اختلاق تاريخ للصراع العربي-الإسرائيلي كامتداد لحركة الحلفاء ضد المحور يدخل دائرة التزييف، وكان يمكن أن يدعو إلى السخرية لولا تأثير هذه الاختلاطات على الإدارة

## الأميركية الحالية.

هكذا نهمهم إلحاح لويس ومدرسته على التأكيد أن إرهابيي 11 أيلول حانقون على الغرب بما هو ولما هو عليه، وليس على ممارسات خاصة للسياسة الأميركية. فعندما يعرض لويس أمام الجمهور الأمريكي الدوافع الخاصة «للحق» الذي يدينه، يحرص على عدم الإشارة إلى دعم إسرائيل كواحد من تلك الدوافع. وهو يلجأ إلى شطب التاريخ والواقع ليقول إن القدس، على عكس جزيرة العرب أو العراق، ليست مكاناً مقدساً لدى المسلمين، ولا تعني لهم شيئاً (1997، ص XXIX). وعلى عكس معطيات التاريخ أيضاً، يرى أن صلاح الدين الذي كان ينحس سقوط جزيرة العرب بين أيدي الصليبيين قام بالاستيلاء على القدس من باب الخطأ وليس من باب القصد (2003) كما يلاحظ أن أسامة بن لادن لم يتعاطف مع القضية الفلسطينية إلا مؤحراً، ودون إيحاء بذلك على ما يبدو، وهي أطروحة لا يمكن أن تقنع أي شخص يعرف القليل عن هذه الحركة، بدءاً من حبراء وكالة الاستخبارات المركزية الذين يرون أن «بن لادن ركز كل اهتمامه على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني منذ نهاية الجهاد في أفغانستان، وقد يكون قبل ذلك» (المجهول، ص 229). ويكرر لويس دون توقف أن الدعم الأمريكي «السلطات الإسلامية المعتدلة» (وليس لإسرائيل!) هو المصدر المحتمل لذلك «الحق». وعلى عكس اعترافات المعنيين أنفسهم، يذهب إلى التأكيد بأن توقيع مصر للاتفاقية مع إسرائيل كان حافزاً قليل الأهمية لدى من اعتالوا السادات (نفسه، ص 136). فإذا ما تعجب زائر واشنطن خلال هذه السنوات الأخيرة من التنبهي الرسمي لهذه النظرة، ومفادها أن اهتمام العرب بالقضية الفلسطينية سطحي، وأنه ليس أكثر من خريعة لإثارة مشاكلهم الخاصة والعمل على حلها، عليه أن يعيد تلك القناعة إلى جهود لويس الذي ما زال يكررها دون كلل منذ ثلاثين عاماً. ذلك أن إسرائيل، برأي لويس، هي بريئة مثل أميركا: فلا أحد يتنقدها بسبب الأراضي التي تحتلها أو القمع الذي تمارسه، ولكن بسبب ما هي عليه: «إن دولة يهودية وديمقراطية هي خريعة سهلة» (لويس، 2003، ص 92) - وهي مقولة قد يجدها العديد من الإسرائيليين، «حتى الذين يعتبرون من المتطرفين، مدعاة للسخرية. فموشي يعالون ذاته، رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية والملقب «صقر الصقور»، قد أعلن أن «سياسة القمع الإسرائيلية ستؤدي إلى مزيد من الكره لإسرائيل بين الفلسطينيين وإلى تقوية المنظمات الإرهابية» (يديعوت أحرونوت، 29

تشرين الأول 2003).

إن استطلاعات الرأي، والخبراء، والبعثات الدبلوماسية في المنطقة، والحلفاء الأقرب (بدءاً بالحليف البريطاني)، وجزءاً واسعاً من الصحافة الإسرائيلية، قد رفضوا تهميشاً كهذا للصراع العربي-الإسرائيلي. ويعد أن حاول بوش إهمال هذه المسألة، توصل إلى اقتناع بأن «الحرب على الإرهاب»، أو أيضاً حرب العراق، دون الحديث عن ديمقطة المنطقة، تتطلب التحرك - أو على الأقل ما يشبه التحرك - على هذا الصعيد. ولكن وقتاً طويلاً قد صاع، كما أنه كان يبدو غير مقتنع بأهمية الموضوع أو بالحاجة. في حزيران 2002، اقترحت عليه أخيراً فكرة دولة فلسطينية. ولقد قامت كوني بروك (2003) بوصف تفصيلي لتلك الفترة التي تميزت بمختلف أنواع الماورات الإسرائيلية الهادفة إلى تهميش عرفات واستبعاده، عملاً على تأخير إعلان «حارطة الطريق»، وعدم إحراج شارون في غمرة معركته الانتحائية (لم يتم الإعلان إلا بعد تأخير تسعة أشهر، وقبل أسبوع من حرب العراق)، وإدخال التخططات الإسرائيلية في «حارطة الطريق»، ثم إعطاء تعريف لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية يتيح استئنافه مستقبلاً.

عندما يعمد ساندني برغر (2004) إلى تصور ما قد تكون عليه السياسة الخارجية لرئيس ديمقراطي، فإنه لا يتردد في الكتابة: «نحن الحلفاء الأقرب إلى إسرائيل، ونحن وسيط شريف بين طرفي النزاع»، دون أن يعاً مششار كليتون للأمن القومي بالتناقض بين كلمات عبارته. وتشع أفكاره أبعد من ذلك ليدهو الفلسطيني ليس إلى التحرر من نير محتل أرضهم... وإنما من مسؤوليهم! ولا يتورع كليتون في مذكراته (2004)، ولا دنيس روس في مذكراته أيضاً (2004)، بحل ضحهم عن عقد كان فيه مسؤولاً عن الملف إلى جانب بوش الأب ثم إلى جانب كليتون، عن انتهاء مسيرة الاستبعاد السياسي لعرفات بقاء على رواية إسرائيلية لما حدث عام 2000: في طابا، كان باراك قد قدم عرضاً بالغ الكرم، ولكن عرفات رفضه إما لأنه لا يؤمن بخيار السلام، أو لأنه كان غداهاً وغياً. عملت أقلام أقل انحيازاً على تصحيح أو نقد تلك الرواية المنحازة. أعلن روبنسون (2003) بأسه المطبق من إمكانية تصحيح رواية مغلوطة وملفقة استقنتها النخبة الأميركية من مصادر إسرائيلية دون اهتمام بالموضوعية أو إعمال للحس النقدي وحاول هنري سينغن الأمر نفسه. ولكن الرواية الرسمية كانت قد ترسخت لدرجة أن باحثاً ينتمي إلى اللوبي المتعاطف مع إسرائيل

ومصنعا من المخلصين وجد صعوبة كبرى في إثبات خطأ «أسطورة طابا» (ماكوفسكي، 2003). هل يجب التوصل إذن، مع هرب غريز، إلى قناعة بأن «عبارة «مسيرة السلام» قد أصبحت مجرد تلطيف لغوي لتهمة الإرهابيين. فهناك للأسف، نواحيات لا يمكن حلها في هذا العالم، إذ أنها تدوب في الدماء بعد أن يربح طرف ويخسر طرف آخر» (ناشيونال إنترست، شتاء 2004)؟ يبقى الأمل الوحيد أن يكون غريز يتحدث بلسانه فقط، ويبقى اليقين الأكيد بأن مثل هذه القناعات هي التي تغذي الإرهاب وتعمل بالمتطوعين الحدود.

لم تستد إسرائيل من دعم سياسي لا نظير له وحسب، ولكن يبدو أنها هي التي أصبحت توحى بصورة حصرية بالمقاربة الأميركية للمنطقة وبالحقائرات التكتيكية التي يعتمد عليها البتاعون على الأرض. لقد قام ذلك التهاوي على مقولة «معركة واحدة، عدو واحد» التي أطلقها أرييل شارون نفسه خداة 11 أيلول ثم جعلها لويس شعاره عبر تأكيده بأن «ردة فعل الصحافة العربية على 11 أيلول كانت شبيهة بردة فعلها على الهولوكوست» (محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية) (2003، ص 155) وهو دون شك رأي يجافي الحقيقة بالكامل، سواء في الحالة الأولى أو الثانية. فمباشرة بعد اعتداءات 11 أيلول، أطلق أرييل شارون ومعاونوه حملة لدمج المعركة التي تشنها أميركا على تنظيم القاعدة بمعركة إسرائيل ضد الفلسطينيين (بروك، 2003) وانضم إلى هذه المقولة جورج تينيت، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية، وأعضاء آخرون في إدارة بوش (وودوارد، 2002، ص 89) وفي نيسان 2002، وجهت مجموعة من المحافظين الحدود رسالة مفتوحة إلى بوش تؤكد أن «للولايات المتحدة وإسرائيل عدواً واحداً، ومعركة إسرائيل ضد الإرهاب هي معركتنا»، ثم أضافوا: «إن دفع إسرائيل إلى التفاوض مع ياسر عرفات لا يختلف أبداً عن دفع الولايات المتحدة إلى التفاوض مع أسامة بن لادن أو الملا عمر». ومقابل التهاوي بين الحليفين، يجب أن يتم دمج الأعداء أيضاً: عرفات هو بن لادن إسرائيل. هكذا تتحول خسون سنة من النضال الوطني إلى مجرد نشاط إرهابي. ولكن بودوريتز (كومنتري، أيلول 2004) لا يتوقف في منتصف الطريق، إذ لا يهمه أن يبرهن عن جهل تام بموضوعة لكي يؤكد أن ذكره المسلمين لإسرائيل يشكل بديلاً عن كرههم لأميركا، وليس العكس، العدو مشترك، عبارات أخرى، ولا تتحمل إسرائيل أية مسؤولية في إثارة موجة العداء لأميركا التي تسود الشرق الأوسط: لا جدوى إذن من توجيه أي نقد إلى الممارسات الإسرائيلية

سعيًا إلى تخفيف تلك الموجة. لقد كان اللاتساوق قد تحول إلى تحالف، ثم تحول التحالف إلى نماء، فزلى توحيد بفصل هذه الأطروحة.

وإسرائيل ليست بعيدة عن الحملة على بلاد ما بين النهرين لقد صرحت الجنرال يانيس كبريسكي، التي كانت تدبر السجون الأميركية في العراق، لمحطة بي بي سي (3 تموز 2004) بأنها التقت شخصياً فرقا إسرائيلية بين التي كانت تستجوب مساجين أبو غريب. ثم إن اختيار العراق كهدف، والخيارات المعتمدة في سير العمليات، وبعد ذلك في محاولات قمع الانتفاضة، تحمل في أعليتها بصمات خبراء إسرائيليين. وغالباً ما تبدو «الحرب على الإرهاب» الشهيرة نوعاً من توسيع على المدى العالمي للوسائل الإسرائيلية المستخدمة في الضفة الغربية وغزة. حتى أن خطاب بوش في مستهل ولايته الثانية كان مستوحى بشكل مباشر من كتاب كان قد أصدره قبل بضعة أسابيع باتان تشارانسكي، المنشق السوفياتي السابق وصديق المحافظين الجدد الحميم والوزير المتكرر في الحكومة الإسرائيلية. هكذا يبدو تشارانسكي، الذي لعب قبل ذلك دوراً أساسياً في إشغال مشروع الدولة الفلسطينية وفي مقاطعة إسرائيل لعرفات (بروك، 2003)، وكأنه أوقع بوش أن يضع ولايته الثانية تحت شعار معركة هائلة لـ«الحرية ضد الاستبداد» - وهذا هو بالتحديد عنوان كتابه (تشارانسكي، 2004).

مع طروحات كهذه، بلا من نقطة اللاعودة. ولكن الأمر لم يعد يتعلق فقط بمصير الشعب الفلسطيني أو بأمنيات هذا البلد العربي أو ذلك. أصبح الأمر، لدى أميركا نفسها، يتمثل باستعادة بعض من سلطتها المعنوية لتتابع معاركها الخاصة؛ ولا يمكن أن يحصل هذا دون قطعة صميفة مع مغالطات كهذه. أصبح البعض اليوم يبرؤون على التفكير بذلك، وعلى كتابته أيضاً. منهم ريفنو يريجنسكي (2004) الذي يلاحظ أن «التوجه الأميركي نحو تبني أشكال العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين واعتبار ذلك فصلاً من الحرب على الإرهاب يمثل حالة عجيبة. ثم إن رفض الاعتراف بالرابط التاريخي بين تصاعد العنف ضد أميركا وتورط هذه الأخيرة في الشرق الأوسط يجعل من الأصعب صياغة تصد استراتيجي فاعل ضد الإرهاب». وذلك هو أيضاً رأي أناتول ليفس (2004) الذي يرى أنه «طلما بقيت القومية الأميركية متطابقة مع النسخة المتطرفة من القومية الإسرائيلية، فإنها متغلب دوراً كارثياً بالملطوق في علاقات أميركا بالعالم الإسلامي، وسوف تغذي الإرهاب.

ويعتبر غراهام فولر (2002)، المسؤول السابق في السي آي إي، أن الحل العادل للقضية الفلسطينية هو عامل أساسي في التصدي للإرهاب الإسلامي وإقامة حوار مع المسؤولين المسلمين. ويرى نيقولا غفوسلديف (2004) أن هذا التناهي اللا محدود مع إسرائيل بالغ الضرر على المصلحة القومية الأميركية. ثم يمرر فرنسيس فوكوياما (2004) أخيراً على طرح سؤال مفيد على أصدقائه المحافظين الجدد اليمينيين: «هل نحن فعلاً، مثل إسرائيل، في معركة طاحنة مع فئة واسعة من العالم العربي - الإسلامي؟».

والعرب والمسلمون ليسوا مصلومين من إدارة تنهاى بمثل هذا الوضوح مع المواقف الإسرائيلية بقدر رؤيتها ترفض التسليم بأن التناهي يصيبهم بصدمة حقيقية. في لحظة كتابة هذه السطور، كان عرفات قد مات، وكان رئيس فلسطيني قد انتخب ديمقراطياً، كما سقطت الدريعة القائلة بـ«غياب المحاور الفلسطيني». فهل تستطيع ولاية بوش الثانية بحل هذا النزاع، الذي يبدو صعباً بوجود الأميركيين ومنحياً من دؤبهم؟ وهل سيصني الرئيس بوش إلى الأصوات المتصاعدة من كل مكان لتطالب بسياسة أقل انحيازاً أو أشد حساساً؟ سينبأ المستقبل بذلك؛ ولكن على الأرض لم يرك الاستيطان في الأراضي المحتلة يزداد توسعاً ويحد من خيار «أرض لدولتين» الذي تنجبه نحوه أغلب مشاريع الحل. بعد قليل سيكون الزمن قد تجاوز هذا الحل العقلاقي، وإذا ما حصل ذلك فإن أميركا ستتحمل المسؤولية التاريخية من احتكارها لمسيرة السلام دون أن تقدم بها، رغم أن ذلك كان ممكناً سوف يلومها العرب كثيراً على ذلك المعجز المشبوه؛ ولكن قد يلومها إسرائيليون أيضاً على صداقة متواطئة إلى هذا الحد.

### آخر الدواء: لنشر الديمقراطية!

على فرار دايفيد فروم الذي ألف كتاباً يروي فيه كيف اعتدى إلى العارة الصحرية «محور الشر»، ألف مارك بالمر واحداً يمكن فيه كيف أنه هو، «كاتب خطب» ريمان، كتب له خطاب حزيران 1982 الذي جعله يعلن فيه عن «كرهه للديكتاتوريات بكل أشكالها»، وعن ضرورة «إلقائها في مزبلة التاريخ». منذ ذلك الحين، وسواء عندما كان سفيراً في أوروبا الشرقية، أو بصفته رجل أعمال يشارك في إدارة فريدم هاوس (بيت الحرية) وروابط أخرى تعمل على نشر الديمقراطية في العالم، أصبح داعية لا يهدأ لحملة جديدة



تسقط الخمسين ديكتاتوراً الذين ما زالوا موجودين في العالم وذلك قبل عام 2025. إذا كان يارنيت يعمل على «وصل» الجزء من العالم الذي ما زال مفصلاً، كما رأينا في الفصل الأول، فإن بالمر يتوي من جهته دفعه نحو الديمقراطية؛ وهذا يعني الشيء نفسه خاصة وأن البلدان التي يذكرها كل منهما هي ذاتها، مع استثناءات قليلة. ولدى الاثنين انتقاد واحد يوجهانه لـ «محور الشر» بما أنه لا يضم إلا ثلاثة بلدان فهو ضيق المجال جداً؛ ذلك أن ميدان عمل أميركا يجب أن يكون العالم بكامله.

بالمر هو الممثل الأسطع لهذه الحملة الجديدة بصورتها الفظة. أما ملاحظها الأوضح فهي التالية: ثقة قوية في أن تتكرر سابقة أوروبا الوسطى والشرقية، خلال فترة محدودة نسبياً، في بقية مناطق العالم (يدفع به تفاؤله إلى أن يقول عن العالم العربي: «تلك هي المنطقة الوحيدة التي ليس فيها أي حاكم منتخب، ولكنها أيضاً المنطقة التي تشرب جميع استطلاعات الرأي إلى وجود دعم قوي جداً فيها للأنظمة والقيم الديمقراطية»؛ يقين بأن نشر الديمقراطية في العالم هو في صميم المصلحة القومية الأميركية؛ إيمان قوي بدور القوى الخارجية في مساعدة ومساندة القوى الديمقراطية المحلية (يتحدث عن سفارات أميركا في العالم فيقول: «في محيط من الطغيان، يجب أن تكون السفارة الأميركية واحدة حرة وعامل توجبه دائم، حتى وإن لم يكن فوري التأثير، نحو التغيير»؛ استخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك: «الأفضلية هي بالطبع للتغيير اللاعنفي، ولكن يتوجب التدخل العسكري أحياناً لإسقاط ديكتاتور، خاصة عندما تكون فئة كبرى من الشعب قد تبنت القومية التي يحكم باسمها الديكتاتور». نجد هنا أيضاً نفس التفسير الثنائي الذي يعتمد الواعظون، إذ ينقسم العالم إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات، بينما لا يكلف بالمر نفسه هناك وضع جدول توصيف لمستوى الديمقراطية الفعلي، ابتداء من بلده أولاً ولكن رغبات بالمر لا تلبث أن تتحقق. يتبنى الرئيس أطروحته بصورة شبه حرفية في خطاب التولية يوم 20 كانون الثاني 2005، ثم يشي الكونغرس الأميركي، في الرابع من آذار التالي، قانوناً جديداً عن «نشر الديمقراطية في العالم» يدهمه الحزبان ويقول بتحويل «السفارات الأميركية في الخارج إلى واحات حرة» ويجعل الديمقراطية جزءاً أساسياً من المصلحة القومية ويمدها بمبلغ 125 مليون دولار إضافية سنوياً في مشروع المورثة.

ليس من الصعب أبداً ملاحظة نقص الديمقراطية السائد في العالم العربي-الإسلامي

ولقد خصص كاتب هذه السطور جزءاً كبيراً من كتاباته لهذه المسألة خلال ربع القرن الأخير. ولكن، بما أن بوش يفتقد شعاراً تجوياً لمشارعيه الكبرى في المنطقة، حولها إلى أمر يصدره. لماذا إسقاط صدام حسين؟ لإرساء الديمقراطية في العراق. لماذا يارس الصنط على المملكة العربية السعودية؟ لإحلال الديمقراطية فيها والخؤول دون رغبة الشباب السعودي في الذهاب إلى نيويورك لتضجير أنفسهم على أبراجها. ولماذا عزل عرفات؟ لأنه لم يكن ديمقراطياً في صورة كاريكاتورية للمعاهيم الكاظمية، أعلن بوش أن الديمقراطية والاردهار هما علاجا لعدم الاستقرار الوحيدان والاعلان، وأنه قد تمهد تصديرهما في كانون الثاني 2005، أوصل كلمة «حرية» إلى مرتبة العقيدة عندما كررها عشرات المرات في خطاب توليه من بضع صفحات فقط. هكذا بقيت أهداف الحرب على الارهاب على التباسها الذي ذكرنا، هكذا نهأت تدريجاً حجج الحرب على العراق، هكذا برّر اعدام العمل لانشاء دولة فلسطينية مستقلة، هكذا تمتر الضغوطات القوية على سوريا أصبحت الحرب الشاملة على «الاستداه» (ونشر الديمقراطية) هي الهدف الأسمي. وان كنا ناقشنا في الفصل السابع حدود هذه الايديولوجيا المستجدة فيما يتعلق بدول كبرى كالصين أو روسيا وتفرق المصلحة القومية عليها في معظم الحالات، فإن تفصيحها بما يخص بالذات منطقتنا من العالم تستحق وقفة خاصة لا لأن ادارة بوش معنية في واقع الحال بهذه المنطقة بالذات ولو أن خطابها المعلن يبدو وكأنه موجه للعالم بأسره، بل لأننا معنيون فعلاً بانتصار الديمقراطية والمشاركة السياسية والحريات في بلداننا منذ زمن بعيد، وما انفكينا نحمل في سبيل تحقيقها في اوطاننا سنوات وعقوداً قبل أن يصل بوش الابن إلى رئاسة أميركا وقبل أن تنبئ واشنطن هذا المشروع، ومن الطبيعي أن نتساءل اليوم اذا كان دخول القوة العالمية الأعظم المسرحي إلى هذا المضمار من شأنه التأثير إيجاباً أو سلباً على هذه المسألة، لاسيما وان فرضيات عديدة تحوق بهذا الحماس الأميركي المعلن تستدعي التوقف عندها

المرضية الأولى هي تلك القناعة بأن نشر الديمقراطية هو الدواء الناجع لمكافحة الارهاب لا ريب ان للديموقراطية محاسن بذاتها ولذاتها ولكنها ليست بالضرورة الدواء الشافي بنظر مختلف المراقبين الحياديين الذين يشيرون إلى أن معظم القائمين بالأعمال الارهابية ومعظم ضحايا هذه الأعمال يقيمون اجمالاً في مجتمعات ديموقراطية، مما يفسر ان هناك عشرة اضعاف افعال من هذا النوع في الهند مما في الصين، أو أن الذين ضربوا

محطة سكك حديدية او مترو الاتفاق في لندن هم من سكان بل اجمالاً من مواطني دول ديموقراطية. قد تكون للديموقراطية في الأمد البعيد تأثيرات على اعتبار الوصول الى حلول عبر الوسائل السلمية ممكناً، وبالتالي إلى جروح بعض اراضيها اليوم إلى تحقيق أهدافهم من خلال صندوق الاقتراع ولكن الميل للعنف قد يتأتى بالذات من عجز أقلية معينة من الوصول إلى أهدافها من خلال التصويت، كمثل الشيشان في روسيا، أو العمليات الاستشهادية التي يقدم عليها فلسطينيون أو تلك التي يلجأ اليها أبناء مقاطعة كشمير. هناك قصايا عصرية على الزويان في صندوق الاقتراع مهما انتشر استعماله وتقتضي بالتالي حلاً لها بذاتها ولذاتها، علماً بأن الأنظمة التسلطية قادرة على كبح الارهاب بالقمع غير المحدود وأن الدول ذات الأنظمة التسلطية قادرة ايضاً على التوصل الى اتفاقات سلمية لقضايا شائكة تحد من الارهاب دون أن تتحول هي نفسها الى الديمقراطية.

فرغبة ثانية في هذه الحملة الأميركية للدمقرطة تقدم حل أن الأنظمة التسلطية قد أبقت القضية الفلسطينية حية وسعت التوصل إلى حل بشأنها بل استعملتها ذريعة لشرعنة استمرارها. لا يسمح المنطق برفض مطلق لهذه الفرضية ولكنه لا يمنع من مناقشتها هي الأخرى فلاحظ أولاً أن الدول العربية التي دخلت في اتفاقيات سلم مع اسرائيل لم تكن نماذج ساطعة للديمقراطية، أو لأنها في حقيقة الأمر سعت لهذه الاتفاقات لأنها كانت ديمقراطية. فلا مصر السادات، ولا اردن الحسين ولا الدول الخليجية والمغاربية التي طبعت علاقاتها باسرائيل كانت ديمقراطية ولا ادعت يوماً أنها فعلت ذلك لأنها كانت ديمقراطية. من ناحية اخرى، فمن المخاطرة الاعتقاد ان اعتياد الديمقراطية والمشاركة السياسية سيقلل بالضرورة من اهتمام العرب والمسلمين بالقضية الفلسطينية أو من تدني شروط الفلسطينيين انفسهم كي يقولوا ان قضيتهم قد لاقت حلاً عادلاً. بل يبدو أحياناً كثيرة ان الرأي العام العربي اكثر اهتماماً من حكامه بقضية فلسطين، بل اصدق اهتماماً بها وأن الشروط التي قد يضعها حكام متخبون بحرية لتسوية مع اسرائيل قد تكون اصعب من تلك التي قد يقبل بها حكام متسلطون. هنا أيضاً تبدو العلاقة السببية الممتزجة ضعيفة وهذا بالذات ما يجعل العدول من الكتاب الاسرائيليين (انظر مثلاً جريدة هآرتس 18/5/2005) ومن الكتاب المؤيدين لاسرائيل في أميركا يعتبرون افكار بوش ومرشله تشارانسكي في هذا المجال صيانية بل خطرة على مصلحة اسرائيل ذاتها بل هناك في

اسرائيل من ذهب ابعد من ذلك للقول مثلاً ان لا مصلحة على الاطلاق لاسرائيل بأن تخسر شعار «الديمقراطية الوحيدة في منطقة تعج بالدكتاتوريين» التي جلبت لها الكثير من العوائد منذ انشائها ولا مصلحة لها بالذات بأن تتحول سوريا مثلاً الى ديمقراطية فيصاقلها الغرب وتجهله يسمى لدعمها استعادتها للجولان

فرضية ثالثة هي في الأقل قابلة للجدل وهي تقول ما مفاده ان «تغيير الأنظمة» هو السبيل للديمقراطية. طبعاً، جاء الرد على هذه الفرضية بالقول «ان الديمقراطية لا تبنى من على ظهر دبابة»، وهذا الرد، رغم تحوله الى نوع من الكليشه، ليس خاطئاً تماماً. ذلك ان دراسات عديدة مقارنة وصلت الى نتيجة بأن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم نتيجة تدخل عسكري خارجي تبقى عرضة للشاشة وللزوال. ولقد أظهرت دراسات توماس كارودز خصوصاً، بناء على دراسة احوال هانتي وجرانادا وباناما وغيرها ان الحالات التي تم فيها اسقاط نظام ديكتاتوري بقوة السلاح الاميركي لميل آجلاً أو عاجلاً إلى اعادة انتاج نظام شبيه بالذي اودى به التدخل العسكري الاميركي. من الصعوبة بمكان الجزم بأن هذا ما سيحصل ايضاً في افغانستان او في العراق، لأن هاتين الحالتين ما زالتا حنيتي العهد وخصوصاً لأن التدخل العسكري الخارجي ما زال جارياً فيها، لكن من غير المبالغة القول بأنه لو لا بقاء القوات الخارجية في كابول لما استمر قرصاي في السلطة ومن السهل الاتبات أنه لو لا بقاء القوات الأميركية في بغداد لما جرت انتخابات ولما تم تنظيم استفتاء على دستور. وفي كلا الحالتين، ان كان النظام الجديد ديمقراطياً بالفعل، فمن الصعب تصور ثباته في القريب المنظور دون ارتكازه لفترة طويلة على القوات الخارجية.

ولقد اخذ كثيرون على ادارة بوش اعتنادها على فرضية أخرى لا تقل هشاشة وهي ان «تغيير الأنظمة» هو بمعنى ما ابللاج فجر الديمقراطية. وشبه هوير فيلدين وزير خارجية فرنسا السابق نظرية بوش الابن عن الديمقراطية كالدخول في دين جديد: تكون كافراً وفي يوم واحد تصبح مؤمناً يسا الواقع ان الديمقراطية لا تحتزل في اعلان الايمان بها او الذهاب ذات يوم الى صندوق الاقتراع، بل تتطلب جهداً حثيثاً وسنوات طويلة من العمل على ديمقراطية الدستور والمؤسسات والاحزاب والثقافة السياسية. فالديمقراطية ليست مجرد «انتخابات قراطية» كما كتب ريتشارد هاس بتهكم. وما اراد هذا المحلل الجمهوري الذي عمل في ادارة بوش الابن في موقع مرموق قبل ان يتعد عن توجهاتها قوله ان «تغيير الأنظمة»

ليس عملاً محررة واحدة. فالحركة الأولى هي حركة اسقاط النظام القائم وهي مسألة باتت غاية في السهولة بالنظر لحوال القدرات العسكرية الأميركية. وعندما يحصل ذلك، من السهل على بوش أن يعلن أن «المهمة انجزت» كما قال في 1/5/2003 أو، بعدها أن يعلن في مطلع شباط 2005 غداة أول «انتخابات» في العراق بأنها «نصر مبين للديمقراطية» لكن هذا الكلام أجوف لأن عملية تغيير الأنظمة تتطلب حركة ثانية هي بناء النظام الجديد مكان الذي تم خلعها وهي مهمة صعبة، طويلة، معقدة تتطلب النفس الطويل ودعم الرأي العام في أميركا وتعاون السكان المحليين، وكلها عناصر غير مضمونة المهرم اذا كان بوش ينظر للشرق الأوسط نظرة سابقة غداة الحرب العالمية الثانية بمعنى أنه ينوي احتلال قواته للدول التي يقوم بالتدخل فيها إلى امر غير منظور. آنذاك، من الأفضل له أن يهتارح ناخبه بالامر لأنهم ليسوا بالضرورة قابلين به، وإن لم يفعل فعليه أن يتوقع مواقف مختلفة من العراقيين والافغان وغيرهم من تلك التي كانت للامان أو لليابانيين سنة 1945، بالنظر للاختلاف العميق في الظروف السياسية العالمية وفي توجهات السكان المحليين، وفي شرعية الحروب بين هذه وتلك. لذا ساورت الكثيرين، والديمقراطيو الهوى من ابناء هذه المنطقة في طليعتهم، الشكوك من هذا الاعتناق التبشيري للديمقراطية والذي يتضمن احتلالاً منبداً لمناطق شاسعة من العالم الاسلامي أو الذي يعتقد أنه يمكن البدء بالدمقرطة من بلد معقد، صعب المراس، مثل العراق، أو الذي يريد تغيير بعض الأنظمة السلطوية بالقوة (مثل العراق وسوريا) وبعضها بالضبط اللين (مثل مصر والسعودية) بينما لا يحاول ذلك البتة في اماكن أخرى (مثل باكستان أو تونس) لأن فيها «مستبد صديق».

بين 1991 و2001، كانت الولايات المتحدة قد صرفت ما يقارب 250 مليون دولار من أجل نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي، ولكن النتائج كانت هزيلة جداً. في القاهرة، أحب كولن باول أن يعطي، في تموز 2004، مثلاً من هذه المقاربة الجديدة عبر إلحاحه على التحدث إلى ممثلين عن المجتمع المدني. ولكن هنا أيضاً يبدو تطبيق نموذج أوروبا الشرقية على العالم العربي كاريكاتورياً جداً. فالذين كان أسلاف باول يلتقون بهم كانوا من طراز فاكلاف هافل وليخ فاليسا وغيرهم من المشقيين؛ بينما كان من التفاهم هو في القاهرة أعضاء في حزب الرئيس أو المعارضة المحتلة (والمزيلة التمثيل) إضافة إلى ذلك، كانت أنظمة أوروبا الشرقية معارضة لأميركا، ولكن المجتمع المدني لم يكن كذلك، أما

في الشرق الأوسط فالعكس هو الصحيح إلى حد كبير. يمكن أن يكون «مخلو المجتمع المدني» ديمقراطيين بالفعل، ولكنهم أشد تقدماً من قاداتهم في مسائل مثل الدعم الأمريكي لإسرائيل أو المغامرة الأميركية في العراق. وهذا المجتمع المدني واسع الاطلاع عموماً: كم من مرة نسمع في مقاهي القاهرة أو صالونات الخليج تفاصيل عن ما يعتبر تراجع اخريات العامة في أميركا مصها، سواء في معاملة الزوار المسلمين أو في ظهور جهاز تخابري على طريقة أوروبيل يعرفه سكان المنطقة جيداً لكون أعداد كبيرة منهم تعيش تحت نظر مخبريه منذ عقود. فهل كان مسؤول كبير في المنطقة مخطئاً عندما أسر لنا «مقابل التحدي الذي يمثله بن لادن، يتصرف القادة السعوديون ومبارك ويوش على العموم بطريقة واحدة: رقابة دقيقة وقمع يلاص حدود الشرعية. إن أميركا تدمي العمل على تغييرنا، ولكن لسوء حظها نقوم نحن أيضاً بتغييرها - ولكن نحو الأسوأ؟» هذا الشعور الواسع الانتشار، والذي يغذيه الاستخدام الكثيف، في سجون العراق وأفغانستان الأميركية، لوسائل تعذيب معروفة جيداً في هذه المنطقة، يصبب التبشير الأميركي بالديمقراطية في منطلقاته الأساسية.

رغم ذلك لا يمكن لأنظمة المنطقة أن تتجاهل نتائج الطفرة الديمقراطية الحالية. فالولايات المتحدة ليست مرتاحة على الإطلاق لبقاء عدد من الأنظمة في أماكنها. وهي قد توصلت من خلال التمويل واعتقاد القوانين المناسبة والدعم المتعدد الأشكال للمنظمات غير الحكومية إلى زعزعة استقرار أنظمة متمية إلى فترة الحرب الباردة: في صربيا وجورجيا وأوكرانيا حيث تم استبدال حكام يتهمون إلى الماضي ولم يتلقوا إعادة تأهيل كافية بحكام «إصلاحيين» وبالتالي أشد قرباً إلى الأميركيين، بفعل تحريك الشارع واللجوء إلى الانتخابات. وهناك إجراءات مماثلة ينتظر حدوثها في بلدان مثل مولدافيا وبيلاروسيا. كما أن هناك مبادرات مماثلة يتم تحضيرها في العالم الإسلامي، كما رصد مبلغ 80 مليون دولار لإطلاق مسيرة من هذا النوع في «الشرق الأوسط الكبير» خلال هذا الوقت، تشهد بلدان مثل روسيا وإيران وباكستان وأغلب دول آسيا الوسطى، تصاعداً واضحاً للقوى الأقل ليبرالية، بل عودة إلى أنظمة التسلط. في العالم الإسلامي، كانت الانتخابات الرئاسية في أندونيسيا، عام 2004، مثار اهتمام كبير من قبل الأميركيين. ولكي تظهر مصر أن موقعها المؤيد للديمقراطية يتعلق أيضاً على الدول الحليفة، خاصة منذ ولاية بوش الثانية، وحدث

نفسها مدعوة إلى القيام بإصلاحات تسير باتجاه تعددية سياسية أكثر واقعية. والمملكة العربية السعودية، التي بدأت من درجة أدنى، تلقت التهتهة على نصف انتخابات بلدية أدخلت إلى البلد مبدأ، بل واقع الانتخابات. في إيران، يذهب بوش أبعد من ذلك لقد وعد بتقديم الدعم لأي انتفاضة ديمقراطية قد تحصل، هذا إن حصلت. ولقد تم تقديم الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني 2005 كانتصار للديمقراطية وللرجل الذي تمت المراهنة عليه ليحل مكان عرفات. وفي ربيع 2005 قبل الكثير من الكلام التشجيعي الذي اتهمه البعض بأنه سوع من التدخل المتقنع، بهدف تحرير الناحيتين اللبانيتين من علفات ثلاثة عقود من الوصاية السورية على بلدهم، ولقد كانت حركة لم ينسب بها الأميركيون ولكهم حاولوا اللحاق بها. كان إحياء الذكرى الستين لتزول الخلفاء في النورماندي مناسبة لصدور أول بيان أميركي - فرنسي عن لبنان الذي ستوصل باريس وواشنطن، بعد أشهر عديدة من المباحثات السرية، إلى التفاهم بشأنه وتبنيها المشترك للقرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن والداعي، بين أشياء أخرى، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. كان الأمر من وجهة نظر فرنسا يتمثل في التأكيد الحاسم لإرادتها بالتوصل إلى استقلال لبنان الحقيقي، خاصة وأن الوصاية السورية المفروضة عليه كانت تصبح أكثر فأكثر تشبهاً. أما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد كان لبنان ملفاً هامشياً قبل ذلك، إذ كانت واشنطن، بعد معامرتها الفاشلة في هذا البلد في 1982-1984، قد قبلت بتلك الوصاية، مما جعل إعادة النظر بهذا الموضوع، عبر القرار 1559، تشكل انقلاباً حقيقياً في السياسة الأميركية. ثم جاء تمديد دمشق ولاية الرئيس إميل لحود، وخاصة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، ليريدا من تصليب موقف واشنطن في استعجال انسحاب القوات السورية. وقد راد من إدراج لبنان ضمن الصورة الإقليمية لنشر الديمقراطية نمو حركة شعبية معارضة للوجود السوري على الأرض ثم توسعها بعد اغتيال رفيق الحريري. وتوصلت فرنسا، معتمدة على التعاون الأميركي، ورغم صعوبات كبيرة، إلى فصل ملف الوصاية السورية على لبنان عن «الحرب الشاملة على الإرهاب»، وعن تطور الصراع العربي-الإسرائيلي، وعن تأثيرات تعبير الأنظمة على سوريا ذاتها، وهي ملفات ثلاثة عزيزة على المحافظين الحدد. ولكن هذا الحرص الفرنسي الصادق لا يمكن أن يدوم مهما بلغ من قوة: لا يمكن لتطور الوضع اللبناني إلا أن يحلف، آجلاً أم عاجلاً، تأثيراً مباشراً على تلك الملفات الثلاثة، خاصة وأن

الغريبن، عندما كانوا يعملون على إصدار القرار 1566 غداة مجزرة بيسلان (روسيا)، كانوا يؤمنون لأنفسهم أداة جديدة يلاحقون بها خصومهم، بل يقضون مضاجعهم، دون اللجوء إلى القوة العسكرية.

وليس لبّتان بهذا المعنى بالحالة المريدة بمعنى أن اختزال تعقيداته الداخلية والخارجية إلى مجرد انتصار للديموقراطية على القوى السلطوية تبسيط هائل إذ أن الفارق كبير بين تأفف اللبّانيين من إدارة دمشق لشؤونهم وهي تدهورت فعلاً في مصمونها كما في وسائلها إلى درك سفلي في السنوات الأخيرة، وبين تعلقهم الحقيقي بالديموقراطية وبمقتضياتها، والفارق كبير أيضاً بين السعي المشروع لمعرفة هوية الخناة الذين اعتالوا رفيق الحريري وغيره وبين استثمار هذه القضية السامية لممارسة ضغوط على سوريا كانت الإدارة الأميركية قد بدأتها سنوات قبل هذه الجريمة النكراء لاسيما من خلال «قانون محاسبة سوريا» كما أن الفارق كبير بين تمني حصول الانتخابات كعلامة مميزة لحلول الديمقراطية وعدم الاعتبار من إيران حيث حملت الانتخابات التشريعية سنة 2004 والرئاسة سنة 2005 «محافظين جدد» على الطريقة الإيرانية إلى الامساك بمختلف ادوات السلطة في طهران كيف تمكن واشنطن والحال كذلك من الترحيب بالانتخابات الاعلانية على عللها الكثيرة بوصفها «تجربة ديمقراطية رائدة» ومن التنديد بالانتخابات الإيرانية بوصفها «مسرحة مثيرة للسخرية»؟ إن هذا التناقض يثني في الواقع بأن الديمقراطية ليست هدفاً بذاتها في هذه الاستراتيجية، والا لكان الأميركيون اعترفوا مثلاً بأن من الديمقراطية أكثر في إيران منه في باكستان، وأن الحلل المحيطة بالانتخابات في الدول الحليفة ليست بأقل من تلك التي في الدول المعادية وأن الانتخابات العراقية التي جرت سنة 2005، والاستفتاء الدستوري أيضاً لم تكن من الأحداث الإيجابية بالمطلق: صحيح أن الملايين اشتركت فيها رغم تهديدها بالقتل، صحيح أيضاً أن عدداً كبيراً من اللوائح تنافس على المقاعد وأن العراقيين اثبتوا، مثلهم مثل شعوب المنطقة كلها أنهم ميالون للديمقراطية عندما تفتح امامهم فرصة المشاركة فيها. هذه امور لا يمكن نفيها وهي بالفعل مشجعة لأي امرئ يهيم مستقبل الديمقراطية في هذه المنطقة لكن الصحيح أيضاً هو ان الانتخابات جرت في ظل الاحتلال، وصحيح ان الأميركيين تدخلوا في وضع الدستور كما في وضع قانون الانتخاب، وصحيح أيضاً، وهذا هو الأكثر إثارة للقلق، ان الاستفتاء والانتخابات تحولاً



الى نوع من الفرز المذهبي والاثني العميقي، مؤكدين على ان ديمقراطية تقوم ضمن هو تعزيز الفرر الفتوي قد تحمل من الاضرار على مستقبل العراق اكبر من يجرد تعود المذهب الى صندوق الاقتراع. ثم ان التنديد بالأنظمة التسلطية امر مشروع تماماً لكن النظر الى موعية الفئات الحاكمة، والى مدى تعلقها بالديمقراطية وأيضاً الى مستوى الفساد الذي يعتمدها ليس بأقل شرعية. والحق يقال ان معرفة الكاتب بتلك الطبقات إن في العراق (خصوصاً) او في اوكرانيا وجورجيا وقرغستان لا تدفعه للتعاول. فهل ان مستوى الفساد اقل فعلاً في أوكرانيا سنة 2005 اكثر من سنة 2004 وهل ان الشفافية وروح الخدمة العامة اقوى عند الطبقة الحاكمة العراقية الحديثة عما كانت ايام النظام المخلوع؟

ولكن الترابط بين التدخل العسكري والدمقرطة بطرح إشكاليات تتجاوز عملية احتساب النقاط التي قد يسجلها أو لا يسجلها جورج دبليو بوش. الأولى هي إشكالية ذلك التوسع المتزايد يومياً للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وهو ما يصدد الرأي العام ويربط الديمقراطية في وجدانه بالتصحية بجرء من السيادة. فهل يجب أن يكون ضمن قيام الديمقراطية هو الاستقلال، إضافة إلى قدر من الضغوط والعقوبات، وحتى التدخل العسكري؟ إن ثمتاً كهذا مصدر أساسي لتشويش الأذهان. ما لا يقل إيلاماً عن ذلك، هو الكلفة الباهظة من حياة البشر التي ترافق تلك التحولات: إن أكثر المدافعين حاسة للانتخابات العراقية قد يتساءلون إن كانت تعادل بالفعل الثلاثين شهراً من الفوضى والتفجيرات وفقدان الأمن التي سبقت اول انتخابات عامة وكلفت حياة عشرات آلاف العراقيين، علماً بأن إجراء الانتخابات لم يضع حداً لهذا الوضع. وليست أقل خطورة مسألة معرفة ما إذا كانت العملية الديمقراطية يمكن أن تهيء فعلاً للإعادة قيام الدولة في بلدان انهارت فيها الدولة من تلقاء ذاتها (الصومال) أو أسقطت بالقوة (العراق). فلكي تقوم الديمقراطية يجب أن تكون هناك دولة موجودة؛ ولكي ترسخ يجب أن يكون هناك ديمقراطيون: إنها شرطان يمكن للانتخابات أن تعمل على تفعيلهما، ولكنها لا يمكن بأي حال أن تحل مكانهما.

بعد إجراء الانتخابات تطرح قضية أخرى ليست خاصة بالعراق؛ ولقد أثارها الواشنطن بوست بفظاظة تحت عنوان: «300 مليار دولار من أجل إقامة حكومة رجال دين»، أي باعتقاد الشك بنتائج حرب مكلفة أدت إلى إرساء نظام سياسي يلعب رجال

الدين فيه دوراً رئيسياً. من جهتها، وول ستريت جورنال، التي لم تنزل من أوائل المدافعين عن الحرب، ابتدأت تعبر عن بعض الشكوك (3 آذار 2005). ويزايد دوف زاكهايم، الذي لعب دوراً في العديد من الإدارات الجمهورية، بتحذير حكومته من مقبة استعجال نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي لأن ذلك سيكون الوسيلة الوحيدة لمساعدة «الأصوليين المتعصبين» على استلام السلطة بصورة شرعية بالكامل (لوس أنجلوس تايمز، 27 شباط 2005). إن كلمة الديمقراطية، التي تسددها الشعوب المحلية على صعيد فقدان السيادة أو اقتصاد الاستقرار، قد لا تكون أقل ثقلاً على أميركا نفسها التي، إذ تهنيئ نفسها على رؤية الديمقراطية تتشر، قد اكتشف أنها تخسر على الصعيد الاستراتيجي لمصلحة أشرس خصومها. ثم إن الذريعة التي تستخدمها الأنظمة المشيدة القائمة لتبرير هزوها عن إجراء انتخابات حرة قد أخذت تظهر في أميركا ذاتها حيث يطل برأسه حين إلى أنظمة استبدادية لم تكن مرغوبة ولكن كان من الممكن التعاطي معها، كما كانت تعرف كيف «تمسك» بشعوبها. لقد كان «الواقعيون» يكررون ذلك من قبل لكي يدعوا إلى تسويات مع روسيا أو الصين باسم المصلحة القومية؛ وها هي الدعوة تعود بخصوص العالم الإسلامي (يراجع مثلاً مديح مارشال برغر للنظام التونسي في ناشيونال إنترست، خريف 2003) باسم الاستقرار الذي يشكل الصيانة الحقيقية الوحيدة لتدفق الامدادات النفطية المنتظم وللمنع وصول الأصوليين إلى سدة الحكم.

إن التدخلية الديمقراطية الأميركية، المدعومة أحياناً من الاتحاد الأوروبي، تعطي نتائج ملموسة، ولكنها تبدو في الوقت ذاته مثيرة للشكوك ومؤدية إلى حالات تراجع حقيقية، لاسيما وإن كبيرين في المنطقة كما في أميركا نفسها يعتقدون أن ما انتجته حرب أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي من «جهاديين» توزعوا لاحقاً على بلدان كثيرة لن يكن إلا نوراً مما ستتجبه حرب العراق ضد الاحتلال الأمريكي من «جهاديين» متطرفين سيشفلون حكومات المنطقة لأجيال وفي العالم الإسلامي بصورة أخضر، تثر هذه التدخلية مزيجاً من الأمل والخوف والرفض فأنصار الديمقراطية ما زالوا على شكهم بمعايات أميركا ويجديده محاولاتها، مما يجعل السياسات المتبعة فعلاً من قبل الولايات المتحدة، حسب ملاحظة كارودزور (2005)، أشبه بسياسات الماضي مما هي بما يظهر في التصريحات الرسمية. و«الحرية» التي جعل بوش من نفسه رائداً لها هي مفهوم عامض لدرجة أنه لا يتعدى شعاراً

مرفوعاً. فإذا كانت الديمقراطية في تعديلها الأضيق حرية الفكر والقول، علينا الاعتراف بأن هذه الحرية اليوم في حال أفضل بكثير مما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين سنة. ولكن هذا التقدم الحقيقي لم يكن ناجماً عن حملة عسكرية أميركية أو تحول لدى المسؤولين المحليين بقدر ما كان نتيجة ثورة المعلومات التي ربطت ما بين مختلف البلدان بواسطة الفاكس والراديو والتلفزيون والإنترنت والأقمار الصناعية فوضعت من يارسون الرقابة الرسمية في حالة بظالة بفعل الأمر الواقع. وإذا كانت الحرية حرية السوق، فلا يمكننا إلا تسجيل الرقص شبه الشامل للاقتصاد الموجه في حصارة إسلامية اشتهرت تاريخياً بأسواقها ولا تجد أية صعوبة في استعادة تراث تجاري شهير. وإذا ما كانت في المقابل حرية اختيار الحكام، فإن العالم الإسلامي يجد نفسه في مواجهة مسألة حساسة إن تدخلية بوش الدونكيشوتية المعروفة بطروحاتها التبسيطية قد تصره أكثر مما تنفعه. ذلك أن العالم الإسلامي قد عرف خلال السنوات الأخيرة «إصلاحات» سياسية أدت بصورة مفارقة إلى تراجع فعلي. فلقد اهتمت أنظمة جمهورية منطق الحكم المتوارث باللجوء إلى الاستفتاءات، كما انتخبت مجالس تمثيلية بصورة ديمقراطية ثم حرمت هذه المجالس بصورة استبدادية حق ممارسة صلاحياتها، بينما لم يكن الحزب من نجاح الإسلاميين في الانتخابات يقلق السلطات القائمة فقط، بل أيضاً الأقليات العرقية أو الدينية والأوساط الاجتماعية الليبرالية و/أو الحداثية. إن كل ذلك يشير توجساً حقيقياً من الديمقراطية، سواء جاءت الدعوة إليها من «مناضل» محلي أو من رئيس أميركي. وإن تأكل الفكرة الديمقراطية بصورة جديدة هو هم يشغل اليوم ديموقراطي المنطقة الذين ينهتون بانتباه، أي بخوف، إلى دعوة بوش الديمقراطية. فهؤلاء الديموقراطيون يتقاسمون إلى حد كبير مع مجتمعاتهم صورة عن أميركا تبلغ سلبيتها أنهم عندما يبرزون على التعبير عن قناعاتهم الديمقراطية يجردون أنفسهم مضطرين في البداية إلى الإعلان بصراحة عن تميزهم عن أميركا وعن رئيسها. وقد يمكس القول أنه إذا أرادت أميركا فعلاً مساعدة الديموقراطيين في العالم الإسلامي، فعليها أولاً أن تتعد عنهم - عبارة سمعها كاتب هذه السطور ألف مرة ومرة

وبصورة أعمق، فإن المزيد للديمقراطية، يجد نفسه أمام قضية أخرى: أثر التحول إلى الديمقراطية على مستوى معيشة السكان. من منا لا يعلم أن روسيا قد سجلت عام 2004 نسبة نمو بلغت 8 % في وقت كانت ديمقراطيتها تراجع وتتقلص؟ أو أن الصين حافظت

## أميركا والعالم

على نسبة نمو بين 9 و10% على امتداد أكثر من عقليين من الزمن رغم إيقاتها على نظام الحزب الواحد؟ ومن يجهل أيضاً أن الاقتصادات العشرة التي سجلت نسبة النمو الأهل خلال السنوات الأخيرة كانت جميعها تابعة لبلدان ذات نظام تسلطي؟ إن هذه الاعترافات يجب أن تؤخذ بالاعتبار لدى النظر في أحوال من لا يدركون (أو لم يدركوا بعد) أن النظام الديمقراطي هو حير بذاته ولذاته. وهي في مطلق الأحوال تفسر بعض الحية الديمقراطية التي نشهد لها سواء في أميركا اللاتينية أو أفريقيا السوداء أو العالم الإسلامي فهل يدرك ذلك البطل الجديد له الحرب على الاستبداد إن سلوكه تجاه الصين وروسيا مراقب عن كثب، ومراقب بالتأكيد من قبل العالم الإسلامي أيضاً. فإذا ما تغلبت في هذين البلدين واقعة السيامية على «رسائله» المعادية للاستبداد، سوف يضعف رصيده لدى المسلمين أكثر، لأنه ضعيف هنا سلفاً كما يعلم الجميع؛ ذلك أن هؤلاء مقتنعون بأن الأنظمة المستبدة الوحيدة التي يعمل هذا البطل على إسقاطها لا توجد إلا لدى المسلمين.

خلاصة هذا الفصل إن الولايات المتحدة تمكنت فيما يسمى «بالشرق الأوسط» من تسجيل انتصارات كبيرة حتى في خصم الحرب الباردة، وقبل أن تخرج متصرة منها. والحق يقال إن تسجيل أميركا لنقاط متعاطفة في قلب العالم العربي والإسلامي قد سبق زمنياً خروجها المتصر من صراعها مع السوفييات، وإن موقعها في هذه المنطقة ليس بالتالي مجرد نتيجة أو انعكاس لفوزها في الصراع العالمي. لقد تمكنت واشنطن من تقليص النفوذ الأوروبي في هذه المنطقة غداة حرب السويس، ثم عملت بجهد وبنجاح لطرد النفوذ السوفيياتي منها وتمكنت منه في مواقع عديدة كمصر والصومال واليمن وهو كان يومها مازال في نصارة توسعه في مختلف أنحاء العالم الأخرى. وبسبب كان الوجود العسكري الأميركي المباشر يتضاءل تدريجياً، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، كنا نراه يتجدد ويتجذر في منطقة «الشرق الأوسط» حتى بات لواشنطن وجود عسكري من نوع أو من آخر في ثلاثة أرباع الدول الواقعة بين باكستان والمغرب. وكان الخليج، بدءاً من سنة 1979 (سنة انهيار نظام الشاه واحتلال الجيش الأحمر لأفغانستان) قلب هذا الانتشار العسكري وجوهره. لقد شكّل «الشرق الأوسط» عبر التاريخ مقناطيساً قوياً جذب إليه القوى العظمى البعيدة منه والقرية، وما كانت الولايات المتحدة خلال مسيرتها نحو الموقع الأول في النظام العالمي تتمكن، حتى لو هي شاءت ذلك، من تجنب الاقتراب الحميم من

مصادر الطاقة ومن منطقة التراحات المفتوحة والشديدة الرمزية لذا انكبت اميركا على الأمر بل يمكن القول انها انتصرت في الحرب الباردة على طول الشرق الاوسط نحو عقد قبل سقوط جدار برلين حين تمكنت من انتاج تسوية بين مصر واسرائيل، او من تسنم وضع الحكم في الحرب العراقية - الايرانية، او من طرد صدام حسين من الكويت، او من سيج علاقات امنية مثينة مع اكرتية دول المنطقة او حين استفادت بصورة غير مباشرة من ثبات بل ومن تعاظم قدرات حليفها الاسرائيلي كما من عجز مافيهيا في آسيا كما في اوروبا على الحصول على مواقع مماثلة لهم. إن كانت الصورة كذلك فما الذي تغير بعد الحادي عشر من ايلول لسنة 2001؟ ما تغير اولا هو تعديل عميق على هذه الصورة الاميركية الزاهية لتفوذ واشنطن في المنطقة فالصورة كانت مبنية على ثمانية المواقع الستراتيجي الاميركي من ثبات لاوضاع الحلفاء الرئيسيين ومن احتواء للدول المارقة او المعادية، مع الأمل بأن انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة وحركية العولة من جهة اخرى من شأنها الضعط التدرجي على الانظمة والمجتمعات كي تتحول من مجرد الاصطفاف الى جانب العرب الى التنازل معه في مؤسساتها ونظرتها للعالم. هذه الصورة اهتزت بعنف في 11 / 9 / 2001 اذ بدا ان القوى المعادية ما زالت قادرة على تحدي التعوذ الاميركي بمجرد استمرارها (العراق-سوريا) او بتعاظم قدراتها (ايران). وما هو أخطر: بدا ان القوى الحليفة (باكستان-السعودية-مصر) تحييء داخل مجتمعاتها قوى غير مضبوطة قادرة على الحاق الأذى بأميركا نفسها، في افغانستان والعراق، كما في اليمن وبالي بل وفي نيويورك وواشنطن. وبدا أن نحواً من خمسين نقطة ارتكاز عسكرية في طول المنطقة وهرضها (أي فيها يسمى «بالقيادة المركزية») عاجزة عن إنهاء القوى المعادية، وعاجزة ايضاً عن ردع القوى العاملة سراً داخل مجتمعات الدول المستتبعة والتي تصمم حركات أصولية متطرفة تساهلت معها الانظمة الصديقة وعلماء نوويين باكستانيين يعرضون معرفتهم التقنية على أي كان. من هنا صحوة مزعجة على واقع يختلف جوهرياً عن التصور السائد، وهي صحوة التفت، في اميركا نفسها مع مدرسة إستشرافية جاءت غمد صحوة العملاق بالبراهين والحجج والنصائح بما يكفي لجعلها تدفع العملاق نحو مزيد من التورط في معضلات العالم الاسلامي، ومستوى اعل من المخامرة في التدخل بشؤونه. واختلطت الأهداف وتعددت الوسائل فتلامت حيناً فيما بينها وتصادمت حيناً آخر وبدأت الولايات المتحدة عملة الحادي عشر من أيلول وكأنها

باتت تريد كل شيء من كل الناس: تريد وقف انتشار الأسلحة عبر التقليدية وتريد شن حرباً مفتوحة على الارهاب، وتريد التحكم باتفاق عائدات النفط، وتريد ازالة الأنظمة الاستبدادية، وتريد القضاء على مفهوم القومية العربية، وتريد العمل على تطوير العقيدة الاسلامية، وتريد نشر الديمقراطية في كل مكان وتريد، في الأساس، استعادة هيبتها المكسورة في اذهاب القادة والناس على السواء.

إن مشروعاً كهذا بالضرورة مفتوح في الزمن، فهو طموح لدرجة يشك المرء في قابليته للتنفيذ، أو في تحقيقه في القريب المظور من الزمن ويشك اساساً في قدرة الولايات المتحدة على قيادته ورعايته الى أجله غير المنظور. اما المتفائلون فهم يريدونك ان تتغاضى عن الآثار السلبية الملموسة لهذا المجموع (كمثل إثارة همة «الجهاديين» او كملاحظة ان «العمليات الارهابية»، وفق تصنيف وزارة الخارجية الأميركية نفسها قد ازدادت ثلاثة أضعاف سنة 2004 عما كانت عليه سنة 2003) بتقديمها، بتأخر هناك، او تراجع هنالك، ولكن الخطوة قد وضعت موضع التنفيذ واميركا قد تورطت فيها لدرجة بات التخلي عنها مستحيلاً والفشل فيها غير مسموح، فاصبروا وتروا وسيأتي يوم يستقر فيه العراق وتسقط الانظمة المشابهة لنظامه المخلوع وينكمى الارهابيون ويعم «السلام الديمقراطي» الكانطي الاجماف عموم المنطقة. اما المشككون فيشربون الى هول هكذا خطوة والى التناقضات الفاضحة التي تعترئها، ناهيك عن الخواء المفهومي الذي يميزها، والتبسيط المخمل الذي نراه فيها، والقدرات الهائلة التي يتطلبه تحقيقها، والدماء التي سالت وتسيل وسوف تبقى تسيل قبل ان تصل تلك الخطوة الى حواشيها بحيث تبدو، إن هي وصلت الى تلك الحواشيم، ذات كلفة عالية لدرجة تفوق بكثير على فوائدها. اما المشائمون فيخرجون من التشميخ نفسهم، ومن مقارنة بين أهداف اميركا ومساثلها للوصول الى خلاصة ان الناتج الحقيقي لهذه الحملة الاميركية المستجدة على المنطقة لن يكون إلا العوضى وانعدام الاستقرار والتمزق في سيج المجتمعات، بل يبالغ عدد من المشائمين فيعتبرون (عن خطأ برأينا) أن داك التمزق هو تماماً ما تسعى واشطن الى.

لقد بتنا في لبنان وسوريا والعراق ومصر وفلسطين وجزيرة العرب، كما في ايران وباكستان في خضم هذه الحملة المتعددة الاهداف المتنوعة الوسائل. وليس من المبالغة القول ان مصير التواجد الاميركي في العراق قد تحول الى معيار اساسي للحكم على

مستقبل تلك الحملة ونجاح اميركا من فشلها في بلاد ما بين النهرين سيكون شديد التأثير على مستقبل تلك الحملة في المنطقة بل على تطور موقع القوة الأعظم في النظام العالمي بأسره. لقد اختارت واشنطن العراق نموذجاً وحجر زاوية وسيحكم على سياساتها أساساً في الموقع الذي احتارته والذي سيتحول مفتاحاً لحياتها ان نجحت وبنياً لتجربة مأساوية تشبه التجربة العيتامية بل تفوقها ان فشلت. وإذا كان من امثولة واحدة يمكن استخراجها من السنوات الاربع الاولى لهذه الحملة فهي أن النجاح فيها مستحيل إن قادتها اميركا بروحية تفرد العملاق المجروح في هيته والساعي لإثبات قدرته. فالمشروع الذي انطلقت به اميركا سنة 2001، وهو ليس أقل من إعادة صياغة المنطقة على اسس جديدة، لا يبدو قابلاً للتعبيد إن ذهبت فيه اميركا وهي على صممها، صمم يجمعها من الاستعاضة الى حملاتها الاقربين، صمم يجعلها تهتمش الحبراث العلمية عن المنطقة داخل جامعاتها، صمم يدفعها للاستعاضة فقط لمن يرى رأياً دون تحفظ واحد. لكن الصمم الأخطر هو الذي يصيب العملاق ازاء ابناء المنطقة أنفسهم. فهل يمكن فعلاً تصوّر عملية إعادة تشكيل واسعة، عميقة بل جذرية، لمنطقة هريقة في التاريخ، مألغة التسيّس، ثرية بالمعتقدات والمذاهب والآراء، مالكة لثروات طائلة، دون أن يؤخذ فعلاً برأي سكانها؟ وهل لمهندس خارجي ان ينجح في تشييد ساء ملائم ان كانت حقيقة موقعه من صاحب الدار اللامبالاة إن لم يكن الاحتقار؟ وهل يفهم العملاق الراهن ان ابناء المنطقة واصحاب الدار قد رأوا قبله قوى عظيمة وامبراطوريات جبارة تأتي وتروح، وقد احتلط التأثير بها بالحقبة منها؟





## خاتمة

كنا في نص لاقى بعض الصدى يوم نشره، قد أشرنا إلى إن نهاية الحرب الباردة وإنهيار النظام العالمي الثنائي القطب، من شأنها أن يهددا استقلال الحلقات الأضعف في النظام العالمي وإن يعيدا للواجهة ظواهر قديمة - مستجدة كالوصاية والانتداب والاستتباع (سلامة، 1993). وببدا كان معظم المراقبين يركزون على دواة الساحة الأوروبية بوصفها الساحة الرئيسية لصراع الشرق والغرب، رحنا نتلمس آثار هذا التحول الجذري على ضواحي العالم الأوسع ومنها منطقتنا منه فاصلدنا بحثاً مطولاً حاول رصد «نداءات الأمبراطورية»، أي تلك الدعوات للنجدة التي سمعت في مختلف انحاء العالم، والتي كانت تسهل وتشرعن إعادة بسط هيمنة دولية مرافقة لحركية العولمة، وهي هيمنة بدت في الاجمال اختيائية، يتم استدعاؤها والاستقواء بها، على حساب تراث الاستقلال والسيادة والمساواة بين الدول (سلامة، 1996). وما هذا الكتاب الا نوعاً من الاستكمال لهذه الرحلة التأملية في احوال العالم، يعالج نحو عقد ونصف من إعادة تشكيل النظام العالمي ومن سعي اميركا للتربيع منفردة على رأسه ومن التأثير الضاغط على مجرياته.

فهل أن الولايات المتحدة دولة هيمنة بالفعل؟ أم قوة عظمى؟ أم إمبراطورية؟ ليست هذه الألفاظ مجرد مرادفات. إذ غالباً ما يدل استعمالها على خيارات معرفية و/ أو إيديولوجية متباينة، (وإن كان ثمة من يميل إلى الخلط بينها) إلا أن هناك إجماعاً على تصنيف أميركا ضمن فئة قائمة بذاتها، بالمقارنة مع سائر الدول الكبرى في العالم. فيما عدا ذلك، سرعان ما يتصكك الإجماع، إما لتعريف هذه الوضعية، أو لمقارنتها مع إمبراطوريات سابقة، أو لتحديد الإستراتيجية التي تتبناها أميركا فعلياً، أو للتكهن بفترة الحالة الاستثنائية هذه. إلا أن أعراض تغير في الذهنيات بدت واضحة إذ اقترح أميركيون أن يتحول بلدهم إلى «إمبراطورية»، ليس للشكوى من «تهمة» كهذه أو لرفضها، بل على العكس لتبنيها والتباهي بها أيضاً. يحث أندرو باسيفيتش مواطنيه على تبني هذا الوضع «الحقيقي» لبلدهم:

«لا تكمن المسألة الملحة والتي لا يستطيع الأميركيون إغفالها في معرفة إذا ما كان بلدهم قد أصبح قوة إمبراطورية، بل في معرفة أي نوع من الإمبراطورية يريدون» (ص 244). فلو استجاب الأميركيون لهذا النداء لكانوا أنهموا حقبة طويلة من الرياء، حسب طوي جادت (2004) الذي يضيف متلهشاً عندما يرى امتعاض الأميركيين كلما ذكرت أمامهم فكرة الإمبراطورية، «رغم أنهم ضموا أراض واسعة وأخضعوا شعوباً كثيرة، فهم لا يزالوا يرددون أمام عالم مدرك تماماً لحقيقة الموضوع أنهم لا يريدون إمبراطورية وأنهم ليسوا إمبراطورية، وإذا ما كانوا كذلك فستكون الإمبراطورية مختلفة كلياً عن جميع الأخريات». أما المؤرخ البريطاني مايكل فرغيسون فإنه بعد تأكيده الصارم على أن وضع أميركا في العالم هو بدون أي شك وضع إمبراطورية مكتملة، فهو يأسف لإنكار الأميركيين أنفسهم لما يعتبره امراً بديهياً، بل هو يدعوهم للإصرار بالاعتراف بهذا الوضع، لأن هذا هو الشرط الضروري لنجاحهم كإمبراطورية.

ليست أية قوة كبرى (أو حتى عظمى) بالضرورة إمبراطورية. تعتمد الأولى وفق اصطلاحها الأكثر تداولاً إلى حرص نفوذها على الدول الأخرى وتأثيرها على مجمل النظام الدولي. بالمقابل، تعرّف الإمبراطورية كشكل من الحكم يمارسه بلد على البلدان الأخرى، ليس فقط للتأثير على سياستهم الخارجية، بل أيضاً لفرض خيارات سياسية داخلية على الوحدات التابعة لها. كذلك تميل الهيمنة إلى إحداث اصطفااف الدول الأخرى وراء القوة المهيمنة، في حين أن الإمبراطورية مطلبة أكثر بكثير، فبالإضافة إلى جهودها في تأسيس وتثبيت نظام دولي شديد التراتبية، «يجب أن تؤمن أيضاً الأمن والاستقرار الداخليين للأجزاء التي تتشكل منها، وتستوفي إيرادات تسمح لها بسد تكاليف الإمبراطورية، وتؤمن اندماج نخب المجتمعات التابعة في مشروعها الذاتي، وتتولى كافة المهام التي تعترض تأثيراً جوهرياً على الشؤون الداخلية لسائر المجتمعات» (روزين، 2003). وفق هذا الاصطلاح الشائع، ليست أميركا إمبراطورية بعد لكنها تصدر إشارات عديدة تدل على أنها ذاعبة بوضوح في هذا الاتجاه.

إنها خلاصة ملا شك مبكرة سبق وخلص إليها البعض، فالملفوظات الأربعين الحديثة العهد التي تصطف على مكتبي متحدثه بطريقة أو بأخرى عن «إمبراطورية أميركية» هي خير دليل على ذلك. ترى غالبية هذه الملفوظات أن الولايات المتحدة عمدت إلى فرض

وضعية هيمنة على العالم مستعملة «التهديد السوفياتي» كفرعة وليس كسبب لهذا الانتشار العالمي، مما أدخلها في سياق منطق إمبراطوري منذ سنة 1945 : «إن نظاماً عالمياً مؤسماً على السلم والاستقرار والتكامل الاقتصادي يسهل توسع الحدود الأمنية للولايات المتحدة التي تكفلها رسمياً، وبالتالي الحدود الأمنية لالتزاماتها» (لاين وشوارتز). ذلك هو المنطق الإمبراطوري: أن تدرك أميركا واجبها في الدفاع ليس فقط عن مصالحها الخاصة، بل أيضاً عن مصالح حلفائها وأصدقائها، وأن تمنع هؤلاء، كما ظهر بشكل أوضح منذ مسودة عام 1992 واستراتيجية الأمن القومي لعام 2002، من قدرة الحصول على الوسائل اللازمة لحماية مصالحهم الخاصة ومن أن يصبخوا بالتالي منافسين لها. «لا يمكن لإستراتيجية التفوق إلا أن تفضي إلى إمبراطورية تقيم سباجاً حول الكرة الأرضية» (نفس المصدر). خصوصاً إذا قامت الاستراتيجية على «منع ظهور منافس جديد قد يشكل تهديداً للنظام على غرار ما كان يحسده سابقاً الاتجاه السوفياتي، ومنع البروز المستقبلي لأي منافس عالمي، وفق ما ورد في المسودة. هكذا يصبح الحفاظ على نظام وحيد القطب الهدف الأكثر أهمية، كما أن اللجوء إلى كافة الوسائل لإحباط الدول المتقدمة في طموحها إلى لعب دور عالمي أكبر يصبح هو أيضاً ممكناً، يتضمن، وفق الظروف والإمكانات، التدخل في شؤونها الداخلية.

إذا كان هناك من «إمبراطورية»، فهي تكمن في مفهوم جديد بالكامل قد يكون محركه الرئيسي البحث عن المناعة المطلقة، وبالتالي المحافظة على النظام الأحادي القطب عبر كافة الوسائل، الوقائية ضمها. إلا أن كثيرين، دون أن نحدد حلفياتهم، يعتبرون «الإمبراطورية الأميركية» حقيقة لا تنقضي. ينسبها فيدال (2004) إلى منتصف القرن التاسع عشر بالتزامن مع عهد الرئيس بولك لينوز بأن مؤيديها في أميركا نفسها كانوا دائماً أكثر من معارضيهما، بينما يعيدها إغناطييف (2002) إلى مطلع القرن العشرين مع عهد الرئيس تيودور روزفلت، وبينكوفيتش (1999) وباسميتش (2002 و 2005) إلى بُعْد الحرب العالمية الأولى مع عهد الرئيس ويلسون. غير أن الجميع يتوّه بالحرج الذي كانت تتبهره لفظة «إمبراطورية» بين الأميركيين، لذلك تابعت «في الخفاء» (فيدال)، «في إنكار شعبي مهين» (باسميتش)، «في معي ساذج لما هو بدمي» (إغناطييف)، «مع الإشارة إلى أن الجمهورية نشأت من الثورة الأولى المناهضة للاستعمار، ومع احتقار علمني للإمبراطوريات الاستعمارية وتداول مصطلحات جديدة للدلالة على وجهها الأميركي» (بورباك وتاريل)، لم يجرؤ أبداً أي

رسمي أميركي على التحدث عن بلده كإمبراطورية: «إذا ما كانت أميركا كذلك، فهي الإمبراطورية الأقل ظهوراً في التاريخ» (كورت، 1997)، وهي «إمبراطورية الإنكار بأنها إمبراطورية» (فرعيسون، 2004).

لقد بنى الرومان إمبراطورية وتولوا زمامها، بينما لا يزال الأميركيون حتى مطلع القرن الحادي والعشرين يصرون على عدم الاعتراف بتلك التي أنشأوها. فالإمبراطورية الأميركية، إذا ما كانت كذلك، لا تشبه النموذج الروماني ولا المشاريع الاستعمارية السالفة التي لا تناسب التجارة على ما يبدو، بينما لم يكن بإمكان «الإمبراطورية الأميركية» إلا أن تجسد إرادة الوصول المباشر إلى الأسواق الخارجية (رملاو، ص 232). كذلك أسست القوى الأوروبية إمبراطوريات بالمعنى المؤسسي للكلمة، بينما تكمن السمة الخاصة بـ«إمبراطورية أميركية»، على العكس، في طبيعتها اللامركزية، من حيث عدم اعتراف أميركا بها، والمتعددة الأشكال بأوالياتها. وهي تهدف قبل كل شيء إلى فرض «نظام» ملائم لأميركا وسط عالم تهدده الفوضى، أو يتهدده بروز منافسين. قد يكون الطمع، لا سيما في البترول، هو الحافز الرئيسي للإمبراطورية الأميركية، كما كان لدى أوروبيي القرن التاسع عشر؛ لكن قد يكون هناك حافز آخر، كالشفقة، أو ما يسميه كوبر «الممارسة الإمبراطورية الدفاعية»، المتمثلة في التدخل من أجل وضع حد لمظاهر البؤس والمجازر التي لم تعد تحدث في عالم بات متاخلاً ومتربطاً كما لم يكن في يوم من الأيام. كذلك يوافق ديباك لابل (2004) على هذه الصورة «الدفاعية» للإمبراطوريات بوصفها مراكز حضرية (وحضارية)، مهددة من شعوب تحيط بها، تخوض عمار حملة ضد عدم الاستقرار الذي يسببه جيرانها البرابرة، مع الإشارة إلى أن كل البلدان باتت متجاورة في العولمة التي يشهدها العالم. فيما يرفض اليسار، أو ما تبقى منه، والإنتماليون، إذا ما وُجدوا، سياسة التدخل، يعتبر البعض، ومنهم مايكل فرعيسون (2004)، أن أميركا لا تمارسها كثيراً. كما نجد ذلك لدى ذوي النوايا الحسنة مثل سامتا ماور (2002) التي نالت جائزة بوليتزر 2003 على ندائها المؤثر إلى التدخل الأميركي لوقف المجازر البشرية. كذلك توصل آلبي (2002) إلى خلاصة مشابهة معتبراً أنه بات من الصعب أن تستمر أميركا في التحفظ عن الظهور كإمبراطورية. قد تتمثل المبادرة إلى دور إمبراطوري في «الدول التي تعاني الفقر أو الكوارث» عبر المساعدات الإنسانية، ولكن أميركا تنزلق، ربما عن لا وعي، إلى دور

امبراطوري عندما نكتشف ان مساعداتها لا تفي بالغرض المطلوب الا اذا انخرطت في عملية بناء المؤسسات الملائمة وغرض الاستقرار الضروري في داخل الدول المتلقية لتلك المساعدات. هكذا «لا تعود المسألة كامنة في معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعتمد إلى ملاء العراغ الذي أحدثته اندثار الإمبراطوريات الأوروبية، بل ما إذا كانت مسترذك أن ذاك هو ما تقوم به فعلاً».

تتيح هذه الاستراتيجية، التي تم تبنيها على أعلى المستويات السياسية منذ بضع سنوات، والتي لا جدال فيها على كون أميركا مهيمنة، بل إمبراطورية، إقتال جدالات قديمة تعود إلى ما يقارب القرن، عما إذا كانت أميركا قد بلغت وضعيتها الحالية، بالرغم من تحفظ عميق، وكأنها كانت مدفوعة إليها بعمل تسلسل الأحداث، أو على العكس، إن كانت قد قصدت انشاء نوع من الهيمنة العالمية مع الحرص على إخفاء لعبتها بدقة. يذهب الرأي الأول، السائد منذ فترة طويلة، على أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1918)، كان الناتج القومي للولايات المتحدة مساوياً لتاجات كل الدول الكبرى مجتمعة. لكن «أميركا كانت حيتل غريبة الأطوار ومسألة» (كيندي، 1999). غير أن الحرب العالمية الثانية أجبرتها على أن تتبرأ مكانتها علانية، كما أن المواجهة مع الاتحاد السوفياتي أضعفتها بتعذر إدارة الظهور لبقية الكرة الأرضية، فإذا بها تصبح زعيمة «العالم الحر»، فتحاصر الخطر السوفياتي على امتداد حدوده وتتحداه في العالم بأسره. اعتقدت أميركا، وفق هذا الرأي، للحظة أنها ستخسر التحدي، لكن «الإنهاريين» فقط تصوروا ذلك الأمر إذ كانوا يجهلون الطاقة التي يمتزنها هذا البلد وكذلك النهاوي المتفاوت سبباً لأوضاع كافة خصومه فمهما توهم «آيات الله المسلمون والمبعوثون السوفيات ووزراء الترية الفرنسيون» (بالعودة إلى العبارة المقتضبة للمؤرخ بول كيندي الذي نسي بلا شك أنه كان هو نفسه مثال أولئك «الإنهاريين» عشية روال الإتحاد السوفياتي) فإن أميركا، دون أن تسعى لذلك عن قصد، مستتهد ماحتلال موقع أول، بل مهيمن، بل حتى إمبراطوري، في العالم الواسع. منذ أكثر من ستين عاماً، كان المدافع عن مبدأ الدولية الليبرالية، السيناتور ويليام هولبرايت، أقصّل من عرض هذه الأطروحة في نيويورك تايمز ماعشرين في 22 تموز 1945: «لقد وجدت أميركا نفسها اليوم تأخذ على عاتقها مسؤولية وجوب قيادة العالم، دون أية رغبة منها للقيام في ذلك ودون السعي إليه مطلقاً. إننا ورثة حضارة مسيحية غربية، فيجب علينا أن نمارس بكل قواما هذه

القيادة التي انتمتتا عليها العناية الإلهية» (أعيد هذا النص لدى ديفين، 1969).

يكاد يصعب تصديق هذه الحكاية الجميلة لقوة عظمى مترددة أجبرتها التحديات الخارجية على أن تصبح مهيمنة دون سعيها العملي إلى بلوغ ذلك الوضع. فقد تأسست إمبراطوريات شتى دون أي تصور مسبق، وفق توسع طبيعي بمعزل عن أي محرك خارجي. لكن منذ بضع سنوات، استرجع بارنيت وولسميث ولان فاكترهم بصوت أعلى، ممززين استنتاج المؤرخ جون لويس غاديس (1993) الذي يلاحظ «كم يندر المؤرخون الذين قد ينكرون اليوم أن الولايات المتحدة كانت تتحصر للسيطرة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أو أنها كانت قد تحصرت لذلك قبل أن يبرز الاتحاد السوفياتي كقوة مضادة».

منذ أن أدركت أميركا هيمنتها الاستراتيجية بالقول كما بالفعل، بات هذا السجال الشيق من اختصاص المؤرخين. فقد يواجه السياسيون مهمة أصعب إذا ما تفحصوا المستقبل لتوقع مدة هذه الفترة الوحيدة القطب. حملت طيات كتابا هذا البشري السارة «للمتائلين» فاستذكر الفصل الأول حججهم، وقدم الفصل الثاني الرواية الإمبراطورية حلانية للمحافظين الجدد، بينما عرض الفصل الثالث إعادة الترتيبات التي فرضها هذا الطموح على العلاقات بين البتاخون وسائر الوزارات الأخرى، وعرض الفصل الرابع الثورة التشريعية التي كانت انعكاساً ونتيجة لمشروع الهيمنة هذا بالمقابل، خصصنا الجزء الثاني من هذا الكتاب للأزمة التي أثارها هذا المشروع مع الحلماء الطبيعيين لأميركا، والتوتر المحتم بين تعريف انتهازي للمصلحة القومية وبين شروط العولة، وأخيراً للصعوبات الهائلة التي واجهتها أميركا، وفق قراءة ناقصة ومنحازة للوقائع المحلية، في ترجمة هذه الاستراتيجية إلى تشكيل جديد للعالم الإسلامي الذي اعتبر الساحة الأكثر إلحاحاً لنشر الاستراتيجية الجديدة.

هل يجدر أو يمكن الحزم، بمستقبل الوضعية الحالية لأميركا، والجهود الواضحة للحفاظ عليها وتعزيزها، والتحديات الكبرى التي يواجهها و/أو يوجد لها مشروع كهذا؟ عام 1972 صدر كتاب تراجع القوة الأميركية لهري براندون الذي كان قد أمضى ربع قرن في واشنطن كمراسل في الصاندي تايمز البريطانية في العاصمة الأميركية. يتحدث براندون في هذا الكتاب، الذي احتفظ به بعناية في مكتبتي، عن تعامله مع مضيقيه الذين

أدرك حينها أنهم دخلوا في مرحلة تراجع بل وأقول. فكذب وكأنه يعزيمهم 'لقد شكل تراجع وضعية مهيمنة تجرمة مؤلة لكل القوى العظمى عبر التاريخ' كانت نهاية الهيمنة الأميركية «صدمة مقلقة»، فضلاً عن أنها تمت أسرع بكثير من اعتزال بريطانيا العظمى أو فرنسا كقوى استعمارية. بعد عشر سنوات على كتاب براندون، قام أحد أفضل عملي الثورة التي شكلها عهد الرئيس ريفان بمقارنة أميركا مع روما في القرن الخامس وهي تسحب مبالقها واحداً تلو الآخر من إمبراطوريتها الشاسعة (هيليس، 1983). إذاً بإمكان أميركا أن تدعي بأن افولها أقل ألمًا، فهي لم تعترف أبداً بالإمبراطورية التي كانت توشك ألا تكونها. نرى إذن أن كثيرين قد قرروا على امتداد القرن العشرين بأن أميركا قد دخلت مرحلة تقهقر وافول ليصابوا بعد حين بالدعشة أمام نهات تحليلاتهم وخفة استنتاجاتهم، مما يدفع أي مراقب معاصر للمرحلة الراهنة إلى الحذر من توزيع أوراق النعي قبل اوانها أو من الحزم بفشل المشروع الراهن وهو بعد في هر مرحلة محاولة انجازه.

وإذا كان الماضي القريب يساعد بطريقة ما في تكهن المستقبل، فليس هناك من أسباب واضحة لاستنتاج قصر مدة الفترة الوحيدة القطب: قد تجعل أميركا من القرن الحادي والعشرين، أكثر مما فعلت من سابقه، قرناً أميركياً قد تنبسط قوتها خلاله، ويتوسع نفوذها، وتسود قوانينها، حتى أنها قد تجد في الطاقة الهائلة على التجدد بل على إعادة إنتاج نفسها. التي لم تتوقف عن التميز بها، الوسائل اللازمة لردع كل من يتصور تعطيل انتشارها أو حتى إعاقته. سيبقى إبداعها التصوري، وابتكارها التقني، وقبل كل شيء إيمانها في رسالتها وتفاؤلها العنيد، في حالة جهوزية تامة لمساندتها في مواجهة العوائق التي لا بد منها، ولتشجيعها في التغلب على الانكسارات المرحلية. هكذا قد تخوض أميركا سباقاً ضد نفسها، وقد تبرز لقب القوة الأولى في التاريخ التي لا يمكن تجاوزها. ولا يتوقف «المختفئون» الأكثر حماسة عند العقود الأربعة أو الخمسة التي تصوروها لاستمرار «الفترة الوحيدة القطب»، بل إنهم مهتمون من الآن فصاعداً بتخيل نظام دائم الأحادية هو بمثابة «روايتهم» الجذرية «لنهاية التاريخ».

لكن الشك مسموح، أقله ما لم يكن المشروع المدرك قد تبدل بشكل أساسي. بلا شك ستبقى أميركا قوة عظمى، لا نظير لها، متفوقة على الجميع لأنها «الأكثر اكتسالاتاً»، والوحيدة القادرة على ممارسة استراتيجية شاملة. لكن هذا التقدم لا يضمن نجاح مشروع إمبراطوري

مهيمن طامع جامح. ولدى كاتب هذه السطور في الأقل خمسة أسباب متكاملة للشك في نجاح المشروع النيو امبراطوري الأمريكي (إن لم يتم تعديله بصورة جذرية):

يتعلق السبب الأول بالحدود نفسها للقوة العسكرية التي تفرض على الآخرين مغذية أحقادهم، والتي تسحق أعداءها تخلف أعداء جدد. من هنا أهمية السلطة المعنوية كمصدر جوهرى للمهيمنة الطويلة الأمد. كتب جوزف كونراد في مقطع لا ينسى من قلب الظلمات متحدثاً عن القمع البلجيكي في الكونغو: «ليس غرو الأرض، أي انتزاعها من الذين يختلفون عنا في اللون والشكل والأنف الأفطس عملاً جليلاً إذا ما تأملنا عن قرب. يمكن أن تفتديه الفكرة فقط وليس الرياء العاطفي، وأيضاً إيمان حصيب بالفكرة أو أي شيء. قد تقوم بسلامة لكي تمود لاحقاً وتنحني أمامه مصحياً بتمسك تحت رايته». إن هذه الفكرة المهمة للقوة المهيمنة لا تقل أهمية بالنسبة إلى الآخرين.

عبدًا تحدث دونالد رامسفيلد إلى العراقيين: «لم نأت إليكم كغزاة»، مثلاً تحدث قبله بابلويون إلى المصريين والجنرال البريطاني مود إلى أهالي بغداد عام 1918، ولم يصدقها أحد، ولم يكن رامسفيلد أو امر حظاً منهما. تظهر الإحصاءات التي تنشرها الولايات المتحدة هي نفسها عبر معاهدتها الرسمية أو نصف الرسمية أو الخاصة أن الفكرة التي تصورها أميركا من العالم وما تنوي أن تفعل فيه لا يتشاطرها الآخرون، حتى أنهم يرفضونها جذرياً أحياناً. أهو عدم تفهم عابر مرتبط سببه مبادرة أو مغامرة أو سياسة اميركية بعينها أو أنها رسالة تشكيك دائم بنوايا القوة الأعظم؟ تظهر صورة أميركا غامضة إلى حد أن يسهل على المدى البعيد قلب الاتهامات الإيجابية والسلبية. هل نسيت أميركا أن «آباءها المؤسسين» كانوا يتصورونها «كإمبراطورية المثال والنموذج»، لا القهر والهيمنة؟ تفوح من التناقضات الواضحة بين قولها وفعلها في أكثر من مجال رائحة رياء تؤثر بشكل سلبي على السلطة المعنوية التي يركز عليها تقتل الآخرين لفكرة الزعامة. ما هذا ذلك، قد تكون أميركا في طور أن تصبح بلداً يميل إلى سياسة التدخل المفرط؛ فإن ضعف سلطتها المعنوية الواضح يجم عليها إلى إطلاق العنان لقوتها العسكرية عبر العالم بسرعة كبيرة لا يقوى احد في العالم على مجاراتها. تلك هي المفارقة لقوة تتفاخر جهرًا بسياساتها الأخلاقية، لكنها لم تعرف يوماً مثل افتتاحها الحالي «بقوتها الضاربة»!

تلعب المعايير دوراً مركزياً في النظام الدولي لأن هذا الأخير ليس مجهرًا سلطه جبرية



منتظمة على غرار النظام السيامي الداخلي. وتنطوي السلطة المعنوية على مسألة الشرعية لكنها لا تقتصر عليها: فالسلطة هي، في منطق ماكس ووبر، الاقتران السعيد بين القوة والشرعية. تفترض الجلياعة الدولية أن تشاطر الدول الأعضاء تعريفاً مشابهاً قدر المستطاع لما هو شرعي. لذلك عندما تشكل الدولة الأقوى بالقوانين الثابتة، فهي لا تكتفي بانتهائها، بل تثير الشك في مجرد وجود «أسرة دولية» تدعي العمل باسمها. وعاجلاً أم آجلاً سيؤدي ضعف السلطة المعنوية إلى ظهور وزن مضاد في أصعب الإيمان: إن الوضعية المتقدمة لأميركا مبنية على الإيمان بأن ممارسة القوة الأميركية ترتبط بالمبادئ العامة لاتحاد أمم حرة. وإن تبين أن هذه العقيدة لا أساس لها، تصبح الولايات المتحدة قوة إمبراطورية مثل الآخرين، محكوماً عليها بأن تثير نفس العدائية ونفس تحالفات القوى المضادة التي كانت قد أوجدتها القوى الإمبراطورية عبر التاريخ» (هيدريكسون، 1997-1998). منذ وودرو ويلسون، لم تفتأ أميركا تعتبر السلطة المعنوية كمصدر جوهرى لسياستها الخارجية إلى حد رفض أي ذكر للسياسة الواقعية. «من الصعب أن تعرض نفسك كقائد ما لم يكن سلوكك مدعاة إعجاب، وسلطتك محترمة، ومثالك مقتدى به. يبقى أن تكون قوياً. أما نحن فليس هناك من يهابتنا ولا من يحبنا، حتى أننا لم نعد مثلاً لأنفسنا» (جادات) إذاً في عالم خال من خطر النارية أو الشيوعية، لم يعد من يبرر الهيمنة الأميركية هو «آخر» مهدد لها، فيجب أن نجد تبريراً في نفسها في النظام الذي تؤسس، والخدمة العامة التي تقدمها للنظام العالمي، والقيم التي تدافع عنها، فضلاً عن أن الروح التي تحركها يجب أن تكون فعالة، مما يصعب عليها الأمر حين تتكرر أميركا لهذه الحقيقة تهتم بالرياء وعندما تظهر ينسب إليها التكبر. في كلتا الحالتين، تبدو سلطتها المعنوية هشة.

يرتبط السبب الثاني بالوسائل التي نستخدمها أميركا لإنجاز مشروعها في الواقع، قد يكون بول كينيدي محقاً في أطروحته المبكرة عام 1988 عن حتمية نقطة المصل التي يسببها التحدي المالي. أما كان حل نهاية المنافسة بين الشرق والغرب، التي حصدت عقداً من الإنهاء الثابت والتوازن المالي، أن تؤخر لحظة القطيعة هذه بدل أن نلغيها؟ قد يصح ذلك عبر التكبير في جمع عناصر برزت منذ عام 2002: ترايد مقلق للعجز في الميزانية (وفوق التهج المسجل منذ 2001، قد يبلغ الدين العام على الحكومة الاتحادية من 2 إلى 6 تريليون دولار قبل سنة 2015)، عدم توازن متزايد للميراثية التجارية (فقد ارتفع الدين

التجاري الخارجي لأميركا حوالي 660 مليار خلال سنة 2004 فقط)، ارتفاع سعر الدولار الذي تستورده أميركا منهم والذي تسجل مؤشرات ارتفاعاً متزايداً، الكلفة غير المتوقعة للحملة العراقية، دون الحديث عن الحدود المتوقعة لتمويل مدعوية أميركا للبنوك المركزية الأجنبية، والأسبوية منها على وجه الخصوص. إن أيّاً من هذه العوامل المالية لا يهدد، إن أخذ على حدة، مشروع الهيمنة في مجمله. ولكن يمكن أن يؤدي اجتماعها إلى ذلك. إن بورياك وتاريل (2004) مقتنعان بذلك، ولكن موقفهما إيديولوجي أكثر مما هو تقني من جهتهما، لا يركز فرغيسون وكتوليكوف (2003) على كلفة الالتزامات الخارجية بقدر تقديرهما من كارثة قد تصيب أغلب البلدان الغنية دون أن توفر أميركا نفسها، وهي تمثل في التناقض المتزايد على صعيد التكلفة العامة الداخلية، بسبب الهرم السكاني، بين نسبة المتفاعدين (التي ستضاعف عام 2030) وكلفة رعايتهم الاجتماعية. ويبدو أن هناك أزمة مالية محتملة على صعيد التقديمات الاجتماعية، بل أزمة مالية حادة يعتبرها واردة الحدوث علماء اقتصاد ذوو شهرة واسعة، من أمثال سامرر وغارتن وروين وسامويلسون وكثيرين غيرهم. ومنذ عدة أعوام لم يصبح نايل فرغيسون «انهيارياً» جديداً فقط، بل متنبئاً بأزمة مالية حادة تؤدي إلى تفكك المشروع الإمبراطوري الأميركي ونهاية العولمة أيضاً. (علماً بأن هناك تناقضاً حاداً بين أي مشروع نيو - إمبراطوري يتطلب نشراً للقوات على الأرض كما حصل في كوريا وفيتنام والعراق لفترة طويلة وبين تغير المعادلة الديمغرافية داخل الولايات المتحدة والذي يجمع من تعزيز القوات البرية بالعديد المناسب، وهو عديد لا يمكن لأي تقدم تكنولوجي أن يحد حقيقة من ضرورته).

والواقع أن أميركا كانت، على الصعيد الاقتصادي، ضحية مزدوجة لنجاحاتها الخاصة. فإعادة بناء أوروبا واليابان ودخول دول مثل الصين والهند حديثاً إلى نادي «الكبار»، كل ذلك يقوي إيمان أميركا بالرأسمالية أكثر، ولكنه يؤدي بها إلى القبول بتناقص متزايد لحصتها في الناتج القومي العالمي، من حوالي 5% عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 22 أو 23 % في أيامنا هذه. يضاف إلى ذلك أن إصرارها على دور القطاع الخاص واستقلال مؤسساته يدفع بها إلى القبول، مثل جميع الدول الأخرى، بواقع فقدان بعض نفوذها، ليس فقط على الدول الأخرى، وإنما على السوق المعولمة أيضاً مع الإشارة إلى أنه إذا ما كان الاقتصاد الأميركي يبقى الأول عالمياً (بمثل ضعفي ونصف اقتصاد اليابان، وستة أضعاف ألمانيا،

وثمانية أضعاف الصبي)، فذلك لا يجعل منه، بذاته، زعيم العالم. ذلك أن شركاء أميركا التجاريين لم يعودوا، كما خلال الحرب الباردة، حلفاءها السياسيين أو محمّصيها العسكريين، ليقبلوا فرماناتها الإمبراطورية دون نقاش. كما أن المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، التي كانت واشنطن تمارس من خلالها نفوذاً حاسماً أحياناً، على الدول الأخرى، قد فقدت هي الأخرى جزءاً كبيراً من إمكاناتها لصالح السوق المالية. وفي منظمة التجارة العالمية، على أميركا احترام قاعدة التوافق أمام الدول الصاعدة الأخرى التي لا تقبل تلقياً أوامرها بسهولة. أضف إلى ذلك أن العجز الذي تعاني منه يضعف من موقعها ومن صدقيتها. فلتلّلي الأزمة قد يكون على أميركا أن تعتمد إلى التخفيف تدريجياً من التزاماتها المكلفة في العالم. والمسألة لا تتعلق فعلاً بنسبة الانفاق العسكري إلى مجمل الناتج العام الأميركي وهي لم تتجاوز 3،75 بالمائة سنة 2005 مقارنة بسحو 14 بالمائة خلال حرب كوريا أو 10 بالمائة أيام حرب فيتنام. المسألة هي في ضغط النفقات الأخرى مثل الضمان الاجتماعي وهي سنة 2005 أكثر من ضعفي ما كانت عليه سنة 1975، وتجهه إلى أن تصل إلى نحو 10 بالمائة من الناتج العام في غضون ربع قرن (مع فشل ذريع لإدارة بوش الابن في محاولته التخفيف من عبئها). وإذا كان التوتر العصوي بين وجهي أميركا «الحديث» و«ما بعد الحديث» قوياً، فإنه يظهر بوضوح نادر في الأولويات التي يحددها السخبون لأنفسهم والتي ترجعها مبرائيتهم السنوية إلى أرقام.

يعود السبب الثالث إلى استعداد الأميركيين أنفسهم لتقبل أن يجعل بلدهم مشروعا بهذا الطموح خلال فترة غير محدودة. إذ يعتقد كثيرون (مثل بيكر، 2003) أن «أميركا تبقى في الأساس بلداً انعزالياً غير مهياً للقبول بالحملات العسكرية الخارجية إلا إذا كانت مصيرية لأمنه الداخلي». لا نتحدث هنا بالطبع عن الانعزالية - المبررة جزئياً - لأميركا سنوات 1930، بل عن العزوف المتزايد عن استخدام القوة العسكرية، نظراً إلى كلفتها البشرية والمالية. وفي كل مرة تتعرض أميركا لتحذ أو قتل، تهدد بالانطواء في قارنتها و«عدم التعاطي» مع العالم، بينما يفضل البعض، خاصة في أوروبا، المعاناة من أحادية أميركا على تخيل النتائج للمساوية لانطواء الولايات المتحدة بهذا الشكل. ولكن تهديداً كهذا قد أصبح دون معنى إلى حد كبير؛ وبين هذا الخيار شبه المستحيل والتدخلية العسكرية الأحادية والجماعية، يبقى هناك مكان لبعض «الوسطية» التي كانت تبدو محتملة

قبل عام 2000، ولا تزال اليوم ممكنة.

هكذا يتوقع غاديس (2005) حركة تصحيحية قد تحصل خلال ولاية بوش الثانية. ويعتقد أنه يستطيع التأكيد بأنه «على الرغم من إصرار الرئيس على عدم الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت خلال ولايته الأولى، فإنه يعمل اليوم على إعادة النظر بإستراتيجيته» لقد قام بوش «بالمراجعة الاستراتيجية الأكثر جذرية منذ روزفلت»، ولكن الأحداث هي التي أجبرته على إعادة نظر تخفيفية لعلومحاته إذا كان اعتياد «الحرب الوقائية» قد وجد ليقى، فإن ضرورة تشريعه قد أصبحت ملحة. هكذا يصبح العراق، الذي أهمت فيه تلك الضرورة، هو الاستثناء وليس القاعدة. لقد كان من الساذجة الاعتقاد بأن اعتياد علاج الصدمة سيعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ويجب استبدال تلك الساذجة اليوم بمقاربة أكثر عقلانية. يقول أغلب مسؤولي الفريق الذي أعيد تشكيله بعد إعادة انتخاب 2004 إن اهتماماً أكبر سيولى للتفاصيل، وإن روية أكبر ستعتمد قبل الاندفاع في التدخل العسكري، وخاصة إن المستقبل سوف يشهد إصغاء أفضل للحلفاء. ولكن الأميركيين قد أولوا ثقتهم لرئيس كان قد نجح، بين 2001 و2004، في «نقل الحرب إلى أرض العدو» وجنب أميركا اعتداءات إرهابية جديدة داخلها، هذا إذا صدقنا التفسير الأكثر شيوعاً غداة إعادة الانتخاب. فهل سيقون على ولائهم إذا ما تجاوز الثمن المدفوع، على مختلف الجبهات المفتوحة، الألمي جندي الذين قتلوا في العراق وحده؟ وهل سيتحملون الكلفة المالية لمغامرات أخرى؟ وهل ستكون هناك جبهات أخرى؟

ليست السلطة المعنية الشيء الوحيد الذي يمكن أن تحسره أميركا في العالم فهناك أيضاً عجز الموازنات والكلفة العسكرية أو حتى فقدان أبناء أعراء في مناطق بعيدة من العالم، وكل ذلك يمكن أن يجشاه الأميركيون من استراتيجيا الهيمنة. يمكن أيضاً خشية النتائج الارتدادية على النظام الداخلي لسر دائم التهديد والانقضاض في مناطق بعيدة وعلى أهداف بعيدة، والتي تخصها مارك توين بصورة بليغة بعد حرب الفلبين، إذ قال: «لم يكن باستطاعتنا الاحتفاظ بإمبراطورية في الشرق وبالجمهورية في أميركا»، كما كان براين، المرشح الديمقراطي لانتخابات 1900 الرئاسية، قد عرضها كما يلي: «إن السياسة الإمبراطورية تلغي جميع المباحث التي قام عليها إعلان استقلال أميركا». كان المقصود يومها إمبراطورية استعمارية على النمط الأوروبي كان توين وبرين يجشيان أن يتجه بلدهما

نحوها، ولكن ملاحظتها تبقى اليوم محظوظة بقيمتها إذا أعطينا للإمبراطورية تعريفاً جديداً كأن نقول بأنها سعي إلى مناعة مطلقة يحمل فكر هيمنة لا يقبل وجود خصوم ويتصف باستخدام كثيف وأحادي لآلته العسكرية الهائلة. وحتى إن كان هذا هو تعريف الإمبراطورية (باسميشت، 2002؛ مان، 2003؛ جونسون، 2004)، فهل تبقى هذه الأخيرة مقبولة إن عمدت إلى إعادة ترتيب داخلي للسلطات؟ وهل سيقبل الأميركيون حقاً أن يصبحوا نوعاً من «أمة مرتزقة» تعمل لحساب (ويدعم مادي من) نواة تتكون من مجموعة البلدان المتقدمة، كما يقترح مارنيت؟ وهل أنهم لا يلقون بالأل ككلام أك غور التحديري (الوارد في مقدمة هذا الكتاب) أو كلام فيدال الذي لا يرى في «الحرب» على الإرهاب سوى ذريعة لتوسيع سلطات الرئيس في أوقات السلم أيضاً؟ وهل أصبح ينطبق عليهم فعلاً وصف بول ستارون (الأطلسيك، حزيران 2004)؟ «فرسان الديمقراطية في الخارج، مقابل التضحية بها في بلدهم باندفاع نحو استبداد سيجعل سلطة رئيسهم تشبه مستقبلاً سلطة بوتين، وليس العكس».

لقد لوحظ مرات عديدة (وخاصة غداة التدخل في لبنان أو غرينادا أو الصومال أو هايتي أو حتى البلقان، ومؤخراً في العراق حيث فوجيء كثيرون بالإنتهاء السريع في حجم الدعم الشعبي للعملية إذ انخفضت نسبة المؤيدين للحرب بعد سقوط 2000 جندي أميركي إلى ما كانت عليه بعد سقوط عشرة أضعاف هذا الرقم في فيتنام) أن الرأي العام الأميركي كان دائم التقلب حيال استعراض بلاده لقوتها في العالم، إذ كان يؤيد بكثافة عملية تدخل ثم لا يلبث أن يتقلب متمنياً إنهاؤها بعد فشل غير متوقع أو لأنها أصبحت تتعبه. في تلك التقلبات السريعة، كانت وسائل الإعلام تلعب دوراً أساسياً. وتعددية الصحافة الأميركية ليست بحاجة إلى برهان، فهي مفتوحة على كل الاتجاهات، إذ تروج محطات التلغزة والراديو للتوجهات السياسية المتناقضة، بينما نجد منذ حوالي العقدين على شبكة الإنترنت الحيد والسيء، والتميز والغث، والسري والمعلن، والجميل والقيح كان من الطبيعي إذن أن ينحار جزء من هذه «الصناعة» الصخمة والمتنوعة، ومنذ وقت مبكر، إلى المشروع الإمبراطوري، أو القومية المتعصبة، أو نهج المحافظين الحدد الجشع. فعندما يصرخ راش لمباو على الراديو معلناً كرهه للأمم المتحدة أو أوروبا أو الصين أو الإسلام، أو تعمل النيويورك بوست ما ينتظر أن تضله صحيفة شعبية يشوبها شيء من العنصرية،

أو تستعيد محطة «فوكس نيوز» تعابير غويلز لتذكر الأميركيين بواجبهم الوطني، أو تهاجم ويكلي ستاندارد كل من لا يبدى إعجاباً صارحاً بأرشية المحافظين الجدد، أو يزلق بعض الأعلام الشهيرة في عدد من صحف النخبة نحو الزاوية الترحلية، لا يكون كل ذلك في نهاية المطاف سوى تدليل على التنوع المفرط والطاقة الكبرى للمصحافة الأميركية التي ترك للمبشرين أو الديمقراطيين الخيارات النيويوركر وهاربرز ومجلة نيويورك للكتب. ويجد زائر نيويورك على الدوام سعادة في تصفح تلك العناوين المتنوعة لشعر بفرح أن الولايات المتحدة هي وتبقى بلد حرية التعبير. ولكن الصحيح أيضاً أنه يجب أن تكون لدى المرء معدة صلبة تستطيع أن تهضم تهجمات داخلية وتلميحات عرجة وقصائص صادقة - كاذبة لا تثمر غالباً للتشويق أو الأسلوب ولكنها تفتقد على العموم الحس الموضوعي أو الحد الأدنى من احترام المهنة أو من الذوق ولكن ذاك هو ثمن الحرية، وهو ليس بشئ غال في مطلق الأحوال.

ولكن ذلك التنوع المفرح قد تعرض للإساءة بسبب تجاوزات الفكر القومي المتطرف، وبعمل حرب العراق، وخاصة في إدارة ما بعد 11 أيلول. مع حرب العراق بلغ الخنوع أوجه. «يصعب تصور أن الحرب كانت ستقع فعلاً لو أن وسائل الإعلام قد قامت بمهمتها فعلاً، هذا ما كتبه جورج مونيوث في الفارديان (20 تموز 2004) وهو يتحدث عن بلده (بريطانيا) وعن حليفها أميركا. قبل الحرب، كانت الصحافة تنحى إلى تصديق كل ما تعهد به الحكومة إليها. وخلال الحرب قبلت أن تكون «تابعة» للوحدات المحاربة. «لقد كانوا رهائن لدى جيشهم، ليس جسدياً فقط، بل ذهنياً أيضاً» (ماسيغ، 2004) الذي بات بسبب هذا الانحياز الأعمى لحانب الحكومة يتوقع مساطة «نهاية الخبر» أي أفول عصر إعلام الحر، الدقيق، الموضوعي، (NYRB، 2005/11/19). أما من لم يكن لهم حظ أو رغبة في أن يكونوا كذلك، فلقد أطلق عليهم بسخرية اسم «المستقلين». بعد الحرب، تأخرت الصحافة كثيراً عن الإقرار بفسادها، وعندما قررت ذلك، فعلته بصورة خرقاء وبجزوءة. ولقد اعترفت النيويوركر نايمز نفسها، في نقد ذاتي أثار ضجة كبرى (26 أيار 2004)، بعدة أخطاء مهنية، ولكن لم تمض سوى أيام معدودة حتى كانت مقاربتها لمضيفة سجن أبو غريب توقعها في نفس التهور غير المبرر والانتحياز الصارخ، فلقد كان موقف الجميع واضحاً بالامتناع عن قول الحقيقة. يلخص أحد القراء (الأطلانتيك، تموز- آب

(2004) موقف القراء الفضوليين بقوله: «لقد تلاعبت بنا جميعاً الشخصيات العامة، بتواطؤ مقصود من وسائل الإعلام، لدرجة أنني أصبحت أتساءل عما إذا كان هناك أحد ما زال مهتماً بالحقيقة أو بالنوعية».

يسهل القول بأن هذا الجنوح عابر لكونه جديداً أو صادراً عن المكر المهيمن منذ 11 أيلول. ولكنه يعود للأسف إلى أكثر من خمسة وعشرين عاماً ومرتبطة في نفس الوقت بتصاعد موقع البتاغون لدى الرأي العام وبالمباهاة الانتصارية التي ابتدأت مع ريفان. لقد برهنت دراسة ذكية (غوتشالك، 1992) عن سلوك وسائل الإعلام خلال حرب الخليج الأولى، عام 1991، شطط صحافة مدججة لا تعبأ بالحقيقة وتعتق قومية فظة لا تجد حرجاً في ملاسة العنصرية. فقبل بدء الحرب «كان الصحفيون قد تحولوا إلى كتبة... وكانت الإدارة تكذب بينما تجتر وسائل الإعلام وتكرر الكذب دون تردد .. وعطّات التلفزة تخصص لدهاء الحرب وقتاً أكثر بمئة مرة مما لمستقيدها... وكان رؤساء التحرير يمارسون الرقابة الدتائية المشددة عملاً على عدم الإساءة إلى وطنية قرائهم». ولن يكون كريس هيدجس (2002)، المراسل الشهير لأكثر التزاعم دموية خلال السنوات العشرين الأخيرة، أقل قسوة: «إن المعركة الفائلة بأن الصحافة كانت قد تحولت في الحرب إلى أداة هي غير صحيحة، فالصحافة كانت تريد أن تُستخدَم، إذ أنها كانت ترى أنها جزء لا يتجزأ من الحرب». وهناك ما هو أسوأ: لقد كان ثلثا الجمهور يؤيدون الرقابة العسكرية على حساب الحق بالمعرفة الداء عميق جداً إذن، وهو مرتبط بأسباب خاصة بالمهنة، (وهي مهنة لم تتساءل يوماً كيف يمكن تبرير تخصيص دهاء الحرب بألاف الساعات من البث التلفزيوني، بينما لم تخصص كل القنوات الأميركية الكبرى أكثر من 29 دقيقة للحديث عن مسألة كالأيداء الجاهية للكمبوديين على يد الخمير الحمر، خلال أكثر من ستة أشهر) منها التوقف الكثيف لوسائل الإعلام المستقلة (80% عام 1945، 20% فقط عام 1990) وتساعد التزعة القومية. ويعتقد البعض أنه لو طرح «التعديل الأول» (أي الجزء من الدستور الأميركي الذي يحمي الحريات العردية) على التصويت اليوم لما نال الأغلبية في الكونغرس: إن التعلق بزمالة وصدقية وحرية التعبير يمر اليوم في أوقات عصية. والحادى عشر من أيلول الذي جاء بعد عشر سنوات من دراسة غوتشالك لم يأت بشيء جديد إن وضعنا جانباً الممارسة المتزايدة للكذب الذي تمارسه الحكومة والتواطؤ الذي تعيشه

الصحافة واللامبالاة بل انعدام الفضول الذي نلمسه لدى عموم الأميركيين. في كتاب نقدي مال تخرجاً مضاعفاً لكون مؤلفه بريطانياً، هو أناتول لافن (2004)، يقول هذا الأخير 'عندما توضع القوة الأميركية في خدمة قومية أميركية محدودة الأفق، تصبح قاعلة غير مستقرة لمشروع يهدف إلى الهيمنة'. فالقوة التي تلعب دوراً عالمياً في فرض النظام لا يمكن أن تواصل حركتها في ظل رفض الخطاب العقلاي، والعمل على تحقير نجبتها، واحترار خبرتها الخاصة بشؤون هذا العالم. ولا يمثل «مريخ الأحادية القومية الحادة والجهل المتهادي بالعالم الخارجي» الخلطة المناسبة لاستراتيجية الهيمنة فيمكن للقومية المستامة والمجروحة والمحبة للسيطرة أن تساعد في التعبئة ضد «شياطين» خارجية قد يجهلها الرأي العام ببساطة، ولكن هل يمكنها أن تشكل أساساً صلباً لاستراتيجية هيمنة شاملة ومتواصلة إذا ما رفعت إلى مرتبة التزام أخلاقي، بل أمر إلهي، عادت إلى رفض أي حدود لسلطة الرئيس في الداخل ورفض كل احتجاج على المشروع الأميركي في الخارج؟ يكمن السبب الرابع للتشكيك في كون الولايات المتحدة لا تستطيع، رغم كونها قوة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، إعادة صياغة العالم لوحدها. فإذا ما استبعدت أوروبا، واستبعدت آسيا، ونبد المسلمون، لن يتم قطاف أكثر من انتصارات وهمية: نجاحات عسكرية ساطعة، ولكن مقابل القليل من المكاسب الدائمة وبكلفة باهظة. وكما يكتب جفري هارتن (2005)، «لا تملك الولايات المتحدة الخبرة ولا الموارد اللازمة لتحقيق بذاتها مشاريع فرض الاستمرار وإعادة إعمار في الشرق الأوسط أو في مناطق العالم الأخرى». عليها الاختيار إذن بين حرصها على الاحتفاظ بهامش الماوراة المتفرد عبر العالم وحاجتها إلى المساعدة بالرجال والإمكانيات ومعرفة الأرض. ولكن مشاريع الهيمنة الطويلة المدى لا تكتفي بالتحالفات الطارئة. صحيح أن التحالفات التقليدية لبست هي الأنماط المناسبة لقوة الهيمنة، ولكن عليها أن تجد ما بين حلفاء الأمم المقربين ورفاق اليوم الموثوقين فئة ثالثة من بلدان متعاطفة تستطيع الاتفاق معها في الأساسيات على الأقل. من أجل بلوغ ذلك، عليها الإصغاء إلى تلك البلدان، بدءاً من وضع حد لحالة كبت الآخرين التي ميزت ولاية بوش الأولى والتي لم يمكن خلالها من يميلون، داخل الإدارة، للإصغاء إلى حكّام العالم الآخرين، أن يكونوا مسموعين لدى رئيسهم، وبالعكس. إن غريزة التفرد التي قد تعود أصولها إلى ولادة أميركا ذاتها لن تحتفي بهائياً لا في الميدان



الاستراتيجي ولا في الميدان التجاري. ويتمثل الأمل العقلاي في رؤية المسؤولين الأميركيين المستقبلين يفهمون أن عدداً متزايداً من قضايا هذا العالم المتجه إلى العوالة لن يمكن حلها باعتبار التفرّد: ما بين مد يد العون إلى ضحايا تسونامي مدمر ومعايير تجارة أصبحت عالمية، وصولاً إلى ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وإلى كسب الحرب على الإرهاب. يمكن للحكومة الأميركية الإجابة بأن مساعدة الدول الأخرى بالغة الأهمية على صعيد مكافحة الإرهاب بالتحديد، وأنها تبحث عن هذه المساعدة، وتجدها عموماً. وذلك صحيح، بما أن عدداً من الدول الإسلامية والأوروبية كانت تشن هذه المعركة حتى قبل أن تدرك الولايات المتحدة ضخامة التهديدات أو تتصور أن مدنها قد تصبح هدفاً لعمليات إرهابية. ولكن التعاون الدولي لا يمكن أن يتم على خلفية هيمنة «سأقول لكم ما يتوجب عليكم القيام به»، ولا باتجاه وحيد «إذا كنتم مع أميركا فلا يمكنكم أن تطلبوا منها شيئاً بالقابل، لأنكم تكونون قد دخلتم بذلك لعبة الإرهابيين». يتمثل الأمل في رؤية المسؤولين الأميركيين المستقبلين يتخلون عن اعتبار كل إشارة إلى القانون الدولي مؤامرة شريرة تهدف إلى تقييد العملاق وصمه من الحركة، ويتذكرون أن التأثير العالمي للولايات المتحدة قد ازدهر بفعل إصرارها على إقامة مؤسسات دولية وليس نتيجة استخدام السلاح فقط. لقد حل خطاب بوش يوم «افتتاح» ولايته الثانية، مطلع 2005، لمحة متعددة عندما توجه إلى حلماء أميركا ليعاهدتهم على «تجديد صداقتهم والإصغاء إلى مشورتهم والاعتماد على دعمهم». سيلفت المشككون النظر إلى أن خطاب ولايته الأولى (2001) كان هو أيضاً متضماً لحمل عديدة تشدد على ضرورة التعاون والتفاهم مع الحلماء، وهي عبارات لم تلقَ في مسرى الولاية الأولى أي تحقيق فعلي، وسوف يشيرون إلى أنه رغم تخلصه من ضغوط الحملة الانتخابية لم يبد أي ندم على أي قرار اتخذته في ولايته الأولى.

تؤدي الأسباب الأربعة السابقة (التآكل في السلطة المعنوية، والضيق في الميدان المادي أو المالي، وفي الانحسار في تأييد الرأي العام، وهشاشة العلاقات مع الحلفاء الرئيسيين في الخارج)، إلى الخامس: شعور منتشر وراسخ بمشروع إمبراطوري قد لا يكون التصكير به جاء بحجم مستلزمات طموحه، لذلك جاء هشاً منذ نشوئه. يتعدى هذا الشعور من العدد القليل للأميركيين الذين يروجون له والصعوبة التي تواجههم في إقناع مواطنيهم به، ومن اقتصره على بعض الشعارات الواعطة والكثير من عرض القوة العسكرية. وإذا ما كان

هناك مشروع إمبراطوري، فإنه متردد وقائم على رهود الفعل: لا تقدم «القوة الكاملة» التي تدهي أميركا أنها استجبتها سوى مشروع غير مكتمل يرفض السوابق الإمبراطورية التاريخية ولكنه يبقى قاصراً عن جمع المتطلبات الحالية للهيمنة الشاملة. ولهذا السبب يبدو قابلاً للاهتزاز مريعاً أمام الفشل وعبر واتق في المقابل بخياراته، بدءاً فما سمي بالأمس «تصاهم واشتطن»، أي الزواج السعيد بين التبادل الحر والديمقراطية. وإذا كانت المراهنة ممكنة على تعاقد الهندين على المدى الطويل، فمن الممكن أيضاً عدم بقائهما متزامنين في المدى المنظور. وفي أغلب الحالات يبدو قيام اقتصاد سوق مفتوحة على التجارة الدولية مقترناً بوجود دولة قوية، أي أقوى من أن تكون مجرد دولة «ناظمة» كتلك التي نجدها اليوم في الدول الأكثر تطوراً ويبدو أن الولايات المتحدة قد قبلت ذلك بخصوص الصين أو روسيا، سواء في عهد كليتون أو في عهد بوش. فهل يمكنها أن تغامر بإثارة العوضى لدى متبعي البترول الكبار أو إثارة أزمة مع بكين باسم ضرورة إرساء الديمقراطية فيها؟ وهل مستقبل إقامة خط فاصل بين شركاء اقتصاديين تهتم كثيراً باستقرارهم والدول الأخرى التي يجب «تصدير» الديمقراطية إليها؟ ها أيضاً تبدو واشتطن بعيدة عن انجاز ترتيب الأولويات. ثم إن إعادة أحياء جميع بود «التصاهم» المذكور قد تلحق أذى بالغاً بعلاقاتها في ميداني التجارة والطاقة؛ بينما قد يؤدي التمييز الواضح بين الأهداف إلى الإضرار بسلطتها المعنوية. في خطاب افتتاح ولايته الثانية، أكد بوش: «لقد أصبحت اليوم أعمق قناعات أميركا ومصالحها الأشد حيوية عبارة عن شيء واحد» - أي أن «السياسة الواقعية» و«السياسة الأخلاقية» لم تعودا متناقضتين بل تطابقتا. قد يكون ذلك صحيحاً؛ ولكن ذلك سيشكل «سابقة» تاريخية، ليس لأميركا فقط، وإنما لأي بلد آخر! ثم ما هي تلك القناعات، وما هي تلك المصالح، وإلى أي مدى يمكن لا لأميركا وحدها، بل لأي بلد في العالم أن يدعي القدرة على تحقيق الصالح التام بينهما؟

يبقى استدعاء «الحرية» لتكون الشعار الأهم خلال الولاية الثانية منظوياً على غموض يجعل من الصعب ترجمته إلى خيارات واضحة، وخاصة الاختيار بين تأكيد قيمة صلبة من جهة، والطموح من جهة أخرى إلى لعب دور الرعيم العالمي. لقد كانت عالمية أميركا، إلى حد كبير، امتداداً لقومية كانت ترفض بوضوح «سياسة القوة» الأوروبية وتضحي بمصلحة الأمة على مذبح تماسك المجتمع ومبادئ السياسة الخارجية. ولكن الدور العالمي لنصف

قارة يمكنها الادعاء بالكفاءة الثاني أكثر من كل الآخرين، لا بد أن يتمثل في رسالة. وهذه الرسالة غامضة، على الأقل اليوم، خاصة لكون «التضاهر» بين قومية جامدة وطموح إلى تبوأ مركز زعامة العالم على أساس القوة العسكرية فقط لم يتوصل إلى الالتحام، مما يدفع الفرقاء الآخرين إلى التلمز من العودة إلى تأكيد القومية ومن ممارسة الرعامة، فصارت كل منها تفاقم من نتائج الأخرى السيئة بدل أن تعوض عنها. ويبدو أن أميركا تحتاج اليوم وصفتة مسرحية جديدة، بينما ليس مؤكداً أن إدلرة بوش تستطيع إيجادها. وإذا كان الجميع مفتنعين بوجود «خريزة سيطرة» قوية، فإن التساؤلات عن استخدامها عديدة ولا شيء يشير إلى أجوبة قريية: الحرب ضد الإرهاب أو ضد الاستبداد شعاران لمرحلة قصيرة ولا يثنان عن رؤية متكاملة؛ وفي غياب الرؤية تعطي أميركا انطباعاً، لنفسها وللعالَم، عن ممثل هام يبحث عن دور أو مصارع يبحث عن فرص تبين قوة عضلاته. إذا كان هناك امبراطورية، فهي مفتقدة لثوجهات طموحها، ومتردة في ترتيب أولوياتها، ومقصرة في تقديم التوليفة المنطقية لأعمالها، وهي بالإجمال «مفتقدة تماماً للانسجام»، كما يقول مان (2003). وأسطع تجسيد لفقدان الانسجام هو التناقض الصارخ بين طموح حكامها الهرقلي وعدم قدرتهم الضمنية على مطالبة مواطنيهم بتضحيات في سبيل تحقيقه. فهل يمكن الإكثار من الحروب دون العودة إلى الخدمة الإلزامية في الجيش؟ وهل يمكن الاستمرار في السعي وراء حلم هيمنة عالمية مع سياسة مالية تحمض الصرائب عن الأغنياء؟ وهل يمكن التهيؤ لنقص حتمي في الموارد البترولية مع استهلاك شبه جبوي لها؟ وهل يمكن الانخراط في العولمة مع شدة الحرص المتواصلة على المصلحة القومية؟ وهل يمكن محاربة بن لاد وأمثاله في الخارج مع التحالف الوثيق مع الأصوليين المسيحيين في الداخل؟ إمبراطورية يشوبها نقصان واللاتناغم وعدم النضوج؟ فهل كان كورث (1997) غطناً حين نبأ بأن «الإمبراطورية الأميركية توشك أن تصبح إمبراطورية مراهقين، وباحتساب شططها وغواثها، فإن إمبراطورية المراهقين هذه لن تصبح إمبراطورية أبداً»؟

على مدى أقرب، ستكون أمور كثيرة مرتبطة بالمعنى الذي أعطاه الأميركيون أنفسهم لانتخاب 2004. فهل كان استثناء شعبياً واسع الموافقة على السياسات المعتمدة؟ وأي سياسات في حالة الإعجاب؟ نسجل أولاً أنه مع فارق يقل عن 3 ملايين صوتاً بين المرشحين، لم يكن انتصار بوش حاسماً: كان الهامش بين المتنافسين (2% من نسبة المقترعين) هو الأدنى

## أميركا والعالم

الذي ناله رئيس أعياد انتخابه، وهو بعيد عما ناله كليتون عام 1995 (85%)، أو أيزنهاور عام 1956 (16%)، أو رونالد ريغان عام 1984 (18%)، دون أن ننسى نيكسون عام 1972 (23%). وهو هامش تأثر كثيراً باعتداءات أيلول، والخلط بين الإرهاب وحرب العراق، والمركة التي قادها مناعسه والتي كانت غير واضحة التوجهات على الأقل. هو هامش هش إذن، حتى وإن كان مرور ثلاث سنوات دون اعتداءات جديدة كان كافياً لتبريره. وهو أيضاً قابل للانعكاس، فلم يكن لدى الأميركيين، خارج المسائل الأمنية- حسب استطلاعات الرأي- فكرة إيجابية عن محصلة الولاية الأولى، ويوم «افتتاح» الثانية تحديداً، لم يكن هناك أكثر من 51% (سبة منخفضة بوضوح) يعلنون تفاؤلهم بأداء رئيسهم.

ولكن الصحيح أيضاً هو أن الأميركيين قد عادوا عام 2000، وبصورة أوسع عام 2004، إلى المشاركة الكثيفة في الانتخابات. وتلك علامة مشجعة، سواء على صعيد تنشيط عملية المسألة والمحاسبة الداخليتين أو في مجال إعادة إحياء الشأن السياسي. وإذا ما كان جورج دبليو بوش بعيداً عن تجسيد صورة الموحد التي وعد بها، فإنه أعاد على الأقل إلى السياسة ممارسة الخيارات الواضحة وإطلاق التعهدات الكبيرة. من هنا تنبثق الأهمية المتزايدة لهذه الخيارات، إذ أصبحت القنوات العميقة للرجل ذات أهمية حاسمة. ولكن افتقار المركة إلى السجالات حول المسائل الخارجية لا يتيح التأشير إلى توجهات الولاية الجديدة التي منحها الناخبون لرئيسهم فإذا كانت الأمثلة التي يستخلصها منها أنها كانت استفتاء على سياسته، سيتابع المسيرة ذاتها؛ أما إذا وجد في المقابل، أن الرجل هو الذي احتير، فيمكن أن يكون هناك أمل فعلي في أنه سيظهر مستقبلاً من التصميم على تصحيح المسيرة ما يعادل تصميمه على إطلاقها.

ولكن، إذا كان الشك مسموحاً، ما الذي سيحل بالعالم؟ يعتقد المؤرخ فرغيسون (2004) أن العالم كله قد يفضل احادية القطب على «تعددية أقطاب وهمية»، أو «منحرفة»؛ ويعني بهذه الأخيرة عودة إلى وضع العصور الوسطى الفوضوي في عالم يسوده «الجمود الاقتصادي والتعصب الديني، وترتد فيه الحضارة إلى بعض المواقع البعيدة والحصينة، بينما يتحكم بالأمكن الأخرى قانون السلب والنهب». وقد يكون هذا السيناريو الكارثي ممكناً بسبب عجز أوروبا عن معالجة مأزقها الديمغرافي والانتقال إلى وضعية قوة عظمى، وعجز الصين عن التخفيف من اعتمادها على صادراتها للحفاظ على معدل نموها، ولكن قبل

ذلك كله بسبب نقاط الضعف البنيوية للمقطب الوحيد الحالي، أميركا، والناجمة عن اعتمادها على رأس المال الأجنبي وعن العجز الذي تعانيه فاعلية قواتها وبعد نظرها «الإمبراطورية أو الفوضى» خيار فيه من التبسيط ما يجعله غير مقبول، خاصة وأنه يمكن للإمبراطورية ذاتها أن تثير الموضوع أو أن تبدو عاجزة عن السيطرة عليها. ولا يمكن للعالم، كما قيل في مقدمة هذا الكتاب، أن يعيش دون أميركا، أو خاصة أن يعيش ضدها. ولكن لكي يستطيع العيش معها، يتوجب عليها أن تطرح عليه حياراً أقل تبسيطاً، وأقل ثوية، وأقل انحيازاً في نهاية الأمر. عليها أيضاً أن تقدم له صورة عن نفسها تقنعه بأن الولايات المتحدة قد أصبحت بالفعل «أمة ضرورية»، ولكن هل مهمت الولايات المتحدة أن هذا الاعتراف العام بأسبقيتها لا يعني تعريضاً شاملاً بحولها فعل ما تشاء؟ إن «الأمة الضرورية» لا تعني «الأمة الكافية». والمخاطرة بدمج النعتين تكلف أميركا الكثير وترزع القلق في العالم.



## المصادر والمراجع

- ABRAMS, Elliott, "Why Everyone Hates the State Department", *The National Interest*, automne 1989
- , "Why America Must Lead", *The National Interest*, été 1992
- , *Undue Process*, The Free Press, 1992
- , "The New Poorhouse", *The National Interest*, été 1993
- , "To Fight the Good Fight", *The National Interest*, printemps 2000
- ADAMS, James, "Virtual Defense", *Foreign Affairs*, mai-juin 2001
- ADELMAN, Carol, "The Privatization of Foreign Aid", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003
- ADELMAN, Kenneth, "Things I Learned as a Diplomat", *The National Interest*, été 1988
- "Agenda for the Year 2000", numéro spécial de *World Policy Journal*, automne 1999
- ALBRIGHT, Madeleine, "The Testing of American Foreign Policy", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1998
- AMBROSE, Stephen, *Rise to Globalism US Foreign Policy Since 1938*, Penguin, 1985
- , "The American Century", *Diplomatic History*, printemps 1999
- ARMSTRONG, Ann, "Bridging the Gap : Intelligence and Policy", *The Washington Quarterly*, hiver 1989
- ANDERSON, Lisa, "Shock and Awe : Interpretations of the Events of September 11", *World Politics*, janvier 2004

- ANONYMOUS, *Imperial Hubris Why the West is Losing the War on Terror*, Brassey's, 2004
- ARQUILLA, John, "The Velvet Revolution in Military Affairs", *World Policy Journal*, hiver 1997-98
- ART, Robert, "Geopolitics Updated : The Strategy of Selective Engagement", *International Security*, hiver 1998-99
- AVANT, Deborah, "Mercenaries", *Foreign Policy*, juillet-août 2004
- BAER, Robert, *See No Evil*, Crown, 2002
- , *Sleeping with the Devil*, Crown, 2003
- BACEVICH, Andrew, "Charles Beard, Properly Understood", *The National Interest*, printemps 1994
- , "Preserving the Well-Bred Horse", *The National Interest*, automne 1994
- , "Tradition Abandoned", *The National Interest*, été 1997
- , "Policing Utopia", *The National Interest*, été 1999
- , "Different Drummers, Same Drum", *The National Interest*, été 2001
- , *American Empire The Realities and Consequences of US Diplomacy*, Harvard UP, 2002
- , *American Empire : The New American Militarism*, Oxford University Press, 2005
- BAKER, Gerard, "Neo-Conspiracies Theories", *The National Interest*, hiver 2004-05
- BAKER, Kevin, "We're in the Army Now", *Harper's*, octobre 2003
- BANDOW, Doug, "Keeping the Troops and the Money at Home", *Current History*, janvier 1994
- BARBER, Benjamin, *Tear's Empire : War Terrorism and Democracy*, Norton, 2003
- BARNETT, Thomas, *The Pentagon's New Map : War and Peace in the Twenty First Century*, Putnam's, 2004
- BELKIN et EMBSEY-HERBERT, "A Modest Proposal : Privacy as a Flawed Rationale for the Exclusion of Gays and Lesbians from the US Military", *International Security*, automne 2002



- BELL, Coral, "Managing to Survive", *The National Interest*, hiver 1986
- , "American Ascendancy", *The National Interest*, automne 1999
- , "Normative Shift", *The National Interest*, hiver 2002-03
- BENJAMIN et SIMON, *The Age of Sacred Terror*, Random House, 2002
- BERGEN, Peter, "Picking up the Pieces", *Foreign Affairs*, mars-avril 2002
- BERGER, Samuel, "Foreign Policy for a Democratic President", *Foreign Affairs*, mai-juin 2004
- BERGSTEN, Fred, "The Dollar and the Euro", *Foreign Affairs*, juillet-août 1997
- , "America and Europe : Clash of the Titans", mars-avril 1999
- , "A Renaissance for US Trade Policy ?", *Foreign Affairs*, nov.- déc. 2002
- BERMAN, Ilan, "The Bush Strategy at War", *The National Interest*, hiver 2003-04
- BEREUTER et LIS, "Reorienting Transatlantic Defense", *The National Interest*, été 2004
- BETTS, Richard, "The New Threat of Mass Destruction", *Foreign Affairs*, janv.-février 1998
- , "Fixing Intelligence", *Foreign Affairs*, janv.-février 2002
- , "The New Politics of Intelligence", *Foreign Affairs*, mai-juin 2004
- BIDDLE, Stephen, "Afghanistan and the Future of Warfare", *Foreign Affairs*, mars-avril 2003
- BLACK, Conrad, "Britain's Atlantic Option", *The National Interest*, printemps 1999
- , "What Victory Means", *The National Interest*, hiver 2001
- BLECHMAN et KAPLAN, *Force without War*, The Brookings Institution, 1978
- BLOOM, Allan, *The Closing of the American Mind*, Simon & Schuster, 1987
- BOLTON, John, "The Prudent Irishman", *The National Interest*, hiver 1997-98
- , "Courting Danger", *The National Interest*, hiver 1998-99
- , "The Global Prosecutors", *Foreign Affairs*, janv.-février 1999
- BOOT, Max, "The New American Way of War", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003

- , "Neocons", *Foreign Policy*, janv.-février 2004
- , "The Struggle to Transform the Military", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005
- BORK, Robert, "The Reach of American Law", *The National Interest*, automne 1992
- BOROSAGE, Robert, "Clinton's Defense Budget", *World Policy Journal*, hiver 1993-94
- BRACKEN, Paul, "The New American Challenge", *World Policy Journal*, été 1997
- , "The New Magmot Line", *The Atlantic*, décembre 1998
- , "The Second Nuclear Age", *Foreign Affairs*, janv.-février 2000
- BRANDON, Henry, *The Retreat of American Power*, Delta Books, 1972
- BRAUNSVHIG *et al.*, "Space Diplomacy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003
- BROOKS, David, "The Elephantiasis of Reason", *The Atlantic*, janv.-février 2003
- BROOKS *et* WOHLFORTH, "Power Globalization and the End of the Cold War", *International Security*, hiver 2000-01
- , "American Primacy in Perspective", *Foreign Affairs*, juillet-août 2002
- BRUCK, Connie, "Back Roads", *The New Yorker*, 15 décembre 2003
- BRZEZINSKI, Zbigniew, "Afghanistan and Nicaragua", *The National Interest*, automne 1985
- , "Post-communist Nationalism", *Foreign Affairs*, hiver 1989-90
- , "Selective Global Commitment", *Foreign Affairs*, automne 1991
- , "The Cold War and its Aftermath", *Foreign Affairs*, automne 1992
- , "Entretien avec Zbigniew Brzezinski", *Politique internationale*, été 1992
- , "The Great Transformation", *The National Interest*, automne 1993
- , "The Premature Partnership", *Foreign Affairs*, mars-avril 1994
- , "A Plan for Europe", *Foreign Affairs*, janv.-février 1995
- , "A Geostrategy for Eurasia", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1997
- , *The Grand Chessboard : American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*, Basic Books, 1997
- , "Living with China", *The National Interest*, printemps 2000

- , "Living with a New Europe", *The National Interest*, été 2000
- , "Hegemonic Quicksand", *The National Interest*, hiver 2003-04
- , *The Choice Global Domination or Global Leadership ?*, Basic Books, 2004
- BUENO DE MESQUITA, Bruce, et HILTON, Root, "The Political Roots of Poverty", *The National Interest*, été 2002
- BURBACH et TARBELL, *Imperial Overstretch*, Zed Books, 2004
- BUZAN et SEGAL, "The Rise of the "Lite Powers"", *World Policy Journal*, automne 1996
- BURR, William (éd), *The Kissinger Transcripts*, The New Press, 1999
- BYMAN, Daniel, "A Farewell to Arms Inspections", *Foreign Affairs*, janv.-février 2000
- , "Scoring the War on Terrorism", *The National Interest*, été 2003
- , "Should Hizbollah be Next ?", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003
- , "Al Qaeda as an Adversary", *World Politics*, octobre 2003
- , "Measuring the War on Terrorism", *Current History*, décembre 2003
  
- CALLEO, David, "Restarting the Marxist Clock? The Economic Fragility of the West", *World Policy Journal*, été 1996
- , "A New Era of Overstretch ?", *World Policy Journal*, printemps 1998
- , "The US and the Great Powers", *World Policy Journal*, automne 1999
- , "A Choice of Europes", *The National Interest*, printemps 2001
- , "Power, Wealth and Wisdom", *The National Interest*, été 2003
- CAMPBELL, Ian, "Retreat from Globalization", *The National Interest*, printemps 2004
- CAMPBELL, Kurt, "All Rise for Chairman Powell", *The National Interest*, printemps 1991
- CAMPBELL et WARD, "New Battle Stations ?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2003
- CAROTHERS, Thomas, "Promoting Democracy and Fighting Terror", *Foreign Affairs*, janv.-février 2003
- , avec M. OTTAWAY (eds), *Uncharted Journey : Promoting Democracy in the Middle East*, Carnegie, 2005

- CARR, Caleb, "Terrorism as warfare - The Lessons of Military History", *World Policy Journal*, hiver 1996-97
- CARTER, Ashton, "How to Counter WMD", *Foreign Affairs*, sept.- oct. 2004
- Changing Minds, Winning Peace*, Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, US House, 2003
- CHOMSKY, Noam, *Hegemony or Survival*, Metropohtan Books, 2003
- CHOMSKY et al, *The Cold War and the University*, The New Press, 1997
- CHUBB et PETERSON, *The New Direction in American Politics*, The Brookings Institution, 1985
- CIMBALO, Jeffrey, "Saving NATO from Europe", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2004
- CLARKE, Richard, *Against All Enemies . Inside America's War on Terror*, Free Press, 2004
- CLINTON, Bill, *My life*, Alfred Knopf, 2004, édition française *Ma vie*, Odile Jacob, 2004
- COHEN, Benjamin, « L'euro contre le dollar : un défi pour qui ? », *Politique étrangère*, n°4, 1997
- COHEN, Eliot, "The Future of Force", *The National Interest*, automne 1990
- , "A Revolution in Warfare", *Foreign Affairs*, mars-avril 1996
- COLL, Alberto, "America as the Grand Facilitator", *Foreign Policy*, été 1992
- COOPER, Robert, *The Breaking of Nations*, Atlantic Books, 2003
- CORDESMAN, Anthony, *The Transatlantic Alliance Is 2004 the Year of The Greater Middle East ?*, CSIS, janvier 2004
- COTTREL, Robert, "An Icelandic Saga", *NYRB*, 4 novembre, 2004
- COYLE et RHINELANDER, "National Missile Defense and the ABM Treaty", *World Policy Journal*, automne 2001
- CRANE, Conrad, "Sky High", *The National Interest*, automne 2001
- CRINCIONE, Joseph, "Why the Right Lost the Missile Defense Debate", *Foreign Policy*, printemps 1997
- CRUISE O'BRIEN, Conor, "The Future of the West", *The National Interest*, hiver 1992-93

- DAALDER, I. et LINDSAY, J., *America Unbound : The Bush Revolution in Foreign Policy*, The Brookings Institution, 2003
- DALRYMPLE, William, "The Truth About Muslims", *NYRB*, 4 novembre 2004
- DANNER, Mark, "The Logic of Terror", *NYRB*, 24 juin 2004
- DEIBEL, Terry, "Bush's Foreign Policy", *Foreign Policy*, automne 1991
- , "The Death of a Treaty", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002
- DELPECH, Thérèse, « Bouchier antimissiles et nouveau contexte stratégique », *Esprit*, mai 2001
- DE SANTIS, Hugh, "Europe and Asia Without America", *World Policy Journal*, automne 1993
- DEUDNEY et IKENBERRY, "Who Won the Cold War ?", *Foreign Policy*, été 1992
- , "After the Long War", *Foreign Policy*, printemps 1994
- , "The Logic of the West", *World Policy Journal*, hiver 1993-94
- DEUTCH, John, "A Nuclear Posture for Today", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005
- DIDION, Joan, "Mr Bush and the Divine", *NYRB*, 6 novembre 2003
- DIVINE, Robert (éd), *American Foreign Policy since 1945*, Quadrangle, 1969
- DOBBINS, James, "Iraq : Winning the Unwinnable", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005
- DONNELLY, Thomas, "No End of Lesson", *The National Interest*, automne 1994
- , "Lessons Unlearned", *The National Interest*, été 2000
- DORAN, Michael Scott, "Somebody's Else Civil War", *Foreign Affairs*, janv.-février 2002
- , "Palestine, Iraq and American Strategy", *Foreign Affairs*, janv.-février 2003
- DORNBUSCH, Rudi, "Euro Fantasies", *Foreign Affairs*, sept.-octobre 1996
- DRAPER, Theodore, "An Anti Intellectual Intellectual", *NYRB*, 2 novembre 1995
- DREW, Elizabeth, "The Neocons in Power", *NYRB*, 12 juin 2003

- DROZDIK, Wilham, "The North Atlantic Drift", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005
- DRURY, Shadia, *Leo Strauss and the American Right*, St Martin's Press, 1999
- EDELSTEIN, David, "Occupational Hazards", *International Security*, été 2004
- ELLSWORTH et SIMES, "Realism's Shining Morality", *The National Interest*, hiver 2004-05
- EMMERSON, Donald, "Americanizing Asia ?", *Foreign Affairs*, mai-juin 1998
- FELDSTEIN, Martin, "Why Maastricht will Fail", *The National Interest*, été 1993
- , "EMU and International Conflict", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1997
- FERGUSON, Charles, "America's High-Tech décebreline", *Foreign Policy*, printemps 1989
- FERGUSON, Niall, *Empire The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for the Global Power . Colossus . The Price of America's Empire*, Penguin, 2004
- , "A World without Power", *Foreign Policy*, juillet-août 2004
- , "Sinking Globalization", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005
- FERGUSON et KOTLIKOFF, "Going critical", *The National Interest*, automne 2003
- FINNEGAN, William, "The Economics of Empire", *Harper's*, mai 2003
- FLORINI, Ann, "The Opening Skies", *International Security*, automne 1988
- FORTE, John, "Democracy's Trojan Horse", *The National Interest*, été 2004
- FRANKEL, Benjamin, "Chutzpah by Any Other Name", *The National Interest*, automne 1989
- FRANKE, Jeffrey, "Still the Lingua Franca", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995
- FRANKFURTER, Felix, *Reminiscences*, Reynal & Co, 1960

- FRIEDEN, Jeffrey, "The Euro : Who Wins ? Who Loses ?", *Foreign Policy*, automne 1998
- FROMKIN, David, "What is Wilsonianism ?", *World Policy Journal*, printemps 1994
- , "Rival Internationalisms", *WPJ*, été 1996
- , "Churchill's Way : The Great Convergence of Britain and the United States", *WPJ*, printemps 1998
- , "International Law at the Frontiers", *WPJ*, hiver 1998-99
- FROM, D. et PERLE, R., *An End to Evil How to Win the War on Terror?*, Random House, 2004
- FRYE, Alton, "Banning Ballistic Missiles", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1996
- FUKUYAMA, Francis, *The End of History and The Last Man*, Free Press, 1992
- , "The Neoconservative Moment", *The National Interest*, été 2004
- , "Re-Envisioning Asia", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005
- FULLER, Graham, "The Future of Political Islam", *Foreign Affairs*, mars-avril 2002
- GADDIS, John Lewis, "The Long Peace", *International Security*, printemps 1986
- , "Toward the Post Cold War World", *Foreign Affairs*, printemps 1991
- , "The Tragedy of the Cold War History", *Diplomatic History*, hiver 1993
- , "Living in Candlestick Park", *The Atlantic*, avril 1999
- , "Grand Strategy in The Second Term", *Foreign Affairs*, janv.- février 2005
- GANNON, Kathy, "Afghanistan Unbound", *Foreign Affairs*, mai/juin 2004
- GARTEN, Jeffrey, "Is American déceembreline Inevitable ?", *World Policy Journal*, hiver 1987
- , "The Global Economic Challenge", *Foreign Affairs*, janv.- février 2005
- GATES, Robert, "An Opportunity Unfulfilled : The Use and Perceptions of Intelligence at the White House", *The Washington Quarterly*, hiver 1989

- GARFINKLE, Adam, "The Impossible Imperative ?", *The National Interest*, automne 2002
- GARTHOFF, Raymond, *Detente and Confrontation*, 1992  
 , *The Great Transition*, The Brookings Institution, 1994
- GAUBATZ, Kurt Taylor, "Intervention and Intransitivity : Public Opinion, Social Choice and the Use of Military Force Abroad", *World Politics*, juillet 1995
- GERGES, Fawaz, *America and Political Islam*, Cambridge UP, 1999
- GHOLTZ, Thomas, "Catch-907 in the Caucasus", *The National Interest*, été 1997
- GHOLZ, PRESS et SAPOLSKY, "Come Home, America - The Strategy of Restraint in the Face of Temptation", *International Security*, printemps 1997
- GHOLZ et SAPOLSKY, "Restructuring the US Defense Industry", *International Security*, hiver 1999-2000
- GILL et O'HANLON, "China's Hollow Military", *The National Interest*, été 1999
- GLAZER, Nathan, "How Important was Reagan ?", *The National Interest*, été 1992
- GLENNON, Michael, "The New Interventionism", *Foreign Affairs*, mai-juin 1999
- , "Sometimes a Great Nation", *The Wilson Quarterly*, automne 2003
- GODSON, Roy, "Intelligence Requirements for the 1990s", *The Washington Quarterly*, hiver 1989
- GORDON, Bernard, "A High Risk Trade Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003
- GOTTSCHALK, Marie, "Operation Desert Cloud : The Media and the Gulf War", *WPJ*, été 1992
- GRAHAM, Sen. Bob, *Intelligence Matters - The CIA, The FBI, Saudi Arabia and the Failure of America's War on Terror*, Random House, 2004
- GRAHAM et O'HANLON, "Making Foreign Aid Work", *Foreign Affairs*, juillet-août 1997
- GERSER, Edward, "Toughest on the Poor", *Foreign Affairs*, nov.- déc. 2002



- GVOSDEV, Nicholas, "The Shareholder Model", *The National Interest*, automne 2003
- , (et TANNER), "Wagging the Dog", *The National Interest*, automne 2000
- HAAS, Richard, "What to Do with American Primacy ?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1999
- HAGEL, Chuck, "A Republican Foreign Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2004
- HALPER, S. et CLARKE, J., *America Alone The Neo-Conservatives and the Global Order*, Cambridge University Press, 2004
- HANELT, LUCIANO et NEUGART (éd), *Regime Change in Iraq*, Bertelsmann Foundation, 2004
- HARRIES, Owen, "The Collapse of the West", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1993
- HARTUNG, William, "Notes from the Underground", *WPJ*, automne 1995
- , "Saint Augustine's Rules", *WPJ*, été 1996
- , "Reagan Redux", *WPJ*, automne 1998
- , "Ready for What ?", *WPJ*, printemps 1999
- HATHAWAY, Ona, "Two Cheers for International Law", *The Wilson Quarterly*, automne 2003
- HAWKINS, William, "Strategy and Freedom of Navigation", *The National Interest*, été 1988
- , "Isolationism, Properly Understood", *The National Interest*, été 1991
- HAWTHORNE, Amy, "Can the US Promote Democracy in the Middle East ?", *Current History*, janvier 2003
- HEDGES, Chris, *War Is a Force That Gives Us Meaning*, Anchor Books, 2003
- HEILBRUNN, Jacob, "Tomorrow's Germany", *The National Interest*, été 1994
- , "Germany's New Right", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1996 (réponses dans *Foreign Affairs*, mars-avril 1997)
- , "Germany's Illiberal Fictions", *The National Interest*, été 2000 (réponses dans *The National Interest*, hiver 2000-01)

- , "Condoleezza Rice", *WPJ*, hiver 1999-2000
- HENDRICKSON, David, "The Recovery of Internationalism", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1994
- , "In Our Own Image", *The National Interest*, hiver 1997-98
- HERF, Jeffrey, "A Political Culture in Crisis", *The National Interest*, automne 1989
- HERSH, Seymour, *Chain of Command*, Harper Collins, 2004
- HERSMAN et KOCA, "Eliminating Adversary WMD", *Strategic Forum*, octobre 2004
- HILL, Fiona, « Une stratégie incertaine », *Politique étrangère*, n°1, 2000
- HILLEN, John, "Defense's Death Spiral", *Foreign Affairs*, juillet-août 1999
- HILSMAN, Roger, "Does the CIA Still Have a Role?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1995
- HIMMELFARB, Gertrude, "The Dark and Bloody Crossroads : Where Nationalism and Religion Meet", *The National Interest*, été 1993
- , "Taylor-made History", *The National Interest*, été 1994
- , *The Roads to Modernity : The British, French and American Enlightenments*, Knopf, 2004
- HIRSH, Michael, "Bush and the World", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002
- HOFFMAN, Bruce, "Al Qaeda and the War on Terrorism", *Current History*, décembre 2004
- HOFFMANN, Stanley, "What Should We Do in the World?", *The Atlantic*, octobre 1989
- , "The Purposes and Ethics of Intervention in the Late 1990s", non publié
- , "Democracy and Society", *WPJ*, printemps 1995
- , "The Crisis of Liberal Internationalism", *Foreign Policy*, printemps 1995
- , "America Goes Backward", *NYRB*, 12 juin 2003
- HOGE, James, "A Global Power Shift in the Making", *Foreign Affairs*, juillet-août 2004
- HOLBROOKE, Richard, *To End a War*, Random House, 1998

- HOLSTI, Ole, "A Widening Gap Between the US Military and Civilian Society ?", *International Security*, hiver 1998-99
- HOOK et TAYLOR, "Clarifying the Foreign Aid Puzzle", *World Politics*, janvier 1998
- HOWARD, Michael, "What's in a Name ?", *Foreign Affairs*, janv.- février 2002
- HUNTINGTON, Samuel P., *The Clash of Civilizations and the Remaking of The World Order*, Simon & Schuster, 1996
- , "The Lonely Superpower", *Foreign Affairs*, mars-avril 1999
- , *Who Are We ?*, Simon & Shuster 2004
- HYLAND, William, *The Reagan Foreign Policy*, Meridian, 1987
- , "Foreign Affairs at 70", *Foreign Affairs*, automne 1992
- IGNATIEFF, Michael, "The New American Way of War", *NYRB*, 20 juillet, 2000
- , "Barbarians at the Gate", *NYRB*, 28 février 2002
- IKENBERRY, G John, "Rethinking the Origins of American Hegemony", *Political Science Quarterly*, 1, 1989
- , "The Myth of the Post-Cold War Chaos", *Foreign Affairs*, mai-juin 1996
- , "Institutions, Strategic Restraint and the Persistence of American Postwar Order", *International Security*, hiver 1998-99
- , "America's Liberal Hegemony", *Current History*, janvier 1999
- , "Getting Hegemony Right", *The National Interest*, printemps 2001
- , "America's Imperial Ambition", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002
- , "America and the Ambivalence of Power", *Current History*, novembre 2003
- IKLÉ, Fred, "Bad Laws Make Bad Judges", *The National Interest*, printemps 2004
- , "Iraq at the Turn : A Symposium", *The National Interest*, été 2004
- IRIYE, Akira, *From Nationalism to Internationalism : US Foreign Policy to 1914*, Routledge et Kegan Paul, 1977
- ISAACSON, Walter et EVAN, Thomas, *The Wise Men . Six Friends and the World They Made*, Simon & Shuster, 1986

- JOFFE, Josef, "Entangled Forever", *The National Interest*, automne 1990  
 , "Bismarck or Britain ? Toward an American Grand Strategy after Bipolarity", *International Security*, printemps 1995  
 —, "Who's Afraid of Mr Big ?", *The National Interest*, été 2001  
 —, "The Amazing and Mysterious Life of Ronald Reagan", *The National Interest*, automne 2004
- JOHNSON, Chalmers, *The Sorrows of Empire Militarism, Secrecy and the End of the Republic*, Metropolitan Books, 2004
- JOHNSON et KEEHN, "The Pentagon's Ossified Strategy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995
- JUDIS, John, "Trotskyism to Anachronism : The Neocon Revolution", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995  
 —, "Imperial Amnesia", *Foreign Policy*, juillet-août 2004
- JUDT, Tony, "Dreams of Empire", *NYRB*, 4 novembre 2004
- KAGAN, Robert, "The Benevolent Empire", *Foreign Policy*, été 1998  
 —, *Paradise and Power America and Europe in The New World Order*, Atlantic Books, 2003  
 —, "America's Crisis of Legitimacy", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
- KAPLAN, Lawrence F., "A Bridge Too far", *The National Interest*, automne 1999
- KAPLAN, Robert, *The Ends of Earth : A Journey at the Dawn of the Twenty-First Century*, Random House, 1996  
 —, *An Empire Wilderness : Travels into America's Future* Vintage, 1998  
 —, *Warrior Politics Why Leadership Demands a Pagan Ethos*, Random House, 2002  
 —, "Supremacy by Stealth", *The Atlantic*, juillet-août 2003
- KAUFMANN, Chaim, "Threat Inflation and the Failure of the Marketplace of Ideas : The Selling of the Iraq War", *International Security*, été 2004
- KAY, Jonathan, "Redefining the Terrorist", *The National Interest*, printemps 2004
- KEEFE, Patrick, "Iraq : America's Private Armies", *NYRB*, 12 août 2004

- KELEMEN et SIBBITT, "The Globalization of American Law", *International Organization*, hiver 2004
- KENNAN, George, "The Unifying Factor", *WPJ*, automne 1992
- , "On American Principles", *Foreign Affairs*, mars-avril 1995
- , "Diplomacy Without Diplomats?", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1997
- KENNEDY, Paul, *The Rise and autumn of Empires*, Fontana Press, 1988
- , *Preparing for the 21st Century*, Random House, 1993
- , "The Next American Century", *WPJ*, printemps 1999
- KIER, Elizabeth, "Homosexuals in the US Military : Open Integration and Combat Effectiveness", *International Security*, automne 1998
- KING, Charles, "Potemkine Democracy", *The National Interest*, été 2001
- , "A Rose Among Thorns", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
- KIRKPATRICK, Jeane, "A Normal Country in a Normal Time", *The National Interest*, automne 1990
- KISSINGER, Henry, "L'évolution de la doctrine stratégique aux États-Unis", *Politique étrangère*, n°2, 1962
- , *Diplomacy*, Simon & Schuster, 1994
- , *Years of Renewal*, Simon & Schuster, 1999
- , "The Pitautomnes of a Universal Jurisdiction", *Foreign Affairs*, juillet-août 2001
- , *Does America Need a Foreign Policy?*, Simon & Schuster, 2002
- KLARE, Michael, "The Empire's New Frontiers", *Current History*, novembre 2003
- KOHN, Richard, "Out of Control", *The National Interest*, printemps 1994
- KORB, Lawrence, "Our Overstuffed Armed Forces", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1995
- , "Fixing the Mix", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
- KORS, "Did Western Civilization Survive the 20th Century", *The National Interest*, hiver 1999-2000
- KRAUTHAMMER, Charles, "The Unipolar Moment", *Foreign Affairs*, hiver 1990-91
- , "The Short Unhappy Life of Humanitarian War", *The National Interest*, automne 1999

- , "The Unipolar Moment Revisited", *The National Interest*, hiver 2002-2003
- , "In Defense of Democratic Realism", *The National Interest*, automne 2004
- KREPINEVCH, Andrew, "Cavalry to Computer", *The National Interest*, automne 1994
- KREPON, Michael, "Lost in Peace", *Foreign Affairs*, mai-juin 2001
- KRIKORIAN, Mark, "Keeping Terror Out", *The National Interest*, printemps 2004
- KRISTOL, Irving, "American Intellectuals and Foreign Policy", *Foreign Affairs*, juillet 1967
- , "Defining our National Interest", *The National Interest*, automne 1990
- , *Ne conservatism . The Autobiography of an Idea*, Free Press, 1995
- KRISTOL, William (et KAGAN, Robert), "Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1996
- , (éd.) "The Present Danger", *The National Interest*, printemps 2000
- , *Present Dangers*, Encounter Books, 2000
- , « Entretien avec William Kristol », *Politique Internationale*, automne 2003
- KUPCHAN, Charles, "Reviving the West", *Foreign Affairs*, mai-juin 1996
- , "After Pax Americana . Benign Power, Regional Integration and the Sources of a Stable Multipolarity", *International Security*, automne 1998
- , "Rethinking Europe", *The National Interest*, été 1999
- , (et ALTMAN) "Arresting the décembre line of Europe", *WPJ*, hiver 1997-98
- , "Life after Pax Americana", *WPJ*, automne 1999
- KURTH, James, "Things to Come", *The National Interest*, été 1991
- , "The Post Modern State", *The National Interest*, été 1992
- , "The Vatican's Foreign Policy", *The National Interest*, été 1993
- , "The Real Clash", *The National Interest*, automne 1994
- , "America's Grand Strategy", *The National Interest*, printemps 1996
- , "The Adolescent Empire", *The National Interest*, été 1997

- , "Inside the Cave", *The National Interest*, automne 1998
- , "The American Way of Victory", *The National Interest*, été 2000
- , "Migration and the Dynamics of Empire", *The National Interest*, printemps 2003
  
- LACORNE, Denis, *La Crise de l'identité américaine*, Fayard, 1997
- , « Où est l'intérêt national des États-Unis ? », *Critique internationale*, juillet 2000
- LAKE, David, *Entangling Relations American Foreign Policy in its Century*, Princeton University Press, 1999
- LAPIDUS, Gail, "Contested Sovereignty the Tragedy of Chechnya", *International Security*, été 1998
- LAQUEUR, Walter, "Post Modern Terrorism", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1996
- , "The Terrorism to Come", *Policy Review*, août-sept. 2004
- LARRABEE, Gordon et WILSON, "The Right Stuff", *The National Interest*, automne 2004
- LAYNE, Christopher, "Superpower Disengagement", *Foreign Policy*, hiver 1989-90
- , "America Stake in Soviet Stability", *WPJ*, hiver 1990-91
- , "American Hegemony - Without an Enemy", *Foreign Policy*, automne 1993
- , "The Unipolar Illusion - Why New Great Powers Will Arise", *International Security*, printemps 1993
- , "Less Is More", *The National Interest*, printemps 1996
- , "A House of Cards : American Strategy Toward China", *WPJ*, automne 1997
- , "From Preponderance to Offshore Balancing . America's Future Grand Strategy", *International Security*, été 1997
- , "Rethinking American Grand Strategy", *World Policy Journal*, été 1998
- , (et SCHWARZ Benjamin) "Kosovo : for the Record", *The National Interest*, automne 1999
- , "America as a European Hegemon", *The National Interest*, été 2003

- LENZNER et KRISTOL, W., "What Was Leo Strauss up to ?", *The Public Interest*, automne 2003
- LEVINE, Robert, "Deterrence and the ABM", *WPJ*, automne 2001
- LEWIS, Anthony, "Making Torture Legal", *NYRB*, 15 juillet 2004
- LEWIS, Bernard, *The Middle East and the West*, Harper, 1964
- , *Semites and anti Semites*, Norton, 1987
- , "The Muslim Rage", *The Atlantic*, août 1990
- , *The Future of the Middle East*, Phoenix, 1997
- , *The Crisis of Islam*, Random House, 2003
- , *From Babel to Dragomans Interpreting the Middle East*, Oxford University Press, 2004
- LIEVIN, Anatol, "In the Mirror of Europe · The Perils of American Nationalism", *Current History*, mars 2004
- , *American Right or Wrong · An Anatomy of American Nationalism*, Oxford University Press, 2004
- LIFTON, Robert, "Illusions of the Second Nuclear Age", *WPJ*, printemps 2001
- LILLA, Mark, "The Enemy of Liberalism", *NYRB*, 15 mai 1997
- , "Leo Strauss", *NYRB*, 21 octobre et 4 novembre 2004
- LILLEY et FORD, "China's Military · A Second Opinion", *The National Interest*, automne 1999
- LIND, Michael, "National Disinterest", *The National Interest*, été 1991
- , "The Catalytic State", *The National Interest*, printemps 1992
- , "Idylls of the Twilight", *The National Interest*, hiver 1992-93
- , "The Vertical Invasion", *The National Interest*, été 1993
- , "In Defense of Liberal Nationalism", *Foreign Affairs*, mai-juin 1994
- , "The op-ed History of America", *The National Interest*, automne 1994
- , *The Next American Nation*, Free Press, 1995
- , "Reinventing America", *WPJ*, printemps 1997
- , « L'Amérique et ses tribus », *Le Débat*, mai-août 2001
- , "The Israel Lobby", *Prospect*, avril 2002
- LINDSTROM, Gustav (dir.), *Shift or Rift · Assessing US-EU Relations after Iraq*, EUISS, 2003



- LITTLE, Douglas, "The Making of a Special Relationship The United States and Israel, 1957-68", *International Journal of Middle East Studies*, 25, 1993
- LORD, Carnes, *The Modern Prince*, Yale UP, 2004
- LOWI, Thodore, « Avant le conservatisme et au-delà », *Revue française de Science politique*, octobre 1990
- LUTTWAK, Edward, "Where Are the Great Powers ?", *Foreign Affairs*, juillet-août 1994
- , "Toward a Post-Heroic Warfare", *Foreign Affairs*, mai-juin 1995
- , "A Post Heroic Military Policy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995
- , "Iraq The Logic of Disengagement", *Foreign Affairs*, janv.-février 2005
- LUTZ, Ellen, "State-Sponsored Abductions", *WPJ*, automne 1992
- LYNCH, Marc, "Taking Arabs Seriously", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2003
- MAHNKEN et FITZSIMONDS, "Revolutionary Ambivalence", *International Security*, automne 2003
- MAKOVSKY, David, "Tabo Mythchief", *The National Interest*, printemps 2003
- , "How to Build a Fence ?", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
- MALCOLM, Noel, "The Case against Europe", *Foreign Affairs*, mars-avril 1995
- MALLABY, Sebastian, "The Reluctant Imperialist", *Foreign Affairs*, mars-avril 2002
- MANDELBAUM, Michael, "Foreign Policy as Social Work", *Foreign Affairs*, janv.-février 1996
- , "Bad Statesman, Good Prophet", *The National Interest*, été 2001
- , "The Inadequacy of American Power", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2002
- MANN, James, *Rise of the Vulcans : the History of Bush's War Cabinet*, Viking, 2004
- MANN, Michael, *Incoherent Empire*, Verso, 2003
- MARCHETTI et MARKS, *The CIA and the Cult of Intelligence*, Laurel, 1980

- MARSHALL, J.M., "Bush and the Neoconservatives", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003
- MARTIN, W., "The Christian Right and US Foreign Policy", *Foreign Policy*, printemps 1999
- MASSING, Michael, "Unfit to Print ?", *NYRB*, 24 juin 2004
- MASTANDUNO, Michael, "Preserving the Unipolar Moment Realist Theories and US Grand Strategy after the Cold War", *International Security*, printemps 1997
- MAYNES, Charles William, "The Perils of (and for) An Imperial America", *Foreign Policy*, été 1998
- MCDUGALL, Walter A., "Back to Bedrock · The Eight Traditions of American Statecraft" *Foreign Affairs*, mars-avril 1997
- , "Power Steering", *The National Interest*, hiver 2002-03
- MCGINNIS, John, "Individualism and World Order", *The National Interest*, hiver 2004-2005
- MEAD, Walter Russell, "An American Grand Strategy", *WPJ*, printemps 1993
- , "Lucid Stars : The American Foreign Policy Tradition", *WPJ*, hiver 1994-95
- MEARSHEIMER, John, "Back to the Future", *International Security*, été 1990
- , "The Future of the American Pacifier", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2001
- , *The Tragedy of Great Power Politics*, Norton, 2001
- MEYER, Karl, "One Hell of a Gamble", *WPJ*, printemps 2001
- MINOGUE, Kenneth, "Uneasy Triumph", *The National Interest*, hiver 1992-93
- MITRI, Tarek, *Au nom de la Bible, au nom de l'Amérique*, Labor et Fides, 2004
- MORAN, Theodore, "The Globalization of America's Defense Industries", *International Security*, été 1990
- MULLER, Steven, "Time to Kill", *The National Interest*, été 1997
- MURRAY, Williamson, "Clausewitz Out, Computer In", *The National Interest*, été 1997

- National Commission on Terrorist Attacks, *The 9/11 Commission Report*, 2004
- NAU, Henry, "No Enemies on the Right", *The National Interest*, hiver 2004-05
- NEIER, Aryeh, "Waiting for Justice", *WPJ*, automne 1998
- NEWHOUSE, John, "The Missile Defense Debate", *Foreign Affairs*, juillet-août 2001
- NINKOVICH, Franck, *The Wilsonian Century : US Foreign Policy since 1900*, University of Chicago Press, 1999
- NORRIS, John H., "Jaded Optimists", *Georgetown Journal of International Affairs*, hiver-printemps 2004
- NOSSEL, Suzanne, "Retail Diplomacy", *The National Interest*, hiver 2001-02
- NYE, Joseph, "Two Cheers for Multilateralism", *Foreign Policy*, automne 1985
- , "Understanding US Strength", *Foreign Policy*, automne 1988
- , "The Transformation of American Power", *Aspen Quarterly*, hiver 1990
- , "Soft Power", *Foreign Policy*, automne 1990
- , *Bound to Lead The Changing Nature of American Power*, Basic Books, 1990
- , "What New Order ?", *Foreign Affairs*, printemps 1992
- , "Peering into the Future", *Foreign Affairs*, juillet-août 1994
- , "The Case for Deep Engagement", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995
- , "Redefining The National Interest", *Foreign Affairs*, juillet-août 1999
- , "Seven Test", *The National Interest*, hiver 2001
- , "US Power and Strategy after Iraq", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003
- , *Soft Power*, Public Affairs, 2004
- ODOM, William, "Transforming the Military", *Foreign Affairs*, juillet-août 1997
- O'HANLON, Michael, "Can High-Tech Bring the US Troops Home?" *Foreign Policy*, hiver 1998-99
- , "Star Wars Strikes Back", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1999

- , "Come Partly Home America", *Foreign Affairs*, mars-avril 2001
- , "Cruise Control", *The National Interest*, printemps 2002
- , "Clinton's Strong Defense Policy", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2003
- O'SULLIVAN, John, "In Defense of Nationalism", *The National Interest*, hiver 2004-05
- PAALBERG, Robert, "Knowledge as Power", *International Security*, été 2004
- PALMER, Mark, *Breaking the Real Axis of Evil*, Rowman & Little- field, 2003
- PERRY, William, "Defense in the Age of Hope", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 1996
- PETERSON, M.J., "The Use of Analogies in Developing Outer Space Law", *International Organization*, printemps 1997
- PETTIT, Michael, *Peacekeepers at War*, Faber & Faber, 1986
- PETITEVILLE, Franck, « L'hégémonie est-elle soluble dans le multilatéralisme ? », *Crinque internationale*, janvier 2004
- PFAFF, William, "The Praetorian Guard", *The National Interest*, hiver 2000-01
- , "The American Mission ?", *NYRB*, 8 avril 2004
- PHILLIPS, Kevin, *Post-conservative America*, Vintage Books, 1983
- PINES, Burton, "A Primer for Conservatives", *The National Interest*, printemps 1991
- PIPES, Daniel, "Fundamentalist Muslims Between America and Russia", *Foreign Affairs*, été 1986
- , "Islam's Intramural Struggle", *The National Interest*, printemps 1994
- , "There are no Moderates", *The National Interest*, automne 1995
- , "A New Axis", *The National Interest*, hiver 1997-98
- , "Islam and Islamism", *The National Interest*, printemps 2000
- , "God and Mammon", *The National Interest*, hiver 2001-02
- PIPES, Richard, "Misinterpreting the Cold War", *Foreign Affairs*, janv.-février 1995
- PODHORETZ, Norman, "The Reagan Road to Détente", *Foreign Affairs*, 1984

- POLLACK, Kenneth, *The Threatening Storm*, Random House, 2002
- POSEN, Barry, "Command of the Commons : The Military Foundation of US Hegemony", *International Security*, été 2003
- POSEN et ROSS, A., "Competing Visions for US Grand Strategy", *International Security*, hiver 1996-97
- POWELL, Colin, "A Strategy of Partnerships", *Foreign Affairs*, janv.-février 2004
- POWER, Samantha, *A Problem from Hell : America and the Age of Genocide*, Flamingo, 2002
- PREEG, Ernest, *Feeling Good or Doing Good with Sanctions ?* CSIS, 1999
- RABAN, Jonathan, "The Truth About Terrorism", *NYRB*, 13 janvier 2005
- RABKIN, Jeremy, "Threats to US Sovereignty", *Commentary*, mars 1994
- , "International Law vs. the US Constitution", *The National Interest*, printemps 1999
- , "After Guantanamo", *The National Interest*, été 2002
- RADELET, Steven, "Bush and Foreign Aid", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2003
- RANELAGH, John, *The Agency The Rise and décadence of the CIA*, Simon & Schuster, 1987
- REICHLEY, James, *Religion in American Public Life*, The Brookings Institution, 1985
- RICE, Condoleezza, "Promoting the National Interest", *Foreign Affairs*, janv.-février 2000
- RICKS, Thomas, "The Widening Gap Between the Military and Society", *The Atlantic*, juillet 1997
- RIVKIN, D. et CASEY, L., "The Rocky Shoals of International Law", *The National Interest*, hiver 2000-01
- , "Leashing the Dogs of War", *The National Interest*, automne 2003
- RODMAN, Peter, "The World's Resentment", *The National Interest*, été 2000
- ROSECRANCE, "War and Peace", *World Politics*, octobre 2002
- ROSEN, Stephen Peter, "An Empire, if You Can Keep It", *The National*

*Interest*, printemps 2003

ROSENBERG, Tina, "Anarchy Unbound", *WPJ*, printemps 1996

ROSS, Dennis, *The Missing Peace the Inside Story of the Fight for Middle East Peace*, Farrar, Straus, Giroux, 2004

ROTH, Kenneth, "The Case for a Universal Jurisdiction", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 2001

ROUGIER, Eddy, « Y a-t-il un clintonisme ? », *Le Débat*, mai-août 2001

RUBENFELD, "The Two World Orders", *The Wilson Quarterly*, automne 2003

RUBIN, Alfred, "International Crime and Punishment", *The National Interest*, automne 1993

RUBINSTEIN, Alvin, "New World Order or Hollow Victory ?", *Foreign Affairs*, automne 1991

RUDOLPH, Christopher, "Constructing an Atrocities Regime", *International Organization*, été 2001

RUGGIE, John, "The Past as Prologue ? Interests, Identity and American Foreign Policy", *International Security*, printemps 1997

RUMER, Eugene, "Central Asian Succession", *Strategic Forum*, décembre 2003

RUMSFELD, Donald, *Transformation Planning Guidance*, Department of Defense, juin 2003

RUSSELL, Richard, "Spies like Them", *The National Interest*, automne

2003

RYAN, Alan, "Faith-Based History", *NYRB*, 2 décembre 2004

SACHS, Jeffrey, "The Development Challenge", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005

SAID, Edward, *Orientalism*, Random House, 1978

SALAMÉ, Ghassan, « Vers un retour aux mandats ? », *Un nouveau débat stratégique*, La Documentation française, 1993

—, *Democraties sans démocrates*, Fayard, 1994

—, *Appels d'empire ingérences et résistances à l'âge de la mondialisation*, Fayard, 1996

SCHIFFRIN, André, *The Cold War and the University Towards an Intellectual History*, New Press, 1997

- SCHLESINGER, Arthur, *The Cycles of American History*, 1986  
 , "The Measure of Diplomacy", *Foreign Affairs*, juillet-août 1994  
 , "Back to the Womb ?", *Foreign Affairs*, juillet-août 1995  
 —, *War and the American Presidency*, Norton, 2004
- SCHLESINGER, James, "New Instabilities, New Priorities", *Foreign Policy*,  
 hiver 1991-92  
 —, "Fragmentation and Hubris", *The National Interest*, automne 1997  
 —, "Raise the Anchor or Lower the Ship", *The National Interest*, automne  
 1998
- SCHWARZ, Benjamin, "The Vision Thing", *WPJ*, hiver 1994-95  
 —, "The Tragedy of American Isolationism", *WPJ*, automne 1996
- SCHWEIZER, Peter, *Victory*, The Atlantic Books, 1994
- SEBURY et GLYNN, "Kennan : The Historian as Fatalist", *The National  
 Interest*, hiver 1986
- SEGAL, Adam, "Is America Losing its Edge ?", *Foreign Affairs*, nov.-déc.  
 2004
- Senate Select Committee on Intelligence, *Report on the US Intelligence  
 Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq*, 2004
- SHAIN, Yossi, *Marketing the American Creed Abroad. Diasporas in the US  
 and their Homelands*, Cambridge University Press, 1999
- SHALOM, Stephen, *Imperial Alibis*, South End Press, 1993
- SHAMBUGH, David, "China's Military Views the World", *International  
 Security*, hiver 1999-2000
- SHARANSKY, Nathan, *The Power of Freedom to Overcome Tyranny and  
 Terror*, Public Affairs, 2004
- SHEARER, David, "Outsourcing War", *Foreign Policy*, automne 1998
- SHLAES, Amity, "Germany's Chained Economy", *Foreign Affairs*, sept.-  
 oct. 1994
- SHULSKY et SCHMITT, "The Future of Intelligence", *The National Interest*,  
 hiver 1994-95
- SIEMON-NETTO, Uwe, "Sonderweg", *The National Interest*, hiver 2002-03
- SIMES, Dimitri, "What War Means", *The National Interest*, novembre 2001  
 , "Realism, it's High Minded and it Works", *The National Interest*,  
 hiver 2003-04

- SIMONS, Anna, "The Death of Conquest", *The National Interest*, printemps 2003
- SINGER, P.W., *Corporate Warriors*, Cornell UP, 2003
- , "Outsourcing War", *Foreign Affairs*, mars-avril 2005
- SKED, Alan, "Cheap Excuses", *The National Interest*, été 1991
- SLAUGHTER, Anne-Marie, "The Real New World Order", *Foreign Affairs*, sept.-oct. 1997
- , "Leading Through Law", *The Wilson Quarterly*, automne 2003
- SMITH, Tony, "Making the World Safe for Democracy", *The Washington Quarterly*, automne 1993
- , "Wilsonian World", *WPJ*, été 1995
- SNIDER, Don, "America's Postmodern Military", *WPJ*, printemps 2000
- SNYDER, Jack, "Imperial Temptations", *The National Interest*, printemps 2003
- SNYDER, J. et VINJAMURI, L., "Trials and Errors", *International Security*, hiver 2003-04
- SOFAER, Abraham, "Terrorism and the law", *Foreign Affairs*, été 1986
- SORENSEN, Alan, "The Global Liberal Order", *Current History*, décembre 2004
- STARKE, J.G., *Introduction to International Law*, Butterworths, 8e édition, 1977
- STARR, Frederick, "American Policy in the Caspian", *The National Interest*, printemps 1997
- STEEL, Ronald, "The Missionary", *NYRB*, 20 novembre 2003
- STERN, Jessica, "The Protean Enemy", *Foreign Affairs*, juillet-août 2003
- STIGLER, Andrew, "A Clear Victory for Air Power", *International Security*, hiver 2002-03
- STIGLITZ, Joseph E., *The Roaring Nineties Seeds of Destruction*, Londres, Allen Lane, 2003
- STONOR SAUNDERS, Frances, *Who Paid The Piper ?*, Granta, 1999
- STRAUS, Iran, "Reversing Proliferation", *The National Interest*, automne 2004
- SUTHERLAND, Peter, "The Case for EMU", *Foreign Affairs*, janv.-février 1997



- SWAIN, Carol, *The New White Nationalism in America*, Cambridge University Press, 2004
- SWAINE, Michael, "Trouble in Taiwan", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
- TAKYEH, Ray, "Uncle Sam in the Arab Street", *The National Interest*, printemps 2004
- TALBOTT, Strobe, "Globalization and Diplomacy : A Practitioner's Perspective", *Foreign Policy*, automne 1997
- TANGUAY, Daniel, Leo Strauss : *une biographie intellectuelle*, Grasset, 2003
- TAPPERMAN, Jonathan, "Some Hard Truths about Multilateralism", *WPJ*, été 2004
- TELHAMI, Shibley, "The Ties that Bind", *Foreign Affairs*, mars-avril 2004
- TERTRAIS, Bruno, « Faut-il croire à la révolution dans les affaires militaires ? », *Politique étrangère*, n°3, 1998
- The Commission on Integrated Long-Term Strategy, *Discriminate Deterrence*, janvier 1988
- The Terror*, numéro hors série du *National Interest*, novembre 2001
- TONELSON, Alan, "Superpower Without a Sword", *Foreign Affairs*, été 1993
- TUCKER, Robert, "The Triumph of Wilsonianism ?", *WPJ*, hiver 1993-94
- , "An Inner Circle of One : Wilson and His Advisers", *The National Interest*, printemps 1998
- , "A Benediction of the Past : Wilson's War Address", *WPJ*, été 2000
- , "The ICC Controversy", *WPJ*, été 2001
- , "Woodrow Wilson's 'New Diplomacy'", *WPJ*, été 2004
- TUCKER et HENDRICKSON, "The Sources of American Legitimacy", *Foreign Affairs*, nov.-déc. 2004
- ULLMAN et GEILER, "Commonsense Defense", *Foreign Policy*, hiver 1996-97
- US, *The National Security Strategy of the United States*, sept. 2002
- VANDEVEER, Stacy, "Green Fatigue", *The Wilson Quarterly*, automne 2003

VIDAL, Gore, *Imperial America*, Clairview, 2004

WALKER, Martin, "Present at the Solution", *WPJ*, printemps 1997

—, "The Euro", *WPJ*, automne 1998

WALLACE et ZIELONKA, "Misunderstanding Europe", *Foreign Affairs*, nov-déc. 1998

WALLERSTEIN, Immanuel, "The US and Europe", *La Rivista del Manifesto*, juin 2004

WALT, Stephen, "American Primacy : Its Prospects and Pitautomnes", *Naval War College Review*, printemps 2002

WALTZ, Kenneth, "Globalization and American Power", *The National Interest*, printemps 2000

WALTZ, Susan, "Prosecuting Dictators", *WPJ*, printemps 2001

WECHSLER, William, "Law in Order", *The National Interest*, printemps 2002

WEDGWOOD, Ruth, "Fiddling in Rome", *Foreign Affairs*, nov- déc. 1998

—, "The Law at War", *The National Interest*, hiver 2001-02

—, "Combatants or Criminals ?", *The National Interest*, mai-juin 2004

WEIGEL, George, "Creeping Talbotism", *Commentary*, mars 1994

WEINBERG, Steven, "The Wrong Stuff", *NYRB*, 4 avril 2004

WEINBERGER, Caspar, "The Uses of the Military Power", *Department of Defense*, janvier 1985

—, "US Defense Strategy", *Foreign Affairs*, printemps 1986

—, "Why Offense needs Defense", *Foreign Policy*, automne 1987

WILLS, Garry, "Bully of the Free World", *Foreign Affairs*, marsavril 1999

WITTKOF, Eugene, "What Americans Really Think about Foreign Policy", *The Washington Quarterly*, vol. 16, n°3, 1996

WOHLFORTH, William, "The Stability of a Unipolar World", *International Security*, été 1999

WOLFE, "Native Son", *Foreign Affairs*, mai-juin 2004

WOLFOWITZ, Paul, "Victory Came Too Easily", *The National Interest*, printemps 1994

—, "Bridging Centuries", *The National Interest*, printemps 1997

, "The Man who Saved the Day Sort of...", *The National Interest*,

automne 1998

- , "Remembering the Future", *The National Interest*, printemps 2000
- WOODWARD, Bob, *Veil : the Secret Wars of the CIA 1981-1987*, Simon & Schuster, 1987
- , *The Commanders*, Simon & Schuster, 1991
- , *Bush at War*, Simon & Schuster, 2002
- , *Plan of Attack*, Simon & Schuster, 2004
- WURST et BURROUGHS, "Ending the Nuclear Nightmare", *WPJ*, printemps 2001
- ZAKARIA, Fareed, *From Wealth to Power : The Unusual Origins of America's World Role*, Princeton University Press, 1998
- ZAKHEIM, Dov, "Tough Choices", *The National Interest*, printemps 1997
- ZARATE, Juan Carlos, "The Emergence of a New Dog of War", *Stanford Journal of International Law*, 1998



انجز طبع هذا الكتاب  
على مطابع هايندليبرغ، بيروت-لبنان





يوم انطوى ليل الحرب الباردة، استغافت الولايات المتحدة لتعبد نفسها وحيدة على رأس نظام دولي أمكنته عقود من الصراع الإيديولوجي والستراتيجي. هذا الأمر كان، لوهلة، وكأنهم عاجزين عن إقناع أنفسهم بحقيقة انتصارهم في تلك الحرب، أو في الأقل بالقيام حصصهم. غير أنهم سارعوا بعدها لقطاف ثمار وضع استثنائي، معتمدين أساساً على تفوق غير مسبوق في المجال العسكري، وساعين لاستعمار ما اعتبروه "فرصة ذهبية" سانحة، بهدف إعادة صياغة النظام العالمي وفق مصالحهم وأهوائهم وقيمهم. لكن العالم الذي تضامن مع أميركا يوم كانت ضحية "الغزوة نيويورك"، انصرف عنها يوم احتارت غزو العراق بلا نظام مسبق ولا حجج مقنعة، ويوم تمهلت المؤسسات الدولية التي كانت قد أسهمت بتأسيسها، ويوم أحاحت عن حلفائها التقليديين، أو يوم بدأت تشكلت مجازيا العولمة وهي كانت والدتها. لذا أثارَت واشنطن أنواع القلق وأصناف الغضب في عالم أقر بتفوق العملاق وأعجب بسياجراته، واعترف بجمية التعايش معه كقطب أعظم وربما وحيد لفترة من الزمن، ولكنه أخذ عليه تفرده المكابر، وهو سه بآلته العسكرية، وأساساً غموض نواياه، آملاً أن يرى أولى الجمهوريات تبادر، كما في مرات عديدة سابقة، إلى تصحيح مسارها وإلى التحفيف من غلواتها، إن من خلال مسايلة ذاتها وتحاسبتها، أو بالإصغاء لأصوات الكثيرين الذين يتأرجحون بين الخوف منها والخوف عليها.

غسان سلامة أستاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية، باريس. عمل وزيراً للشقافة في لبنان ومستشاراً خاصاً للأمم المتحدة.



ISBN 9953-74-073-9



9 789953 740737